محمد جمال طحان

الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية
رقم التصنيف :
رقم التسجيل
General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

الاستبداد وبدائله في فكر الكواكبي

دراسة

منشورات اتحاد الكتاب العرب
١٩٩٢

حقوق الطبع والترجمة والاقتباس
محفوظة لاتحاد الكتاب العرب

تصميم الغلاف : الفنان محمد بدر حمدان

الاهداء

بين عينيك وحزني ثلاث وردات

وردة لعبد الرحمن :

صلبٌ هذا الجالس فوق العرش يعربد
وصوتكَ تذروه الريح
هل حقاً صرخة حقٍ تذهب بالاوتاد
ام تبقى تتلقفاها الريح
وتلقيها بعيداً
كي يتجنبها الاوغاد ؟

★ ★ ★

وردة لعدنان حين يسال :

من يحبس انفاس الرعد

من هذا الواقف بين الرؤيا والتفجير
فنرى برقاً لا يتبعه الرعدُ
ولا يتبعه المطرُ
كي يسقط هذا الوغدُ ؟

★ ★ ★

وردة لنقطة ضوء لم تزل واضحه

ماذا تبقى لكي ياخلوه
حين وردة العمر لم تعد يانعه
ما الذي سوف يبقى
حين رجفة الحلم لم تعد سانحه
قصة بدت واضحه
وماذا ستخفي العناكبُ خلف جمالِ الشباك
إذا زفرات القهر غدت فاضحه
وماذا إذا صارت لحظة الحبّ سراباً
رعشةً لم تعد مفرحه
ماذا إذا سرقوا الحلم يبقى
إلاّ اليقظة الجامحه

★ ★ ★

تمهيد

لعل المكبوت ، إذا داخله شيء من الوعي ينتفض بحسه الزئبقي ، محاولا انتشال نفسه من وحل الانصياع لما يمثل اللامعقول في واقعه .

والإنسان إذ تحركه حاجة ليحقق هدفاً ، فانه يضع نصب عينيه مثلا أعلى يحاول محاكاته . وكلما كان (المثال) أقرب ، كانت إمكانية تحقيقه أكثر واقعية وأوفر حظا . إن فكرا حاول تشخيص مرضه ، ليضع الدواء لنفسه ، نحن بأمس الحاجة لأن نعي تجاربه فنحاول أن نسير بها إلى أبعد مما وصلت اليه ، لعلنا نعثر على طرائق الحل التي تناسب واقعنا .

إن القرن التاسع عشر فترة مهمة في تاريخ الفكر العربي ، فحينذاك بدأ تشكل الأفكار الحديثة وعلمنة الفكر . ولم يكد يبلغ القرن الماضي منتصفه حتى بزغت أفكار الحرية والعدالة والمساواة في أذهان المفكرين

العرب كطرح مضاد لما كانوا يعانونه من اضطهاد • وكان مطلب إصلاح الإنسان ليتمكن من الحصول على حقوقه ، ومن ثم يتسنى له القيام بواجباته ، من المشاغل الرئيسية للفئة المثقفة آنذاك •

وعبد الرحمن الكواكبي أحد أبرز مفكري القرن الماضي الذين حاولوا النهوض بالإنسان العربي ليقدر على امتلاك زمام نفسه بعيداً عن حداة ا العصر • وهو في تشخيصه الواقع العربي وجد أن أصل الداء هو الاستبداد ، فطفق يدرس جوهره ويبحث عن بدائله ومضاداته • فاذا أردنا دراسة فكره من المشروع أن تتمحور دراستنا حول « الاستبداد وبدائله » فيه •

لقد حاولنا توضيح العنوان وتبين العلاقات بين مفرداته ، فبدا لنا أن الدراسة تتحدد بثلاثة عناصر أساسية هي : الاستبداد وبدائله والكواكبي

واتضح أن الاستبداد تنظيم اجتماعي مرفوض ، وخاصة في الجانب السياسي منه • لأنه شكل للسياسة المجسدة في حين أن المطلوب هو سياسة مؤسسة • وهذا يجعل بدائله ذات طابع معياري ـ قيمي ، لأنها تعني ماهو مرغوب أو مثالي تتطلع إلى تحقيقه • ولأن الاستبداد ينطوي ، في الوقت ذاته ، على الاستغلال والاستلاب ، فانه يتطلب تعدد البدائل ، ولهذا قلنا « بدائل الاستبداد » ولم نقل بديله •

وفي أثناء ذلك تبين أيضاً أن فكر الكواكبي يتصل بحياته وتجربته في ظل الحكم العثماني ، كما يتصل بانتمائه الى العروبة والاسلام ؛ ثم يتعلق بالتصور الذي تشكل عنده عن الوافد الغربي • لكن الأهم

لدينا هو الاستبداد وبدائله في فكره ، أي في نصوصه التي خاطب قراءه بها ، وهي وسيلتنا الأولى للاتصال به •

أما سبب اختيار أحد مفكري عصر النهضة فذلك لأن معظم المسائل التي طرحوها منذ مئة عام ونيف ، هي نفسها التي تشغل فكرنا المعاصر ، وهذا يعني أن هناك خطوطا مشتركة لاتزال قائمة في الواقع العربي •

ويدرس كتابنا واحدة من أهم المسائل التي شغلت فكر رواد النهضة العربية الحديثة ، هي مسألة الاستبداد الذي نلاحظ أنه لاينى يهيمن على واقعنا العربي ، وان تغيرت أشكاله وأسماؤه • وضرورة ايجاد بدائله لم تزل ضرورة ملحّة لتحرير انساننا العربي • فما تزال لدينا أزمة ديمقراطية ، ولم نزل نعاني التفرق في دويلات اقليمية • هذا مع غياب البحوث حول الاستبداد ــ حتى لتكاد تخلو المكتبة العربية من دراسات عنه ــ كما أن من كتبوا عنه بعد رواد النهضة ، الذين أخذوا الموضوع لماما ، باستثناء الكواكبي ، لا يتجاوز عددهم صابع اليد الواحدة ، ذلك كله دفعنا الى البحث فيه •

ولكي نتعمق في فهم مسألة الاستبداد ، ولاعتقادنا بأهمية التخصص ، فقد درسناها عند أكثر المفكرين اهتماما بها ، هو الكواكبي ، الذي ظل يبحث فيها ثلاثين عاما ، وأفرد كتابا لها ، وسماه بها • ودراسة الاستبداد عنده ضرورية لأنها •

أولاً : احياء لعمل مفكر لم ينل قسطه من الاهتمام •

ثانياً : دراسة تتبع نقطة واحدة أساسية في فكره •

ثالثاً : موضوع يبحث بالتفصيل والتخصص للمرة الأولى ، بحسب علمنا .

رابعاً : تتناول اكتشافاً جديداً لكتابات الكواكبي الصحفية ، لم يتناولها أحد بعد باستثناء مكتشفها .

ولا نزعم أن أحداً لم يلتفت إلى دراسة الكواكبي ، فقد فعل ذلك كثيرون ، لكننا ــ بعد الاطلاع على ما تيسر لنا من تلك الدراسات ــ وجدنا أن دراسته جاءت عامة لا تخصصية ، فالذين تناولوا أعماله درسوها بشكل عام من غير أن يخصصوا نقاطاً رئيسة يشبعونها تحليلا وتفنيداً ، باستثناء فصول صغيرة في كتب عامة لم تكن تخصه وحده بدراسة متأنية ، وبضع مقالات متناثرة جاءت بنتائج طيبة . لكن أياً من تلك الأعمال لم يدرس الاستبداد في أعمال الكواكبي . من هنا يكتسب الموضوع،الذي نحن بصدد دراسته ، بعض أهميته ومشروعيته .

إن غاية البحث الأساسية هي استجلاء فكر الكواكبي السياسي وبيان ميزاته ، انطلاقا من استقراء نصوصه من دون فرضيات مسبقة ، ومن دون إعادة بنائه . لذلك عرضناه بصورة تحليلية لنعيد تركيبه في النهاية ، فنلقي نظرة عامة نخرج فيها بملاحظات حول خطابه السياسي من خلال بحث الاستبداد ، الذي حاولنا فهمه ودراسة أشكاله وصفات أصحابه عنده ، لنرى هل يمكن رفع تصوره ذاك إلى درجة المفهوم ، ثم ننظر في مطارحاته حول مضاداته ، وطرائق الوصول إليها ، ونقوم فهمه حاجات الإنسان في ضوء الإنسان ذاته .

وتبقى النتائج نسبية ، والأهداف عسيرة المنال ، فليس ثمة كلمة أخيرة في العلوم الإنسانية . ودراستنا ماهي إلا مساهمة متواضعة

تدعي نية الإخلاص • كما أنها ليست عرضا عاماً لفكر الكواكبي ، وإنما هي بحث لمسألة « الاستبداد وبدائله في فكره » •

ومن هذا العنوان انبثق مخطط الدراسة بصورة طبيعية لم نهتد إليها إلا بعد مدة غير قليلة من القراءة والبحث ، حتى اعتقدنا أننا استوعبنا مانحن مقدمون عليه • فقسمنا الدراسة إلى تمهيد ومقدمة وبابين وخاتمة • فقد ألزمنا الموضوع ببعض التحديات الأولية اللازمة للدخول فيه بالصورة التي يبدو عليها عند الكواكبي ، لهذا وضعنا مقدمة حاولنا فيها تحديد المفاهيم الأساسية ، واستعرضنا مارأينا أنه على صلة وثيقة بمضمون الدراسة ، مما يعود إلى بدايات التفكير الفلسفي في مسألتي الاستبداد والديمقراطية وتطورهما في العصور اللاحقة • وقد سلكنا في المقدمة مسلكاً تكوينياً فتتبعنا تطور المفهومين في بعض اللغات ، وفي الفكر ، ثم حددنا مانعنيه بهما هنا ، وذلك من خلال ثلاث مسائل أساسية هي : الفكر والسياسة والاقتصاد • وما هذا الا لنتمكن من فهمه ، بعد استيعاب أبعاد الفكرة التي يقول بها •

ثم خصصنا الباب الأول للحديث عن الاستبداد عنده : معناه ونشأته وآثاره ، وذلك في فصول أربعة ، كانت الفصول الثلاثة الأولى منها عرضا خاصاً لآرائه • حيث ضم الفصل الأول معنى الاستبداد ، وصورة المستبدين عنده • وتناول الفصل الثاني نشأة الاستبداد ، وعلاقاته ودعائمه ، بحسب تصوره لها • وعرض الفصل الثالث آثار الاستبداد وتنائجه ، وعلاقاته بالظواهر الاجتماعية الأخرى كما صورها الكواكبي • أما الفصل الرابع فقد خصصناه لمناقشة أفكاره حول الاستبداد • ثم ختمنا الباب بأهم النتائج التي خرجنا بها منه •

وتوقف الباب الثاني عند بدائل الاستبداد في فكره : ماهي ، وكيف نتوصل إليها ، وما أهميتها لنا ؟ • لهذا قسمناه إلى أربعة فصول

أيضاً ، نعرض في الأول أصناف بدائل الاستبداد عنده ، ونشرح فيه معاني المساواة والحرية والعدالة والشورى الدستورية ، ونبحث في معنى الإسلامية ، ونرى معالم الحكومة المثالية لديه . وفي الفصل الثاني نعرض الطريق التي يرسمها لإزالة الاستبداد وإقامة بدائله . ويأتي الفصل الثالث لتبيين آثار الحكومة العادلة على الفرد والمجتمع ، بحسب رأي الكواكبي . وقد خصص الفصل الرابع لمناقشة آرائه حول البدائل ، لمعرفة علاقة الإسلامية بالديمقراطية ، ولنرى هل جاءت بدائله مقنعة ومنسجمة مع فكره ومنطلقاته ومع الانسان ، ولننظر في أسلوبه في إقامة بدائله ، ونرى مدى وعيه بالحرية ، وأهمية الإنسان عنده ، وموقفه من الخلافة ومن العرب والأديان والقوميات الأخرى ، ثم نرى موقعه بين معاصريه ؟ .

وبالرغم من أننا لم نتوان عن وضع نتائج كل فصل على حدة ، إلا أننا أيضاً وضعنا لكل باب خاتمته ، ثم أنهينا الدراسة بخاتمة عامة ، أودعت فيها أهم نتائج البحث من غير أن تفصل بين بابيه . ولم نفعل ذلك من خلال تلخيص الكتاب ، بل على أساس استنتاج قراءة خاصة تحاول أن تكتشف أبعاد خطاب الكواكبي السياسي العامة حول « الاستبداد وبدائله » خاصة ، ثم تبدي ملاحظاتها عما يجب استئنافه من دراسات .

وقد كان هذا التقسيم في صلب الدراسة لأن كلا من الاستبداد وبدائله يمثل نقطة رئيسة في البحث ، تتفرع عنها نقاط أخرى ، على مستوى التحليل النظري ، وإن كانت نقاطاً لايجري التمييز بينها ، لأن الحديث على الاستبداد يستدعي بالضرورة الحديث عن بدائله . فلم يكن فصلنا بينهما سوى إجراء منهجي ليتبين لنا ، في النهاية ، طابع

كل منهما عنده ، ومدى انسجامه مع سياقه الفكري عامة • وبهذا الفصل المؤقت بينهما تمكنا من عرض كل قضية على حدة ، واستخلاص نتائجها الخاصة ، ثم حاولنا إجمال النتائج من خلال النظر إلى البابين في وحدة متكاملة •

وقد اتخذنا في الفصول الثلاثة الأولى من كل باب صفة المتلقي الذي لايتدخل في النص ، على قدر إمكاننا ، مع إدراكنا أنه لايمكن قراءة نص من غير حد أدنى من تدخل يعكس درجة الفهم وزاوية النظر ، حتى وإن كان تدخلا لا واعياً • وهذا يعني أن قراءة النص هي شيء آخر غير النص نفسه • لكن المهم هنا هو أننا اكتفينا بعرض أفكار الكواكبي بالشكل الذي يناسب موضوعنا ، في حين أننا في الفصل الرابع من كل باب تجاوزنا حدود الإنصات لصوته ، وسمحنا لأنفسنا بمناقشته في مايطرحه ، من غير أن نقحم أنفسنا في معتقداته ، ولأننا غالبا مانلاحظ أن دارسيه الاشتراكيين يسارعون إلى أخذ مايناسبهم من نصوصه ليبرهنوا على أنه الاشتراكي الأول ، كذلك يفعل القوميون والعلمانيون والسلفيون ••• لذلك حاولنا ـ قدر المستطاع ـ استقراء فكره بعيداً عن أي ايديولوجية سابقة • وطريقة تناولنا إياه تعتمد ، أساساً ، دراسة نصوصه على محك الإنسان ، مع مراعاة زمن كتابتها من غير أن يكون ذلك سبباً في تقييد حرية الاستيحاء الذي يكمن خلف السطور •

فنبدأ بتحليل خطابه عن الاستبداد وبدائله تحليلا نقدياً داخلياً ، ثم نقارنه ونميزه من غيره بالنقد الخارجي أحياناً • نضعه ضمن عصره وننظر إليه ، ثم نحرره من اطار العصر لنعثر على الثابت والجوهري والدائم فيه ، بعد ذلك نحاور صاحبه لعلنا نلفت الانتباه إلى أهمية قراءة عصر النهضة قراءة جديدة من خلاله •

ونحن لم نقولب أفكار الكواكبي مع مفتاح منهجي ضيق ، وإنما أردنا أن تقودنا أفكاره نفسها ، وأن تهدينا إلى مفتاح صحيح لفهمه • لذلك لم نتعامل معه بحسب مصطلحاتنا ومنظومتنا المعرفية الحالية ــ لأننا نعد ذلك خطأ منهجياً ــ وإنما حاولنا تقييم فهمه من خلال منطلقاته نفسها • ولهذا فقد نبع المنهج من صميم طبيعة المادة المدروسة وصاحبها ، فجاءت وصفية تحليلية نقدية ، توخت رصد تطوره الفكري تبعاً لتوالي مؤلفاته ، مع الحرص على أمانة الوصف • ولكن لابد من الاعتراف بأن معرفة خطابه لايمكن أن تتم إلا عبر قراءتنا (نحن) له ، مما يجعلنا ، بالرغم من كل تحييد نطلبه ، مشاركين في عملية إنتاج نصوصه عبر قراءتنا الخاصة لها •

ونحن إذ ندعي الموضوعية ، ملزمون بالاعتراف إنها تختلف ، ولو قليلا ، عن موضوعية سوانا •

ونود الإشارة هنا إلى أننا سنعتمد في الدراسة كلها ، حين ورود عناوين مؤلفات الكواكبي ، على استخدام « طبائع الاستبداد » و « أم القرى » من غير ذكر المؤلف • وقد استعملنا المصطلحات كماهي شائعة ، أما حين نستخدمها بخلاف ذلك فإننا نشير إليها في حينها •

وقد اكتنفت دراستنا صعوبات كثيرة ، منها عامة ، ومنها خاصة بموضوع البحث • أما العامة فهي ماعانيناه من غياب أكثر المصادر المصادر والمراجع التي تدور حول موضوعنا بشكل أساسي ، مما جعلنا نبحث عن المادة في ثنايا كتب حصلنا على أكثرها بمشقة كبيرة • ولانخفي أن هناك صعوبات من اختيارنا ، فقد كان من الممكن دراسة الاستبداد وحسب ، وإنجاز الدراسة قبل عامين من الآن ، لكننا آثرنا أن تكون الفائدة أكبر وأعمق وأغنى ، لذلك بذلنا كثيراً من الجهد والوقت في

القراءة والبحث والتفكير والكتابة ، وكتبنا البحث أكثر من مرة في صور مختلفة إلى آن أضحى في صورته الحالية . هذا فضلا عن وجود ظروف خاصة من غير المسوغ ذكرها هنا .

ومهما يكن مابذلناه في هذه الدراسة من جهد ، فإننا لابد أن نكون قد غفلنا عن بعض مايجب الانتباه اليه ، والنقاد كفيلون بإعادتنا إلى جادة الصواب لنستدرك النقص .

حلب في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ
كانون الأول ١٩٨٩ م

محمد جمال طحان

☆ ☆ ★

مقدمة

الاستبداد وبدائله .. تحديد المفهوم

أولا ـ الاستبداد

١ ـ الاستبداد لغة
٢ ـ الاستبداد في الفكر
٣ ـ تحديد معنى الاستبداد

ثانياً ـ البدائل

تمهيد

١ ـ بدائل الاستبداد في الفكر الغربي .
٢ ـ بدائل الاستبداد في الفكر العربي .
٣ ـ مفهوم الديمقراطية
٤ ـ صوغ بدائل الاستبداد :
(في ضوء مفهوم الديمقراطية)

الاستبداد كلمة مستبعدة ومنفية من دوائر المعارف(*)، ومحظر تداولها بين الناس ، وممارسه يحرص على أن يبقيه مصدراً يحيط به الغموض من كل جانب حتى لا يتسنى للناس تحقيق مقولة (اعرف عدوك أولاً) ، وبالتالي ، حتى لا يتمكنوا منا لتغلب عليه . إن الاستبداد ، فضلاً عن أنه يحاول التملص من التحديد لابساً أثواباً تمويهية متنوعة ، فان له أشكالا متعددة تتطور وتتبدل ، مع تقدم الحياة الانسانية ، بفضل ما يوفره له منظروه من أساليب جديدة . لذا لا بد لنا ، في البدء ، من تحديد معناه : أولا في اللغة ، لأن الاطلاق اللغوي غير المقنن للعبارات ، كثيرا ما يوقع في حفر الفهم غير الواضح لما نريد قوله ، ثانيا في الفكر ، فنلقي نظرة مجملة عليه ، في الغرب حتى مشارف العصر الحديث ، ثم في الفكر العربي حتى فجر اليقظة العربية الحديثة ، محاولين التعرف الى ما كانوا يعنونه بكلمة (استبداد) ، وكيف كانوا يفكرون فيها . وأخيرا نحاول تحديد ما نعنيه بالاستبداد هنا .

ولأن النقيض يعرف بنقيضه ، لم يكن من الغريب أن يقودنا الحديث عن الاستبداد الى بحث مضادة . لذلك سنتناول البديل كما طرحه الفكران : الغربي والعربي ، ثم نستخرج المعنى الذي سنتعامل به في هذا الكتاب .

(*) بحسب ما تبين لنا ، اذ لم يرد ذكرها سوى في دائرة معارف البستاني ، ودائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي ، باشارة سريعة . مادة (بدد) .

اولا ـ الاستبداد

١ ـ الاستبداد لغة :

أ ـ في اللغة العربية :

الاستبداد ، لغة ، هو اسم لفعل (استبدّ) يقوم به فاعل (مستبد) ليتحكم في موضوعه (المستبَدّ) • فلا بد أن يتجسد الاستبداد في شخص أو فئة • يقال : (استبدّ به : انفرد به • واستبدّ : ذهب • واستبد الأمر بفلان : غلبه فلم يقدر على ضبطه • واستبدّ بأميره : غلب على رأيه ، فهو لا يسمع الا منه)[١]• فاذا كان الفاعل (شيئاً) يكون السبب إما نقصاً في من وقع عليه الفعل ، أو قدرة كبيرة (للشيء) مما لا طاقة للمفعول على رده • وهذا من قبيل استبداد المال والخرافة، أو من قبيل استبداد النفس بالعقل ، فينجرّ المرء الى المجد الزائف وتفسد أخلاقه •

بمعنى آخر ، تكون العلة إما لعجز طارىء في المغلوب ، أو لضعف طبيعي فيه •

ولما كنا نستبعد مطلقاً أن يقوم شيء (بالفعل) فيغدو فاعلا ، وانما يكون ذلك مجازاً لا يتم الا عن طريق عاقل ، لذا سنطرح هذا المعنى جانباً•

أما اذا كان الفاعل (إنساناً) أوقع الفعل على نفسه بوساطة آخر، فيكون ذلك اما ثقة منه (بالآخر) ، أو معرفة منه بنقصه عن الآخر ، أو

---

(١) ابراهيم انيس ، وآخرون ، **المعجم الوسيط** ، مج ١ ، مادة (بدّه) . ص ٤٢ ، عم ٣ .

جهلاً منه في قدرته على سياسة نفسه • وفي كل هذه الحالات نلاحظ أن العلاقة لا تتجاوز الفرد ، من حيث تعامله مع الاستبداد ، ويكون الاستبداد فردياً من طرف الفاعل والمفعول ، وليس في ذلك إجحاف لآخرين ، وان كان يوقع الذم للنفس • أما اذا تجاوزت العلاقة بالاستبداد ، الفرد الواحد ، دخلت في باب الجماعة وكان هناك آخر • قال (ابن منظور) : « استبدّ فلان بكذا أي انفرد به ، وفي حديث علي ••• : كنا نرى أن لنا في هذا الأمر حقاً فاستبددتم علينا . يقال : استبدّ بالأمر يستبد به استبداداً اذا انفرد به دون غيره »[٢]• فعلى صعيد الاستحواذ يكون الانفراد بالشيء : امتلاكه بغير حق ، وعلى صعيد الفكر يكون : الانفراد بالرأي في ما تجب المشورة فيه • فاذا انفرد شخص (أو مجموعة) في رأي ، وفي طريقة ممارسة فحواه من دون أصحاب العلاقة الآخرين ، دخلنا في باب الاستبداد الاجتماعي •

واذا كان معنى الاستبداد ، في اللغة العربية ، هو الانفراد (بالشيء) ، يكون الانفراد بالحكم استبدادا به ، وهذا هو المعنى الذي درج المفكرون على قصده في استعمالهم كلمة (استبداد) ، في أثناء حديثهم عن أسلوب مستهجن للحكم •

ب ــ في لغات أخر :

ان الانفراد بالحكم يرادفه (Autarchy) [٣]، وهو لا يختلف

---

(٢) ابن منظور ، **لسان العرب**، مج ٣ ، مادة (بدد) ، ص ٨١ ، عم ١ .

(٣) هو النظام السياسي الذي تكون فيه القوانين تابعة لارادة رجل واحد ، فاذا تولى الحكم بنفسه ولم يكن عليه رقيب سمي حاكماً بأمره (Autocrate) او حكم الواحد . ينظر : جميل صليبا ، **المعجم الفلسفي**، ج ١ ، ص ٤٨٩ .

كثيراً عن الحكم المطلق (Absolu Tism) [٤]، أما كلمة (Despo Tism) التي وضعت ازاء (استبدادية)[٥]، والتي نقلت عن الانكليزية وقريناتها الفرنسية والألمانية والايطالية ، فهي التي يظهر أنها تعبر عن جوهر معنى (الاستبداد) الذي نعنيه ، والذي كان هو المقصود عند بعض المفكرين العرب في العصر الحديث ، وان كان بدرجات مختلفة من الوعي بمدى امتداد لاستبداد من أسلوب طاغٍ في الحكم (Tyranny) وحسب،الى كونه صيغة استبدادية للحياة في الدولة كلها (Despotism) . الا أن هذه الأخيرة يبدو أنها ليست المصطلح ، الكامل الدلالة ، المستخدم لدى المفكرين العرب ، اذ ثمة كلمات أخرى مكافئة لها ، بشكل أو بآخر ، مثل كلمة الدكتاتورية (Dictatorship) [٦] التي نجدها أوسع انتشاراً منذ عهد اليونان القدماء . أما كلمة الطغيان (Tyranny) التي تعني استبداد الحاكم الذي يبني سياسته على العنف ، فهي تشير في أغلب الأحيان ، الى ما يفهم من الاستبداد عينه[٧]. وكثيراً ما استخدم العرب كلمات (الظلم والتعسف والفساد ...) للدلالة على ما يفهم من الاستبداد ، وهي كلمات عربية اشتق معظمها من القرآن الكريم ، ومع ذلك فمن الملاحظ أن هذه الكلمات لم تكن تستعمل الا

---

(٤) ينظر : احمد بدوي ، **معجم علم الاجتماع** ، جدول المصطلحات .

(٥) ينظر : نديم واسامة مرعشلي ، **الصحاح** ، ص ٥٧ .

(٦) « دكتاتور : اصلاً : حاكم روماني ، معيّن لحكم ولاية في وقت الأزمة ، وتشير الآن الى الحاكم المطلق أو الاوتوقراطي » . باشراف : محمد شفيق غربال ، **الموسوعة العربية الميسرة** ، المجلد الاول ، ص ٧٩٩ عـم ٢ .

(٧) ساعدنا على هذا الفهم ، التطور الدلالي في قاموس :
webster, Third ǜew international Dictionary of The English.

لوصف نوع الحكم ، ولم تتطرق الى وصف الدولة بعناصرها كاملة(*). ومن المرجح أن الفاصل بين تلك الكلمات كلها هو خيط رفيع جداً لا يمكن ملاحظته الا عن طريق التجريد والنظر العلمي وحده (في تفاصيل اللغة)(**)، لأن الواقع يدلنا على جوهرية الأمر متجاوزاً شكليته : فما من حكم مطلق (Absolutism) الا ويصبح استبدادياً بخطوة واحدة تستدعيها لا مشروطيته ، وما من استبداد يستغني عن العنف لفرض مشيئته ما دام غير مراقب ، فيتحول بالضرورة الى طغيان (Tyranny) (*٨) .

يصف لنا أفلاطون (Plato) (٩) ذلك التحول الحتمي بقوله : (ان المستبد يستولي على السلطة بالقوة ويمارسها بالعنف ، بعد ذلك يسعى أولاً الى التخلص من أخطر أخصامه ، ويكثر من الوعود ، ويبدأ بتقسيم الأراضي مما يجعله شعبياً ومحبوباً ، وهو ما ينفك يفتعل حروباً ليظل الشعب بحاجة دائمة الى قائد . وهذه الحروب تفقر المواطنين من خلال ما يدفعونه من ضرائب باهظة ، فيضطرون الى زيادة ساعات العمل مما لا يدع لديهم وقتاً للتآمر على المستبد . والحرب تساعده على التخلص من معارضي سياسته ، حيث يقدمهم الى الصفوف

(*) كثيرا ما يخلط بين (الحكومة) و (الدولة) ، مع انهما يدلان على شيئين مختلفين .

(**) فكثيرا ما تترادف كلمات مثل :

Tyranny — Dictatorship — Despotism — Absolutism ....

(*٨) وهي الكلمة التي استخدمها (فيتوريو الفييري) في كتابه:
Vittorio Alfieri, Della Tirrannide

(٩) ينظر : **الجمهورية** ، الكتاب التاسع ، ص ٢٦٠ — ٢٧٣ .

الأولى في المعركة • ان ذلك كلــه يدعو الى استياء الجماهير ، حتى أعوانه الذين رفعوه الى السلطة ، وهنا لا يجد أمامه الا القضاء على المعارضة بما يملكه من وسائل العنف والقوة ، فيزيد من تسلحه ، ومن حرسه الخاص من المرتزقة ، مما يتطلب نفقات طائلة ، فيلجأ المستبد الى مزيد من نهب خزائن الشعب ، الذي يدرك ــ بعد فوات الأوان ــ أنه وضع في حالة استعباد مسيئّس) فحكم القسوة ، والاجرام ، وضيق الحظيرة ، وقلة الصبر على الآراء المخالفة ، طبيعة ملازمة للحكومــة المستبدة ، ولا تلبث أن تنتشر هذه الطبائع في الدولة كلها وتعمّ العلاقات الاستبدادية المجتمع بهيئاته جميعها •

٢ ــ الاستبداد في الفكر :

أدرك بعض المفكرين طبيعة الاستبداد ، بينما تلقف آخرون طعم السلطة فغرقوا في دوامتها • ولم يخلُ الأمر من مؤلهي الممالك ومنظّري الملوك ، الا أنه لا يعنينا ــ هنا ــ أن نبحث مواقفهم ، بقدر ما يهمنا أن نعرف كيف فهموا الاستبداد • بالطبع لن يمكننا أن نسبر غور فهــم الجميع ، وحسبنا أن نقف عند أهم المحطات متأملين فحوى الاستبداد، منذ الفلاسفة الأُول حتى مطلع العصر الحديث •

ا ــ الاستبداد في الفكر الغربي :

يفرّق (كسينوفون) بين الملك والطاغية بحيث أنه يرضى عن الأول ويرفض الثاني معرّفاً إياه بأنه الحاكم الذي لا تستند سلطته الى قوانين ولا تحوز علــى الرضى الشعبي ، بينما يحكــم الملك حكماً دستورياً برضى الشعب • لكن (كسينوفون) لا يشترط قانوناً محدداً على الملك ، ولا يسمي من يضع القوانين • ويبدو أن مقياس الفرق عنده

بين الملك والطاغية هو رضى الشعب ، في حين تُركت مسألة القانون كاجراء شكلي في النهاية . وهـذا سمح للملوك التالين بأن يحكموا وفق دستور يضعونه بحسب أهوائهم ومصالحهم . ويجيز كسينوفون انقلاب الطاغية الى مَلك حين يجعل همّه الوحيد مصلحة رعاياه فيتغلب على المعايب المادية والأخلاقية للنظام الذي يجسده(١٠) .

على هذه النيات الطيبة يعتمد (أفلاطون) في جمهوريته ، فبعد التدريب الطويل والشاق ، وبعد الاختبارات الكثيرة التي يمر بهـا من سيحكم الجمهورية ، تُترك الأمور لارادته ، التي لا بد أن تريد العدل، بعد أن تجرّد من ملكيته ، واستطاع اجتياز كل الامتحانات بنجاح الى أن صار فيلسوفاً . ان مثل هذا الشخص ، بحسب رأي أفلاطون ، لابد أن يكون حكمه صالحاً ، على عكس حكم الفرد المستبد الذي لا يحدّه شيء ، والذي يشكّل حكمه كارثة على مواطنيه(١١) .

أما الطغيان عند (أرسطو) فهو حكومة الفرد الظالم ، اذ تكون غايته المصلحة الشخصية لا مصلحة المحكومين . ان أرسطو يقبل أي نظام الا الطغيان المفرط والملكية التي لا بد أن تتحول الى استبداد ، معتمدة على القوة(١٢) .

الا أن هذا الدرس لم يُحفظ جيداً مما جعل (شيشرون) يشير

---

(١٠) ينظر : جـان توشـار ، **تاريخ الأفكار السياسية** ، ج ١ ، ص ٤٨ ـ ٤٩ .

(١١) ينظر : افلاطون ، **الجمهورية** ، ص ٢٣٤ ـ ٢٦٠ .

(١٢) ينظر : يوسف كرم ، **تاريخ الفلسفة اليونانية** ، ط ١٩٧٠ ، ص ٢٠٥ .

الى ايثاره الملكية نظاماً ، ويرتئي رجلا فاضلا وحكيماً يكون بمنزلة الوصي عليها •

وتمرّ فترة من الزمن الى أن يحاول منظّروا الاستبداد الاستعانة بتأويلات تغالط المسيحية لتسويغ ممارسة الحكم التعسفي ، وصياغة الاستبداد الكنسي • فقد استند بعض الباباوات الى نظرية (الحق الالهي Divine Right) ، التي تقول ان الحكم لله وهو يختار من يشاء ليصبح حاكماً بأمره ، وذلك ليتسنى لهم الاحتفاظ بمصدر الحق الذي يجسده البابا • ثم حلّت نظرية (العناية الالهية Providence) ، التي روجت الاعتقاد بأن عناية الله هي التي تضع أحد الأفراد في سدّة الحكم بدون تدخل من البابا ، مستندة الى فلسفة الجبر التي سادت أوروبة حتى القرن السادس عشر الميلادي ، والتي تقول ان أعمال الناس كلها محددة سلفاً بارادة الله ولا خيار لهم فيها ، وأسندت أعمال الشر الى الشيطان(*) •

ومما تجب ملاحظته أن ذلك لم يكن استبداداً دينياً بقدر ما كان سياسياً متلبساً ثياب الدين • فقد قام نزاع بين سلطة الامبراطوروسلطة الكنيسة (ممثلة بالبابا) حول من تكون له السيطرة على الآخر في شؤون الحكم • وبانتهاء الصراع بين الحكم المدني والسيطرةالكنسية وظهور سيادة القانون ، برز (مكيافيلي) •

(*) وقد ساد هذا الراي ، من قبل ، في الفكر العربي ـ الاسلامي في فترتي حكم الأمويين (٤١ ـ ١٣٣ هـ ـ ٦٦١ ـ ٧٥٠ م) والعباسيين (١٣٣ ـ ٦٥٦ هـ ـ ٧٥٠ ـ ١٢٥٨ م) • وسنفصل الحديث عن ذلك لاحقاً ، في اثناء عرضنا معنى الاستبداد في الفكر العربي . وعموماً فان نظريتي (الحق الالهي) و (العناية الالهية) لا يمكن أن تعدّا من النظريات السياسية العلمية بالمعنى الكامل لأنهما تفتقران الى الطابع العلمي •

ان أهم خصوصيات الطرح السياسي لمكيافيلي تجنبه مفاهيم الأخلاق وأحكام القيم . لقد ابتعد عن حلم الجمهوريات والمدن الفاضلة والعادلة محاولاً دراسة ممارسة الأمير الفعلية ، كما يدعي هو نفسه(**) .

انتقد مكيافيلي الكنيسة بحجة أنها تعلّم مبادىء متعالية لترسم مجد السماء ، على حين أنه لم يكن يرغب الا في مجد الأرض . لذلك نصّب (الأمير) ليكون له القول الفصل في ما يتعلق بدولته ، ونصح له بأن يقدّر وحده الأوضاع الطارئة التي يجب عليه أن يكون شريراً فيها ليحافظ على منصبه . « من الضروري لكل أمير يرغب في الحفاظ على نفسه أن يتعلم كيف يبتعد عن الطيبة والخير »(١٣)، من دون أن يبالي بما يقوله الآخرون عنه ، ما دام هدفه أن يوحّد الرعايا على طاعته، وذلك يكون بالاجتماع على حب الأمير تارة ، وعلى الخوف منه أحياناً أخرى . يقول مكيافيلي لأميره : « من الواجب أن يخافك الناس وأن يحبّوك ، ولكن لما كان من العسير أن تجمع بين الأمرين فان من الأفضل أن يخافوك على أن يحبوك »(١٤) . وعلى هذه الفلسفة اعتمد (كرمويل) حين قال :

« تسعة مواطنين من أصل عشرة يكرهونني ؟

ـ ما أهمية ذلك ان كان العاشر وحده مسلحاً ... »(١٥) .

(**) بحسب ما ورد في مقدمة **الأمير** . علماً اننا نلاحظ كثيراً من عبارات الوجوب في كتابه .

(١٣) مكيافيلي ، **الأمير** ، باب ١٥ ، ص ١٣٦ .

(١٤) مكيافيلي ، **الأمير** ، باب ١٧ ، ص ١٤٣ ـ ١٤٤ .

(١٥) عن : دوفرجيه ، **في الدكتاتورية** ، ص ٢٣ .

لكن الرجل الذي جاء بعد مكيافيلي لم يرغب في سفور صاحبه، بل آثر أن يقيد الاستبداد بالأخلاق الطبيعية التي تتميز بضرورةخضوع الفرد لدولة • وقد كان (بودان) يدافع عن الاستبداد الملكي ، ففي عام /١٥٧٦/ نشر كتاباً عن الجمهورية(*) أكد فيه أن الاستبدادالفردي المطلق هو النظام الذي يتفق مع القانون الطبيعي ، ذلك لأن الطبيعة قد شكلت أول مجتمع في صورة الأسرة • ومن هنا فعلى الأفراد فيالدولة أن يتكلوا السيادة الى فرد واحد منهم لتحقيق الدولة الطبيعية ، وبما أن السلطة لا تتجزأ فلا بد من اعطائه السلطة كاملة من غير أن يكون من حقهم سحبها بعد ذلك(١٦) • وباعتراف بودان بهذه السلطة المطلقة، وعدّها شرعية ، وتفريقها عن الاستبداد التعسفي أمسى للاستبداد شرعيته المستندة الى القانون •

أما (توماس هوبز) فقد وقف أحد كتبه المهمة والأساسية من أجل الدفاع عن سلطة الملك المطلقة في وجه البرلمان ، ثم ألّف كتابه الآخر الذي يحمل فكره السياسي(١٧) •

يرى هوبز (Hobbes) أن النظام السياسي أمر اصطلاحي لأن

(*) وكان يعني بها الدولة .

(١٦) ينظر : مكيافيلي ، **الأمير** ، تعقيب فاروق سعد ، ص ٢٥٣ — ٢٥٤ •

(١٧) أما كتابا هوبز المشار اليهما فهما : **عناصر القانون الطبيعي والسياسي و لاوياثان** (Liviathan) معناها التنّين وهو وحش متعدد الرؤوس ورد ذكره في العهد القديم ، وهو عند هوبز رمز الدولة الحديثة التي يقيمها الأفراد لتكون أقوى من كل واحد منهم .

ينظر أيضا حول هوبز : جان توشار ، **تاريخ الأفكار السياسية** ، ج ١ ، ص ٤٧١ وما بعدها .

الانسان قد أوجده ، وطبيعي لأن الانسان صنعه وفقاً لميوله الطبيعية ، « ان الانسان كائن شرير بطبعه ، يتحرك وفق مصلحته الذاتية ، وهو لا يذعن الا اذا خاف » « الانسان للانسان ذئب ، والكل في حرب ضد الكل ، والواحد في حرب المجموع » ، فالحيـــاة مجال للبطش عند الأقوياء ، ومجال للخداع عند الضعفاء . وهكذا نشأت فكرة العقد السياسي لحلّ النزاع ، بحيث نقل الناس ارادتهم الى ارادة فرد واحد منهم (أو جماعة) لا يتخلى عن تلك الارادة ، ليحقق العدل والسلام. والحاكم يملك السلطات كلها ليحقق ارادته ، التي هي ارادة المواطنين كلهم ، عن طريق فرض احترام العقد بالتهديد بالعقاب . وسلطةالحاكم مطلقة ، لأنه بدون مثل هذه القوة غير المحدودة ، لا يمكن أن يقام عدل. وهو ليس طرفاً في العقد ، وانما كل واحد من المواطنين يتعاقــد مع الآخر على تفويض الأمر لشخص واحد ، بمجرد توليه الأمر يسقط حق مساءلته ، فالتعاقد يتم بين المحكومين ، والحاكم ليس الا طرفاً قـَبـِلَ تعاقدهم ، فهو ليس ملزماً تجاههم بشيء . وينتج من ذلك عدم جواز العصيان ولا مقاومة الحاكم مهما كان مستبداً ، ولا يحق لأحد مناقشة القوانين التي تصدر عنه ، لأن الخضوع التام لصاحب السلطة هــو شرط السلام . وانطلاقاً من اعتقاد هوبز بالعدالة الأصيلة في القانون فقد عــدّ أن القوانين التي تصدرها السلطة لا يمكن الا أن تكــون عادلة)(١٨) .

من ذلك تبدو أفكار هوبز مذهباً تسويغياً للاستبداد والحكــم المطلق ، فالعقد الذي شرحه ، ودعّمه بالحجج ، أفضى الى تسويغ النزعة

---

(١٨) ينظر : مكيافيلي ، **الأمير** ، تعقيب فاروق سعد ، ص ٢٥٦ . أيضـــا : جورج زيناتي « المدلول لفلسفة هوبز السياسية » في الفكر العربي ، عدد /٢٢/ ، ص ٣٩٢ ــ ٣٩٧ .

الاستبدادية المطلقة حين جعل مشيئة الحاكم فوق كل قانون • وهـذا ما يكشف عنه (سبينوزا) حين يقول في مطوله السياسي :

« ضع على رأس الحكم فرداً ، وثق بأنه سيحسن بالدرجة الأولى خدمة مصالحه • وضع على رأس الحكم طبقة ، وثق بأن الطبقة ستحسن تدبير أمورها ، وخدمة مصالحها • ولكن اجعل الشعب هو المسؤول عن نفسه ، وتدبير أمره ، وثق بأنه سيخدم نفسه ، أكثر من أي حاكم غيره »(١٩)• ان في هذا النص فكرتين : الأولى• ، ان من يحكم يحكم لصالحه ولا يمكنه أن يكون عادلاً لأنه يمسك بزمام السلطة وحسب، الثانية ، ان الشعب قادر علـى خدمة مصالحه وليس غوغائياً • ويقرر سبينوزا أنه « كلما زاد قدر ما يتمتع به الأفراد في الدولة من حريـة ومساواة ، زاد حظ الدولة نفسها من الاتحاد والقوة »(٢٠) •

بينما اتسم تفكير (لوك) بروح الفردية « ان لوك يرفض نظرية هوبز في الملكية المطلقة ، لأنه يرى في الحكومة الاستبدادية عوداً الى الحالة الطبيعية السابقة على كل نظام مدني أو سياسي (••• و •••) يقرر أن لكل سلطة حدوداً ، وأن حد كل سلطة انما هو الواجب »(٢١) فهو يسلّم بوجود قوانين طبيعية للسياسة والأخلاق ، ويحاول أن يجد مسوّغاً أخلاقياً للحكم • ان محـور فلسفة لوك السياسية هـو أن الحكومة مسؤولة تجاه الشعب ، وسلطتها مقيدة بالتزام واجباتهـا • لكنه ، حين أسند النظـام البرلماني الى الارادة الشعبية ، قصَر حق الأغلبية على اختيار أعضاء البرلمان ، الذي هو حكر على المالكين •

(١٩) عن : حافظ الجمالي « المشكلات الغرضية والمشكلات البنيوية في الفرح القومي » في **الوحدة** ، سنة أولى ، عدد ١٩٨٥/٩/، ص ١٢٠ •

(٢٠) عن : زكريا ابراهيم ، **مشكلة الحرية** ، ص ٢٥٩ •

(٢١) زكريا ابراهيم ، **م•س** ، ص ٢٦٥ •

ومع (مونتسكيو) يفقد الاستبداد شرعيته ، اذ يعدّه النموذج الوحيد المرفوض من أنماط الحكم . وطبيعة هذا النمط هي أن واحداً يحكم بحسب نزواته ، من دون قوانين أو قواعد ، ومبدؤه الخوف ، اذ يعامل المستبد رعاياه كالبهائم(٢٢). ان مونتسكيو يقرر أنه « لا بد من الخوف في الحكومة المستبدة »(٢٣) التي « تستلزم .. اطاعة متناهية »(٢٤) وترفض أي نقاش حول قراراتها ، ولا تبالي الا بانفاذ رغباتها ، مهما كان ثمن ذلك باهظاً على غيرها ، حتى « اذا ما أراد همَجُ لوِزْيانة نَيْلَ ثمرة قطعوا الشجرة من أسفلها واقتطفوا الثمرة ، فهذه هي الحكومة المستبدة »(٢٥) .

ويشرح (روسو) ما يُقصد بالطاغية لدى الاغريق : « هو ملك يحكم بعنف دون مبالاة بالعدالة والقوانين ، هو فرد يستأثر بالسلطة الملكية دون أن يكون له فيها وجه حق »(٢٦) .

الا أنه ، بدوره ، يفرّق بين الطاغية والمستبد : « اطلاقاً لأسماء مختلفة على أمور مختلفة فانني أسمّي طاغية مغتصب السلطة الملكية ومستبداً مغتصب السلطة السيادية . فالطاغية هو من يتدخّل ضد القوانين ليحكم وفقاً للقوانين ، والمستبد هو من يضع نفسه فوق

---

(٢٢) ينظر : مونتسكيو ، **روح الشرائع** ، مج ١ ، ص ٢٠ – ٣٥ . أيضا : جان توشار ، **تاريخ الأفكار السياسية** ، ج ٢ ، ص ٢٩ .

(٢٣) مونتسكيو ، **م.س** ، مج ١ ، ص ٤٧ .

(٢٤) مونتسكيو ، **م.ن** ، مج ١ ص ٤٨ .

(٢٥) مونتسكيو ، **روح الشرائع** ، مج ١ ، ص ٩١ .

(٢٦) روسو ، **العقد الاجتماعي** ، ص ١٤٣ .

القوانين نفسها . وهكذا يمكن للطاغية أن لا يكون مستبداً ، لكن المستبد يكون دائماً طاغية »(٢٧) .

لكنه يبدو لنا أن اسم الطاغية المقترن دائماً باستخدام العنف ينفي امكانية أي تقيّد للحاكم بالقوانين ، بل على العكس من تصوّر روسو: ان الطغيان مرحلة تتبع الاستبداد في الحكم لترسخ استمراره ، وقد رأينا الواقع يثبت أن الاسمين يفضيان الى معنى واحد هو الحكم اللاشرعي الذي لا تقيّده سوى مشيئة الحاكم ، ان صح تسمية ذلك تقييداً .

من الملاحظ – حتى الآن – أن الكلام يجري على الاستبداد السياسي فقط ، ولم يتم فهمه الا بهذا المعنى ، ما عدا استثناءات بسيطة جاءت ملاحظات شاردة . حتى ان التقارب اللغوي بين الكلمات ، الدالة على الاستبداد ، كان التباحث فيها يجري بالمعنى السياسي للكلمة ، بينما تترك المعنى : الفكري ، والاقتصادي ، والعلاقاتي ، والشخصي.. للاستبداد من غير تفصيل . حتى مع أوائل القرن التاسع عشر الميلادي فان الحديث على أنواع الاستبداد وأشكاله لم يكن بقصد الوقفات التأملية ، بل سرعان ما يفضي الحديث عنه الى حديث سياسي .

ب – الاستبداد في الفكر العربي (حتى فجر اليقظة العربية الحديثة)**

أما مساهمة العرب في فهم الاستبداد ، وفي مناهضته ، فقد كانت مساهمة ضئيلة ومتأخرة نسبياً ، بالرغم من ارهاصاتهم السابقة

---

(٢٧) م.ن ، ص ١٤٤ .

(**) سيجري الحديث – هنا – عن الاستبداد قبل الكواكبي وفي ايامه ، بينما راي الكواكبي ، موضوع دراستنا ، سيفصّل لاحقاً .

في هذا المجال . كانت المسألة تعالج من وجهة نظر تحاول دفع الظلم بالمناداة للعودة الى حظيرة الشرع ـ القانون ، ولم يكن الاستبداد ليدرك الا بتلمس غامض في ممارسات الأمويين والعباسيين . الى أن استبد الأتراك العثمانيون بالسلطة ، استبداداً سافراً ، وتطوّر الوعي بحيث أصبح من الممكن التفريق بين ما هو ديني وبين ما هو سياسي. وقد تزامن ذلك مع دخول مفاهيم الحرية السياسية وأفكار مقاومة الاستبداد مع الاجتياح الأوروبي والبعثات العربية ، وان جرى ذلك ـ في البداية ـ باستحياء . لقد كان الخلفاء الراشدون يعدّون أنفسهم خلفاء النبي في تسيير شؤون الرعية ، وخطبهم علاوة على ممارساتهم ، تدل على ذلك . فهذا (أبو بكر) في خطبة له يقول : « أيها الناس ، إني قد وليت عليكم ، ولست بخيركم ، فان رأيتموني على حق فأعينوني وان رأيتموني على باطل فسدّدوني .. »[٢٨]. ولما انتزع (معاوية) الخلافة من علي بدأ أنصاره يطالبون باعادتها اليه زاعمين أنها حق إلهي وصار هذا القول ، بعد ذلك ، أصلاً من أصول العقيدة عند الشيعة . لكنّ في المسلمين من لا يوافق على كون الخلافة منصباً يُنيب فيه الله أحداً من عباده عنه ، بل يرون أن أمرها منوط بالمسلمين كافة ، يختارون لها من يجدونه أهلاً للقيام بشؤونهم العامة[٢٩]. لكن الذي حدث مع توسع الفتوحات الاسلامية هو دخول جماعات مختلفة الأجناس والثقافات ، وبدأت تتبلور مجموعة أفكار سياسية مكونة من :

---

(٢٨) ابن عبد ربه ، **العقد الفريد** ، ج ٤ ، ص ٥٩ .

وبخصوص الخطب ينظر : م.ن ، باب فرش كتاب الخطب ، ج ٤ ص ٥٧ ـ ١٥٥ .

(٢٩) ينظر : حسين مروة ، **النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية** ، ج ١ ، ص ٣٨٩ ـ ٣٩٩ .

١ ــ التقاليد القبَلية السابقة على الاسلام .

٢ ــ النظريات السياسية الهيلنستية والفارسية .

فضلاً عن الأفكار السياسية الاسلامية الأولى . فتشكلت ثلاث صيغ أساسية تنص جميعها على تطبيق الشريعة ، والمحافظة على الاسلام والدفاع عن مذهب السنّة والجماعة ضد الكفر :

ــ الأولى هي صيغة الفقهاء التي تتكوّن من آيات القرآن الكريم التي تتعلق بالفكر السياسي ، ثم سنّة الرسول ، ثم ممارسات الخلفاء الراشدين ، ومن تفسير تلك الأصول في ضوء التطورات اللاحقة ، مع الايمان بأن الله هو الذي يوجد الأمة وبأن الأمة لا تجتمع على ضلال .

ــ والثانية وضعها رجال الادارة وموجهو الحكّام والولاة ، وهي تؤكد الحق الإلهي في الحكم ، وتهتم بممارسات السياسة أكثر من نظرياتها ، وتمزج قواعد الحكم الاسلامي بتقاليد الفرس في المُلك .

ــ أما الثالثة فهي الصيغة التي وضعها الفلاسفة ، وتدين بالكثير للفلسفة اليونانية ، وتوحّد بين الإمام والمَلك والفيلسوف .

وعلى الصيغة الثانية اعتمد الأمويون في توطيد حكمهم ، مستندين الى النزعة الجبرية التي تقول : « ان الانسان ليس يقدر على كل شيء ، ولا يوصف بالاستطاعة ، وانما هو مجبور في أفعاله ولا قدرة له ولا اختيار ، وانما يخلق الله الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات ، وتنسب اليه الأفعال مجازاً كما تنسب الى

الجمادات »[٣٠]. ورأوا أنهـا تساعدهم في تنفيذ مآربهم السياسية ،

(٣٠) ينظر : احمد امين ، **ضحى الاسلام** ، ج ٣ ، ص ٤٤ ــ ٦١ .

لذلك بثّوا روح الجبرية على ألسنة شعرائهم ، يقول ثابت قطنة :

وما قضى الله من أمـرٍ فليس لـهُ

ردٌ وما يقضِ من شيءٍ يكنْ رشَدا

كلّ الخوارجِ مُخطٍ في مقالتـه

ولو تعبَّدَ فيما قـال واجتهـدا[٣١]

وهنا اشارة واضحة الى الجبرية التي تعتقد أن حرية الانسان معطلة أمام القدر . يقول أنصار الجبر : (لو افترضنا أن الانسان موجدٌ لفعله ، وخالق لها ، فقد سلّمنا بأن ثمة أفعالاً لا تجري على مشيئة الله واختياره ، وبالتالي فقد قلنا بوجود خالق آخر غير الله)[٣٢] . فلا بد اذاً أن يكون الانسان مسيّراً غير مخيَّر . وهـذا ما يريده الحكام ، اذ به يصبح الناس على اعتقاد بأن حكم بني أمية ، مهما ظلموا ، قدر لا يمكن معارضته . وعلى هـذا النحو جرّ الشعراء في عصر بني أميـة فصبغ شعرهم بما يروّج له من فكر جبري وجهمي . فهذا (جرير) يؤكد أن الله قد كتب خلافة الأمويين ، وأنه لا مفرّ منه ولاتبديل لكلماته ، يقول:

نالَ الخلافةَ، إذْ كانت لهُ قَدَراً

كما أتى ربَّهُ موسى على قدَرِ[٣٣]

(٣١) ينظر : شوقي ضيف ، **التطور والتجديد في الشعر الأموي**، ص ٧٦ .

(٣٢) ينظر : ابن رشد ، **مناهج الادلة في عقائد الملة** ، ص ١٣ .

(٣٣) جرير ، **الديوان** ، ص ٢٧٥ .

ففي العصر الأموي ساد الحكم المدني باسم الدين ، حيث أضحت الخلافة في عهد الأمويين أقرب الى السياسة منها الى الدين ، واستحالت على يد معاوية ، الى ملك موروث[٣٤]، متأثرة في ذلك بالنظام الذي كان سائداً في الدولتين : البيزنطية والفارسية .

لقد استعمل الأمويون لفظ (الوالي) و (الأمير) بدلاً من (العامل) دلالة على السلطة التي أصبح يتمتع بها العمال ، فبدأ استبداد الولاة مع (الحَجّاج) الذي استعمله (عبد الملك بن مروان) فاضطهد الموالي ، مما ساعد على سقوط الحكم الأموي الذي وجد نفسه مفتقراً الى حجة يتذرع بها لاثبات شرعية خلافته ، بعد تخلّيه عن الشورى وقيام معارضة عنيفة في وجهه ، فراح يستعين بالشعراء . وها هو (الأخطل) يمدح (عبد الملك بن مروان) في قصيدته « خفّ القطين » التي يقول في مطلعها :

خفَّ القطينُ ، فراحوا منكَ ، أو بكَروا
وأزعجَتْهمْ نوىً ، في صرفِها غِيَرُ

الى أن يقول :

الى امرىءٍ ، لا تُعرّينا نوافلُهُ
أظفرهُ اللهُ ، فليهنِىءْ لهُ الظفرُ
الخائضِ الغمرَ ، والميمونِ طائرُهُ
خليفةِ اللهِ ، يُستسقى بهِ المطرُ

---

(٣٤) ينظر كيف عهد بالخلافة الى ابنه : السيوطي ، **تاريخ الخلفاء** ص ٢١٩ — ٢٢٠ .

والهمّ ، بعدَ نجيِّ النفسِ ، يبعثهُ
بالحزمِ ، والأصمعان : القلبُ والحذرُ

والمستمرُّ بهِ أمرَ الجميعِ ، فما
يغترّهُ ، بعدَ توكيدٍ لهُ ، غَرَرُ (٣٥)

فهو يعلن حقوق الأمويين في وراثة الخلافة ، وأن خلافتهم من الله وأن أمير المؤمنين هو خليفة الله في الأرض ، يحفّه بالنصر المبين ، ومن ثمّ فان خلافته مقدسة مباركة .

كذلك يفعل عبيد الله بن قيس في مدح مصعب بن الزبير ، يقول:

إنما مُصعبٌ شهابٌ من اللّـ
ـهِ تجلّتْ عن وجهه الظلماءُ

مُلكُهُ مُلكُ قوّةٍ ليس فيهِ
جبَروتٌ ولا بهِ كِبرياءُ (٣٦)

وبعد أن قُتل مصعب وأخوه ، مدح عُبيدُ الله عبد الملك بن مروان قائلاً :

---

(٣٥) الاخطل ، **شعر الاخطل** ، صنعه السكرى ، تح قباوة ، ج ١ ، ص ١٩٢ – ١٩٧ .

(٣٦) عبيد الله بن قيس الرقيات ، **الديوان** ، ص ٧٨ وما بعدها .

خليفةُ اللهِ فــوقَ منبَــرهِ

جفّتْ بذاكَ الأقلامُ والكتبُ

يعتدلُ التاجُ فوقَ مفرِقــهِ

علــى جبينٍ كأنــهُ الذهــبُ

ويقول الأحوص في الوليد بن عبد الملك :

تخَيَّرهُ ربّ العبادِ لخلقِـهِ

وليّاً وكان اللهُ بالناسِ أعلَمــا

فهو يثبت أن الله اصطفاه واختاره لخلقه ، وأنه وكل اليه شؤونهم يدبّرها كما يشاء .

أما حارثة بن بدر الغداني فانه يقول في زياد بن أبيه :

فأنتَ إمــامُ معدَلةٍ وقصدٍ

وحزْمٍ حين تحضرُكَ الأمــورُ

أخوكَ خليفةُ اللهِ ابن حــربٍ

وأنتَ وزيرهُ نِعمَ الوزيــرُ

بأمــرِ اللهِ منصورٌ معــانٌ

اذا جــارَ الرعيّةُ لا تجــورُ

[redacted]

فهو يدعو معاوية خليفة الله ، ويسبغ على زياد صفات دينية فهو امام عادل ينصره الله ويعينه . ويقول جرير في أيوب بن سليمان ما يفيد المعنى نفسه :

أنتَ الخليفةُ للرحمنِ يعرفُهُ

أهلُ الزَّبورِ وفي التوراة مكتوبُ[٣٧]

ولا ننسى خطبة زياد بالبصرة المسماة البتراء التي يقال أنها سميت كذلك لأنها لم تبدأ بحمد الله يقول فيها : « أيها الناس ، إنا أصبحنا لكم سادة ، وعنكم ذادةً ، نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا ، ونذودُ عنكم بفيء الله الذي خوَّلنا ، فلنا عليكم السمعُ والطاعةُ فيما أحببنا، ولكم علينا العدلُ والانصاف فيما وُلّينا ... »[٣٨] . وكذلك رسالة عبد الحميد ابن يحيى الكاتب عن مروان بن محمد الى ابنه عبد الله حين وجَّهه لمحاربة الضحاك ابن قيس الشيباني الخارجي ، جاء فيها : « وان كنتَ — والحمد لله — من دين الله وخلافته بحيث اصطنعك الله لولاية العهد مختصاً لك بذلك دون لحمتك وبني أبيك .. »[٣٩]. وفي هذا كله تأكيد للحق الالهي في الحكم . ومع ذلك فان الشعر ليس فكراً يُنظِّر ، ولا يُعتمد عليه . ولكنه ، على كل حال ، كان صدىً لنظرية الحكم السائدة في العصر الأموي . ومن أهم مميزات الخلافة الأموية هي :

---

(٣٧) النصوص السالفة مأخوذة عن : شوقي ضيف ، **التطور والتجديد في الشعر الأموي** ، ص ٩٨ — ١٥٨ .

(٣٨) الجاحظ ، **البيان والتبيين** ، ج ٢ ، ص ٦١ .

(٣٩) احمد زكي صفوت ، **جمهرة رسائل العرب**، ج ٢ ، ص ٤٧٣— ٤٨٠ .

١ ــ حكم الفرد والبعد عن الشورى وعـدم مسؤولية الخليفة أمام الشعب •

٢ ــ الحكم الوراثي وانحصار الخلافة في البيت الأموي •

٣ ــ تصرّف الخليفة بأموال الدولة لصالح حكمه •

٤ ــ التمييز بين المواطنين •

٥ ــ قلب الخلافة الى مُلك دنيوي ينغمس فيه الخليفة في مظاهر الترف واللهو •

٦ ــ الاعتماد على القوة والبطش في توطيد المُلك ومحاربـة الخصوم •

فالحكومات الأموية والعباسية هي أنظمة طغيان ، حيث لم يكن للشعب حق الحد من سلطة الحاكم لأنه غير مسؤول أمام أحـد(*) « وكانت نظرية الحق الإلهي أو الحق المقدّس للملوك نظرية معترفاً بها منذ العهـد العباسي ، كما اعترف بهـا بعد ذلـك في أمم أوروبـا

(*) وقد كان ائمة العصور الباكرة يقولون : ان واجب طاعة الحاكم يبقى قائماً ما دام الحاكم لا يأمر بما يخالف الشريعة ، ثم جرى تحويـل الطاعة الى واجب مطلق على يد الشيعة التي ترى أن السلطة انتقلت من (محمد) الى (علي) ، ثم الى المتحدرين منه ، ناسبة الى اعضاء هـذه السلسلة ، وهم الأئمة لا السلطة السياسية فحسب ، بل العصمة في تأويل القرآن أيضا . ولمواجهة آراء الشيعة روّج الأمويون فكرة الحق الالهي في الخلافة .

ينظر : ــ الماوردي ، **الأحكام السلطانية** •

ــ الغزالي ، **احياء علوم الدين** •

ــ ابن تيمية ، **السياسة الشرعية** •

المسيحية »[٤٠] وقد حاول الحكام العباسيون الاستناد الى نظرية الحق الإلهي مثل أسلافهم من الأمويين • فهذا أبو جعفر المنصور يقول في خطبة له بمكة : « أيها الناس انما أنا سلطان الله في أرضه أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده وحارسه على ماله أعمل فيه بمشيئته وارادته » والأمثلة على ذلك أكثر من أن تتمكّن من حصرها في مثل هذه الرسالة • والمهم ــ هنا ــ أنه على منوال الأمويين قد سار العباسيون (٧٥٠ ــ ١٢٥٨ م) الذين كثر في فترة حكمهم الامتزاج بين العرب والموالي ، واختلطت ثقافات الشعوب في فكر العرب وفي ممارساتهم العامة ، مما زاد في تسرّب العادات البيزنطية والفارسية والجاهلية ، فنشب صراع أدى الى ظهور الشعوبية وظهور علم الكلام •

مع العباسيين ونشر أفكار الموالي ، دخل الفرس والترك في الحكم ، ولما قوي نفوذ الأتراك ، في عهد المتوكل أضحى الخليفة ، كالأسير في أيديهم •

ابتداء من القرن التاسع بدأت وحدة الاسلام تتفكك ، واكتظت البلاد بجنود المرتزقة من الأتراك الذين اعتمد عليهم العباسيون ، مما أدى ، فضلا عن عوامل أخرى ، الى نشوء دويلات مستقلة • فالموالي حاولوا استعادة مجدهم الفارسي ، وقاموا بحركات (منها : القرامطة والبرامكة •••) وكثر نفوذ الأجانب ، وانتشر نظام ولاية العهد • على الصعيد الفكري حاول المعتزلة الوقوف ضد الظلم « لا يحل لمسلم أن يخلي أئمة الضلالة وولاة الجور اذا وجد أعواناً ، وغلب على ظنّه أنه

---

(٤٠) ــ محمد حسين هيكل ، **الحكومة الاسلامية** ، ص ٣٧ .

يتمكن من منعهم من الجور »[٤١] فكانوا ينادون بوجوب الضرب على الحاكم الظالم . وكان رأي الأشعرية هو « ان الإمام انما يُنصَّب لاقامة الأحكام ... وهو في جميع ما يتولاه وكيل الأمة ونائب عنها ، وهي من ورائه في تسديده وتقويمه واذكاره وتنبيهه وأخذ الحق منه اذا وجب عليه ، وخلعه والاستبدال به متى اقترف ما يوجب خلعه[٤٢] ، فالحاكم ملتزم بالقانون ، وما هو الا منفّذ له ، والسيادة انما هي للأمة التي بيدها أن تنحّيه عن منصبه اذا خالف القانون . مع ذلك ، كان الشائع في الفكر العربي — الاسلامي أن وجود حاكم ، ولو كان فاسداً، أفضل من عدمه .

وحين دخلت الفلسفة الاغريقية ، تحوّلت المسألة من مصدر السلطة الى كيفية ممارستها ، حيث تأثرت الإمامة بجمهورية (أفلاطون) وأخلاق (أرسطو) ، فتحوّل السؤال الى : مَن يحكم وماذا يفعل ؟ الحاكم عند الاغريق هو الفيلسوف ، أما في الاسلام فهو النبي ، معتمداً على أساس المجتمع ، منفّذاً ارادة الله .

على يد (الفارابي) بدأت مرحلة توفيقية بين الدين والفلسفة في أثناء حديثه عن المدينة الفاضلة حيث طالب بالنبي — الفيلسوف ، سواء أتوافرت صفاته في شخص واحد أم في أشخاص عدّة[٤٣]. فأساس

---

(٤١) القاضي عبد الجبار بن احمد (قاضي القضاة) ، **تثبيت دلائل النبوة** ، ج ٢ ، ص ٥٧٤ — ٥٧٥ .

عن : محمد عمارة ، **الاسلام وحقوق الانسان** ، ص ٨٥ .

(٤٢) أبو بكر الباقلاني ، **التمهيد** ، ص ٥٣ .

عن : محمد عمارة ، **م.س** ، ص ٨٥ .

(٤٣) ينظر : الفارابي ، **آراء اهل المدينة الفاضلة** .

السلطة في المجتمع الحاجة الى قانون يحقق العدل ويمنع الظلم ، لذلك يرفض (الفارابي) المدينة الضالة التي تقوم علـى القهر والغلبة حتى ليخيّل الى كل كائن فيها أنه أهل لأن يكون له وحده الحق في الوجود الأفضل(*) . ونادى (ابن سينا) في كتاب « الشفاء » بوجوب طاعـة الامام الذي يتمتع بحق إلهي في الحكم . ومقابل انتعاش الشيعة عرّف (الماوردي) الخلافة في « الأحكام السلطانية » بأنها ضرورة مستمدة من الشرع لا من العقل ، فلا بد من خليفة للنبي يخلفه في حراسة الدين والدنيا معاً ، ورأى أن القرآن يفرض طاعة أولي الأمر ، وعلى هذا لا يجوز الخروج على الخليفة ، وعنوان كتابه يدل على تركز السلطة في يد السلطان ، فالدولة هي شخص الحاكم(٤٤) . أما (الغزالي) فقد قال بعد شرح واجب الطاعة للحاكم ولو كان ظالماً ، ان على المطيع ألا يؤيد الظلم بطاعته .. وطالب بالابتعاد عن بلاط الحاكم الظالم ، وضده إما بالكلام .. أو بالصمت ، ويرى « أن السلطان الظالم عليه أن يكفّ عن ولايته ، وهو اما معزول أو واجب العزل ، وهو على التحقيق ليس بسلطان »(٤٥) .

لنلاحظ أن الحديث ما زال يجري عن الحاكم الظالم ، وكيفية رد المظالم ، وهو ، وان كان يمسّ معنى الاستبداد الا أن الكلمة لم تكن مستخدمة بعد .

(*) هذه المدينة تقترب مما طالب به هوبز .

(٤٤) ينظر : هاملتون جيب ، **النظم والفلسفة والدين في الاسلام** ص ١٦ — ٣٣ .

(٤٥) ينظر : الفزالي ، **احياء علوم الدين** ، ج ٢ ، ربع ٤ ، فصل ٥ و ٦ ، ص ١١٠ — ١٢٦ .

بعد انقسام السلطة بين الخليفة العباسي والأمير التركي ، وبعد تدمير بغداد على يد المغول (١٢٥٨ م) ، أصبح الخليفة ظلاً في بلاط سلاطين المماليك في مصر ، وحدث تغيير في المؤسسات السياسية . اذ غدا الحكم استيلاءً عسكرياً ، والشرائعُ أوامرَ صادرة عن السلطان، ولُطّف ذلك بمظاهر احترام الاسلام والخليفة والعلماء .

في الواقع ، لم يكن الخليفة سوى قاعدة معنوية للسلطان ، فالسلطان ، وقد استولى على الحكم ، كان ينصبه الخليفة رسمياً ثم يعترف به أعيان الشعب في حفلة البيعة الشكلية . ربما من هنا بدأ الاستبداد بمعناه الواسع ، نسبياً ، ومن هنا بدأ تسويغه على يد (ابن تيمية) الذي أفتى بأن الحاكم يجب أن يسلب السلطة ويفرض العدل ، وذلك في كتاب خصصه لتبيين فتواه . لقد جعل ابن تيمية من قوة الاكراه جوهر الحكم ، وضرورة من ضرورات المجتمع تنشأ بفعل استيلاء يضفي عليه عقد التشارك طابع الشرعية . فالحاكم ، ولو كان ظالماً ، خير من الفتنة وانحلال المجتمع ، وللحاكم أن يفرض واجب الطاعة على رعاياه « أدّوا اليهم حقهم واسألوا الله حقكم »(٤٦). فعلى الرعية إطاعة الحاكم ، فان ظلم واستبد ، فما لهم الا أن يرفعوا أيديهم الى السماء بالدعاء . ومع ذلك فان وظيفة الحاكم عند ابن تيمية هي أن يفرض شرائع عادلة مستمدة من أوامرالله ، وتستهدف خير الجماعة ، فان « كل ما خرج عن دعوة الاسلام والقرآن ... فهو من عزاء الجاهلية »(٤٧). فلئن تجزأت الخلافة الى ممالك ، فان الانقسامات لا

---

(٤٦) ابن تيمية ، **السياسة الشرعية** ، ص ٢٩ .

(٤٧) ابن تيمية ، **م.ن** ، ص ١٠٤ .

تنفي الوحدة الروحية •• ان الملوك كالخلفاء لهم الحق في أن يشطاعوا، وعليهم أن يستشيروا العلماء وقادة الرأي ، ويجب أن يتسع مفهوم الشريعة ليشمل الظروف الحديثة لتصرّف الحاكم •

كان هذا هو رد الفعل عند ابن تيمية ، على مظاهر الضعف والفساد الذي أصاب المجتمع ، فأكّد ضرورة أولي الأمر لصلاح الأمة، كما أكد الشورى ، ولكن من غير أن يقيد الحاكم بها ويراقب تنفيذها• وتبعه (ابن قيم الجوزية) فكان لآرائهما أثر في حركات الاصلاح التالية •

أما رأي (ابن خلدون) فيتمثل بقوله : (عندما يتمدّن شعب تظهر فيهم سلطة سياسية ، والقوة أساس السلطان ، فلا يقوم مُلك الا بالثورات وانتصار القوي على الضعيف ، ونشوء الدول لا يتم الا على سواعد القبائل • وهكذا فكل دولة تقوم على العنف الذي هو حالة طبيعية للانسان ، ولا تقوم سلطة على تعاقد ، والتغلب الملكي غاية العصبية واذا بلغت العصبية الى غايتها حصل للقبيلة المُلك ، إما بالاستبداد أو بالمظاهرة)[٤٨]• اذن فامّا الحياة البدوية المتوحشة ، واما الخضوع لسلطان مطلق • أما إمكان قيام سلطة على أسس عقلية فهذا ما ينفيه ابن خلدون • وهو ينظر الى الخلافة من هذه الناحية ، يقول « الخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة اليها »[٤٩]، فالخلافة عنده ليست عنصراً إيمانياً بقدر ما هي للمصلحة العامة ، لحماية الدين وتنظيم المجتمع ،

---

(٤٨) ينظر : ابن خلدون ، **المقدمة**، فصل ١٧ ، ص ٢٤٦ ومابعدها.

(٤٩) ابن خلدون ، **م•ن** ، ص ٣٣٨ •

ويجب أن تكون بيد أصحاب العصبية . ان الدولة العصبية ، لدى ابن خلدون ، تحمل سمتين أساسيتين هما : الاستبداد والعنف « وانما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية ويجبي الأموال ... ولا تكون فوق يده يد قاهرة »(٥٠). فالدولة تكون محكومة باستبداد قبيلة واحدة ، ثم في الطور الثاني تنقلب الى دولة فرد واحد ينفرد بالسلطة والملك ويستبد ، أما في الطور الأخير فيستبد بالدولة الموالي ومن وقع عليهم الاستبداد في الطور السابق .

بعد انتقال الخلافة الى العثمانيين (١٥٧١ م) أصبح الخليفة ، الذي يجمع السلطات في يده ، لقباً متوارثاً ، اعتمده العثمانيون رمزاً للسلطة الدينية ، كما تلقبوا بلقب السلطان رمزاً للسلطة المدنية. وكانت تلك المرحلة وقفاً في الفكر العربي الى أن جاء (الطهطاوي) الذي قدّم أول فهم حديث للسياسة ، ونقل التجربة السياسية الفرنسية في كتاب(*) شرحها فيه وفق رؤيته لها(٥١). وأسهم في أهم المقولات السياسية العربية الحديثة كالحرية ، والوطن ، والتربية السياسية ، والادارة ، ووظائف الحكم .. فهم (الطهطاوي) طبيعة النهضة السياسية بتقدّم القوتين : الحاكمة والمحكومة ، مميزاً بين القوى : التشريعية ، والقضائية ، والتنفيذية ، داعياً الى ضرورة أن تكون دستورية . الا أنه ، بحكم علاقته مع (محمد علي) والي مصر ، رأى أن الحكم في مصر لا يمكن أن يكون بيد الشعب ، وقَبِل بسلطة الحاكم ، لكنه ألحّ على

---

(٥٠) ابن خلدون ، **م.ن** ، ص ٣٣٣ .

(*) هو : تخليص الابريز في تلخيص باريز .

(٥١) ينظر : الطهطاوي ، **الأعمال الكاملة** ، تح . محمد عمارة ، ج ٢ ، ص ٦٣ – ١٥٩ .

الحد الذي تضعه لهـا القواعـد الأخلاقية ، فالشريعة فوق الحاكم ، ولا بد أن يكون بين الحاكم والمحكوم علاقـة حسن الطاعـة وحسن الارضاء « فالملك يتقلّد الحكومـة لسياسة رعايـاه علـى موجب القوانين »[٥٢]، وهو يندّد بالملك يستعبد رعيته « ان الملوك الذين لا يهمهم سوى أن يرهبهـم الناس ، فيستعبدون رعاياهم لجعلهـا أكثر خضوعاً ، انما هم وباء الجنس البشري »[٥٣] فلا يحق للملك أن يمنع الناس حقوقهم « كل عضو من أعضاء جمعيـة المملكة يرخّص له أن يتمتع بجميع مباحات المملكة ، فالتضييق عليه فيما يجوز فعله بدون وجه مرعي يُعدّ حرماناً له من حقّه ، فما منعه من ذلك بدون وجـه يكون متعدياً على حقوقه ومخالفاً لأحكام وطنه »[٥٤]. الا أن الطهطاوي لا يخبرنا من الذي يضم تلك المحظورات ، هل هو الملك ؟. والوجوه المرعية ، هل يحددها الملك بحسب ما يرتئيه من قوانين ، أم يحددهـا الشعب ؟. ان الطهطاوي أهمل دور الشعب في المشاركة بالحكـم ، وطالب بحكم فرد « ان ولي الأمـر هو رئيس أمته ، وصاحب النفوذ الأول في دولته ... انه خليفة الله في أرضه ، وان حسابه على ربّه ، فليس عليه في فعله مسؤولية لأحد من رعاياه »[٥٥]، فحكمه مستند الى حق إلهي ، ولا يمكن أن يراقبه أحد في ما يعمل . لقد كان الطهطاوي

(٥٢) الطهطاوي ، **الأعمال الكاملة** ، ج ١ ، ص ٣٥٢ . ينظر ايضا : الطهطاوي ، **مناهج الألباب** ، ص ٣٥١ — ٣٦٨ .

(٥٣) الطهطاوي ، **م.س** ، ص ٢٩٠ .

(٥٤) الطهطاوي ، **المرشـد الأمين** ، ص ١٢٨ . ينظر ايضـا : الطهطاوي ، **مناهج الألباب** ، ص ٢٠٢ .

(٥٥) الطهطاوي ، **مناهـج الألباب** ، ص ٢٣٦ . ينظر ايضـا : الطهطاوي ، **الأعمال الكاملـة** ، ج ١ ، ص ١٦١ . و الطهطاوي ، **تخليص الابريز** ، ص ١٥٧ .

شجاعـاً في (تخليص الابريز ١٨٣٤ م) ، لكنه تراجع في (مناهج الألباب ١٨٦٩ م) أمام سلطة الحاكم ليجعله مسؤولا أمام ذمته ، وأمام الله فقط ، ولا مسؤولية عليه أمام الشعب ، الا أن الطهطاوي ، بالرغم من ذلك ، حاول التصدي لنمط الحكم الشرقي في التفرد الاستبدادي بالسلطة ، عن طريق اغراء الحاكم بحكم شعب من الأحرار « فمن ملك أحراراً طائعين ، كان خيراً ممن يملك عبيداً مروعين »(٥٦) .

من البيّن أن الطهطاوي لم يستطع التخلص من فكرة (مملوكية الشعب) التي تتضمن معنى الخضوع للمملوك تجاه مالكه ، مما جعل خير الدين التونسي يحاول أن يتخلص منها فيما بعد .

ان (خير الدين التونسي) يُدين الاستبداد بالسلطة ، ويرفض حكم الفرد « والمهم أن لا يتطلق أمر الوطن لانسان واحد ، كائناً من كان ، وعلى أي حال كان »(٥٧). وينادي بضرورة تقييد الحاكم بالشريعة منزّلة أو عقلية ، وبالمشورة من العلماء والأعيان لردعه عن عمل السوء. ويرى أن المصلحة العامة هي معيار الصلاح و « معلوم أن تصرف الامام في أحوال الرعية لا يخرج عن دائرة المصلحة »(٥٨). أمـا المصلحة الشخصية للحاكم فهي دليل الفساد « وقد ازدهرت الأمة الاسلامية حين جرت سياستها علـى (مقتضيات المصلحة العامـة) ، وتأخرت حين (تصرّف بعضهم بحسب الفوائد الشخصية لا باعتبار مصلحة الدولة والرعية) . والاستبداد هو عدم اعتبار رأي الجماعة ، ومن هنـا فهو

---

(٥٦) الطهطاوي ، م.ن ، ص ٢٨٩ .

(٥٧) التونسي ، **اقوم المسالك** ، تح . معن زيادة ، ص ١٣٠ .

(٥٨) التونسي ، **اقوم المسالك** (المقدمة) طبعة تونس ، ١٨٦٧ م ، ص ١٧ .

الحكم تحت تأثير الهوى الشخصي والتصرف بمقتضى الشهوات»[59].
الا أن التونسي يجعل أهل الحل والعقد مجرد مفوضين للتصرف باسم السلطان فيقع في ما لا يحبه.

بعد ذلك جرى تطوير مفهوم الاستبداد على يد (الأفغاني) حيث شرح رأيه قائلا: « بالقوة المطلقة الاستبداد، ولا عدل الا مع القوة المقيدة »[60]. «الاستبداد يعني غياب القوانين، حتى وان كانت هناك مجالس نيابية، فهذا لا يعني غياب الاستبداد « ان القوة النيابية لأي أمة كانت، لا يمكن أن تحوز المعنى الحقيقي، الا اذا كانت من نفس الأمة. وأي مجلس نيابي يأمـر بتشكيله ملك أو أمير أو قوة أجنبية محركها لها فاعلموا أن حياة تلك القوة النيابية الموهومة موقوفة علـى ارادة من أحدثها »[61]، فالمجلس الحقيقي يجب أن تشكله الأمة نفسها والا فهو مجرد مظهر شكلي لا قيمة فعلية له. فالاستبداد هو حكـم الفرد الذي لا يشرك الأمة في الحكم، فيظلم ويستغل ولا يستند الى قانون و « الانسان الحقيقي هو الذي لا يحكم عليه الا القانون الحق المؤسس على دعائم العدل، الذي رضيه لنفسه »[62] اما عـدا ذلك يكون واقعاً تحت ضغط الاستبداد، ومحكوماً بملك لا يراعي القوانين. والأفغاني يطالب باجتثاث الوباء، فالملك اذا حنث بقسمه وخان الدستور

---

(59) عزت قرني، **العدالة والحرية**، ص ١٤٨ – ١٤٩.

(60) الأفغاني، **الأعمال الكاملة**، تح. محمد عمارة، ص ٢١.

(61) الأفغاني، **م.س**، ص ٤٧٣.

(62) أوردها: عزت قرني، **العدالة والحرية**، في الوثائق ينظر: ص ٢٧٩ – ٢٨٤. عن: جريدة مصر الصادرة بالاسكندرية، عدد /٣٣/، سنة ١٢٩٦ هـ / ١٨٧٩ م.

« فاما أن يبقى رأسه بلا تاج ، أو تاجه بلا رأس » (٦٣). هكذا يجيز الأفغاني الثورة لدفع الاستبداد ، فاما أن يتنازل المستبد عن الحكم واما أن ينحّى بالقوة .

أما (محمد عبده) «انه يفرّق بين الاستبداد والاستبداد المطلق، فيرفض الثاني ويقرّ الأول « انالاستبداد المطلق ممنوع ، منابذ لحكمة الله في تشريع الشرائع [...] فانه نبذ" للدين وأحكامه ، وسعي" خلف الهوى ومذاهبه ، وذهاب" لخفض كلمة الله العليا ، وخرق لاجماع السلف الصالح من المؤمنين ، اذ لم يبيحوا في جميع أمورهمأن يتولى عليم من يخالف الكتاب والسنة الى أحكام شهوته وهواه »(٦٤) . الا الا أن الاستبداد لا يترفع ، برأيه ، الا بعد تكوين رأي عام يستحق الحياة السياسية الحرة . وهو ، بانتظار ذلك ، يطالب بالمستبد العادل « مستبد" يكره المتناكرين على التعارف ويلجيء الأهل الى التراحم .. « هل يعدم الشرق كله مستبداً من أهله ، عادلا" في قومه ، يتمكن من العدل ، أن يصنع في خمس عشرة سنة ما لا يصنع العقل وحده في خمسة عشر قرناً ؟ »(٦٥) .

ومعلوم أن العدالة لا تتم الا بمشاركة المحكومين في الشؤون السياسية ، فضلا" عن مشاركتهم في كل ما يعنيهم أمره ، فلا يمكن أن يجتمع النقيضان : التفرّد بالسلطة ، والعدل الذي لا يتم الا بالمشاركة. وهذا ما عبّر عنه (أديب اسحق) حين رأى أنه لا يصح « تسميةالدولة

---

(٦٣) الأفغاني ، **الأعمال الكاملة** ، تح . محمد عمارة ، ص ٢١ .

(٦٤) محمد عبده « الشورى والاستبداد » في **حصاد الفكر العربي الحديث في قضية الحرية** ، ص ١٠٦ .

(٦٥) محمد عبده ، **الأعمال الكاملة** ، ج ١ ، ص ٨٣ .

المستبدة مطلقاً بدولـة متمدنة »[٦٦]، وهو يعرّف الاستبداد بأنه : « تصرف واحد من الجماعة بدمائهم ، وأموالهم ، ومذاهبهم ، بما يوجبه هواه ، وما يقضي به رأيه ، سواء كان ما يجري مخالفاً لمصلحتهم أو موافقاً لها »[٦٧]. ان (أديب اسحق) ، بهذا التعبير ، يقطع الطريق على المستبدّين الذين يتذرعون بمصلحـة المواطنين لممارسة طغيانهـم ، والتصرف وفق أهوائهم وآرائهم الشخصية .

اننا ، حتى الآن ، نلاحظ أن الفكر العربي عرّف الاستبداد بأنه غياب القانون والكف عن المشورة ، وهذا ولا شك جانب مهـم من جوانب «هم الاستبداد ، لكنه ليس الجانب الوحيد لأن الاستبداد كثيراً ما يظهر في ظل القانون مرتدياً ثوب المشورة المزيفة والتداول المصطنع، وقد أدرك ذلك بعض مفكرينا ، وان بدرجات متفاوتة من الوعي .

كما لم تغب عن أذهانهم أنواع الاستبداد (وان بشكل ضبابي) مهما اختلفت أسماؤه.فقد لاحظوا التفاوت في الثروة بين أفراد الأمة ، والفساد الاجتماعي القائم ، وأشكال التسلط الفكري التي يمارسهـا بعض المتعممين ، والشلل التربوي الذي أصاب المجتمع ، وحظرّ كل أنواع الحرية وتسمياتها ، لاحظوا ذلك كله ، وأطلقوا عليـه أسماء مختلفة وأوصافاً عدة ، واتفقوا على وجوب التغيير والاصلاح .

ان مفكّري اليقظة العربية ، بدءاً من (الطهطاوي) ، وان اختلفت أساليبهم في الاصلاح ، الا أنهم اقتربوا كثيرا من وصف الـداء بأنه

---

(٦٦) اديب اسحق « الاستبداد في الحرية » في **الدرر** ، طبعة ١٩٧٥ ، ص ٦٩ — ٧٢ .

(٦٧) اديب اسحق ، **الدرر** ، جمع وتقديم ناجي علوش ص ٩٠ .

الاستبداد • وكان لا بـد من بعض الوقت الى أن يأتي الجيل الثاني للرواد الأوائل فيدفع بالفكرة قدماً لتصبح أكثر نضجاً ووعياً •

من هـذا الموقع بالذات أفرز (الكواكبي) موضوع هـذه الدراسة •

٣ ــ مفهـوم الاستبداد : (تلمس تعريف الاستبداد من خـلال خصائصه ، في ضوء الفكر المعاصر)

اذا تساءلنا عن الصفات التي تقترن بالاسم (الاستبداد) ، في الذهن ، عند اطلاقه ، نجد أنه حكم يدير ظهره لآراء الآخرين • وهذا يعني أن الاستبداد المقصود هو الاستبداد السياسي • أما اذا بحثنا عن الصفات الجوهرية الداخلة في التعريف فستقفز الى الذهن مفردات : (إنسان ــ إنفراد ــ هوى) أي أن انساناً ما ، ينفرد ، بشيء ما ، هو من حق الآخرين ، ويتصرّف فيه تبعاً لهواه • وهو انفراد بالقوة سواء أكانت رأياً ، أم كانت مالاً ، أم كانت سلاحاً •• الى غير ذلك من أنواع القوة ، أو بحيازتها كلها معاً • وكلما زادت صفة علـى تلك الصفات الجوهرية ، قلّ من ينطبق عليهم الاسم • وكلما عرفنا صفة اضافية من صفات المنفرد ، زادت معرفتنا بنوع استبداده • فاذا أضيفت كلمة حكم الى الاستبداد عرفنا أنه استبداد سياسي ، فاذا أضفنا (الرأي) علـى الاسم قلنا أنه استبداد فكري ، واذا أضفنا المـال عرفنا أنه استبداد اقتصادي •

وهكذا فان للاستبداد أشكالاً كثيرة وامتداداً واسعاً ، تبعاً لمن يصدر عنه الاستبداد أولاً ، وتبعاً لمن يقع عليه ثانياً ، ثم تبعاً للوسائل المستخدمة في ممارسته ثالثاً • فاذا كان من يقع عليه الاستبداد فرداً أو

جماعة أو فئة أو طبقة أو كلهم مجتمعين ، جاز تسمية ذلك استبداداً اجتماعياً ، لأن الاستبداد اذا كان يحكم العلاقة بين اثنين فأكثر يكون اجتماعياً ، مهما اختلفت مصادره ووسائله(*). فهو يشمل كل أشكال الاستبداد ، مجتمعة أو متفرقة ، لذلك فهو بعيد، عن التحديد،وغامض .

ولكي تتمكّن من التحليق في سماء واضحة فاننا سنحاول فهم ما يسمى بالاستبداد الاجتماعيمن خلال تفصيل الحديث عنالاستبداد من حيث وسيلته ، لأن الهيئات الصادر عنها سرعان ما تتوحد فيالحكم، فالقوة التغلبية يمكنها الاستبداد بالفكر أو بالاقتصاد أو بالحكم عن طريق العنف ، الا أن القوة (العضلية ــ العددية) سرعان ما تُضلل أو تُشترى أو تُسيس ، فهي ليست الا ملحقاً تابعاً للاستبداد المسيطر . حقاً ، كان لها في القديم سطوة ، الا أن قوة القبيلة العصبية سرعان ما أدرجت في التنظيم الجديد للمجتمع (الحكم) . لقد تطورت أشكال التسلط الى سيطرة الحكم ، وما الحكم الا مالك ، بالدرجة الأولى ، لوسائل الاكراه . كما يمكن لفئة من المفكرين ، أو الأثرياء ، أو الحكام الاستبداد فكرياً أو اقتصادياً أو سياسياً . وبما أن الاستبداد ، من حيث الهيئات الصادر عنها ، لا يمكنه الاستمرار الا اذا توحّد ، لذلك فان هذه الهيئات تجتمع كلها ، وتملك الأشياء كلها ، فيصبح الاستبداد واحداً ، من حيث الهيئة الصادر عنها ، ولا يكون أمامنا من سبيللقبض على ما يبدو أنه زئبقي الا تقسيم الاستبداد الى مسائله الأولية من حيث دراسة الوسائل ، أو الأشياء ، التي يستبد بها ، ويستخدمها لايقاع الاستبداد على الآخرين : هل هي الفكر ، أو المال ، أو السلطةالسياسية التي يتبعها العسكر ؟

(*) أما اذا وقع الاستبداد على دولة اخرى ، بهيئاتها وفئاتها وحكومتها الوطنية ، فهو استعمار . ومن يقع عليهم الاستبداد يقع روحياً ــ فكرياً ، أو جسدياً ــ مادياً ، أو كلها معاً .

ـ الاستبداد الفكري :

بدايةً نجد لزاماً علينا أن نحدد المقصود بالفكر ، ونعدد المسائل التي يمكن أن يطويها بين جناحيه ، من غير أن يُعدّ ذلك نشازاً عن سياقه العام ، ومن غير أن يكون ما يندرج تحته حيازة غير شرعية لما هو من حق الآخرين .

الفكر ما ليس فعلاً مادياً . انه فعلٌ ذهني يتحرك في المعقولات ، فيؤثّر في مفعول تأثيراً مادياً . انه فعلٌ ذهني يتحرك في المعقولات ، أو هو المعقولات اذا أردنا التدليل على الموضوع الذي تفكر فيه النفس . فهو إعمال العقل في الأشياء للوصول الى معرفتها ، ويُطلق على الظواهر المتعلقة بالحياة العقلية من دون المادية ، وهنا بيت القصيد .

فاذا كان الدين ، في جانبه الروحي ، عقائد ومشاعر ، أي جملة من الادراكات والاعتقادات . وكان العلم ادراكاً يتفق الناس في الحكم على مسائله ، استناداً الى علاقات موضوعية يُكشف عنها تدريجياً . وكانت التربية هي تنمية الشخصية (من النواحي الجسمية والخلقية والعقلية) عن طريق تعليم الانسان كيفية استخدام ملكاته أحسن استخدام . اذا كان كل ذلك كذلك ، فان الادراك هو ما يجمع تلك المسائل كلها تحت قضية واحدة هي حركة في الفكر ، وعمل فكري . ان كون هذه المسائل ظواهر فكرية يجعل جمعنا بينها أمراً ممكناً ، في هذا العمل على الأقل .

اذاً ، فان كل استبداد باسم الدين أو العلم أو التربية يدخل في نطاق الاستبداد الفكري . اذ يتم التحكّم في عقول الناس عن طريق سلطة وسائل الاعلام وسلطة البحث والتربية والتعليم ، ومالكي زمام الإرشاد الديني ، ولكنّ « عدم التسامح يبلغ أوجه مع النظم

الدكتاتورية القائمة على عوامل تقنية ، حيث تتبنى فئة صغيرة حاكمة مذهباً معيناً هو ضد تفكير مجموعة المواطنين »[٦٨]، وهذا الاستبداد، وان كانت تمارسه فئة حاكمة ، الا أنه يبقى ، مع ذلك ، استبداداً فكرياً قد تقوم به أي مؤسسة أخرى خارج المؤسسة السياسية . لذلك فاننا نفضّل أن نطلق عليه كلمة « الاستلاب » تمييزاً له من المصدر السياسي الأساسي للاستبداد .

ـ الاستبداد الاقتصادي :

كما لا يجوز إنكار سلطة رأس المال حين يمكن لمجموعة ما أن تستغل المجتمع عن طريق الاستبداد بالثروة ، حيث يشتري الأثرياء حياة الفقراء ، عن طريق ارباكهم الدائم الضار في الركض وراء لقمة العيش ، وهذا ما تنبّه اليه كثيرون من مفكري القرن التاسع عشر الميلادي ولا سيما (ماركس) . ولا نرى أننا نغالي اذا قلنا ان الاستبداد الاقتصادي يحجب التفكير ــ بطريقة غير مباشرة ــ مما يجعل الانسان عبداً يرزح تحت استعباد مقنّع . ان الفقير ، الذي يلاحظ (القصور) من حوله وهو لا يملك قوت يومه ، يتألم من هذا التفاوت الكبير بينه وبين سواه في تحصيل المال ، بالرغم من أنه يعمل أكثر منهم . وهذا التفاوت لا يقتصر خلقه على فئة متخمة بالثراء ، بل تقوم به السلطة السياسية الاستبدادية أيضا . لذلك ، تمييزاً بين الاستبدادين، وتوضيحاً للاستبداد المالي الذي تصنعه أجهزة الحكم ، فاننا نسميه «الاستغلال» .

والاستبداد ، الذي اتفقنا على تسميته اجتماعياً كله (من حيث من يقع عليهم) والذي يرزح تحت سطوته من ندعوهم « المقهورين » ،

---

(٦٨) موريس دوفرجيه ، **في الدكتاتورية** ، ص ١٣٠ .

موجود في كل مكان ، ابتداء من الأسـرة التي تعطل (الأنا) لصالح (الأنا الأعلى) فيبدأ استبطان (Introspection) الطفل المحرّمات ويساعد الأسرة في كبت دوافعه • ولا يكتفي المثل الأعلى الاجتماعي بذلك ، بل يظل يمارس رقابة دائمة تشجع قبول الاكـراه ، تصطنع النماذج ، وتنمي الشعور الدائم بالذنب ، وتخلق قلق مديونيةالانسان لمحيطه • ويستمر الاستبداد في المدرسـة متمثلاً في صورة المعلّم والموجّه والمدير ، الذين يتقمصون وظائف الأب والأم والزوج والأخ الأكبر والذكر ، يستمر هؤلاء في ممارسة الضغط بتراتيبة مشابهة • ثم تأتي الشركات والهيئات ، والناطقون باسم الدين •• وباسم العلم •• وباسم القانون •• تأتي هذه المؤسسات محيطة بالأدوار التي يقوم بها الفرد في حياته كلها ، وتمارس عليه استبداداً فكرياً واقتصادياً ، الى أن تتوّج الاستبدادَ السلطةُ السياسية •

ـ الاستبداد السياسي :

يبقى ثمة شيء يجب أن يقال : ان تلك الاستبدادات : الفكرية ، والاقتصادية ••• وان كان لها أثر كبير في المجتمع ، فضلاً عن أنهـا تمهّد للاستبداد السياسي وتدعه ، الا أنها لا تملك قوة تنفيذية الا بقدر ما يسمح به الاستبداد السياسي ، بعد أن يتمكن من السيطرة • لأن كل المؤسسات ، في الحكم الاستبدادي ، ما هي الا تابع يدخـل ضمن نطاق التنظيم الذي تسيطر عليه الحكومة • فما الاغتراب الثقافي والاستغلال الاقتصادي ، والاستلاب النفسي ، الا من صنع السلطة السياسية التي تملك القوة وتسعى للسيطرة على امكانيات الدولةكلها• « ومتى كانت الحكومة هي صاحبة العمل وصاحبةالسلعة فالذي يخالفها

يقاطع موارد الرزق ويتعرض للجوع والانتقام على يد القانون»[٦٩]، فهي سلطة مستبدة ، وتحمي استبدادها عن طريق جمع القوات كلها في قبضة واحدة : الفكر ، والمال ، والسلطة العسكرية ، القائمة على احتكار امكانية استخدام السلاح من قبل فئة اجتماعية واحدة •

ان الاغتراب هو سياسي أكثر من أن يكون متمثلاً في الاستغلال الاقتصادي أو التضليل الفكري ــ الديني ــ الايديولوجي ، لأن السياسي يشملهما •

والدولة الاستبدادية ــ المعني هنا كل الأفراد والجماعات في مكان ما ــ هي التي تسمح للحكومة بوضع التمايزات الطبقية ــ الفئوية ــ النخبوية على شكل قانوني يحمي القوي من الضعيف الذي قد ينفجر في أي لحظة • فالحاكم بأمره يصعد الى عرش جبروته بتأييد شلة من المنتفعين المتواطئين ، يستمد منها القدرة المطلقة على قمع المعارضين ، وعلى فرض الطاعة العمياء على الشعب ، فيفرض نظرية واحدة ، وزاوية واحدة للنظر ، بحيث يظهر أن لا سبيل أمام الناس سوى الطريقة التي يحكم هو بها •

اذاً فان الاستبداد في أوضح صوره هو استبداد سياسي ، حيث تدور المعارك بين الحاكمين والمحكومين ، بين مواطنين يملكون زمام السلطة وأجهزة الاكراه الاجتماعي ، وبين مواطنين يخضعون لتلك السلطة ويتحركون كدمى متأثرين بوخز أجهزتها من غير أن يكون في إمكانهم مقاومتها •

---

(٦٩) هايك ، **الطريق الى الرق** • اوردها : العقاد ، **فلاسفة الحكم** ص ١٢٢ •

ان الحكم الاستبدادي يستغل المبدأ الحقوقي ، الذي بموجبه تحتفظ الحكومة لنفسها بحق الاكراه ، ويحوّله الى سلاح لإرهاب أصحاب وجهات النظر التي تعارض سياسة الحكومة ، فيتسع الجهاز البوليسي ويمارس رقابة دقيقة ، ويصبح الاعلام وقفاً على النظام ، وتصبح كل ثقافة لا تخدم (عظمة النظام) مرفوضة وعميلة .

ان الاستبداد يريد أن يتبع الشعب قادته المتحكمين ، ويؤمن بما يؤمنون به من غير مناقشة ، وأن يغيّر عقائده كلما رأى القادة وجوب ذلك . فالرأي هو رأي الحاكم ، والقرار قراره وحده ، ما دام هو الدولة ، وبالطبع لا يمكن أن يكون هناك رأي لآخر ، وبالتالي ، فلا مجال لأي فئة أو طبقة أو حزب آخر سوى حزب المستبد الذي يتمتع بايديولوجيا (Ideogy) رسمية تغطي جوانب الحياة الانسانية جميعها تساعده رقابة بوليسية مشددة ، ودعاية مركّزة ، وتكون ادارة الاقتصاد متحكماً بها مركزياً .

وجماع القول : ان واحداً ، تساعده مجموعة ، يفرض ممارسة وحيدة المصدر تتميز بانعدام الحوار وإلغاء الآخرين ، حيث لا مناقشة في أي قرار ، ولا رقابة على ممارسات السلطة التي لا تتبع سوى هواها في اصدار القوانين وفي التحكم في مجرياتها ، هذا هو شكل الحكم الاستبدادي . أما ما يكمن خلف هذا الشكل فهو شبكة عنكبوتية من العلاقات الاستبدادية هي التي تسمح له بالبروز الى السطح ، وهي التي يمكن تسميتها استبداداً تسمية مطلقة .

من كل ما سبق يمكننا استنتاج الآتي :

١ ــ الاستبداد ، من حيث الهيئة الصادر عنها ، هو في النهاية

استبداد سياسي مدجج بالسلاح والفكر والمال ، وان بدا مبدئياً على شكل استلاب فكري أو استغلال اقتصادي •

٢ ــ الاستبداد ، من حيث من يقع عليهم ، هو استبداداجتماعي•

٣ ــ الاستبداد ، من حيث الوسيلة المستبَد بها ، هو فكري أو اقتصادي أو عسكري •

٤ ــ الاستبداد ، من الجهات والحيثيات كلها ، هو صيغة للحياة والعلاقات في الدولة كلها •

★ ★ ★

ثانياً ـ البدائل

لدينا اذاً ثلاث مسائل ارتبطت بالاستبداد : الفكر ، الاقتصاد ، السياسة • وحتى تتمكـّن من ضمان فصلها عنه ، بوصفه شراً علينا دفعه ، ذلك يستدعي ، بالضرورة ، البحث عن بديل له بحيث لو أنه ارتبط باحدى تلك المسائل لحصل المرغوب فيه بوصفه خيراً يجب علينا تعزيزه •

فاذا كان الاستبداد الفكري يعني جعل التفكير محصوراً في فرد أو فئة ، ومحظوراً على الباقين ، الا أن يتلقوا ما يريد المستبد أن يتلقوه ، فان بديله يعني رفع الحظر الفكري وتعميم التفكير حتى يصبح من حق كل انسان أن يفكر ، أي أن ينال نصيبه من هذه العملية فيكون مشاركاً فيها ، يبدي رأيه في ما يتعلق بحياته التي لا بد أن يكون فيها آخر فيدخل في حوار مع هذا الآخر فيما يجب عمله تجاه أمر مشترك بينهما •

واذا كان الاستبداد الاقتصادي يعني جعل الثروة في أيدي قلـّة تتحكم في مصائر الآخرين ، وتمنع عنهم المال ، مما يمنعهم من قضاء حاجاتهم وإرواء دوافعهم ، يكون البديل هو جعل الثروة حقاً عاماً بافساح المجال أمام كل انسان للحصول على المال ، بحسب إمكانياته ، وبحسب ما يبذله من جهد ، (ومراعاة توفير الحد الأدنى ، لمن لا يستطيع الكسب ، حسب امكانيات البلاد) • بمعنى آخر : إعطاء كل انسان

الحقّ في الاكتساب من ثروات بلاده ، باقامة العدل والمساواة بين الجميع ليكون في مقدورهم الحصول على نصيبهم العادل من خيراتها ورفع الاستغلال ومنع الثراء الفاحش المتأتي عنه . بكلمات أخرى : ان البديل هو الاشتراك في ثروات البلاد ، وحق الاشتراك في بذل الجهد، ونيل الحقوق ، وتحمّل المسؤولية .

واذا كان الاستبداد السياسي يجعل ادارة شؤون الحكم محصورة في فئة أو فرد ومحظورة على الباقين ، تكون مشاركة الشعب في الحكم هي البديل الواجب عن الانفراد فيه . أي أن يشارك الناس كلهم في ادارة بلادهم ، ويقولوا رأيهم في ما ينظم حياتهم ، ويراقبوا تنفيذ ما ارتضوه لأنفسهم من تشريع .

وبما أننا رأينا أن الاستبداد ، بأشكاله كلها ، انما يقع على المجتمع ويمكن تسميته اجتماعيا ، يكون البديل العام ، للاستبدادات كلها ، هو المشاركة الاجتماعية للأفراد كلهم بالسلطات كلها . أي أن يكون لكلّ نصيب في المجتمع الذي يعيش فيه ، بكل ما هو موجود فيه ، من فكر وسياسة واقتصاد .

من الواضح أن (المشاركة) (Participation) هي التي تجمع بين تلك الأمور كلها ، من هنا يمكننا القول : ان المشاركة (باطلاق الكلمة) هي البديل الشرعي من الاستبداد (باطلاق) . أي أن ما يقابل (انفرد به) و (استبدّ) هو (أشرك به) و (أعطاه نصيبه منه) و (تشارك وغيره فيه) وتعاون وإياه على نيله ما هو من حقّه . وبما أننا رأينا أن الاستبداد هو ، في النهاية ، سياسي ، فان البديل ، في النهاية ، هو مشاركة الجميع في الحكم . ولأن الاستبداد من الحيثيات

كلها هو صيغة للحياة والعلاقات في الدولة كلها ، تكون المشاركة هي البديل الفعلي لتلك الصيغة .

أما اذا تسمّى هذه المشاركة في فكر الآخر ، وفي فعله ، فان هذا ليس مهماً ، وانما المهم في الأمر هو أن يتفق وإيانا في روح ما نرمي اليه من وراء اختيارنا لهذه الكلمة . هذا مبدئياً . فلنطل الآن على البدائل التي طرحها المفكرون (الغربيون والعرب) مقابل الاستبداد ، كي نرى مَن منهم قال بجوهر ما نرمي اليه فنتفق واياه حيث يكون ذلك واجباً ، مهما تكن الألفاظ التي يطلقها وتكون مرادفة ، للبديل العام (المشاركة) ثم للبدائل التي تستظل به تبعاً لما توصف المشاركة به وتختص : الفكر، الاقتصاد ، السياسة .

١ ـ بدائل الاستبداد في الفكر الغربي :

في أوائل القرن السادس قبل الميلاد أنجزت السلطة الديمقراطية في أثينا سلسلة اصلاحات فجعلت مقام المواطن شاملا جميع السكان الذكور المولودين أثينيين ، وكفلت لهم ، على هذا النحو ، المساواة أمام القانون . وأنشئت البلديات ليديرها مجلس يضم جميع المواطنين في نطاقها ، وتتولى السلطة المركزية الجمعية الشعبية . (كان هذا التنظيم يحاول الحؤول دون ظهور طاغية مستبد ، ودون احتكار طبقة الهيمنة السياسية . ولا ريب أن المظالم الناجمة عن الوضع الاجتماعي لم تلغَ إلغاء تاماً)[٧٠]. ان الوحدة الأساسية في دولة المدينة اليونانية هي (المواطن) . والمواطنة ، في الذهنية اليونانية ، تعني العضوية في المدينة ، والمشاركة في النشاط السياسي ، والمساهمة في تسيير

---

(٧٠) ينظر : دوهاميل ، **تاريخ الأفكار** ، ص ١٨ .

الشؤون العامة ، الا أن ذلك كان حكراً على بعض الناس فقط ، انهـا ديمقراطية الأحرار من دون العبد .

أمـا أفلاطون (P(lato) فقد رأى أن المسألة الجوهرية ، في الحكـم ، ليست مشاركة المواطنين أو عـدم مشاركتهم في تسيير الشؤون العامة ، بل مسألة (المعرفة) ، وذلك انطلاقاً من فكرة سقراط القائلة (الفضيلة هي المعرفة) . انه يعظّم من شأن الدولة بالقياس الى الحرية الفردية ، فالقوانين لا توضع لتمكين الفرد من فعل ما يشاء ، ولكنها توضع لهدايته الى فعل أحسن ما يستطيع ، ولا ضير من إكراهه على اصلاح أمره.ولهذا يوصي أفلاطون بإسناد الحكم الى الفيلسوف. ان الاستبداد الذي يدينه أفلاطون (Plato) يولد من الديمقراطيـة مثلما تولد الديمقراطية من الأوليغارشية وهـذه من التيموقراطية ، ويجري ذلك وفق جبرية صارمة ، وهو اذ يرفض الدولة الاستبدادية ، يرى البديل في دولة ارستقراطية « واضح أن الدولـة الارستقراطية أفضل الدول وأسعدها . ولا تنكر أن الاستبدادية أشدّهـا تعسـاً وشقاءً »(٧١) .

غير أن ارسطو (Aristotle) رأى أن الحكم الأصلح هو الذي تنظّمه أصلح القوانين لا الذي يتولاه الرجل الأصلح . وهـو حين يصف الحكومات الصالحة (الملكية : حكومة الفرد الفاضل العادل ، والارستقراطية : حكومة الأقلية الفاضلة العادلـة ، والديمقراطية : حكومة الأغلبية الفقيرة . تمتاز بالحرية والمساواة واتباع دستور)(٧٢)،

---

(٧١) أفلاطون ، **الجمهورية ، ص** ٢٦٥ .

(٧٢) ينظر : يوسف كرم ، **تاريخ الفلسفة اليونانية** ، ط ١٩٧٠ ، ص ٢٠٥ .

قريبة من الطغيان • لقد وجد أرسطو أن توزيع مهمات الحكم ضمان آخر لمنع التفرّد والسيطرة الحكومية ، فتنقسم الحكومة ـــ بحسب توزيعه ـــ بين الاستشارة والادارة والقضاء ، حيث تتسلم طائفة خبيرة كل قسم من هـــذه الأقسام بدون أن تنحصر تلك الطوائف في كبار الأثرياء ، أو تنحدر الى السفلة والجهلاء ، فالحكم ينحصر اذن في طبقة وسطى تتصرّف باعتدال(٧٤) •

ان أرسطو حين يفعل ذلك فهو لا يخفي قلقه بشأن امكان وجود الفرد العادل ، يقول : « ولكن الفرد الممتاز بالفضل لا يوجد الا نادراً ، أو لا يوجد أصلاً ، والملك يرغب طبعاً في أن ينتقل سلطانه الى أعقابه ، وليس هناك ما يضمن أن يكون هؤلاء جديرين بالحكـــم • والسلطة المطلقة تميل بالطبع الى الإسراف [•••] ثم ان الفرد لا يستطيع أن يرى كل شيء بعينيه ، فهو مفتقر دائمـــاً الى معاونين يشاركونه في مباشرة الحكم ، واذن فلِمَ لا توضع هذه المشاركة من الأصل ، بدل أن تترك لإرادة فرد واحد ؟ »(٧٣)• ان الاستبداد عند أرسطو يعني غياب النظام السياسي من حيث الجوهر ، اذ يمكن وجوده شكلياً ثم يطبق باتجاهـــات مضـــادة ، فالديمقراطية قـــد تخفي أليغارشيـــة (Oligarchy) تخدم الأثرياء ، وهي ، اذا لم يراع فيها قانون • تصبح

غير أن أول مبشّر بمذهب الأحرار هو سبينوزا (Spinoza) الذي رأى أن حرية التفلسف والتفكير في الأمور السياسية لا تتعارض والمصالح الحقيقة للدولة •• وأن القضاء على حريـــة الفكر يستتبع ،

---

(٧٣) أرسطو ، كتاب **السياسة** ، م ٣ ، ف ٦ • أوردها : يوسف كرم ، **م•س** ، ص ٢٠٥/٢٠٦ •

(٧٤) يقارن : العقاد ، **فلاسفة الحكم** ، ص ١٣ •

حتماً ، القضاء على سلام الدولة[٧٥]. ويقرر سبينوزا أن حرية الأفراد هي مقياس ثبات الدولة وقوتها . ويحلّ جون لوك (Locke) مشكلة الاستبداد بوجود البرلمان الذي يكون فوق الملك ، فاذا حاول الملك أن يمنع السلطة التشريعية من العمل ، كان ذلك « بمثابة اعلان حرب على الشعب » لكنه يرى ، من جهة أخرى ، أنه : « لا يمكن أن يكون هناك حكم بين السلطة التشريعية والشعب »[٧٦]، فاذا ما حاولت الاستبداد ، لا يملك الشعب أي تصرّف تجاهها ، وما عليه الا الاعتماد على نياتها الطيبة .

والبديل عند مونتسكيو (Montesquieu) يتم بالتدرج من « نظام ملكي تكون فيه سلطة الحاكم مقيدة محدودة ، لكي تلبث في خاتمة المطاف أن تصل الى نظام جمهوري »[٧٧]، أما الحكم الاستبدادي فهو الوحيد المُدان ، والملكية لا تختلط به ، اذ يحكم الملك وفق القوانين الأساسية التي تمارس بفضل سلطات متوسطة لا تسمح لأحد ما بأن يجرّ الجميع بحسب أهوائه في غياب القانون .

وهو ينادي بتقسيم السلطات : « من التجارب الخالدة أن كل انسان يملك سلطة ينزع الى المبالغة في استعمالها » ، « وحتى لا يتمكن الافراط في السلطة ، لا بد ، حسب طبيعة الأمور ، من أن تضع السلطة حداً للسلطة »[٧٨]. انه يرفض اجتماع السلطتين التشريعية والتنفيذية

---

(٧٥) سبينوزا ، **رسالة في اللاهوت** ، ص ٤٥٣ .

(٧٦) جون لوك ، **رسالتان في الحكم** ، فصل ١٣ و ١٤ . عن : عصمت سيف الدولة ، **الاستبداد الديمقراطي** ، ص ٦٤ .

(٧٧) زكريا ابراهيم ، **مشكلة الحرية** ، ص ٢٦٧ .

(٧٨) مونتسكيو ، **روح الشرائع** ، مج ١ ، ص ٢٢٦ .

في جهة واحدة ، ويرغب في اقامة فضيلة الجمهورية حيث يشارك الشعب في مسؤولية الحكم . الا أنه لا يغفل عن الاشـارة الى أن المطالبة بالجمهورية لا تحمل أي صبغة أخلاقية أو مثالية ، يقول : « ما أدعوه (فضيلة) في الجمهورية هو حب الوطن ، أي حب المساواة ، وليس هـذا فضيلة خلقيـة ، ولا فضيلـة نصرانيـة ، مطلقاً ، بل فضيلـة سياسية »(٧٩) .

ان هذه الرؤى ستلقى دفعاً عظيماً على يد روسو (Rousseau) الذي بدأ الأمر لديه ينسحب ، ليس فقط على السياسة ، وانما علـى المجتمع كله ، قال : « اذا بحثنا عما يتكون منه بالضبط أكبر قـدر من الخير للجميع ، وهو ما ينبغي أن يكون هدف كل نظام تشريعي ، سنجد أنه يتلخص في شيئين رئيسيين : الحرية والمساواة . الحرية لأن كل تبعية خاصة هي قدر من القوة ينقص من جسد الدولة . والمساواة لأنه لا بقاء للحرية بدونها »(٨٠). فالحرية والمساواة متلازمتان في كل دولة يرغب في انشائها ، بعيداً عن الدكتاتورية . ان هذه الحرية ، التي تكون المساواة في خدمتها ، ليست نظرية يكفي استنتاجها حتى تتم ، اذ « لكل فعل حر سببان يجتمعان لانتاجه : أحدهما معنوي وهو الارادة التي تحدد الفعل ، والآخر مادي وهو المقدرة على التنفيذ »(٨١). ولكن كيف يتحمى الفعل الحر ليصبح ممارسة ؟ انه « ايجاد شكل اجتماعي يحمي ويدافع بكل القوة المشتركة عن الشخص ، وعن أمـلاك كل شخص مشارك ، ويمكن بواسطته لكل شخص متّحد مع الجميع أن لا يخضع

---

(٧٩) مونتسكيو ، **م.ن** ، مج ١ ، ص ٦ .

(٨٠) روسو ، **العقد الاجتماعي** ، ص ٩٧ .

(٨١) روسو ، **العقد الاجتماعي** ، ص ١٠٥ .

الا لذاته ويبقى حراً »[٨٢]. انه العقد الاجتماعي على التشارك ، وعلى كفالة الحرية للجميع ، بحيث يصبح صاحب السيادة هو الارادة العامة التي هي ارادة الجماعة التي تتكون من الجميع ، والتي تشكل ملاذاً ضد محاولات الأفراد الخاصة لحيازة السيادة . وينتهي روسو (Rousseat) الى أن الشكل الأمثل لإجراء ذلك التعاقد ، هو الديمقراطية « فلو كان هناك شعب من الآلهة لحكم نفسه ديموقراطياً »[٨٣].

٢ ـ بدائل الاستبداد في الفكر العربي :

كان البديل في الفكر العربي منذ (معاوية) ، أي منذ شذّت الخلافة عن أصلها ، هو العودة الى الينابيع الأولى للشرع الاسلامي : التقيد بالشورى وتنفيذ أحكام الشريعة التي تطالب بتحقيق العدل والمساواة بين الناس أمامها .

نادى الاسلام بضرورة الالتزام بروح الشريعة الاسلامية التي ترى الشورى من دعائم الايمان ، اذ قُرنت ، في القرآن ، بالصلاة والإنفاق حسب ما جاء في سورة الشورى : (والذينَ استجابوا لربّهم وأقاموا الصلاةَ وأمرهُم شورى بينهم ومما رزقناهم يُنفقون)[٨٤] . كما قيّد « القرآن الكريم » السلطة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبوجوب الاجماع الذي لا يخطىء وذلك كلّه لتحقيق العدالة والمساواة بين الناس أجمعين ، من دون تمييز الا بأفضلية من يتجنّب الشر ويدعو

---

(٨٢) م.ن ، ص ٤٨/٤٩ .
(٨٣) م.ن ، ص ١٢٠ .
(٨٤) الشورى ٤٢/٣٨ .

الى الخير ، لقد كان النظام السياسي في ظل الخلافة الاسلامية يمنح السلطة ، نظرياً ، للأمة الشارعة ، ولم يكن الخليفة الا سلطة تنفيذية، وظيفتها حفظ الشريعة وتطبيق أحكامها المبنية على مبدأ المساواة التامة بين الناس • وكل الحركات التي قامت كان هدفها أن تعيد الأمور الى نصابها ليعود الخلفاء الى رشدهم ويعرفوا الحدود •

في الفترة الأموية انتشر الفساد ، ولكن ، مع ذلك ، بقي الالتزام الشكلي والرسمي بالقانون • وتمّ وصول الموالي الى سدّة الحكم في الفترة العباسية ، ونشوء نظـام الجواري • ولم تكن طوباويات (الفارابي) و (ابن سينا) أكثر من توفيقية أريد منها اضفاء تسميات جديدة على فكرة الحاكم الفرد القديمة ، « ان مفاهيم (السياسيـة المدنية) اليونانية قد ظلت غائبة في اللغة العربية ، وبالتالي في الحقل المعرفي العربي »(٨٥)• ان العرب لم يعرفوا السياسة المدنية في أثينا بل عرفوا المدن الفاضلة كطوباوية لا تنقسم الى أشكال حكـم ، بل الى مدن فاضلة ومدن مضادة • وما نظرية الفيض الا محاولة مستمدة من الواقع العربي متأثرة بما حولها من ثقافات •

في الفترة العثمانية جرى الاستبداد السافر بالسلطة ، ومع ذلك ظلّ ضمن حدود الاعتراف بالشريعة شكلياً • (لذلك فقد أصرّ (ابن خلـدون) على تفضيل الحكومة الدينية التي تستند الى القوانين الإلهيـة) •

في إثر السياسة الاستبدادية التعسفية للعثمانيين ، في البـلاد العربية ، حدثت أول محاولة لسياسة التنظيمات في عهـد السلطان

(٨٥) محمد عابد الجابري « نظرية ابن خلدون في الدولة العربية » في **الفكر العربي المعاصر** ، عدد ٢٧/٢٨ ، ص ٣٩ •

(سليم الثاني) الذي أطاحت به ثورة الانكشارية المحافظة (١٨٠٧ م)، وحين ولّي السلطان (عبد المجيد) السلطة ١٨٣٩ م) توزعت آراء المفكرين العرب ، لاصلاح الوضع ، بين خلافة عربية ، وخلافة عثمانية وطلب الحماية من أوروبة • في هذا الوقت كان (محمد علي) والي مصر يحاول الاستيلاء على سورية ، والسلاطين يقمعون الثورات • وتحت ضغط بريطانيا أعلن الدستور الجديد (١٨٧٦ م) ثم علّق من جديد ، وأغلق البرلمان ، فعاد نظام الحكم المستبد الى الظهور •• حينذاك بدأت بوادر اليقظة العربية •

حاول النهضويون العرب التوفيق بين أفكار الغرب ، وبين مبادىء الشريعة الاسلامية ، فالخليفة يجب أن يخضع للقرآن الذي يأمر بالشورى ، كما يخضع الحاكم الغربي للدستور •

ان كلمة « حرية (Freedom) » لم تكتسب مدلولها السياسي والاجتماعي الا مع النهضة العربية حيث تحدّث مفكّروها عن حقوق الانسان وواجباته ، وعن وظيفة الحكم في حفظ حقوق المواطنين ، وواجب مراعاة القوانين • ان مفكري النهضة فهموا المؤسسات الديمقراطية بالشكل الذي انحدرت به عن التقليد الليبرالي في الغرب، هذا التقليد الذي دشّنته ثورات : انكلترة (١٦٨٨ م) ، وأمريكة (١٧٧٦ ـ ١٧٨٨ م) ، وفرنسة (١٧٨٩ م) • مع ذلك كان هناك اختلاف أساسي بين مفهومي السلطتين : الأوربية والاسلامية ، فالأولى كانت تتعامل والزمني ، والثانية لا تفرق بين الروحي والزمني • انطلاقاً من هنا يمكن القول ان التنظيم السياسي العربي كان يدين في جوهره، الى بُنىً دينية وأخلاقية أيضا • من هنا نجد (الطهطاوي) يعرّف الحرية الفرنسية (بالعدل والانصاف) الاسلاميين : « وما يسمونه

الحريةويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والانصاف . وذلك لأن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين ، بحيث لا يجور الحاكم على انسان ، بل القوانين هي المحكمة والمعتبرة »(٨٦). فان بديل الاستبداد ، لديه ، هوالتزام الحاكم بالقانون الذي يقتضي المساواة . الا أن (الطهطاوي) الذي كان مقداماً في تخليص الابريز (١٨٣٤ م) نراه يتراجع أمام سلطة الحاكم في مناهج الألباب المصرية (١٨٦٩م) ، لينفي مسؤولية الحاكم أمام الشعب ، فان الملك يبقى « رئيس المملكة وأمير الجيوش ... ويأمر بتنفيذ الأحكام » ويبقى « حسابه على ربّه » مع أن وظيفته أن « يتقلد الحكومة لسياسة رعاياه على موجب القوانين »(٨٧). ولم يكن الحلّ لديه سوى بتربية الملوك تربية أخلاقية . فالمسألة لديه ليست مسألة نظام ، بل مسألة أفراد ومسألة أخلاق .

بينما يقول (التونسي) : « وقد رأينا تعريف (الدكتور) بأنه مطلق التصرّف . ولهذا فان التنظيمات ، وهي القوانين المقيدة للرعاة والرعية معاً ، هي الضد المباشر للاستبداد »(٨٨). ويرى أن الاستبداد يؤدي الى الظلم ، ومن ثم الى خراب العمران ، وانحلال الدولة . لكن تلك القوانين والتنظيمات يراها من وجهة نظر الحاكم ، بحكم كونه قد مارس سلطة الوزارة ، لا من وجهة نظر المحكوم ، مما يفضي به الى قبول الاستبداد ، أحياناً ، بالرغم من رغبته في محاربته « وتتصل بهذا

---

(٨٦) أوردها : معن زيادة « مدخل لدراسة مصطلحات عصر النهضة السياسية خاصة ـ ٢ ـ » في **الفكر العربي**، عدد ٣ ، ص ١٤٤ .

(٨٧) الطهطاوي ، **مناهج الألباب** .... ، ص ٢٣٨/٢٣٦/٢٣٥ على التوالي .

(٨٨) التونسي ، **أقوم المسالك** ، ط ١٨٦٧ م ، ص ٤٧ ـ ٤٨ .

تسليم خير الدين بأن الحكم هو من حق السلطان وحده ، وهو ما يعبر عنه بمبدأ وحدة الإمامة »[٨٩]. وهو ، مع ميله الى الملكية المقيدة ، أي الدولة بيد الأعيان ، كما يسميها ، يطالب بالحرية التي يراها ملازمة للعدل ، ويرى أنها أصل من أصول الشريعة . والحرية عنده هي مشاركة المواطنين في سياسة الدولة . ولكن ما المشاركة التي يعنيها ؟ انها إبداء الرأي في ما هو الأصلح للدولة ، وهذا الرأي يقوم به أهل الحل والعقد الذين ، يتضح من خلال آرائه ، أنهم مجرد مفوضين للتصرف باسم السلطان . ففرض الكفاية الذي يقوم به أهل الحل والعقد ، ما هو الا مشورة تقدّم الى السلطان حين يرغب فيها . هذا يجعل مقارنة (التونسي) لأهل الحل والعقد بمجلس نواب الأمة عند الأوربيين ، لا معنى لها ، (وان كان يعني بالمشورة ما يفهم من الديمقراطية عينها من حرية قول وعمل وتمثيل ، ان كلاً من الطهطاوي والتونسي حاولا التوفيق بين تجربة الحكم في الاسلام ، والتجربة الأوروبية ، وقد كانا يقصدان الى استعارة التجربة الأوروبية ، وبالفعل فقد حملا لواءها ولكن على استحياء)[٩٠] .

أما (الأفغاني) فقد رأى الحل في العودة الى الايمان ونبذ تقاليد الغرب ، وطالب بالأخذ بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وباختصار ، رأى بديل الاستبداد في الحكم الشدري الذي هو الحكم الوحيد الصالح للشرق « أما الحكم الجمهوري فلا يصح للشرق اليوم ولا لأهله »[٩١]. فما الشورى التي يعنيها ؟ الشورى عنده تعني تارة

---

(٨٩) عزت قرني ، **العدالة والحرية** ، ص ١٥٢ .

(٩٠) ينظر : معن زيادة ، **معالم على طريق تحديث الفكر العربي** ، ص ٢٠٧ .

(٩١) الافغاني ، الخاطرات ، ص ٩٠ — ٩٣ . عن عزت قرني ، **العدالة والحرية** ، ص ٢٤٧ .

مجرد المشورة : محض ابداء الرأي من دون إلزام الحاكم بها ، وبقاء الحاكم مشروع ما لم يخالف الشريعة ، الا أنه اذا خالف الشعب فلا مسؤولية عليه في ذلك . وهذا المعنى للشورى قال به (محمد عبده): « وأهل كل بلد يعرفون من يوثق به عندهم ، ويحترم رأيه فيهم ... ويسهل على رئيس الحكومة من كل بلد أن يعرفهم ، وأن يجمعهم للشورى ان شاء ... »(٩٢) .

ويرى (الأفغاني) الشورى ، طوراً ، في الحكم الدستوري « لا تحيا مصر ولا يحيا الشرق بدوله واماراته ، الا اذا أتاح الله لكل منهم رجلاً قوياً عادلاً يحكمه بأهله ... وحكم مصر بأهلها إنما أعني به الاشتراك الأهلي بالحكم الدستوري الصحيح »(٩٣) .

بينما نجد (أديب اسحق) يضع كلمة (الشورى) مكان الديمقراطية . وعن أنواع الحكومات يقول : « الملك اما استبدادي أوشوروي ، والشورى اما جمهورية أو ملكية »(٩٤) فليس شكلانية الحكم ما يهتم به أديب اسحق وانما جوهره ، فهو سواء أكان جمهورياً أم كان ملكياً ، يرضيه ما دام يتمسك بالشورى (= الديمقراطية) . وهو يستشهد على ضرورة الشورى من القرآن الكريم ، قائلاً : « وليس الشورى في الحكومة بالشورى بدعة جديدة ، فان شواهد النقل مؤيدة بدلائل العقل ، تثبت قدمها ... وفي (وشاورهم في الأمر)(*) نعم الدليل .. »(٩٥) . وأساس الحكم الشوروي عنده هو

---

(٩٢) عن : محمد احمد خلف الله ، **مفاهيم قرآنية** ، ص ١١٧ .

(٩٣) الأفغاني : **الأعمال الكاملة** ، تح . محمد عمارة ، ص ٢١ .

(٩٤) اديب اسحق ، **الدرر** ، ط ١٩٧٥ ، ص ٤٤ .

(*) آل عمران ١٥٩/٣ .

(٩٥) اديب اسحق ، **م.ن** ، ص ٤٥ .

ارادة الأمة . فضلاً عن أنه يفصّل الحديث عن الحريات ، بما في ذلك حرية الانتخاب .

ان أديب اسحق ينظر الى الاصلاح في ثلاثة أوجه :

وجــه السياسة :

ولا بد في هذا الوجه من الاصلاحات المالية والادارية والقضائية .

وجــه المدنية :

ولا بد فيه من اصلاح المعارف والمساواة والحرية .

وجــه الاقتصاد الاجتماعي :

ولا بد فيــه من الأمن والوقاية وتوفير العمل وتوزيع الأشغال بين الجميع .

فاذا كانت بدائل الاستبداد في الفكر العربي تتراوح بين اتباع الشرع واقامة العدل والأخذ بالمشورة لتحقيق المصلحة العامة . واذا كانت بدائله في الفكر الغربي تتراوح بين مراعاة القانون واقامة العدل والمساواة والأخذ بآراء البرلمان وحيازة الرضى الشعبي عن الحكــم وتحقيق فصل السلطات وجمع ذلك كله بما يسمّى بالديمقراطية لتحقيق مصلحــة الجميع . أفلا نلاحظ أن هنالك تشابهــاً عميقاً بين مطالب الفكرين ، وان اختلفت التسميات ؟

يقول (معن زيــادة) : « وكلمــة ديمقراطي ومن مشتقاتهــا (الديمقراطية) [...] حلّت [...] مكان مرادف عربي قديم تسمي

إبان عصور الظلام رغم(*) تواجده في الكتب الفلسفية على وجه الخصوص • وهو (الحكم الجماعي) الذي تبنّاه العرب في وصفهم للحكم الديمقراطي عند اليونان فكانوا يقولون : (المدينة الجماعية) ويقصدون بها (الجمهورية الديمقراطية) أو حكم الشعب »[٩٦] •

ولكن ماذا تعني الديمقراطية ؟

٣ ــ مفهوم الديمقراطية :

الديمقراطية هي اللفظ الرسمي الذي يدل على الحالة السياسية التي كانت تسود أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد • وتعني كلمة (ديمقراطية Democracy) ، من حيث المبدأ حكم الشعب ، لكنها تعرف بمعارضتها بحدّي (حكم الفرد Monocracy)، (حكم القلّة Oligarchy) أكثر مما تعرف بحد ذاتها • ولذا فقد عُرف النظام الديمقراطي بأنه حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه ، بمعنى أن الشعب هو مصدر السلطة ، وهو وسيلة تحقيقها ، وهو الهدف النهائي من هذا الحكم • فالسيادة في هذا النظام هي لجميع المواطنين لا لفرد ، أولطبقة•

الا أن الديمقراطية طرأت عليها معانٍ مختلفة بحسب الحقب والأحزاب ، فكان هناك ديمقراطيات مختلفة ، كل منها تدّعي الديمقراطية الصحيحة •

(*) كذا في الأصل ، والصواب : بالرغم من تواجده •

(٩٦) معن زيادة « مدخل لدراسة مصطلحات عصر النهضة • السياسة خاصة ــ ١ ــ » في **الفكر العربي** ، عدد /٢/ ، ص ٢٦٦ •

لم تكن كلمة (ديمقراطية) معروفة زمن (هيرودوت) ، بل حلّت محلها كلمتا حرية الرأي ، والمساواة أمام القانون . ففي تلك الحقبة ، كان التعلّق بالمساواة يحمي الشعب ضد ردة أوليغارشيه
قد تلفظ الجماهير خارج الجمعيات العامة ، ويحمي أيضا العائلات الكبيرة ضد حكم فردي قد يستند الى الشعب ويزيل تأثير العائلات في الحياة السياسية . فقد كان على المساواة أن تحفظ التوازن وتقوم بدور الاعتدال المانع للشطط .فكون المرء مواطناً انما هو وظيفة ملزِمة للجميع بممارسة السيادة وتمجيد الحرية ، وكانت الحرية تعني لدى الإغريق استقلالاً إزاء أي إكراه من جهة ، وخضوعاً تاماً للقوانين العامة من جهة ثانية(*) .

بعد ذلك .. تجدّد الاهتمام السياسي بمدنية اليونان والرومان القديمة ليجد مفكّرو القرن الثامن عشر الميلادي الوسائل التي يقيمون بها قواعد الحكم على غير الأهواء الشخصية المتقلبة ، فوجدوا (حكم الشعب) الذي كان قائماً ـ بحسب ظنهم ـ في أثينا وروما مالكتي الرقيق .

منذ عهد الثورة الفرنسية (١٧٨٩ م) أصبحت فكرة المساواة والحرية والمشاركة الانتخابية ذات ثقل فاعل ، له قدرة تفجيرية ، استمدّها من التراث اليوناني السابق وما تلاه من تنظيرات المفكرين ، ولا سيما تلك الأفكار التي طرحها كل من مونتسكيو (Montesquieu) وروسو (Rotsseau) . فلم يعد يمكن أحداً تجاهل القول البليغ

(*) وبرغم ذلك فقد بقيت الحرية والمساواة في اثينا وروما امتيازا للبعض ، مما جعل افلاطون يسخر من ديمقراطيتهم ، ولكنه ، مع ذلك ، وقع في أخطائهم نفسها .

لروسو : « لو كان هناك شعب من الآلهة لحكم نفسه ديموقراطياً »(٩٧) والحرية السياسية هي أساس الحريات الأخرى ، في نظر الغرب ، لأنها هي التي تنظّم العلاقـة بين الفرد والدولة ، وهي تتضمن ، حكماً ، حرية التعبير التي بدونها تفقدالمشاركة السياسية أي معنى حقيقي لها ، وتبقى مجرد عملية شكلية . وحرية التكتل هي جزء من حرية التعبير ، فهي التي تجسدها حيث تنقلها من حيز الفكر الى حيز الفعل . واذاكانت الحرية السياسية هي الوجـه النظري ـ السياسي للديمقراطية ، فان وجهها الاقتصادي هو المساواة والتضامن في الكسب . وباختصار ، فان الديمقراطية هي الوسيلة الحسنى للحفاظ علـى المساواة بكل وجوهها ، سواء أكان ذلك سياسياً أم اقتصادياً أم فكرياً . وبقـدر ما تكون البنية السياسية ديمقراطية ، تكون البنية الاجتماعيةمساواتية.

ان الديمقراطيـة السياسية تنظيـم يؤدي الى القول بمسـاواة الجمهورية في الديمقراطية هو حب للديمقراطية ، وان حب الديمقراطية والمساواة بين الحاكمين والمحكومين والمعارضين ، ذلـك يؤدي الى مساواة اجتماعية . وهذا ما يعبّر عنه (مونتسكيو) بقوله : « ان حب الجمهورية في الديمقراطية هو حب للديمقراطية ، وان حب الديمقراطية هو حب للمساواة . وان حب الديمقراطية هو حب للقناعة أيضا »(٩٨) بينما يقرن (روسو Ro sseau) الحريـة بالمساواة ، ويزاوج (لوك Locke) الحرية بالملكية . ونظراً الى أهمية هذه الدعائم للديمقراطية المساواة ، والحرية ، والعدالة ... فاننا نجد من المفكرين مَن قسـم الديمقراطية الى أشكال ثلاثة ، تبعاً لكلّ من هـذه الفروع . فثمة اذاً

(٩٧) روسو ، **العقد الاجتماعي** ، ص ١٢٠ .

(٩٨) مونتسكيو ، **روح الشرائع** ، مج ١ ، ب ٥ ، ف ٣ ، ص ٦٨ .

أشكال للديمقراطية هي الديمقراطية الفكرية ، والديمقراطيةالاقتصادية والديمقراطية السياسية • ومع بعض الاختلافات اللفظية ، فان الغالبية على اتفاق • فبينما يقسم دوفرجيه الديمقراطية الى سياسيةواجتماعية ، نجده يضم الحريات الى الديمقراطية السياسية(٩٩)• من جهة أخرى نقرأ في أحد المعاجم التقسيم نفسه ، ونجد مؤلفه يلحق الحريات بالديمقراطية الاجتماعية(١٠٠) •

فاذا سألنا معجم صليبا نجده يرى أن (لهذا النظام ثلاثة أركان : سيادة الشعب ، المساواة والعدالة ، الحرية الفردية والكرامةالانسانية) فاذا ما أراد أن يشرح المقصود بكلمات أخرى نراه يقول : (وإما أن تكون الديمقراطية سياسية تقوم على حكم الشعب لنفسه وإما أنتكون اجتماعية أي اسلوب حياة يقوم على المساواة وحرية الرأي ، واما أن تكون اقتصادية تنظم الانتاج وتصون الحقوق ، واما أن تكون دولية تجزيء • وهذا ما اقتبه اليه كل من دوفرجيه (Duverger) توجب قيام العلاقات الدولية على أساس السيادةوالحريةوالمساواة)(١٠١) فهو ، في أركان الديمقراطية يفهم أن مراده : سياسي ، اقتصادي ، فكري ، ثم نراه يفصّل الديمقراطية الى سياسية ، واجتماعية ، ودولية، ملحقاً حرية الرأي بالديمقراطية الاجتماعية • وحتى يتسنى لنا توضيح ما نرمي اليه سنعد" الديمقراطية شيئاً واحداً يمكن النظر اليه ، فقط على سبيل التوضيح ، من الزوايا : السياسية ، والاقتصادية ، والفكرية ،

---

(٩٩) ينظر : موريس دوفرجيه ، **النظم السياسية** ، ص ٢٤ـ٢٥ .

(١٠٠) ينظر : نديم وأسامة ، مرعشلي ، **الصحاح** ، ص ٣٣٦ . (مادة ديمقراطية) .

(١٠١) ينظر : جميل صليبا ، **المعجم الفلسفي** ، ج ١ ، ص ٥٦٩ ـ ٥٧٠ . (مادة ديمقراطية) .

مع التركيز على أن تلك الزوايا كلها هي شيء يخص المجتمع من غير أي تجزيء . وهذا ما انتبه اليه كل من (دوفرجيه) و (جميل صليبا) الذي يقول : «ولكن الديمقراطية الصحيحة تجمع كل تلك الجوانب معاً»(١٠٢).

والديمقراطية ، حتى على المستوى النظري ، تفهم بأشكال مختلفة، تبعاً للخلفية التي ينطلق منها المتحدثون عنها . فالديمقراطية الغربية ، أو الليبرالية التي نشأت في الغرب ، تقوم على الايمان بالحرية ومباشرتها، فضلاً عن ايمانها بالمساواة بين الجميع أمام القانون . وترى أن هذه الحقوق والحريات الفردية (التنقل والتعبير والمعارضة والتملك والأمن ومقاومة الظلم ...) هي حقوق طبيعية ولدت مع الأفراد . وعليه فان على الحكومة أن تحمي هذه الحقوق ، وأن تمتنع عن التدخل في النشاط الاقتصادي الا في المجالات التي لا يمكن الأفراد القيام بها . وقد أخذ مبدئياً ، بالشكل المباشر للديمقراطية حيث يشارك كل الأفراد في الحكم، الا أن هذه الطريقة لم تعد تلائم المجتمعات الحديثة الكبيرة العدد ، مما جعل الديمقراطية غير المباشرة هي السائدة ، حيث يختار الشعب ممثلين عنه ، يمارسون السلطة باسمه . ولضمان عدم تسلط هؤلاء الممثلين تم الأخذ بمبدأ فصل السلطات ، مع الحفاظ على مبدأ سيادة الدستور ضابطاً لمراعاة الحريات والحقوق من قِبَل الحاكمين والمحكومين على حد سواء .

أما ما يسمّى بالديمقراطية الشعبية ، ديمقراطية المعسكر الشرقي التي تلقّب بـ (التوتاليتارية الشرقية Totalitarism) فهو نظام يستند الى الفلسفة السياسية والاقتصادية التي أرسى قواعدها ماركس Marx) ثم لينين (Lenine) ، والتي تضع العدالة الاجتماعية قبل

---

(١٠٢) جميل صليبا ، م.ن ، ص.ن .

الحرية والمساواة السياسية ، حيث لا يُعترف بالحريات الفردية في مجالي السياسة والاقتصاد . ان وحدة الشعب وتجانسه هما محور الديمقراطيات الشرقية ، وهذا يعني إلغاء التعددية وعدم الاعتراف بها.

ولأننا لسنا بصدد مناقشة الآراء ، هنا ، وانما نريد أن نتعرّف ، فقط ، الى ما طُرح من آراء ، لذا فاننا لن نعلّق بشيء حول الغاء التجانس أو الغاء التعدد في المجتمع ، وانما سننتقل لنكوّن فكرة عن الأفكار التي تلتقي مع ما نقصد اليه بالبدائل في هذه الدراسة ، ولا بأس من استعارة ألفاظ غيرنا على أن نُبقي جوهر ما نرمي اليه من غير تحريف أو تلفيق أو ادعاء فج .

٤ ـ صوغ بدائل الاستبداد : (في ضوء مفهوم الديمقراطية):

بعد أن لاحظنا أهمية الديمقراطية من خلال محاولة كل المفكرين أن يصبغوا أفكارهم بها ، أصبح من الأهمية بمكان تحديدالديمقراطية التي تتوافق واستنتاجنا ، بحيث لو أننا استبدلناها (بالمشاركة) ، لم يحدث تناقض بينهما .

ان المبادىء المُعلنة للديمقراطية (حرية ـ عدالة ـ مساواة ـ إخاء ...) هي مبادىء مرغوب فيها ، سواء أطلق عليها اسم : ديمقراطية أو شورى أو مشاركة أو تضامن ، أو عدل ، أو عقلانية .. تبعاً لذلك قد يجوز لنا القول : ان الديمقراطية (التي نعنيها) هي احترام حقوق الانسان ، مع امكانية ممارستها عملياً لا إبقائها صياغة شكلية فحسب ، ومن ثمّ الحفاظ الدائم على توافر هذه الحقوق للجميع . من هنا تبدو لنا المشاركة هي الديمقراطية نفسها .

ولأننا لا نتحدث عن مجتمع معيّن ، لا بد أن يأتي حديثنا عاماً ، وبالرغم من ذلك فانه من المناسب أن نبحث في ماهية الديمقراطية ، من خلال مسائل المجتمع الأساسية : الفكر ، الاقتصاد ، السياسة .

ــ الديمقراطية السياسية :

هي التي يُقصد بها ، عادةً ، حكم الشعب ، أي ، مشاركة الجميع في اتخاذ القرار المتعلّق بمسائل الحكم في بلادهم ، وبالطبع فان ذلك لا يتأتى الا عن طريق توافر الحرية السياسية .

ان أهم ما في السياسة هو السلطة ، وأكثر ما يعني فيها هو علاقة الحاكم بالمحكوم . في البدء حكَم الفرد بادعائه التفوق ، وعندما لم يعد يُرى معصوماً ، فلا هو إله ولا نصف إله ، بدأ البحث عن بديل له . وبدأ الادراك أن الانسان لا يكون إنساناً ما لم يكن مسؤولاً أمام أحد ، ولا يمكن أن يُسأل عما لا ارادة له فيه . فلا بد أن يمتلك الحرية ، وهو لكي يكون مواطناً مسؤولاً عن تطبيق قوانين بلاده لا بد أن تكون لديه حرية سياسية . والحرية السياسية تعني أن تكون للانسان السيادة ، كما هي لغيره من مواطنيه ، من دون أن يكون ذلك متناقضاً . وبما أن السيادة هي (في شخص الجميع) ، فهي لكل واحد فيهم ، وبالتالي له حق واجب ، وعليه واجب حق ، في أن يشارك في ممارسة تلك السيادة ، بأن يشارك في سياسة بلده ، أي أن يشارك في شؤون الحكم . وكل من يمنع أحداً من ممارسة ذلك الواجب ــ الحق ، يكون مستبداً[1] ، وكل مشاركة حرة في الحكم تكون ديمقراطية سياسية . ولكي تتوافر المشاركة في الحكم ، لا بد من توافر الحريات ، وفي طليعتها الحرية السياسية (من حق الانسان في التعبير عن رأيه ، وفي مساواته بالآخرين في الحقوق السياسية ، ومنحه حق المساهمة في

الانتخابات ، الى حق الاشتراك في اتخاذ القرار السياسي)[١٠٣] •
وهذه الحرية هي التعبير عن الوجه العملي ، للديمقراطية ، سياسياً ، التي يلاحظ أنها لا توجد في مجتمع ما الا بعد انتزاع الحرية السياسية ، وبعد تحقيق شروط الحد الأدنى لتحقيق الممارسة العملية لهذه الحرية ، تلك الشروط التي تتمثل أولاً في تأمين حد أدنى من الكفاف المعيشي ، وإتاحة الفرص للارتياح النفسي والجسدي ، وتعليم المواطنين ، هذا ينقلنا الى وجه آخر من وجوه الديمقراطية •

ـ الديمقراطية الاقتصادية :

ان الديمقراطية ، اقتصادياً ، تعني التنظيم الذي يصون الحقوق المالية في عملية تبادل السلع والبيع والشراء ، من دون ضغط أو إكراه، بحيث يجري الأمر بشكل تعاون لا تصارع ، ومنع طغيان الثروة بفضل توافر الحرية الاقتصادية ، وفق معايير وحدود وقوانين • وصيانة حق كل إنسان بالانتفاع من كامل ثمرة أعماله ، من غير استغلال أو احتكار، باقامة العدل والمساواة بين الجميع من غير تمييز أو تحيّز • وهذا لا يحدث ما لم يكفله نظام سياسي ، وحدّ معيّن من تفاهم الناس •

ـ الديمقراطية الفكرية :

الديمقراطية بهذا الوجه هي الحوار •• إمكانية اجراء الحوار •• فتح الأبواب كافة أمام الجميع للاشتراك في الحوار وتبادل الرأي • والحوار الحقيقي ليس بأن تدع الآخر يقول وجهة نظره فحسب ، بل أن يتمكن من تنفيذها أيضاً • ولا ريب في أنه لا يمكن أن يتم الحوار الا

---

(١٠٣) ينظر : غاستون بوتول ، **سوسيولوجيا السياسة** ، ص ١٧٣ •

عندما تتساوى الأطراف المتحاورة • وهذا يعيدنا الى وجوب توافر الوجهين الآخرين للديمقراطية : السياسة ،والاقتصاد • انالديمقراطية الفكرية حوار عقلاني بين الحريات ، الا أن هذا الحوار يجب ألا يتحول الى صراعات ايديولوجية ، فيتحدث كل طرف من مفاهيم جاهزة مسبقاً تنطلق من قوالب يجري تفصيل الأشياء عليها • والديمقراطية الفكرية تعني السماح للآخر بالتفكير وفق ما يناسبه ، وتبنّي ما يراه صحيحاً، والمناقشة فيه • ولا يخرج عن ذلك وجوب نشر التعليم كي يتكامل تحقيق الوجه الفكري للديمقراطية ، لأن الإحجام عن (فضلاً عن منع) نشر العلم لا يقل استبداداً عن توجيهه وفق منظور ايديولوجي مقنّن •

في الحقيقة ان غياب أحد أوجه الديمقراطية يعني تشويهها ، وبالتالي ، تزييفها ومن ثم إفراغها من المضمون • وربما أمكن ، حتى نسدّ الطريق على أي سوء تفاهم محتمل ، تسمية هذه الديمقراطية (بإطلاق) بالديمقراطية الاجتماعية ، بالمشاركة الاجتماعية ، التي تحتوي في داخلها الوجوه جميعها : الاقتصادي ، والفكري ، والسياسي • والمتضمنة جميع التفاصيل الداخلة تحت أي وجه من الوجوه • ان الديمقراطية ، مثل الحرية ، تكاملها ضمان أساسي من ضمانات تحققها•

الا أن هذا الفهم يبقى ناقصاً ما لم ندرك العلاقة الجدلية في التساوق بين كل من الحرية والديمقراطية ، فكلما تقدمت احداهما ازدادت فرص الأخرى للتقدم الى لأمام • من هنا يمكن القول ان الديمقراطية هي طريق الحرية السياسية ، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية ما لم تنتزع الحرية السياسية من براثن المستبدين ، وكل قيد للحاكم يشكل خطوة على طريق حرية المحكوم •

يتبين النظام الديمقراطي من سواه من أن التغيير في النظام الديمقراطي لأجهزة الحكم ليس بحاجة الى انقلاب • لأن الديمقراطية

تسمح ، ضمن مبادئها ، بالتغيير اذا وافق عليه الشعب • وكل نظام لا يسمح بالتغيير ، في السلطات السياسية ، شرعياً وبطرائق سلمية ، يكون نظاماً استبدادياً • ان الديمقراطية ليست مجرد دساتير مكتوبة لا حياة فيها ، فكثير من أنظمة الحكم المطبقة عملياً ، في مختلف البلدان ، لا تعكس الطراز السياسي المضمّن في الدساتير ، لأنها تبقي على التمييز بين الحاكم والمحكوم • من هذا المنطلق تظهر شرعية تزاوج الديمقراطية والمساواة • وتتوضح فكرة أن التغيير عملية تتطلب تبديلاً في المفاهيم والعلاقات والأهداف ، فضلاً عن التحول في النظام السياسي • ان السياسي يحاول أدلجة المجتمع ليسوّغ ممارساته ، أما الفكر فهو وحده القادر على فضح مناوراته أمام المجتمع ـ المصدر الحقيقي للتغيير • (ونحن عندما نرفض أن نخلّ بميزان حياتنا الطبيعية العادية بانغماسنا في دوامة السياسة ، وفي تخلّينا عن السلطة الى آخرين ، فاننا نستيقظ ذات يوم لنجد أن أولئك الذين ائتمناهم عليها قد قطعوا شوطاً بعيداً نحو تقويض تلك « الحياة الطبيعية العادية » التي خشينا من قطع مجراها)(١٠٤)• اننا ، في الواقع ، نتحمل الكثير من الشرور من أجل تجنّب ازالتها ، فنترك السياسة لمن نسميهم (بالسياسيين) وكأن الأمر لا يعنينا في شيء • على حين علينا أن ندرك وفرة الوسائل التي تعيننا على محاربة الاستغلال والطغيان ، بما أتيح لنا من قدرة على التفاهم والتكتل • والديمقراطية في جوهرها هي هذا التجمع المتفاهم على احترام الانسان ، ومن ثمّ التعاون على تحقيق الانسانية في كل شخص ، والاعتراف باستقلاليته • وهذا ، بدوره ، يساعد المجتمع على قبول التطور والابداع ، ويساعد على فتح إمكانات الانسان الى حدها الأقصى لإحراز التقدم مع إبقاء المجال مفتوحاً لكل جديد ، من أجل

(١٠٤) ينظر : سدني هوك ، **البطل في التاريخ** ، ص ٣٤ •

مزيدمن الديمقراطية . ان الديمقراطية ليست أمراً ناجزاً ، أو نظاماً مقنناً يمكن إقامته الى الأبـد ، انها عمـل متواصل وفق منهج معيّن . والديمقراطية هي هذا المنهج الذي لا يغلق الأبواب على نتائجه دون التجديـد الدؤوب . ولا يمكن ـ مهما تكن الأحـوال ـ أن تقتصر الديمقراطية على نظام معيّن ضمن مؤسسات ، انها أيضا عادات. يقول بالانديه : « الديمقراطية هي طريقة لتشغيل السياسة ولممارسةالسياسة بشكل أكثر احتراماً للفرد والتعددية ومطاليب الفرد فيالحرية ومساهمته في اتخاذ القرارات ... لكن الديمقراطية مكتسب تاريخي ضخم جداً، وينبغي على المجتمع أن يفتتحه بمشقة بعد مسار طويل . انها عبارة عن عملية تاريخية طويلة . ولا أعتقد أن بالامكان فرضها بقرار من فوق . هذا شيء مستحيل . ينبغي أن تعاش من الداخل وبدءاً من قواعـد المجتمع »[١٠٥]. واذا جاز لنا أن نعلّق على هذا النص وأن نستخلص ما لاحظناه مما سبق ، فاننا نقول : ان الديمقراطيـة ليست أسلوباً لممارسة السياسة وحسب ، ولكنها طريقة لعيش الانسان في المجتمع كله، بما يتضمنه ذلك من علاقات فكرية واقتصادية وسياسية . انها منهج أو بوصلة يتمكن الانسان ، بامتلاكهـا ، من السير بخطى واثقة نحو تجاوز ذاته باستمرار . انها أسلوب حياة مبني على المشاركة العادلـة الحرة للجميع ، مصدره وحافظه ومصبّه المجتمع .

وهي ـ نظرياً ـ من حيث الوجه المطبقة فيه ، ديمقراطية : سياسية واقتصادية وفكريـة . لكنها ـ عملياً ـ لايمكن أن تتجزأ ، فاما أن تكون ـ بكل وجوهها ـ واما أن لا تكون . وهي ليست أمراً ناجزاً ، انهـا فعل مستمر تتضمن حركته الداخلية سعياً متأصلاً نحو تحقيقه .

---

(١٠٥) جورج بالانديه « السلطة والحداثـة » في **الفكر العربي المعاصر** ، حوار معه أجراه هاشم صالح ، عدد (٤١) ، ص ٢٥ .

الباب الاول

الاستبداد في فكر الكواكبي

تمهيـــد

الفصل الأول : مفهوم الاستبداد عنده .

الفصل الثاني : نشأة الاستبداد ودعائمه .

الفصل الثالث : آثـار الاستبداد ونتائجه .

الفصل الرابع : الاستبداد في بعده الكلي .

مناقشة

خاتمـــة

تمهيد

الاستبداد والكواكبي اسمان متلازمان ما إن يُذكر أحدهما حتى يثب الآخر الى الذهن من غير استدعاء ، ذلك لأن الكواكبي يكاد يكون هو الرجل الوحيد (في الفكر العربي) الذي اقتحم الميـدان الممنوع بشجاعة نادرة ، وأعطى الأشياء مسمياتها من غير وجل • لقد استغرق زهاء ثلاثين عاماً في البحث عن داء المجتمع قبل أن يوجّه صفعة صريحة الى المستبدين ، من خلال مقالاته المتماسكة التي شغل الناس بها الى يومنا هـذا •

أما وانها صفعة صريحة فلأنه لم يدار ما يريد قوله ، ورمى أفكاره شرراً في أعين المستبدين منذ غلاف مؤلفه المعنوَن : « طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد » •

فما الذي عنـاه بالاستبداد ، ومن أين يأتي ، وإلامَ يستند ، ثم ما نتائجه على الانسان في المجتمع ؟ هذا ما سنبحثه في هذا الباب • ولكي نتمكن من استيعاب الآفاق التي طرحها الكواكبي قسّمنا الباب الى أربعة فصول • ندرس في الفصل الأول فكرة الاستبداد والعوامل المؤدية الى بروزها في فكره ، منذ احتكاكه الأول بها • فنرى من أين جاءته هذه الفكرة ، وما العوامل المؤدية الى ظهورها في فكره ، وكيف اكتشف أن الاستبداد هو جذر المشكلة الاجتماعية التي يعانيها الشرق• ثم نبين معنى الاستبداد عموماً لديه ، وما أشكاله وأنواع ظهـوره على أرض الواقع • ونبحث ما يقصد اليه بالحكومة المستبدة ، ومـا

خصائصها لديه ، وكيف يصوّر المستبدين وأعوانهم • وندرس في الفصل الثاني تصور الكواكبي حول نشوء الاستبداد : من أين يأتي، وما الذي يمهّد له ، وكيف تكون علاقات المجتمع قبيل تكوّنه ، وما الصيرورة التي يمر بها حتى يصل الى الصورة التي نعرفه بها ؟ ثم نرى الدعائم التي يستند اليها في إرساء قواعده وتثبيت ممارساته • وذلك من خلال إجابات الكواكبي ، التي حاول بها أن يعمّق فهمه الاستبداد وأن يُكمل تشريحه ، منذ بدء تشكّل خيوطه الأولى الى استقراره المدعّم بأنواع القنوات وشتى الأساليب • ولا بد لنا ، في أثناء ذلك ، من دراسة علاقة الاستبداد السياسي بالدين ، وبالاستبداد الديني ، لنرى من أي شيء ينشأ كلٌ منهما ، وما الظواهر الممهدة له • ونبحث في الفصل الثالث آثار الاستبداد ونتائجه في المجتمع ، من خلال دراسة الصعُد الثلاثة : الفكر ، الاقتصاد ، السياسة • ثم نرى موقف الكواكبي من الاستبداد ، وما الوسائل التي طرحها للتخلص منه • والاستبداد بحسب رأي الكواكبي ليس شيئا معزولا عن علاقاته بالميادين الأخرى، لذلك حرص على تقديم صورة متكاملة عنه ، في خلال بحث تأثيره في ما حوله ، من دين وعلم وأخلاق واقتصاد وتربية •• فصوّر كيف يتعامل واياها ويحوّلها لصالحه ، ثم كيف تصبح في ظلاله • كما بحث تأثيره في سير الترقّي ، الذي تنشده الأمم جميعها • وأراد إظهار صورة الانسان في ظل الاستبداد موضحاً تأثيره في المجتمع وفي العلاقات بين الأفراد ليبيّن مسائله ويسوّغ ، من ثمّ ، رفضه ومحاربته والبحث عن بدائله • وفي الفصل الرابع نناقش أفكار الكواكبي ، من خلال ما عُرض في الفصول الثلاثة السابقة ، ونبين مدى تأثره وتأثيره وتفاعله وغيره من المفكرين • ثم نختم الباب بأهم النتائج التي تمّ التوصل اليها فيه •

★ ★ ★

الفصل الأوّل

مفهوم الاستبداد عند الكواكبي

تمهيد

١ ـ الفكر والفكرة .

٢ ـ اكتشاف الكواكبي أن الداء الاستبداد .

٣ ـ الاستبداد واشكاله عند الكواكبي .

٤ ـ الاستبداد السياسي عند الكواكبي .

٥ ـ الاستبداد مجسداً في الحكومة العثمانية .

٦ ـ صورة المستبد وأعوانه .

٧ ـ الاستبداد نظاماً شاملاً .

خاتمة

تمهيد :

عاش الكواكبي واقعاً موبوءاً بسيطرة العثمانيين ، من جهة ، وبجهل مواطنيه وتخلفهم من جهة ثانية • ويشمسي وقع الواقع أكثر إيلاماً عند من تتسنى له فرصة الاطلاع على أفكار التحرر الأوروبية ، ويجد نفسه أمام مقارنة لا بد منها ، بين دولته المريضة ودول أخرى يرفل في ظلها الانسان بنعيم الحياة • وهذا ما حدث مع الكواكبي اذ آلمته موجة الاصلاحات المخفقة في بلاده ، وكان معنياً بمواجهة تحديات سلطة العثمانيين ، وجهل المواطنين ، وتهديد الأوروبيين،فأراد استئصال أسباب الفساد ، مما حدا به ليفسر الاستبداد ويعدد أشكاله ويصف القائمين عليه •

هذا هو موضوع حديثنا في هـذا الفصل ، حيث نتناول فكرة الاستبداد ، والعوامل المؤدية الى بروزهـا في فكره ، ونتعرف الى تجربته الأولى مع الاستبداد ، ونرى مدى إحساسه بواقـع الفساد والجهل والتخلف الذي يعاني منه العالم العربي • ونرى معنى السياسة عنده ، وما الشيء الذي يتكون نتيجة ربطها بالاستبداد • ونبحث في أشكال الاستبداد لديه ، وفي أوصاف الحكومة المستبدة ، ومـدى انطباقها على الحكومة العثمانية • ثم ننظر في صورة المستبد لنميزه من سواه ، ونتعرف الى تصرفات أعوانه ، والى كيفية انتشار الاستبداد في الدولة كلها فتطغى العلاقات الاستبدادية على تصرفات الناس فيها •

١ ـ المفكر والفكرة :

ـ الواقـع : السلطة العثمانية وتفشّي الجهل والتخلف :

جسّد حكم الأتراك الصورة البربرية في الحكم ، وأن العالـم العربي ، كما الشرق ، تحت وطأة النظام الذي ، منذ القرن السادس عشر الميلادي ، عدّ الأراضي ملكاً للسلطات ، يوزع منها ما يشاء على حاشيته وقواده العسكريين • حيث تركزت النظرية السياسية ، لدى المسلمين ، حول شخص الحاكم • واستندت التنظيمات العثمانية الى كتاب(*) خطّه (الماوردي) في القرن الخامس الهجري(**)• فالسلطان العثماني هو الدولة التي لم يكن هدفها الا جمع الأموال من رعاياهـا لبيت مـال (السلطان) •

ومع بداية القرن التاسع عشر الميلادي اشتدّ الركود الاقتصادي والفكري بسبب إهمـال الزراعة والتعليم والصحة ، وانعدام الأمن ، فتدهورت الحالة الاجتماعية في أنحاء الامبراطورية ، وأدى ذلك الى قيام بعض الحركات المناوئة للسلطة المركزية ، مما شكّل أحد العوامل في انهيار الدولة العثمانية •

لقد ظلّ الشرق جامداً في أثناء الحكم التركي ، الذي منع الاتصال بالحضارة الأوروبية ، وتأخّر في نواحي الحياة كلها • هذا على حين كانت الدول الأوروبية تتقدم وتحاول انتزاع بعض المناطق العربية من أيدي العثمانيين ، بدعوى المحافظة على الامبراطورية العثمانية المتسارع نتيجة الضربات المتعددة التي تلقتها من الحركات الداخلية ، والولايات

(*) الماوردي ، **الأحكام السلطانية** •

(**) الحادي عشر الميلادي •

التي سرعان ما أعلنت استقلالها عن جسم الامبراطورية إثر إدراكها أن الدولة لم تعد قادرة على ردعها[1] •

ـ أوروبة وأفكار التحرر الفرنسية :

إثر تدخل الدول الأوروبية بدأ احتكاك العرب المباشر بأوروبة فتسرّبت الأفكار الحديثة الى العالـم العربي ، حيث شكلت حملـة (نابليون) الاتصال الأول المهم بالغرب ، فتكشفت عورة النظام القائم، وبان ضعفه وفساده ، بالمقارنة وأفكار التحرر التي طرحتهـا الثورة الفرنسية (١٧٩٨ م) والتي حملتها الحملة الى المنطقة العربية فمهّدت بذلك لظهور (محمد علي) الذي حاول أن يُكمل ما بدأت به الحملة الفرنسية في مصر • وساعد الموفَدون ، الذين أرسلهم محمدعلي الى أوروبة ، على تفتّح أذهان العرب على الحضارة الجديدة ، حيث حمل العائدون الى بلادهم ما رأوه من تقدّم في الدول التي أرسلوا اليها • كما أسهمت في إذكـاء روح الوعـي ، مدارس البعثات التبشيرية ، والمدارس التي بناها (ابراهيم باشا) في عهد أبيه (محمد علي) • ومن خـلال اهتمام الغرب في المنطقة العربية ، حيث أُوفـد الخبـراء (المستشرقون) للاطلاع على أحوالها ، تمهيداً لغزوها ، انتشرت أفكار الثورة الفرنسية الداعية الى التحرر والتقدم • وكان لانتشار الصحافة منذ عام (١٨٢٨) ميلادي ــ (١٢٤٤ هـ) وتشكيل الجمعيات منذ عام (١٨٥٧) للميلاد ــ (١٢٧٤ هـ) ، الأثر الكبير في توسيع رقعةالوعي

---

(١) ينظر : ــ محمد ضياء الـدين الريس ، **تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية** •

ـ ساطع الحصري ، **البلاد العربية والدولة العثمانية**•
وغيرها مما سيُفصّل لاحقاً •

وتحسين الثقافة وايقاظ الرغبة في الحرية ، والدعوة الى الاستقلال عن الوصاية العثمانية التي تجسّد تحدي طغيانهـا في تمرد بعض الولاة عليها ، ولا سيما تحدي الوهابيين في الحجاز ، وتمرّد محمد علـي والي مصر .

ـ محاولات الاصلاح المخففة :

تنيجة ذلك الواقع كان لا بد من القيام بمحاولات التحديث الذي بدأ عسكرياً ، ثم امتدّ الى شؤون الفكر والاجتماع ، حيث بدأ الادراك أن الغرب ليس أدوات متطورة فقط ، بل هو تنظيمات سياسية ـ فكرية أيضاً . وأكبر أثر لتلك المحاولات كان على يد (محمد علـي) والي مصر ، الذي أوحى بعد ذلك بضرورة القيـام بالاصلاح في أرجـاء الامبراطورية العثمانية كلها . (لكنها لم تجده نفعاً ، لاصلاح الفساد تلك المحاولات الاصلاحية التي أُجبرت الحكومة العثمانية على القيام بها)(٢). لأن تلك الاصلاحات المزعومة لم تتعدّ الطرح النظري المفكك على الصعيد المعرفي ، فضلاً عن قصورها العملي الذي لـم يستطع التوفيق بين التحسينات المقترحة والمؤسسات القائمة .

ـ مفكرو النهضة ومجابهة التحديات :

ضمن هذا الاطـار ، وبعد أن يئس المثقفون العرب من جدوى الاصلاح من داخل النظام ، راحوا يبحثون عن نظام آخر بديل يمكنه تبنّي عملية الترقي . وللوصول الى ذلك ، سعوا الى نشر أفكار الحرية والاصلاح ، التي حرّكتها في نفوسهم مبادىء الثورة الفرنسية ، وحثوا

---

(٢) ينظر : محمـد انيس ، **الدولـة العثمانية والشرق العربي** ، ص ٢١٣ ـ ٢١٥ + ١١٠ ـ ١٦٠ .

أبناء جلدتهم للثورة على الواقع ومجابهة (التحديات)[٣] المتمثلة في طغيان الحكم العثماني المتذرع بالدين ، والمنهار ، من جهة ، وفكروية العصور الوسطى المظلمة التي لم تزل مسيطرة على أكثر العقول ، من جهة ثانية ، وخطر الحضارة الغربية الغازية من ناحية ثالثة .

ولمجابهة تلك التحديات ، وبسببها ، ظهرت ، في الفكر العربي النهضوي ، ثلاثة اتجاهات رئيسة : فالعقلية الدينية السلفية رفضت الغرب كلياً ، وانكفأ أصحابها الى التراث العربي — الاسلامي يحيونه بقصد مجابهة الغرب الطامع وحماية الاسلام ، وحاولوا المحافظة على عقلية العصور باعتبارهامن وصايا الأجداد ،ورأى بعضهم في السلطنة العثمانية ، مع بعض الاصلاح ، خير حافظ لهذا الدين . أما أصحاب النزعة التغريبية ، الذين كان معظمهم علمانيين ، فقد رأوا الحل متمثلا في أخذ منجزات الغرب جملة وتفصيلا ، من دون أن يعيروا التراث أي اهتمام . والاتجاه الثالث حاول أن يقف موقف المعتدل ، فنادى حاملوه بضرورة التوفيق بين التلقي عن الغرب وبين الاهتمام بالتراث، فكان مفكرو هذا الاتجاه توفيقيين .

واذ مثّل الأدباء والمصلحون السياسيون — الاجتماعيون هذه الاتجاهات بدءاً من (الطهطاوي) ، مروراً بـ (التونسي) و (الأفغاني) و (محمد عبده) وغيرهم ... ، الا أنه ليس بامكاننا ان نصنّف أياً منهم في اتجاه معين من غير أن يكون مثل هذا العمل إجحافاً في حقه اذ ان كل واحد منهم كان يحمل في فكره جوانب تنتمي لأكثر من اتجاه مما يمنع قولبته في اتجاه مرصوف . حتى ان (أديب اسحق) مثلا ،

---

(٣) ينظر : محمد عمارة ، **العرب والتحدي الحضاري** ، ص ١٦١— ١٧٥ .

مع حرصه الشديد على مطلبي الحرية والتقدم ، كان يرى في العثمانيين الحافظ الأمين للبلاد .

ومهما يكن فان موجة الغليان كانت مشتعلة في قِدْر الامبراطورية منذ أن حرّك مفكرو فجر اليقظة العربية الأول عقول مواطنيهم على ضرورة محاربة الحكم الظالم الذي يقف جداراً مانعاً في وجه التحرر والتقدم .

ـ اسباب النهضة والدعوة الى الحرية :

حقاً ، ان الغرب كان قائماً ، كما أن التراث العربي ـ الاسلامي وُجد من قبل ، ولكن لم يهتم أحد بذلك ، فلِمَ اهتم به مفكرو النهضة ؟. أولاً لأن التواصل لم يتم ، بعد فترة الوقف الفكري العربي، الا في بداية القرن التاسع عشر الميلادي . ثانياً لأن مقارنة التخلف الشرقي والغرب الحضاري جاءت بناء على مطالب الواقع ، وإحساس النهضويين الحاد به ، كان واقع أمة معينة في عصر خاص . رافق ذلك كله العنصر الشخصي الذي برز من خلال تأمّل المفكر النهضوي .

ان الظلم والغرب حرّكا ذلك الإحساس الكامن بالحرية ، الظلم الذي تجسّد في الحكم العثماني ، وأفكار الغرب المتمثلة ، خاصة ، في أفكار الثورة الفرنسية التي بوساطتها تمّ الانتقال من عدّ الجماعة مركز الاهتمام الى التركيز على الانسان ـ الفرد .

ـ افكار الثورة الفرنسية :

ان الحضارة الغربية في أساسها حضارة فردية ، فقد كانت أهم قضايا الليبرالية ، التي طرحتها الثورة الفرنسية ، في القرن التاسع عشر، تتركّز في اعتبار أن الفرد هو الكائن الحقيقي ، لا المجتمع ، وأن

الهدف الأخير هو سعادة الفرد . ومعيار التقدّم يقاس بمدى نصيب الفرد من الحرية ، لذا فان الثورة الفرنسية سعت الى حماية الفرد من أي طغيان ، سواء أكان سياسياً أم دينياً ... ، وطالبت بمساواة الجميع وتحطيم حواجز الصعود في السلم الاجتماعي . كما أنها حاولت إبقاء الطريق مفتوحاً أمام التغيير الاجتماعي التدريجي المصحوب بالاقتناع والتجريب للوصول الى أفضل صيغة ممكنة لممارسة الحياة[٤] . وقد تبنّى مفكرو اليقظة العربية كثيراً من هذه الأفكار ، ومَن لم يفعل ذلك فانه قد تأثر بها ، على أقل تقدير . الا أن ذلك لا يعني أن تكون أفكار الغرب هي كل ما هنالك « ان قطيعة كاملة مع الأصول لم تحدث في الفكر العربي الا في دوائر محدودة جداً »[٥] فمناظرات علماء الكلام، وكتابات (الرازي) و (الطوسي) و (الغزالي) ... لم تَغب عن الأذهان كما أن حلقة الاتصال بين الفترتين ، النهضة وما قبلها (ابن خلدون) لم يُهمل ، وان كان قد أسيء فهمه .

ـ تاثر الكواكبي بالعصر والمعاصرين :

بعد مجيء رواد النهضة الأوائل (الطهطاوي والتونسي والأفغاني ...) ظهر الكواكبي ليدفع قدماً مشاريع من سبقه ، في محاولة التأثير على السلطات السياسية ، وتطوير المجتمع ـ ثقافياً ـ ليعي دوره في النهضة والتقدم ، فكان الكواكبي محصلة اطلاع المفكرين العرب على الفكر الغربي ومزجه بالتراث العربي ـ الاسلامي .

---

(٤) لمزيد من الاطلاع ينظر : برنار غرو تويزن ، **فلسفة الثورة الفرنسية** .

(٥) فهمي جدعان ، **أسس التقدم ...** ، ص ٨ .

لقد ظهر الكواكبي في عصر تفاعلت فيه عدة حركات معاً : حركة اليقظة العربية الناشئة وانتشار الوعي ، ومقارنة الماضي المشرق بالحاضر المر ، وظهور إرهاصات الفكر القومي ، والمناداة بالحكم الذاتي للعرب بالاستقلال عن الدولة العثمانية . وحركة الرأسمالية الأوروبية الصاعدة التي نقلت تجربتها التحررية الى العرب . ومحاولة أوروبة الاستعمارية تجاه المنطقة العربية . واستماتة الدولة العثمانية في محاولة الحفاظ على بقايا هيمنتها ونفخ الروح في الرجل المحتضر . وكانت هناك أحداث لبنان ، وتجرؤ (محمد علي) على العثمانيين . ان الكواكبي يمثل جيلاً متأخراً من المصلحين المجددين في القرن التاسع عشر الميلادي ، مما أتاح له أن يشهد تلك الأحداث والصراعات السياسية والفكرية كلها ، فضلاً عن أنه عاش في ظل الاحتلالين :العثماني والبريطاني ، فأثر ذلك في وجدانه ، كما أثر في معاصريه .

ـ عوامل شخصية . تجارب الكواكبي الأولى مع الاستبداد:

وفضلاً عما سبق ، نجد عوامل شخصية تكوّن بعضها من خلال معاناة الكواكبي في أثناء صدامه مع الحكام المستبدين وأعوانهم من المنافقين ، ذلك الصراع الذي بدأ بتعطيل صحيفته « الشهباء » ثم « اعتدال » حيث قابل الاستبداد مواجهة في وقت مبكر من حياته العملية على الصعيد الفكري(*). ولم تكن حادثة تعطيل (الشهباء) ثلاث مرات ، ثم منعها نهائياً ، بأمر من الوالي (كامل باشا) هي الحادثة الوحيدة في صراعه والسلطة ، فقد عطّل (جميل باشا) ، والي حلب،

(*) نظن أن « فرات » ، أول صحيفة رسمية عمل بها ، وجد انها مسيّرة سلطوياً ، لذلك استقل بصحيفة خاصة . وهكذا فقد واجه الاستبداد منذ عمله محررا ب « فرات » .

صحيفة (اعتـــدال) أيضاً ، واغتنم فرصة اطلاق النار عليه لاتهـــام الكواكبي بالتحريض على قتله وايداعه في السجن • ويتلقى حجر على القنصل الايطالي فيتهم الكواكبي • وكان (أبو الهدى الصيادي) ، موالي الدولة العثمانية ، يتربص بالكواكبي ويحاول ، بمساعدة الحكام، افشال أي عمل اصلاحي يقوم به ، والضغط عليه في أي تجارة يقوم بها ، أو مهنـــة يمتهنهـــا • ووصل به الأمر الى دفع شخص لقتـــل الكواكبي(٦)• ولم يكن الكواكبي أوفر حظاً مع الوالي (عارف باشا) صديق (الصيادي) ، فقد أرسل الوالي رجـــال حرسه لمهاجمة منزل الكواكبي ، مستنداً الى تقرير ملفّق يتهم فيه بتواطئه مـــع الانكليز لتسليم حلب اليهم ، وحكمت عليه المحكمة الابتدائية المزيفة بالاعدام ، وحين تحولت المحاكمة الى محكمة حيادية في (بيروت) برئت ساحته، بعد أن قضى ثمانية أشهر في السجن(٧) •

ـ إحساس الكواكبي بفساد الواقع وتصويره إياه :

لقد كان لتلك الحوادث أثر كبير في توجهات الكواكبي الفكرية، ولا سيما أنه لم يكن ينقصه ذلك الشعور المفعم والدراية الواعية لمـــا يحيط به ، وقد انعكس ذلك على نشاطه منذ كتاباته الأولى في (الشهباء) حيث سيطرت على فكره الشؤون السياسية وما يعتورهـــا من فساد اداري وتنظيمي كبيرين • يقول الكواكبي في المقال الأول من العـــدد العاشر من (الشهباء) : « ان الجمهور قد أصبح ينادي بصوت عادل

---

(٦) ينظر : **جريدة القاهرة** ، العدد الخامس ، ١٩٠٣ ، ص ٤٠ وما بعدهـــا .

(٧) للاطلاع على الحادثة كاملة ودفاع الكواكبي عن نفسه ينظر : **جريدة القاهرة** ، العدد الخامس ، ١٩٠٣ ، ص ٣٧ ــ ٣٩ .

بها ، مؤملاً ادراك غاية قريبة للتخلص من ضيم استيلاء الفساد على سياسة المملكة »[٨]. فنحن ، من خلال قراءة كتاباته في تصوير عصره، متضجراً من اختلال الادارة مترقباً بفروغ[*] صبر الاصلاحات الموعود نعلم مدى ادراكه للواقع المعاش . ويتضح اقدامه اذا عرفنا أن « الشهباء » صدرت (في ولاية حلب التابعة للسلطة العثمانية ، في أوائل الربع الأخير من القرن الماضي ، حيث حرية الصحافة كانت تساوي بنظر السلطان والوالي والمكتوبجي الشغب والتشبث وحتى الخيانة)[٩]. وكان الكواكبي يتحمل ، فضلاً عن صراعاته مع الولاة ، صدامات كثيرة مع (المكتوبجي) الذي يمثل سلطة كبت الحريات ، كما كان يدرك حدة الصراع بين المعرفة والسلطة ، قال يصور ذلك لـ (نديم الكواكبي) « علمت أن الحكومة تخاف من القلم خوفها من النار ، ولا تعطي امتيازاً بجريدة لمن تعتقد أنه على بيّنة من أمره »[١٠]. ولم

يكن بمنأى عن فهم فشل الاصلاحات التي حاولها آل عثمان ، فها هوذا يسخر قائلا : « وقد جاءها أكثر هذا الخلل في الستين سنة الأخيرة ، أي بعد أن اندفعت لتنظيم أمورها ، فعطّلت أصولها القديمة ولم تحسن التقليد ولا الابداع »[١١]. ويتحدث على عمله حين كان عضواً في لجنة امتحان المحامين ، مصوراً فساد الادارة العثمانية ، يقول : « اني لما جلستُ للامتحان لم أرَ من كل الذين تقدموا للامتحان من

---

(٨) جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، ص ١٥٦ .

(*) كذا في الاصل ، والصواب : بفراغ أو بفارغ .

(٩) **م.ن** ، ص ١١ . قارن كذلك مع ص ٥٠ .

(١٠) **جريدة القاهرة** ، العدد الاول ، ص ٦ .

(١١) **ام القرى** ، ص ١٦٢ .

يصلح أن يتولى شؤون العباد ويدافع عن حقوقهم ، ولكن كانت تأتينا الأوامر سراً من الوالي باعطاء شهادة درجة كذا لفلان وبمنع الشهادة عن فلان ، وهكذا كنا ألعوبة بيدالوالي وحاولت مراراً الاستقالة ، فلم أفلح لأن الوالي كان يضغط عليّ بالبقاء »(١٢) . ولم يكن الوضع أفضل في المهن الأخرى ، التي حاول أن يعمل بها ، بعيداً عن تسلّط المستبدين، في عهد أصبح فيه النفاق هو السبيل الى راسي الحكم ، وساءت حالة الدولة المالية فازدادت نفقات السلطة علـى شبكة الجاسوسية ، وزاد عدد رجال القصر ومرافقي السلطان (وأدّى الاستبداد الحميدي الى استشراء الفســاد في كـل الميادين ، وفقــدت الدولــة الكثير من ممتلكاتها)(١٣) فلم يعد الحكــم العثماني يمثّل الحارس الذي يحمي وحدة المسلمين ، على حين حاول السلطان (عبد الحميد) تسخير الدين لغاياته السياسية ، وتأكيد حقوقــه كخليفة للمسلمين ، لذلك « فرض السلطان عبد الحميد نظاما كبيرا ودقيقا من التجسس والرقابة »(١٤) ، وسخّر رجال الدين للدعاية له ، ولورعه ، فأنشأ معهداً دينياً لتخريج الدعــاة(١٥) .

اذاً فان فكرة الاستبداد ظهرت لدى الكواكبي (خلافاً لما ذكره عمارة)(١٦) نتيجة عــدة عوامل متفاعلة ، فكانت الظروف السياسية

(١٢) الكواكبي ، **جريدة القاهرة** ، العدد الاول ، ص ٧ .

(١٣) ينظر : جورج انطونيوس ، **يقظة العرب** ، ص ٦٧ .

(١٤) محمد برج ، **عبد الرحمن الكواكبي** ، ص ٣٠ .

(١٥) ينظر : جورج انطونيوس ، **يقظة العرب** ، ص ٦٨ .

(١٦) يُرجع محمد عمارة اسباب ثورة الكواكبي على الظلم والحكم العثماني الغاشم الى « رهافة احساسه بالحرية » (ص ٢٢) وان نزوعه

والواقع القاسي المتخلف الممزوج بتجارب ذاتية لإنسان مرهف الاحساس تصادم والمستبد وأعوانه ، من جهة ، وتشرّب الكواكبي بالعقيدة الاسلامية من منابعها الأصلية (القرآن والسنة) ، واطلاعه على المؤلفات السياسية القديمة ، ومؤسسي الجمهوريات ، وكتب التراث ، بما في ذلك أعمال رائد الاجتماع الأول (ابن خلدون) ، فضلاً عن اطلاعه على أفكار الثورة الفرنسية وخاصة ما كتبه (مونتسكيو و روسو) وتفاعل المؤلف مع ما طرحه معاصروه من رواد النهضة الأوائل ، حول الاستبداد والحرية والتقدم ، من جهة ثانية . ثم مقارنة الواقع العربي — الاسلامي المتخلّف ، مع واقع الغرب المتطور .

وقد دفعه ذلك كله الى البحث عن سبب التخلف ومحاولة العثور على الداء الأصلي الذي أصاب الأمة بالفتور في نواحي الحياة كلها . وبالتالي محاولة العثور على العلاج اللازم ، وتلمّس الطرق لإقامة البديل .

الىالحرية « لم يكن وليد حرمان يحس به في المجتمع الذي نشا فيه ، ولا ثمرة لافتقاده المكان اللائق به في الولاية التي تربى فيها ، فلقد كانت له من الثروة والمال ، ومن التجارة الرابحة ما يملأ حياة عدد من أصحاب النفوس الكبيرة ... كما كانت له من ارصدة المجد والمهابة ... ما يفتح امام الرجل أبواب (الانسجام) و (التمايش) معالحكام العثمانين ... » (ص ١٩) . وهذا ليس صحيحاً بدليل ما أوردناه من صراعات عنيفة ضد الحكام واعوانهم ، كما أن الكواكبي كان أحد اسرى الاستبداد مما دفعه الى محاولة التغيير . الشواهد ماخوذة كلها من **الاعمال الكاملة للكواكبي** ، تح محمد عمارة ، ط ١٩٧٠ . قارن ايضاً : عبد الرحمن الكيالي «المبادىء الخالدة في كتابي ام القرى وطبائع الاستبداد » في **الحديث** ، ص ٥٦٥ — ٥٦٦ . وفي مقابلة مع حفيد الكواكبي قال لي : ان السلطان عبد الحميد صادر من جدّه مزرعة بمنطقة الريحانية ، ومنزلا بالفرافرة. وأن جده لم يكن ثرياً بل كان موسراً . الدكتور عبد الرحمن الكواكبي (الحفيد) ، في **مقابلة معه** في منزله بحلب بتاريخ ١٩٨٧/١١/٣ ، الساعة ٦ — ٨ مساء .

٢ ـ اكتشاف الكواكبي أن الداء الاستبداد :

حاول الكواكبي البحث عن الداء الأصلي ، الذي أصاب الأمة بالتخلّف ، تمهيدا لمكافحته ، لذلك ناقش الأفكار السائدة حول العلة الكامنة خلف التخلّف . وكان ذلك ، بصورة أساسية ، في كتابه « أم القرى » ، واستطاع ، بعد ذلك ، أن يكتشف جذور المشكلة ، وراح يفنّدها .

يقدّم الكواكبي « لأم القرى » واصفاً العهد الذي كُتب فيه الكتاب ، عهد فيه خلل وضعف ، يقول : « انه لمّا كان عهدنا هذا ، وهو أوائل القرن الرابع عشر [هـ] ، عهداً عمّ فيه الخلل والضعف كافة المسلمين ، وكان من سنّة الله في خلقه أن جعل لكل شيء سبباً ، فلا بد لهذا الخلل الطارىء ، والضعف النازل ، من أسباب ظاهرية »[١٧] فكان الكتاب بمنزلة تمحيص ومناقشة لمعرفة أسباب هذا الفتور الناشىء . ودارت مذاكرات الجمعية في أم القرى حول البحث ـ بصورة أساسية عن أسباب الداء حيث راح كل مندوب يدلي بدلوه في استنتاجاته حول الموضوع .

قال (الفاضل الشامي) : « اني أرى أن منشأ هذا الفتور هو بعض القواعد الاعتقادية والأخلاقية : مثل العقيدة الجبرية [...] والحثّ على الزهد في الدنيا [...] وإماتة المطالب النفسية »[١٨] ،

---

(١٧) **أم القرى** ، ص ٣ .

(١٨) **م.ن** ، ص ٢٦ .

ويلاحظ أنه يعزو التخلف الى أسباب عقائدية ـ دينية ، بينما ذهب (الانكليزي) الى أن السبب يكمن في (انعدام التنظيمات وفقدان الاجتماعات والمفاوضات)[١٩] فصارت الآراء مشتتة متخالفة لا تستقر على حال فيها وجه اتفاق . الا أن (المولى الرومي) وجد جذور المشكلة في (الإغراق في الشهوات الحسية وكثرة النسل ، بسبب الجهل وضيق الأفق)[٢٠]. وبالرغم من مطالبة (رئيس المؤتمر) بعدم التعرض للشؤون السياسية فيما يتداولونه من مسائل[٢١]، الا أن المشكلة السياسية كانت تفرض نفسها ، ف (البليغ القدسي) يقرر : « أما عندي فيخيّل الي أن سبب الفتور هو تحوّل نوع السياسة الاسلامية ، حيث كانت نيابة اشتراكية أي (ديمقراطية) تماما [...] ثم صارت أشبه بالمطلقة »[٢٢] وهذا يعادل قول (المولى الرومي) : « ان البلية فقدنا الحرية »[٢٣]، الذي لا يلبث أن يفسّر ما يعنيه ليوضّح خصوصية الحرية السياسية : « ولقد أثبت الحكماء المدققون بعد البحث الطويل العميق ، أن المنشأ الأصلي لكل شقاء بني حواء هو أمر واحد لا ثاني له : ألا وهو وجود السلطة القانونية منحلّة ولو قليلا لفسادها ، أو لغلبة سلطة شخصية أو أشخاصية عليها »[٢٤]. ويعزّز (الإمام الصيني) هذا الرأي مقترباً من جذور المشكلة « ان سبب

---

(١٩) ينظر : **م.ن** ، ص ٦١ ـ ٦٤ .

(٢٠) ينظر : **م.ن** ، ص ٣٣ .

(٢١) ينظر : **ام القرى** ، ص ١٨ ، قارن مع : نوربير تابييرو ، **الكواكبي المفكر الثائر** ، ص ١٥٢ .

(٢٢) **م.ن** ، ص ٢٩ .

(٢٣) **م.ن** ، ص ٣١ .

(٢٤) **م.ن** ، ص ٤٥/٤٦ .

الفتور العام المبحوث فيه هو استحكام الاستبداد في الأمـراء شيمة وتكبّراً ، وتركٌ أهل الحل والعقد والاحتساب جهلاء وجبانة »[٢٥] ، حيث ينفرد الأمـراء في الرأي وفي القرار بدون مشورة من يجب أن يناط بهم تقرير أحوال الأمة . ويجمع الكواكبي الآراء السابقة كلهـا على لسان (السيد الفراتي) بقوله : « ان هذا الفتور المبحوث فيـه ناشيء عن مجموع أسباب كثيرة مشتركة فيه ، لا عن سبب واحـد [...] وهذه الأسباب منها أصول ، ومنها فروع لها حكم الأصول . وكلها ترجع الى ثلاثة أنواع : وهي أسباب دينية ، وأسباب سياسية ، وأسباب أخلاقية »[٢٦]، فليس من سبب واحد مخصوص نستطيع أن نقرر أنه سبب المشكلة ، وانما هي جملة أسباب متكاتفة علـى إيصال الأمة الى هذا الوضع . ولكن أليس من سبب يطفو الى السطح ممسكاً بدفة القياد بحيث يوجّه العلل الأخرى ويكوّنها ؟

وبعد جهد غير قليل يتبدّى للكواكبي السبب الرئيس الـذي يتحكّم في جملة الأسباب الأخرى ويوحدها فينتشر الفساد « لفقـد الرجال وصرف السلطان قوة سلطنته كلها في سبيل حفظ ذاته الشريفة وسبيل الإصرار على سياسة الانفراد »[٢٧]، حيث اللامبالاة المنتشرة والحاكم الذي لا يعنيه من أمر الحكم الا خدمة أنانيته والتصرف بأمور الدولة وكأنها ملكية خاصة به ، بينما يترك حبل الادارة على غاربهـا فيعم الضعف اذ « للخلل الموجود في أصول ادارة الحكومات الاسلامية دخلٌ مهم في توليد الفتور العام »[٢٨]. فكل علّة هي مقدّمـة من

(٢٥) م.ن ، ص ٦٨ .

(٢٦) م.ن ، ص ١٥٨ .

(٢٧) م.ن ، ص ١٦٢ .

(٢٨) ام القرى ، ص ١٦٢ .

ناحية ، ونتيجة من ناحيـة أخرى ، الا الحكومة الفاسـدة ، حسب الكواكبي ، لأنها هي التي تغذّي الشرور الأخرى ، ومن ثمّ تعتمد عليها في إرساء قواعد الاستبداد ، وهو ، بعد أن يعرض آراء مندوبي الشعوب الاسلامية المختلفة التي استخلصها من أم القرى « فالقائل مثلا : ان أصل الداء التهاون في الدين [•••] والقائل : ان الـداء اختلاف الآراء [••• أو] الجهل »[٢٩]، بعد سرده أقوالهم يفنّدها : (لمـاذا تهاون الناس في الدين ؟ وما سبب اختلافهم اذا لم يكن الجهل ، لأن العلماء أيضاً مختلفون في آرائهم ؟)[٣٠]، ثم يجد نفسه عائداً الى تأكيد قناعته بأن لبّ المشكلة هو الاستبداد « والحقيقة أن هنـاك سلسلة أسباب أخرى ، حلقتها الأولى الاستبداد »[٣١]• فالاستبداد هو الذي يثبّت الجهل ، وهو الذي يحرّف الدين عن أصله ، ويدعو الى التهاون فيه حتى لا تضرب الشريعة على أيدي الظالمين • والانسان الذي يبحث عن السبب « لو تتبّع الأسباب لبلغ الى الحكم بأن التهاون في الدين أولاً وآخراً ناشيء من الاستبداد »[٣١]، والاستبداد يفسد الأخلاق ويوجه التربية حتى تصبح غير ذات جدوى ، مما ينشيء عادة التكاسل حيث لا شيء ذو أهمية في زمن الاستبداد •

فما هذا العدو ، وما أعراضه ونتائجه ، من أين يأتي ، وما مدى خطورته على القيم والمجتمع ؟ للاجابة عن ذلك يفرد الكواكبي « طبائع الاستبداد » لبيان خطورة هذا الداء ومحاولة التعرّف الى طرائق رفعه واقامة البديل •

---

(٢٩) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٤ .

(٣٠) ينظر : **م•ن** ، ص.ن . * عندما يقع رقمان متتاليان يشيران الى مصدر واحد في الصفحة نفسها فاننا سنعتمد المختصر : م•ن ، ص•ن .

(٣١) **م•ن** ، ص ٩٤ .

٣ ــ الاستبداد واشكاله عند الكواكبي :

كيف فهم الكواكبي الاستبداد ، وما أشكاله لديه ، وما النتيجة التي استخلصها من خلال دراسته الاستبداد من جوانبه كلها ؟ هذا ما نريد الاجابة عنه في السطور الآتية .

ــ معنى الاستبداد :

بدأ الكواكبي كتابه « طبائع الاستبداد » بالتعريف بموضوع بحثه ، محاولاً أن يعطي الكلمة أبعادها مبتدئاً بالمعنى اللغوي : « الاستبداد لغةً هو غرور المرء برأيه والأنفة عن قبول النصيحة أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة »[٣٢]. فالاستبداد تعصّب مَن ينتصر لرأيه ويرفض قبول الرأي الآخر ، وينفر من أن يشاركه أحد التفكير ، أو هو استئثار المرء بالحقوق العامة لنفسه ، تلك الحقوق التي يتوجب عليه أن يشارك الآخرين فيها . وهذا المعنى يشمل الاستبداد بصفة عامة حيث يكون الفرد ، أياً كانت وظيفته ، سواء أكان أباً أم معلماً أم حاكماً ... ويسمى تبعاً لمضافه فيكون أسرياً أو تربوياً أو دينياً أو مالياً ... لأن « تحكّم النفس على العقل ، وتحكّم الأب والاستاذ والزوج ، ورؤساء بعض الأديان ، وبعض الشركات ، وبعض الطبقات ، فيوصف بالاستبداد مجازاً أو مع الاضافة »[٣٣]. وهنا يبدو جلياً أن الكواكبي يدرس الاستبداد من حيث الهيئة الصادر عنها ، أما

---

(٣٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ٢١ .

(٣٣) **م.ن** ، ص.ن .

الاستبداد باعتبار الوسيلة المستخدمة في إيقاعه علـى الآخرين ، فاننا سندرسه في الفصل الثالث من هذه الدراسة ، في عرضنا أثر الاستبداد في المجتمع ، بحسب الكواكبي ، والكيفية التي يستخدم بهاالاستبداد: العلم والمال والأصلاء والدين •••

ـ اشكال الاستبداد :

هناك أشكال كثيرة يشير اليها الكواكبي إشارة عابرة • فهو ، فضلاً عما ذكره سابقاً ، يقول : « من أقبح أنواع الاستبداد استبداد الجهل على العلم ، واستبداد النفس على العقل »[٣٤]• فالعلم والعقل همـا اللذان يجب أن يسودا ، وان سيادة عكسهما يسمى استبداداً • لكنّ الكواكبي لا يتوقف الا عند أربعة أنواع من الهيئات التي يمكن أن تضاف الى الاستبداد ، هي : الأصلاء ، المتعمسون[*]، الأثريـاء ، الحكّام • وسنعرض لها جميعاً كما فهمها الكواكبي •

أ ـ استبداد الأصلاء :

يرى الكواكبي أن الأصالة صفة قد يكون لها بعض المزيات اذ إن الأبناء يرثون عن الآباء استعدادات وراثية ، ويتلقون عنهـم مبادىء تربوية خاصة ، ويحظون بما يخلّفه الآباء من ثروة ورخـاء • ويقسم الكواكبي بيوت الأصالة الى ثلاثة أنواع : بيوت علم وفضيلة ، وبيوت مال وكرم ، وبيوت ظلم وإمارة • وهذا النوع الأخير هو الذي يسهب الكواكبي في الحديث عليه • فان الفرد في بيوت الظلم والإمارة يشبّ على الترف ويستخدم الثروة في الملاذ ، ويتمثل بأقران السوء المتملقين

---

(٣٤) م•ن ، ص ٢٦ •

(*) يستخدمها الكواكبي بدل (رجال الدين) في الأديان الأخرى .

المنافقين ، ويبغض العلماء ، ويعتقد أن الناس مخلوقون لخدمته(٣٥) .
تبعاً لذلك يرى المؤلف أن « الأصلاء باعتبار أكثريتهم هم جرثومة البلاء في كل قبيلة ومن كل قبيل . لأن بني آدم داموا اخواناً متساوين الى أن ميّزت الصدفة بعض أفرادهم بكثرة النسل فنشأت منها القوات العصبية »(٣٦)، وهذا التمايز لم يكن بحق ، وانما هو مجرد فوارق وهمية رسخها الأصلاء ليظلموا الناس عن طريقها ويستبدوا بكل شيء . يسلبون الأموال بالقوة ، ويدّعون العلم مقابل تجهيل الناس ، ثم يؤسسون الحكومات المستبدة(٣٧) .

ب ـ استبداد المتعممين :

وهؤلاء يلقبهم الكواكبي بالمتعممين الذين يدّعون أن دون العلم بالدين حجاباً لا يتكشف الا لهم . اذ يضع الكهنة ، والبراهمة ، والقسوس ، وأمثالهم ، أنفسهم حجّاباً على سموات الله ، يزعمون أنهم يمنعون لقاء الأرواح بربها ما لم يأخذوا عنها مكوس المرور وفدية الخلاص(٣٨) . والعوام ، من خوفهم ، يصدّقون ما يقال لهم ، ثم يرجحون اليمين بهؤلاء الأولياء المقربين ، على اليمين بالله(٣٩) .

ان تشدّد الفقهاء في الدين ، وكثرة الترهيب ، تحزب يراد منه الاستبداد بالناس عن طريق ادعاء المتعممين ـ المتعالمين أنهم وحدهم العارفون بما يريد الله من عباده ، وأنهم هم الذين يغفرون الذنوب ، فيحتاج اليهم الناس الذين لا يهمهم سوى مرضاة الله ، ويتّبعون البدع

(٣٢ و ٣٦ و ٣٧) ـ ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٥٩ ـ ٦٠ .
(٣٨) م.ن ، ص ٣٠ .
(٣٩) م.ن ، ص ٣١ .

التي تشوّش الايمان وتشوّه الأديان ، فيقعون في فخ الاستبداد[٤٠].
إذاً ، فان المتعممين ينشرون تعاليم تزيّف الأديان ليتمكنوا من بسط سيطرتهم على أذهان العامة ، وليستطيعوا ، بالتالي، قهرهم بما يصوغونه لهم من الأساطير والمبتدعات الغريبة التي يرى العامة أنفسهم عاجزين عن تفسيرها مما يجعلهم يتعبدون الأوهام والأمراء والعارفين[٤١].

ج ـ استبداد الأثرياء :

وللمال دور مهم في حياة الناس ، وبحسب الترتيب الذي اقتنع به الكواكبي : « يقال ... القوة كانت للعصبية ثم صارت للعلم ثم صارت للمال »[٤٢]. لذلك فانه يحاول تبيين علاقة الاستبداد بالمال وما يُحدثه في نفوس الأثرياء .

يعرّف الكواكبي المال بقوله : « كل ما ينتفع به في الحياة هو مال »[٤٣]. ويفرّق بين المال الحلال والمال الحرام : « المال الخبيث الحرام هو ثمن الشرف ، ثم المغصوب ، ثم المسروق ، ثم المأخوذ إلجاءاً ثم المُحتال فيه »[٤٤] والناس لا يأتيهم الاثراء السريع الا عن طريق المال الحرام ، فهم بعد أن عرفوا قيمة المال وقوته سارع بعضهم لاغتصاب مافي أيدي الآخرين والاستئثار به من دونهم .

والكواكبي يربط الظلم الناتج من الاستبداد المالي بالاستبداد الاجتماعي الذي يعدّه استبداداً محمياً بقلاع الاستبدادالسياسي[٤٥].

---

(٤٠) **م.ن** ، ص ٤١ .
(٤١) ينظر **أم القرى** ، على لسان التبريزي ، ص ٣٥ .
(٤٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ٨١ .

ويلاحظ القسمة غير العادلة بين الناس في الأعمال . وفي عائدات هذه الأعمال على أصحابها . فالذين يكدّون ويشقون لا ينالون الا النذر اليسير ، أما المتبطلون والمرابون والمحتكرون فيجنون ثمرات أتعاب الآخرين من غير مشقة ولا عناء « فان أهل السياسة والأديان ومن يلتحق بهم وعددهم لا يبلغ الخمسة في المائة ، يتمتعون بنصف ما يتجمد من دم البشر أو زيادة ، ينفقون ذلك في الرفه والاسراف »(٤٦)، وأهل الصنائع الكمالية والتجار الشرهون والمحتكرون والسماسرة وأمثالهم. يعيش واحدهم بمثل ما يعيش به العشرات أو الألوف من الصناع والزراع . ويقرر الكواكبي : « وجرثومة هذه القسمة المتفاوتة المتباعدة الظالمة هي الاستبداد لا غيره »(٤٧).

ولتحديد معنى الاستبداد المالي يدرس الكواكبي أنواع العمل وشروط جواز التموّل . فيرى أن أعمال البشر في تحصيل المال هي الزراعة والصناعة والتجارة ، وكل وسيلة خارجة عن ذلك فهي وسائل ظالمة(٤٨). وكي تتحقق مشروعية التمول لقضاء الحاجات يجب أن يكون إحراز المال بوجه مشروع ، وألا يكون في التموّل تضييق على آخرين، وألا يتجاوز المال قدر الحاجة بكثير . ما عدا ذلك يكون استبداداً مالياً . ويعدّ الكواكبي الربا استبداداً لأنه كسب بدون مقابل مادي وبدون عمل ، ولا تعرّض للخسائر . ففي الربا نماء مطلق يؤدي الى انحصار الثروات فيختل التساوي أو التقارب بين الناس(٤٩) . تلك الثروة التي لا تأتي الا بالتقرّب من المستبد بمعرفة أسرار لا يريد لها

(٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٦٩–٧٢.

(٤٨) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٣ – ٧٤ .

(٤٩) ينظر : **م.ن** ؛ ص ٧٧ – ٧٨ .

أن تشيع ، ثم عن طريق الاتجار بالدين ، ثم الملاهي ، ثم الربا الفاحش[٥٠] والكواكبي يحتج على الثراء الفاحش وعلى استبداد الملاك ، ويسمي الفقراء أسرى الطغيان ، ويرى أن القضاء على الطغيان هو شرط الخلاص من هذا المرض الاجتماعي (الفقر) • فهو يُرجع كل مظهر من مظاهر الفساد الاقتصادي الى نظام الحكم المستبد ، ويبيّن مشكلة الإثراء بحسب أنظمة الحكم •

د ـ استبداد الحكّام :

إن الأنواع السابقة من الاستبداد يعدّها الكواكبي استبداداً مجازياً ، أو انها وصفت بالاستبداد مع الاضافة • أما اذا جاء لفظ (الاستبداد) بغير اضافة فانه يفهمه على أنه استبداد سياسي « ويراد بالاستبداد عند إطلاقه استبداد الحكومات خاصة لأنها أعظم مظاهر أضراره التي جعلت الانسان أشقى ذوي الحياة »[٥١]• لأن الاستبداد السياسي هو الأخطر ، وهو صاحب اليد الطولى من حيث تأثيره في أشكال الاستبداد الأخرى ، ومن حيث إيجادها بعد أن لم تكن ، وهو سبب الأسباب لضعف المسلمين جميعها « تمحص عندي أن أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسي »[٥٢]• فيه تختلّ السلطة القانونية ويعم الانحلال • ان الكواكبي ، بالرغم من ادراكه تنوع أشكال الاستبداد، بقي تفكيره محصوراً ـ الى حد ما ـ بما للاستبداد السياسي من تأثير في الميادين الأُخَر •

---

(٥٠) ينظر : **م•ن** ، ص ٧٩ •

(٥١) **طبائع الاستبداد** ، ص ٢١ •

(٥٢) **م•ن** ، ص ١٣ •

٤ ــ الاستبداد السياسي عند الكواكبي :

نظراً الى أهمية هذا النوع من أنواع الاستبداد ، في فكر الكواكبي ، لذلك نراه يعطيه التحليل الأعمق من الدراسة ، ونحن سنعرض ، هنا ، معنى السياسة لديه وما ينتج عن ارتباطها بالاستبداد.

ثم نرى رأيه في الحكومة المستبدة : سماتها وأشكالها .

لما رأى الكواكبي أن تأخر المسلمين ناتج عن تدهور النظم السياسية « ان سبب الفتور هو تحوّل نوع السياسة الاسلامية »(٥٣)، أصبح النظام السياسي هو أهم المسائل التي تشغل فكره ، وأدرك خطورة الخوض في أمور السياسة « لا خفاء أن السياسة علم واسع جداً »(٥٤)، لذا فانه آثر أن يتبنّى معنى محدداً لما يقصده من لفظ (السياسة) ليتسنى له أن يدخل في تفاصيل أهم المقولات السياسية وأشدها خطراً ــ نظام الحكم ــ باعتبار أنه عدّ السياسة علماً ، ولابدّ للعالِم من التخصص في فرعه العلمي ، فما هو البحث الذي اختار الخوض فيه ؟

يقول : « ولما كان تعريف علم السياسة بأنه هو (ادارة الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة) ، يكون بالطبع أول مباحث السياسة وأهمها بحث (الاستبداد) أي التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضى

---

(٥٣) **ام القرى** ، ص ٢٩ .

(٥٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٧ .

الهوى »[٥٥]. فالاستبداد هو بحثه السياسي الأساسي ، والسياسة هي ادارة . لكنها ادارة ماذا ؟ انها ادارة للشؤون المشتركة . وهنا يبدأ البحث عن الوسيلة الموصلة الى هذه الادارة . وهو هنا يرى أن ذلك يتم بمقتضى الحكمة ، أي تحكيم العقل لتسيير الأمور العموسية وفق مصلحة أصحاب العلاقة جميعهم . وهو لا يكتفي بناحية الإيجاب ، بل يقرن تعريفه بالناحية السلبية حيث ان كل غياب للحكمة يستحضر استبداداً . وهنا يحضر (التصرّف) في الشؤون المشتركة بدل (ادارتها) ، وتغيب الحكمة العقلية ليوجد (الهوى) . وكأننا به يضع (التصرّف) فعلاً و (الهوى) مصدراً ، يضعهما خارج دائرةالسياسة العملية الحقة ، وان كان بالامكان تناولهما ، من الوجهة النظرية للسياسة ، على أن منتوجهما هو (الاستبداد) . فبحثه إذاً سياسي ، وداء السياسة : الاستبداد .

وهو ، بادىء ذي بدء ، يعرّفنا بمفهوم الاستبداد الذي يقصده: « الاستبداد في اصطلاح السياسيين هو تصرّف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة ، وقد تطرق مزيدات على هذا المعنى الاصطلاحي فيستعملون في مقام كلمة (استبداد) كلمات : استعباد ، واعتساف ، وتسلّط ، وتحكّم »[٥٦]، فعدد الأشخاص غير ذي أهمية لوصف تصرف ما بأنه استبداد ، فكما أن الفرد الواحد قادر على أن يستبدّ بحقوق شعبه ، كذلك فان مجموعة ما ، هي الأخرى تفعل ذلك . كما أن التسمية ، وان اختلفت شكلاً ولفظاً ، فان الجوهر يبقى واحداً هو الاستبداد على صعيد السياسة . والاستبداد في

---

(٥٥) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٨ .

(٥٦) **م.ن** ، ص ٢١ .

الحكم سواء أمارسه واحد أو مجموعة أشخاص ، له ميزة أساسية هي غياب القانون .

ان الاستبداد « هو الحكومة التي لا يوجد بينها وبين الأمة رابطة معينة معلومة مصونة بقانون نافذ الحكم »(٥٧)، فحيث لا تكون علاقة الحاكم بالمحكوم محكومة بقانون ، لا تكون هنالك علاقة بين الاثنين ، ويبقى كل ما هنالك هو متسلّط وتابعون .

ان غياب القانون يعني انعدام العقاب الذي يمكن أن يردع القائم على رأس الحكم عن التصرف الهوجائي بمقدّرات الأمة . « الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين »(٥٨). وهذه الحكومة لا تتبع شريعة أو عرفاً معيناً ، ولا تستند الى ارادة الشعب في إدارة شؤونه . فالحكومة المتعنتة هي (إما غير مكلّفة بتطبيق تصرفها على شريعة ، أو على أمثلة تقليدية ، أو على ارادة الأمة ، أو يمكنها إبطال قوة القيد متى شاءت)(٥٩) .

ان الكواكبي يرفض صبغة الحكم الاستبدادية ، مستنداً الى الأساسية : « ان الناس وضعوا الحكومات لأجل خدمتهم ، والاستبداد قلب الموضوع ، فجعل الرعية خادمة للرعاة »(٦٠)، فالأصل في الحكومة أن توجد لتنظيم أحوال الناس ، وخدمتهم ، والسهر على راحتهم ،

(٥٧) **م.ن** ، ص ١٤٥ .

(٥٨) **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٢ .

(٥٩) ينظر : **م.ن** ، ص.ن .

(٦٠) **م.ن** ، ص ٨٧ .

وما عدا ذلك لا يصح تسميته حكومة على الاطلاق • وفي محاولة لتكثيف جملة ما خرج به من آراء يصوغ (المؤلف)(*) معنى الحكومة ويرسم حدودها بفقرات موجزة • فتحت عنوان (مبحث ماهي الحكومة) يتساءل مستنكراً : « هل هي سلطة امتلاك فرد لجمع ، يتصرف في رقابهم ، ويتمتع بأعمالهم ويفعل فيهم بارادته ما يشاء ••؟ (٦١) فيستولي على حقوقهم • وهذه الحقوق « هل هي حقوق آحادالملوك، ولكنها تضاف للأمم مجازاً ••؟ »(٦٢) بحيث يقدّمها الحكّام مِنّة على أنها منحة منهم يستطيعون منعها في أي وقت يشاؤون • ويتساءل مستغرباً : كيف تحولت الوظائف الأساسية للحكومة الى خدمة السلاطين والأمراء ، (هل الحكومة تملك السيطرة على الأعمال والأفكار ، وتتصرف في الحقوق كما تشاء بذلاً وحرماناً(٦٣)؟ وطريقة تساؤله الساخرة تدل على رفضه هذه الوظائف الوهمية للحكومة •

فالحكومة قد تتخذ لنفسها أشكالاً متعددة مع أن جوهرها واحد هو الاستبداد • وتستوي في ذلك الحكومات المتسلطة ، والمنحرفة عن مسارها الطبيعي ، كلها ، مهما اختلف شكلها وتباينت هيئاتها ، « ان صفة الاستبداد ، كما تشمل حكومة الحاكم الفرد المطلق الذي تولى الحكم بالغلبة أو الوراثة ، تشمل أيضاً الحاكم الفرد المقيد

(*) المؤلف ــ الكواكبي ــ عبد الرحمن ــ السيد الفراتي ــ ابو الضعفاء ــ الرحالة ك . . . تدل على رجل واحد ، هنا ، هو الكواكبي • ونحن نحاول استخدام هذه الأسماء بمنهجية تأخذ بعين الاعتبار السياق الذي ترد فيه •

(٦١) م•س ، ص ١٤٥ •

(٦٢) م•ن ، ص•ن •

(٦٣) ينظر : م•ن ، ص ١٤٦ •

المنتخَب متى كان غير مسؤول [•••] وتشمل أيضاً الحكومة الدستورية المفرّقة فيها بالكلية قوة التشريع عن قوة التنفيذ وعن القوة المراقبة »[٦٤]، لأن شكل السلطة لا يغيّر شيئاً ما لم يحتوِ مضمون المراقبة لجعل ذلك الشكل ذا مضمون ايجابي فعلي قابل للتنفيذ • فما الفرق ، من حيث ممارسة الاستبداد ، بين القائد العسكري الذي استولى على الحكم بالقوة ، وبين الحاكم الذي أقسم على الالتزام بالقانون مع علمه بأن أحداً لن يحاسبه اذا حنث بقَسمه ، وأخيراً بين الحكومة الدستورية التي تتصرف كل هيئة فيها وكأنها وحدها صاحبة السلطة وصاحبة الأمر والنهي في الدولة ، من غير أن تنسّق ادارتها مع الهيئات الأخرى المكملة لها •

ومهما يكن شكل الحكومة المستبدة سيئاً فان هناك شكلاً تنحصر فيه سلبيات الاستبداد كلها ، ويكون هو الأسوأ ، انه «حكومة الفرد المطلق ، الوارث للعرش القائد للجيش ، الحائز على سلطة دينية• ولنا أن نقول : كلما قلّ وصف من هذه الأوصاف خفّ الاستبداد»[٦٥]• ويبدو أن فهمه حركية التضمّن والشمول قد دفعه الى تعيين الاستبداد، بمحاولة حصره في أكبر عدد ممكن من الصفات ليتقلص عدد من ينطبق عليهم هذا المفهوم ، مما يقلّل عدد الذين تنطبق عليهم هذه الخصائص، ويزيد من معرفتنا بصفات الاستبداد الجوهرية • وعبد الرحمن ، من ناحية أخرى ، يصور لنا مدى استحكام التعسف ، من ملاحظة الأفعال والمظاهر التي يركز عليها الحكام المستبدون لإخفاء فشل حكوماتهم • فمن مميزات الحكومة المستبدة التي تكشف عن مدى ما وصلت اليه

---

(٦٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٢ .

(٦٥) **م•ن** ، ص ٢٣/٢٢ .

من ظلم « هو تغاليها في شأن الملوك وفخامة القصور وعظمة الحفلات ومراسيم التشريفات وعلائم الأبّهة ونحو ذلك من التمويهات »(٦٦) ، بها تحاول الحكومة سد ثغرات عجزها ، واخفاء ضعفها وتخلّفها ، لتبقي على بقايا الرهبة التي تحيط بها نفسها في أعين الناس .

ويفرّق الكواكبي بين الاستبدادين : الشرقي والغربي ، في طريقة ممارسة الاستبداد . فيلاحظ أن المستبدين الغربيين لا يمنعون العلم إجمالاً ، وانما يحرصون على عدم ادراك الناس أن الحرية أفضل من الحياة . فهم يحاربون تعليم الناس حقوقهم حتى لا ينقلبوا على ملوكهم مطالبين بها ، لكن المستبدين الشرقيين يحاربون العلم جملة وتفصيلا . « أما المستبدون الشرقيون فأفئدتهم هواء ترتجف من صولة العلم كأن العلم نار وأجسامهم بارود »(٦٧) .

ان السياسيين جميعاً يهمهم جمع المال ، لكن الفرق بين الغربيين والشرقيين أن الأولين « يعينون الأمة على الكسب ليشاركوها » أما الشرقيون فهم « لا يفتكرون في غير سلب الموجود » . والاستبداد الغربي ، وان كان طويل الأمد الا أنه يتصف باللين ، أما الشرقي فانه سريع الزوال . لكنه أكثر ازعاجاً وأشد وطأة على الرعية ، وهو اذا زال يخلفه استبداد أشد وبالاً وأقوى سطوة وتعسفاً(٦٨) . وبشكل عام فان المجتمعات الغربية قد تحولت من الاستبداد الداخلي الى الاستبداد الخارجي ، حيث أصبحت الحكومة تحصل على المال والقوة

---

(٦٦) **م.ن** ، ص ٥٠ .

(٦٧) **طبائع الاستبداد** ، ص ٥١ .

(٦٨) ينظر **م.ن** ، ص ٨٣ .

من خلال المستعمرات التي تسطو عليها في بلاد الآخرين. أما الحكومات الشرقية فسادرة في غيها وضعفها، وليس لها، لتحقيق غاية استبدادها، الا مزيد من القسوة والعنف تجاه رعاياها.

ثم يصل الكواكبي الى نتيجة أن الاستبداد عام في الحكومات، يقول: « الى الآن لم توجد أمة حكمت نفسها برأيها العام حكماً لا يشوبه نوع من الاستبداد ولو باسم الوقار والاحترام، أو بنوع من الإغفال ولو ببذر الشقاق الديني أو الجنسي بين الناس »[69]، ولا تلبث أن تنشره في أرجاء الدولة، إما بأن تفرض على الناس علاقات عسكرية سلطوية تمارس القوة وتبشّر بها، أو بما تبثه من تفرقة بين المذاهب والطوائف والأجناس، لتتمكن من استمرار فرض هيمنتها وحفظ هيبتها الحكومية وسط جموع مشتتة لا يمكنها الاتفاق ضدها. ان أي حكومة، مهما كان ظاهرها العدل، فانها تنقلب الى حكومة مستبدة متى أدركت تغافل الشعب عن مراقبتها. انها تستغل أقل فرصة سانحة لها لتفرض سيطرتها بما تملكه من عناصر القوة[70]. وهي ان لاحظت وجود بعض العقلاء الذين ينادون بالاصلاح فانها تتدارك أمرها وتبذل الكثير من الوعود الكاذبة حتى اذا وثق الناس بوعودها واطمأنوا اليها، نراها تستعرض ما تملكه من القوة والاكراه، وتكشّر عن أنيابها، وتزيل أقنعة المداراة، وتمارس استبدادها سافراً[71].

(٦٩) **م.ن**، ص ١٣٦.

(٧٠) ينظر: **طبائع الاستبداد**، ص ٢٣ ــ ٢٤.

(٧١) ينظر: **م.ن**، ص ١٤٥.

٥ ـ الاستبداد مجسداً في الحكومة العثمانية :

ان الكواكبي ، لبيان خصائص الحكم الاستبدادي ، يقدّم مثلاً حيّاً وواقعياً عما يفعله الاستبداد متجسداً في شخص الحكومة العثمانية(٧٢) .

فهو يحصي واحداً وعشرين سبباً لاختلال السياسة العثمانيةالتي تفرز الاستبداد السياسي وتدل عليه ، تتلخص في :

١ ـ توحيد القوانين برغم اختلاف عادات الشعوب .

٢ ـ اتباع وسائل مخالفة للشرع ولرغبات الرعايا .

٣ ـ مركزية الادارة .

٤ ـ ترك ادارة المال بلا إشراف .

٥ ـ وضع موظفين غير أكفياء .

٦ ـ عدم مشاركة المحكومين فيما يتخذ من قرارات .

٧ ـ ممارسة الارهاب ضد المعارضة .

٨ ـ استبعاد العرب عن وظائف الدولة...(٧٣)

فالقوانين الموضوعة غير مدروسة بما يتناسب وطبيعة الشعوب الخاضعة لها ، فضلاً عن أن القوانين كثيراً ما تخرق دونما سببسوى

---

(٧٢) ينظر : **هذه الدراسة** ، ص ـ .

(٧٣) ينظر : **أم القرى** ، ص ١٦٣ ـ ١٦٧ .

رغبة الحكام في تحقيق مأرب ما بشتى الوسائل ، الممنوع منها والمشروع • والادارة العثمانية تربط كل شؤون المملكة بخيط واحد يمسكه صاحب العظمة الوحيد ، يحرك به أفراد المملكة كلهم ، وكأنهم دمى ، كيفما شاء • ناهيك عن كون بيت المال مجرد خزانة للسلطان وحاشيته ، ينفق منها بلا حسيب أو رقيب • ويختار من الأشرار أحطهم خلقاً ، وأجهاهم ادارة ، للقيام بأعلى المناصب في الحكومة ، وأقدرهم على تنفيذ رغبات صاحب السمو بعيداً عن رأي المحكومين بما يجري عليهم من نظم وقوانين • فاذا حدثت أحد الأخيار نفسه بالاعتراض على ظلم أو تعسف ، ربط لسانه بلجام الذهب ، فان أبى جلد بالسياط حتى يصمت ويستكين • وليس للعرب في هذه الدولة أي دور غير دور الرعايا ، فلا هم يوظفون في المراتب العليا ، ولا هم يستشارون في طريقة ادارة بلادهم ، وتمارس عليهم بشاعة التمييز • ولا يستثنى من ذلك الا من يحابي السلطة •

هذه هي حال الدولة ، كما يصورها الكواكبي ، زمن الحكم العثماني • وهي ، كما يلاحظ ، حال كل الدول التي ترزح تحت سياط حكم استبدادي ، حيث يظهر فساد الأمراء واعتمادهم على المزيف من العلماء ، والمرتزقة من الجند • وحيث لا يهمهم الا جمع الضرائب وتجنيد الجيوش ، واستخدام ذلك كله لأغراض شخصية • فالكواكبي أراد البرهان على أن ما فعله السلاطين العثمانيون هو من مميزات الفعل الاستبدادي في كل زمان ومكان ، جوهر واحد لأشكال متعددة ، وممارسات واحدة بأقنعة مختلفة ، حيث تكون السياسة العامة استبدادية ، فلا شرع يحترم ، ولا قانون يصان •

ان (السيد الفراتي) اذ ينقذ العثمانيين ، فانه ينقد الاستبداد مجسداً ، وما قوله على ألسنة العرب : « ثلاث خلقن للجور والفساد:

القمل والترك والجراد »[٧٤] الا للتدليل على استياء الناس من ممارسات الحكام الأتراك التعسفية ضد العرب . وهو لا يكره الأحرار من العثمانيين بدليل قوله : « على أنه يوجد في الفرنجة أفراد غيورون كالراسخين من أحرار الأتراك »[٧٥]. فليس كرهه لبغض الأتراك تعسفياً. بل هو مبنيّ على حقائق منظورة أو متبصرة ، يشير الى بعضها على لسان (الأمير الهندي) : « أليس الترك قد تركوا الأمة أربعة قرون ولا خليفة ، وتركوا الدين تعبث به الأهواء ولا مرجع .. »[٧٦]. فقد اهتم الترك بتقوية نفوذهم المظهري ، وسلطاتهم التي تستعيض عن القوة بالقسوة ، وتجاهلوا مصلحة الاسلام والمسلمين ، وفقدوا دوافع الحمية « أليس الترك قد تركوا الأندلس مبادلة »[٧٧]. فحكومتهم لا تلتزم بالشؤون الوطنية ، ولا تحمل هموم مواطنيها ، لذلك لم تر ضرراً من بيع أي شيء في الدولة (الأرض والمواطنين والقيم ...) ما دامت ، بذلك ، تدعّم مركزها السلطوي . وسياسة الأتراك تعتمد أسلوب السلطة المركزية ، وتضع من القوانين ما يتعارض وأصول الشرع الاسلامي ، ضاربة على يد المعارضين . كما كان الانفصال شديداً بين فئة الحكم وبين الرعية ذلك لأن أغلب أفراد الرعية كانوا عرباً ، بينما كان الحاكمون من الأتراك الذين أبوا التجنس بجنسية الرعية . ولا يرى (أبو الضعفاء) العثمانيين الا جماعة تتاجر بالدين (فالسلطان محمد الفاتح قدّم الملك على الدين)[٧٨]، ويضرب أمثلة مطولة على

---

(٧٤) **أم القرى** ، ص ١٧٠ .

(٧٥) **م.ن** ، ص ١٨٥/١٨٦ .

(٧٦) **م.ن** ، ص ٢٣٨/٢٣٩ .

(٧٧) **م.ن** ، ص ٢٣٩ .

(٧٨) لمعرفة امثلته على ما فعله سلاطين آل عثمان ينظر : **م.ن** ، ص ٢٢٩ ــ ٢٣٤ .

أفعال السلاطين وما يجلبونه من خزي وعار على البلاد التي يحكمونها وهم يحتمون بظلال القرآن الذي هو منهم براء « ان احترام الشعائر الدينية في أكثر ملوك آل عثمان هي ظواهر محضة »[٧٩] وما يهمهم ، في حقيقة الأمـر ، الا ما يبتدعونـه لأنفسهم من صفات المثلك نحو « المولى المقدس ، ذى القدرة ، صاحب العظمة والجلال ، المنزّه عن النظير والمثال ، واهب الحياة ، ظل الله ... »[٨٠] وكل ذلك شرك لا علاقة له بالدين ، لا من قريب ولا من بعيد .

٦ ـ صورة المستبدّ واعوانه :

يقوم الكواكبي بدراسة نفسية المستبد ، من خلال دراسةأخلاقه وممارسـاته وعلاقتـه بالمجتمع . كما أنه يدرس صفات أعوانـه وتصرفاتهم .

فمَن ذا الـذي يقوم بفعل الاستبداد ، وكيف يرسم الكواكبي صورته ؟. ان (عبد الرحمن) يستعرض آراء الآخرين في المستبد ، دالاّ بذلك على مشاركتهم في ما ذهبوا اليه من وصف للمستبد . فهو من « يتحكم في شؤون الناس بارادته لا بارادتهم ويحكمهم بهـواه لا بشريعتهم »[٨١]. والكلمات التي تستعمل مرادفـاً للمستبد ، مثل : (جبار ، وطاغية ، وحاكم بأمره ، وحاكم مطلق ..) ، لا تعني المؤلّف كثيرا بقدر ما يعنيه فحواها : أي معرفة مجموعـة الصفات التي اذا

---

(٧٩) **ام القرى** ، على لسان الأمير ، ص ٢٢٨ .

(٨٠) **م.ن** ، على لسان المولى الرومي ، ص ٤٩ .

(٨١) **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٥ .

اتصف بها شخص ما حقّت عليه تلك التسمية • فهو يأخذها على أنها كلمات تدل على شخص واحد ، يسميه (مستبدّاً) ، لا يعنيه الا أن تكون الرعية أذناباً له لا أكثر ، وأن يكون الناس أدوات لتنفيذ رغباته• ان « المستبد يودّ أن تكون رعيته كالغنم درّاً وطاعة » ، ليس لهم من هدف الا خدمة مصالحه(٨٢)• ويريدهم فئة عبيد لا يسعهم الا السجود أمام شخصه ، ما داموا يعيشون في كنف دولته وتحت رعايته(٨٣) • ويبيّن لنا الكواكبي كيف ينظر المستبد الى نفسه والى الآخرين ؛ فان « المستبد في لحظة جلوسه على عرشه ووضع التاج على رأسه يرى نفسه كان إنساناً فصار إلهاً »(٨٤) لا يناقش ولا يُعصى له أمر • وهو ، لعلمه بسفالته ، يحاول أن يغطي قصوره ودونيته بشتى الوسائل والأساليب • لكن « التمويهات التي يسترهب بها الملوك رعاياهم عوضاً عن العقل والمفاداة »(٨٥) لا تغني شيئاً عن حقيقتهم ، وانما هم يلجؤون اليها « كما يلجأ قليل العزّ للتكبر وقليل العلم للتصوف وقليل الصدق لليمين وقليل المال لزينة اللباس »(٨٦)• فما هذه المظاهر القيصرية الا أقنعة يرقمها المستبدّون تعويضاً عن نقص ، يعرفونه ، في نفوسهم • لذلك فان الجالس على العرش ترتعد فرائصه خوفاً من رعيته • ويدرك بما يعلمه عن نفسه من ظلم وتعسف ، بأن الرعية قد تجرّده من تاجه في أي لحظة(٨٧)• لذلك فانه يستعين بأظلم الناس ممن يثق بأنهم على شاكلته ، لردع من تسوّل له نفسه دفع الظلم أو

---

(٨٢) ينظر : م•ن ، ص ٢١ — ٢٦ .

(٨٣) ينظر : م•ن ، ص ٤٩ — ٥٠ .

(٨٤) م•ن ، ص ٦٢ .

(٨٥ و ٨٦) **طبائع الاستبداد** ، ص ٥٠ .

(٨٧) ينظر : م•ن ، ص ٤٨ .

ردّ الطغيان[٨٨]. فينشىء جيشاً من المستبدين الصغار . « ان المستبد لا يخرج قط عن أنه خائن خائف محتاج لعصابة تعينه وتحميه فهو ووزراؤه كزمرة لصوص : رئيس وأعوان »[٨٩]. ولا يلبث أن يتخوف المستبد حتى من أعوانه ، فضلاً عن خوفه من رعيته « لأن أكثر ما يبطش بالمستبدين حواشيهم لأن هؤلاء أشقى خلق الله حياة ، يرتكبون كل جريمة وفظيعة لحساب المستبد »[٩٠]، فيحاول تنحيتهم والقضاء عليهم وبذر الفتن بينهم حتى لا يتفقوا عليه . والمستبد يوهم الناس ، عن طريق التنكيل بأعوانه ، بأنه صالح عادل ، وأن مساعديه ووزراءه هم الأشرار . وكثيراً ما يصدّقه الناس متناسين أن المستبد هو الذي عيّن هؤلاء المساعدين والوزراء الأشرار .

هكذا يرسم (أبو الضعفاء) صورة المستبد ، فهو كلما زاد خوفه ازداد بطشه في محاولة منه للحفاظ على نفسه . وكلما زاد ظلماً واعتسافاً « زاد خوفه من رعيته وحتى من حاشيته ، حتى ومن هواجسه وخيالاته »[٩١] حيث تصوّر له نفسه أن كل ما يحيط به يسعى الى قتله . ويبقى غارقاً في الدوامة نفسها ، لما يعهده في نفسه من تعودّ على خيانة العهود وظلم الناس ، فيخاف حتى من الهواء الذي يتنفسه ويحسب له حساباً . نتيجة لذلك يرى الكواكبي أن « أكثر ما تختم حياة المستبد بالجنون التام »[٩٢]، ويعلّق على ذلك : « قلت التام لأن المستبد لا يخلو من الحق قط »[٩٣]، لأن عقله سيبقى يجترّ معارفه الأولى فقط ، بسبب أسلوبه الاستبدادي في التفكير ، أولاً ، ولنفاق الآخرين الذين يجارونه في أخطائه ، ثانياً . لأن كل من يحيط به يخشى

(٨٨ و ٨٩) ينظر : **م.ن** ، ص ٦٣ — ٦٤ .

(٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤) **م.ن** ، ص ٤٨ — ٤٩ .

أن يَدُلّه على صواب الطريق ، فيما يخالف رأيه ، فيفقد رأسه أو مركزه . لذا فان المستبد ، خلال حكمه كله ، يبقى يخبط خبط عشواء غير دارٍ الفرق بين الصواب والخطأ . ان مستشاري المستبِد لا يصرّحون بآرائهم الفعلية ، وهم لا ينفكّون يحاولون استنتاج ما يريد المستبد أن يقولوه فيدلوه به على أنه رأيهم . لذلك حقّ القول : « ان الصدق لا يدخل قصور الملوك »(٩٤)، مما يجعل الخطأ يجرّ الذي بعده الى أن يصبح عقل المَلك (= المستبدّ) مشوشاً مضطرباً يداخله الخبَلُ الى أن ينتهي بالجنون ، ما لم يَنْهَ بطريقة أخرى . ذلك فضلاً عن أنه يبقى طوال حياته أشقى الناس عيشاً وأتعسهم فكراً وروحاً(٩٥).

ولكن ما صفات الأعوان ــ الأعيان ، كيف يعيشون ، وكيف يفكّرون ، وكيف يختار المستبد أعوانه ؟ يجيب الكواكبي : انالمستبد يحرص على أن يكون أعوانه من حثالة المجتمع ، ويحفظ لهم مراتبهم الوظيفية على هذا الأساس بحيث « يكون أسفلهم طباعاً وخصالاً أعلاهم وظيفة وقرباً ، ولهذا لا بد أن يكون الوزير الأعظم للمستبد هو اللئيم الأعظم في الأمة »(٩٦)، ذلك ليتمكن من تسليطه على رقاب الناس ، وهو على يقين بأن هذا الشخص وأمثاله لن تأخذهم الرأفة بأحد ، ولن (يعصوا) لمولاهم أمراً يشمّ فيه رائحة الدم والانتقام « ان أكابر رجال عهد الاستبداد لا خلاق لهم ولا ذمة ، فكل ما يتظاهرون به أحياناً من التذمر والتألم يقصدون به غش الأمة »(٩٧)، معتمدين على أنالاستبداد قد أعمى بصر الأمة وسهّل غشها ، ذلك فهم يتبجحون كذباً بأنهم هم الذين سيغيرون الأوضاع ، وأنهم فقط ينتظرون الفرصة السانحة ،

---

(٩٥) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٥٤ .
(٩٦ ــ ١٠٠) **م٠ن** ، ص ٦٣ ــ ٦٦ .

وهم في الواقع يبتغون تثبيط عزائم الناس وامتصاص ثورات غضبهم. وهؤلاء المخادعون جبنـاء مرتشون ، وما ثروتهم المكدسـة الا من السرقات المسموح بها في عهـد الاستبداد ، وما هـم الا فخورون « بمشاركة المستبد في امتصاص دم الأمة ، ذلك بأخذهم العطايا الكبيرة والرواتب الباهظة »(٩٨)، وهم يتصدقون بالقليل ، وقد يشاركون في بناء المعابد سمعةً ورياءً ، « وكأنهم يريدون أن يسرقوا أيضاً قلوب الناس ، بعد سلب أموالهـم ، أو أنهم يرشون الله ، ألا ساء مـا يتوهمون »(٩٩). هكذا ، يقرر الكواكبي ، أن وزير المستبد لا بد أن يكون مستبداً مثله « يحمل سيف المستبد ليغمده في الرقاب بأمـر المستبد لا بأمر الأمة [...] لما يعلم من نفسه أن الأمة لا تقلد القيادة لمثله »(١٠٠) . وبعد أن يألف عمال الاستبداد لذة البذخ والجبروت ، لا يمكننا أن نصدّق ما يبديه بعضهم ممن تبرم ، من أسلوب الحكم ، ومن اهتمام بمصالح الأمة ، اذ كيف يمكن المستبد أن « يرضى بالدخول تحت حكم الأمة ويخاطر بعرض سيفه عليهـا فتحلّه أو تكسره تحت أرجلها » . ان تلوّم المستبدين ـــ الأعوان على المستبد الأكبر «ان لم يكن خداعاً للأمة فهو حنق على المستبد لأنه بخس ذلك المتلوّم حقـه فقدّم عليه من هـو دونه في خدمته بتضحية دينه ووجدانه »(١٠١). ان الكواكبي لا يرى في المستبد وفي أعوانه الا جماعة متكاتفة علـى ظلم الناس ، متعاونة على ايقاع الاستبداد على الآخرين .

٧ ـــ الاستبداد نظاماً شاملا :

والمستبد لا يفتأ يزيد من عدد أعوانه باطراد مع زيادة جوره على مواطنيه ، فلا يلبث أن يعمّ الاستبداد أسلوباً للعيش ، ذلك لأن كل

---

(١٠١) م.ن ، ص ٦٤/٦٥ .

فرد من أفراد الدولة ، وخاصة المقربين من كراسي الحكم ، يحاولون أن يتمثلوا أفعال المستبد الأكبر ، ويحذوا حذوه ، فينتشر الاستبداد في أنحاء الدولة كلها « الحكومة المستبدة تكون طبعاً مستبدة في كل فروعها من المستبد الأعظم الى الشرطي ، الى الفرّاش ، الى كنّاس الشوارع ، ولا يكون كل صنف الا من أسفل أهل طبقته أخلاقاً لأن الأسافل لا يهمهم طبعاً الكرامة وحسن السمعة ، انما غاية مسعاهم أن يبرهنوا لمخدومهم بأنهم على شاكلته ، وأنصار لدولته »(١٠٢). فتوسّع الجهاز الحكومي يؤدي الى زيادة عددالذين يستبدون بالقرارات تحت ستار حماية الدولة ، ويزداد ، بالتالي ، عدد الذين ينبغي للمواطنين أن يطيعوهم « وهذه الفئة المستخدمة يكثر عددها ويقل حسب الاستبداد وخفّته ، فكلما كان المستبد حريصاً على العسّف احتاج الى زيادة جيش المتمجدين العاملين له المحافظين عليه »(١٠٣) . هكذا يتشكل هـرم الاستبداد من القمة الى القاعدة « ولو نظر السائل نظرة الحكيم المدقق لوجـد كل فرد من أسراء الاستبداد مستبداً في نفسه لو قدر لجعل زوجته وعائلته وعشيرته وقومه والبشر كلهم حتى وربّه الذي خلقه تابعين لرأيه وأمره »(١٠٤). فالاستبداد ، في فكر الكواكبي ، ليس حاكماً يأمر وينهي ، بل هو نظام يشمل المجتمع كله . فالحاكم مستبد ، وأعوانه مستبدون ، وأسرى الاستبداد يتخبطون في رد فعل استبدادي كلٌّ بحسب ما يتسنى له ، ولا يبقى ما دون مستوى هـذه القاعدة الا المنبوذون .. أولئك الذين عليهم أن يحملوا عبء هذه الطفيليات التي تتكاثر وتتوالد بشكل سرطاني مخيف .

★ ★ ★

(١٠٢ ، ١٠٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ٦٢/٦٣ .
(١٠٤) ، **م.ن** ، ص ٢٧ .

خاتمة

يتبيّن مما سبق أن الاستبداد موضوع عاشه الكواكبي واقعاً وفكراً ، فضلاً عن أنه نتاج ثلاثين عاماً من الدرس والبحث ، ساعده على اكتشافه اطلاعه على أفكار التنوير الأوروبية وما أسهم به معاصروه من النهضويين العرب لمجابهة التحديات التي واجهتهم .

وقد عنى الكواكبي بالاستبداد استئثار المرء بما يجب عليه المشاركة فيه . وهو ، بالرغم من عرضه أنواعاً عدة من الاستبداد : الاستبداد بالوراثة ، واستبداد المتعممين ، واستبداد أصحاب الثروة ، الا أنه رأى في هذه الاستبدادات روافد وتفرعات من استبداد أكبر ليس غير ، هو الاستبداد السياسي .. الاستبداد الأهم والأعظم خطراً . وهذا هو الاستبداد الذي شغل الكواكبي باظهار طبائعه معرّفاً اياه بأنه : تصرّف بعض أشخاص السلطة السياسية (الحكومية) في حقوق الشعب تبعاً لأهوائهم الخاصة من غير قانون ولا مراقبة .

ورأى الكواكبي أنه مهما يكن شكل الحكومة فانها لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن منتخبة ، وملتزمة بقانون يوافق عليه المواطنون ، ومراقبة من قبَل الشعب ، ومنسّقه هيئاتها التنفيذية والتشريعية . وكلما نقص بند من هذه الشروط كلما كانت الحكومة أكثر اعتسافاً . ونستطيع معرفة مدى استبداد الحكومة من ملاحظة

درجة غلوائها في مظاهر فارغة تحاول بها التعويض عما ينقصهـا من الحكمة في ادارة شؤون البلاد • ويلاحظ الكواكبي أن ذلك كله كان موجوداً في الحكم العثماني •

فالمستبد ، كما صوّره الكواكبي ، انسان مريض يستعيض عن القوة الرشيدة بالقسوة والعنف ، فلا هو مدرك الحق ولا يمكنه أن يدركه في يوم ما ، وذلك نتيجة سياسته الاستبدادية • وأعوان المستبد ما هم الا جماعة مرتزقة تستغل السلطة التي يمنحها اياها المستبد فتستأثر بحق الآخرين لنفسها ، وتنتقم منهم تعويضاً عن نقصها وشعورهـا بالدونيـة •

وربما كان من أهم ما يستخلص من دراسة الاستبداد في فكـر الكواكبي أن الاستبداد ليس فقط حكومة أو فرداً يحكـم وعصابة تساعده في غيّه ، بل هو نظام شامل يحكم العلاقات الاجتماعية كلها فينقلب الأمر من حكومة مستبدة وحسب ، الى دولـة مستبدة بكل ما فيها من هيئات وأفراد وعلاقات •

★ ★ ★

الفصل الثاني

نشأة الاستبداد ودعائمه

تمهيد :

هل يمكن أن يكون من بين الدوافع البشرية الفطرية ما يمكن تسميته دافع الخنوع أو التذلل أو الاستسلام ، أم أن في الطبيعة الانسانية استعداداً يمكّن ، إنساناً ما ، من اكتساب شيء من ذلك ، بسبب شعوره بنقصه وزهوّ الآخر ، الذي تصعّدت عنده غريزة السيطرة والتملك ، فتتضح عند الأول غريزة الهرب،وتنمو عند الثاني غريزة المقاتلة • أم أن في الأمر عوامل أخرى تدفع كائناً ليأمر وكائناً ليطيع كإمعّة ، أو كائناً ليحكم ، وشعباً ليُحكم ؟! •

في محاولة للاجابة عن هذا التساؤل ، الذي ينطوي على تساؤلات أخر ، سنتعرّف الى نشأة الاستبداد ، الذي عده الكواكبي سياسياً ، والى الصيرورة التي يمر بها حتى يصل الى الصورة التي نعرفه بها ، والى علاقته بما يسمّى « استبداداً دينياً » ، وكيف يمكن أن يولد الأول من الثاني • ولمعرفة ذلك لا بد لنامن معرفة المقصود بالاستبداد الديني ، أولاً ، ليمكننا ادراك علاقته بلاستبداد السياسي، بعد ذلك • كما تتطرّق الى أسباب نشوئه ، وعلام يتكىء ، والىعلاقته بالأصلاء والأثرياء ، والى الظواهر الممهدة لنشأته ، بما في ذلك الدين والعلاقات الاجتماعية وطرائق التفكير السائدة قبيل ظهوره ، والى الأسباب المؤدية اليه ، ودلائل انتشاره • ونبحث في الدعائم التيستند اليها في تثبيت ممارساته • وبالطبع فان ذلك كله سيكون وفق تصور الكواكبي لمجريات الأمور •

١ ـ نشأة الاستبداد السياسي :

أ ـ الاستبداد الديني :

كيف ينشأ هذا الاستبداد ، وما الذي يفعله ، وما الدين الذي يستبد . وما علاقته بالسياسة وبالسياسيين ، وهل الأديان كلها مستبدة أو أن هناك مواصفات معينة يجب أن توجد في دين ما ـ أو في معتنقيه ـ ليستطاع وصفه بأنه استبدادي ؟ بدايةً يعود الكواكبي الى واقع عاشه ، محاولاً أن يحلل سير الأمور الدينية فيه .

ان العلماء الحقيقيين ، الذين هم على دراية بأمور الدين ، رأوا أنهم يزرعون أرضاً جرداء لا تثمر ، لذلك اقتصروا على العلوم الدينية وبعض مبادىء الحساب . على حين لم يكن بوسع العلماء (الرسميين) أن يتقنوا شيئاً من العلوم ، فحدث قصور شديد في المعرفة واختلّ الدين « وذلك أن الدين انما يُعرف بالعلم ، والعلم يُعرف بالعلماء العاملين ، وأعمال العلماء قيامهم في الأمة مقام الأنبياء في الهداية الى خير الدنيا والآخرة »[١] .

ولكن ما الذي يحفز العلماء العاملين على العمل الشاق الطويل وهم يرون أنهم ينفخون في (قربة مثقوبة) . فليس ثمة مَن يسمع ويتعظ ، فضلاً عن عدم مساعدة الظروف المحيطة مما يلاقونه من شظف العيش ، وانتشار المداجين المنافقين . مما يجعلهم لا يقوون على العمل بما يعلمون من أن الدين يأمر بأن يتعلم المؤمن ما ينتفع به في دنياه وآخرته .

---

(١) **أم القرى** ، على لسان المحقق المدني ، ص ٣٩/٤٠ .

ان اهمال القيام بالواجب الارشادي والتعليمي هذا ، أتاح مجالاً أمام بعض ضعيفي العلم « فتحيّلوا للمزاحمة والظهور مظهر العلماء العظماء »[٢] بتقليد مظاهـر بعض الأديان التي سبقت الاسـلام ، وباقتباس ما تسنى لهم من أساطير الأولين وخرافاتهم • وقد حـاول هؤلاء الاضطلاع بتلك المَهمة لانتزاع المكانة التي يحتلها العلماء في قلوب الناس • ولكن كيف فعلوا ذلك وهم لا يملكون رأس المال الذي يستطيعون بوساطته القيام بوظيفة الارشاد ؟• لقد لاحظوا غياب من يجب عليهم فعل ذلك فاغتنموا فرصة انشغال الحكّام عـن شؤون المسلمين للقيام بهذا الدور • ولم يكن بوسعهم أن يُبرزوا أفكارهـم الا « بالإغراب في الدين وسلوك مسلك الزاهدين »[٣] مما جعل الأمر يلتبس على الناس فلم يعودوا يفرّقون بين العالِم والمتعالِم،واضطربت معارفهم الدينية •

وازداد تشويش الدين في أذهانهم بما خالطه من تشدّد بسبب حيطة الجاهلين (اذ ان قواعـد الشرع لم تكن مدونة بسبب اشتغال الصحابة بالفتوحات ، وحين أُريد ضبطها ظهرت في أمـر ضبطهـا خلافات بين العلماء وتكسّمت فيها آراء الدخلاء فرجّحوا أخذ ما يلائم بقايا نزعاتهم الوثنية)[٤] فتشدّد المتعالمون في تطبيق أمور الدين بسبب اختلاط أحكامه في أذهانهم ، وطالبوا الناس التقيد بالأحوط ، والتشدد يحسنه الجميع ، حتى صعب الدين على الناس واضطربت أحوالهم • وما تشدّد الفقهاء المتأخرين في الدين وكثرة الترهيب ، يقول الكواكبي

---

(٢) **ام القرى** ، على لسان المحقق المدني ، ص ٣٩/٤٠ •

(٣) **م•ن** ، المحقق المدني ، ص ٤٠ •

(٤) ينظر : **م • ن** ، البليغ القدسي ، ص ٢٩ •

إلا جهلاً من بعضهم ، وتحزباً من آخرين ، أدخلوا مقتبسات وخرافات وبدعاً مضرّة ليمكنهم أن يستبدوا بالناس عن طريق تنصيب أنفسهم أولياء لله وحكماء دينه . ومن المعروف أنه « ما من أمة أو عائلة أو شخص تنطّع في الدين أي تشدد فيه الا واختل نظام دنياه وخسر أولاه وعقباه »[٥]. ذ لك أن هذا التشدد في الأمور الثانوية من الدين جعل الدين يختلط بسواه حتى لم يعد يتميّز منه في أذهان العوام من المسلمين مما نفّرهم وجعلهم يتذمرون من هذا الدين الذي لا يمكنهم فهمه فضلاً عن شعورهم بالعجز عن اللحاق بما يُراد منهم فعله ، فاضطربت أحوالهم وتفرقوا شيعاً وفرقاً ومذاهب . فوقعت الحروب وصار الناس يستعملون بأسهم فيما بينهم فيعيشون « بالتغالب والتحايل لا بالتعاون والتبادل ، وهذا شأن يميت الانتباه والنشاط ويولد الخمول والفتور »[٦]. ان هذا الانشقاق ساعد بعض العمال السياسيين المتطرفين على الاستقلال السياسي فتفرّقت المملكة الاسلامية الى طوائف متباينة مذهباً ، متعادية سياسة ، فتحوّل المسلمون من أمة أمر بالمعروف ونهي عن المنكر الى أمة جندية تتحارب فيما بينها . وهذا كله كان بسبب ما أدخله المدلّسون الى الدين من تشديد وتخريف[٧].

من هؤلاء المدلسين انبثق المتصوفون الجدد ، فأدخلوا الى الدين ما ليس فيه مما أسعفتهم أهواؤهم ومخيلتهم بأن يأتوا به ، مدارين جهلهم خلف ستار التصوف[٨]. لقد ادعى المتصوفة الجدد أن أحكام

---

(٥) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٢ .

(٦) **أم القرى** ، الاجتماع الثاني ، البليغ القدسي ، ص ٣٠ .

(٧) ينظر : **م . ن** ، ص ٢٩ ــ ٣٠ .

(٨) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٥٠ .

الدين سهلة مرنة ، يكفي للاحاطة بها ، والعمل وفقها ، تنفيذ ما يأمر به الأوليــاء الصالحون ، أصحــاب الولاية التي لا ينافيها الا الكذب ، وأن أغراض الدين ومقاصده مستعصية على أفهام الناس العاديين ، ولا أن يدركها الا أصحاب الكشف والإلهام • ومما روّج له هؤلاء قولهم: « ان العلم حجاب ، وبلمحة تقع الصلحة ، وبنظرة من المرشــد الكامل يصير الشقي ولياً ، وبنفخة في وجه المريد أو تفلة في فمه تطيعه الأفعى• وتدخل تحت أمره قوانين الطبيعة »[٩]، وهم اذا اتّبعوا ولم يُنتقدوا يمكنهم ، ان شاؤوا ، أن يمنحوا العلم الى محبيهم ، ويغفروا لهم ذنوبهم وهم بذلك حددوا العارفين وأنشأوا نخبة عالمــة (بالتعبير الحديث) أدخلت في أذهان الناس أن الدين يتمثل في أشخاصهم ولا وجــود له بعيداً عنهم • ويرى الكواكبي على لسان (العالم النجدي) : (أنهم جماعة اتخذوا الدين لهواً ولعبــاً يخدعون به البسطاء ويسترهبون الحمقى باقناعهم في خيرية الخمول وفعالية البلادة ، حتى ظن الناس أن الخبل شكل من أشكال الخشوع لله ، واعتقدوا أن من أفضل الأعمال تسليم الأمر لهؤلاء المتعممين)[١٠]• بذلــك استطاع المدلّسون أن يصرفوا الناس عن أصول التفكير السليم وأن يضمنوا ولاءهــم • ان العوام ، من جهلهم ، خضعوا واستسلموا وصدّقوا أن العبادة تصفيق وشهيق ونعيق ، وأنها رقص وتغنٍّ وتلفّظ بكلمات غير مفهومــة مما يفعله هؤلاء المتصوفة • وظنوا أن ما يقوم به هؤلاء من لعب بالسلاح وتحيّل لإظهار القدرة على اتيان الخوارق ، ظنوا ذلــك من دلائل كراماتهم وتقرّبهم من الله فخضعوا لهم صاغرين ، واتجهوا خلفهــم طلباً للمساعدة من غير الله • ومن مثل قولهم في مشايخ الطرائق :

---

(٩) م • س ، الاجتماع السادس ، السندي ، ص ١٣١ •

(١٠) ينظر : م • ن ، النجدي ، ص ٩٣ •

« عَبدُ القــادر يا كيلانــي　　　يا ذا الفضلِ والاحســانِ
صرتُ في خطبٍ شديــدٍ　　　من إحسانكَ لا تنساني »[١١]

الى غير ذلك من المظاهر التي يراهــا الكواكبي دلالة من دلائــل الشرك بالله .

والكواكبي لا يرفض الصوفية بشكل مطلق ولكنه يعيب علــى ما داخلها ، بواسطة المحدثين ، من الكذب والخداع مما لا يرضــاه ممدوحو الصوفية القدامى أنفسهم . ويقول فيها على لسان الرئيس[*]: « بعد أن كان التصوف عمــلاً تعبدياً محضاً جعلوه فناً نظرياً اعتقادياً بحتاً »[١٢] اذ رأوا في جهل الأمــة مجالاً لحيازة المقامات بادعائهــم القدرة القدسية على التصرف ، فوسّعوا فلسفة التصوف بتأويــلات وخزعبلات اخترعوها ، وأدخلوا التعديلات على « الطرائق التي كانت لباً محضاً لمّا كانت تعليماً وتمريناً أي تربية للمريدين ، ثم خالطهــا القشر ، ثم صارت قشراً محضاً ، ثم صار أكثرها لهواً أو كفراً »[١٣] .

ويقدم الكواكبي أمثلة عدة على ما أدخله المدلّسون على الدين من بدع وخرافات وطقوس ، منها ما هو مُقتبس ، ومنها ما هو مُبتدع في ترتيب المقامات ووراثة الأسرار ، مما أدخله على الاسلام بعض من اعتنقوه من الأقوام (غير العرب) ولم يُخلصوا له ، ومنهم أمراء الحضر همّهم في جباية الأموال وتجنيد الجيوش (**) .

---

(١١) **أم القرى** ، ص ٩٠ .

(*) رئيس المؤتمر : الاستاذ المكي .

(١٢) **م . ن** ، ص ١٣٤ .

(١٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٠٢ .

(**) لا يفصــل الكواكبي بين المدلسين والمتصوفين وغيرهــم فكلهم سلبيون .

وكذلك فعل بعض مبتدعي النصارى فيما أدخلوه على دينهم من الشعائر المبتدعة والمَزيدات التي لا أصل لها فيما ورد عن المسيح . لقد اكتشف علماء الآثار بعض أصول هذه المزيدات وكذلك وجدوا لمزيدات التلمود وبدع الأحبار أصولاً في الأساطير والآثار القديمة مما يدل على أن كثيراً من الشعائر الدينية الضارة التي يتبعها الناس حالياً لا أصل لها في أصول الديانات المنزّلة ، وما هي الا من وضع بعض أصحاب المصالح في تزييف الأديان ومن اقتباسهم[١٤] .

ولكن لِمَ حدث ذلك كلّه ؟ ان الكواكبي ، على لسان (النجدي) ، يحمّل المسؤولية للعلماء الذين تواكلوا في إرشاد الأمة بدفع من الحكام المتهاونين ، أو بترهيبٍ منهم « فالتبعة كل التبعة على العلماء الراشدين »[١٥] الذين استكانوا الى الكسل وتراخوا في المحافظة على تعاليم الدين الحنيف . وذلك أفسح مزيداً من المجال أمام تشويش المدلسين وغلاة الصوفية « فصاروا هؤلاء المتعالين يدلسون على المسلمين تأويل القرآن بما لا يحتمله مُحكم النظم الكريم »[١٦] . لقد أُوقف البحث وأُغلق باب الاجتهاد لدى العلماء العاملين ، وأهمل تفسير القرآن ، وتراخى الناس في الدين الذي تحوّل الى مجرد شعائر . وهذا يشكل ابتعاداً عن جوهر الدين الذي يطالب بالاصلاح والتعليم والتطوير . بينما اتخذ المدلسون من تأويل القرآن مطيّة لتحقيق أغراضهم . ولم يكتفِ السفهاء بذلك ، وانما راحوا يشددون

---

(١٤) ينظر : م . ن ، ص ٤٠ — ٤١ . ايضا : م . س ، ص ٣٦ و ٤١ — ٤٢ .

(١٥) **أم القرى** ، ص ٩٣ .

(١٦) م . ن ص ٤٠ .

على ضرورة ممارسة الطقوس التي ابتدعوها كلها ، فتذمر الناس من هذا الدين الذي لا يسكن لأحدٍ أن يفيه حقه بالقيام على هذه الشعائر الملفقة كلها[١٧]، مما أدى الى التراخي في الدين والابتعاد عن تعاليمه فوقع الناس فيما هم فيه من فتور وانحطاط[١٨]، واتّبعوا صوفية أهل الزمان الذين يهوّنون الـدين كل التهوين • فنظّم المدلسون الفرق والزوايا « وجلبوا الناس بالترهيب والترغيب ، ترغيباً بالاستفادة من الدخـول في الرابطـات والعصبيات المنعقدة بين أشياعهم ، وترهيباً بتهديدهم معاكسيهم أو مسيئي الظن بهم »[١٩] وشدّدوا لهـم الدين الذي يتطلب عن طريق العلم والعمل ، وهوّنوه لهم اذا طلب عن طريق اتباعهم لهم دونما انتقاد • وذلك كله حتى يستلموا زمام العقيدةالدينية ويصبحوا هم مصدر التشريع فيها • فوضعوا أحاديث مكذوبة تأولوها على لسان رسول الاسلام ، وعيّنوا أنفسهم مشرّعين وحامين وحكماء الدين الاسلامي • وساعدهم على ذلك الحكام العثمانيون الذين تركوهم ينشئون الطرائق والقوانين مثل قانون (توجيـه الجهـات) وقانون (طريق العلماء) الذي أنتج « أن يصير العلم منحـة رسمية تعطى للجهّال ، حتى للأميين ، بل وللأطفال »[٢٠]• ان ما يبحثه الكواكبي ، هنا ، هو الدين الذي فسر وأول وقد اشتط أصحابه حتى خرجوا على أصوله فأساؤوا فهمه بعد أن تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتركوا التعاون وراحوا يخضعون ويتذللون لغير الله ،مما جعل الأمة تعبد الأمراء والأهواء والأوهام وقطيع العاصين ، وتترك التناصح في

(١٧) م • ن ، ص ٧٣ .

(١٨) م • ن ، ص ١٤٢ .

(١٩) م • ن ، ص ٤٣ .

(٢٠) م • ن ، ص ٤٨ .

أمور الدين[٢١]. ان الكواكبي اذ يعرض آراء سواه ، فانه لا يوافقهم في ما ذهبوا اليه كلّه : « يقولون أن الاستبداد السياسي متولد من الاستبداد الديني [...] أوهما صنوان قويان بينهما رابطة الحاجة على التعاون لتذليل الانسان »[٢٢]، فهو ينسب القول الى آخرين ، لا الى اعتقاده هو ، محاولاً التفريق بين الدين المثبت بالنص — الأصل وبين بعض الممارسات الدينية الخاطئة التي يروّج لها بعض رجال الدين . وبشأن هذا الدين المحرّف يؤكد صحة أقوال غيره في رسمهم الكيفية التي يستغل بها المفسدون في الأرض الأفكار الدينية : « ان التعاليم الدينية ومنها الكتب السماوية تدعو البشر الى خشية قوة عظيمة هائلة لا تدرك العقول كنهها »[٢٣] تملك كل شيء وتسيطر على كل شيء ثم تفتح أبواب النجاة أمام من ينتهي عما نهى عنه الدين ، ويقوم بما يكلفه به . وكان (الصاحب الهندي) قد قال في أم القرى : « ان خبرتي الطويلة قد برهنت لي أن الدين بمعناه العام وهو ادراك النفس وجود قوة غالبة تتصرف في الكائنات ، والخضوع لهذه القوة على وجه يقوم في الفكر ، هو أمر فطري في البشر »[٢٤] ، فالضعف الانساني لا يمكنه الاستمرار في الوجود ما لم يستمد العون من قوة عاقلة تساعده على ارادة الخير لنفسه ، والشعور بوجود هذه القوة وخيريتها أمر موجود داخل كل انسان بالفطرة ولا يحتاج الا أن ينظر الانسان في داخله ليراه[٢٥]. ان الانسان يخاف من المجهول ، مما لا

---

(٢١) ينظر **ام القرى** ، على لسان التبريزي ، ص ٣٥ .

(٢٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٩ .

(٢٣) **م . ن** ، ص . ن .

(٢٤) **م . ن** ، ص ٢٤ .

(٢٥) ينظر : **م . ن** ، ص ٧٥ .

يعرفه معرفة كاملة ولا يستطيع التغلب عليه ، وبسبب الخوف من المجهول يندفع الناس الى التدّين لتلقّي مساعدة قوىً غيبية تعين على تخطي الأزمة ، الا أن بعض رجال الدين من المراوغين يستغلّون الموقف لبث خوف من نوع آخر في قلوب الناس . خوف من غضب هذا الذي لجأ الناس اليه طلباً للعون ، ثم يرسسون أبواباً للنجاة واضعين أنفسهم حجّاباً على مداخل تلك الأبواب ليقبضوا ثمن الخلاص الذي يسنحونه مقرّبين من الإله ، فيتحول الخوف من المجهول الى خوف من القيّمين على شؤون الدين باعتبارهم يجسدون غضب الله ومرضاته ، أو الى خوف من الملك (= ولي الأمر) ، فيسعى الناس الى تقديم القرابين بين أيدي المقرّبين لنيل الغفران(٢٦) .

ب ـ ولادة الاستبداد السياسي من الديني :

ان هؤلاء القيمين على شؤون الدين يحوّلونه الى شيء وضعي بحيث يتحول الايمان من الدين المنزّل الى الدين الموضوع ، ويصبح واضعو الدين جزءاً من موضوع الايمان لدى العامة فيتحول موضوع الايمان من الإله الى الشخص الذي يبشّر به اذ يمثل الشخص موضوع الإيمان بصورة العرّاف والكاهن أولا ، ثم بهيئة الحاكم بعد ذلك .

وهذا بالضبط ما يتكيء عليه السياسيون أثناء بنائهم صرح الطغيان ، اذ تستغل بساطة العامة ، ويستثمر جهلهم ، فيداخل السياسيون أمور السياسة وأمور الدين الوضعي الجديد ويبنون استبدادهم على أساس استرهاب الناس وتذليلهم بالقهر والغلبة ، تماماً كما يفعل المتعممون الذين تمثل عماماتهم كامل العلم والعرفان في نظر العامة الذين يؤخذون بالمظاهر وحدها فيسهل التغرير بهم . ان السياسي

(٢٦) ينظر : م . ن ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .

يتعالى على الناس ، كما يفعل الكهّان »[٢٧] « حتى يقال انه مـا من مستبد سياسي الى الآن الا ويتخذ له صفة قدسية يشارك بهـا الله أو تعطيه مقام ذي علاقـة مع الله »[٢٨]، كما فعل العثمانيون في الألقاب التي اتخذوها لأنفسهم نحو « المولى المقدس ، ذي القدرة ، صاحب العظمة والجلال ، المنزّه عن النظير والمثال ، واهب الحياة ، ظل الله ، خليفة رسول الله ... »[٢٩] الى غير ذلك من الصفات والألقاب . ان الحكام يستخدمون الدين للحكم ، فهم « لا يتراؤون بالدين الا بقصد تمكين سلطتهم على البسطاء من الأمة »[٣٠]. انهم يتلاعبون بالأديان تأييداً لاستبدادهم ويعيدون صياغة الدين من جديد ، بحيث يتوافق مع تحقيق برامجهم الاستبدادية فيتبعهم الناس طائعين[٣١] . وقد استغلّ الأتراك الدين على هذا المنوال في سبيل أطماعهم السياسية ، وهم لم يتمسكوا بالدين الا بقصـد تفسير القرآن تفسيراً خاصاً يمكّنهم من بسط سلطانهم من غير معارضة ، فحفظوا « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم »(*) بالشكل الذي يناسبهم[٣٢]. ان أكثر ما يلائم المستبد هو أن يذعن الناس لتلقي أوامره كما يتلقون قواعـد الدين ، بدون بحث أو جدال . لذلك يحاول المستبدون أن يبنوا أوامرهم على

---

(٢٧) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٠ .

(٢٨) **م . ن** ، ص ٣١ .

(٢٩) **أم القرى** ، ص ٤٩ .

(٣٠) **م . ن** ، المرشد الفاسي ، ص ٣٧ .

(٣١) ينظر : **م . س** ، ص ٨٧ .

(٣٢) ينظر : **طبائـع الاستبداد** ، ص ٣٦ . **ايضـا : ام القرى** ، ص ٢٤٣ .

(*) النساء ٥٩/٤ .

شيء من قواعد الدين ، مستعينين على ذلك ببعض المتصوفين المتطرفين ، وبمسوخ الدين وأهله المغفلين[٣٣]. الذين استغلوا جهل الرعية لاقناعهم بأن هؤلاء الأمراء هم أكثر مما يستحقه أمثالهم من الخاطئين . اذ ذاك يصبح المستبدون ، الذين ترقّوا من العمامة الى التاج ، يصبحون مثالاً على الخالق المتعالي صاحب القدرة الذي لا يحدّ من قوّته شيء .

ان القيّمين على شؤون الدين يلحظون أن استبدادهم سرعان ما يتهاوى أمام وضوح الشريعة وصراحتها ، لذلك فانهم يسيلون الى تسليم زمام الأمور الى بعض رجال السياسة ، محاولةً منهم في الحفاظ على مراكزهم كقيمين على شؤون الدين ، لا بالعالم الديني ، بل بالقوة القاهرة . فان المدلسين يلفتون نظر رجال السياسة ، الذين لم يستغلوا نفوذهم بعد الى هذا القدْر من الاستعباد ، الى أهمية التسلط « ومن أهم دسائس المتعممين ، أنهم ينفثون في صدور الأمراء لزوم الاستمرار على الاستقلال في الرأي »[٣٤] بحجة أن الاشتراك في الرأي يصنع الفتن ويخالف ما تطالب به الشريعة الاسلامية « والأمر الأمَرّ أنأولئك الأمراء يقتبسون من هذه الحجج ، ما يتسلحون به في مقابلة منيعترض على سياستهم من الدول الأجنبية ، بقولهم : ان قواعد الدين الاسلامي لا تلائم أصول الشورى ، ولا تقبل النظام والترقيات المدنية ، وانهم مغلوبون على أمرهم ، ومضطرون لرعاية دين رعاياهم ، ومجاراة ميل الفكر العام »[٣٥]. والسياسي يلاحظ ، بدوره ، المنافع التي يمكن أن

---

(٣٣) ينظر : طبائع الاستبداد ، ص ٣١ — ٣٢ .

(٣٤) **ام القرى** ، الاجتماع الثالث ، المولى الرومي ، ص ٥١—٥٢.

(٣٥) م . **ن** ، ص ٥٢ .

يجنيها من وراء تكاتفه مع علماء الدين ، لذلك (فانه ينظّم أمور تسلطه بالاتكاء على منظّري الأديان ، فيتخذ له بطانة من خَدَمَة الدين ، يقيم لهم التكايا ، ويسبغ عليهم الألقاب ، ويشجع اقتسام الأمة خلفهم الى فرق ومذاهب ، كي تصبح أمة ضعيفة لا تقوى على مواجهة التعسف ، فيصبح الجو ممهداً لنمو الاستبداد ، كما فعل الانكليز في المستعمرات)(٣٦). ان السياسة والدين يمشيان متكاتفين متعاونين (بالصلاح والفساد) انْ صلح أحدهما صلح الآخر ، وان فسدأحدهما فسد الآخر . وأمراء الاستبداد يميلون الى العلماء المتملقين المنافقين « الذين يتصاغرون لديهم ، ويتذللون لهم ، ويحرّفون أحكام الدين ليوفقوها على أهوائهم » والعلماء « يقبّلون يد الأمير لتقبل العامة أيديهم ، ويحقّرون أنفسهم للعظماء ليتعاظموا على ألوف الضعفاء »(٣٧). ان السياسيين يريدون من رعيتهم طاعة مطلقة عمياء دونما اعتراض ، وهم ، لهذه الغاية ، يحجرون على العلماء أن يفسروا الدين تفسيراً مدققاً واعياً ، خوفاً من انتشار العلم وتفتح الأذهان على حقيقة الاستبداد . لذلك يستعين المستبد بالعلماء المتملقين مستبعداً العلماء العاملين ، واذا وجد بعض العلماء النوابغ ، يحاول أن يسد أفواههم بالمغريات من الألقاب والأموال ، حتى اذا أمِنَ بأنهم أصبحوا من الداعين لملكوته رضي عنهم ، والا فانه ينكّل بهم ويسومهم سوء العذاب(٣٨) « ولهذا لا يستقر عند المستبد الا الجاهل العاجز الذي يعبده من دون الله ، أو الخبيث الخائن الذي يُرضيه ويُغضب الله »(٣٩).

---

(٣٦) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٣١ .

(٣٧) م . س ، الامام الصيني ، ص ٦٥ .

(٣٨) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٤٦ .

(٣٩) **طبائع الاستبداد** ، ص ٥٨ .

ان السياســة هي التجسيد العملي للفكر الديني حيث تجتمع القوتان : الفكر واليد الضاربة • وهذا التشاكل ، في بناء الاستبدادين ونتائجهما ، جعلهما متعاونين : الديني يتحكّم في الضمائر ، والسياسي يسيطر على الأجسام • وهم جميعاً ، المستبِدون الدينيون والسياسيون، يحاولون التقرب الى العامة عن طريق الدين ، حيث يتم التشبه بالإلــه ليتم تضليل العامة فلا يعودون يميزون بين الإله المعبود وبين المستبِد المطاع بالقهر • وهذا سهّل قديما ادعاء الألوهية عند بعض المستبدين، باللجوء الى المظاهر الدينية الخادعة ، اعتماداً على المتزلفين لكسب العامة[٤٠]، الذين سرعان مــا يخلطون بين الدين الحقيقي والدين المسيّس •

الا أن ذلك كلّه ليس من الدين في شيء ، وفق تصوّرالكواكبي فالدين لا يمهد لقيام الاستبداد ، لا الديني ولا السياسي ، وانما الذي يفعل ذلك هو التشويش الذي يداخل الدين بوساطة المدلسين•لذلك فقد ردّ الكواكبي على الزاعمين أن الاستبداد السياسي متولّد من الاستبداد الديني (كدين) ، وأجاز ذلك الزعم فقط قياساً الى بعض الممارسات الدينية الخاطئة • ولكي يؤكد رأيه ويوضّح فكرته،وليبرهن على أن فساد الدين يؤدي الى فساد السياسة ، يرجع الكواكبي الى التاريخ القديم ليضرب مثلاً عن كيفية تسلل السياسي ، عبر الثغرات التي يحدثها منظرو الأديان ، ليتسنم عرش الاستبداد • اناليونانيين لم تكن سياستهم الا اسقاطاً للفكر الديني على السياسة ، هذا لا يرفضه الكواكبي ، وانما الذي يرفضه هو ما أفضى اليه ذلك من ادعاء بعض المشعوذين الألوهية ليحكموا سيطرتهم على الأديان • ان اليونانيين

---

(٤٠) ينظر : م • ن ، ص ٣٠ ـ ٣١ •

ومن بعدهم الرومانيين حملوا مستبديهم علـى قبول الاشتراك في السياسة باحياء عقيدة الاشتراك في الألوهية بكثرة الآلهة ووجود إله أكبر يراقبهم • لكن هذا التشريك (هذه الوسيلة) يعدّها الكواكبي باطلة وقد أنتجت رد فعل ضاراً لأنهـا فتحت أبواباً للمشعوذين كي يدّعوا شيئاً من خصائص الألوهية • كالصفات القدسية والتصرفات الروحية ، وكان من قبل لا يدعي ذلك سوى الجبابرة ثم صار يدّعيه الصوفي وبعض من سمّوا أنفسهم برجال الدين ، وبذلك تكوّن جيش يخدم المستبدين[41] •

وجاءت التوراة بالنشاط والنظـام وهدمت التشريك لكن آل كوهين أفسدوا التوحيد[42] • ذلك لأن المستبِد يخاف من التوحيد ويعي أنه ما إن يتراجع الفكر الموحّد حتى ينقاد الناس الى عبـادة المستبد[43] • ثم جاء الانجيل مؤيداً لناموس التوحيد ، لكن الأفهـام قصرت عن ادراك أن مسألة بنوة عيسى لله مجازية ، ذلك لأنه كانوا يعتقدون أن بعض جبابرتهم أبناء الله فكيف يكون عيسى دون مقام الملوك • ولما انتشرت النصرانية دخل اليها كثير من الخرافات والأساطير ومظاهر الملوك فصارت تعظّم رجال الكهنوت الى درجة اعتقاد العصمة فيهم • ومهّدت سلطة آباء الكنيسة لادعاء الحكام الحق الإلهي بالحكم فالقساوسة ساعدوا على ترسيخ الاستبداد الكنسي ، ثم السياسي بعد ذلك ، وهـذا ما رفضه البرتستانت الراجعون لأصل الانجيل[44] • ثم

---

(٤١) ينظر : **م • ن** ، ص ٣٢ ــ ٣٣ •

(٤٢) ينظر : **م • ن** ، ص ٣٣ •

(٤٣) ينظر : **أم القرى** ، ص ٨٠ــ٨٩ •

(٤٤) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٣ــ٣٤ •

جاء الاسلام هادماً التشريك بالكلية ، فأسس التوحيد ، ونزع كل سلطة دينية أو تغلّبية تتحكم في النفوس أو في الأجسام . فعند الكواكبي أن الأديان كلها تدعو الى خشية الله ، مما يسمح بأن يتخذ بعض رجال الدين من تلك الدعوة ذريعة لزرع الالتباس في ذهـن العوام ، بحيث يصبحون غير قادرين على التمييز بين عبادة الله وعبادة (خلفائه) على الأرض . والدين الاسلامي أحد الأديان السماوية التي تدعو الى الخشية من عقاب الله ، لكنه أيضا لا يجيز الخوف من غير الله . والكواكبي يرد على من يرمي الاسلام بالاستبدادية بأنهم « مخطئون اذا نظروا الى أن القرآن جاء مؤيداً للاستبداد السياسي »[٤٥]، ويشرح رأي الاسلام في العبادة أنه (لا يستحق العبادة الا لله ، ولا سيادة ولا عبودية في الاسلام ، ولا ولاية فيه ولا خضوع)[٤٦]. ويسرد الكواكبي آيات وأحاديث تدل على رفض القرآن السياسة الاستبدادية ، فقد ورد في (القرآن الكريـم) « وشاورهم في الأمـر »[*] و « ان الله يأمـر بالعـدل »[**]... مما يدل على عـدم وجوب طاعة الظالمين . من هنا يستنتج أنه لا مجال لرمي الاسلامية بتأييد الاستبداد[٤٧] لأنهـا « الدين الذي رفع الإصر والأغـلال ، وأباد الميزة والاستبداد »[٤٨]، ولأنها لم تترك مجالاً لتحكّم رجال الدين بالمسلمين « ومن المعلوم أنه لا يوجد في الاسلامية نفوذ ديني مطلقاً في غير مسائل إقامـة شعائر

---

(٤٥) **الأعمال الكاملة** ، ط ١٩٧٥ ، ص ١٤١ .

(٤٦) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٥١ .

(*) آل عمران ١٥٩/٣ .

(**) النحـل ٩٠/١٦ .

(٤٧) ينظر : **م . ن** ، ص ٣٤-٣٦ .

(٤٨) **م . ن** ، ص ٣٩ .

الدين »[٤٩]. ولكن من أين جاء الاستبداد ؟ يرى الكواكبي أن الاستبداد الديني أتى من الجاهلين الذين هجروا حكمة القرآن فسطا المستبدّون على الدين ، وخلطوا أمر الدين بالسياسة ، واتخذوا منه وسيلة للانقسام السياسي ، وجعلوه آلة لأهوائهم السياسية بالتشديد والتشويش ، وأطّروه في مسائل ثانوية وعادات غريبة ، وأبقوه مقتصراً على البحث في مسائل المعاد بعيداً عن البحث في ما يمس حياة الناس[٥٠]. هذا الدين المحرّف هو الذي يناصر الاستبداد ، وهو يختلف عن الاسلام الحقيقي « ولا أعني بالاسلام ما يدين به أكثر المسلمين الآن ، انما أريد بالاسلام : دين القرآن ، أي الدين الذي يقوى على فهمه من القرآن كل انسان غير مقيّد الفكر بتفصح زيد أو تحكّم عمرو »[٥١]. أما ما دخل على الأديان من تحريف وتشويش فان هدفه الأول هو استعباد الناس عن طريق الدين وجعله مطيّة للمستبدّين[٥٢]. وهكذا غيّر أعوان الاستبداد معاني ما ورد في التوراة والانجيل والقرآن[٥٣] .

فالكواكبي يقرر : من حيث النتيجة ، أن الاستبداد يتولد من الجزء الخاطىء مما طرأ على الأديان من حذف واضافات الى بعض تعاليمها ، وليس من الأديان الصحيحة نفسها . مع ذلك ، فان الدين المحرّف ليس هو السبب الوحيد لقيام الاستبداد .

---

(٤٩) م . ن ، ص ٣٨ .

(٥٠) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٩ .

(٥١) م . ن ، ص ١١٩ .

(٥٢) ينظر : م . ن ، ص ٤١ .

(٥٣) ينظر : م . ن ، ص ١٠٥–١٠٦ .

ج ـ اسباب كثيرة لنشاة الاستبداد :

اذ يمكن أن يُنشيء الأصلاء أو الأثرياء استبداداً ، معتمدين على جهل الناس وتهاونهم في الدين :، ورضوخهم للاستغلال ، وانحلال الروابط التي تعينهم على المطالبة بحقوقهم .

الى جانب رجال الدين هناك الأصلاء الذين يعتمدون على تاريخهم العريق في الحسَب والنسَب . فهؤلاء يمكنهم أن يُنشئوا استبداداً: من غير أن يكون لذلك علاقة بالدين . انهم ، اعتماداً على سمعة أصالتهم وكثرة أفرادهم ، يعلنون في الناس وجوب السيادة لهم عليهم ، « فالأصلاء في عشيرة أو أمة اذا كانوا متقاربي القوات استبدّوا على باقي الناس وأسسوا حكومة أشراف »(٥٤). ان أفراد العائلات الشهيرة في وراثة ثروة أو اسم لامع في حرب أو علم أو سطوة يتجمعون بهدف واحد هو الحصول على كل ما في البلاد من ثروات ، فضلاً عن فرض طريقة تفكيرهم على أنها الطريقة الوحيدة الصحيحة والمناسبة . وأن ما يطرحونه هو فقط الحق الذي على الآخرين أن يأخذوا به من غير جدال . وهم طبعاً ، في النهاية ، يتحكمون في الآخرين ، عن طريق اقتسام السلطات الحكومية فيما بينهم ، ويتحين كل منهم الفرصة ليستبد بالسلطة كلها لنفسه من دون الآخرين « ومتى وجد بيت في الأصلاء يتميز كثيرا في القوة على باقي البيوت يستبدّ وحده ويؤسس الحكومة الفردية المقيدة اذا كان لباقي البيوت بقية بأس ، أو المطلقة اذا لم يبق أمامه من يتّقيه »(٥٥)، فالأصلاء لا يتفقون الا مجبرين بدليل أن أحدهم لو استطاع الاستئثار بكل شيء لنفسه فانه لا يتوانى عن

---

(٥٤) م . ن ، ص ٦٠ .

(٥٥) **طبائع الاستبداد** ، ص ٦٠ .

الاسراع في فعل ذلك • هكذا يمكن للأصلاء أن يكونوا حكومة استبدادية • واذا وجدت سياسة معتدلة فانها سرعان ما تختلّ بسبب تبجح هؤلاء الأصلاء بسير أجدادهم ، ذلك لأن رجال السياسة يحاولون اصطناع تاريخ عريق في النسب حتى لا يقلّوا شأناً عن هؤلاء ، فيبادر الحكام الى التقرب من الأصلاء وتقريبهم الى كراسي الحكم • فهذه الصفة « وهي الاعتماد في التكريم على النسب أو الانتساب [•••] اذا استولت على أفكار رجال السياسة لا تلبث الادارة أن تختل »(٥٦) اذ يُستبعد العامة من المشاركة في الحكم ، ويقتصر الأمر على تولية الوظائف العالية في الحكومة لأصحاب النسَب ومدّعيه مما يجعل الحكم في نهاية الأمر مقتصراً على بعض العائلات ثم على عائلة واحدة ان أمكنها استعباد غيرها من العائلات • فمن الممكن اذن أن ينشأ الاستبداد السياسي عن طريق الأصلاء كما نشأ عن طريق رجال الدين •

كما يمكن لأصحاب المال أن ينشئوا استبداداً سياسياً • فان حب التموّل الشره : ومحاولة إحراز الكماليات بشتى الطرائق الممكنة ، بما في ذلك التضييق على حاجات الآخرين • وانتزاع ما هو ضروري من أيدي الآخرين يبلغ ذروته حين يصبح الطامع نفسه هو مشرّع قانون حيازة الأموال وراسم شروط التمول • ولهذا فان محبي كنز الأموال يسارعون الى الحصول على مقاليد الحكم ليمكنهم أن يحموا احتكارهم من ثورة الفقراء • لأنهم يعلمون أن المال لا يجتمع في أيديهم الا بأنواع الغلَبة والخداع ، وقمة الغلبة هي الاستعانة بالجند الرسميين ، كما أن منتهى الخداع هو التلاعب بالقوانين لصالح الأثرياء(٥٧) •

---

(٥٦) افتتاحية **الشهباء** ، العدد ١٠ ، في : جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، قسم الوثائق ، ص ١٥٧ .

(٥٧) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٤ و ٧٧–٧٨ .

وينظر الكواكبي في تاريخ الحضارات فيرى أن الانسان ترقّى الى « دَور الاقتناء » ثم انتقل الى المعيشة الحضرية وراح يستأثر بالأرض المباحة : يعيش بلا جامعة : ويحكمه قانون أصداء المدن(*)، لذلك أصبح يعتقد أن الانسان صنفان ، فهو إما ظالم واما مظلوم وأنه من الخير للانسان أن يكون ظالماً على أن يكون مظلوماً . وراح يوسّع في حاجاته من الضروريات الى الفرعيات الى الكماليات . وهذه الرغبة الجامحة في الرفاه احتاجت الى مزيد من المال فأخذ يُكثِر من تسوّله[٥٨]، وهو كلما ازداد طمعاً في التمول ازداد الفساد في أخلاقه. وهذا الفساد يدفعه ، بدوره ، الى مزيد من الاسراف الذي يقتضي مزيداً من المال لانفاقه في اللهو[٥٩]. وهذا هو حال المسلمين ، بعد مهد الخلفاء الراشدين ، اذ عطلت الزكاة وألغيت الكفارات ولم يعد يعرف المسلمون ميزانية ثرواتهم ، بل صار همّ أكثرهم هو جمع المال بغير توقّف[٦٠]. وقد أدرك السياسيون ، الاشتراكيو المبادىء،والأخلاقيون ضرر الاثراء الفردي الذي يفرز الناس صنفين : عبيداً وسادة ، وهذا يمكن الاستبداد الداخلي[٦١].

وحتى في الحكومات العادلة فان أمثال هؤلاء الأثرياء «يصرفون قوّتهم المالية في افساد أخلاق الناس واخلال المساواة وايجاد الاستبداد »[٦٢]. وهم لا يصرفون بعض أموالهم في ذلك الا بغاية

(*) استخدمها الكواكبي وهي بمعنى اثر المدنية .

(٥٨) ينظر : م . ن ، ص ١٤٣ـ١٤٤ .

(٥٩) ينظر : م . ن ، ص ٧٩ .

(٦٠) ينظر : **ام القرى** ، ص ٦٠ـ٦١ .

(٦١) ينظر : م . س ، ص ٧٨ .

(٦٢) ينظر : م . ن ، ص ٧٩ .

الحصول على أضعاف ما ينفقونه • وزيادة التموّل الفاحش لا يمكن أن يتحقق لهم الا بوجود حكومة مستبدة يكون التفاوت لديها قانوناً مباحاً ، مما يمكنّهم من زيادة دخولهم على حساب الآخرين • وهم مهما جمعوا من الأموال يجدون أنفسهم مقصرين في التموّل ، لأن من يملك منهم ألفاً يرى نفسه محتاجاً الى ألف أخرى ، واذا كان لديه وادٍ من ذهب رغب في الحصول على واديين • فهم ينظرون الى ما يملكه أمثالهم محاولين التنافس والتسابق على زيادة ملكياتهم(٦٣) • هكـذا يسعى الأثرياء الى مزيد من الكسب فيعملون على انشاء حكومة استبدادية بها يمكنهم تحقيق الكسب غير المشروع ، ويجعلونها تبني سياستها على أساس حماية الأغنياء والتضييق على الفقراء • والفقر ، بدوره ، يساعد على خلق الجهل ، وفساد الأخلاق ، وفقد الاحساس ، والتشتت في الآراء ، حتى تصبح الحكومة مستبدة ولا رادع لها(٦٤) •

ان التحريف الديني الذي يرد على لسان (العالم النجـدي) في الاجتماع الثالث من « أم القرى » اذ أصبح الدين يعني الطاعة العمياء والاتكالية والقبول بالاكراه ، بعد أن أصبح الناس يعظّمون الأمـراء ويشركونهم في صفات الله ، ان هذا التحريف ، الذي سرعان ما ينقلب الى استبداد ديني ، يلعب دوراً ملحوظاً في نشأة الاستبداد السياسي• بيد أنه ليس هو المصدر الوحيد له ، فالى جانب ذلك ، أو بمنأى عنه ، نجد أن الرابطة العصبية بين عائلات الأصالة قد تفعل ذلك أيضا • كما يمكن أن يتكاتف الأغنياء لإحداث الفساد في المجتمع ، بما في ذلـك تحويل مقاصد الحكومة وأساليبها •

---

(٦٣) ينظر : م • ن ، ص ٨٢ •

(٦٤) ينظر : أم القرى ، الفقيه الأفغاني ، ص ٥٩ •

ـ ممهـدات الاستبداد :

يرى الكواكبي أن هناك عوامل كثيرة تمهّد التربة الصالحة لنشأة الاستبداد • فلا يمكن أن ينقلب الاستبداد الديني ، أو الاقتصادي، أو العصبي (= العشائري = الأصلاء) الى سياسي من غير عوامل ترافقه وتمهّد لظهوره • التقط الكواكبي بعض هـذه العوامل في « أم القرى » في أثناء بحثه عن أسباب الفتور ، حيث طرح كـل من المتحاورين وجهة نظره في سبب التقهقر ، كما بيّن بعضها الآخر في « طبائع الاستبداد » •

أ ـ الجهـل والتهاون :

ان الدسائس المسوغة للاستبداد لم تكن تجدي نفعاً لولا أن جهل الأمة وارتياحها الى الكسل قد ساعدا علـى التلذذ بوضع أن يكون الأمير (إلهـاً) لا رادّ لحكمه وقضائه ، أو شريكاً لله في تدبير بعض شؤون الكون، وحائزاً على شيء من صفات الكمال ، مما أراد المدلسون أن يدخلوا في أذهان الأمير والعامة في آن واحد(٦٥) •

أعلن الكواكبي في الاجتماع الأول على لسان رئيس الجمعية : « ان سبب الخلل النازل هو الجهل الشامل »(٦٦)، كما أكد ذلـك في البند الرابع من قانون الجمعية اذ تبين له أن « جرثومة الداء الجهـل المطلق »(٦٧) •

---

(٦٥) ينظر : **أم القرى** ، العالم النجدي ، ص ٨٤ ٦

(٦٦) م • **ن** ، ص ١١ •

(٦٧) م • **ن**، ص ١٩٢ •

ان الداء هو الاستبداد السياسي ، الا أن هذا الداء لم يستفحل دونما بذور . والجرثومة التي ساعدت على انتاج هذا البلاء هي الجهل العام الذي خيم على الشرق عامة ، وعلى البلاد العربية بشكل خاص . الجهل الذي انتشر بين العلماء والأمراء والكافة لتقاعسهم ، اذ انهم ارتاحوا الى الكسل مما جعل الأمة أمة واهنة كفّت عن طلب العلم ، وتركت ما يأمر به الدين من السعي لاستزادة المعرفة (بل تحصيلها) ، وأمست تتعلق بالقشور ، بالتمجد والتعالي ، غير متبصرة بمزية العلم النافع للعسل[٦٨] . انها أهملت تعليم النساء ، المنوط بهن تربية الناشئة ، مما أفرز جيلاً جاهلاً يكتفي بالنظر الى الغرب كسيد متفوق لا يمكن مجاراته ، كما أنتج ذلك أمراء فاسدين[٦٩] . وراح الجميع يقلّدون الغربي في مظاهره البراقة التي يريد أن يبثّها بينهم ويبهرهم بها ليظلوا غافلين عن حقيقة ما يكنه الغربي لهم من عداء ، وما يخفيه عنهم من علم وفن في شؤون الحياة .

هذا الجهل العمومي أنتج ، بدوره ، الخوف الذي يولد اليأس والقنوط ، اليأس من اللحاق بالامم المتنورة ، والقنوط من امكانية الاصلاح . فتترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، نظراً لقلة النشاط وفقدان الانتظام بسبب انشغال الحكام في جباية الأموال من الناس ، وتنصيب أقربائهم والمنافقين من العلماء قيّمين على شؤون الدين ، منصرفين عن رعاية شؤون الناس ، ومهملين تقديم العلماء العاملين ، بل وإبعادهم ، جاهلين مزية العلم مما جعل العلماء الحقيقيين ييأسون من وصول آرائهم الى الناس ، خاصة حيث لا حرية فكرية في بلد يحكمها أجنبي ، بل ضغط وحجر على التعليم والخطابة والمطبوعات .

---

(٦٨) ينظر : **ام القرى** ، ص ١٧٣–١٧٧ .

(٦٩) ينظر : **م . ن** ، ص ١٧٨ – ١٨٢ .

ومعلوم أنه بفقد الحرية تنفقد الآمال ، وتبطل الأعمال . هذا كلّه فضلاً عن تواكل الناس وعدم التزامهم بما يسمعونه من وعظ وإرشاد ، وعدم تفريقهم بين العالِم الفعلي والعالِم المدلس . لذلك فضّل العلماء الانزواء وكفّوا عن نشر الوعي بين الناس[70]. يقول الكواكبي مصوّراً ذلك :

« دَراكِ فان الدينَ قد زال عِزّهُ
وكانَ عزيزاً قبل ذا غيرَ هيّنِ
فكانَ لهُ أهلٌ يوفّونَ حقّهُ
بهديٍ وتلقينٍ وحسنِ تلقّنِ
إلامَ وأهلُ العلمِ أحلاسُ بيتهم
أما صارَ فرضاً رأبُ هذا التوهّنِ »[71]

بذلك يغمز الكواكبي الى ما آلت اليه الحال ، زمن الحكم العثماني الذي سنّ القوانين المناصرة للجهّال الفاسقين ، ومنحهم مزيات العلماء دونما استحقاق ، فقلّت الرغبات في تحصيل العلوم وثبطت الهمم عن طلب الحق ، ففسد العلم واختلّت التربية وعمّت الشرور[72] .

(٧٠) ينظر : م . ن ، ص ٣٠-٣٦ .
(٧١) م . ن ، ص ٤ .
(٧٢) ينظر : م . ن ، ص ٥٣ .

ب ـ فقـدان التربية :

استناداً الى تعريف الكواكبي : « التربية ملكة تحصل بالتعليم والتمرين والقدوة والاقتباس ، فأهمّ أصولها وجـود المربّين »[٧٣]، نجد أن فقدان أي عنصر من عناصـر التربية هـو قصور عن ادراك مقاصدها ، فماذا اذا غابت كلها ؟ يجيب الكواكبي في البند السادس والأربعين : ان « فقـد التربية الدينية والأخلاقية »[٧٤] يؤدي الى الانحطاط . ولكن لِمَ تفقد التربية ؟ ان فقدها يكون بسبب الارتياح الى الكسل الذي يجعل المرء يكفّ عن طلب العلم ، فينتشر الجهـل ، ويعم فقدان النظام حيث لا يبقى من معين على نشر المعارف . وتربية الناس ، حيث الظروف المحيطة مضطربة ، لا تساعد علـى الاستمرار بنظام معيّن في المعيشة ، فضلاً عن « عدم معرفتهم كيف يحصل انتظام المعيشة لأن ليس فيهم من يرشدهم الى شيء من ذلك »[٧٥] حيث لا تربية مدرسية أو أخلاقية أو منزلية . ان الجهل قد فرد جناحيه وشلّ حركة من كان بامكانهم القيام بفعل التربية والتعليم ، ذلك لأنه سلّم زمام الأمور الى مريديه . فلم يعد العالِمون قادرين علـى العمل بما يعلمون لأسباب كثيرة ، منهـا : جهـل النساء واضطراب الظروف المحيطة[٧٦]. ان جهالة النساء تفسد النشأة الأولى « ان ضرر جهـل النساء وسوء تأثيره في أخلاق البنين والبنات أمر واضح غنيّ عـن البيـان »[٧٧] .

---

(٧٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٠٢ .

(٧٤) **ام القرى** ، ص ١٦١ .

(٧٥) **م . ن** ، ص ١٧٣ .

(٧٦) ينظر : **م . ن** ، ص ١٧٤ .

(٧٧) **م . ن** ، ص ١٧٩ .

وبتراجع التربية والتعليم وجد الاستبداد ، حيث تم الاقتصار على العلوم الدينية (التي أصبحت مشوشة ومبتورة) ، ولا سيما في ما يتعلق منها بالمعاد ، وبالعلاقة بين الانسان وربّه ، وحيث ساعد الفقيهُ المتعالي المستبدَ على إكمال مشروعه بتخدير العامة وحثها على الصبر والقبول بما كتب الله على الناس من شقاء • وكفّ المفسّرون عن اكتشاف مكنون القرآن من حقائق علمية وسياسية جديدة • ان المسلمين استكانوا الى الجهل واستغرقوا فيه ، تاركين واجب التناصح والتداول في الشؤون العامة ، مهملين التعليم حتى فسد ، وحتى أصبحت الخطابة والوعظ مجرد دعاية إعلامية لأصحاب النفوذ وأصحاب العمائم ، وكأن العلم مجرد مظاهر أو ثياب ما ان يلبسها الانسان حتى يغدو عالماً حقاً • وعادى المسلمون العلوم العالية ، مرتاحين الى تنصلهم من المسؤولية ، مقصّرين في ما هو فرضٌ عليهم من طلبِ علمٍ وسعيٍ الى الترقي •

ج ـ العقيدة الجبرية :

ساوق الجهلَ والتواكل واهمال التربية ، نشوء بعض القواعد الاعتقادية والأخلاقية المثبطة للهمم « مثل العقيدة الجبرية » أو مثل الحث على الزهد في الدنيا والقناعة باليسير والكفاف من الرزق ، وإماتة المطالب النفسية « وكالترغيب في أن يعيش المسلم كميت قبل أن يموت »(٧٨)• فاستولت الفرارة علينا من هؤلاء المتعممين حتى صرنا نرضى بالمصيبة ونعدّها خيراً ، ونعتقد أن أهل الجنة أكثرهم من البُله • وهكذا أصبحنا نخلط بين القناعة والهوان(٧٩)• بين أن نرغب في

(٧٨) أم القرى ، الاجتماع الثاني ، الفاضل الشامي ، ص ٢٦ .
(٧٩) ينظر : م • ن ، ص ١٧٤ .

الأثرة العامة ، أي نحوّل ثمرة سعينا للمنفعة العمومية ، وبين أن نذل أنفسنا ليرضى عنا ناشرو لواء الجبرية • وهـذه عقيدة معطلة للأعمال لم يأتِ بها دين ولا يرضاها عقل ، حسب الكواكبي •

د ـ انحلال الرابطة الدينية :

كما أن لانحـلال الرابطة الدينية دوراً في التمهيد للاستبداد ، حيث يتم الاقتصار على الولاء لبعض الأشخاص ممن يبتدعون مذاهب ليست من الدين في شيء(٨٠)• ففي الاجتماع السادس للجمعية يوافق (التبريزي) على هذا التحليل الذي طرحه (المرشد الفاسي) ، ويؤكد أن سبب التخلف والاستبداد ، هو تفرّق المسلمين شيعاً وأحزاباً ، مما يهيء الظروف لوثوب الأقوى الى كراسي الحكم • وهذا لا يختلف عما يراه (السعيد الانكليزي) من فقدان المفاوضات والاجتماعـات وانعدام التنظيمات في المنطقة العربية(٨١)• ويردف (الفقيه الأفغاني) رأي محاوريه بقوله : أما « الرأي العام والجمعيات فلا يفقـدان الا بسبب فقـدان الاحساس »(٨٢)• وهكذا تتوالى الأسباب وتترابط مهيئةً الظروف لاستكانة الشعب تحت سطوة عصا الاستبداد •

ـ تضافر الأسباب وتوالدها :

يحلل (السيد الفراتي) استيلاء الفرارة على المسلمين ، اذ لـم يعودوا يعرفون كيف يحصل انتظـام المعيشة • فلم نعد نرى ضرورة للاتقان في الأمور وحسبنا أن العلم بالشيء إجمـالاً ونظرياً من دون

(٨٠) ينظر : م • ن ، ص ٣٨ .

(٨١) ينظر : م • ن ، ص ٦١ـ٦٤ .

(٨٢) م • ن ، ص ٥٩ .

التمرن عليه أو تخصص فيه يكفي للعمل به . وظننا أن من الكياسة ادعاء المعرفة في كل شيء مع معرفتنا بجهلنا ، وتركنا أمورنا من غير ترتيب ولا اتزان[٨٣]. وهذا يعزوه قول (الرياضي الكردي) الذي يعزو السبب الى الاقتصار على العلوم الدينية من دون العلوم النافعة الأخرى . بينما كانت وجهة نظر (المولى الرومي) هي الاغراق في الشهوات والجهل[٨٤]. وطرح (المجتهد التبريزي) مسألة عدم فهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فضلاً عن عدم العمل بهذا المبدأ مما أدى الى انتشار الطاعة العمياء بين المسلمين واهمال مراقبة الناس لحكوماتهم . ويشبع الكواكبي فكرة اهمال المراقبة شرحاً في طبائع الاستبداد بقوله : « وهذا الاهمال للمراقبة ، وهو اهمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، قد أوسع لأمراء المسلمين مجال الاستبداد وتجاوز الحدود »[٨٥]. ويصف (الفقيه الأفغاني) انقلاب وظيفة الحكومة حيث صارت تجبي الأموال من الفقراء وتعطيها الى الأغنياء وتحابي المسرفين والسفهاء[٨٦]. وهذا من تأصّل الجهل في غالب أمراء المسلمين المترفين[٨٧]. مما يجعلهم يميلون الى العلماء المتملقين الذين يزينون لهم الاستبداد ، ويعودونهم سماع ألفاظ التعظيم وتذلل الناس لهم . بينما يقرر (المولى الرومي) أن البلية هي فقد الحرية[٨٨]، وكان

---

(٨٣) ينظر : **أم القرى** ، ص ١٧٣–١٨٨ .

(٨٤) ينظر : **م . ن** ، ص ٣٣ .

(٨٥) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٩ .

(٨٦) ينظر : **م . س** ، ص ٦٠ .

(٨٧) ينظر : **م . ن** ، ص ٢٦ وما بعدها .

(٨٨) ينظر : **م . ن** ، ص ٣١–٣٦ .

قد لاحظ (البليغ القدسي) تحوّل نوع السياسة الاسلامية الى حكومة مطلقة لا تلتزم بشرع أو قانون(٨٩) .

من الواضح أن الأسباب السابقة مجتمعة كانت سبب نشأة الاستبداد وفشوّه ، وعلّة تثبيته ، بأشكاله كلها ولا سيما في شكله السلطوي السياسي . ان تلك الأسباب كلها هي مقدّمات مفضية الى الاستبداد السياسي ، ونتائج تنجم عنه . وان كان (السيد الفراتي) قد لخّص أسباب الفتور في الاجتماع السابع من « أم القرى » على أنها : دينية وأخلاقية وسياسية ، فقد أدرج الأسباب السابقة كلها تحت هذه العناوين الرئيسة . فهي ذاتها أسباب انتشار الاستبداد ، لأن الاستبداد ، في حقيقته ، تخلّف وجهل وتعسف ، يمهد بعض المستفيدين منه لأدلجته ، فيفرضون طاعة المستبدين ، مستغلين فرصة تكاسل الناس وتقاعسهم عن طلب حقوقهم . ان الانحلال الأخلاقي في المجتمع ، واهمال الدين ، والارتياح الى الكسل ، وترك الناس أمور السياسة الى بعض قوادهم من غير مساءلة . ذلك كله يفرز السلطة الاستبدادية الجديدة التي تمهّد لنفسها ، كما فعل العثمانيون ، بتولية غير الأكفاء ، وبالاستئثار بالمناصب من دون أصحاب العلاقة الفعليين، وبتفضيلها الأسافل على طالبي اصلاح أحوال الأمة ، وتكون ادارتها مبنية على اعتماد التزلف والرشوة والقسوة ... ذلك كله يتكاتف لتحقيق صيغة استبدادية في الحكم .

د ــ دلائل انتشار الاستبداد في الأمم :

يحاول الكواكبي اكتشاف خصائص المجتمع الحر من المجتمع المستبدّ به من استقراء اللغة المتداولة بين الناس : « يستدل على

(٨٩) ينظر : م . ن ، ص ٢٩ .

عراقة الأمة في الاستعباد أو الحرية باستنطاق لغتها هل هي قليلة ألفاظ التعظيم كالعربية مثلاً أم هي غنيــة في عبارات الخضوع كالفارسية وكتلك اللغــة التي ليس فيهــا بين المتخاطبين أنا وأنت بل سيدي وعبدكم » [٩٠]. ففي المجتمع الاستبدادي يُحظَر تداول الكلمــات التي تطالب بالحرية أو تلمّح الى أي معنىً من معانيها .. تُحذف من المعارف ، وتُمنع من أجهزة الاعــلام ، وتُخطف من ألسنة الناس ، ويُبتر اللسان الذي ينطق بها . وما يبقى هــو فقط ألفاظ التعظيم والتفخيم التي تُطلق على متسنّم العرش . وكان الكواكبي قد قال : ان صفات المولى العثماني تدل على ألفاظ الاستبداد المنتشرة في اللغة التركية ، حيث يصفون الحاكم بأنه « المولى المقدّس ، ذي القــدرة ، صاحب العظمة والجلال ، المنزه عن النظير .. »[٩١]. فاللغة التركية لغة استبدادية لأنها تُكثر من استعمال هــذه الكلمات وتحرّم استعمال ألفاظ الحرية وما يُفضي اليها من معانٍ ايجابية . « وما أدرانا مــا الحرية ، هي ما حرِمنا معناه حتى نسيناه ، وحُرّم علينا لفظه حتى استوحشناه »[٩٢]. وهذه الكلمات (= النص) يوردهــا الكواكبي على لسان (المولى الرومي) ويعلّق في الحاشية قائــلاً : « ان المولى الرومي هو من أهــل القسطنطينية الذين حُرّم عليهم سياسة التلفّظ بكلمات : حرية وجمعية ووطن ومراد ورشاد وخلافة وخلع ومبعوث ومعتوه ومختل الى نحو ذلك من الألفاظ التي تمسّ سياسةالوهم[٩٣]، ومعلوم أنه في الفترة التي كتب فيها الكواكبي كتابيه كانت اللغةالتركية

---

(٩٠) **طبائع الاستبداد** ، ص ٥٠ .

(٩١) **ام القرى** ، ص ٤٩ .

(٩٢) م . **ن** ، ص ٣٢/٣١ .

(٩٣) م . **ن** ، ص ٣٢ .

هي لغة الدواوين الادارية والسياسية ، وهو بهذا يشير الى الحَجْر الذي فرضه السلطان (عبد الحميد الثاني) على ذكر كلمات من هذا النوع .

٢ ـ دعائم الاستبداد السياسي :

الاستبداد ما ان يحكم حتى يدعم نفسه بأنواع القوات : « الاستبداد محفوف بأنواع القوات التي فيها قوة الارهاب بالعظمة وقوة الجند ، لا سيما اذا كان الجند غريب الجنس ، وقوة المال ، وقوة الإلفة على القسوة ، وقوة رجال الدين ، وقوة أهل الثروات وقوة الأنصار من الأجانب »[٩٤]، فهو لا يكتفي بالوصول الى دفة الحكم وحسب ، وانما يدفعه الخوف الذي يعتريه ، لعلمه بلا مشروعية سلطته الى السعي للحصول على الوسائل التي توطّد حكمه .

ـ المال والأجانب :

ان لدى الاستبداد قوة المال ، حيث تتم الاستعانة بأصحاب الثروات « الأغنياء ... هم ربائط المستبد ... ولهذا يرسخ الذل في الأمم التي يكثر أغنياؤها »[٩٥] الذين من مصلحتهم أن يرسخ حكم

الاستبداد ويبقى الوضع على ما هو عليه من فساد ، فتتحول الثروة الى دعامة من دعائم الاستبداد ، ويصبح « المال هو مصدر الامتياز

---

(٩٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٥٥ .

(٩٥) **م . ن** ، ص ٨١ .

(٩٦) عصمت سيف الدولة ، **الاستبداد الديمقراطي** ، ص ٩٠ .

ومقياس الاحترام وأساس تولي السلطة »[٩٦]، ويشتري صاحب الثروة المنصب الذي يستطيع أن يدفع ثمنه . ويباشر الحكام الاعتماد على الأجانب الذين لا يعنيهم سوى أن ينهبوا ثروات الشعوب .

ـ الجهل والجيش :

ثم يدعو الاستبداد نفسه بقوة الارهاب الذي يعتمد على الجند، وعلى حاشية كبيرة من المنتفعين الذين ألِفوا ممارسة القسوة ، يسخّرهم في التبشير بحكمه عن طريق ارهاب الناس ومحاربة العلم والعلماء . فلا يخاف الاستبداد على حكمه ما دام بامكانه الاعتماد على « جهالة الأمة ، والجنود المنظمة »[٩٧] حيث يبني مملكته في ظل الأمة التي يقودها جهلها الى الخوف من عظمته المصطنعة . يورد الكواكبي ما قاله أحد المحررين السياسيين من وصف لِما يلوّح به المستبد من إرهاب يكتنف مجتمع الاستبداد : « اني أرى قصر المستبدّ في كل زمان هو هيكل الخوف عينه : فالملك الجبّار هو المعبود ، وأعوانه هم الكهنة ، ومكتبته هي المذبح المقدّس ، والأقلام هي السكاكين ، وعبارات التعظيم هي الصلوات والناس هم الأسرى الذين يقدّمون قرابين الخوف »[٩٨]. والخوف مصدره الجهل والجند ، حيث يشكل العسكر جداراً من الهيبة في وجه البسطاء الذين ، مع خوفهم واستيائهم ، ينجذبون الى التباهي بعظمة الدولة ، ويصبح واحدهم يتفاخر بأنه أحد خدّامها « حتى صار الفلاح التعيس منها يؤخذ للجندية وهو يبكي ، فلا يكاد يلبس كمّ السترة العسكرية الا ويتلبّس بشر

---

(٩٧) الكواكبي ، م . س ، ص ٢٣ .

(٩٨) **طبائع الاستبداد** ، ص ٤٩/ ٥٠ .

الأخلاق فيتنمر على أمه وأبيه ، ويتمرد على أهل قريته وذويه ، ويكظ" أسنانه عطشاً للدماء لا يميز بين أخ أو عدو »(٩٩) .

ولا يرى الكواكبي من الجندية الا جانبها السلبي ، فليست هي المدافع عن حدود الوطن ، ولا حامية حقوق الأمة ، وانما هي بلاء في بلاء يحركها المستبد كيفما يشاء . يصف وظيفتها قائلاً : « وأما الجندية فتفسد أخلاق الأمة حيث تعلّمها الشراسة والطاعة العمياء ، والاتكال وتميت النشاط وفكرة الاستقلال وتكلف الأمة الانفاق الذي لا يطاق، وكل ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشؤوم »(١٠٠) فما هي الا مفسدة أخلاق ، ومضيعة أموال ، ومحرس استبداد .

ـ الأصلاء والمتمجدون :

والمستبدّون يعتمدون أيضاً على الأصلاء « العريقين في خدمة الاستبداد الوارثين من آبائهم وأجدادهم الأخلاق المرضية للمستبدّين »(١٠١)، انهم يركّزون على مساعدة بيوت الظلم والإمارة الذين هم « مطمح نظر المستبد في الاستعانة وموضع ثقته ، وهم الجند الذي يجتمع تت لوائه بسهولة »(١٠٢). والمستبد حتى يكسب الأصلاء الى صفة فانه يستعمل معهم « سياسة الشد والارخاء والمنع والاعطاء ، والالتفات والاغضاء كي لا يبطروا » فيعينهم طالما كانوا على طاعته ، ومتى لمح في أحدهم بوادر التمرد عمد الى اذلاله ليكسر شوكته

(٩٩) **طبائع الاستبداد** ، ص ٦٥ .
(١٠٠) م . ن ، ص ٢٤ .
(١٠١) م . ن ، ص ٥٨ .
(١٠٢) م . ن ، ص ٥٩ .

أمام الناس . « والحاصل أن المستبد يذلل الأصلاء بكل وسيلة حتى يجعلهم مترامين دائما بين رجليه كي يتخذهم لجاماً لتذليل الرعية ، ويستعمل عين هذه السياسة مع العلماء ورؤساء الأديان »[(١٠٣)]. فهو لا يتوانى عن استخدام كل من يلحظ أن له كرامة واحتراماً عند الناس ليسهل عليه بعد ذلك ترهيب العوام . ويدر المال على الأصلاء والعلماء ورؤساء الأديان ويعينهم على تنمية خصلة التسلط على الناس « ليتلهوا بذلك عن مقاومة استبداده ، ولأجل أن يألفوها مديداً فتفسد أخلاقهم فينفر منهم الناس ولا يبقى لهم ملجأ غير بابه فيصيرون أعواناً له »[(١٠٤)]، ويحاول الناس من غير الأصلاء التشبه بالأصلاء لينالوا ما لهؤلاء من حظوة فتنتشر نغمة التمجد ، الذي يعرفه الكواكبي بقوله : « هو أن يصير الانسان مستبداً صغيراً في كنف المستبد الأعظم »[(١٠٥)]، يغالط أفكار الناس في حق المستبد ، محاولاً ابعادهم عن اعتقاد أن من شأن المستبد الظلم . « وهكذا يكون المتمجدون أعداء العدل أنصار الجور »[(١٠٦)]. ويحاول المستبد الاكثار منهم ليعينوه على ما هو فيه من استبداد ، لأنه بمفرده لا قدرة له على إلجام الناس جميعاً ، وانما هو يوجد مستبدين صغاراً تكون مصالحهم متساوقة ومصلحته في ظلم الناس « ان المستبد فرد عاجز لا حول له ولا قوة الا بالمتمجدين »[(١٠٧)] الذين يحرصون على استمرار الاستبداد لتستمر قدرتهم على التسلط والسرقة من غير مساءلة من أحد .

---

(١٠٣) م . ن ، ص ٦١ .

(١٠٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ٦١ .

(١٠٥) م . ن ، ص ٥٦ .

(١٠٦) م . ن ، ص ٥٧ .

(١٠٧) م . ن ،ص ٦٦ .

كما أن المستبد يعمل على توظيف المنافقين المتملّقين في وظائف الوعظ والارشاد والدوائر التي لهـا صلة مباشرة بالشعب ليضمن ألا يتنور الشعب . فهو يعلم أن هؤلاء الوعّاظ لا يهمهم ارشاد الشعب الى نور الحق ، فضلاً عن أنهم اذا ما فكّروا يوماً في اثارة العقول ، فان أحداً لن يسمعهم لأنه لا ثقة لأحد فيهم(١٠٨). وذلك كله لكي تكتمل حصون الاستبداد بربط العقول وفساد الايمان وانعدام الحرية(١٠٩) .

ـ متلقو الاستبداد :

الا أن أقوى الدعائـم التي يستند اليها الاستبداد هي الأسرى أنفسهم ، اذ لا يمكن أحداً أن يستبد بالحكم ما لم يرَ تراخياً من جهة الآخرين ، الذين يحجب الكسلُ عنهم ادراك واجب المشاركة في الأمور العامة ، فتشيع اللامبالاة بينهم ، يحصدون ثمرة ما زرعوه ، فلا يجنون سوى الاستبداد . يقول الكواكبي على لسان (المجتهد التبريزي) : « ويلوح لي أن انحطاطنا من أنفسنا ، اذ أننا كنا [...] نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر ، أمرنا شورى بيننا ، نتعاون على البر والتقوى ولا نتعاون علـى الإثم والعدوان ، فتركنا ذلك كله ما صعب منه ومـا هان »(١١٠). ان فتور همة المقهورين ، اذاً ، أحد أسباب وقوعهم في هذا القهر . هكـذا يحمّل الكواكبي الأسرى مسؤولية تقاعسهم .

---

(١٠٨) **م . ن** ، ص ٩٠ . ينظر أيضا بالمعنى نفسه ما جـاء في « الشهباء » العدد الخامس ، الافتتاحية بعنوان (الهيئـة الاجتماعيـة) ، في : جـان دايـة ، **صحافـة الكواكبي** ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .

(١٠٩) ينظر : **م . ن** ، ص ٩٥ .

(١١٠) **أم القرى** ، ص ٣٥ .

« الاستبداد أعظم بلاء ، يتعجّل الله به الانتقام من عباده الخاملين »(١١١) الذين يظنون أنهم يحوزون السلامة اذا ابتعدوا عن مواجهة المستبد . والمستبد ، بدوره ، يزداد عجرفة ما دام يرى الناس يلوذون في الجحور . ان « المستبد يتجاوز الحد ما لم ير حاجزاً من حديد ، فلو رأى الظالم على جنب المظلوم سيفاً لمَا أقدم على الظلم »(١١٢). وحيث تكون العلاقات الاجتماعية ، بين أفراد المجتمع ، علاقات تناحرية ، يحاول كل منهم أن يكسب ما له وما لغيره ، لا بد وأن يظهر من بينهم من يرفع كل حياء ، ويحجب كل قيمة ، فيصبح سيد الغابة . « ان الله عادل مطلق لا يظلم أحداً ، فلا يولّي المستبد الا على المستبدين »(١١٣). فالمستبد ليس الا واحداً من أفراد المجتمع . انه ابن لهذا الشعب .. من بطون أمهاته خرج ، وتعلّم في (سوقه) أصول (السيادة) التي لا تتعدى أن تكون : البطش ، والبطش ، ثم البطش ، بكل من يقف في وجه الرغبات . انه يجمع مساوىء المجتمع كلها في شخصه ، أولاً ، ثم ، وبعد أن يصبح هو صاحب الكلمة الأولى ، بل الوحيدة ، يعود الى تعميق تلك المساوىء وترسيخها ، وحتى اضافة ما لم يكن فيها اليها ، معتمداً على سذاجة العوام وطيبتهم . وفي النهاية يصل الكواكبي الى قناعة هي أن « العوام هم قوة المستبد وقوته . بهم عليهم يصول ويطول »(١١٤)، ولولا جهلهم وخوفهم واستكانتهم لما قامت للاستبداد قائمة .

* * *

---

(١١١) **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٧ .

(١١٢) م . **ن** ، ص ٢٥ .

(١١٣) م . **ن** ، ص ٢٧ .

(١١٤) م . **ن** ، ص ٤٧ .

خاتمة

يُلاحظ من المعطيات المطروحة في هــذا الفصل أن الاستبداد الديني ، لدى الكواكبي ، ما هو الا استبداد بعض رجال الدين ، بينما الأديان بريئة من كل ما يُنسب اليها من استبداد • ان الأديان تدعو الى السلام والمحبة والإخاء ، وتحثّ على التعاون ، وعلــى إتيان الخير لصالح الانسان • ومــا الاستبداد الذي يُمارس باسمها اذاً سوى استبداد فكري ــ نفسي يستغل ما في قلوب الناس من إجلال لتعاليم الديانات ليتمكن من الاستحواذ على عقولهم وقلوبهم معاً • ويتدخل السياسي ، القادم من (الثري/الأصيل/المتعمم) مستعيناً بالايديولوجية التي فرضها رجال الدين المزيفون ، يستخدم هؤلاء المتعالمين ليستبدّ بالسلطة السياسية • ولأن السياسي يعرف مدى احترام الناس لما يُطرح باسم الدين ، فانه يستخــدم بعض المفردات الدينية لتحقيق أغراضه الدنيوية الخاصة • ويتكىء الاستبداد السياسي على الاستبداد الديني، ويتعاونان معاً على قهــر العامة • ان الاستبدادين ينشآن متساوقين ، يعين كل منهما الآخــر ، ويسود السياسي الذي يملك قوة الجيش القاهرة •

ان تداخلاً عميقاً يُلاحظ بين كــل من الاستبدادين : الديني والسياسي ، لكن السياسة لا تستبد ، كما أن الدين لا يمارس استبداداً •

ان المفاهيم أو القوانين أو القيم لا يمكنها مطلقاً أن تمارس أي استبداد. ان الاستبداد يأتي دائماً من شخص يقوم به ويفرضه بالقوة على الآخرين ، مستغلاً غفلتهم وتكاسلهم واستكانتهم . انه يستبد مستنداً الى نقاط الضعف في النفس البشرية ، ويعزز مرتكزاته بأساليب القوة غير الشرعية ، ويصطنع أهدافاً مشتركة بينه وبين الجند ، والمتعممين ، والمتعالمين ، والمتمجدين ، والأصلاء ، والأثرياء . كما أنه ، بمساعدة من هؤلاء ، يكوّن التفافاً على الجماهير ليقنع العامة ، بالتسويغ أو بالسيف ، بأنه رمز الوطن ، وأن الحفاظ عليه يجب أن يكون هدف الجميع .

ذلك كلّه يساعد على تشويش العقول وزعزعة الايمان بالمبادىء ، مما يؤدي الى تردي الأخلاق واستبدالها بالسنن التي يضعها المستبد للاحتذاء بها . فيصبح المبدأ الوحيد الذي ينبغي تحقيقه هو مبدأ الاستبداد ، فينقلب الناس الى مستبدين صغار في كنف المستبد الكبير ، وتنتشر العلاقات الاستبدادية بينهم مما يساعد على نشوء الاستبداد ودعم بقائه ، ما دام المقهورون أنفسهم قد دخلوا في دائرة التبشير به من حيث لا يعلمون .

★ ★ ★

الفصل الثالث

آثار الاستبداد ونتائجه عند الكواكبي

تمهيـد

أ ـ علاقة الاستبداد بالميادين الأخرى .

ب ـ صورة أسرى الاستبداد .

ج ـ رفض الكواكبي للاستبداد .

خاتمـة

تمهيد

اذا كان الانفعال يتطلب ردة فعل ، فان للفعل أثراً يتفاوت شدة بحسب قدرة من (أو ما) يقع عليه •

ونحن ، بعد أن درسنا مفهوم الاستبداد ونشأته ، سنتعرف الآن الى علاقاته والتأثيرات التي يحدثها بوساطة القائمين عليه • فنبدأ بما له من تأثير في الميادين التي طرحها الكواكبي في كتاباته ، كيف يتعامل معها ويحولها لصالحه ، ثم كيف تصبح في ظلّه ، وما النتائج المترتبة على اتصاله بها •

لقد درسنا ، في الفصل الثاني من هذه الدراسة ، جانباً من هذه العلاقة ، وبقي أن نكشف عن وجه الاستبداد بوصفه فاعلاً ، فندرس أثره في الدين والعلم والمجد والأخلاق والمال والتربية ، والتقدم • وفي أثناء ذلك ستتاح لنا فرصة ايضاح آراء الكواكبي في تلك المسائل جميعها ، فنرى معناها وكيفية تحصلها وتفاعلها وإلامَ تنتهي اليه في كنف الاستبداد • ثم نرى كيف صوّر أسرى الاستبداد : كيف يتحركون ، وما آمالهم ، وكيف يربّون أبناءهم ، ما علاقتهم بالمستبد ونرى كيف تُشلّ حركتهم فلا يغدون الا دُمى تحركها القوى الطاغية•

بعد ذلك نعرض موقفه من الاستبداد والمستبدين . ولا نكون قد بدأنا بالنتائج اذا قلنا إنه قاوم الاستبداد ، فهذا شيء معروف منــذ قراءة « ألنبياء » آرائه ، وكنا قد عالجناه في الفصل الأول من هــذه الدراسة ، ولكن المهم ، هنا ، معرفة أسلوبه في محاربته . والطرائق التي اقترحها للقضاء عليه .

أ ـ علاقة الاستبداد بالميادين الأخرى :

١ ـ أثر الاستبداد في الدين :

لاحظ الكواكبي كيف عمد فقهاء الاستبداد ، بناء على توجيهات المستبد السياسي الى تحريف معاني الآيات التي تحث علــى الحرية ، وراحوا يفسرون « القرآن الكريم » تفسيراً فيه مغالطة كبيرة ، وذلك بغية مساعدة المستبدين ، فكانوا عوناً للأمراء في طغيانهم اذ استغلوا الدين لاضفاء الشرعية على الاستبداد ، من خلال فرضهم المعنى الذي يناسب السياسة الاستبدادية[1]. ففسروا العبادة بأنها زهد في الدنيا ، ورأوا العدل في ما يراه الحاكم عدلاً ، وبدّلوا معنى الشورى محولين إياها الى استشارة الحاكم فقط لمن يريد اذا أراد . وأوجبوا طاعة أولي الأمر بعد أن طمسوا حقيقة ما يقصد اليه القرآن بأولي الأمر ، وجعلوا المعنى حمد الحاكم اذا أصلب وعدَل ، والصبر عليه ان جار وظلم . وتغاضوا عن عدّ الأمير الظالم فاسقاً .

لقد غطّى الفقهاء الاستبداد بتأويل لا يتفق والدين الصحيح ، وذلك من خلال محاولتهم استخراج أصل الممارسة السياسية القائمة من النص الديني بالتزييف والتحريف « وهكذا غيّروا مفهوم اللغة ،

---

(١) ينظر : **أم القرى** ، المحقق المدني ، ص ٣٩ .

وبدّلوا الدين ، وطمسوا على العقول حتى جعلوا الناس ينسون لذة الاستقلال ، وعزة الحرية ، بل جعلوهم لا يعقلون كيف تحكم أمة نفسها بنفسها دون سلطان قاهر »(٢). وعلى مر الزمن لم يبقَ من الدين الا التفسيرات التي لم تكن في حقيقتها سوى تسويغات لا تمت الى تعاليم الدين بصلة(٣). ومن هذه الملاحظة يقرر الكواكبي : « اللهم ان المستبدّين وشركاءهم قد جعلوا دينك غير الدين الذي أنزلت »(٤) فقد سطا عليه المستبدّون واتخذوه وسيلة لاجراء أهوائهم وتحقيق أغراضهم فضاعت معاني كثير من آيات القرآن بتضليل علماءالاستبداد. رد على ذلك آراء المتصوفين المرتزقة الذين روجوا فكرة أنه « لا يكون الأمير الأعظم الا ولياً من أولياء الله ، ولا يأتي أمراً الا بإلهام من الله»(٤) وذلك بغية مساعدة المستبد على الاستمرار في طغيانه لقاء أعطياته التي يتنعم بها على أمثالهم من المنافقين .

وقد منع الاستبدادُ الحكماءَ من تفسير قسمَي الآلاء والأخلاق من القرآن ، ومنع العلماء من استخراج ما فيه من معانٍ علمية أثبتها العلم على مر الزمان . وذلك كلّه ليبقى التفسير المشوّش ، الذي يحمي مصالحه ، سائداً(٥). ان التفسير المدقق الصحيح للقرآن ينشر العلم والوعي الديني بين الناس على حين لا يناسب غرض المستبدّين « أن يعلم عبيدهم أن لا سيادة ولا عبودية في الاسلام ولا ولاية ولا

(٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٨ .

(٣) ينظر **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٧ — ٣٨ . ايضا : **ام القرى** ، ص ٣٦ — ٣٧ .

(٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٧ .

(٥) ينظر : **م . ن** ، ص ٤٢ .

خضوع »(٦). وهكذا فان الاستبداد « يلعب بالدين فيفسده »(٧) ، ويولد الفتن التي لا حياة له من دونها .

ويرى الكواكبي أن هذه الفتن ، التي ولّدت التفرقة في الدين ، حيث فتحت أبواب المناقشة ، لم تكن خلافاً حول أمورٍ تمسّ جوهر الدين ، بل كان أكثرها جدلاً عقيماً لا يقيم حقاً ولا يزيل باطلاً . وقد استعان السياسيون بهذه الفتن ، وروّجوا لها ليتخذوا منها وسيلة للانقسام السياسي بين الناس وتفريق كلمة الأمة(٨). بل ان المستبدين سعوا الى تعميق الشقاق الديني بين رعاياهم . يقول الكواكبي في افتتاحية « الشهباء » من العدد العاشر : « وبتتبع تواريخ ظهور الديانات وانشقاقاتها بين الأمم يظهر أن المصادر فيها كان اتباع الناس لملوكهم »(٩) وهكذا يتضح أن اختلاف الأديان والمذاهب والنِحل بين الأمصار لم يكن الا لأن صاحب السلطة في بلد ما يفرض على الناس الديانة التي يراها مناسبة له ، وبالشكل الذي يحقق مصالحه ، فيزيّف الدين ويفصله بما يتوافق ورغباته . يضرب الكواكبي لذلك مثلاً من التاريخ : « كما شوّش الاستبداد في المسلمين تاريخ آل البيت عليهم الرضوان ، الأمر الذي تولّد عنه ظهور الفرق »(١٠). من هنا جاز القول : ان المسلمين « تفرّقوا في الدين لتفرقهم في السياسة »(١١)، لأن السياسة لا يناسبها

---

(٦) م . ن ، ص ٥١ .

(٧) م . ن ، ص ٥٣ .

(٨) ينظر : **أم القرى** ، الاجتماع الثاني ، البليغ القدسي ص ٢٩.

(٩) جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، الوثائق ، ص ١٥٦ .

(١٠) **طبائع الاستبداد** ، ص ٤١ .

(١١) **أم القرى** ، ص ١٤٧ .

شيء مثل انقسام الأهالي على أنفسهم فيخلو لأصحابها الجو ليصولوا ويجولوا . وهنا يعود الكواكبي ، مرة أخرى ، الى التاريخ يستشهد به ، فهاهي سياسة الانكليز في المستعمرات عمدت الى بذر الانقسامات وتعميقها لتجعل الناس يفني بعضهم بعضاً ويخلو لها المجال للاستعباد[12] .

ان الناس ، غالباً ما يتخذون الدين وسيلة لتحقيق أهوائهم، لذلك فهم لا يأخذون من الدين الا الجانب الذي يساعدهم على ذلك . وان كان في الدين ما يمنعهم فانهم يحرّفونه حتى يجعلوه يبيح لهم ما يهوون « وقد علّمنا هذا الدهر الطويل مع الأسف ، أن أكثر الناس لا يحفلون بالدين الا اذا وافق أغراضهم ، أو لهواً ورياءً ، وعلمنا أن الناس عبيد منافعهم وعبيد الزمان ، وان العقل لا يفيد العزم عندهم ، انما العزم عندهم يتولد من الضرورة أو يحصل بالسائق المجبر »[13]، فكثير من الناس يُظهر تديّنه بمذهب المستبد ليحصل منه على ما لا يستطيع الحصول عليه من غير نفاق ، ولينال عنده حظوة ومرتبة . ان هؤلاء لا يتدينون بناء على اقتناعهم بوجوب اتباع دين معين ، وانما يرون في دين ما تحقيقاً لرغباتهم فيتّبعونه . وبالطبع ، كما يرى الكواكبي ، فان هذا الذي يتبعونه ليس هو الدين المنزّل ــ أياً كان ــ وانما هو الدين الذي يعبث به المستبد حتى يكوّنه كما يشاء .

ولا يكتفي الاستبداد بتشويه الدين مرة واحدة والى الأبد ، بل هو يُجري عليه التعديلات كلما رأى مستجداً في سياسته يقتضي ذلك . وفي كل الأحوال فان المستبد يطلب من رعاياه أن يغيّروا

---

(١٢) ينظر : م . س ، ص ٣١ .

(١٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ٩٩ .

معتقداتهم وفق مستجدات السياسة الجديدة التي يرتئيها « والاستبداد ريح صرصر فيه اعصار يجعل الناس كل ساعة في شأن وهو مفسد للدين في أهم قسميه أي الأخلاق ، وأما العبادات منه فلا يمسها لأنها تلائمه في الأكثر »(١٤). ان الاستبداد يترك للناس أمر العبادات التي تتحول ، على مَر الزمن ، الى مجرد عادات لا تفيد في تطهير نفس الانسان لأنها حركات من غير اخلاص أو اعتقاد .

أما ما يرغب الاستبداد في افساده من الدين فهو القسم المتعلق بالأخلاق لأنه هو الذي يشكل أسلوب التعامل بالآخرين ، ويوجه العلاقات بين الأفراد . ولما كان الاستبداد يريد أن يفرض علاقات استبدادية بين الناس جميعهم ، لذلك فانه يعبث بالنص الديني الذي يطالب بالأخلاق الحميدة سعياً لتحقيق الخير للجميع ، فيجعله موحياً بأن الأخلاق(*) ليست الا طاعة أولي الأمر (هنا = الحكام) ، وأن يريد الانسان خير حكامه . ولأن هذا المبدأ مناف أبسط قواعد المنطق (الواحد لا يساوي الكل) يضطر الناس الى القيام بما يُطلب اليهم من غير اعتقاد ولا اخلاص فتألف النفوس الكذب والنفاق في ظل الاستبداد ويفشو ذلك مع النفس والأسرة والوطن(١٥) .

فالحرية الدينية لا تناسب الاستبداد ، حيث يحكّم الانسان فكره وضميره ويتّبع ما يرى فيه الصلاح ، وانما الذي يلائمه هو أن يتبع

(١٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٠٢ .

(*) ان استخدام (الأخلاق) هنا من غير اضافة يدل على التوجه نحو الخير ، اي يدل على الناحية الايجابية (المناقب) في الأخلاق . وهي تخالف الأخلاق السيئة (المثالب) التي يطلق عليها خطأ عبارة (لا اخلاقي) .

(١٥) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١٠٢ — ١٠٣ .

الناس المفهوم الوحيد الذي يصوغه هو للدين ، ويكون هو المصدر الوحيد فيه .

يستنتج الكواكبي ، أخيراً ، أن هذا التحريف في الدين ، وهذا الاهمال الذي يكتنفه هو نتيجة كما هو سبب للاستبداد السياسي « ان التهاون في الدين أولاً وآخراً ناشيء من الاستبداد »[١٦]. اذاً فان تعميق التفرقة بين الناس ، والاستعانة بممسوخ الدين لترويج ادعاء ألوهية الحاكم ، وجعل الدين لهواً ولعباً ، وتكليف القضاة والفقهاء بما يهدم الدين ، ومراغمة الهداة من العلماء والفقهاء ، وتوجيه المدلسين نحو تحريف القرآن ، ومنع حرية القول والعمل ، ذلك كلّه من فعل الاستبداد الذي يتضح أثره في تحويل الدين الى مهزلة ليّنة العريكة يسهل تبديل معالمها ، شكلاً ومضموناً ، وفق ما يلائم أغراض المستبدين . يقول الكواكبي : « ان الملوك يتلاعبون بالأديان تأييداً لاستبدادهم »[١٧]، أما عدا ذلك فلا يهمّ المستبدين أمر الدين في أي شيء آخر . فلا هم يراعون مطالبه ، ولا هم يفكرون في معطياته ليحصّلوا القيم التي يبثها الدين الصحيح لصالح الانسان . بل على العكس ، فهم يحوّلون شهواتهم الى قيم ، والى فروض دينية اذا استطاعوا الى ذلك سبيلا .

٢ ـ أثر الاستبداد في العلم :

يحاول المستبد أن يبقي الرعية في حالة جهل حتى لا تعرف معنى الحرية ومعنى المشاركة في الحكم ، اذ « ليس من غرض المستبد أن

---

(١٦) م . ن ، ص ٩٤ .

(١٧) **طبائع الاستبداد** ، ص ٨٧ .

تتنور الرعية بالعلم »[18] فهو يعرف أنه لا استبداد الا ما دامت الرعية جاهلة ، وأنه كلما ازدادت الرعية جهلاً أمكنه زيادة استبداده من غير اعتراض « والمتأمّل في حالة كل رئيس ومرؤوس يرى كل سلطة الرئاسة تقوى وتضعف بنسبة نقصان علم المرؤوس وزيادته »[19]، لذلك ليس من مصلحة المستبد أن ينتشر العلم حتى لا ينحسر سلطان استبداده . فهو يبغض العلم من حيث نتائجه لأن العلم ينير الدروب ويعلّم طريق الحرية[20] .

وموقف المستبد من العلوم يختلف بحسب طبيعة العلم . ان المستبد لا يخشى علوم اللغة ، ولا علوم الدين المتعلقة بالآخرة ، ولا العلوم الصناعية البسيطة ، ولكنه يخاف العلوم التي تمس صميم الحياة مثل « الحكمة النظرية » والفلسفة ، وحقوق الأمم ، والسياسة ... انه يخاف العلوم التي « توسع العقول وتعرّف الانسان ما هي حقوقه وكم هو مغبون فيها ، وكيف الطلب ، وكيف النوال ، وكيف الحفظ »[21]. وكما يخاف العلم فانه يخاف العلماء العاملين الراشدين المرشدين ، ويحاول أن يقصيهم عن ساحة حكمه ، ويقرّب المنافقين المتملّقين لأنه لا يخافهم ، فهم دائماً الى جانبه يبشرون بما يهواه . وأكثر من يخشاهم أصحاب العلوم النافعة الذين لا يتوانون عن تعليم الناس حقوقهم وكيفية صيانتها دونما خوف أو وجل[22]. فهو لا حاجة

---

(18) م . ن ، ص 45 .

(19) م . ن ، ص . ن .

(20) ينظر : م . ن ، ص 47 .

(21) م . ن ، ص 46 .

(22) ينظر : م . ن ، ص 47 .

به الى العلم والعلماء ، ان ما يحتاج اليه المستبد هو مجموعة من المنافقين الذين يتقنون صياغة الأسماء والشعارات ، ويعملون على تعديل اللغة والدين والقيم الى الشكل الذي يناسبه ، ويطمسون على العقول ليميتوا فكرة الحرية والاستقلال في الرأي وفي الحكم ، ويعززوا الاستلاب.

ان المستبد يكره العلم والعلماء ، لأن وجودهما يعني انحلال سلطته التي لا تقوم الا على الجهل ، لذلك يبقى في صراع ضد العلم وأصحابه « ان بين الاستبداد والعلم حرباً دائمة وطراداً مستمراً : يسعى العلماء في تنوير العقول ويجتهد المستبد في إطفاء نورها ، والطرفان يتجاذبان العوام »[٢٣]. فهو يطارد العلماء ليبقي على دولته التي بنيت على أساسٍ من جهل الشعب . والمستبد ، فضلاً عن أنه يكره العلم لنتائجه ، فانه يكرهه أيضاً لذاته لأنه يذكره بدونيته وسطحيته أمام العلماء الذين ينازعونه لجلب العوام الى صفهم ، بارشادهم الى حقوقهم ، وفضح ما يمارس عليهم من استبداد .

ويحدد الكواكبي ما المقصود بلفظ (العوام) : العوام هم الذين اذا جهلوا خافوا ، واذا خافوا استسلموا . وهم الذين اذا علموا قالوا، ومتى قالوا فعلوا[٢٤]. لهذا يتجاذبهم الطرفان ، لعلم الطرفين أنه لا وسيلة لنفي الخوف غير العلم بحقيقة المخيف ، فاذا علم العوام أن المستبد امرؤ عاجز يخافهم أكثر مما يخافونه ، زال خوفهم منه وتقاضوه حقوقهم . ومن هنا نجد شدة حرص المستبد على ابقائهم في حالة جهل دائم ، لأن « الاستبداد والعلم ضدان متغالبان فكل ادارة مستبدة تسعى جهدها في اطفاء نور العلم ، وحصر الرعية في حالك الجهل »[٢٥]. والعلماء الحكماء يسعون جهدهم الى تنوير أفكار الناس ، بالرغم من

(٢٣ ــ ٢٨) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٤٧ ــ ٥٣ .

مطاردة المستبد لهم ، سعياً منه للتنكيل بهم وإسكاتهم عن بيان فساد إدارته • وهو اذ يفعل ذلك فانه يستبدل بهم المتعالين المالئين ، يمنحهم الألقاب العلمية الرفيعة ليضلل الناس عن حقيقتهم يتبعوهم من دون العلماء الحقيقيين • يصوّر الكواكبي ذلك وهو يطلق زفرة حسرة وأسى « قاتل الله الاستبداد الذي استهان بالعلم حتى جعله كالسلعة يُعطى ويُمنح للأميين ولا يجرؤ أحد على الاعتراض »(٢٦)• والعلم كما أنه الضد المباشر للمستبد ، فانه لا يناسب سلسلة المستبدين الصغار أيضاً ، الذين يعينون المستبد الأكبر على مكافحته « ان العلم لا يناسب صغار المستبدين أيضا كخَدَمة الأديان المتكبرين وكالآباء الجهلاء والأزواج الحُمقاء وكرؤساء كل الجمعيات الضعيفة »(٢٧)، لأن العلم يكشف زيف الادعاء وعُقَد النقص ، مما لا يدع مجالاً لسطوة السفهاء • لذلك يحرص الاستبداد على أن « يحارب العلم فيفسده » ، وأن « يضغط على العقل فيفسده »(٢٨)، وأن ينشر الأفكار الغامضة المتناقضة ليجعل العوام في معمعة بحيث لا يعود بامكانهم التمييز بين الخير والشر ، بين الصواب والخطأ ، ويسلبهم الراحة الفكرية فتمرض عقولهم « ويصل تسفّل ادراكهم الى أن مجرد آثار الأبهة والعظمة التي يرونها على المستبد وأعوانه يبهر أبصارهم « فيرون ويفكرون أن الدواء في الداء ، فينصاعون بين يدي الاستبداد »(٢٩)، ويتم له ما أراد • ويبقى طوال وجوده حريصاً على أن يقلب الحقائق في الأذهان، مستغلاً بساطة الناس ليحشو رؤوسهم بالأفكار التي تعزز وجوده وتنمّي خضوعهم لسطوته • انه يُفهم العوام بأنه عظيم وأنهم سافلون

---

(٢٩) **طبائع الاستبداد** ، ص ٨٦ .

(٣٠) ينظر : **م • ن** ، ص ٨٧ .

فينصاعون له صاغرين مصدقين ، بالنظر الى ما يلاحظونه عليـه من علائم الأبهة والتعاظم والتكبّر •

ويتحكم الاستبداد حتى في أفكار العقلاء ، فضلاً عن العامة ، فيسوقهم الى تسمية الغالبين بالرجال العظام ، ويجعلهم ينظرون اليهم نظرة إجلال واحترام ، مع أنهم قتلة مخربون ، لا همّ لهم الا تحقيق مزيد من الاستبداد[٣٠]• ان المستبد ، بمعاونة عصابته من المستبدين الصغار ، يستطيع أن يخدع بعض العلمـاء ، ويجعلهم يرون في قسوة المستبدين قوة ، وفي مقدرتهم على البطش بطولة ، وفي مجازرهـم انتصاراً ، ويعمل هو ، من ناحية أخرى ، على كمّ الأفواه المعارضـة وخرق قول القرآن الكريم : (ولا يُضارّ كاتبٌ ولا شهيدٌ)[٣١] ويسارع الى تعليم الناس الانقياد ، عن خوف وجبن ، من غير إعمـال عقل أو جرأة على التفكير الحر[٣٢] •

٣ ـ أثر الاستبداد في المجـد :

يعمل الاستبداد على اقالة المجد واقامة التمجد بدلا منه • يبين الكواكبي أثر الاستبداد في الكرامة الانسانية قائلاً : «يغالب الاستبداد المجد فيفسده ويقيم مقامـه التمجد »[٣٣]• فما الذي يعنيه الكواكبي بالمجـد ؟

يعرّف الكواكبي المجد بقوله : « المجد هو احراز المرء مقام حب واحترام في القلوب »[٣٣]• ويراه مطلباً طبيعياً لكل انسان حر ، ويرى

(٣١) البقرة ٢/٢٨٢ •
(٣٢) م • س ، ص ٩١ •
(٣٣) ينظر : م • س ، ص ٥٣ ـ ٥٥ •

فيه لذة روحية تتشكل من جراء حب العطاء • أما الأذلاء والجبناء فيفضلون الحياة مع الاستعباد على الموت في سبيل إحراز المجد • ويعيب الكواكبي حياة الذل التي يفضلها (ابن خلدون) ، موضحاً أن المجد لا ينال الا بالبذل في سبيل الجماعة • وهذا البذل اما بذل علم أو مال أو نفس ، وينحصر تحصيله في زمن الاستبداد بمقاومة الظلم ، على حسب الامكان(٣٣)• أما ما يقابل المجد من حيث مبناه فيسميه الكواكبي (التمجد) الذي هو خاص بالادارات المستبدة ويعرّفه بأنه « القربى من المستبد بالفعل كالأعوان والعمال أو بالقوة كالملقبين بنحو دوق أو بارون ، والمخاطبين بنحو رب العزة ورب الصولة،أوالموسومين بالنياشين أو المطوقين بالحمائل »(٣٤)• فالاستبداد أخذ مرغم يحرز لذة من جراء سلب وقهر ، لذلك لا يمكن أن يحرز الاستبداد مجداً ، وكل ما يحصّله انما هو التمجد ، أي ادعاء المجد • ويذهب الكواكبي الى تأكيد أن كل من يعين مستبداً على استبداده فهو متمجد • وهذه الاعانة اما أن تكون حركية تقوم على التبشير به ومقارعة أعدائه ، واما أن تكون سكونية تكتفي بالسكوت عن مساوئه كدليل ضمني على الرضى بممارساته والقبول بما يفرضه من تفاوت بين الناس ، وقسمتهم قسمين : عبيداً وسادة • هؤلاء الأعوان جميعهم ، السلبيون والايجابيون ما هم الا أولئك الراضون في « أن يصير الانسان مستبداً صغيراً في كنف المستبد الأعظم »(٣٥) الساعون لكي يحظوا بهذا التمجد ، المسارعون للانتماء الى قسم السادة •

ان المتمجدين يتغاضون عن الاهانات التي يتلقونها من المستبد ويحرصون على كتمانها عن الآخرين ليبدو كأنهم محترمون عند

(٣٤ ــ ٣٧) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٥٥ ــ ٥٨ .

المستبد" • وهم بذلك يريدون أن يخدعوا العامة • لكن الكواكبي يراهم لا يخدعون الا أنفسهم بالتظاهر بالأنفة وهم متصاغرون بين يدي المستبد • ويحوجهم « هذا المظهر الكاذب لتحمّل الاساءات والاهانات التي تقع عليهم من قبل المستبد » والحرص على كتمانها أمام الناس « وهكذا يكون المتمجدون أعداء للعدل أنصاراً للجور ، ولا دين ولا وجدان ولا شرف ولا رحمة » ويعمل المستبد على الاكثار من أمثال هؤلاء ، إما بمنحهم الألقاب الجديدة أو بتعزيز ما يعتزون به من الأصالة الذاتية لعائلاتهم العريقة في خدمة الاستبداد « ليتمكن بواسطتهم من أن يغرر الأمة على إضرار نفسها » فيقود الناس الى الحروب والاسراف بحجة أبّهة المملكة ، وينكّل بأعداء ظلمه على أنهم أعداء الأمة ، ويتصرّف في حقوق مجتمعه على هواه باسم ما تقتضيه الحكمة والسياسة « ان المستبد يتخذ المتمجدين سماسرة لتغرير الأمة باسم خدمة الدين ، أو حب الوطن أو توسيع المملكة أو تحصيل منافع عامة »(٣٦) وهو ، في الواقع ، لا يريد الا خدمة نفسه وتحصيل منافع خاصة به ، مستعيناً بتأييد هؤلاء الأعوان المتمجدين • وهو يجرّب بعض العقلاء الأذكياء في بعض المناصب ليجعلهم أعواناً له فاذا يئس من مجاراتهم له أبعدهم عنه ونكّل بهم(٣٧) •

ان المستبد لا يفتأ يبرهن على أن ادارة الظلم لا تحتاج الى علم أو قدرة ما دام هو وحده المتحكم في الأمور بحسب مشيئته ورغباته (٣٨)• وكل ظانٍّ بأن المستبد قد استوزره ليصلح ما أفسدته السياسة الاستبدادية يقول عنه المستبد « هذا حيوان ياضيعة الأمل فيه »(٣٩)• ان كل ما يحتاج اليه المستبد هو يد يضرب بها العوام ويلجم

(٣٨) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٦١ •

(٣٩) **طبائع الاستبداد** ، ص ٥٨ •

الكرام ، ولسان يسبّح بحمده • فلا هو يحتاج الى عقل راجح ولا الى فكر نابه ولا الى طالب مجد حقيقي ، لأنه جعل العلم سلعة يبيعها لمن يبرهن على أنه الأنذل والأكثر قدرة على الاستغلال ، ولأنه يمنح الألقاب لمن يشاء فيجعله متمجداً يضرب به رقاب المتمردين •

ولا بأس عند المستبد أن يتلقى معونة من بعض بيوت الأصالة التي تعودت مظاهر الكبرياء والأنفة ، لذلك فانه يدر المال على الأصلاء الوارثين خدمة الظلم ومساعدته ، ويعينهم على اظهار الأبهة وتخويف الناس والتكبر عليهم ، ويسبغ عليهم بعض الألقاب والرتب في حكومته ، وشيئاً من النفوذ والتسلط على الناس ليتلهوا بذلك عن مقاومة استبداده ، ولأجل أن يألفوها فتفسد أخلاقهم وينفر الناس منهم ولا يبقى لهم من ملجأ غير بابه فيصيرون أعواناً له • وان وجد من الأصلاء وارث علم أو أدب أو لعائلته تاريخ في مقاومة الظلم والظالمين ، فانه يسارع الى إذلاله أو إغرائه ليتخذ منه عوناً له في استبداده • هكذا يحاول الاستبداد إفساد الصالح من الأصلاء لينضم الى ركابه • كما أنه يلقي الفساد بين عائلات الأصالة وبين عامة الناس ، ويقوّي التنافس والتحاسد بين الأصلاء • يغريهم حيناً ويعاقبهم أحياناً ، ويولّي عليهم تابعيهم ليكسر شوكتهم ويمنع امكانية اتفاقهم عليه(٤٠) •

وكان الكواكبي قد أشار الى التفرقة العنصرية والطائفية والفئوية التي تصطنعها الحكومات الاستبدادية ، وذلك في العدد الثاني من (الشهباء) عندما يورد خبراً بأن المأمور رفض قبول « ستة أنفار من مسيحيي عنتاب من طائفة الأرمن القديم أتوا لمحل استكتاب للعساكر

---

(٤٠) ينظر : م • ن ، ص ٦١ .

المتطوعة »[41] وقد « رفضهم لسبب ديني » وهكذا يحاول المستبدون دائماً أن يشيعوا التفرقة بين الناس ، ويؤكدوا التفاوت . يعلّق الكواكبي على هذا الخبر الذي أورده في صحيفته : « كلما ألزمتنا ظروف الأحوال بالتشبث بأسباب علاقات الود والاتحاد بين سائر التبعة العثمانية ، تظهر هكذا حركات تقضي بضد ذلك لغايات بعض مآمير لا يكترثون بلوازم الأوقات : فاللازم على أولياء الأمور أن يصدّوا هكذا مأمورين عن غاياتهم »[42] .

ويشير الكواكبي ، في العدد نفسه من الشهباء ، الى مساوىء التمجد ، يقول : « آفة المحسوبية أن أبطالها يفاخرون بها ، مما يدل على استيلاء الفساد على الفكر العام لدرجة استحسان القبائح والتفاخر برذائل الصفات »[43]. ان غاية المستبد هي مزيد من الاستبداد، لذلك فانه يدلي بتوجيهاته ثم يسلّم القياد الى أعوان أراذل ، يردفهم بجيش من الأوغاد يحارب به العقلاء[44]. وهؤلاء الأعوان هم أعضاء في جسم الأمة التي « قتل الاستبداد فيها كل الأميال الشريفة العالية فأبعدها عن الأنس بالانسانية »[45] ولم يعد همّ أكثر أعضائها الا نيل الحظوة عند المستبد ، والحصول على صفة أو رتبة أو مال ، يمكنه أن يستبد به على آخرين ، ولمّ فتات ما يوزعه السلطان على متمجدي الزمان .

(٤١) الكواكبي ، في (**الشهباء**) ، عدد /٢/ ، ص ٤ . في : جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، ص ٤٨ .

(٤٢) جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، ص ٤٨ .

(٤٣) م . ن ، ص ٥٥ .

(٤٤) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٦٢ .

(٤٥) م . ن ، ص ٦٥ .

٤ ـ أثر الاستبداد في الأخلاق :

حين يعرض الكواكبي لعلاقة الاستبداد بالأخلاق فانه يلاحظ أن « الاستبداد يتصرف في أكثر الأميال الطبيعية والأخلاق الحسنة ، فيضعفها أو يفسدها أو يمحوها »[٤٦] فاذا كانت لدى انسان ما خصلة أخلاقية حسنة بالطبيعة ، كالصدق والأمانة .. فان الاستبداد سرعان ما يحولها الى جواز الكذب والخيانة أحياناً . ثم الى استحبابهما ، بعد ويعزز آثاره السيئة في الأخلاق بما يزرعه من خصال قبيحة في قلوب الناس[٤٧] .

ان الاستبداد يفسد الأخلاق بإكثاره الأعوان المتمجدين وبما ينشره من الذعر بين مواطنيه ، وبالتفرقة والتباغض اللذين يزرعهما بين الناس حتى يجعل الانسان « حاقداً على قومه لأنهم عون لبلاء الاستبداد عليه ، وفاقداً حب وطنه ، لأنه غير آمن على الاستقرار فيه ويود لو انتقل منه ، وضعيف الحب لعائلته ، لأنه ليس مطمئناً على دوام علاقته معها ، ومختل الثقة في صداقة أحبابه »[٤٨]. فمن وجهة نظر الكواكبي أن للأخلاق دوراً مهماً وتأثيراً كبيراً في الميادين الأخرى لأنها هي التي تحدد علاقات الانسان بذاته وبعائلته وبوطنه ، وفسادها يعني فساد العلاقات الانسانية .

ولكن كيف تتكون أخلاق الانسان ، وكيف يتمكن الاستبداد من إفسادها ؟

---

(٤٦) م . ن ، ص ٨٥ ،

(٤٧) ينظر : م . ن ، ص ٩١ .

(٤٨) م . ن ، ص ٨٥ .

يقول الكواكبي : « الأخلاق أثمار بذرها الوراثة وتربتها التربية، وسقياها العلم ، والقائمون عليها هم رجال الحكومة ، بناء عليه تفعل السياسة في أخلاق البشر ما تفعله العناية في إنماء الشجر »(٤٩) ، فالطفل يرث استعدادات أخلاقية تنمّى وتقوّم عن طريق التربية العلمنة الصحيحة ، والمسؤول عن ذلك كله ، في نهاية الأمر ، هو الذي يمكنه قتل الأخلاق أو تنميتها في نفس الانسان .

اذاً لا بد ، لصلاح الأخلاق ، من أن تكون الاستعدادات الوراثية صالحة ، ولا بد من توافر بيئة مناسبة لترعرع الحياة الأخلاقية في الانسان ، كما لا بد من العلم الذي به يمكن التمييز بين الخير والشر ، الحسن والقبيح ، كما لا بد من هيئة تقوم بالاشراف على التربية الأخلاقية . وهذه الهيئة يراها الكواكبي متمثلة في الحكومة . ان غياب أحد العناصر الأربعة السابقة ينتج نمواً متخلخلاً لمبادىء الأخلاق، التي لا يمكن أن توجد الا بتكاتف تلك العناصر كلها .

الحكومة ، اذاً ، هي التي ترعى الأخلاق وتتعهد نموها ، من ذلك يتضح ما تستطيع السياسة أن تفعله في أخلاق الناس . فهي اما أن تنميها وتطورها ، واما أن تجري فيها معاول الهدم والتخريب . والحكومة المستبدة ، بحسب ما رأيناه من طبائعها ، هي ، بتعبير الكواكبي ، حطّاب يفسد الأخلاق ويدمرها لأن الاستبداد لا يعنيه الا عاجل الاكتساب ، لذلك لا يُرجى من الحكومة المستبدة غير الافساد.

ان الأخلاق لا تكون أخلاقاً ما لم تكن ملكة مطّردة على قانون فطري تقتضيه وظيفة الانسان نحو نفسه ، وعائلته ، وقومه ، ونحو

---

(٤٩) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٨٥ — ٨٩ .

الانسانية « ومن أين لأسير الاستبداد أن يكون صاحب ناموس »[٥٠] بوجود حكومة لا قانون فيها ولا وازع لها عن ايذاء الناس ، يعيش الانسان فيها « مسلوب الارادة التي هي أم الأخـلاق »[٥١]، فكيف للأخلاق أن تولد من غير أم ، حيث يعاني الانسان فقدان حريته في عهد يكون فيه معرّضاً لسلب المال وإهانة الشرف ، من غير أن يكون لديه أمل يسعى اليه[٥٢]. ذلك فضلا عن أن الاستبداد يسلبه الراحة الفكرية ويشوش في ذهنه الحقائق كما يهوى[٥٣]. ان الأخلاق ، زمن الاستبداد ، حرب ارادات بين الحاكم المطلق والرعـايا المحكومين ، صراع بين الأخلاق والاستبداد ، كل منهما يريد الغاء الآخر . وبالطبع فان من مصلحة المستبد تفشّي الفساد الأخلاقي الذي يؤدي الى اعتياد المذلة وضعف الثقة بالنفس و « أقل ما يؤثره الاستبداد في أخـلاق الناس ، أنه يُرغم حتى الأخيار منهم على إلفة الرياء والنفاق [...] وأنه يعين الأشرار على اجراء غيّ نفوسهم آمنين من كل تبعة »[٥٤]، اذ يخاف الناس من فضح أعمال الشر الذي يحتمي بهيبة المستبد .

ويرفض الكواكبي أي حسنات قد تُعزى للاستبداد ، فما ملاحظة تغاضي الناس عن أفعال المستبدين الا دليل على إلفة الخنوع لا دليل على انتشار التسامح زمن الاستبداد . وما حسن الطاعة الا تعوّد على الانقياد من غير تفكير . وما ملاحظة قلّة ذكر الجرائم الا بسبب اخفائها وعدم تمكن أحد من نقدها وتفنيدها ، لا بسبب ندرتها في زمن الحكم الاستبدادي[٥٥]. ان كل ما يحـدث في زمن الحكم الاستبدادي ،

(٥٠ ــ ٥٣) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٨٥ ــ ٨٩ .

(٥٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ٨٩ .

(٥٥) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٨٧ ــ ٨٨ .

بحسب الكواكبي ، أن الناس يتبعونه في تسمية الأشياء بغير أسمائها ، فيصبح النصح فضولاً والغيرة عـداوة ، ويجارونه في « اعتبار أن النفاق سياسة ، والتحيل كياسة ، والدناءة لطف ، والنذالة دماثة »[٥٦] فيشيع الفساد الأخـلاقي في مجتمع الاستبداد . ويمضي الكواكبي قدماً في شرح صيرورة هذه العملية التي تجعل المستبَد به (بفتح الباء) يألف فساد الأخلاق حتى تصبح عنده مثالاً .

يصنّف الكواكبي الخصال الأخلاقية في ثلاثة أنواع :

١ ــ الخصال الطبيعية : تعترف بها كل الطبائع والشرائع . وهي حسنة كالصدق والأمانة ، أو قبيحة كالرياء والاعتداء .

٢ ــ الخصال الكمالية : التي جاءت بهـا الشرائع الإلهامية . كتحسين الايثار وتقبيح الزنا والطمع .

٣ ــ الخصال الاعتيادية ، وهي ما يكتسبه الانسان بالوراثة أو بالتربية أو بالإلفة ، فيستحسن أو يستقبح تبعاً لذلك[٥٧] .

ان هذه الخصال تتشابك ويؤثر بعضها في بعض ، وتقع كلهـا تحت تأثير الالفة الطويلة فتتغير وتتبدل أو تزول حسب الوضع . وهذا يعني تأثرها بالبيئة والتربية والتعليم . وفي حالة وجـود حكومـة استبدادية فان ما يتزرع هو الخصال القبيحة طبيعة ، وتحسين القبيح من الخصال الكمالية ، وتصب كلهـا في الخصال الاعتيادية المكتسبة فيستقبح الانسان المستحسنَ ويستحسن المذموم في ظل الحكومات

(٥٦) م . ن ، ص ٨٧ .

(٥٧) ينظر : م . ن ، ص ٩١ .

العادلة . ومن اعتياد تسفّل الأخلاق يألف الناس أفعالهم السيئةفينتقل الانسان من استقباحها الى شعوره بخفة جرمه ، ثم الى التلـذذ في تكرارها كأنها حق طبيعي له . ان « أسير الاستبداد العريق فيه يرث شر الخصال ، ويتربى على أشرها ، ولا بد أن يصحبه بعضها مدىالعمر بناء عليه ، ما أبعده عن خصال الكمال ، ويكفيه مفسدة لكل الخصال الحسنة الطبيعية والشرعية والاعتيادية تلبّسه بالرياء اضطراراً ، حتى يألفه ويصير ملكة فيه ، فيفقد بسببه ثقة نفسه بنفسه »(٥٨). هاهنـا يوضح الكواكبي خطر الرياء على الانسان ، اذ انه بداية لها ما وراءها ، فهو يستتبع حتماً انسياق الانسان في حبال من الأكاذيب التي لا يلبث أن يصدّقها هو نفسه ، ويحقق بذلك مآرب الاستبداد في اغـراق الناس في اللامبالاة تجاه أنفسم وتجاه غيرهم ، وجعلهم عاجزين ازاء أي عمل أو فكر ، وتعزيز عدم الثقة بينهم ، وترسيخ سوء الظن بالنفس وبالآخرين .

هذا هو فعل الاستبداد في الأخلاق ، يقتل الميول الشريفة ، ويبعد الأمة عن الانسانية ، ويعلّم الحقد والكراهية وسوء الظنون . وهـو يبقى على ذلك حتى يتعود أسرى الاستبداد الرياء والكذب ، ويفقدوا الايمان بالقيم الأخلاقية النبيلة . ويعزز الكواكبي ، هنا ، ما قاله على لسـان (السعيد الانكليزي) في « أم القرى » : « بتوالي القرون والبطون على هذه الحال ، تأصل في الأمـة فقد الإحساس »(٥٩) . ونتيجة الفة الأمة هذه الأخلاق الفاسدة المفسدة تفتر همة الناس عن السعي في أعمالهم وعن الاتقان فيها ، ويتباعدون ويتباغضون فيعيشوا

---

(٥٨) م . ن ، ص ٩٢ .

(٥٩) **أم القرى** ، ص ٦٢ .

متفرقين « فينتج من ذلك أن الأسراء محرومون طبعاً من ثمرة الاشتراك في أعمال الحياة »[٦٠]، الاشتراك الذي يعدّه الكواكبي أعظم سر في التقدم ، ويصير « الانحطاط طبعاً لهم تؤلمهم مفارقته »[٦١]. وكان الكواكبي ، قبل أن يخرج كتابه « أم القرى » ، الى النور ، بعشرين سنة ونيف ، قد قال في « الشهباء » : ان السياسة السيئة هي أساس استيلاء الفساد على الفكر العام ، وهي التي تجعل الناس يألفون أموراً تضرّهم الى أن « صارت طباعاً لهم يركنون اليها ويحافظون عليها كما قيل :

ألفتُ الضنى لمّا تطاولَ مكثُه

فلو بانَ عن جسمي بكته الجوارحُ »[٦٢]

والكواكبي يعزز رأيه هذا في « أم القرى » شارحاً ما يفعله الاستبداد في الناس « فصرنا ربما تقتل الطفل في حجر أمه وتلزمها السكوت فتسكت ، ولا تجسر أن تزعج سمعنا ببكائها عليه « وتوالت البطون ونحن على ذلك عاكفون ، فتأصل فينا فقدُ الآمال وترك الأعمال »[٦٣] . ان فقدان الحرية يميت النفوس ويعطّل الشرائع ويجعل اليأس من اصلاح الأحوال مسيطراً فيرتاح الناس الى ما يلقنهم

---

(٦٠) م . س ، ص ٩٣ .

(٦١) م . س ، ص ٣٤ .

(٦٢) الكواكبي « الهيئة الاجتماعية » في **الشهباء** ، الافتتاحية ، العدد /٥/ ، عام ١٨٧٧ م — ١٢٩٤ هـ . في : جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، الوثائق ، ص ١٤٩ .

(٦٣) **أم القرى** ، ص ٣٣ .

اياه أعوان الاستبداد ويستكينون . « وهؤلاء الواهنة يحق لهم أن تشق عليهم مفارقة حالات ألفوها عمرهم ، كما قد يألف الجسم السقم فلا تلذ له العافية »(٦٤)، اذ يكتفي المأسورون بتقليد أعوان المستبد الذين يتخلقون بأخلاق مليكهم الذي تلقف عادات السراري الذميمة(٦٥). فمن فساد أخلاق المستبد يفسد الأعوان ، ومن هؤلاء تنتقل العدوى الى أسرى الاستبداد ، ويغشو الفساد في الدولة كلها. ويمسي كل انسان لا يهتم الا بمصالحه الآنية ، غير مبالٍ ولا مدرك أن للآخرين حقوقاً عليه ، كما له عليهم . فمن أين لهؤلاء أن يعلموا بأن الانسان « مدني بالطبع ، لا يعيش الا بالاشتراك »(٦٦) وقد جعل الاستبداد كل شريك « يبطن لغبن شركائه باتكاله عليهم عملاً ، واستبداده عليهم رأياً ، حتى صار من أمثالهم قالهم : (ما من متفقين الا وأحدهما مغلوب للآخر) .. »(٦٧). هكذا علمهم الاستبداد أن يحاول كل منهم أن يكون هو الغالب في كل علاقة يقيمها مع الآخرين.

والكواكبي يعزو سبب عدم اندفاع الشرقيين لتحقيق الاشتراك الى الاستبداد الذي منع التعرض لذكر أسباب التفرق والانحلال . ان الدعوة الى الاشتراك لا تتحقق من غير أن نعرف أسباب غيابها . ومع محاولة المفكرين معرفة أسباب التفرق ، الا أنهم كانوا يبتعدون عن السبب الأصلي الذي جعل الناس متباعدين متباغضين . لقد عدد

---

(٦٤) م . ن ، ص ١٨٢ .

(٦٥) ينظر : الكواكبي « الافتتاحية » في **الشهباء** ، عدد /١٠/ . في : جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، الوثائق ، ص ١٥٦ .

(٦٦) **أم القرى** ، ص ٦٢ .

(٦٧) **طبائع الاستبداد** ، ص ٩٣ .

الكتّاب أسباباً كثيرة للتفرق ، الا أنهم أغفلوا ذكر الاستبداد ، الحلقة الأولى في سلسلة أسباب التفرق . وهم تجنبوا ذكر الاستبداد إما جبناً وإما مراءآة(٦٨) .

ان الأخلاق ليست عملية سهلة ، كما أنها ليست عملية نظرية فحسب ، فهي لا بد أن تترجم عملياً ، ولا بد لقيامها من أناس ينهضون بها ، وينشطون في الدعوة اليها ، ويكون هدفهم حراسة نظام المجتمع. ومن أين لهذه العملية أن تقوم في ظل الاستبداد ، حيث لا أحد يقوى على الإرشاد الى القيم والأهداف ، التي من دونها لا يمكن أن يقوم عمل ، لأن العمل يتطلب عزماً وغاية ، وحيث لا يوجد الا مبشرون بعصمة المستبد ووجوب اتباعه ، لأن الموظفين في عهد الاستبداد للوعظ والارشاد ما هم الا أعوان المستبد المنافقون . وهم ليسوا بقادرين على ارشاد أنفسهم فضلاً عن ارشاد سواهم .

اذاً فالاستبداد يصارع الأخلاق حتى يصرعها ، ويستبدل بالمجد التمجّد ، كما أنه يشيع الجهل ، ويبدّل معالم الدين حتى يناسب أغراضه .

ان الكواكبي يضع جماع القول عن تأثير الاستبداد في أن كل ما يصيب الانسان من مساوىء هو من فعل الاستبداد . ان « المرجع الأول في الكل هو الاستبداد ، الذي يمنع ... الباحثين عن التصريح باسمه المهيب »(٦٩)، وهو يمعن في توسيع نطاق الفساد الأخلاقي الذي يقوّي ، بدوره ، الميل الى الجشع وكنز الأموال .

---

(٦٨) ينظر : م . ن ، ص ٩٣ — ٩٤ .

(٦٩) م . ن ، ص ٩٤ .

٥ ـ اثر الاستبداد في المال :

يصف الكواكبي المال بأنه قيمة ومقياس يمكن أن نقيس به غيره : « كل ما ينتفع به في الحياة هو مال »(٧٠)، فالوقت .. والعلم .. والعقل .. والجاه .. ذلك كله مال . فاذا بيع واشتري في سوق يملك التحكّم فيه رجل واحد هو السلطان ، فان ذلك يعني تحكّم شيخ السوق في رقاب الناس . ذلك لأن التلاعب بالمال يعني تلاعباً بقيم الانسان .

هذا ما يحدث في عهد الاستبداد ، اذ تتحول القيمة الى سلعة ، ويتحوّل الانسان من مالك مال الى عبد له وعبد لمالكه . من هنا فان تحكّم المستبد في المال يعني تحكماً في الناس ، يأمر وينهى ، ويغصب ويمنح ، فيفسد استخدام المال ويتحول من كونه وسيلة انتفاع الى كونه وسيلة استبداد .

ان الكواكبي لا يذمّ الثروة وتحصيلها ذماً مطلقاً ، لكنه يحارب تكديسها الذي يكون بغير وجه حق ، والذي يأتي من مال حرام « والمال الخبيث الحرام هو ثمن الشرف ، ثم المغصوب ، ثم المسروق ، ثم المأخوذ إلجاءاً ، ثم المحتال فيه »(٧١). أما المال الحلال الذي يجوز التمول عن طريقه فهو « ما كان عوض أعيان ، أو أجرة أعمال ، أو بدل وقت مقابل ضمان »(٧٢)، أي أن الاثراء غير المشروع هو الذي يحصل من غير مقابل فعلي لعمل بشري أو ما يعادله . وهو ما يرفضه الكواكبي، لأن تحصيل المال بوسائل غير مشروعة يؤدي الى تغليب انسان على انسان ، ويؤدي ، بالتالي ، الى فرز البشر فئتين : سادة وعبيد . وهذا ما يفعله الاستبداد .

(٧٠ ـ ٧٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ٦٩ ـ ٧٠ .

ان الاستبداد صيّر معبوده المال ، وجعله هدف حياته الوحيد « الاستبداد دينه وحياته وشرفه المال »(٧٣) فهو معيار احترام الناس ومصدر التمجد . لذلك فان المستبدين لا يدخرون فعل أي شيء في سبيل الحصول على مزيد من هذا الإله ، والاستمرار بالتنعم في امتلاك هذا الشرف . ولا يتوانون عن ابتداع الطرائق التي تسهّل لهم عملية التموّل السريع . وبعد انقراض عادة أكل الانسان لحمَ أخيه بتأثير التطور ، فان المستبدين اخترعوا أشكالاً أخرى لفعل ذلك ، وتفننوا في الظلم ، فهم يمتصون دماء الناس باغتصاب أموالهم ، ويقصّرون أعمارهم بتسخيرهم في الأعمال وبغصب ثمرات أتعابهم(٧٤) .

ان الاستبداد السياسي لا يهمه الا الاكتساب العاجل ، وفي زمنه يتسع تفاوت الثروات بين الناس ، ويسمّي الأسير ، تقليداً لآسره ، عبداً للمال ، ويجنح الجميع للادخار . ولا يمكن ، في ظل الاستبداد ، أن يتم التموّل الا بأن يحرم المتمول الآخرين الرزق . والاستبداد ، تسهيلاً لهذه العملية الاكتنازية ، يسنّ قوانين التفاوت الاجتماعي لحماية احتكار المحتكرين . مما يجعل بالامكان أن يشتري الغنيّ الفقير ويسخّره لخدمته .

ان الكواكبي يُرجع مظاهر الفساد الاقتصادي كلها الى نظام الحكم المستبد ، لأن الاستبداد يُلغي العدالة من قواميسه ويشرّع كنز الثروات اذ يشجع صغار المستبدين على التعدي على حقوق الناس، وعلى استغلال نفوذهم في نهب أرزاق الشعب ، وعلى تكديس الثروات لديهم على حساب الآخرين . وكلما ازداد الثري مالاً ازداد طمعاً

---

(٧٤) ينظر : م . ن ، ص ٧٠ – ٧١ .

ورغبة في زيادة التموّل « فمن يملك عشرة يرى نفسه محتاجاً لعشرة أخرى ، ومن يملك ألفاً يرى نفسه محتاجاً لألف أخرى »(٧٥) .

ويتأمل الكواكبي فيرى الظلم القائم بين الناس من حيث اقتسام الأعمال « ان البشر نِصفهم كَلّ على النصف الآخر ويشكل أكثرية هذا النصف الكلّ نساء المدن »(٧٦). ان الأسرة هي المجتمع الأصغر، أو الوحدة الأولى للمجتمع ، وأهم ما في علاقات الأسرة علاقة الرجل بالمرأة ، التي يراها الكواكبي علاقة غير عادلة ، اذ تعيش النساء على حساب الرجال « اقتسمت النساء مع الذكور أعمال الحياة قسمة ضيزى »(٧٧)، فأخذت الأعمال الأسهل وتركن الأصعب للرجال . ويرى الكواكبي أنه كلما ازداد التطور الانساني مدنية ازدادت القسمة جوراً « ومن المشاهد أن ضرر النساء بالرجال يترقّى مع الحضارة والمدنية على نسبة الترقي المضاعف »(٧٨). وهذا الضرر يأتي من كون المرأة ترهق الرجل بالأعمال الشاقة التي تحتاج الى كدّ مستمر ، وتبقي لنفسها الأعمال السهلة البسيطة ، هذا اذا عملت ، لأن نساء المدن لا يفتأن يشتكين وهنّ مستلقيات على السرير الوثير ويطالبن الرجل بخدمة لطفهن وجمالهن .

من هذا المجتمع الصغير ينتقل الكواكبي الى المجتمع الأكبر ليلاحظ انسحاب هذا التفاوت على المجتمع كله ، حيث « الرجال

---

(٧٥) **طبائع الاستبداد** ، ص ٨٢ .

(٧٦) م . **ن** ، ص ٧١ .

(٧٧) م . **ن** ، ص . ن .

(٧٨) م . **ن** ، ص ٧١ .

تقاسموا مشاقّ الحياة قسمة ظالمة أيضاً »(٧٩) فمنهم من يعمل من غير أن يحصل على الحد الأدنى لمعاشه ، ومنهم من يسرق ثمرات أتعاب الآخرين من دون عمل . والكواكبي يدين هؤلاء الآخرين الذين «يتمتعون بنصف ما يتجمّد من دم البشر أو زيادة ، ينفقون ذلك في الرفه والاسراف » ، ويخص بالذكر أهل السياسة والأديان ، تليهم فئة من التجار وأهل الصنائع الكمالية والمحتكرين والسماسرة ، وينال هؤلاء مقابلاً غير معقول لقيمة أعمالهم [التي لا يعملونها] حيث « يعيش أحدهم بمثل ما يعيش به العشرات أو المئات أو الألوف من الصنّاع والزرّاع » . ولكن ما الذي يجعل الأمور تسير على هذا النحو ؟. يرى الكواكبي أن « جرثومة هذه القسمة المتفاوتة المتباعدة الظالمة هي الاستبداد لا غيره »(٨٠)، الاستبداد الذي يساعد أعوانه ومريديه في تحقيق رغباتهم الذاتية ، التي تصبّ — في النهاية — في مصلحة الحاكم المستبدّ .

فالسلطة الاستبدادية ، اذاً ، هي التي تصنع التفاوت بين الناس، فتستبعد كارهيها وترفع القائمين عليها ، أو الساندين إياها . ويحاول (أبو الضعفاء) أن يتبين لنا التموّل المشروع من التمول الظالم : ان كل ما يخرج على تحصيل المال باستحضار المواد الأصلية ، أو تهيئتها للانتفاع بها ، أو توزيعها على الناس ، كل حصول على مال بغير احدى

---

(٧٩) م . ن ، ص ٧٢ .

(٨٠) **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٣ . ينظر أيضا للمقارنة قوله الذي نسب اليه : « أما الاستبداد فهو جرثومة الفساد الذي لا خلاص منه » في **النحلة** . عن : جان داية ، **صحافة الكواكبي** ص ١٧٢ .

هذه الطرائق هو وسيلة ظالمة لا خير فيها[٨١]. فالعمل هو زراعة أو صناعة أو تجارة ، وهو مصدر المال الحلال ، ولا يمكن جعل المال بحد ذاته مصدراً ينتج ذاته من ذاته الا على حساب القيم الأخرى ، وبوسائل غير مشروعة كالربا والرشوة وأشباههما « ان المال هو قيمة الأعمال ولا يجتمع في يد الأغنياء الا بأنواع الغلبة والخداع »[٨٢] ، لذلك فان الكواكبي يرفض الربا الذي « هو كسب بدون مقابل مادي ففيه معنى الغصب »[٨٣]، وهو من دون عمل فيعوّد على البطالة ، ومن دون تعرّض لخسائر مما يؤدي الى حصر الثروات في أيدي الأثرياء أصلاً . وهذا يُخلّ بالتساوي بين الناس لما يصنعه من تباعد كبير في امتلاك المال .

والعمل ، في رأي الكواكبي ، فضلاً عن أنه المصدر الشريف للمال الحلال ، فهو أيضاً يحقق الحرية الشخصية ، وهو وسيلة للتحرر والتخلص من التبعية . ان العمل يؤثر في شخصية الانسان وفي أخلاقه . من هنا فان العمل المستقل يحقق استقلالاً للانسان ، على عكس العمل لدى الآخرين أو في وظائف الحكومة التي تجعل الانسان تابعاً لغيره فاقداً كل همة فعلية على الاتقان . لذلك يقدّس الكواكبي العمل ، والعمل الحر خاصة ، فالانسان لا يكون إنساناً ما لم تكن له صنعة مفيدة ، والانسان الذي لا يعمل يكون حقيراً مهاناً « وكل من يريد أن يعيش كلاً على غيره ، لا عن عجز طبيعي ، يستحق الموت لا الشفقة »[٨٤]. ويرتب الكواكبي الأعمال مفضلاً الزراعة فالصناعة

(٨١) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٣ — ٧٤ .

(٨٢) م . ن ، ص ٧٤ .

(٨٣) م . ن ، ص ٧٨ .

(٨٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٣٨ .

فالتعليم والارشاد تبعاً لأهمية كل مجال في خدمة الناس ، ويرى « الشرف في المحراث ، ثم المطرقة ، ثم القلم »[٨٥]. ويشدد على وجوب أن يكون تحصيل المال لقاء عمل يقوم به الانسان ، وتحقيقاً لغاية يسعى الانسان في سبيلها .

ويحدد الكواكبي دور المال في حياة الانسان قائلاً : « المقصود من المال هو أحد اثنين لا ثالث لهما وهما : تحصيل لذة أودفع ألم »[٨٦] فهو يدرس المال من حيث مصدره ووسائل الحصول عليه ، ومن حيث الغاية من تحصيله . ان الانسان يتمول لقضاء حاجاته الاعتيادية من غير أن يخلّ بالأخلاق . أما المستبدون فلا تهمهم الأخلاق انما يهمهم المال . ويمثّل الكواكبي لذلك بـ (كاترين Cat.iren *) التي عملت بنصيحة شيطانها لجعل رعيتها يكسبون المال وينفقونه فحملت النساء على الخلاعة مما جعل الشباب يهبون الى العمل وكسب المال ليصرفوه على النساء والملاهي ، وهكذا تضاعف دخل خزينتها واتسع مجال الاسراف للعائلة الحاكمة . وهكذا فان « فساد الأخلاق يزيد في الميل الى التمول في نسبة الحاجة الاسرافية »[٨٧] لأن ممارسة الرذائل تحتاج الى أموال طائلة أكثر بكثير من تلك التي يحتاج الانسان اليها لإشباع دوافعه الطبيعية . وكلما ازداد الانسان اسرافاً ازداد حرصاً على تحصيل الأموال « وحرص التمول القبيح يشتد كثيراً في رؤوس الناس

---

(٨٥) م . **ن** ، ص ١٣٩ .

(٨٦) م . **ن** ، ص ٧٣ .

(*) كاترين الثانية ، أو العظمى (١٧٢٩ – ١٧٩٦ م) حكمت الامبراطورية الروسية (١٧٦٢ – ١٧٩٦ م) . في : محمد عمارة ، **الأعمال الكاملة للكواكبي** ، ط ١٩٧٥ ، ص ١٧٠ .

(٨٧) م . **س** ، ص ٧٩ .

في عهد الحكومات المستبدة حيث يسهل فيها تحصيل الثروة بالسرقة من بيت المال ، وبالتعدي على الحقوق العامة ، وبغصب ما في أيـدي الضعفاء »[٨٨] وأصحاب الثروة ، في الحكومات المستبدة ، يصرفون ثرواتهم في الأبهة والتعاظم تعويضاً عن سفالتهم وطلباً للفسق والفجور . وللمال الكثير آفات على الحياة الشريفة ، والكثير يعني المال الزائد عن الحاجة الطبيعية والكمالية . انه « بلاء في بـلاء من حيث التعب في تحصيله ، وبلاء من حيث القلق على حفظه وبلاء من حيث الافتكار بإنسانه »[٨٩]. والثروة تفسد أصحابها الذين يجهدون في استخدامها لإخفاء مساوئهم والتظاهر بالفضيلة إن الثروة تعين أهل البيت علـى خفاء بعض رذائلهم عن أولادهم »[٩٠]، وتعود الترف المميت الهمم ، المصغّر العقول ، وتـعوّد التمثل بأقران السوء ، واحتقار الآخرين ، والتنكيل بمن يفوق الثري علماً وأدباً ، وتـعلّم رفع الانسان الحياء . وهي بلاء من حيث مصدرها ، لأن الثروة الطائلة تأتي من المقرّب من المستبد الذي يعرف أسراراً يخاف المستبد ظهورها ، ثم تأتي عن طريق الاتجار بالدين ، ثم بالعمل في الملاهي ، ثم بالربـا الفاحش ، « وهي بئس المكاسب وبئس ما تؤثر في افساد أخلاق الأمم »[٩١]. أما الكسب المشروع فانه ، زمن الاستبداد ، صعب المنال ، وصعب حفظه ، لأن الاستبداد يجعل المال في أيدي الناس عرضة لسلب المستبد وأعوانه ، الذين قد يسلبونه في لحظة وبكلمة ، وهو ان سلِمَ منهم فكيف يسلم من اللصوص والمحتالين الذين يصولون ويجولون في ظل أمان الادارة

---

(٨٨) م . ن ، ص . ن .

(٨٩) م . ن ، ص ٨٢ .

(٩٠) **طبائع الاستبداد** ، ص ٥٩ .

(٩١) م . ن ، ص ٧٩ .

الاستبدادية التي تفضّل الإكثار من أمثالهم ؟ ، لذلك يضطر الناس الى إخفاء أموالهم والتظاهر بالفقر والفاقة . من ذلك تفتر همم الناس عن العمل والكسب ، لأن ما يحصّلونه معرض للسلب ، فضلاً عن صعوبة تحصيله .

أما الأثرياء ، عبيد المال والاستبداد ، فانهم هم أيضا لا يسلمون من سلب ما في حوزتهم من أموال « حيث يغضبها الأقوى منهم من الأضعف »(٩٢). وتبقى الأموال متنقلة بين أيدي المستبدّين ، بينما الشعب في فقر مدقع ، ولا تتضح معالم أثر هذا الفقر الا في أواخر أيام الاستبداد ، حيث يكون الفساد قد بلغ أوجَهُ ، ولا يكون في وسع الفقراء الا إرضاء المستبد بأي وجه كان لتوهمهم بأن في داخل رؤوسهم جواسيس عليهم ، ولا يسعهم الا تملّقه للحصول على الحد الأدنى لقوتِهم اليومي ، وهذا يجعلهم يضربون عزّة النفس بعرض الحائط ويخلعون الحياء . بالطبع ، يقول الكواكبي ، ان ذلك كله يتعارض وتعاليم « القرآن الكريم » الذي يرفض مطلقاً بؤس الأغلبية . ويرفض الكواكبي ، بدوره ، وجود حكومة استبدادية ، لأنه يرى فيها صانعاً لهذا التفاوت بين الناس . كما يرفض الاستعمار ، الذي يفعل فعل الاستبداد في نهب ثروات الأمم حيث « الأمم المأسورة لا نصيب لها من الثروة العمومية بل منزلتها في المجتمع الانساني كأنعام تتناقلها الأيدي »(٩٣). ولا يقبل الكواكبي بملكية الحكومة ، وما الحكومة في رأيه الا ناظرة على أموال الشعب . لذلك يتساءل مستنكراً : هل للحكومة صفة الملكية ، وهل من حقها سن القوانين

---

(٩٢) م . ن ، ص ٨٠ .

(٩٣) م . ن ، ص ٨١/٨٢ .

لحماية الاحتكار وتعزيز السطوة ؟ ويجيب مؤكداً النفي • ان للحكومة دور الأمانة والنظارة على الأموال وليس لها حق التملك ، لأن تملّك الحكومة المال يؤدي الى خلق الاستبداد وتوسيع رقعة انتشاره ، ودليله على ذلك ما أورده (الفقيه الأفغاني) في قوله من أن « هذه الحكومات الاسلامية قلبت الموضوع فصارت تجبي الأموال من الفقراء والمساكين وتبذلها للأغنياء وتحابي المسرفين والسفهاء »(٩٤)• فاذا ما استلمت الحكومة زمام الشؤون المالية كلها ، فانها سرعان ما تخلق التفاوت بين الناس بسبب تمكنها من الاستبداد المالي الذي لا يلبث أن يقودها سريعاً الى الاستبداد السياسي الذي يعمّق تفاوت الدخول وينشر الفساد الأخلاقي والجهل ، والخمول عن طلب الحق ، ويصبح لسان حال الناس يقول : « انما السلام في مسالمة الحكام وقولهم اذا أردت [لأمر ؟] أن يمشي ارشي ثم ارشي ثم ارشي (•••) وبناء عليه فاذا كان الأهالي قد ألفوا الذل والرشوة الى هذه الدرجة فلا يبقى حاجة لبيان مقدار استبداد المأمورين »(٩٥)• هذه هي علاقة الاستبداد بالمال ، علاقة نفعية ، فالمال أحد أسباب انتشار الاستبداد وأحد دعائمه المهمة(٩٦)، والاستبداد يتحكم في المال فيحيله الى أداة إفساد في المجتمع ، ويجعله لفئة تتحكم في رقاب باقي الناس من غير رادع أو وازع •

---

(٩٤) **أم القرى** ، ص ٦٠ .

(٩٥) مقال الكواكبي في **النحلة** ، نيسان (١٢٩٧ هـ ــ ١٨٧٩ م) في : جان داية ، **صحافة الكواكبي ، الوثائق** ، ص ١٧٣ .

(٩٦) ينظر تفاصيل ذلك في الفصل الثاني من هذه **الدراسة** ، ص و ص .

٦ ـ أثر الاستبداد في التربية :

يولد الانسان وفيه استعداد للصلاح والفساد ، التربية هي التي تنمّيه الى وجهة الخير أو الشر • وأول ما يتلقى الطفل التربية يتلقاها من الوالدين « فأبواه يصلحانه وأبواه يفسدانه »[٩٧]• ان البيت هو المدرسة الأولى في التربية التي توجـه الانسان وتربي استعداداته : جسماً ونفساً وعقلاً • يرى الكواكبي أن « التربيــة ملكة تحصل بالتعليم والتمرين والقدوة والاقتباس » ويعتقد أن « أهم أصولهـا وجود المربين »[٩٨]، فهي ليست عملية بسيطة أحادية الجانب ، بـل تحتاج الى تضافر المعرفة والتدرب على تحقيق هذه المعرفة في الواقع • كما يلزم أن يكون المربّون قدوة ومثالاً ، يطلب امتثاله المتربون • فلا بد من تضافر النظر والعمل والمحيط كي تتحقق العملية التربويـة التي هي ضرورة لا بد منها للأمم جميعاً • وتنبع ضرورتها من كونهـا عملية ترسم طريق الأخلاق ، والأخلاق ، في معظمها منتوج التربيـة الواعية والمنظمة •

ان التربية أمر لازم للانسان في مراحل حياته كلها ، وهي وظيفة الأبوين ، في سني حياة الطفل الأولى ، ثم وظيفة المدرسة والمعلمين ، ثم تتم بالاقتداء بالأقربين والأصدقاء ، ثم تصير بالمقارنة بعد الزواج • « ولا بد أن تصحب التربية من بعد البلوغ ، تربية الظروف المحيطة ، وتربية الهيئة الاجتماعية ، وتربية القانون أو السير السياسي ، وتربية الانسان نفسه »[٩٩]، هكـذا يربط الكواكبي التربيـة بالأوضاع الاجتماعية والسياسية ، فحين يكون هناك استبداد تكون التربية عملية

(٩٧ـ٩٨) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١٠١ ـ ١٠٣ •

(٩٩ـ١٠١) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١٠١ ـ ١٠٣ •

عقيمة لا تؤدي نتائجها ، بل تعطي عكس ما هو مرجو منها ، لأن الاستبداد يسقم الأجسام ، ويفسد الأخلاق ، ويلعب بالعقول ، ويعلّم الناس الكذب والخنوع « بناء عليه تكون التربية والاستبداد عاملين متعاكسين في النتائج ، فكل ما تبنيه التربية مع ضعفها يهدمه الاستبداد بقوّته »(١٠٠) مما يشتت عملية البناء بما يترصدها من هدم مستمر .

وعند الكواكبي أن مَن عليه القيام بالعملية التربوية ، في النهاية، هو المجتمع كله ، لأن التربية هي ضالة الأمم التي تبتغي الترقي ، وفقدها يعود بمصائب جمة على الجميع . والابتداء بالتربية يجب أن يكون بتربية الأفراد ، لأن الفرد الصالح هو اللبنة الأساسية لتكوين أمة صالحة ، والعكس صحيح أيضاً ، فالأفراد الطالحون يشكلون مجتمعاً مهزوزاً . لكن المجتمع في سياق قيامه بالعملية التربوية ، لا بد له من مشرف ينظّم هذا العمل . والمشرف ، الذي يحدده الكواكبي للاشراف على هذه العملية التربوية الجماعية برمتها ، هو الحكومة : « الحكومات المنتظمة ، هي تتولى ملاحظة تسهيل تربية الأمة من حين تكون في ظهور الآباء »(١٠١) فتتعهدها بالرعاية ، وتسن لها القوانين وتقيم المدارس ، وتخطط لنجاحها . ان العملية التربوية تحتاج الى مشاركة الجميع والى حكومة منتظمة تنشيء ادارات متخصصة لتربية النشيء . « أما المعيشة الفوضى في الادارات المستبدة فهي غنية عن التربية »(١٠٢). ان التربية عملية غائبة ، في ظل الاستبداد ، لانشغال الجميع عنها ، الناس في ملذاتهم الرخيصة أو أقواتهم ، والحكومة الاستبدادية في ملكها ، ولا يعنيها تحسين أوضاع التربية ، وانما المهم لديها إحكام قبضتها على النظام السياسي ، وعلى الأحوال الاجتماعية

---

(١٠٢) م . ن ، ص ١٠٤ .

جميعها فتنتشر الجهل ما وسعت الى ذلك سبيلا ، وتعطّل التربية لتتمكن من الحفاظ على وجودها .

ان الاقناع هو الوسيلة الوحيدة للتربية السليمة ، ولأن الاقناع في التربية يقوم على الحرية التي لا وجود لها في ظل الاستبداد ، لذلك تكون التربية غير ممكنة عملياً مع وجود الاستبداد . انما الذي يبقى هو تلقين الناس الخصال السيئة حتى يتعودوها . يقرر الكواكبي : « ان التربية غير مقصودة ولا مقدورة في ظلال الاستبداد الا ما قد يكون بالتخويف من القوة القاهرة ، وهذا النوع يستلزم انخلاع القلوب لا تزكية النفوس »(١٠٣). فالاستبداد يفسد التربية ، واذا فسدت التربية فسدت الأمة ، كما أنه ليس في الأمة الأسيرة من يعتني بالتربية ، لأن حالة عدم الاطمئنان التي يعيشها الأسرى تضعف في نفوسهم الغيرة على تحمل مشاق التربية . ويكفيهم انغماسهم في تحصيل الملذات الآنية ، غير مدركين فائدة التربية . وأبعد الناس عن التربية هم الفقراء ، لأنهم يعيشون واقع المعاناة في ألزم لزوميات حياتهم اليومية . وهذا لا يعني أن الأغنياء لا يعانون من واقع الاستعباد . الا أنهم ، الى حد ما ، يمارسون استبداداً ما على سواهم من المعدمين . ومعاناة الناس ، في أكثرها ، وليدة التربية التي تدعو الى الاستسلام والخضوع ، والى محاولة التكيف مع الوضع الذي يفرضه الاستبداد .

ان التربية علم وعمل ، ونظراً الى فقدان الأساس النظري العلمي — في ظل الاستبداد — لا يمكن تحقق أبسط مبادىء التربية ، لأن العمل لا يمكن أن يقوم من غير ارادة ترفده ، والتي لا يمكنها أن تريد ما لم تتيقّن بالعلم من أنها تريد ما تريده فعلاً . فليس ثمة علم عند

(١٠٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ١١٢ .

أسرى الاستبداد ، والعمل يحتاج الى علم يدعو الى عزم ثم الى يقين حتى يتحقق الفعل . لذلك فهم لا يوجهون الفكر الى مقصد مفيد ، في المدى البعيد ، كالتربية . وهم يكتفون بما يتلقونه من الاستبداد الذي يضطرهم الى التحيل والخداع ، ويعلّمهم إذلال أنفسهم ، وإهمال الجِد ، ونبذ العمل(١٠٤). انه يتولى تربية الناس على هذه الخصال الملعونة ، لذلك يكفّ الآباء عن تربية أبنائهم . لأنهم يعتقدون أن تربية الاستبداد أقوى منهم ، فكيف يبنون في أعوام كثيرة ما يهدمه الاستبداد في لحظة ؟ لذلك فانهم يهملون التربية إهمالاً تاماً ، ويعيشون قلقين خائفين ، ضائعي القصد ، لا يرجون شيئاً وليس لهم من هدف « بناء عليه ما أبعد الأسراء عن النشاط للتربية »(١٠٥)، فضلاً عن الاستعداد لقبول تلقّيها .

ومجمل القول ، عند الكواكبي في مسألة أثر الاستبداد في التربية ، أن الاستبداد يفسد التربية ويمنعها ليقيم بدلاً منها إلفة الخضوع والتذلل والاستسلام ، أي انه يشيع المبادىء والخصال السيئة التي تنسجم وطبائعه التي لا يحيا الا بها .

٧ ـ أثر الاستبداد في الترقي :

ربما تكون مسألة التقدم من أهم المسائل التي حرّكت الكواكبي لكي يُعمل فكره في شؤون المجتمع . ان كثيراً من المفكرين بحثوا الحالة الاجتماعية ، في الزمان والمكانان اللذين عاش فيهما الكواكبي ، وحاولوا معرفة سبب انحطاط الشرق عموماً ، والمسلمين خصوصاً ،

---

(١٠٤) ينظر : م . ن ، ص ١٠٧ .

(١٠٥) م . ن ، ص ١٠٨ .

تمهيداً لوضع العلاج للخروج من الأزمة[١٠٦]. والكواكبي فعل ذلك أيضا ، وبما أنه تأكد بعد دراسة وتمحيص ، أن سبب الانحطاط هو الاستبداد السياسي ، لذلك استبعد أن يكون هو نفسه الدواء الشافي الموصل الى الترقي .

ولكن ما الترقي ؟.. ان الترقي ، عند الكواكبي ، هو الكلمةالتي يُعبّر بها عن حالة التطور الاجتماعي المرغوب . هو بلوغ حالة من العلم والقوة والنظام تكون مناقضة حالة الجهل والضعف والفوضى التي ينتجها الاستبداد . انه الحالة التي يعيش الانسان في ظلها خارج المآسي التي يحياها زمَن الاستبداد .

لقد نظر الكواكبي حوله مقارناً حياة الناس بين الشرق والغرب فأدرك فوائد الترقّي وشرور التخلف ، ثم راح يبحث في أسباب تقدّم الغرب وتراجُع الشرق الذي كان « أرقى من الغرب علماً فنظاماً فقوة »[١٠٧]، ثم جاء الزمن الأخير فأخذ الغرب راية السبق بجمع كلمته، وتطور علمه باكتشاف البارود والاهتمام بعلوم الكيمياء والميكانيك ، وأخيراً الأهم ، بقوة نشاطه ، وكسره قيود الاستبداد الذي يعادي كل تقدم ورقي .

ان الانتقال من التخلف الى التقدم ، كأي انتقال ، لا يتم الا بالحركة ، ليتحول من الوجود بالقوة الى الوجود بالفعل . والحركة ، عند الكواكبي ، هي العامل الفاعل الذي يؤدي الى التحول المطلوب

---

(١٠٦) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١٣ .

(١٠٧) **م . ن** ، ص ١٣٣ .

« الحركة سنّة عاملة في الخليقة دائبة بين شخوص وهبوط »(١٠٨) ، انها عمل في الطبيعة ، في المادة وأعراضها ، وفي الكيفيات ومركباتها ، بها يتم الكون والفساد . والترقي ، من هذا المنطلق ، هو « الحركة الحيوية أي حركة الشخوص » . هو الحركة التصاعدية ، أي الحركة التي تقابل الهبوط الذي هو حركة الانحلال فالموت . الا أن الحركة الصاعدة لا يمكن أن تبقى مطّردة الصعود ، انها تصادف مراحل هبوط في طريقها . لكن المهم هو معرفة أيهما الغالب على الانسان (أو الأمة) ليمكننا أن نحكم عليه (أو عليها) صعوداً أو هبوطاً « فاذا رأينا في أمة آثار حركة الترقي هي الغالبة على أفرادها ، حكمنا لها بالحياة ، ومتى رأينا عكس ذلك قضينا عليها بالموت »(١٠٨). فالمقياس هو الصفة الغالبة التي تؤدي الى نتائج مستمَدة من مقدمات مناسبة لها . والكواكبي يعدّ التوقف عن الحركة هبوطاً باعتباره سكوناً عن الحركة في الزمان حيث لا شيء ينتظر الانسان وانما الحياة كلها في حركة مستمرة .

وما يصح على الأفراد من مقياس تقدمهم بالحركة يصح أيضاً على الأمة التي يراها الكواكبي « مجموعة أفراد يجمعها نسَب أو وطن أو لغة أو دين »(١٠٩) وبحسب ما يكون الأفراد تكون الأمة « فاذا ترقّت أو انحطت أفراد الأمة ترقت أو انحطت هيئتها الاجتماعية »(١١٠). لذلك فان للأفراد دوراً مهماً ، سلباً وايجاباً ، في بناء المجتمع الذي يعيشون فيه ، فإما يرفعونه صرحاً شامخاً ، أو يحدثون تخلخلاً في لبناته . في هذه العملية المتكاملة لترقّي الأمة هناك شروط ينبغي توافرها . ان

---

(١٠٨) ينظر : م . ن ، ص ١١٥/١١٦ .

(١٠٩–١١٠–١١١) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١١٥/١١٦ .

الترقي لا يتم في فراغ ، وانما يحتاج الى بيئة ترعاه . والمحيط الذي يعيش فيه الانسان ، الذي يطلب الترقي ، هو أول هـذه الشروط وأهمها ، وفق رأي الكواكبي .

أما اذا كان الاستبداد مسيطراً على مجتمع ما فكيف يمكن لهذا المجتمع أن يحرز الترقي في مناخ يعارض حركة الصعود ويعاديها ؟! . ان الانسان لا يزال يسعى وراء الترقي ما لم يعترضه مانع غالب يسلب ارادته . وهذا المانع الضاغط إما قدَرٌ محتوم وعجز طبيعي ، واما « الاستبداد المشؤوم » . على أن القدر قد يصدم سير الترقي لحظة « أما الاستبداد فانه يقلب السير من الترقي الى الانحطاط »[111]. ان الترقي حركة واعية ترفدها الارادة وتقصد الاتجاه نحو التقدم . وفي ظل الاستبداد يُحارَب الوعي ، وتُسلب الارادة ، ويبقى الانسان متأرجحاً بين حبال الاستبداد من غير هدف .

ان الاستبداد الذي يناسبه الجو المشحون بالتبعية والتخلف ، يمتص دم الأمة ولا يتركها الى أن تغرق في وحول التدني الذي ليس بعده هبوط ، حيث « يحوّل ميلها الطبيعي من طلب الترقي الى طلب التسفّل »[112]، حتى يعوّدها القيود ، مما يسهل الأمر عليه ليبقى ناشراً ألويته . ويشرح الكواكبي الحالة الطبيعية ليبيّن نقيضها ، موضحاً أن سبيل الانسان هو الى الترقي ما دام يوازن بين اندفاعه وانقباضه من غير شطط ، بينما الاستبداد قابض ضاغط مسكّن يمنع الحركة الاندفاعية الى الحكمة ، ويثبط العزائم ، اللهم الا اذا وجد في الاندفاع ميلاً الى الزيغ ، حيث تغلبُ النفسُ العقلَ وتتحكم الأهواء . من هنا كان الاستبداد ينتج التخلف الذي يخدم مصالحه ، ويعارض

---

(112) م . ن ، ص ١١٧ .

كلّ توجّه نحو التقدم والرقي . هذا ما يفعله الاستبداد في الأمم ، إذن يسير بها الى الانحطاط والتأخر والفناء ، ويجعل أفرادها يسعون وراء حفظ حياتهم الحيوانية فقط ، راضين بما هم عليه من ذلّ وهوان.

ب ـ صورة اسرى الاستبداد :

بعد أن درسنا تأثير الاستبداد في بعض القيم والمسائل الاجتماعية فقد آن الأوان لكي تتبين المعالم التي رسمها الكواكبي للانسان الرازح تحت وطأة الاستبداد .

يصوّر الكواكبي الحياة الجسمية والروحية والعقلية والاجتماعية لمن يقع عليهم الاستبداد ، الذين يوصفون بأنهم (أسرى، ومستصغرون، وبؤساء ...)(١١٣). ان أسير الاستبداد لا نظام في حياته كلها ، فأنّى يكون له نظام في أخلاقه ؟!. انه يشبّ في ظل الحكم الاستبدادي الذي لا يغذيه الا بشرّ الخصال ، فيتعود الرياء والكذب ، ويستعملهما مع ربّه وأسرته وقومه ، وحتى مع نفسه(١١٤). وتتشرب نفوسُ الأسرى المساوىء ، وتترسخ فيها تعاليم الاستبداد القائمة على الخداع والنفاق والاتكالية « وهكذا طول الألفة على هذه الخصال قلب في تفكيرهم الحقائق وجعل عندهم المخازي مفاخر ، فصاروا يسمّون التصاغر أدباً ، والتذلل لطفاً »(١١٥)، فتركوا حقوقهم ورضخوا للظلم وقبلوا الاهانة حتى فسدت أخلاقهم حيث لا ارادة لهم ولا خيار ، وتعودوا على الخصال السيئة التي تضعف الثقة بالنفس وبالآخرين ،

---

(١١٣) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٢ .

(١١٤) ينظر : **م . ن** ، ص ٩٢ .

(١١٥) **أم القرى** ، ص ١٨٣ .

فقلّ أهل العمل منهم ، وأهل العزائم . لماذا يعملون وحياتهم بغير انتظام وليس لديهم الحد الأدنى من الضمان النفسي الضروري الذي يحثّ على العمل ، ولا ضمان في أن يحتفظ الانسان بما جنته يداه ؟.

ان الانسان الذي يصفه الكواكبي ، في ظل الاستبداد ، انسان مسلوب الارادة يتصرف أسياده بمقدراته جميعها . انه فاقد المواطنية لأنه لا يحب وطنه الذي لا يأمن على الاستقرار فيه . ولا أمل له ولا غاية ، يعيش في فراغ مميت . مسلوب الوعي بالمستقبل فلا يهتم الا بحفظ بقائه في لحظته الآنية ، لأنه لا يملك ما هو جدير بالحفاظ عليه. وأسير الاستبداد معرّض لسلب المال والشرف في أي وقت ، لذلك تقل همّته على العمل ، وأمله الوحيد هو أن يحتفظ بالقليل مما يحصله من المال محاولاً اخفاءه عن أعين الناس والتظاهر بالفقر والفاقة خوفاً من فقدانه(١١٦). « ولهذا ورد في أمثال الأسراء .. أن العاقل من يخفي ذهبه وذهابه ومذهبه ، وأسعد الناس الصعلوك الذي لا يعرف الحكام ولا يعرفونه »(١١٧)، فليس أمام الناس ، في ظل حكم استبدادي ، الا التكتم والتقيّة والحيلة لإخفاء أموالهم خشية فقدانها في زمن يسمح الحكّام فيه بالنهب والسلب . كما يضطر الناس الى إخفاء مقاصدهم وتحركاتهم وآمالهم ، فضلاً عن اضطرارهم الى اخفاء أفكارهم ومعتقداتهم ، لأن كشف ما لا يرضى عنه المستبد يعرّض حامله الى السجن والتعذيب ، وربما القتل . هؤلاء الناس ، بحسب رأي الكواكبي ، ليس لهم الا التقوقع داخل ذواتهم حتى يتجنبوا ــ قدر إمكانهم ــ يدَ المستبد التي تمتد باهانة والسلب والتسلط على كل

---

(١١٦) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١١١ .

(١١٧) م . **ن** ، ص ٨٠/٨١ .

ما تطاله . لأن المستبد لا يفرّق بين صديق أو مُعين ، وعدو معارض مشاكس . ان المستبد حينما يلمح عند أحد ما شيئاً ينقصه هـو ، أو شيئاً يجعل الآخر متميزاً عليه ، فانه يسارع الى سلبه إياه ، والاستئثار به لنفسه . فلا الناس يريدون مناصرة المستبد مباشرة ، ولا هم يحاولون محاربته . وانما حرصهم كلّه ينصب على ملذاتهم البهيمية . والكواكبي يلاحظ أنه لا فرق بين غني وفقير في الشقاء زمن الاستبداد ، ويشرح ذلك قائلاً : ان « أسراء الاستبداد حتى الأغنياء منهم كلهم مساكين لا حراك فيهم ، يعيشون منحطين في الإدراك ، منحطين في الاحساس ، منحطين في الأخلاق »(١١٨) لأنهم جميعاً هدف تسلّط المستبد الذي يريد أن يستخدمهم كالأنعام لأغراضه الشخصية ، وكأنهم جميعاً خُلقوا لخدمته . بل ان الكواكبي يذهب الى أبعد من ذلك فيرى أن حالـة أغنياء الأسرى أشقى من حياة الفقراء ، فهـم ، وان استطاعوا تأمين حاجاتهم الأولية ، الا أن ما يشقيهم هو ما يحاولونه من تظاهر بالراحة والرفاه والتمجّد الكاذب . انه « حمل ثقيل على عواتقهم كالسكران يتصاحى فيبتلى بالصداع ، أو كالعاهـرة البائسة تتضاحك لترضي الزاني »(١١٩) . فهم ، فضلاً عن حياة الذل التي يشاركون فيها الفقراء ، فانهم مبتلون بحب التظاهر بعدم معاناتهم من سطوة المستبد ، وفي هذا عذاب للروح شديد .

ان الأمة المستَبدة (بفتح الباء) ، بأغنيائها وفقرائها ، تعيش في وطن لا تملك منه شيئاً ، وان الذي يستأثر بخيرات البلاد ، كلها ، هو المستبد الذي يوزع على أعوانه ما يشاء . أما المواطنون فلا حقوق

(١١٨) **طبائع الاستبداد** ، ص ١١٨ .

(١١٩) **م . ن** ، ص ١١٠ .

لهم في موطنهم ، وما هم الا أشياء ، شأنهم في ذلـك شأن الأشياء الأخرى ، كالشجر والحيوانات والأموال ... ، وما هم الا وسيلة يتوسلها المستبد ليرضي أهواءه الخاصـة ، ويشكلها وفق مزاجـه الشخصي . ان حياة هؤلاء البؤساء كلها خلل في خلل ، وذلك يجعلهم هيّني النفوس ، يعتقدون أنهم لا يستحقون حتى الفتات الذي يُنعم عليهم به المستبد ، ويرون أنفسهم جاهلين عاجزين لا يمكنهم العيش الا بمساعدة آسرهم . ويعيش الأسير في بلبلة فكرية ، مختل الشعور ، غير قادر على التمييز بين الخير والشر ، مريض الجسم يشيخ قبل أوانه لا ناموس له ولا ارادة ، كالحيوان « ومن أين لأسير الاستبـداد أن يكون صاحب ناموس وهو كالحيوان المملوك العنان ، يقاد حيث يراد، ويعيش كالريش يهب حيث يهب الريح ، لا نظـام ولا ارادة »[120] ، يساعده المستبد في تغليب نفسه على عقله ، حتى يزيغ بعيداً عن كل ما يمت الى التربية والعلم والنظام بصلة ، ويغرق في الوهـم وفساد التصورات . « بناء عليه ما أبعد الناس المغصوبة ارادتهم ، المغلولـة أيديهم ، عن توجيه الفكر الى مقصد مفيد كالتربية »[121] ان عبيـد السلطة الاستبدادية غير مالكين أنفسهم ، ويعملون ، انْ عملوا ، من دون إيمان أو هدف ، لذلك فهم أبعد الناس عن أن يوجـد فيهم من يُعنى بالتربية .

ان طفل الأسر ينشأ علـى تلقي المشاكسة والمخاصمة ، يعاني وهو طفل من ضغط القماط ، وضيق الفراش ، والغذاء الفاسد « واذا افتكرنا كيف ينشأ الأسير في البيت الفقير وكيف يتربى ، نجد أنه يلقح

---

(١٢٠) م . ن ، ص ٨٨/٨٩ .

(١٢١) م . ن ، ص ١٠٦ .

به وفي التالب أبواه متناكدان متشاكسان ، ثم اذا تحرك جنيناً حرك شراسة أمه فشتمته »[122] لا يمكنه أن يلعب لضيق مساحة البيت وعصبية والديه مما يعانيانه من ضغط الأسر ، ولا يستطيع أن يستفسر عما يريد فهمه خشية أن يُضرب أو يزجر لضيق خُلق أبويه وجهلهما. ثم يألف القذارة وصيغ الشتائم التي يتعلمها من زملائه في المدرسة ، بعدئذٍ يتولى المستبدون إكمال إفساده بالتضييق على عقله ولسانه « وهكذا يعيش الأسير من حين يكون نسمة في ضيق وضغط ، يهرول ما بين عتمة هم ووادي غم ، يودع سقماً ويستقبل سقماً الى أن يفوز بنعمة الموت مضيعاً دنياه مع آخرته ، فيموت غير آسف ولا مأسوف عليه »[123] هذه هي التربية الوحيدة التي يمكن أن يتلقاها الواقع تحت سطوة الاستبداد منذ أن يكون نطفة الى أن يواري تحت التراب. لأنه يبقى محاصراً طيلة فترة وجود الاستبداد . ان الأسير لا يوجد مستقلاً بذاته ، وانما هو نكرة لا يوجد الا بالاضافة الى آسره ، يتبعه فيما يأمره به وينتهي عما ينهاه عنه . لا وظيفة له الا أن يكون عصاً في يد المستبد ، يستخدمها أينما شاء وكيفما أراد ، فيعيش الأسير فاقد الوظائف الاجتماعية والشخصية ، وتصبح حياته لا معنى لها ، ان « حياة الأسير تشبه حياة النائم المزعوج بالأحلام ، فهي حياة لا روح فيها »[124] اذ لا يمكنه أن يريد شيئاً ، فضلاً عن استحالة تحقيق ما يريده . ولا يستطيع أن يرى الا بعيني آسره ، يعزو كل فضل الى كرم الحاكم ، ويسند كل شر الى استحقاقه اياه ، ويعتقد أن الله يعاقبه على أعماله اذ يسلّط عليه سياط المستبدين[125].

---

(١٢٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٠٨/١٠٩ .

(١٢٣) م . ن ، ص ١٠٩ .

(١٢٤) م . ن ، ص ١١٠ .

(١٢٥) ينظر : م . ن ، ص ١١١ .

ان الأسرى يتأقلمون ووضع الاستبداد ومتطلباته ، فهو « جعل الرعية خادمة للرعاة فقبلوا وقنعوا »(١٢٦)، ولم يقوموا الا برد فعل سلبي تجاه الظام الواقع عليهم ، فيقابل واحدهم التجبر عليه بالتذلل والتصاغر ، واذا تصادف أن طالب الأسير بحق من حقوقه فانه يفعل ذلك على صيغة استعطاف ، وكأنه يطلب إحساناً لا حقاً . والأسير يتهاون في حقوقه ، حتى اذا ضُرب أو شُتم فانه يتصرف سلبياً ، فهو اما أن يتجاهل ذلّه ، أو يلجأ الى مداواته بتعطيل إحساساته بالمخدرات والمسكرات ، أو بالتظاهر بأن الدين يأمر بالتسامح ، فيسلك مسلك الرياء والنفاق(١٢٧)، ويردد مع المرددين بأن الدنيا سجن المؤمن ، وأن المؤمن مصاب ، وأن الله اذا أحب عبداً ابتلاه ... الى غير ذلك مما أدخله في أذهانهم مثبّطو العزائم ، ورافعو لواء الاستبداد(١٢٨).

وملذات الأُسَراء مقصورة على لذتين اثنتين ، نظراً لضيق ذات اليد ومدى الفكر معاً . فهم لا يسعون الا الى « لذة الأكل وهي جعلهم بطونهم مقابر للحيوانات ان تيسرت ، والا فمزابل للنباتات ، أو بجعلهم أجسامهم في الوجود كما قيل أنابيب بين المطبخ و«الكنيف»، أو جعلها معامل لتجهيز الأخبثين . واللذة الثانية هي الرعشة باستفراغ الشهوة »(١٢٩). فهم لا يحرصون الا على الحياة الحيوانية ، لذلك فان من طبع الأسير الخمول والكسل ، فما من هدف يُطلب ، وما من أمل يُرجى تحقيقه « فيعيش خاملاً خامداً ضائع القصد ، حائراً لا يدري

(١٢٦) م . ن ، ص ٨٧ .

(١٢٧) ينظر : م . ن ، ص ١١٠ – ١١١ .

(١٢٨) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١٠٥ .

(١٢٩) م . ن ، ص ١٠٧/١٠٨ .

كيف يميت ساعاته وأوقاته »(١٣٠)، يغري نفسه بالسعادة الأخروية « ويبعد عن فكره أن الدنيا عنوان الآخرة ، وأنه ربما كان خاسر الصفقتين »(١٣١). فلا هو يحيا دنياه ، ولا هو ينفّذ ما يطلبه منه دينه ليسعد في آخرته . انه انسان تائه ، يؤمر بمعاداة أهله وجيرانه ، فينفّذ ما أمر به خشية غضب المستبِد عليه ، لذلك يعيش فرداً معزولاً عمن حوله ، متوجساً منهم ، مترصداً لاستغلال هفواتهم في صالحه .

وأنّى لأناس هذه معيشتهم أن ينعموا بفوائد التعاون والتضامن ؟ « ان الأسراء محرومون طبعاً من ثمرة الاشتراك في أعمال الحياة ، يعيشون مساكين بائسين متواكلين متخاذلين متقاعسين متفاشلين »(١٣٢) ان الشراكة تتطلب ارادة الشركاء ، والارادة تتضمن الحرية ، وهذان الشرطان غير متوافرين في زمن سيادة الاستبداد ، وانما الذي يوجد هو حثّ على التناحر حيث يحمّل كل أسير أخاه مسؤولية ما هو فيه من مصائب .

اذاً فان الأسراء يشعرون بآلام الأسر وطغيان الاستبداد ، هكذا يقرر الكواكبي ، لكنهم لا يبادرون الى إزالته لأنهم لا يدركون أسباب آلامهم الحقيقية(١٣٣)، وذلك بسبب عدم قدرتهم على تحليل الأمور لإدراك الواقع ، فضلاً عن التمويهات والترهيبات التي يشيعها المستبد في إمارته . وحتى لو عرفوا علة ما هم فيه من ويلات ، فانهم لا يقوون على محاربة أسّ العلة ورأسها . ويستعيضون عن ذلك بالتعادي فيما

(١٣٠) م . ن ، ص ١٠٤ . يقارن أيضا مع : م . ن ، ص ٨٥ .
(١٣١) م . ن ، ص ١٠٥ .
(١٣٢) م . ن ، ص ٩٣ .
(١٣٣) ينظر : م . ن ، ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .

بينهم تنفيثاً عن همومهم « ومن غريب الأحوال أن الأسراء يبغضون المستبد ، ولا يقوون على استعمالهم معه البأس الطبيعي الموجود في الانسان اذا غضب ، فيصرفون بأسهم في وجهة أخرى ظلماً : فيعادون من بينهم فئة مستضعفة ، أو الغرباء ، أو يظلمون نساءهم »[١٣٤]. فتتحقق بذلك رغبة المستبد في إشاعة التفرقة بين أفراد رعيته ، ليستمر في ممارسة السيادة عليهم . هذه هي الصورة التي رسمها الكواكبي لأسرى الاستبداد . صورة قاتمة ترافق الأسير بدءاً من مولده حتى ينال ما يرجوه بالتخلص من هذه الحياة الشقية بالموت ، ظناً منه بأن الاستبداد الذي يحكمه قضاء لا مفرّ له منه ، وبلاء لا قدرة له على مجابهته .

جـ ـ رفضُ الكواكبي الاستبداد :

اتضح للكواكبي أن الاستبداد يشوّه الدين ويغيّره ، حتى يجعله يتأقلم أو ينسجم وممارساته ، ويحول بين الأمة وبين التعرف على تقدم الحياة في الدول الأخرى ، وهو بذلك يثبّت التخلف الذي هو البيئة المناسبة له ، ويحول دون التقدم ، لأنه يعلم أن التقدم يقضي عليه ، بل هو يدفع بالدولة الى الانحطاط . وتحقيقاً لذلك فانه يقصي الناس عن تعلّم العلوم الحديثة ، ويضغط على الأفكار المتنبهة ويمنع نموّها ، ويقضي عليها اذا لم تصبح الى جانبه . ويمنع الاصلاح الذي يحاوله بعض العقلاء في الأمة المأسورة ، ويعمل على وضع كل انسان في غير مجال اختصاصه ، ويدفعه الى التدخل في تفاصيل لا علاقة لها باختصاصه ، لكي يظهر عجزه ويبدو محتاجاً ، على الدوام ، الى نصح ومساندة المستبد . كما أنه يقتل الفضائل الخلقية ، ويخلق الرذائل

(١٣٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ١١١ .

عوضاً عنها ، مما ينتج فقد الإحساس بسبب الاعتياد على الذل والمهانة ، فيهجع الشعب الى الاستكانة والانحلال • ويساعد على تفشي الانحلال الأخلاقي بإكثاره من لأعوان الأشرار ، وبايجاده ظاهرة التمجد عند ضعاف النفوس الذين يندفعون الى ادعاء العظمة والمجد الكاذب • ويزرع في أذهان العامة اليأس والخمول ، وينشر روح التواكل والرضا بالقليل من الحياة ومن الكسب • ويساعد الانسان على ظلم أخيه الانسان وتسخيره عبداً له • ان الاستبداد يعمل على إفقار الغالبية ، وعلى تدني المستوى الاقتصادي في الدولة كلها بما يغدقه على أعوانه من الأموال ، وبما يسرفه في الحروب لإظهار عظمة نظامه ، وفي الترف والمظاهر التي يظن أنه يعوّض بها نقائصه • انه يعمّق التفاوت بين الناس ، يدعم الأغنياء ـ أنصاره ـ ضد الفقراء ، ليبرهن على أنه لا يختلف عن الذين يحكمهم ، فهاهم أولاء يستبد بعضهم ببعض • وفي عهد الاستبداد تنتشر الرشوة ويشجع الطمع والشره في جمع الأموال بأي وسيلة كانت ، سواء أكانت بالسرقة من ميزانية الدولة واغتصاب حقوق الشعب ، أو بالمتاجرة بالدين ، أو بخدمة الاستبداد من خلال المنح التي تعطى لقاء التجسس على الشعب • ذلك كله لا يترك مجالاً لتربية مربٍّ ، بعد أن زرع الاستبداد كل ما يستطيعه من خصال سيئة تركن الى الخنوع والخضوع ، وتوقد نيران الحقد في النفوس ، وتضعف ثقة الناس في بعضهم بعضاً • بعدئذ يتنفس الاستبداد الصعداء ممنيّاً نفسه بطول البقاء بعد أن اطمأن الى أن الناس قد باتوا أصناماً لا يحركون ساكناً ، الا بما يطالب به الاستبداد من إزالة عدل، واقامة جور ، ذلك بعد أن فرّق بينهم وجعلهم يقتتلون حتى لا يتفقوا عليه فتزول دولته • فهو لا ينفكّ يذلل الناس بالقسوة والقهر والتفريق حتى يجعلهم خاضعين له خضوعاً تاماً ، وحتى يخلّف أسراه وهم يودّعون سقماً ويستقبلون بلية ، حياتهم شر كلها لا يرون لها من معنى،

وليس لهم فيها من غاية تستحق السعي • ويبقى أسعدهم من يدركه الموت فيخلّصه مما تراكم عليه من هموم •

لقد ادرك الكواكبي فساد الاستبداد الذي لا يمكنه أن يكون خطوة على طريق حل مشكلة التخلف ، لأنه هو الذي يدعم الواقع المتخلف • وعرف (الكاتب) أن « المستبد انسان مستعد بالطبع للشر وبالإلجاء للخير »[١٣٥]، لذلك نراه يهاجم الاستبداد من وجوهه جميعها ، لأنه رأى أن هذا الشكل من الحكم يعارض التقدم والسعادة الانسانية التي لا تكون الا بالحرية ، على حين أن « المستبد عدو الحق، عدو الحرية وقاتلهما » لذلك فان أول ما يجب عمله هو « كسر قيود الاستبداد »[١٣٦]، لأن الاستبداد ، كما فصّل الكواكبي ، يحارب القيم الايجابية في المجتمع ويستعيض عنها بنزواته الخاصة • فهو يحارب العلم ويشوّه الدين ، ويقيم التمجّد عوضاً عن المجدالحقيقي، ويلغي الأخلاق الحميدة ليضع مكانها الخصال السيئة • ويعزز التفاوت بين الناس ، اذ يعطي الأثرياء ويجعلهم أعواناً له ، ويسلب الفقراء ماأمكنه الى ذلك سبيلاً • كما أنه يعارض التربية لأنها لا تناسب ترسيخ ما يمليه على الناس من وجوب الطاعة والخضوع • وهو بذلك يدعم التخلّف، ويمنع كل ما من شأنه أن يصنع التقدم • لذلك يدعو الكواكبي الى رفض الاستبداد ، منتج الفساد ، ويشدد على كلام القائلين ان « الاستبداد أصل لكل فساد »[١٣٧]، لأنه قد لاحظ من خلال دراسة علاقاته « ان للاستبداد أثراً سيئاً في كل واد »[١٣٨]• لذلك ، على

(١٣٥) **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٥ •

(١٣٦) م • **ن** ، ص ١٣٤ •

(١٣٧) م • **ن** ، ص ٥٣ •

(١٣٨)

الانسان العاقل أن يدفع الاستبداد عن نفسه وعن قومه ، قدر المستطاع وعليه أن يوقظ قومه ويرشدهم الى أنهم خلقوا لغير ما هم عليه من الذل والسفالة ، وينذرهم بسوء العاقبة ، علّهم يتحركون لتغيير أوضاعهم ونفض مذلة الاستعباد . والكواكبي ، بدوره ، وفضلاً عن كتاباته التي تُعدّ بمنزلة هجوم على الاستبداد والمستبدين ، فانه يقرع قومه على شكل أمثلة يقدمها عن كيفية ما يجب أن يفعله المصلحون والأدباء من لوم ارشادي للمستَبَد بهم (بفتح الباء) من مواطنيهم ، ويهيب بهم أن ينفضوا عنهم الكسل والصغار ، ويحرّض بذلك على مواجهة الظلم لرفع الاستبداد . ويرفض التفاوت بين الناس مندهشاً من قبول الناس له باستسلام ، « ما هذا التفاوت بين أفرادكم وقد خلقكم ربكم أكفاء » فكيف تقبلون هذا التمييز بين غنيّ وفقير ، وبين حاكم ومحكوم ؟(١٣٩). ويمنّي أسرى الاستبداد بحياة لا استبداد فيها ، ويغدق الخير فيها على الجميع ، اذا هم سعوا الى كسر أطواق الاستبداد « وخلاصة القول ان الأمم التي يُسعدها جِدّها لتبديد استبدادها ، تنال من الشرف الحسي والمعنوي ما لا يخطر على فكر أُسراء الاستبداد »(١٤٠) من هنا يتضح أن الخطوة الأولى الحاسمة لحصول الترقي ، في رأي الكواكبي ، هي رفض المحيط الاستبدادي ، والدعوة الى تغييره ، تمهيداً لازالة الاستبداد الذي يمنع الترقي ويبذر الشر في كل مكان .

★ ★ ★

---

(١٤٠) م . ن ، ص ١٤٠ .

(١٣٩) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١٢١ — ١٣٥ .

خاتمة

اذا كان لنا أن نستخلص مغزى ما ورد في هـذا الفصل ، فاننا نلاحظ أن الكواكبي ، وان كرّس معظم « طبائـع الاستبداد » لبيان خطورة الاستبداد على القيم في ميادين الدين والعلم والمال والأخلاق والتربية ... الا أنه لم يهمل ذلك في « أم القرى » اذ بيّن فيه أثر الاستبداد السيء في المجتمع ، من خلال تشويهه القيم جميعها . وهو وان لم يسمّ « الاستبداد » في « أم القرى » بالوضوح الذي نجده في « طبائع الاستبداد » الا أنه لمّح الى آثار الفساد السياسي ، الذي استطاع أخيراً أن يسمّيه « الاستبداد » ، ومن ثم يتوسع في شرح تأثيره ونتائجه . حتى أن حديثه في صحيفة « الشهبـاء » (١٢٩٥ ـ ١٨٧٨ م) لم يخل من اشارات الى هذا النوع من التأثير .

ومن مجمل ما قاله الكواكبي ، هنا ، يلاحظ أن للاستبداد أثراً سيئاً في كل ما له علاقة به . فهو يبذر الشر في كل مكان ، وفي كل ميدان تصل اليه يداه . فيحوّل الدين الى أيديولوجية (Ideology تبشّر برؤيته الخاصة للأمور . وهنا يظهر أن الدين لم يعد عقيـدة سماوية تدعو الى خير الانسان ، بقدر ما يتخذ منه رئـة اصطناعية يتنفس من خلالها فكر المستبدين ، وينفذ الى عقول الناس وقلوبهم ، عن طريق النفوس التي أصابها الاهتراء من كل جانب .

وكما للدين الصحيح من تأثير سلبي على مصالح المستبد ، كذلك للعلم دور رئيس في فضح ممارساته • من هنا يأتي التعارض الدائم بين ما يطرحه كلٌ منهما ، فيقعان في صراع لا ينتهي الا بانتهاء أحدهما • ويكفي أن يفسد الاستبداد الأخلاق حتى يحقق أغراضه ، لما لهـا من تأثير كبير ، فهي التي تحدد علاقات الانسان بالعالم ، وفسادهـا يعني فساد العلاقات الانسانية • كما أن عملية التربية الأخلاقية عملية معقدة تحتاج الى تضافر جهود المربين والمعلمين والناس كافة ، وتحتاج الى إشراف الحكومة ، وبالطبع فان الحكومة التي تشرف علـى العمليـة التربوية هي التي تكون عادلة ، أما تلك المستبدة فانها لا تتولى الا عملية التلقين والإفساد • فالتربية عند الكواكبي ليست تلقيناً ، وانما هي عملية تتأثر بالمحيط فضلاً عن تأثرهـا بالوراثة • وليس المقصود بالتربية والتعليم المدرسي وحسب ، بل التربية العامة التي تقوم على الحوار • والحوار يشترط الحرية التي لا وجود لها في ظـل حكومة استبدادية •

وفضلاً عن خلق التفاوت الاقتصادي بين الناس ، فان الاستبداد يقوي الميل الى الجشع واكتناز الأموال ، ليعمّق شقة الخـلاف بين الناس ، ويجعلهم يتصارعون من أجل احتراز الثروات ، ويحوّلون المال من وسيلة عيش الى وسيلة استبداد ، الذي هو فو حـد ذاته غايـة للاستئثار بما في أيدي الآخرين •

ولأن الاستبداد يفسد الأخلاق ، ويهمه استمرار فسادها ، لذا فانه يربّي الناس على شر الأخلاق ، ويمنع أي تربية مخالفة إياه • انه يبُعد عن الأذهان ما تطالب به الأديان من حرص على حرية الانسان وكرامته وتقدّمه ، ويفرض هيمنته ، رافضاً أي حوار ايجابي بين الناس • من

هنا ينتج لدى الكواكبي أن الاستبداد لا يمكنه أبداً إحراز أي تقدم على ما هو عليه ، مخلفاً وراءه سلسلة كبيرة من المقهورين ــ القاهرين في الآن نفسه • وهو يضمن ، بذلك ، استمرار وجوده بعد أن أمسى الناس من دون إنسانية ، تتركز همومهم في معاشهم اليومي • بل في دعواتهم الحثيثة اليومية للتخلص من حياة كهذه ليس لها من معنى ، ولا تنتهي الى غاية ترجى •

لكن الكواكبي ، بعد مقارنـة واقع الناس في ظـل الاستبداد وأمثالهم في ظل حكومة عادلة ، يستنتج وجوب الاسراع في هـدم صرح الاستبداد الفاسد المفسِد ، حتى يتمكن الناس من العيش عيشة طبيعية في ظل حكومة عادلة تنشد التقدم •

★ ★ ★

الفصل الرابع

الاستبداد في البُعد الكُلّي
عند الكواكبي

« نقد ومناقشة »

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تمهيد :

ان من أصعب الأمور على الانسان الدخول في حوار مع شخص غائب ــ حاضر •

غائب من حيث انعدام إمكانيته في الرد علينا اذا أخطأنا فهمه ، أو وصلنا مرحلة الشطط في تفنيد ما ظننا أنه يرمي اليه من خلال ما طرحه حاضر من خلال مواصلة تأثيره فينا ، واثارة تفكيرنا حول مواضيع لم تزل تشغلنا ، حتى بعد غيابه • وهذا ما يمنحه استمراراً يمتد في داخلنا، ثم يصل الى مَن بعدنا ، من خلالنا • والكواكبي واحد ممن يضعوننا، وجهاً لوجه ، أمام هذا الصعب ، نظراً الى أنه طرح أحد أشد المواضيع صميمية والتصاقاً بحياتنا ، فضلاً عن معالجته بطريقة يفتقر كثير منا الى مقاربتها •

وضع الرجل أسئلة على طريق الاستفهام ، منذ نحو قرن من الزمان، أجاب عن بعضها ، وترك لنا مثالاً يحتذى لمحاولة الاجابة عن بعضها الآخر • فهل نرى في ذلك تحدياً نقرّ أمامه بعجزنا ، ونكتفي بمعاناة الشعور بالإحباط المصطنع ، مرتاحين الى ممارسة الاسترخاء الفكري، والسكونية ، أم أننا نتخطى ، نمتطي جواد الدعاوة الفكرية ، نقفز قفزاً

من فوق المحطات التي ينبغي علينا التوقف عندها طويلا ، وتتخطى فكره وعصره ، ونقنع أنفسنا بأننا في خير عميم ؟!

اننا ، اذا تأملنا الأمر ملياً ، وقلبناه على وجوهه ، نرى أننا لم نزل نعاني الزحف تحت الحجر ، ولو أردنا أن تنفض عنا الركام المتأنق ، فانه لا بد لنا من متابعة الحوار ، الــذي بدأه مفكرونا في القرن الماضي ، تتابعه بكثير من الحب ، وكثير من التفهم • ونعتقد بأن الأوان قد حان لكي نشجب ــ عملياً ــ غياب حضورنا ، ونركب الصعب ، موشّحين بالنيات الطيبة تجاه كل من حاول وضع لبنة على طريق بناء الحضارة •

من هنا ، لم تتهيّب من محاولة النظر في ما وضعه الكواكبي من تصور حول الاستبداد ، فندلي بدلونا في ما طرحــه حول الاستبداد والمستبد والمجتمع • نرى موقفه من ذلك كلّه ، مقارنين ، موازنين ، وننظر في شرحه طبيعة العلاقــة التي تقوم بين الاستبداد والاستلاب والاستغلال ، ما الذي يفعله كل منها ، وكيف يتم تبادل التأثير • وما القيم التي تواجه هذا الكمّ المتراكم من القهر الذي يعانيه الانسان في ظل الاستبداد • ثم نبحث في من تقع عليه مسؤولية هيمنة الاستبداد وما يرافقه من قيم سلبية •

بعد ذلك نبحث في القوى ، التي رأى أنها تحكم المجتمع ، وفي علاقاتها • ونرى كيف استطاع الاستبداد أن يشكل القوة التي قفزت الى السطح مسخّرة القوى الأخرى لصالحها ، وما الحد الذي يوقف تلك القوة ، وهل القانون يكفي وحده للحد من سطوة الاستبداد ، أم أن هناك شيئاً آخــر يكفل ذلــك ، ثم ننظر في موقف الكواكبي من الاستبداد والمستبدين ، وكيف نظر الى المستبد بعد تحليل شخصيته ، وما مدى صحة ما توصل اليه • وهل تتركز مسألة الحكم في امتــلاك رجل واحد دفته ، أم أنها تتجاوز الفرد لتأخذ بعداً اجتماعياً واسعاً ؟•

ان الصفحات التالية تشكل محاولة إجابة عن تلك الأسئلة ، في ضوء معطيات فكر الكواكبي ، وما توصّل اليه من نتاج على هذا الصعيد . كما أنها تحاول معرفة ما اذا كان منسجماً مع نفسه بحيث كانت حياته متوافقة مع فكره ، أم أن العكس هو الصحيح ؟

ونحن ، في ما نطرحه هنا ، لم نر ضيراً في التدخل ، من حين لآخر ، للمناقشة والتعليق بعد أن تركناه ، في الفصول السابقة ، يقول ما يريد قوله من غير تأكيد أو اعتراض . الا أن ذلك لا يمنعنا من ملاحظة الظروف التي عالج الكواكبي فيها مسألة الاستبداد . فقد عاش فترة حرجة من واقع العالم العربي ، حيث سيطر الاستبداد العثماني المستعمر على مقدرات الشعب العربي ، وزاد الناس جهلاً على جهلهم ، مثبتاً واقع التخلف .

وفي أجواء خيّم عليها الظلم والجهل والتخلف ، حاول الكواكبي استقراء الأحداث ، على حين لم يكن التاريخ يعني شيئاً ، حتى بالنسبة الى الدارسين الأكاديميين . ففي واقع سيطر فيه الجهل والأمية على أكثر الناس ، كان الكواكبي واحداً ممن جاهدوا لتلقف أفكار التحرر الفرنسية الواردة ، عن طريق حملات التدخل في شؤون الشرق ، من ناحية ، وعن طريق العرب العائدين من بعثات علمية في الغرب ، هذا فضلاً عن عودتهم الى التراث المشرق ، يقلبونه مقارنين بين ما هم عليه من هوان وبين ما كان لأجدادهم من عز ومجد . وذلك لمواجهة الاستبداد الاستعماري الذي أصبح يؤرّق مضاجعهم بما يحيطهم به من جهل وتخلف وتهميش . ولمواجهة ذلك برزت اتجاهات متداخلة لدى المفكّرين العرب . واذا أردنا تحديد موقع الكواكبي من الاتجاهات نلاحظ أنه لا يمكننا تصنيفه مع الفئة ذات العقلية الدينية المتزمتة ، لأنه

لم يرفض التجديد كلياً ، بل على العكس ، كان يطالب باعادة فتح باب الاجتهـاد ، انطلاقاً من منابع الاسلام الأولى (القرآن ـ والسنّة) وهو في هذا يتابع النهج الذي بدأه (ابن تيمية) و (محمد بن عبـد الوهاب) • الا أنه ذهب الى أبعد من ذلك ، محاولاً التوفيق بين مفاهيم العقيدة الاسلامية ومقتضيات العصر الذي يمثل الغرب المتقدم أحـد جوانبه • ان الكواكبي لم ير في الغرب الحديث حضارة متقدمـة لا شائبة فيها ، وانما الذي رآه ايجابياً فيها هو السعي الحثيث نحو العلم • أما ما مثلت لديه الحضارة كاملة فهي فترة الخلافة الاسلامية زمـن الخلفاء الراشدين ، اذ استطاعت تلك الفترة أن تجمع أسس الحضارة المتقدمة من الجوانب كلها • لذلك طالب بالعودة الى منابع الاسلام الأولى وكان مع الاستفادة من علوم الغرب الحديث ، من غير التواني عن معاداة الاستعمار • ووضع ذلك كله في إطـار الرابطة العربية ، باعتبار أن العرب هم أصحاب الدعوة الاسلامية ، وخير حافظ لها ، وما اللغة التي نزل بها « القرآن الكريم » الا دليل واضح على ذلك •

كان الكواكبي ، اذن ، يمثل مختلف التيارات الفكرية القائمة في أواخر القرن التاسع عشر في العالم العربي • من هنا يظهر تفاعله مع أهل عصره ، الذين شنّوا حملة شعواء على الاستعمار والاستبداد ، داعين الى الترقي والحريـة • هذا فضلاً عما عانـاه هو شخصياً من سطوة الاستبداد الذي جعل منه إنساناً متأزماً يبحث عن خلاص لنفسه ولأمثاله من المتأذين من الوضع القائم آنئذ •

١ ـ الاستبداد والمستبد والمجتمع :

حاول أن يبحث الكواكبي في « أم القرى » أسباب الفتور الذي أصاب الأمة الاسلامية ، فرأى أسباباً كثيرة أدت اليه ، منهـا : عقيدة

الجبر والزهد ، التي تتنافى وجوهر الاسلام الذي يدعو الى تحرير الانسان ، والصوفية التي تم اللجوء اليهـا بعد أن حدث التشدد في الدين ، وانعدام التنظيمات ، وفقدان الاجتماعـات والمفاوضات ، في حين أن الاسـلام أتاح للمسلمين فرصة الالتقاء والتشاور (وطريقة الكواكبي في هذا الكتاب خير دليل عملي على طريق اجراءالاجتماعات والتفاوض والحوار) ، ومنها : الإغراق في الشهوات الحسية وكثرة النسل بسبب الجهل وضيق الأفق[1] .

لكن الكواكبي ، مع ذلك ، حاول أن يُرجع الشرور الاجتماعية كلها الى عامل يؤدي الى تعطيل النظام السياسي المنوط به كل شيء في النهاية ، فاكتشف الاستبداد . ولم يكن من السهل رد الفتور الحاصل الى علة واحدة ، دينية أو أخلاقية أو سياسية ، كما لاحظ ذلك (فهمي جدعـان)[2] .

ان الفكر السياسي العربي ، في أواخر القرن التاسع عشرالميلادي كان متراوحاً ، في تصوره حل مسألة التخلف ، بين الدعوةالى الجامعة الاسلامية ، وبين رفض الاستبداد السياسي . في حين رأى بعضهم أن الأزمة برمتها هي أزمة أخلاق . وقد رد الكواكبي أسباب الانحطاط التي ليست ، بحسب تصوره ، سوى أعراض المرض ونتائج له ، وليست عللا ، ردّ أصولها الى السياسة والدين والأخلاق ، فاستطاع بذلك أن يجمع الاتجاهات السائدة . الا أنه ، في نهاية الأمر ، رأى أن الأسباب السياسية هي الأكثر حسماً . من هنا انطلق ليعالج آفـة السياسـة

(١) ينظر : الكواكبي ، **ام القرى** ، ص ٢٦ــ٣٣ و ص ٧٣ .

(٢) ينظر : فهمي جدعان ، **أسس التقدم** ، ص ٢٨٨ــ٢٩٠ .

(الاستبداد) (باعتباره علة العلل التي تسبب الانحطاط)[٣]. انه الداء الأصلي ، وجراثيمه هي التهاون الحاصل في الدين والعلـم والتربية والأخلاق . وأعراضه هي الحال الحاضرة الملاحظة من فساد مستحكم.

ـ اسس التخلف : الاستبداد :

بما أن العلة تكمن في الاستبداد ، فان النظام السياسي هو أهم المسائل التي تشغل فكـر الكواكبي . وهو اذ اكتشف سبب الفتور الأساسي في « أم القرى » ، في أثناء محاولته العثور على سبب التخلف والخلل الطارىء ، راح يفسره ويشرحه في « طبائع الاستبداد » . ولقد أراد أن نعرف عدونا أولا ، لنتمكن من التغلب عليه . فبعد أن صور حال الشعوب الاسلامية ــ وبخاصة العربية ــ في « أم القرى »، وفنّد وجهات النظر في ما وصلت اليه من انحطاط ، نجده يعيد في « طبائع الاستبداد » تصوير عصره ، محاولاً التدليل على ما فيه من كبت حريات وتفرّد بالرأي ، ليؤكد حقيقة ما وصل اليه من أن الآفـة الاستبداد .

استهل الكواكبي « طبائع الاستبداد » بتصدير يدرك أبعـاد خطورة الموضوع الـذي يتناوله : « أقول وأنـا مسلم عربي مضطر للاكتتام شـأن الضعيف الصادع بالأمـر ، المعلن رأيه تحت سماء الشرق »[٤] فهو يعرف ما يرتكبه من آثام في نظر المستبد ، لأن كلمـة (أقول) تمثل جريمة تحدّ ، و (مسلم) و (عربي) جريمتي انتمـاء ومع علمه بأن ما يتناوله ممنوع فانه يندفع الى مناقشة الذين يخفون

---

(٣) ينظر :

- Mahmoud Samra, christian Missions..., P. 147.

(٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٣ .

أسباب التخلف والعبودية تحت أستار مختلفة ، ليعلن في وجوههم من غير وجل : انه الاستبداد •

ان الكواكبي فرق بين العلة ـ السبب ، وبين الداء (=الاستبداد) فالأسباب التي وردت على ألسن ممثلي الأقطار الاسلامية في « أم القرى » هي أعراض المرض ونتائج له ، وليست هي الداء نفسه • انما الداء هو سياسة استبدادية تنتج عن آلية معينة هي : ان التهاون في الدين ، والجهل ، والكسل ، وفساد الأخلاق •• كلها ممهدات تؤدي الى الاستبداد الذي يعمّق ويعزز ، بدوره ، الجهل والتأخر والتحريف والفساد ••• ولبيان خطورة هذا الداء يفرد الكواكبي « طبائع الاستبداد » •

ـ اشكال الاستبداد : تعددية الشكل ووحدة المضمون :

لقد عدّ الكواكبي الاستبداد المسألة الأساسية التي علينا حلها لإدراك فعل الاستبداد السياسي ، ومعرفة شخصية فاعله ، وأحوال من يقع تحت سطوته •

الا أن هذا التركيز على الاستبداد السياسي لم يمنع الكواكبي من التطرق الى بحث ما اعتبره أشكال الاستبداد الأخرى من ديني ومالي وعشائري •••، وان يكن بمسحة ضبابية لعدم وضوح ذلك في ذهنه ، بسبب طغيان الطابع السياسي على تفكيره ، بحيث انه تناول الاستبدادات الأخرى بما لها من شديد ارتباط بالمستبد السياسي ، بحيث يصعب فصل كل منها عنه • لذا فقد بقي تفكيره منحصراً ـ الى حد ما ـ بما للاستبداد السياسي من تأثير على الميادين الأخرى • لأنه رأى أن الاستبداد يبدو أكثر وضوحاً وتجلياً في شخص السلطوي السياسي •

ربما كان ذلك مبرراً من الناحية التاريخية ، اذ ان الاستبداد السياسي ، والاستعماري تحديداً ، هو الذي كان طاغياً في تلك الفترة التي عايشها الكواكبي • ان الكواكبي ، وان ألـمّ بغالب أشكال الاستبداد ، فقد قصّر في تفصيلها ، وهـذا مشروع تاريخياً وواقعياً • لأن الوعي بهذا المكتشف الجديد (= الاستبداد) كان وعياً سطحياً، ولم يكن بامكان أحد الإلمام بجوانبه كلها • لم يكن الاستبداد ليبدو واضحاً ــ آنذاك ــ الا في شكل حكومة متسلطة • فلم يكن وارداً التنبؤ بأن مالك الثروة يستطيع التلاعب بالقيم الاجتماعية جميعها ، بما في ذلك النظام السياسي ، ولم تكن وسائل الاعلام تستطيع أن تحوّل الرأي العام ، كما تستطيع أن تفعل الآن ، وبمنأى عن سلطة الحكومة المباشرة ، بما لديها من تقنيات هائلة واغراءات متنوعة • الا أننا ، بالمقابل ، لا نستطيع أن ننكر وجود اشارات غامضة عند الكواكبي لمثل هذه التأثيرات •

اذاً لم يكن الاستلاب الثقافي ، أو الاستغلال الاقتصادي ، واردين باعتبارهما أداتين للهيمنة على مقدرات المجتمع بشكل كبير وحاسم • لذلك بقي الشكل الطافح الى السطح ، عند الكواكبي ، هو الاستبداد السياسي • لكنه لم يغفل عن ملاحظة أن الاستبدادات كلها تتعاون ، فان كان السياسي هو الأهم ، فلا غنى له عن الفكري والاقتصادي •

ان الاستبداد هو بحث الكواكبي الأساسي ، وتبدو السياسة كأنها بديلته الشرعية • فهو يرى أن السياسة ادارة ، وهذا يتوافق مع مقولة أن السياسة هي الفلسفة العملية ، بحسب تصنيف الفلاسفة الاغريق ومن تأثر بهم من المشّائين العرب • وكما لاحظ (جورج كتورة) فان

الكواكبي (يعرّف السياسة لا لكي يبحث فيها ، وانما ليبحث فيما ليست هي • فهو يريد ابراز مضادات السياسة ، أوما لا يوصل اليها ، كما فعل (الفارابي) في مدينته الفاضلة • والهدف الأخير هو تسليط الضوء على النموذج الأفضل من خلال إظهار ما يحجب هذا الضوء أو يسيء اليه[٥]• من هنا انطلق الكواكبي يبحث في ماهية الاستبداد ، من أين ينشأ ، وما هي تأثيراته ؟••• وتتج لديه أن الاستبداد في حقيقته ما هو الا سياسي يستند الى ايديولوجيا فكرية الى جانب الجيش والمال ، حيث تجتمع عناصر الاستبداد الأساسية : الفكر والثروة والسلاح • وهذا صحيح الى حد كبير ، اذ انه على الرغم من أن الحكومة ليست هي القوة الوحيدة التي يمكنها أن تمارس استبداداً على الآخرين ، بل هناك كثير من المؤسسات التي يمكنها فعل ذلك ، الا أن الحكومة هي صاحبة الكلمة الأولى التي تتيح المجال لاستبداد المؤسسات الأخرى ، لأنها هي التي ، في النهاية ، تسيطر على المؤسسات جميعها •

من هنا تأتي مشروعية عدم توسع الكواكبي في شرحه أوجه أو أشكال الاستبداد الأخرى ذلك الذي يكون اقتصادياً وقد سميناه (الاستغلال) ، والذي يكون فكرياً ــ دينياً ــ إعلامياً وميزناه بكلمة (الاستلاب) ، لنبقي كلمة (الاستبداد) دالّة فقط على أسلوب سياسي في ممارسة الحكم ، وشكل من أشكال السلطة السياسية ، لا يلبث أن يفرض أسلوبه على علاقات المجتمع •

---

(٥) ينظر : جورج كتورة ، **طبائع الكواكبي** ••• ، ص ٢٩ •

- المراقبة مقياساً لنفاذ القانون :

في شرحه معنى الحكومة المستبدة نلاحظ تبني الكواكبي معنى السلطة والحكم في الاسلام ، من ناحية ، واهتمامه بالخط السلفي ، من ناحية ثالثة ، وتأثره بأفكار الغرب ، خاصة عن طريق (الطهطاوي) و (التونسي) ، من ناحية ثالثة • انه يرضى بأن تسير الحكومة على نهج أحد تلك الخطوط الثلاثة ، فتتبع اما شريعة ، أو عرفاً وتقليداً ، أو تسير بناء على قانون حديث متفق عليه • وفي ذلك كله يجب ألا تغيب عن الأذهان ارادة الأمة • أما الحكومة التي لا تتقيد بواحد من تلك الخطوط فانها حكومة استبدادية • ولا يخرج عن هذا الإطار ، الحكم الذي يدّعي أنه يفشي العدالة ، أو أنه يسلك الطريق الوحيد الممكن لتطوير الدولة في ظل ظروف جهل المواطنين الذين لا يعرفون أين يكمن صالحهم • وهذا يتفق مع ادراك أكثر المفكرين أن الاستبداد لا يمكنه أن يحقق شيئاً لأنه ، منذ البداية ، يضرب فكرة المساواة مخترقاً حرمة الحريات حين يمنح الحق لنفسه ، ولنفسه فقط ، أن يكون وصياً على الآخـرين •

ولأن الحاكم ، مهما بدا ذا نيات طيبة ، سرعان ما يستبد بعد أن تفسده السلطة ويغريه كرسي الحكـم • لذا لا بد أن يكون الشعب دائم التيقظ والحذر ، ليمنع أن تتعدى الحكومة حـدود الوظائف الأساسية التي وضعت لأجلها متملصة من كل مسؤولية وكل مراقبة • والكواكبي يبين أن للحكومة المستبدة أشكالا كثيرة تتلبس بها ، وهو يرفضها بأشكالها كلها ، وان كان يرى أن الشكل الأسوأ ، هو استبداد فرد واحد يمسك بيده الحكومة كلها ويفرض مشيئته على الجميع •

فلا بد اذاً من قانون تسير عليه الحكومة ، ولا بد من أن يراقب الشعب تنفيذ القوانين • ان مراقبة تنفيذها مقياس لمعرفة نوع الحكومة ودرجة استبدادها • فكلما كان الحكم متملصاً ازداد شدة في استبداده • وعلى درجة مراقبة تنفيذ القوانين من قبل الشعب تخف سطوة الاستبداد •

اذاً فان الاستبداد في أوضح صوره هو استبداد سياسي ، حيث تدور المعارك بين الحاكمين والمحكومين • بين مواطنين يملكون زمان السلطة وأجهزة الإكراه الاجتماعي ، وبين مواطنين يخضعون لتلك السلطة ويتحركون كدمى متأثرين بوخز أجهزتها بدون أن يكون في إمكانهم مقاومتها • يقول (موريس دوفرجيه) : « في الأنظمة الواحدية » أو الأوتوقراطية ، فالكفاح السياسي لا وجود له رسمياً ، اللهم الا في صورة صراعات بين أفراد للحظوة بنِعَمِ (السلطان) ، أما (السلطان) نفسه فلا يمكن أن يجحد ، كما لا يمكن أن يجحد النظام بجملته • ثم ان سلطته في منجى من تأثير المواطنين »[٦]، فالمستبد يوحّد المجتمع في شخصه بحيث يبدو قراره شعبياً • انه يملك المجتمع وبالتالي يملك قراراته أيضاً ، كان (لويس الرابع عشر) يقول : « الدولة هي أنا » • وهكذا تعتقد الحكومة المستبدة بأن وجودها ضروري ولا بديل عنه ، انها « تستخلص بصورة اعتباطية ، ضرورة سلطتها الخاصة من الضرورة لسلطة سياسية : فكل معارض هو فوضوي يريد إحداث الخراب • وفضلاً عن ذلك ، فهي تعتبر نفسها المؤتمنة الوحيدة والمختصة على ارادة البلد ومصيره : وكل معارض هو خائن مأجور للأجنبي • ويجب أن يظفر برنامجها السياسي بتأييد

---

(٦) موريس دوفرجيه ، **مدخل الى علم السياسة** ، ص ١٣٢ •

الجميع المطلق »(٧) فالسلطة دائماً على حق ولا يمكن لأحد أن يعارضها ويبقى ، مع ذلك ، وطنياً • والكواكبي حين يريد تحديد علاقة الفرد بالسلطة ، وحين يرى أن الاستبداد تشكيل خارج القانون ، فانه يدخل باب الفلسفة السياسية ـ العملية التي هي حوار بين الحريات ، والتي تقف في مواجهة الايديولوجية المفروضة من فوق ، الايديولوجية المتميزة بالحقيقة الواحدة التي تطرحها عقيدة المستبد ، محاولة ايجاد وحدة اصطناعية في المجتمع ، مناقضة الفلسفة السياسية التي لا تعترف الا بالتفاهم على التنوع • لا بد اذاً من وجود قانون تسير عليه الحكومة • ان تجاهل القانون هو طريق الاستبدادية التي تبقى خارج القانون ، متعالية عليه ، لأنها اذا تحولت الى قانونية كفّت عن كونها استبدادية (مع التشديد على ألا تكون هي التي وضعته ونصّبت نفسها حارسة له) • والحكومة الاستبدادية تعتمد على السيطرة والعنف كبديل عن القانون كما أنها تعتمد على تخلي المحكومين (أو وضعهم في حالة تخل إجباري مصطنع) عن مسؤولياتهم في الحفاظ على حرياتهم وحقوقهم • فالحكومة الاستبدادية مطلقة من قيود القانون ، أو غير مراقبة في تنفيذها اياه ، وكل حكم غير مسؤول تجاه الأكثرية هو حكم استبدادي •

ـ ليس بالقانون وحده :

ان الحكم الاستبدادي لا يعتمد في حكمه على قاعدة دستورية، سواء في الوصول الى الحكم ، أو في تداوله ، وهو لا يقر الا بما يشرّعه هو (وغالباً ما يخرج عما شرّعه هو ذاته عندما يجد أن ما سنّه

---

(٧) ادمون بلان « هل من الممكن السيطرة على العنف ؟ » في **المجتمع والعنف** ، ص ١٧٣/١٧٤ •

لم يعد يتناسب ووضعه الراهن) . ويرى أن وجوده بذاته هو القاعدة الدستورية الشرعية (فغالباً ما يغتصب السلطة) . ويرى في هـــواه ومشيئته المسوّغ الوحيد لسلطته .

من هنا تأتي الرؤية الواضحة عند الكواكبي حين يوجب وجود قانون تسير عليه الحكومة ، ويشرف عليه الشعب . وهذا يتلاقى مع ما قاله (أرسطو) قديماً (ليس هناك من نظام « Order » يمكن تصوره خارج القانون)(٨). وقد فضّل سقراط (Socrates) ، في القـــرن الرابع قبل الميلاد ، الموت على أن ينتهك حرمة القـــانون بهروبه من السجـــن .

ولكن من الذي يحرس القانون ؟ ان الكواكبي أجاب أن الشعب هو الذي يحميه ، مؤكداً بذلك قول (هرقليطس) أن (على الشعب أن يقاتل من أجل القانون كما يقاتل من أجل أسوار المدينة) فلا بد من القانون ، ومن الدفاع عنه لتتحقق سيادته . وهذه الهالة التي توّج بها القانون نجدها أيضا عنـــد أفلاطـــون (Plato) في الدولة الأرستقراطية التي كان يحلم بهـــا .

إلا أن الاتكاء الكلي على القانون سرعان ما يؤدي الى الانهيار . اننا حين ننظر في قوانين أفلاطون حـــول مدينته نرى هيمنة سلسلة كبيرة من الموظفين ، يشرفون على وجود المواطنين ، ويوّجه (المجلس الليلي) ، الكلي القدرة ، الحياة المعنوية والمادية في المدينة ، حيث التربية صارمة ، والتنظيم دقيق في شؤون الحياة اليومية ، والتشريع صـــارم بخصوص السفر ومعاملات الزواج وتحرّك العبيد ، ذلك كله يخنق

---

(٨) ينظر : ارسطو ، **السياسة** ، III ، ١ ، ٢ ، ٣ عن : يوسف كرم ، **تاريخ الفلسفة اليونانية** ، ص ٢٠١ — ٢٠٩ .

أي ميل ممكن الى الاستقلال لدى الناس . مما يخلق ما يمكن وصفه باستبدادية القانون الذي تشرف عليه دولة ارستقراطية . وتبعاً لتصنيفات أفلاطون السيكولوجية سيكون هدف أنظمة الطغيان أن تسود بفضل سلطة فرد واحد (فيلسوف) بدون أن تمس مسّاً خطيراً الثقة بالقانون ، مما يتيح امكانية ظهور الاستبداد في حدود القانون ، مبدئياً ، ثم فوقه بعد ذلك . وهذا ما تم حدوثه بالفعل في المملكة الهيللينستية « لقد سجلت اللغة الرسمية انتقال السلطة الذي تم من القانون ، السيد الوحيد المعترف به في المدينة الهيللينية الكلاسيكية التقليدية ، الى الملك الهيللنتسي : فالملك (يلتهم) نوعاً ما سلفه ويصبح (قانوناً مجسداً) لا قاعدة له الا هواه ، وتنفذ أوامره هيئة متراتبة كبيرة من الضباط والموظفين خاضعة تماماً لسلطته »(٩). وهكذا نقع فيما لا نحبه حين نرفض استبدادية الفوضى ، بالاستناد الى القانون وحده ، فنجد أنفسنا تنشيء استبداداً قانونياً من خلال تمجيدنا الكبير للسلطة القانونية التي قد يجسدها رجل واحد ، أو هيئة واحدة .

وحتى لا يحدث ذلك ، يطالب الكواكبي بمراقبة تنفيذ القانون من قبل الشعب الذي يجب أن يكون في وسعه عقاب من يخرج على حدوده كائناً من كان . وفضلاً عن ذلك فان الكواكبي يؤكد أهمية أن ترفد الأخلاق القانون . وهذه الأخلاق التي يجب أن ترافق القانون يدعوها « الضمير الحي ». وهذه نقطة تسجل له ، لأنه من الملاحظ أنه كلما تطورت القوانين وأساليب ومؤسسات مكافحة الجرائم ، لم تنته الجريمة ، بل يزداد تفنن المجرمين في الإفلات من القانون ، وفي تطوير

---

(٩) جان توشار ، **تاريخ الافكار السياسية** ، ج ١ ، ص ٨٩ .

أساليبهم . وهذا مما يفعله الحكم الاستبدادي حتى في اطار القانون. فلا بد من الوازع الشخصي ـ الأخلاقي ، الاجتماعي ـ الجماعي . وما يجري الآن من استبداد باسم القانون لا يخفى على أحد .

ـ ضد الاستبداد في كل زمان ومكان :

حتى يقرّب الكواكبي ما يتحدث عنه نراه يضرب مثلا على الحكومة الاستبدادية بما كان يجري في البلاد زمن الحكم العثماني . يصف الكواكبي حال الدولة في عصره وصفاً قريباً مما دعاه (ابن خلدون)(*) بالجيلين : الثاني والرابع من أعمار الدولة . ففي الطور الثاني من الدولة الخلدونية ينشىء الحاكم « طور الاستبداد على قومه والانفراد دونهم بالملك ... ويكون صاحب الدولة في هذا الطور معنياً باصطناع الرجال واتخاذ الموالي والصنائع ، لجدع أنوف أهل عصبيته »(١٠). وينتقل الكواكبي مباشرة متجاوزاً الطور الثالث : طور الفراغ والدعة ، كما تجاوز الطور الأول : طور مشاركة الملك قومه ، يتجاوزهما لينقلنا الى الطور الرابع : طور القنوع والمسالمة ، اذ تستسلم الرعية لسوط المستبد . حيث يمسي الناس وقد أنِسوا المهانة والخضوع ، مبتعدين عن الأخلاق الحميدة ، متساهلين في طلبها ، ثم يقلّد المغلوب الغالب ، والجهول المتعالم .

(*) مما يجدر ذكره أن لمكيافيلي (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧ م ـ ٨٧٤ ـ ٩٣٤ هـ) بحثاً مشابها لبحث ابن خلدون (٧٣٣ ـ ٨٠٩ هـ ـ ١٣٣٢ ـ ١٤٠٦ م) في نشأة الدولة ، كما أن كليهما يبرران الوسيلة .

(١٠) يازجي وكرم ، **اعلام الفلسفة العربية** ، ص ٨٣٥ .

ان الكواكبي حين يصوّر ذلك ينقد الاستبداد العثماني أولا ، ثم الاستبداد في كل مكان[11] . فهو ينطلق من واقع فعلي ، وليس من الخيال . ونلمح لديه جذور الحديث عن الاستبداد منذ أن كان يحرر (الشهباء) . اذ ان ما يورده فيها من آراء نراه مقترناً بالأحداث في السلطنة العثمانية ، وخاصة ما يجري في ولاية حلب . واذا تصفّحنا العدد العاشر منها نراه مليئاً بالتذمر من السياسة العثمانية الاستبدادية، ونرى سطوره تضج بالانتقادات اللاذعة بحق الحكام في السلطنة ، وندرك اذ ذاك سبب تعطيل الصحيفة للمرة الثانية .

ونحن اذ نجده يحارب الحكومة العثمانية (صراحة) في « أم القرى »، ويدعو الى الثورة عليها (وقد كانت فيه ثورته اصلاحية ان صحّ التعبير) ، ويفعل ذلك (مواراة) في « طبائع الاستبداد » ، فان ذلك لا يشكل تراجعاً في فكره ، وانما يدل على أن همّه لم يعد محصوراً في حكومة كائنة في زمن معين . انه يحارب الاستبداد في كل زمان ومكان ، مدركاً أن السطوة العثمانية لا بد زائلة ، والمهم هو معرفة ممارساتها وادراك أبعاد أطاريحها ليتمكن الانسان من تجنّب تكرار حدوث ما حدث . ومن تدقيقنا في تصويره السياسة العثمانية يبدو أنه من الصواب القول بأن كتاب « طبائع الاستبداد » كان موجهاً ضد السلطان (عبد الحميد) أولا ، ثم ضد جميع المستبدين بعد ذلك. وما قوله « وأنا لا أقصد في مباحثي ظالماً بعينه ولا حكومة أو أمة مخصصة »[12] الا ليلفت الانتباه الى مقصده بأن الحديث عن (الكل)

---

(11) ويرى محمود السمرة أن الكواكبي « كان أول عربي ـ مسلم يتصدى للاستبداد (بالتحليل والدراسة الجادة) » ينظر :

Mahmoud Samra, Christian Missions, P. 148.

(12) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٥ .

لا بد أن يشمل (الأجـزاء) المنضوية تحته بما في ذلـك الاستبداد الحميدي • ومما يؤكد ذلك ، هجرته الى مصر التي كانت فراراً من وجـه السلطان العثماني المستبد (عبد الحميد) الذي تولى عـام ١٢٩٣ هـ ـ ١٨٧٦ م/ منصب السلطنة • ان سفره هذا الى مصر هو الترجمة العملية التي حققت قوله في أن محاربة المستبد تبدأ في الهجرة من أرضه • والملاحظة التي ساقها حفيده (الدكتور عبد الرحمن الكواكبي) في تقديمه « طبائع الاستبداد » بقوله : « كان المؤلف قد خطّ هذا الكتاب في عهد حاكم ظالم مستبد ، فكانت ثورته منصبة على كامل أجهزة الدولة العثمانية وأنظمتها مثلما كانت منصرفة الى الاستعمار الغربي تفضح نواياه وأفاعيله »(١٣)، هـذه الملاحظة تعزّز ما أشرنا اليه آنفاً من أن الكواكبي يحارب الاستبداد أينما وجـد ، بما في ذلك الاستبداد العثماني في العالم الغربي •

ـ سيكولوجيا القاهـر :

ان تصوير الكواكبي المستبِد" لتصوير" عميق يدل على فهـم النفس الانسانية • فالمستبد مريض يحاول تعويض نقصه عـن طريق تحطيم التماثيل الجميلة • وهـذا التصوير الذي يورده الكواكبي ، يستدعي أن تخرج من دُرج الذاكرة نظريـة (ادلر) حول التعويض و (إرادة القوة) اذ يلجأ مَن يشعر بضعفه الى (التعويض عن الشعور بالنقص) بالمغالاة في بعض الأمور ، وان لم يتمكن من التعويض ، ولن يفعل ، فان صاحبه يصاب (بالعصاب) ويحاول أن يتميز عن الآخرين، عن طريق الانتقام منهم ، ما دام عاجـزاً عن أن يكون طبيعياً مثلهم •

(١٣) **طبائع الاستبداد** ، مقدمة ط ٢ ، ١٩٧٣ م ، ص ٥ •

يرى ادلـر (Adler) ان الاستبداد قد يرجع الى شعور ذاتي بخيبة الأمل والإحباط ، وهكذا « يحـاول الضعفاء والأغبياء والفاشلون التخلص من شعورهم بالنقص عن طريق اذلال الآخـرين واخضاعهم »(١٤). فالرغبة في السيطرة ، والميل الى التسلط ، ثمرة ضعف نفسي وبلبلـة داخلية . يقول (إريك فروم Erek Froum) : « ليس التطلـع الى السلطة ابن القوة بل الولد الهجين للعجز »(١٥). ان عجـز الفرد عن التحكم بأفعاله ، وعن فرض احترامه على الآخرين ، يلجئه الى إخفاء عجزه وراء موقف مناقض لحقيقته(١٦). ويحاول تغطيـة عجزه فيقع فريسة شتى الأمراض النفسية . وهـذا ما حاول الكواكبي قوله من خلال تحليله شخصية المستبد وتصوير خوفه من رعيته(١٧) .

يرى (فرايرى) ، بحق ، « أن نزعـة القاهرين في امتلاك كل شيء حتى الانسان هي ضرب من السادية »(١٨)، وهـذا ما حـاول الكواكبي قوله من خلال وصفه شقاء المستبد واضطراب تفكيره نتيجة فقدانه نصائح العلماء المخلصين (فالاستبداد يقيم حاجزاً عقلياً ونفسياً بين المستبد وبين رعاياه مما يجعل المستبد يعيش في عزلة تامة ، فتجتمع له من الجهل والتعظيم والعزلة كل أسباب المرض الذي يسمونه «جنون العظمـة » الذي تصـدر عن صاحبه أغرب التصرفـات وأكثرهـا

(١٤) القول لادلـر أورده : موريس دوفرجيـه ، **علـم الاجتماع السياسي** ، عن : عصمت سيف الدولة ، **الاستبداد الديمقراطي** ص ٣٠ .

(١٥) عن : اوليفر دوهاميل ، **تاريخ الأفكار ..** ، ص ٤٠٧ .

(١٦) ينظر : موريس دوفرجيه ، **مدخل الى علم السياسة**، ص ٤٣ .

(١٧) **طبائع الاستبداد** ، ص ٤٨ .

(١٨) باولو فرايرى ، **تعليم المقهورين** ، ص ٣٩ .

جمقاً)[١٩] وهـذا ما يسميه (ألبير ميمي) : « العقـدة النيرونية » « Nairon Complex » للمغتصِب ، الذي لا ينتصر فيه سوى الوجـه الذي يُدينه • ويشعر بالحاجة الى غسل يديه من انتصاره ، ومن هنا، يبذل جهداً كبيراً في تزيين (بـل تزييف) التاريخ ، واعادة كتابـة النصوص ، واطفاء مخزون الذاكرة ، انه يجهـد نفسه لكي يحوّل الاغتصاب الى عمل مشروع[٢٠] •

ان هذا الركض اللاهث ، خلف النفس المتوارية أبداً ، يحطم بقايا إنسانية المستبد ، ويجعل منه ظلاً يفتقر الى الاشباع ، ويبحث طويلاً عن الشرعية المفقودة « فاذا لم يكن المستبد سعيداً ، فذلك ليس لأنه غير معترف به »[٢١]• فالمشكلة ليست جزئية ، ولا هي مجرد الحصول على درجات متدنية في بعض المواد المقررة على الحاكم • انها ، بايجاز شديد ، وضع الأمور في غير مواضعها ، مما يجعل أي بحث فيها غير ذي جدوى ما لم تتم العودة الى درراسة الجذور •

والكواكبي ، من خـلال دراسته شخصية المستبدّ ، أكد أن الاستبداد مرض ، وأن المستبد انسان مريض • وسلّط الضوء علـى العلاج الشافي من هذا المرض ، من خـلال بحثه ظروف الاستبداد وتقلبات المستبدّ • ان الذي يُخرج المريض من أزمته ليس هو المصاب نفسه ، وانما الشفاء يأتي عن طريق الجماهير المدركة حدود الـداء ، والعارفة بأعراضه ، والشاعرة بثقل وطأته وفساد تصرفاته •

---

(١٩) ينظر : عصمت سيف الدولة ، **الاستبداد الديمقراطي** ص ٢٧

(٢٠) ينظر : البير ميمي ، **صورة المستعمر والمستعمر** ص ٧٩ـ٨٠٠

(٢١) اوليفر دوهاميل ، **تاريخ الأفكار السياسية** ، ص ٥٧٠ •

ان الاستبداد لا يلحق الأذى بالمقهورين فحسب ، بل يمتد بالأذى الى القاهرين أيضا ... انه يشيء المستبدِّين والمستبد بهم معاً ، لأنه يشلّ قدرتهم على أن يمارسوا وجودهم البشري كآدميين . ان الكواكبي قال ذلك كله ، لو تسنى له الاستمرار في بحث شخصية المستبد لأمكنه القول بما نتج عن استقصاء أجراه (آدورنو Adorno) في أمريكا سنة /١٩٥٠ م/ عن الشخصية الاستبدادية[٢٢]. اذ ان المستبدّ مستبدّ به في الوقت نفسه الذي يستبد فيه .

ـ الاستبداد ليس رجلا يحكم : (دولة الاستبداد) :

السياسة عند الكواكبي ليست رجلاً يحكم ، وليست مجرد حكم بل هي ادارة مشتركة لشؤون الحياة. لذلك فان نقيضها (= الاستبداد) ليس رجلا يحكم بطريقة استبدادية ، وانما هو مجتمع (أفراد ومجموعات) جهلة وكسالى متواكلين ، يتركون واجباتهم مما يغري الحكومة بالاستبداد .

ولا مندوحة لنا ،هنا ، عن الاشارة الى فهم (كتورة) الخاص حول ما طرحه الكواكبي من أفكار . يقول (كتورة) : « فالحكومة عنده شخص الحاكم . سواء كان خليفة « أو كان مستبداً » « وتظل الاشكالية القائمة شديدة التلخيص . كيف يمكن التخلص من المستبد »[٢٣] . اننا فضلا عما أوردناه في الفصل الأول من هذه

(٢٢) ينظر : موريس دوفرجيه ، **مدخل الى علم السياسة** ، ص ٤٣ ـ ٥٣ . أيضا : عصمت سيف الدولة ، **م . س** ، ص ٧ و ٢٩ .

(٢٣) جورج كتورة ، **طبائع الكواكبي ..** ، ص ٧٧ .

الرسالة حول شمولية الاستبداد في فكر الكواكبي[٢٤]، نلاحظ كيف يرد الكواكبي مثل هذا التصوير بقوله : « ان المستبد فرد عاجز ، لا حول له ولا قوة الا بالمتمجدين »[٢٥] وما أكثرهم في زمـن الفساد • ان واحداً لا يمكنه أن يفعل شيئاً • اذاً هم الناس ، هو المجتمع الذي يخلق ممثل هذه الظروف الاستبدادية • كل منهم يقاتل الآخر بحثاً عن الاستئثار بفكرة أو ثروة أو قوة • وعندما يتحول الأمر الى غابـة ، فسرعان ما تسيطر جماعة على الموقف ، تحرس نفسهـا ، وتستبد • ويبقى الآخرون على الهامش •

فالمجتمع الاستبدادي ، عموما ، تسيطر عليه شبكة معقـدة من الأسرى والآسرين ، يصف (لابويسيه) مجتمع الطغيان قائلا : « ان نبّاض الهيمنة يعود الى رغبة كل واحد في التماهي مع الطاغية بجعل نفسه سيداً لآخر »[٢٦]• ان هذا القول يفسر لنا ما ترجمه الكواكبي عن حالات العنف المنتشرة في المجتمع التسلطي : « ومن غريب الأحوال أن الأسراء يبغضون المستبد ، ولا يقوون على استعمالهم معه البأس الطبيعي الموجود في الانسان الطبيعي اذا غضب ، فيصرفون بأسهم في وجهة أخرى ظلماً : فيعادون من بينهم فئة مستضعَفة ، أو الغرباء ، أو يظلمون نساءهم ونحو ذلك »[٢٧] فيكون كل انسان مظلوماً من جهة، وظالماً من جهة أخرى • بينما المجموعة التي استطاعت الوصول الى قمة

---

(٢٦) لابويسيه ، **خطاب حول العبودية الطوعية** ، أورده : اوليفر دوهاميل ، **تاريخ الأفكار السياسية** ، ص ٦٠٦ •

(٢٤) ينظر : **هذه الدراسة** ، الفصل الاول ، ص

(٢٥) الكواكبي ، **الأعمال الكاملة** ، تح محمد عمـارة ، ط ١٩٧٥ ، ص ١٦٧ •

(٢٧) **طبائع الاستبداد** ، ص ١١١ •

الهرم ، تستلم السلطة السياسية ، وتباشرها ، كما وصلت اليها ، بطريقة استبدادية . ويبرز من بين هذه المجموعة شخص يتسنم عرش القيادة، ويصبح رمزاً للجماعة ، فضلاً عن محاولاته المستمرة كي يصبح رمزاً للمجتمع برمته .

ان هذا التفرد يتعزز حتى يجعل من المستبد رمزاً للجماعة ، بحيث لا يمثل تطلعاتها وأمانيها فحسب ، بل يجسدها تجسيداً . فيتحد به الآخرون متأثرين بالدعاية التي يوجهها اليهم كي يحوّل شهواته الى قيم ، ومنفعته الى مثال يتطلع اليه الجميع . وبما له مهمة التفكير والتخطيط والنقد أيضاً . انه صاحب المكانة الرفيعة ، فهو وحده الذي يمكنه تمييز الخطأ من الصواب . بينما المستبِدون الصغار وتابعوهم من المستبِدين الأصغر شأناً ، يرون في المستبد سمواً يعوّض عن نقائصهم[٢٨] .

وهذا النفوذ الذي يحوزه لا يأتيه عن طريق مؤهلاته الشخصية، وانما يستمده من حاجة الجماعة الى رمز تتطلع اليه وتتوحّد فيه . انه ينتهز هذه الحاجة فيطلق على نفسه الألقاب ويحيط نفسه بالمظاهر وتصدقه الجماعة التي كانت محتاجة أصلاً الى مثل هذه الأكاذيب ، تصدّقه وتضيف اليه من الأوصاف الخلابة ما لم يتفتق عنها ذهنه . هكذا تصنع التربة الاجتماعية الصالحة لحكم استبدادي . والمستبد فضلاً عن الاضطهاد الذي يمارسه ضد الآخرين ليؤكد وجوده ، يشكّل نوعاً من اضطهاد اجتماعي ـ جماعي ، ينشأ عن توسيعه حدود السلطة بإشراكه أكبر عدد ممكن من أعوان الاستبداد . ويكثر ، بذلك

---

(٢٨) ينظر : لا بيار ، **السلطة السياسية** ، ص ٤١ ـ ٤٢ .

عدد الذين يمارسون الاستبداد باسم الدولة ، وباسم حماية قانون صاحب الجلالة ، أو صاحب القانون الذي يجسّد السلطة في شخصه •

وهكذا يزداد عدد الأشخاص الذين ينبغي على المواطنين الانصياع لأوامرهم ، الى أن يمتد حتى أصغر موظف في الحكومة ، أو داعم لها ، فنجد ، بدلاً من مستبدّ واحد تساعده فئة صغيرة ، عدداً كبيراً من المستبدين الصغار(٢٩) • هكذا يتوالد الاستبداد ما لم يوقفه أحد ، فالمستَبد بهم يتحولون الى مستبدين بمن هم دونهم مرتبة أو قدرة ، ونرى تمجّد الأصلاء ثم تمجد أتباعهم ثم أتباع أتباعهم •

هكذا فهم الكواكبي الاستبداد ، انه هيمنة شمولية يشمل الدولة بأسرها ، بما فيها من علاقات اجتماعية وهيئات ومؤسسات • ولأن الاستبداد نظام شامل ، يُلاحظ أن المهم عند الكواكبي هو نسف الاستبداد نسفاً جذرياً ، لا تغيير مستبد معين • لذلك فهو يريد ثورة مخطط لها ، لا ثورة مفاجئة تجعل الناس عاجزين عن الإجابة : وماذا بعد ؟ انه يريدها ثورة لا « تكتفي بقطع شجرة الاستبداد » بل «تقتلع جذورها »(٣٠) حتى لا تقع في مشكلة استبدال مستبد بآخر • ولا يمكن أن تتحقق مثل هذه الثورة ، بحسب الكواكبي ، الا بالتربية والعلم والقيادة الواعية •

٢ ــ علاقات الاستبداد :

لم يتحدث الكواكبي عن كيفية نشوء السلطة عامةً ، وانما الذي يعنيه أن هناك استبداداً أراد أن يحدد ماهيته ، ليتسنى له بعد ذلك

(٢٩) ينظر : دوفرجيه ، **مدخل الى علم السياسة** ، ص ٢٧٨ •

(٣٠) الكواكبي ، **الأعمال الكاملة** ، ط ١٩٧٥ ، ص ٢٢٣ •

القضاء عليه . وهو لذلك ابتعد عن تعميق الوعي بأشكال الاستبداد المتنوعة ، الا من حيث كونها ممهدة للاستبداد السياسي وداعمة له .

أ ـ الاستلاب :

حاولنا فيما سبق تحديد معالم تصوّر الكواكبي الاستبداد ، فاتضح لنا أن الاستبداد ليس فكرة يمكن عزلها عن مجمل نواحي الحياة الأخرى ، كما أنه ليس مؤسسة منفصلة عما حولها من هيئات اجتماعية، وانما هو نظام شامل يمتد الى أنحاء الدولة كلها بحيث لا يستطيع ميدان من ميادين الحياة أن يكون بمنأى عن تأثيره . انه فعل مؤثر ، وبما أن الفكر مبدأ الفعل وراسم وسائله ، ومحدد غاياته ، لذا كان طبيعياً أن يحاول الكواكبي معرفة نوع العلاقة التي تقوم بين الفكر وفعل الاستبداد . وبعد بُحث طويل تبين له أنها ليست علاقة عارضة ، بل هي علاقة صميمية بحيث لا يوجد استبداد بدونها . ان الفكر ليس متأثراً بوضع سياسي معيّن وحسب ، بل هو مؤثر أيضاً . ولكن هل استطاع الكواكبي أن ينفذ الى أعماق العلاقة القائمة بين الفكر والاستبداد ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه هنا .

ان التقسيمات ليست سوى عمل نظري هدفه الايضاح ، ونحن اذ نجمع أكبر عدد ممكن من المسائل في ظل مسألة واحدة تضمها ، فان مسوّغ ذلك هو محاولة الفهم الشمولي للنص الذي بين أيدينا،محاولةَ تداري النقص الذي يمكن أن يُحدثه فهم الأفكار المجزأ(*) .

سنحاول هنا اذن أن نتقرّى فهم الكواكبي لعلاقة كل من الدين والعلم والتربية بالاستبداد على ثلاث مراحل : فنرى كيف يكون الفكر

(*) كنا قد بينا المقصود بالفكر ، وبيّنا لماذا نجمع تحته الدين والعلم والتربية ، ينظر : **هذه الدراسة** ، المقدمة ، ص .

قبيل الاستبداد ، ثم كيف يصبح أثناء تفشّيه ، ثم ننظر فيه بعد ترسخه لنرى مدى تأثيره وتأثّره بهذا الذي يبدو كمنظّم جديد للفكر في مظاهره كافة .

ـ ادلجة الدين :

لخّص الكواكبي في الاجتماع السابع من مؤتمره الأسباب الدينية للفتور ، والتي مهدت لهذا الانحطاط الذي أحاط بالمسلمين من كل جانب ، وجعلت العقيدة الدينية وقفاً على بعض المنظّرين يفسرونها كما يهوون . ان ذلك جاء من انتشار الجهل والكسل ، اذ تراخى العلماء والكافة مما سمح لعقيدة الجبر بالتأثير على الناس ، وأصبح الناس يتعلقون بالمزهدات التي روّج لها المدلسون . والفتن التي أدخلت في متاهات الجدل في العقائد الدينية مما ولّد التفرق في الدين الى شيع ومذاهب ، وأفشى الذهول عن سماحته وسهولة التدين به[٣١] . كما سمح بدخول ممارسات وعادات لا علاقة للاسلام بها . رافق ذلك تشدد ومغالاة في الدين ، في حين راح بعض المتعممين يخلطون في تفسير الآيات بسبب جمود كثير من العلماء وتشددهم بالاكتفاء بتفسيرات السلف[٣٢] .

والكواكبي ، بدوره ، ينقد الشيوخ المهملين الواهنين ، ويعتب على رؤساء العلم والدين . وهو بذلك يشترك مع (محمد عبده) الذي وجّه نقداً الى (أهل الجمود) في كتابه « الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية » ، رافضاً أن يتقيد المتأخر بما قاله المتقدم بخصوص

(٣١) ينظر : **أم القرى** ، ص ١٥٨ ـ ١٦٠ .

(٣٢) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

الاجتهاد[٣٣]. ورأى الكواكبي أن حل هذه المشكلة يكون في حملة دعائية صحفية تقضي على تراجعهم وجمودهم ، لأنهم هم الجسر الذي يعبر عليه الجهّال لإنشاء الاستبداد الديني . ان الكواكبي يدرس ، هنا ، المنحى النفسي للتدين ، أسبابه ، تطوره ، ومواقف الناس تجاهه. ويشرح لنا كيف أن بعض المراوغين يستغلون هذه الحاجة النفسية في الانسان ليسيّروا مصالحهم عبر إحداثهم فجوة في النفس البشرية عند البسطاء . ان الإله يملك المعرفة كما يمتلك القوة .. قوة أن يحيل الكائن الى عدم ، بل هو المعرفة والقوة . وتمثّلاً بالإله يحاول المستبد تجهيل الناس ليبدو هو العارف الوحيد ، مستعيناً على ذلك بزبانيته المؤدلجين ، ويسلب القوة ليبقى وحده مسلحاً بجيش من المرتزقة ، ليمكنه بعد ذلك أن يدعي الألوهية . فالاستبداد السياسي تسبقه ، وترافقه ، إيديولوجيا متلبسة بالدين ، تمهّد له .. فيحلّ الحاكم محل الإله .. ويصبح هو المنوط بوضع الشرائع . من هنا يأتي تغليب السلطة على الشريعة ، ويدخل المستبد في طور مشاركة « الله » في الجبروت. ان المشكلة جاءت اذاً من تشويش الدين والدنيا على العامة من قِبَل العلماء المدلّسين الذين أفسدوا الدين ، في حين وقف العلماء الحقيقيون موقف المتفرج . ولما رأى المتعممون أنه لم يعد بوسعهم الحفاظ على مراكزهم مقابل السياسي الذي يمتلك القوة ، انضموا اليه مبشرين بعظمته . ان هؤلاء المدلسين حافظوا على مراكزهم بالتواطؤ مع الساسة الذين بدورهم ، استغلوا سلطة المتعممين لإخضاع العامة ، وعملوا على إرضائهم والرفع من شأنهم . فأنشأوا لهم تكايا البطالين الذين ، مقابل عطاياهم ، يشهدون لهم بالقدرات الخارقة التي يسترهبون بها الناس، ويجعلونهم ينصاعون لأوامرهم ، ويعتقدون بما يقولونه عن عظمة

(٣٣) ينظر : فهمي جدعان ، **أسس التقدم** ...، ص ٢٠٤-٢٠٥.

أصحاب الجلالة العظام . ان المتعممين والسلاطين تبادلوا الألقاب المفخّمة (والمفخخة) ، وتعاونوا على إرساء القواعد الاستبدادية في مناطقهم ، ولم يأبه أحد بالويل الذي وقع على رأس العامة من جراء هذا الاتفاق(٣٤) .

ان السياسة تتكاتف مع مدعي التفقـّه في الدين ، اذ يعطي كلٌّ منهما الآخر ما ينقصه ليبني استبداده . فالديني يملك الفكر الذي يمكنه بواسطته أن يسيطر على الأمة ، الا أنه يفتقد القوة التي بها يحافظ على استبداده ، فيلجأ الى الاستعانة بالسياسي الذي يمدّه بتلك القوة التي تسد ثغرة المعرفة بالعنف(٣٥) .

والكواكبي ـ خلافاً لما ذكره كتّورة ـ لم يكن مقصراً في بحث أسباب تقصير الفقهاء في أداء مهماتهم . فحين يرى كتورة : « أن الكواكبي يصر على اتهام الفقهاء الذين لم يغفلوا عن أي شاردة بتقصيرهم في المطالبة بالاطاحة بالحاكم الفاسد من « دون أن ينظر الى الأسباب التي حدت بهم الى هذا التقصير المتعمد »(٣٦). حين يرى (كتورة) ذلك ، فان ردّنا لا يأتي الا مما ذكره الكواكبي بجلاء ووضوح في مواضع شتى من كتابيه . ان المسلمين عانوا من « ترْكِ خطبائهم ووعاظهم ، خوفاً من أهل السياسة ، التعرض للشؤون العامة »(٣٧). فقد حجر الاستبدادُ على العلماء التفسير الصحيح لآيات

---

(٣٤) ينظر : **ام القرى** ، ص ٣٩ ـ ٤٩ .

(٣٥) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٣١ .

(٣٦) جورج كتورة ، **طبائع الكواكبي ..** ، ص ٦٤ .

(٣٧) **ام القرى** ، ص ٦١ .

« القرآن الكريـم »[٣٨]، وضيق عليهـم الخناق حيث لا رزق ولا حرمة لهم[٣٩]. فهم يفعلون ذلك إما نفاقاً للحصول على أقواتهم أو خوفاً من بطش الحكام . وهذا التقصير ليس متعمداً في الأحوال كلها ، اذ ثمة تقصير عن جهـل . والجهل يؤدي ، فيما أورده الكواكبي ، الى الخوف بسبب عدم معرفة حقيقة المخيف[٤٠] .

ان السياسيين يحاولون ، عـن طريق الترغيب أو الترهيب أو التضليل ، الاستعانة بالمتنفذين الدينيين لاعادة صياغة الدين،لا لتجديده وانما لأدلجته ، محاولة منهم لتبرير أفعالهم في الحاضر . وهكذا الديني يتمفصل مع السياسي لإشاعة الاستبداد .

ـ الاسلام غير المسلمين :

حرص الكواكبي على تبيين أن ما نجده من تأييد بعض الفقهـاء للاستبداد لا يرجع الى الاسلام نفسه ، أو الى أي دين منزل ، بل يعود الى سوء فهم الأديان ، ومن بينها الاسلام .

ان ما يمهد للاستبداد « هو هذا الدين الحاضر ذاته » وليس الدين الذي يأمر به « القرآن الكريم » ويدين به المسلمون الأولون « ليس هو الدين الذي تميز به أسلافنا » لقد « طرأت على الدين طوارىء تغيير غيرت نظامه »[٤١] فلم يعد الاسلام ينطبق على ممارسات المسلمين .

---

(٣٨) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٤٢ .

(٣٩) ينظر : **ام القرى** ، ص ٥٢ ــ ٥٣ .

(٤٠) ينظر : **ام القرى** ، ص ١٧٤ . ايضـا : **طبائـع الاستبداد** ، ص ٣٧ .

(٤١) **ام القرى** ، ص ٦٨/٦٩ .

ان الكواكبي يرد على من يرمي الاسلام بالاستبدادية ، ويرى أنه لا ولاية لأحد في الاسلام ، وانما الخضوع « لله وحده »(٤٢). ويبدو أن هـذا الرد موجّه ، بشكل خاص ، الى مفكرين اثنين ، (الفياري Alfieri) حيث يرى أن الأديان كلها تؤيد الاستبداد ، و(مونتسكيو Montesqtieu) الذي يرى أن الحكومـة المعتدلة تلائم النصرانية ، والمستبدة تلائم الاسلام . يقول مونتسكيو في مؤلّفه السياسي : ان « الدين النصراني بعيد من الاستبداد المحض ، وذلك أن الانجيل يبلغ من الايصاء بالحكم ما يعارض معه الغضب الاستبدادي الذي ينتقـم الأمير به لنفسه ويزاول جوره »(٤٣). ومونتسكيو مع مثالية تصوراته الأخلاقية الصرف عن الحل الذي فسّر بموجبه سماحة الحاكم الذي يعتنق النصرانية ، نجده يهاجم الاسـلام ، الذي يبدو أنه يجهل حتى أبسط مبادئه ، قائلا : « فالاسلام الذي لا يتكلم بغير السيف يؤثـر في الناس بروح الهدم التي أقامته »(٤٤). ويمضي الكواكبي ، في ردّه على مثل تلك الأقوال ، مضيفاً أنه « لا مجال لرمي الاسلامية بتأييد الاستبداد » ، لأن الدين الاسلامي أباد الميزة والاستبداد ، وهـدم الشرك ، ومنع التقرب الى « الله » بواسطة أحد ، كائناً من كان ، ودعا الى الحرية في القول وفي العمل(٤٥).

وليس الاسلام وحده الذي يفعل هـذا ، بل ان الأديان المعززة بالكتب السماوية ، كلها بحسب رأي الكواكبي ، تدعو الى الحريـة

---

(٤٢) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٥١ .

(٤٣) مونتسكيو ، **روح الشرائع** ، مج ٢ ، ج ٥ ، باب ٢٤ ، فصل ٣ ص ١٧٨/١٧٩ .

(٤٤) م . ن ، المعطيات نفسها ، فصل ٤ ، ص ١٨٠/١٨١ .

(٤٥) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٤ ــ ٣٥ و ٣٩ .

وترفض الاستبداد • لقد « بُني الاسلام بل وكافة الأديان على لا إله إلا الله ، ومعنى ذلك أنه لا يعبد حقاً سوى الصانع الأعظم »[٤٦] فمن أي باب دخل الاستبداد الى الدين سوى من باب الجهل أو التجاهل عما تدعو اليه الأديان ؟• فالمشكلة ليست في بنية الدين نفسه ، بل فيما دخل اليه من تصورات زيّفته حتى غدا مختلفاً كل الاختلاف عن هذا الذي نراه في ممارسات الناس •

ـ الاستبداد الديني ما هو الا استلاب فكري ـ نفسي :

ان المسألة تقوم ، في تصور الكواكبي ، بين استبداد المتعممين واستبداد الحكام ، وحين لا يجد الأولون القوة لبسط سيطرتهم ، ينضوون تحت جناح السياسيين ، ويتحالفون معهم لقهر العامة ، أو يتحولون هم أنفسهم الى حكام مدججين بقوة السلاح •

فالاستبداد الديني لم ينشأ الا لغرض سياسي • وهذه ملاحظة دقيقة أدركها الكواكبي ، لأننا اذا استرجعنا التاريخ الاسلامي نؤكد مع (فلهوزن Wellhausen) أن الاختلاف في الآراء بين المسلمين لم يحدث الا بعد معركة (صفّين)[٤٧]• ان الدين تحوّل عن حقيقته بضغط من مشيئة أناس أرادوا الاستئثار بالسلطة السياسية لأنفسهم •

ولا مندوحة عن ملاحظة أن ذلك لم يكن استبداداً دينياً بقدر ما كان سياسياً متلبساً بثياب الدين • ان السياسي استغل الدين ليتمكن

---

(٤٦) ينظر : **م • ن** ، ص ٥١ •

(٤٧) ينظر : يوليوس فلهوزن ، **الخوارج والشيعة** ، ت.عبدالرحمن بدوي ، وخاصة ص ٢٠ ـ ٣٥ •

من تنفيذ مآربه ، وذلك لعلمه بمدى احترام الناس المعطيات الدينية . انه استلاب فكري ـ نفسي ، ولا يعدو أن يكون الشكل الأولي من أشكــال الاستبداد . انه ليس استبداداً دينياً ، بأي حــال ، ما دام الكواكبي يدافع عن الدين الحق . انه ، فقط ، يتهم ويهاجم الــدين الوضعي/المؤدلج ، وهذا ما يوصف بالاستبدادية ، وهو ليس بدين أصلاً ، بحسب معطيات آراء الكواكبي . وما هــو الا أفكار تُطرح وتورّث وتعلّم بالقوة ليتم اتباعها . انه استبداد فكري/ثقافي لا علاقة له بالدين الا من خــلال استخدام المفاهيم الدينية لحصول الاستبداد الممهد والمرافق والناتج عن الاستبداد السياسي .

وهــذا الذي حرّف الدين لم يهتم بممارسة العبادة كحركات وأفعال خاصة ، انما اهتم بالدين ـ الأخلاق لما تؤثره الأخــلاق في المجتمع ، فحاول افساده . وهذا ما يريده المستبد ، أن يفرض عادات معينة تؤثر في السلوك العام للأشخاص ، لا تلك التي تبقى بين الانسان وربه الا ما قد يفسد منها صفو المستبد ويبعد عن تأليهه . هــذه هي النقطة التي يركز عليها المستبد في استغلاله نفوذ الدين على الناس . يقول (لوبرا Lebras) : « الممارسة الدينية لا تفرض على الشعوب مناهج ومواقف فحسب ، بل كذلك ، والى حد ما ، مأكلها وملبسهــا ومسكنها ، انها تضبط الجماهير وتعوّدها على نظام معيّن ، بما لها من تأثير دائم لا محسوس . وقــد أدركت الحكومات في جميع الأزمنة والعصور قيمة هذا الشرطي »(٤٨) .

---

(٤٨) غبرييل لوبرا ، **دراسات في علم الاجتماع الديني** ، باريس ، ١٩٥٥ م . اوردها : جورج قرم ، **تعدد الأديان وانظمة الحكم** ص ٢٠ .

لقد أدرك الكواكبي استغلال الحكام لهذه النقطة عند الناس • ان الناس لا يذعنون عملياً لأحد ما لم يتهيأ لهم الاحساس بأنهم لا يطيعون ارادة بشرية أخرى ، بل يطيعون ارادة أسمى من ارادتهم •• تتمثل في الإله • وكان هذا نتيجة الفهم الخاطيء الذي كرّسه خَدَمة المستبدين من رجال الدين ، اذ جعلوا الحاكم يمثّل السلطة الدينية المعصومة • وهكذا يحوّلون الايمان من الإلـه الى الشخص بصورة العرّاف والكاهن ، ثم الحاكم بعد ذلك • وتكون غاية هذا الاستبداد الفكري ـ النفسي / الديني تهيئة الوضع لانشاء مجتمع محكوم • ان الاستبداد يبدأ فكرة تعتمد على الفكر ومظاهر الدين وقوة الاقتصاد والسلاح لتصبح نظاماً سياسياً • وما الدين الذي يستبد سوى الدين يُفرَّغ من محتواه ليبقى مجرد إطار لفكرة فـي يد المستبدين يتيح لهم انشـاء ما يريدونه من أفكار ، بعيداً عن حقيقة النص ـ الأصل • ويعززون التفسيرات الجديدة المبعِدة عن روح الدين حتى يترك الناس النصّ ويتعلّقون بالتفسيرات فقط • وعلى مر الزمن لا يجد الناس أمامهم الا مجموعة من أحكام وتسويغات لا تمت الى النص الأصلي بصلة • يقول الكواكبي : « اللهم ان المستبدين وشركاءهم قد جعلوا دينك غير الدين الذي أنزلت »(٤٩)• من هنا يأتي رفضه كل اتجاه يحاول تسلق الدين لإقامة الاستبداد • لقد استطاع تحليل العلاقة التي تقوم بين الاستبداد والدين بحيث يتسنى للأول تحقيق مبتغاه • ان المستبد ينفذ عبر ثغرات النفس البشرية • فهو يلاحظ أن لدى الناس خوفاً طبيعياً من شيء أعظم قدرة منهم ، وليست لديهم القدرة الا على الانصياع له ، فيستغل هذه النقطة • يحرّف الدين ليجعله يتوافق وما يرسمه لاستبداده ، ويجعله متعلقاً بأشخاص السلطة السياسية ، بعد أن عرف الدور المهـم الذي

---

(٤٩) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٧ •

يلعبه الكاهن والعراف في تاريخ الشعوب . انه يستعين بالمنظرين أولاً ، لأن النظر يقود الى العمل ، فقد يسوّغ ما يحدث ، ويمهد لما يُراد له الحدوث .

في هذه النقطة بالذات ، نقطة العلاقة بين الدين والاستبداد ، لم ينظر الكواكبي الى الدين على أنه مضامين نظرية فقط ، ولكنه رآها مضامين موظفة . لذلك فقد نظر اليها من حيث أنها نظرة الى الانسان والمجتمع . ومن هنا ، فضلاً عن فهمه حاجة البشر الى الدين ، جاء ، كما يرى (أفرام بعلبكي) ـ بحق ـ المقياس الذي يقيس به الكواكبي الأديان مقياساً واقعياً(٥٠) .

إذاً فان تحريف الدين ما هو الا عملية فكرية تحاول السيطرة على تفكير الآخرين وعلى نفوسهم ،مما يسمح بالتمهيد لولادة الاستبداد السياسي . وهكذا فليس هناك استبداد ، في رأي الكواكبي ، الا من حيث التسمية المجازية . بحيث أن ما يُطلق ، عنده ، على الاستبداد الديني ، انما يقصد به الاستبداد الفكري ـ النفسي ، أو الاستلاب الذي يعين المستبد على التحكم في مصائر الآخرين . انه استلاب يستعير قوة نفوذ الدين على العوام لاسترهابهم من خلال ما يُدخله من تشابه بين صفات المستبد وصفات الإله ، ليمهّد الى سلب حق مراقبة الناس حكامهم ، الذين يتمتعون بالعظمة في مقابل دناءة العوام .

ـ اسقاط الحوار وغياب النقد :

ان سلب حقوق الانسان وحرياته لا يحدث الا من خلال هيمنة الجهل على العلم بحيث يصبح الجهل هو الطاغي على تفكير الناس .

---

(٥٠) ينظر : افرام بعلبكي ، **منهجية في النقد** ، الملف الثالث ، ص ١٣٢ .

وذلك يمكّن بعض المتعالمين من زرع الأفكار التي يريدونها في رؤوس الناس الذين أوصلهم الاهمال الى ما هم عليه . حتى أصبح « فقد التناصح »(٥١) عادة لا يتخلى عنها أحد في هذا الزمان العكر . ان غياب النقد ، وهذه اللامبالاة الكاسحة ، عززا جمود تفكير الشيوخ وراح الشباب يقلّدونهم فيما هم عليه من قبول الهوان . والمستبد لا يدع مثل هذه الفرصة تفلت من يده . انه يغتنمها لتسويغ استبداده ، فيشيع أن الأمة جاهلة ولا بد ، لإصلاحها ، من أن نحكمها بقوة ، محاولين مجاراة تفاهتها لكي نفرض عليها التقدم !.

وهكذا يدير المستبد ظهره لآراء الآخرين ، مركّزاً على أن حلّ المعضلات كلها يكمن في قبضته الحديدية ، وبالتالي فلا داعي لأن ينشغل الناس بالتفكير في أمور السياسة ما دام الحاكم وصياً عليهم .

ان الاستبداد يعمل على تهميش المحكوم ، وعلى وضعه في خانة العجز التام ، ويعمل على تغيير لائحة القيم فيستبدل بها شهواته . ويدفع الناس الى حافة اليأس والقنوط ، محاولاً استلاب الروح النقدية لدى الناس ، وتحويل مهمة النقد الى الميتعممين الذين يجسّدون تطلعات الناس ظاهرياً ، بينما هم ، في حقيقة الأمر ، مجرد أدوات بيد المستبد . ان هؤلاء المتعممين يحاولون إمساك العصا من الوسط في مجال احتفاظهم بالولاء لجهتين : يشاركون مع الناس من وراء ظهر المستبد ، ويتنمّرون مع المستبد على العوام طالبين اليهم الابتعاد عن شؤون السياسة وتركها لمن هم أهل لها ، وتفويض الأمر الى الله . الا أن الكواكبي ، منذ أن كان يحرر « الشهباء » دعا الى وجوب الاهتمام بالسياسة ، والتفكير فيها ، وحثّ الناس على النظر في شؤون دنياهم على الرغم من أنف أصحاب

---

(٥١) **أم القرى** ، ص ١٦١ .

الغايات الذين يبعدون الناس عنها ، جبناً أو محاباة ، يقول : « ومن هذا القبيل ما نخال أننا نصادفه من النكير خصوصاً من أصحاب الغايات على ما يزيد ايراده هنــا من نصيحة القوم علــى تعضيد القوانين والنظامات وحثهم على الاقلاع عما هم عليه من تجنب السياسة والتباعد عن المداخلة فيها »[٥٢]. وهو يقول ذلك من منطلق الدين الذي « لا يكلف الانسان قط بالإذعان لشيء فوق العقل ، بل يحذره وينهاه من الايمان اتباعاً لرأي الغير أو تقليداً للآباء »[٥٣]، ألم يأمر الدين بضرورة اجراء الاجتماعات والمفاوضات والتباحث ؟

يبدو « أن المسلمين في القرون الأخيرة قــد نسوا بالكلية حكمة تشريع الجماعــة والجمعة وجمعية الحج »[٥٤]. أو ربما لأن تعديات « المأمورين » على حقوق الناس تناسب ذوي الوجاهــة الدينية ، وأصحاب المراكز السياسية الذين لهم نفوذ على الفكر العام ، ولا يريدون أن يخسروا ذلك النفوذ ، لذلك نجدهم يعززون لا مبالاة الناس تجــاه ما يحدث لهم ويدعون الى كل ما من شأنه أن يبقي الناس في جهالتهم يعمهون[٥٥]. وهكذا يبقى المسلمون في غرارة من أمرهم لا يعرفون كيف يحصل انتظام المعيشة لأنه ليس فيهم من يرشدهم الى ذلــك ، فضلاً عن وجود غايات لا يلائمهم انتشار المعارف ولا يمكن أن يكونوا « ممنونين من هذا المشروع »[٥٦] .

---

(٥٢) الكواكبي ، في : **الشهباء** ، العدد الخامس . عن : جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، الوثائق ، ص ١٤٩ .

(٥٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٢٠ .

(٥٤) **ام القرى** ، ص ٦١ .

(٥٥) ينظر : الكواكبي « الهيئة الاجتماعية » **في الشهباء** . عن : جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، الوثائق ، ص ١٤٩ ــ ١٥٠ .

(٥٦) **م . ن** ، ص ٤٩ . قارن مع **ام القرى** ، ص ١٧٣ .

ان علماءنا الهيّابين أو المداجين ، وأمراءنا المترفين الذين يتشدقون ، بين الفينة والفينة ، بالاصلاح السياسي وهم في شغل شاغل عن مهامهم الأساسية ، هم السبب في انتشار الجهل والكسل بين أفراد الأمة ، بحسب رأي الكواكبي . وهم الذين يعززون فكرة أن لا ضرورة للاتقان في الأعمال ، وأن بعض الشيء يغني عن كله ، مما يدفع بالأمة الى الاتكال ، والى الظن بأن من الكياسة ادعاء المعرفة الشاملة والقدرة الكاملة(*) .

هكذا يبتعد الناس عن الخطوة الأولى على طريق المعرفة ، ألا وهو الاعتراف بالجهل ، ثم السعي الى التخلص منه . وكيف لأناس يدّعون المعرفة أن يربّوا أبناءهم على وجوب معرفة الناس تنفيذاً لمقولة (سقراط) الأساسية « اعرف نفسك » .

ـ كبت الحريات اعلامياً :

يعرّف (هنري جولي) التربية بقوله : انها « مجموعة الجهود التي تهدف الى أن تيسر للفرد الامتلاك الكامل لمختلف ملكاته ، وحسن استخدامها »[٥٧]. ان الهدف اذاً هو بلوغ الانسان أكبر حد ممكن من الكمال . وهذا المعنى قريب جداً مما قاله الكواكبي ، فضلاً عن أن الكواكبي استطاع تصوير التربية في مراحل علاقتها بالاستبداد : كيف تمهّد له حين يكون غير معتنى بها ، وكيف يألف الناس النفاق في ظل الاستبداد ويربّون أبناءهم على تسلية النفس بالآخرة ، وعلى منافقة

(*) ونحن ، هنا ، تقريبا ، نستعمل عبارات الكواكبي نفسها .

(٥٧) عن فاطمة الجيوشي ، **التربية العامة** ، ج ١ ، المقدمة ، ص ب .

المستبد خشية أن ينالهم منه الأذى . وكيف يهملون التربية ليأسهم من ثمراتها حيث تكون تربيـة الاستبداد مهيمنة . وكيف بعد أن تستقر أموره (أي الاستبداد) يعمل على هدم ما قد تبنيه التربية من جانب بعض الناس المصرّين على إجرائها ، ويعمل على تفشي الانحلال .

وهذا شبيه جداً بما قاله به (مونتسكيو) اذ يكون ، في ظـل الاستبداد ، مبدأ المصلحة الشخصية سائداً « وكل بيت في الدولـة المستبدة امبراطورية منفصلة »(٥٨). فالأسرة تربي أولادهـا علـى الشطارة ، وتعلمهم كيف يتمكنون من احراز أكبر قدر ممكن من المنفعة في أقل جهد ممكن ، ولو على حساب الآخرين . ويساوق ذلك تربيتهم على الخوف من المستبد الذي يبطش بمن يخالفه في أي لحظة «وتكون التربية ، القائمة هنالك على عيش الانسان مع الآخرين خاصة ، محدودة الى الغاية اذن ، وهي تقتصر على إلقاء الخوف في القلب » . كما أنها تعلّمهم ضرورة اخفاء ما يعلمونه لأن المستبد يبطش بكل من يمت الى العلم بصلة « ويكون العرفان هنالك خطراً » والجهل والتجاهـل والتجهيل هي القيم المنتشرة في ظـل الاستبداد ، وهي التي يربّى الأبناء عليها « والتربية معدومة" هناك على وجـهٍ ما إذن فلا بد من انتزاع كل شيء لإعطاء شيء ، ومن البدء بصنع انسانٍ طالح لصنع عبدٍ صالح »(٥٨).

وبالطبع تدعم ذلك كله سلطة وسائل الإعلام والمؤسسات المنوط بها أمر التربية والتعليم . انها تأخذ التوجيهات من المستبد مباشرة وتعمل على صياغتها في قوانين تربوية وتعليمية تدعم الطغيان اللامحدود الذي

---

(٥٨) مونتسكيو ، **روح الشرائع** ، مج ١ ، ص ٥٦ .

يمارسه الاستبداد • يشرح (مونتسكيو) لنا ذلك في عبارة مكثفة ، يقول : « للطغيان نوعان : حقيقي ، ويقوم على عنف الحكومة ، ونوع قائم على الرأي فيشعر به عندما يقوم الحاكمون بأمور تؤذي طراز تفكير الشعب »[٥٩]• ويخيل الينا أن ما يقصد اليه مونتسكيو بتعبير (حقيقي) أي مباشر ، أما النوع الثاني فانه عنف غير مباشر (مقنّع)• عنف يستعمل طرقاً ناعمة على الآخرين •

لا شك أن الكواكبي قد استفاد من مثل هذه الأفكار حتى استطاع كشف طبائع الاستبداد ومدى تأثيره في الانسان • لهذا بيّن كيف يستخدم الاستبداد المنطق الملتوي لترميم أفكاره المهترئة ، بينما يقف الناس ينظرون الى عظمة جبروته بعين المندهش • وأنّى لهم أن يعلموا بأن عظيمهم هذا لا يرى أبعد من أنفه ، بعد أن مورس عليهم الاغتصاب النفسي ، وعانوا وقائع الحرمان ، ورُبّوا على التمثل بالمستبد • هذا التمثل الذي يتطلب أولاً رفض الذات • ان ما يربّى عليه الناس هو حسن الاستماع والإنصات والتلقي من غير أي استخدام للفكر • ان الاستبداد يعزز أسلوب الخطابة في التربيــة ، وفي شرح مبادىء الاستبداد ، بدل الحوار • وحين يصبح الكلام مباحــاً فقط للمثقف السلطوي الذي يقف علــى المنبر ، ويبقى الآخرون كمتلقين من غير أن يُعملوا أفكارهم لنقده ، حينذاك (يحاول الخطيب أن يسيطر على المتلقي بواسطة احتكار الفعل الكلامي وافتراض دونية المستمع لإنتاج وضعية قبول)[٦٠]• هكذا الفقهاء المتعممون ، والمثقفون السلطويون

---

(٥٩) م • ن ، مج ١ ، ص ٤٣٢ .

(٦٠) ينظر : علي الشامي « الخطابة والسياسة » في الفكر العربي عدد ٢٢ ، ١٩٨١ م ، ص ١٣١ وما بعدها .

يقفون حائلاً بين الأسرى والسلطة الحاكمة . وان لم ينجحوا في تأدية عملهم على تربية الناس الانصياع ، يبادر الشرطي الى النصح بوساطة العصا ، فينصَح المستبَد به أن لا يتحرك ، وأن يحافظ علـى هدوئه مهما حصل ، وأن يبقى مهذباً وصامتاً ، ما دام يريد المستبِد الكلام .

هكذا تكون التربية في عهـد الاستبداد ، لا تعدو أن تكون ابتزازاً إيديولوجياً لا دور له البتة في النجاح الاجتماعي والتواصل بين الناس . ان ما يُملى على المستبد بهم هو الاقلاع عن التفكير ، وتسليم زمام هذه المهمة المتعِبة ، واللامجدية ، والتافهة ، الى أصحاب الأمر ـــ فقهاء الاستبداد ، ومستشاري الحكومة الثقافيين . الذين يكون دورهم هو تسويغ وأدلجة وتفسير تبديل المستبِد ، كل ساعة ، آراءه ، وتبيين وجوب أن يجاريه الناس في هذا التبديل نحو الأفضل! .

لقد أدرك الكواكبي هـذه القفزات الغريبة التي يصطنعهـا الاستبداد ، يقول : « والاستبداد ريح صرصر فيه إعصـار يجعل الانسان كل ساعة في شأن »(٦١) بحيث ان قرارات البلاد كلها تتوقف على ما اذا كان المستبد منبسطاً ، أو مصاباً بالإمساك الذي قد يجعله يعلن حرباً فجائية على بلدٍ مسالم .

ان حديث الكواكبي عن الـدين والعلم والتربية حديث يكمل بعضه بعضاً من غير أي انفصال . ويتعلق كله بتبيين علاقة الفكـر بالاستبداد . وينتهي الى رفض الاستلاب ، والى الدعوة لانشاء فكر متنوّر . مبيّناً أن التراخي وغياب النقد يؤديان الى انحراف الفكر عن مساره الصحيح ، بما في ذلك الدين . كما يؤديان الى الجهل الشامل

---

(٦١) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٠٢ .

والتربية المفقودة • وهذه كلها تكون سبباً ممهداً لنشوء الاستبداد ، وطريقاً نحو تعبيد الناس ، ثم ترعاه وتدعمه فيتم تعميق التضليل لصالح المستبد • وييأس الناس من التربية ، التي لا تنجح الا محيط مناسب ، ولا يبقى سوى التلقين • وأخيراً يعود الاستبداد لزيادة التأثير في الفكر ، فتصبح كلمته هي الدين وهي العلم وهي التربية •

بينما يعادي الاستبداد العلم ، ويقمع العلماء ، ويوجّه التربية باتجاه الفساد • وتبدأ عملية التجهيل بدل التعليم ، وتتكون إيديولوجيا استبدادية تبريرية تقوم على أسلوب القمع ، فتكبت الحرية الفكرية دينياً وعلمياً وتربوياً • وتصبح المدارس فرّاخات لمسيطري المستقبل ، ومؤسسات تدعو الى قبول العبودية ، والى الرضى تتلقّي الرأي الواحد الذي يفرضه المستبد على الناس • هكذا ينشأ استبداد فكري كناتج عن الاستبداد السياسي ، ورديف له • فيتم للمستبد استلاب الناس فكرياً ونفسياً ، فضلاً عن استبداده بشؤون الدولة الأخرى •

ب ـ الاستغلال :

أما عن علاقة الاستبداد بالمال فقد لاحظ الكواكبي أن الاستغلال يهيىء الجو للاستبداد ، ليتمكن هو من تثبيت دعائمه ، في ظل حكم يبيح استعمال قانون الغابة •

رأى الكواكبي أن إحراز المال بوجه غير مشروع ، وأن التموّل المفرط بالتضييق على حاجيات الغير ، كاحتكار الضروريات ، أو مزاحمة الضعفاء ، أو التغلب على المباحات مثل امتلاك الأراضي وسلبها من أصحابها ، رأى في ذلك كله استبداداً مالياً يمهّد طريق الاستبداد

السياسي[٦٢]. ومما يجدر ملاحظته ، هذه التراتبية التي يطرحها في حديثه على المال الخبيث الحرام « هو ثمن الشرف ، ثم المغصوب ، ثم المسروق ، ثم المأخوذ الجاءاً ثم المحتال فيه »[٦٣]، فهو وان كان يرفضه كله ، الا أنه يمنحه تراتبية خاصة ، لذلك آثر استخدام العطف (ثم) بدل العطف (و) . من هنا يكون المال الأفحش هو الذي يأتي ثمناً للشرف ، أي باستباحة الانسان كرامته في سبيل الحصول على دريهمات . لكن هذا لا يعني خروج باقي أساليب التمول التالية للمدفوع ثمنه كرامة ، لا يعني خروجها عن ساحة اللامشروعية . ولكن من الذي يحدد المشروع من اللامشروع ؟

يرى الكواكبي أنه ليس من حَكَم في معرفة المال الخبيث الذي يأتي من الطرق اللامباحة سوى الوجدان ، مهما كانت هناك ضوابط قانونية واقتصادية[٦٤] .

هكذا يلجأ المؤلف مرة أخرى الى الأخلاق ، يحل بها المشكلة موضحاً أن القانون وحده لا يكفي لحل المشكلات حلاً جذرياً سليماً .

واذا توخينا النظر في موقفه من المرأة ، فان ما يورده حولها يقودنا الى القول ان نظرته الى المرأة لم تكن نظرة سلبية ، بمعنى أنه لم ينتقص من شأن المرأة ، بصفتها كائناً من نوع خاص يجب إشعاره بالدونية . بل على العكس ، انه يحترم ما تقوم به المرأة البدوية من مشاركة الرجل في أعماله ، ويحترم المرأة المتعلمة المشاركة في الحياة . لقد درس المرأة

---

(٦٢) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٧ .

(٦٣) **م . ن** ، ص ٧٠ .

(٦٤) ينظر : **م . ن** ، ص ٧٣ .

في المجتمع ، وسخر من خداع المرأة الحضرية التي رأى أنها تشارك في صنع التفاوت العام بين البشر ... بين الذين يعملون ، ولا يجنون ، والذين يسرقون ثمرات أتعاب الآخرين من غير عمل . انه لا يذمّ المرأة كامرأة ، لكنه يرفض وضعها عبئاً على الرجل . والدليل على ذلك أنه لا يدين المرأة العاطلة فقط ، بل يدين كل من يعيش كلاًّ على غيره . يدين الفئات الاجتماعية التي تعيش متطفلة على حساب الكادحين .

ونراه يرتب المتنعمين المستغِلين ، الذين تتركّز الأموال في أيديهم ، كما لو كان يعيش بيننا الآن . فهناك أولاً أهل السياسة والأديان ومن يلتحق بهم ، ثم أهل الصنائع النفسية والكمالية،والتجار الشرهون والمحتكرون ، ثم السماسرة والمشعوذون ... هؤلاء كلهم يساعدون على تفشي الاستبداد الذي ما ان يستلم زمام الأمور حتى يحاول الاكثار منهم ، لكي يعزز وجوده بهم ، لعلمه بما فيهم من حرص كبير على التمول القبيح . وهؤلاء ما ان يجمعوا بعض الأموال حتى يعجّلوا في إنمائها ، بالربا الفاحش ، الذي يحرّمه الكواكبي تحريماً مغلظاً ، بالاستناد الى الشريعة الاسلامية . وهو حين يرفض الإثراء الفاحش ، لا يتكيء في ذلك على الأفكار الاشتراكية الغربية ليستمدّ أفكاره مما شاع عن أفكار الاشتراكيين في عصره ، بل لكي يبرهن كيف أخذ الغرب ببعض الأفكار الاسلامية الصحيحة ، وليدلل بذلك على استمرار صلاحيتها حتى في العصر الحديث . وهو يدحض حجج أنصار الربا الذين يرون في الربا المعتدل إنماء ثروات بعض الأفراد ، لأنه يرفض إنماء ثروات بعض الأفراد من غير عمل ، وان كان يجيز ذلك مع العمل يقول : « أما السياسيون الاشتراكيو المبادىء والأخلاقيون فينظرون الى أن ضرر الثروات الافرادية في جمهور الأمم أكبر من نفعها لأنها تمكن الاستبداد الداخلي فتجعل الناس صنفين : عبيداً

وأسياداً(*)، .. وتقوي الاستبداد الخارجي فتسهل للأمم التي تفنى بفناء أفرادها التعدي على حرية واستقلال الأمم الضعيفة . وهذه مقاصد فاسدة في نظر الحكمة والعدالة ولذلك يقتضي تحريم الربا تحريماً مغلظاً »(٦٥) .

انه إذ يرفض الآراء التي تسوّغ تعاطي الربا ، فانما يحاول التأكيد على المعاني الاسلامية الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية . مؤكداً أن الاشتراكيين والأخلاقيين ، من غير المسلمين ، قد اقتنعوا بصحتها ، فلماذا يحاول بعض الناس تسويغ التعامل بالربا ، الا لأنهم من أنصار الاستبداد ؟

ونحن لم نسُق الشاهد مطولاً ، بعض الشيء ، الا لننتبه الى ما جاء فيه ، من غير اتهام بالتحيز أو التغاضي . كان ينبغي للكواكبي ، بناء على عرضه وجهة نظر الاشتراكية ، بأن يناصرها أو يدحضها ، لكنه بناءً عليها استنتج ما لا علاقة للاشتراكية به . استنتج تحريم الربا ، مع أن الاشتراكية تحرّم الثروات الفردية ، والملكية الفردية ، أصلاً ، فكيف يحصل الربا ؟

هكذا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام مفكر تشبّع بالفكر الديني الاسلامي ، واتخذه منطلقاً لأحكامه . ولم تكن سياقته أفكار الاشتراكية الا محاولة منه في التدليل الاضافي على صحة ما يعتقد به ، وليس لأن ما وصله من الماركسية قد أعجبه فحاول تبنّيه . هذا ما يُلاحظ من

(*) الصواب : سادة .

(٦٥) **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٨ .

خلال تعامله مع علاقة الاستبداد بالمال ، وان كان (محمد عمـارة) لا يرتاح الى مثل هذا الاستنتاج[٦٦] •

والكواكبي يبدو منسجماً مع نفسه في تحريمه الربا ، لأنه يرى أن الربا كسب من غير عمـل • وهو يقدّس العمل باعتباره يحرر الشخصية الانسانية من التبعية والاتكالية ، وهو الذي يحقق التقدم ، وهو أيضا مصدر المال ، المشرّف • والكاتب يرفض البطالة والتبطّل في كتاباته كلها • وفضلاً عن ذلك فهو يحترم العمل الى درجة أنه يحدد المنطق الداخلي للأعمال متحدثاً على ضرورة وجود الضمير المهني لدى العامل أياً كانت مهنته •

وهنا نعود مرة أخرى الى الوقوف أمام رجل يؤكد قيمةالأخلاق وأهميتهـا للانسان • ويعنى بدراسة التأثير السيء للمال عـلى الأخلاق[٦٧]• وبالتساوق مع نظرته الأخلاقية الى العمل تأتي احـدى المسائل الأخلاقية الأخرى ، وهي مسألة القناعة في الرزق ورفض الاثراء الفاحش • وهذا ما طالب به كثير من المفكرين العرب ، وأكدت عليـه الأديان • وبالطبع فان رؤية الكواكبي هذه لا تلتقي مع صوفية مثبّطي العزائم ، ولا تفرّط كثيراً في التسامح الذي قد يؤدي الى عكس ماهو مرجو منه • انه ، فقط ، يشدد على سوء حرص التمول القبيح الذي تغذّيه الحكومة الاستبدادية ، من خلال ما تبيحه من السرقة والنصب والاحتيال • لقد لاحظ التفاوت الكبير بين الثري المتنعـم المسرف ،

---

(٦٦) ينظر : محمد عمارة ، **عبد الرحمن الكواكبي (شهيد الحرية ومجدد الاسلام)** ، اعلام (١) ، ص ٩٧ ــ ١١٦ •

(٦٧) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٦٩ ــ ٨٣ •

وبين الفقير الذي يكتفي بمثل ما يكتفي به الحيوان المربوط ، والذي يقف الاستبداد حاجزاً بينه وبين قضاء حاجته[٦٨]. فالأمر اذاً ليس أمر حسد بين مكتفٍ وثري . انه أمر جوهري ، انه فرق بين من يعاني السغب والجوع ثم ينبهر بما يراه حوله من القصور الفخمة والآنية الذهبية . فكيف لهذا الانسان أن لا يشعر بالظلم شعوراً قاسياً ؟. انها ليست مسألة أن واحداً أغنى من الآخر ، بل المسألة هي أن ما لدى هذا الآخر لا يكفيه .

ولشد ما يبدو صحيحاً في نظر الجائع ما ذكره (دوفرجيه Dwverger) : « ان الكرش علامة قوة في البلاد التي تسودها مجاعة مزمنة »[٦٩]. وهذه القوة الهامشية يوجدها المستبد السياسي ليعزز وجوده بها . من هنا يؤكد الكواكبي أن الاستبداد هو أصل التفاوت وعدم المساواة ، يبيح كل ما لم يكن مباحاً قبل عهده .

ج ـ تضايف السلبيات وتكامل القيم :

ان علاقة الربط الجدلية بين القوى السلبية : (الاستلاب والاستغلال والاستبداد) تبدو واضحة وملحّة على فكر الكواكبي . فهو مهما يحاول حصر أسّ المشكلة في سبب واحد ، ليصف دواءً ناجعاً واحداً ، يجدُ نفسه مضطراً الى التأكيد على أن الشر حلقات متصلة ، لا يكفي أن نفكّ حلقة منها حتى تنهار السلسلة كلها . الا

---

(٦٨) ينظر لمقارنة المسألة الاقتصادية ونقد التفاوت بما حاول صبغه به ليفين ، ليفين ، **التفكير الاجتماعي والسياسي ..**، ص ٢٦٧ ـ ٢٧٧ .

(٦٩) موريس دوفرجيه ، **مدخل الى علم السياسة** ، ص ٩٦ .

أنه ، من جانب آخر ، يؤكد على أنه يكفينا أن نمسك باحـدى تلك الحلقات لنتمكن ، بعد ذلك ، من صهر السلسلة كلها • كما أن الحلول لا تأتي مجزأة لديه ، فلا يكفينا العلم من غير أخلاق ، ولا الأخلاق من غير قوة ، ولا القوة من غير قانون ، ولا القانون من غير سياسـة صالحـة •

الا أن المهم ، لديه ، هو البداية •• أن نبدأ بواحـدة ، بطريقة صحيحة ، وما تلبث القيم الأخرى أن تحيا من جديد • وقد اجتهد حتى وجد أن الابتداء بازالة الاستبداد ، باعتباره الحلقة الوسطى التي تجمع اليها الاستلاب والاستغلال ، هو البداية الصيحة • ورأى في بديله حلقة وسطى تستطيع أن تضم اليها حلقات الحرية والعدالة والمساواة •

ونحن نلاحظ ذلـك ، ليس من تجميع جمل وكلمات أوردهـا الكواكبي ، وانما من محاولة قراءة ما وراء السطور •• من ملاحظة الجوهري فيما أراد له أن يكون • ولا نرى ، في محاولة فهـم روح ما أورده المؤلف من نصّه ، أي خلل منهجي ، بل على العكس من ذلك

نرى أن هذه النقطة بالذات هي التي يجب أن تسود كل حوار يقوم بين اثنين حول مسألة واحدة • ولأن غايتنا ، فيما نرى ، واحـدة ، وهمّنا هو الانسان في كل زمان ومكان ، فلا ينبغي لنا اذاً ، أن نجعل استخدامنا بعض الكلمات المختلفة ، التي قـد توحي باختلاف الآراء ، يحجب عنا همنا المشترك ومقصدنا الأخير • وبخاصة ونحن نناقش (أو نحاور) مفكراً عاش في زمان غير زماننا • فلنُقرّ اذاً بالعلاقـة الجدلية التي تقوم ، في منظور الكواكبي ، بين السلبيات التي يقودها الاستبداد ، ولنرَ تكامل الايجابيات في فكر مفكّرنا ، في ضوء هذه الملاحظة •

ـ صيرورة الاستبداد :

الاستبداد ينشأ فكرة في ذهن من يملك أحد أسباب القوة ، أو نوعاً من أنواعها ، سواء أكانت مالا ، أم قوة عضلية ـ عددية ، أم مركزاً فكرياً يخوّله تشويش الرأي العام وفقاً لمصلحته الشخصية ، أم مركزاً تاريخياً يستمده من شهرة أحد أجداده أو اسم عائلته ليحوز احترام الآخرين ، متظاهراً باستمرار فاعلية حسَبه ونسبه ليتمكن من تحقيق رغباته .

بعد ذلك يصطرع الجميع ، وحين تبرز احدى القوى ، بوصفها الأقوى تبعاً للحظة التاريخية التي تعيش فيها ، فان القوى الأخرى سرعان ما تتعاون معها للحفاظ على مكتسباتها من وجود وضع فاسد . وهكذا تركزت القوى كلها في صورة الحكم ، في زمن الكواكبي ، وفي زماننا ، هذا في الدول المتخلفة المسماة « دول العالم الثالث » أو « الدول النامية » .

ان للحكم سطوةً ، ما تزال قائمة في الدول الأخرى ، في هذا الزمان ، لكنها بمعنى من المعاني ، ليست القوة الوحيدة الفاعلة بشكل أساسي وجوهري ، اذ ثمة قوى أخرى تظهر على الساحة ، في الدول الغربية الحديثة . مثل قوة الاعلام ، والمال ، وامتلاك صفوة ما تقنيةً هائلة . لكن يبقى الأمر صحيحاً ، من حيث أهمية السيطرة الحاكمية في العالم العربي ، قديمه وحديثه ومعاصره .

حقاً ، ان لرجال الدين سطوة ، لكنها ليست سطوة دينية ، وانما هي سيطرة تستخدم الدين ، كما تستخدم الحكم ، لتحقيق نزوات شخصية بحتة وسريعة ، تبعاً لحديث النفس : اذا كان بإمكاني فَلِمَ لا أحوز ؟

ان المسألة ليست مسألـة سيطرة أو استبداد ديني ، وانما هي مسألة الشكل الذي يتخذه الاستبداد لتحقيق مراده . ان الاستبداد واحد ، على أي شكل جاء ، ويتسمّى تبعاً لما يتلبس به بحسب إمكانياته في الزمان والمكان . فيظهر دينياً ، أو عشائرياً ـ عصبياً ، أو اقتصادياً ، أو سياسياً ، أو فكرياً ... تبعاً للظروف المواتية والتربة الحاضنة .

والمعارضة يجب أن تكون ليس لاستبداد معيّن ، جاء في شكل معيّن ، بل معارضة الاستبداد في كل زمان ومكان ، وعلى أي شكل كان . وذلك لسد الطريق على اختراع أقنعة جديدة يتوارى خلفهـا الاستبداد ، باسم التطور ، أو الازدهـار المالي ، أو باسم الله ، أو القوميات أو الأممية . المسألة اذاً مسألة انسان في مجتمع ، ويجب أن نضرب كل استبداد ، يقع على أي انسان ، بأي شكل جاء . لأن أشكال الاستبداد كلها تتعاون للقضاء على القيم الايجابية ، وتهميش الانسان ، وتحويله الى شيء محكوم وحسب .

ـ السياسة اخلاق :

ان مسألة الحكم والخلافة ترتبط ارتباطاً شديداً بالأخلاق ، عند العرب ، فهم يؤسسون السياسة على الأخـلاق(٧٠) . واذا نظرنا في معاجمنا نجد أن الحكم ، بالمعنى الذي جاء فيه في أحدها يبدو مرتكزاً على الجانب الأخلاقي ـ القيمي ، من حيث أنه يميز في موضوع الحكم بين الحسَن والقبيح ، بين الخير والشر(٧١) . من هنا تكون مهمـة

(٧٠) ينظر : مقدمة هذه الدراسة ، مع حواشيها ، ص

(٧١) ينظر : ابن منظور ، **لسان العرب** ، مج ١٥ ، ج ١٢ ، ص ١٤٠ ـ ١٤٣ . (مادة حكم) .

السياسي / الحاكم / الخليفة ، عند العرب ، هي حمل الناس على الإتيان بالسلوك الحسن ، والامتناع عن الفعل القبيح ، وهذا له دلالته وأهميته في مسيرة الفكر العربي .

والكواكبي ، واحد من المفكرين العرب ، تتميز أفكاره بالطابع الأخلاقي . ان للأخلاق عنده ، دوراً مهماً ، وتأثيراً كبيراً في الميادين الأخرى . فبالأخلاق تتحدد علاقة الانسان بذاته ، وبعائلته ، وبقومه ، وبالإنسانية جمعاء . ولا يغيب عن الأذهان ما يلمح في ثنايا أفكار الكواكبي من ربط الأخلاق بالعمل . فبحسب ما تكون أخلاق الفرد تكون أفعاله ، ثم مع المهنة التي يختارها ، يختار في الوقت نفسه الأخلاق التي يريد أن يتتوّج بها .

من هذا المنطلق يستنتج الكواكبي أن الاستبداد تردٍ ، وكل من تردّت أخلاقه يستغل الآخرين ، ويعمل على استلابهم ، ويكون عوناً للمستبد بهم ، ان لم يستطع أن يصبح هو المستبد عينه .

بالأخلاق اذن تتحدد مقاييس الخير والشر ، المشاركة والاستبداد ان القانون وحده لا يمكنه أبداً أن يحتفظ بسلامة العلاقات الاجتماعية بين الناس ، لأنه ، مهما يكن شكله ومضمونه ، إما أن يتحول الى ممارسات بيروقراطية جامدة ، واما أن يجد الناس فيه ثغرات كثيرة ينفذون من خلالها ، ليطغوا ويستغلوا ويفسدوا ، في حدود القانون. من هنا تأتي أهمية تكامل القيم الايجابية لمواجهة لعبة التراضي التي تقوم بين الاستلاب والاستغلال والاستبداد . ومن هنا تأتي قيمة الأخلاق ، التي لا يمكن أن يحكمها قانون خارجي ، ولا يمكن أن يكون عليها رقيب من خارج الذات . وبمعنى آخر مراقبة الذات العارفة بأن الله يراقب ، أو أن شيئاً ما في داخلنا ، هو وحده الذي

يستطيع أن يقرر فيما اذا كان ما نفعله خيّراً أم شريراً • ونحن وان كنا لا نرى في هذا الرأي دعوة يوتوبية ، لا بد لنا من الاعتراف بوجوب وجود القوانين التي تحاول إقامة العدل والمساواة ، واعتبار الانسان غاية في ذاته • مع ذلك كله تبقى الأخلاق ، في النهاية ، هي الاطار الفعلي لإنسانية الانسان ، التي لا يمكن أن يحيط بها قانون • فهل يمكن للاستبداد أن يفعل ذلك ؟•• يجيب الكواكبي : ان الاستبداد بدل أن يؤكد الخير فانه « يتصرف في أكثر الأميال الطبيعية والأخلاق الحسنة ، فيضعفها أو يفسدها أو يمحوها »(٧٢) ليقيم ، بدلاً منها ، الأخلاق السيئة • انه يحاول استخراج ما في الانسان من استعدادات شريرة ، لاحيائها في اطار أخلاق الاستبداد •

ان جملة « الأميال الطبيعية » ، عند الكواكبي ، تدل على طيبة الطبيعة الانسانية وخيريتها ، بينما نراه في مواضع أخرى ، من كتابه نفسه ، يشدد على شرّية الانسان الفطرية • ويبدو لنا أن هذا التأرجح متأتٍ من بعض النفحات الأدبية في أعماله ، والتي كان لها أن تتخذ في البداية صفة أدبية ـ صحفية ، نشرت على شكل حلقات في الصحف • وان كان يلمّح في أحيان كثيرة الى وجود الاستعدادين لدى الانسان بالفطرة : الخير والشر معاً •

المهم في رأي الكواكبي أن الاستبداد يخالف الهدف الذي من أجله وجدت التربية • فاذا كانت التربية تعويد الناس على الخير ، فان الاستبداد يحض الناس على الشر باستباحة الكذب والنفاق والتذلل ، ويعمل على تلقين الرذائل واستقباح الإيثار •

---

(٧٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ٨٥ •

اذن يكفي ، وفقاً لما أورده الكواكبي ، أن تفسد أخلاق الناس حتى ترى السياسة الاستبدادية تفرض نفسها من غير مقاومة أو رفض. هذا لما تشكله الأخلاق من إطار يحمي إنسانية الانسان . من هنا ينتج أنه لا يمكن فصل السياسة عن الأخلاق واعتبار أن السياسة قوانين لا تستند الى الأخلاق ، والا أدى ذلك الى انفصال بين الدولةوالمجتمع، مع أن المجتمع أحد الأركان الأساسية في الدولة ، بل الركن الأساسي الذي بدونه لا تبقى الدولة الا مجرد أرض خراب . لأن كل عناصر الدولة الأخرى من قوانين وتنظيمات توجد بعد أن يوجد الناس ، وما هذا الفصل بين الدولة والمجتمع الا خرافة لا يمكن تحقيقها . وبسبب هذا الفصل القسري ، بين السياسة والأخلاق ، الذي يعمل على تحييد الأخلاق في علاقات الناس سياسياً ، ينتج وجوب فصل الحكومة عن المحكومين وهنا نصل الى تحقيق المكيافيلية بشكل مثالي دقيق . لذلك فان فصل السياسة عن الأخلاق يشكل احدى الدعائم الأساسية لنشأة الاستبداد ، ان لم يكن الداعم الأول له . والأخلاق ليست ضرورية فقط للسياسة ، ولمحو الاستبداد ، بل هي ضرورية أيضا ، الى جانب العلم ، للتقدم في شتى المجالات . هذا مع التأكيد على أن الأخلاق حتى تترسخ تحتاج الى ضعفي المدة التي يأخذها العلم لينتشر في المجتمع[٧٣] .

ولأن الأخلاق هي أحد مظاهر الحضارة ، لذلك يأتي طبيعياً رفض الاستبداد الصفات الأخلاقية الحميدة ، كما يرفض أن يصل العلم الى أذهان الناس حتى لا يدركوا أنه هو الذي يفسد الأخلاق ويحرف الدين ويثبّت التخلف . والكواكبي اذ يعالج ارتباط الاستبداد بالقيم ، فانه يستنتج أن علاقته بالقيم الايجابية هي علاقة تضاد ، علاقة حرب

(٧٣) ينظر : **ام القرى** ، ص ١٦ .

ومدافعة . الاستبداد يريد إفساد البنية السياسية وشكل الحكم على صعيد السياسة ، كما أنه يقوم بأفعاله السلبية على الصعُدالاجتماعية والفكرية والأخلاقية محاولاً تخريب البنية الهيكلية للمجتمع ، ليقيم مكانها علاقات التناحر والتباغض . كما يخرّب البنى العقليةوالروحية للأفراد والأمة . وبناءً على هذه النتائج التي تصلح لأن تكون مقدمات لنتائج أبعد منها ، حيث لا تتوقف مساوىء الاستبداد عند هذا الحد فقط ، بل تتعداه الى نتيجة أن الاستبداد يشل حركة المجتمع ويقتل فكرة النمو فيه .

- الاستبداد تخلّف :

اعتبر الكواكبي أن أعظم الشرور التي يولدها الاستبداد السياسي ، إنما يتمثّل في عرقلة الترقي . انه يعترض طريقه ، ويحوّل سير الأمة الى الانحطاط . وهذه ملاحظة دقيقة ، اذ ان ممارسة التعمية (أي : معارضة نشر المعارف) ، لما قد ينشأ عنها (أي المعارف) من تفتح عقلي يضرّ بالأوضاع السياسية السائدة ، هذه الممارسة هي احدى خصائص الاستبداد الأساسية .

إنه لا يريد أن يعرف الناس الحقائق ، لأن القبض على الحقيقة يحرر من التسلط الإيديولوجي والسياسي . بل يكتفي الاستبداد بأن يعلّم الناس الانقياد عن خوف وجبن . ومن هنا فان أي تذرع بالطغيان لأجل تحقيق أي تقدم هو تذرع مرفوض ، لأن الاستبداد يعلّم أول ما يعلّم التبعية التي لا يمكنها أبداً أن تحقق أي تقدم على أي صعيد. ان من يرضى بالتابعية ، يبقى عليها ، ولا يستطيع بالتالي ، إحراز أي ابداع ، الذي من غير وجوده لا يمكن التشدّق بأي تطور ممكن .

من ذلك يتبيّن انسجام أن يقترن رفض الأسلوب الاستبدادي في الحياة بمطلب التقدم المنشود • ان ما يفعله الاستبداد هو إفراز الفساد في كل مكان ، فيفسد العقل ، ويلعب بالدين ، ويحارب العلم •• وهو بذلك يعزز الجهل الذي يساعد على إطالة أمد الاستبداد بعد أن يمهّد لإقامته • والاستبداد لا ينفكّ يعمل على قمع حرية العلم والدين والفكر ، فكيف يمكنه بعد ذلك ادعاء أنه يجلب تقدماً الى البلاد التي يرتع فيها ؟!

إنه يحجب التفكير عن الناس ، أو ينهاهم عنه ، معلناً : ارتاحوا أنتم ما دام هناك من يفكر عنكم ، ويشقى لكي يحل عنكم مشاكلكم• ونحن ، بما عرفناه عن حمق المستبد ، ذلك الحمق الذي يرتفع رصيده مع استمرار الطاغية بالاستبداد في رأيه ، كيف يمكننا مخالفة منطق الأمور والتصديق بأن لدى هذا « الأخ الأكبر »(*) درجة من الوعي قادرة على إحراز أي تقدم في أي مجال ؟!•

انه يجبر الناس على ممارسة الاسترخاء الفكري ، ذلك اذا لم يرضوا بهذا الكسل والخمود ، وذلك لينحيهم عن أوثق الأمور حيوية وارتباطاً بحياتهم • ولا يدري أحد من أين أتى بهذه الألوهية أو الرسولية ليحمل هو خطيئات الآخرين ، ويضمن لهم الخلاص الأبدي•

وفي رأي الكواكبي تكفي خصلة واحدة سيئة يفرزها الاستبداد حتى يكون عائقاً للتقدم • انه يفسد الأخلاق ، وفساد الأخلاق يؤدي

(*) تعبير استخدمه أورويل في روايته « عام ١٩٨٤ » التي يفضح فيها لأنظمة الاستبدادية واحزاب الثورية التي سرعان ما تتحول الى استبدادية بعيد استلامها زمام الحكم •

الى فتور الأعمال وتباغض الناس وبعدهم عن التعاون الـذي يصنع التقدم . فمن أين لهذا القادم الجديد أن يمطر في سماء الأمة بخير ؟.

٣ ـ الاستبداد شر شامل :

لقد أدرك الكواكبي أن الاستبداد نظام وأسلوب حياة لا خير فيه . فاذا تتبعنا نواحي الحياة جميعها ، فاننا لا نجد للاستبداد الا الأثر السيء في الميادين كلها . هذا فضلاً عن كون الاستبداد داء يعم جميع المواطنين الذين يرزحون تحت قبّته ، من فقراء وأغنياء ، جهّال وعلماء ، حاكمين ومحكومين ، بحيث أنه لا يستثني أحداً ممن يدخل في نطاق سيطرته ، الا ويصيبه بالأذى ، بما في ذلك المستبد الأكبر وأعوانه الصغار .

ان الاستبداد يؤثر في فكر الانسان وجسمه ، انه يحتويه ، بما يمتد من تأثيره علـى نواحي الحياة الفكرية والاقتصادية والأخلاقية والسياسية . ويمس كل انسان يعيش في بلد دخله الاستبداد . وما المستبد الا أداة أصابها الداء فتوهمت أنها تحرز ، باستبدادها ، ما لا يستطيعه الآخرون . مع أنه ، في حقيقة الأمر ، انسان يستلب آخرين من منطلقٍ مرضي لا يعيه . لذلك نراه يجمح كحصان من غير عنان ، يريد تخريب كل شيء ، لا يدري لماذا ولا أين يقف !. ان هـذا الذي يحمل جراثيم الوباء ويستلم السلطة في الآن نفسه ، يجري في أرض لا يوقفه فيها أحد ، وينشر الوباء (بالوكالة) أينما سار ، فيصيب الداء الفكر العام الذي يصير الى الاعتقاد بأن هذه هي السياسة[٧٤] .

---

(٧٤) ينظر : جـان دايـة ، **صحافة الكواكبي** ، ص ٥٠ ، والقول للكواكبي في **الشهباء**، العدد /٥/ .

وينشر الاستبداد السلبية في المجتمع الذي يكف أفراده عن عمل أي شيء خوفاً من أن يكون هذا العمل مشجوباً من قبل السلطة ـ صاحبة القرار . وينشأ التباعد والتباغض بين الناس خوفاً من أن ينقل الوشـاة (جواسيس السلطة المجهولون) ما يؤدي الى وقوع المواطن بين فكّي القمع القابع في كل مكان . حيث لا قانون الا قانون الاستبداد . ان « القانون الذي يفترض أن وظيفته مطاردةالمشبوهين هو الذي يصنع هؤلاء المشبوهين »(٧٥) لأنه قانون السلطة الخاص الذي تشهره حين تشاء ، وتوقفه كلما رأت في تعطيله مصلحة لهـا . فيكون الحاكم وحـده القاضي ، مقابل الشعب اللاهث خلف رضى حامل القانون .

يقول (كامو Camus) معبراً عن ذلك : « في عالم المقاضاة ، ثمة شعب من المذنبين يسعى سعياً مستمراً نحو براءة مستحيلة »(٧٦) وما على الانسان ، حتى يبرّىء نفسه ، الا أن يلاحق مستجدّات الأقوال والأفعال التي ترضي السلطة ، والتي تتغير من آن لآن . وما ذلك الا لأن « انحراف الحكم الاستبدادي يقوم على انتزاع تأييـد الجميع تأييداً داخلياً تاماً وكاملاً ، لصالح تصور عارض تماماً (للتطور الانساني) .. »(٧٧). ان الحاكم وجد لكي يجلس على كرسي الحكم ويوجّه أنظاره نحو احتياجات الشعب . أما المستبد فيجلس على هامات الناس موجهاً أنظاره نحو كرسي الحكم حتى لا يفقده . وما يهمّه هو أن يستأثر بالرأي وباتخاذ القرار ، فيقرر للشعب من منطلقه الذاتي ،

(٧٥) البير كامو ، **الانسان المتمرد** ، ص ٣٠٤ .

(٧٦) **م . ن** ، ص ٣٠٤ .

(٧٧) مجموعة ، **المجتمع والعنف** ، ص ١٨١ .

ثم يفرض مشيئته عليه ، على أنها ارادته التي لا يمكنها ، حفاظاً على الوحدة ، أن تكون مخالفة لما قرره هو . هكذا يبقى (الدكتاتوريون ينشدون تبعية (لهم) ويسمونها وحدة شعب ، أو انسجاماً . انهم بذلك يحافظون على عنصر التخلف الأساسي وهو التبعية العمياء)(٧٨) مما يثبت أنه لا يمكن للنظام الواحدي أن يدّعي التقدم بعد أن يسحق التعددية ، التي وحدها يمكنها الأخذ بناصية الدولة باتجاه الغد . « يشدد ريمون آرون على تعارض الديمقراطية / التوتاليتارية ويجعل من نظام الأحزاب المتغير الرئيسي الذي تُستخلص منه السمات الخمس (للظاهرة) التوتاليتارية : ـ يمنح النظام احتكار النشاط السياسي لحزب واحد ـ ، يفرض الحزب الاحتكاري فكروية رسمية ، هي حقيقة الدولة ، ـ تحتفظ الدولة بالاحتكار المضاعَف لوسائل القوة والإقناع ، ـ تخضع للدولة الفعاليات الاقتصادية والمهنية ، ـ يغدو الكل من فعالية الدولة ، خاضعاً للفكروية ، ومن هنا الارهاب »(٧٩)، فالاستبدادية الشمولية أو الكليانية (Totalit arism) تتميز بايديولوجيا رسمية تغطي جوانب الحياة الانسانية في شتى مجالاتها ، وبنظام حزب واحد يقوده مستبد ، تساعده رقابة بوليسية مشددة ، ودعاية مركزة ، وتكون ادارة الاقتصاد متحكّماً بها . فماذا اذا كان المستبد ، الذي يتكلم عليه الكواكبي ، هو الحزب نفسه ، ألا يكون الأمر أشدّ سوءاً حيث أن عصابة الأعوان هي التي تشكل أعضاء حزب واحد لا صوت فيه الا صوت المستبد ؟. والمستبد يسيطر على المؤسسات جميعها : الثقافية والاجتماعية والرياضية ، حتى يصل به الأمر الى التحكم بالعلاقات الأسرية . فهل بقي شيء لا تشمله سطوة

---

(٧٨) ينظر : منيف الرزاز ، **الحرية ...** ، ص ٢٠٢ .

(٧٩) دوهاميل ، **تاريخ الأفكار السياسية** ، ص ٥٦١ .

الاستبداد ؟ هكذا ينتهي الكواكبي الى ما ابتدأ به في وصف الاستبداد « الاستبداد أعظم بلاء لأنه وبـاء دائم بالفتن وجدب مستمر بتعطيل الأعمال ، وحريق متواصل بالسلب والغصب ، وسيل جارف للعمران ، وخوف يقطع القلوب ، وظلام يعمي الأبصار ، وألم لا يفتر ، وصائل لا يرحم ، وقصة سوء لا تنتهي »(٨٠) بما يفعله من التعدي على الحقوق وكبت الحريات ، وافساد المجتمع وتفرقته ، واستعباد المحكومين ...

ولا ينسى الكواكبي أن يعلن أن الاستبداد يمتـد من صاحب الكلمة الأولى الى أصغر موظف في الحكومة ، ثم الى المواطنين جميعهم . وهكذا فان الاستبداد شر شامـل لا خير فيه ، يصيب الجميع ، في النواحي كلها .

نفى الكواكبي أي حسنة للاستبداد ، ورفض مقولـة المستبد العادل . ما الذي يجلبه الاستبداد اذن سوى الشر ؟ ان الكواكبي ، خلافاً لما قد يظنه بعض الناس من وجود حسنات للاستبداد، أو يُخدعون به من دعاية ، يعلن أن الاستبداد شر مطلق . فهو يفسد كل ما تمتد اليه يداه .

ـ خرافة المستبد العادل :

ان الاستبداد ، بحسب رأي الكواكبي ، قدرة على الاعتساف ، وتكبر ، ورغبة في تذليل الآخرين ، فكيف يوثق بمن يتولى السلطـة ويتوسّم فيه اقامة العدل من غير أن تُحدّ سلطته بالمراقبة ؟ ان مقولة « كسينوفون Xenophon) تُرفض من الكواكبي ، بشكل غير مباشر،

(٨٠) **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٧ .

لأن ما يجيزه كسينوفون من انقلاب الطاغية الى ملك بأن (يتغلب على المعايب المادية والأخلاقية للنظام الذي يجسّد حين يجعل همه الوحيد مصلحة رعاياه)[٨١]. ان الكواكبي يرفض مثل هذا الاعتماد على نيات الطاغية الطيبة . كما أنه ينظر بعين المدقق الى ما كان (الأفغاني) قد طرحه من أنه « اذا أتاح الله رجلاً قوياً عادلاً لمصر وللشرق يحكمه بأهله ، ذلك الرجل اما أن يكون موجوداً أو تأتي به الأمة فتملكه على شرط الأمانة والخضوع لقانونها الأساسي »[٨٢]، ومع أن الأفغاني قد أرفق هذا القول بالتحذير : « فيبقى التاج على رأسه ما بقي هو محافظاً أيضاً على صوت الدستور ، واذا حنث بقسمه وخان دستور الأمة ، فإما أن يبقى رأسه بلا تاج ، أو تاجه بلا رأس »[٨٣]. مع ذلك يرى (عزت قرني) أن (الأفغاني) يطالب بالمستبد العادل بالرغم من تنصّله من هذه الفكرة ، وأن تنصله ما هو الا تراجعات لفظية[٨٤]. الا أننا نعدّ ذلك بمثابة تراجع فعلي عن تلك الفكرة واثبات لفكرة جديدة ، فهو يقول في الخاطرات بأن هذه المطالبة بالمستبد العادل ما هي الا « من قبيل جمع الأضداد . وكيف يجتمع العدل والاستبداد ؟ »[٨٥] ، ذلك بالرغم من حنين الأفغاني في كتاباته كلها الى حاكم قوي يصلح الأوضاع السيئة ، فما هذا الحنين سوى زفرات يطلقها شاعر في لحظة

---

(٨١) ينظر : جان توشار ، **تاريخ الأفكار السياسية** ، ج ١ ، ص ٤٨ — ٤٩ .

(٨٢) الافغاني ، **الأعمال الكاملة** ، تح . محمد عمارة ، ص ٢١ .

(٨٣) م . ن ، ص ٢١ .

(٨٤) ينظر : عزت قرني ، **العدالة والحرية** .. ، ص ٢٤٥–٢٥٣ .

(٨٥) الافغاني ، **الخاطرات** ، جمع المخزومي ، ط . بيروت ١٩٣١ ص ٩٠ .

يأس . وقد تبع الأفغاني (محمد عبده) في المطالبة بمستبد يصلح الدولة في أسرع وقت « مستبد عادل يستطيع أن يعمل من أجلنا في مدة خمسة عشر عاماً ما لا نستطيع عمله من أجل أنفسنا في خمسة عشر قرناً »(٨٦) ومن الملاحظ أنهم جميعاً يقرنون العدالة مع الاستبداد كشرط أساسي لقبوله ، وهذا يعني رفضهم الصيغة من حيث المبدأ . فيما لم يقع الكواكبي في مثل هذا المطب ، وانما يرفض صيغة المستبد جملةً وتفصيلاً ، بما في ذلك ما يطلق على الاستبداد من صفة العدل أحياناً ، يقول : « العقل لا يجوّز أن يتصف بالاستبداد مع العدل غير الله وحده »(٨٧) معلناً أن الاستبداد شر مطلق . وهنا يقع الكواكبي في هنة من حيث عدم تناسب ما يقوله هنا مع تعريفه الأولي للاستبداد. فاذا كان الاستبداد هو الاستئثار بحق الآخرين من دونهم ، فلا يجوز أن نقول بامكانية وصف الله بالاستبداد . ذلك لأن الله له الحق كله في ادارة خلقه كما يشاء . الا أن الكواكبي ، من جهة أخرى ، لا يرى في المستبد العادل المتوهّم ، عند بعضهم ، سوى استبدال مستبد بآخر يتوسّم فيه خلاص الأمة مما ألحقه بها المستبد الأول . والواقع الذي يؤكده الكواكبي أن هذا لا يمحو الاستبداد وانما يطوّره نحو الأسوأ . لأن الحاكم لا يمكن أن يقيم عدلاً مع الاستبداد ، لأن أول العدالة في السياسة هي إشراك المحكومين في ادارة البلاد . انه يرفض حتى أن تكفي حجة المستبد بكونه مسلماً عن أنه سيحقق العدل، بل ان المشرك العادل أولى بحكم المسلمين من المسلم الجائر(٨٨) .

(٨٦) محمد عبده ، **الأعمال الكاملة** ، تح . محمد عمارة ، ج ١ ، ص ٣ ٨. ينظر ايضا : البرت حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة** ، ص ١٩٤ .

(٨٧) **طبائع الاستبداد** ، ص ٦٠ .

(٨٨) ينظر : **ام القرى** ، ص ٣٤ و ٣٧ .

- ليس للاستبداد حسنات :

يحذّر الكواكبي من مغبة أن تنطلي عليهم حيل بعض فقهاء الاستبداد ، أو المخدوعين بمظاهر الأبّهة والعظمة التي يحيط الاستبداد بها نفسه ، بحيث يبدو أنه هو الأمل الوحيد لإحراز أي تقدم على أي صعيد ، وأن فيه من الخيرات ما لا تناله الادارة الحرة المهددة بفوضى تدخّل آراء الجميع . يقول : « وقد يظن بعض الناس أن للاستبداد حسنات مفقودة في الادارة الحرة ، فيقولون مثلاً : الاستبداد يلين الطباع ويلطفها »[٨٩] ويعلّم « حسن الطاعة والانقياد ويربي النفوس على الاعتدال » و « يقلل الفسق والفجور » و « يقلل التعديات والجرائم »[٩٠]، لكن الكواكبي يفنّد هذه الادعاءات مبيناً أن لطف الطباع يحصل عن فقد الشهامة ، وتعلّم الطاعة يكون عن خوف وإرغام ، وأن التوقف ، الذي سبق أن أكد على أنه تأخّر ، يسمى في زمن الاستبداد اعتدالاً . واذا كان الفسق يبدو قليلاً زمن الاستبداد ، فان ذلك لا يكون الا عن فقر وعجز عند الفقراء ، وعن تستّر وتخفٍّ عند الأثرياء الذين يأتون كل رذيلة ويخفونها عن أعين الناس تظاهراً بالرفعة والأنفة والجرائم لا تقلّ في عهد الاستبداد ، لكن الذي يحدث هو أنها تغيّر أسماءها من جريمة التعدي على الحقوق ، الى حق الاكتساب والاثراء والحظوة[٩١]. وما هذا الهدوء الظاهر سوى مظهر كاذب لإلباس الأشياء لباس غيرها ، فهو لا يأتي بصفة قد تبدو حسنة الا عن خساسة وجبن وإذعان ، لإخفاء المساوىء ومداراة العجز . حتى أن المستبد لا يفرض حرية (الاختيار الوحيد !) ،

(٨٩) **طبائع الاستبداد** ، ص ٨٧ .

(٩٠) م . ن ، ص ٨٧/٨٨ .

(٩١) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص . ن .

ويمارس القهر والطغيان لتنفيذه ، الا ليعوّض عن عجز سلطته السياسية في مواجهة أزمة التطور الاجتماعي والتبدل السريع في المؤسسات « فالقهر والطغيان هما اذا بمثابة تعويض للسلطة السياسية عن عجزها في مواجهة أزمة المؤسسات والصراعات الاجتماعية »[٩٢]. فهل يجوز بعد ذلك أن نقول بوجود بعض حسنات للاستبداد ، وأن الاستبداد يضع الأمور في أماكنها المناسبة ، وان بشيء من القسوة ؟ ان الكواكبي ينفي ذلك ، ولا يقبل أن نغالط أنفسنا بأن ننسب الى الاستبداد مما هو من صفات الحزم . فلا يمكن أن يكون في الاستبداد أي خير أو عدالة ، لأن العقل ينفي إمكانية اجتماع أي قيمة ايجابية مع الاستبداد أي الذي يترك العِرض كسائر الحقوق غير مَصون . وأخيراً يقرر الكواكبي أن الاعتراف ، بأنه لا أمل في أي مستبد ، كما لا أمل له في اصلاح الوضع ، يعيد الأمور الى نصابها ، ويشكل الخطوة الأولى على الدرب الصحيح .

ـ الوعي مقياس المسؤولية :

في الدول المتخلفة يمارس المستبدون استعراءهم الفكري الاستبدادي ، بما يتاح لهم من مجال لفعل ذلك ، من غير اعتراض . فهل يتحمّل أسرى الاستبداد وزر ذلك ؟ كان الكواكبي قد قال أن الاستبداد يدعم نفسه بتعميق ممهداته نفسها ، ويستعين بالجيش ليضرب به أعداء حكمه . ولاحظ الكواكبي أن العوام يشكلون احدى دعائم المستبد ، ويكونون عوناً له في طغيانه ، بسبب جهلهم وانقيادهم الى تعاليمه ، وبخاصة اذا كانوا موظفين عنده ، يُمنحون السلاح

---

(٩٢) لا بيار ، **السلطة السياسية** ، ص ١٠٧ .

ويُربّون على القوة لتثبيت حكم المستبد . ولكن ما مدى مسؤوليتهم عما يعانونه من الاستبداد ؟

ان (الرحالة ك) اذ يهاجم الاستبداد من جميع الوجوه ، لأن هذا الحكم يعارض كل ما يفضي الى التقدم والسعادة ، ويرى أن « المستبد عدو الحق ، عدو الحرية ... »[٩٣]، فانه لا ينفي المسؤولية عمّن يقع عليهم الاستبداد ، بل نراه يوضح لنا كيف يصبح المقهور داعماً لقاهره . وهو اذ قال على لسان (المولى الرومي) في «أم القرى» « .. (كما تكونوا يولّى عليكم)[*] فلو لم نكن نحن مرضى لم يكن أمراؤنا مدنفين »[٩٤]، فانه يؤكد قوله في كتابه الآخر : « فالمستبدون يتولاهم مستبد والأحرار يتولاهم الأحرار ، وهذا صريح معنى : (كما تكونوا يولّى عليكم)[*] ... »[٩٥]. وتلاحظ ، هنا ، صيغة المفرد في الجملة الأولى (مستبد) ، وصيغة الجمع في الجملة الثانية (الأحرار) ، مما يدل على تأكيده أن الحاكم لا يمكن أن يتولى الحكم بمفرده ويبقى ، مع ذلك ، متصفاً بالحرية ، لا هو ولا رعاياه . من ناحية أخرى نجد أن الكواكبي في هذا النص يحمّل من يقع عليهم الاستبداد جزءاً كبيراً من المسؤولية ، فلو لم تكن علاقاتهم الاجتماعية يسودها الاستبداد لما اتصف الحكم بهذه الصفة . لذلك فلا يمكن أن يغيب عن الأذهان دور المستَبد عليهم في دعم الاستبداد وإطالة أمد

---

(٩٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٥ .

(*) العجلوني ، **كشف الخفاء ...** ، ج ٢ ، ص ١٦٦ .

(٩٤) **ام القرى** ، ص ٣١ .

(٩٥) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٨ .

وجوده[٩٦]. ذلك « أن العوام يذبحون أنفسهم بأيديهم بسبب الخوف الناشىء عن الجهل والغباوة »[٩٧] وهــذا التقريع الذي يكيله الى الأسرى ، يقول به أيضا (أديب إسحق) ، ففي مقال له بعنوان : «فذلكة الاتحاد يمحو الاستبداد » يقول : « ألا تروا أنّا نلقي علــى حكامنا دروساً من الظلم بما نهن لهم وما نطيع من غير الحق ، أو َلا نعلم أن النفس أمّارة ، وأن للظلــم بهرجــة تستميل ذوي القلوب الضعيفة والنفوس الدنيئة ، فان وجدوا أمامهم من يطيع طاعة النعل قويت فيهم تلك الملكة الوحشية »[٩٨]. وهذا التهاون مع المستبد ، أو مع الحكم بشكل عام ، يراه أديب إسحق سبباً مهماً لاستبداد الحكّام . ان وهن الرعية قد يعلّم الحاكم العادل الظلم بما يراه من انصياع لأوامره من غير اعتراض[٩٩] .

اذاً فان مسؤولية المستبَد بهــم كبيرة لدى كل من الكواكبي وأديب اسحق . فعند الكواكبي ، لمّا كانت حياة الأسير مليئة بأنواع الآفات ، فان الاستبداد ما هو الا جزاء ما جنته يداه . لأن (الله عادل لا يمكّن أحداً أن يظلم الا الظالمين)[١٠٠] الذين ، اذا لم يتمكنوا من ظلم غيرهم ، فانهم أنفسهم يظلمون . والمستبد يستعين ، في اعتسافه ، على تهويم العوام الذين يتهللون لجبروته ، وينصاعون لأحطّ دوافعه

---

(٩٦) ينظر : **هذه الدراسة** ، الفصل الثاني ، ص .

(٩٧) **طبائع الاستبداد** ، ص ٤٧ .

(٩٨) أديب اسحق ، **الكتابات السياسية والاجتماعية** ، **تقديم** ناجي علوش ، ص ٩٩ .

(٩٩) ينظر : **م . ن** ، ص . ن .

(١٠٠) ينظر : **م . س** ، ص ٢٧ .

مستكينين[١٠١]. فهل بعد هذا يمكن تبرئتهم مما يصيبهم من أذى أحد جبابرتهم ؟ لا شك أن الكواكبي يجيب بالنفي . لكن التساؤل الذي يفرض نفسه هو : هل عبودية هؤلاء الناس (عبودية طوعية)[١٠٢] ؟. وفي محاولة الاجابة يقفز المنطق مسرعاً ليشكّك في طريقة طرح السؤال نفسه ، اذ كيف يمكن وصف شيء بما ينفيه ؟ ان مثل هذا الحديث لا يتعدى أن يكون حديثاً عن (دائرة مربعة) ، ومع ذلك فهو يفرض نفسه بقسوة : (ولكن ما السبب ؟) . أهـو جبن الرعية ؟. لكننا كثيراً ما نجد أن الناس الذين ينحنون أمام الطاغية هم أنفسهم الذين يظهرون أعظم البطولات في الحرب . فما السبب الذي يتيح للعبودية أن تظهر إذن ؟. انه الاستبداد ، وبخاصة اذا كان الحاكم غريباً عمن يحكمهم . حقاً ، يمهد له الارتياح الى الكسل حيث لا علم ولا عمل عند الأغلبية في أكثر الميادين ، الا أن الصانع الأول للاستعباد هو فئة من المستغلين الطفيليين الذين يفرضون الاستبداد نظاماً يفعل فعل الدود في الشجر، يهيء غسيل دماغ إعلامي جماعي .. يفرض ممارسات القسوة والعنف بواسطة جمهرة من عساكره .. يعمل على تجهيل الناس ونشر الخرافات يفرّق الناس وينشر البغضاء بينهم .. يؤدلج اللامبالاة وعدم الثقة ، لا بالذات ، ولا بالآخـرين .. يمارس شريعة الغاب ويغذي الناس بأخلاقيات الاستسلام والخنوع . ومن ثم لا يكون أمـام أسرى الاستبداد الا الاختيار المزيّف بين حكومة مستبدة ، أو لا شيء على الاطـلاق .

---

(١٠١) ينظر : **م . ن** ، ص ٤٧ .

(١٠٢) ينظر : دى لابويسيه ، **خطاب حول العبوديـة الطوعية** . أوردها : اوليفر دوهاميل ، **تاريخ الأفكار السياسية** ، ص ٦٠٦ .

ويبقى ، مع ذلك ، صحيحاً ما أورده (جان داية) من أن الكواكبي حمّل مسؤولية الاستبداد كلاً من الحكومة والشعب معاً : « النظام الاستبدادي ، وما ينجم عنه من تخلف اجتماعي ، لا يعود فقط الى الحكم الظالم ، بل أيضاً ، وأولاً الى خضوع الشعب ، من هنا ، توجه الكواكبي باستمرار الى الشعب ، في محاولة توعيته ، بأسلوب ، لا يخلو من التعنيف »(١٠٣). لكن الكواكبي ، في النهاية ، يعود الى ادراك أن مسؤولية الأسرى مسؤولية نسبية . ان الأسراء لا يعملون على تربية أبنائهم ، وحياتهم شر في شر ، والسبب الفاعل في ذلك هي المعيشة الفوضى في الإدارة المستبدة التي تحارب التربية والانتظام . والذي يجعل المسؤولية كاملة تقع على عاتق الأسرى انما هو الاستبداد نفسه . لذلك علينا ألا نقع في فخ أن نلوم الأسرى لوماً عنيفاً بقصد تحميلهم المسؤولية كلها . والكواكبي عندما يقرّع الأسرى ، فانما يفعل ذلك لا بقصد اتهامهم بأنهم هم سبب ما يحدث لهم كاملاً ، ولكن بغية تنبيههم والشد من عزائمهم ليخرجوا أنفسهم مما هي فيه من واقع مؤلم . وما ذلك الا لعلم الكواكبي بأن الاستبداد يشوّش فهم الناس ويعمل على أن « يحول الأذهان عن التماس معرفة سبب الشقاء ، فيرفع المسؤولية عن المستبدين ويلقيها على عاتق القضاء والقدر ، بل على عاتق الأسراء المساكين أنفسهم »(١٠٤) كما يفعل الاستعمار في كل زمان ومكان ، حين يحاول أن يجعل الناس يشعرون ومن ثم يقتنعون بدونيتهم عن الغاصب المحتل . واذا كان من مسؤولية كاملة تقع على عاتق المستبدين فانما هي سقوطهم في حفرة عدم الفهم هذه ومجاراة المعتدي فيما يذهب اليه .

---

(١٠٣) جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، ص ٥٠ .

(١٠٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٠٥ .

والكواكبي لا ينسى أن ينبّه الى أن رضوخ المستَبدين يكمن في افتقارهم الى ما يملكه المستبد ، ان لديهم حاجات لا بد لهم من قضائها ، وهي حاجات ترتبط ، زمن الاستبداد ، بالمستبِد ، على نحو ما . لذلك يخطّئ الكواكبي من يجعل المسؤولية كلها واقعة على المستَبدين « وما أظلم من يؤاخذ الأسراء على عدم اعتنائهم بلوازم الحياة »(١٠٥) وهم مرضى متألمون كرهوا الحياة فكيف لهم أن يطلبوا الحرية وهم لا يعرفون قيمتها ، أو يحرصوا على صيانة حقوقهم وقد ألِفوا الطاعة والانقياد ؟. لذلك فان « العاقل الحكيم لا يلومهم بل يشفق عليهم ويلتمس لهم مخرجاً »(١٠٦). فمن أين لأسير الاستبداد أن يكون صاحب ناموس ، بعد أن سعى الاستبداد جاهداً ليفرغ عقله منه ويهمّشه ؟. من هنا يقرر الكواكبي : « لا تجوّز الحكمة الحكم على الأسراء بخير أو شر »(١٠٧) لأنهم غير مالكين أنفسهم ولا يختارون ما يفعلون . فالواحد منهم يعيش « فاقد الخيار غير مؤاخذ عقلاً وشرعاً »(١٠٨) لأنه غير مدرك لما يجري حوله . وهكذا نعود الى التسليم ، مرة أخرى ، بأن الاستبداد ، في نهاية التحليل ، يبدأ من الجهل . ومن هنا يشدّد الكواكبي على أن اللوم يقع أول ما يقع على العلماء الراشدين الذين يهملون واجباتهم في إرشاد الناس الى طريق التحرر والتقدم . غير أن الكواكبي لا ينفي المسؤولية عن العوام أيضاً، ولا يغفل عن دورهم في بناء الأمة . ولا مرية في فداحة جرم الحكّام ،

(١٠٥) م . ن ، ص ١٠٩ .
(١٠٦) م . ن ، ص ٩٣ .
(١٠٧) م . ن ، ص ٨٩ .
(١٠٨) م . ن ، ص . ن .

الا أن العتب عليهم لا يجدينا نفعاً ما دام ليس بامكانهم ـ تبعاً للنزعة التسلطية التي يتلبسون بها ـ أن يمارسوا أي دور نضالي من أجل الانسان في الأمة •

وبالرغم من ارتفاع نسبة مسؤولية العلماء ، الا أن ذلك يجب ألا يؤثّر فينا بحيث يجعلنا نحصر المسؤولية فيهم ، لأن ذلك سيؤدي الى زيادة تأزيم المجتمع نتيجة وضع الحلول كلها في أيدي النخبة المثقفة • ان ذلك يجعل العوام يرفعون أيديهم عن المشاركة في ايجاد حلول لمشكلات بلادهم ما داموا قد وجدوا من يفعل ذلك نيابة عنهم • فضلاً عن تنصّل غالبية المثقفين ، اما من حيّز الثقافة والنخبة المقصودة ، أو بحجة أنهم لا يستطيعون فعل شيء من دون مساندة العوام • لذلك يكون التحليل المعقول هو إلقاء المسؤولية على أفراد الأمة جميعهم ، بفئاتهم كلها • فهم كلهم مسؤولين عن ما يحدث من استبداد ، بما فيهم من مثقفين وعوام ، حكّام ومحكومين ، عمال وفلاحين ، موظفين وتجار ، رجال ونساء ، شباب وشيوخ •• وتكون درجة المسؤولية بقدر الوعي الذي يتمتع به كل منهم ، وتتحدد درجة الوعي من أي منظور كان ، سواء أكان ذلك من منظورنا عن الآخرين عنّا ، أم من منظور كل منا عن نفسه • بحيث لا يعود بامكان أحد إلقاء المسؤولية على آخرين ، ودفعها عن نفسه • ويتم ، في المنصب الأخير ، إدراك كل امرىء أن الاجابة عن التساؤل : من المسؤول عن التخلف والاستبداد ، تكمن في جواب واحد هو : أنا ، وأن عليه مباشرة الحلول من الذات ، ومن الموقع الذي يحتله أياً كان عمله ، وأن يباشر فوراً من دون أي تلكؤ •

فاذا وجد أنه ، وحده ، غير قادر ، ولن يقدر على التأثير الشامل ـ وان كان تأثيره المحدود فعّالاً ـ في عملية البناء (أو إعادته) ،

أدرك أن عليه التكاتف فوراً مع مواطنيه لمباشرة العمل . أليس المجتمع أكثر غنى وعلماً وقوة من المستبد أياً كانت ثروته وقدرته وعدد أعوانه الذين يؤدلجون أفكاره ؟ فلماذا يسيطر اذن على هذه القوى الهائلة ؟

لا شك ان الجواب الذي يطرح نفسه ، من غير نزاع ، هو التفرّق . إننا لا نتمكن من الصمود في وجه جند المستبد لأننا متفرقون علماً وثروة وقوة . فلماذا نمعن في التفرّق ، ومِمَّ نخاف ؟ إن أهم ركن يجب البدء بالتعامل معه هو هذا الانسان الذي يقبل بالاستبداد ، متخفياً خلف مقولة الحفاظ على الحياة . والذي يصوّره الكواكبي طيفاً لظل المستبد ، يكاد لا يُرى ، أي حياة تلك التي يحاول الحفاظ عليها بالاستكانة ؟!. انسان يهدّه الجوع والمرض والفقر ، ويحيط به التخلف من كل جانب ، وتمارس عليه الضغوط من كل حدب وصوب ، ولا يستطيع حتى أن يحلم بكرامته المنسية . انسان بهذه الصورة ما الذي تبقّى له من حياته ليحرص على حفظه ؟ ألا يقاتل الحيوان دفاعاً على بيته وطعامه ؟ فما الدرس الذي حفظه المقهور من الحيوان المستميت صوناً لحيوانيته ، ومن النبات الذي يتطاول مقاوماً عواصف الطبيعة وعوائقها ؟. ألم يتعلّم هذا الذي يوصف بأنه عاقل مفكر منطقي ، ألم يتعلم شيئاً مما هو دونه منزلة في الكون ، بحسب اعتقاده ؟!.

★ ★ ★

خاتمة

واذا كان لنا أن نركّز على بعض الملاحظات المستنتجة من ما دار في هذا الفصل ، فاننا نستطيع أن نرى كيف عاش الكواكبي في ظروف ، تسلط الاستعمار العثماني المريض الذي حاول المحافظة على بقاياه بتجهيل الشعب وإفقاره ، وبالإبقاء على حالة التخلّف . وبالرغم من ذلك ، استطاع الكواكبي استيعاب ما ورد من أفكار الغرب المتقدّم . وحين راح ينقد ممارسات الحكومة العثمانية ، عانى من ضغوط المستبد وأعوانه ، مما زاده إصراراً ، فهجر المدينة التي رأى النور فيها لأول مرة ، ليستمر في دعوته الى دكّ حصون المستعمِر الطاغية .

لقد وعى مشكلات شعبه ، وانخرط في صف مناضلي عصره الذين بحثوا مشكلة التخلف في العالم العربي . وبصدد التصدي لهذه المسألة أراد حصر العلة في داء واحد ، ليتمكن بعد ذلك من إيجاد الدواء . وقد تمّت هذه العملية بشكل عفوي بدءاً من كتاباته الأولى في صحيفتي « الشهباء » و « اعتدال » مروراً بكتاب « أم القرى » وانتهاءً بآخر ما وصلنا عنه في « طبائع الاستبداد » . ففي ذلك كله نلاحظ انشغاله بالاستبداد ، كما أننا كثيراً ما نلمح تشابهاً فيما بينها ،

وان كان كتابه الأخير أكثر عمقاً وتفصيلاً في ايضاح معالم الاستبداد وآثاره • لقد درس في صحيفتيه وفي « أم القرى » واقع الحال ، بينما كان « طبائع الاستبداد » بمنزلة تحليل وتنظير لواقع الاستبداد وبيان تأثيراته • لذلك فان فكرة « طبائع الاستبداد » ، جاءت بعد فكرة « أم القرى » ، وكانت بمنزلة مرحلة تالية أكثر تخصصاً في فكره اذ تم فيه الانتقال من الاصلاح العام (تخلف الشرق الاسلامي) الى الخاص (الاستبداد في العالم العربي) ، والبدء بتحقيق مقولة : (اعرف عدوّك أولاً) •

ونلاحظ ، بخصوص كتابيه ، أن الخطوط الأولى لهما كانت في حلب • وهو في حين كانت لديه الخطوط العريضة فقط من « طبائع الاستبداد » ، فان « أم القرى » كان شبه مكتمل ، باستثناء بعض التعديلات التي أدخلها عليه ، بعد رحلاته التي قام بها ، إذ جعلته يستبدل ما كان يشرحه من واقع (مصر) الى كلمة (الشرق) • أي إنه عمّ كلامه ، بعد تأكّده من أن المنطقة بأكملها تعاني من همّ واحد مشترك • بينما لم تكتمل فكرة « طبائع الاستبداد » في ذهنه إلا بعد نضوج فكرة « أم القرى » ، وهذا لا يمنع من ترجيحنا أن كتابيه قد كُتبا في تساوق زمني متقارب ، في خطوطهما العريضة على الأقل • وقد اقتسم الكتابان : أحدهما الأسبقية ودراسة الواقع ومشكلاته ، مع محاولة ايجاد البديل ، وهو « أم القرى » ، والثاني الصيغة الأخيرة والأحدث التي تعبّر عن آراء رحالتنا المفكر ، مع تطوير البديل ، بل وإضافة بدائل جديدة لم تكن في كتابه الأول • لذا فلا بد من دراسة الكتابين معاً ، ليتم لنا فهم الكواكبي فهماً متكاملاً ، لأن تجزيء فكر المفكّر كثيراً ما يؤدي الى تشويهه • مع ذلك ، من الضروري ملاحظة السياق التطوري لفكر الكواكبي بين كلٍّ من كتابيه •

وكتاباه ، بالرغم من أنهما نُشرا أولاً علـى شكل مقالات في الصحف ، الا أن طريقته فيهما تدل على وحدة متكاملة في كل منهما ، وعلى أنهما كُتبا أصلاً على هيئة كتب ثم نُشرا في الصحف تباعاً . وذلك يُلاحظ من وحدة الموضوع ، ومنطقية وتسلسل الموضوعـات الواردة في كل منهما .

واذا تتبعنا أفكار الكواكبي نلاحظ أنه قد أدرك أهمية السياسة ، ورأى أن أهم الموضوعات التي يجب البدء في بحثهـا هي مسألـة الاستبداد . والكواكبي ، في التحليل النهائي ، يعالج أوجه السياسة المختلفة : كنشاط فكري وعلـم ، وكنشاط اقتصادي ، وكنشاط سياسي ، وبشكل أعمّ كنشاط اجتماعي يحدد الفاعليات الأخرى (من أخلاق واقتصاد وتربية ...) ، ويُبنى عليها .

وقد لاحظ الكواكبي من خلال معالجته أن القوى التي تحكم المجتمع وعلاقاته هـي الاستلاب والاستغلال والاستبداد . الا أن الاستبداد كان أكثر وضوحاً في ذهنه بحيث أنه لـم يعالج القوى الأخرى الا بما لها من علاقة به . وقد أدرك علاقـات التواطؤ التي تقوم بين كل من الاستبداد ورجال الفكر المنحرف ، وأصحاب الثروات والحظوة لدى العامة . ورأى أن الذي يحد من تلك القوى انما هو القانون . وهو بذلك لم يقع في فخ الطوباوية الفكرية التي وقع فيها كثيرون من حيث تقديمهم الحل عن طريق الأخلاق أو الدين معتبرين ذلك كافياً لإصلاح الأمور .

إلا أن الكواكبي ، مع تشديده على ضرورة القانون ، لم يرَ فيه كفاية لاقامة مجتمع فاضل ، حتى في الحدود الواقية لذلك المثل الأعلى . فلا بد من المراقبة والتشكك الدائم بنيّات الحكام ، لضمان تقييدهم

والحد من المطلقية التي يتمتعون بها ، ولا بد من العمل على أخضاعهم لمراقبة الشعب الشديدة كشرط أساسي لنفاذ القانون . فالمراقبة هي المقياس لمعرفة الحكومات الاستبدادية من غيرها . وكل حكومة لا تكون مراقَبة هي حكومة استبدادية . ومع تأكيده على وجود وظيفة اجتماعية وسياسية للدين الا أنه يرى عدم كفاية التعهد الشخصي الذي يقدّمه الحاكم بالالتزام الديني والأخلاقي . ففي عالم تَشوّه فيه القيم الدينية والأخلاقية أو تضمحلّ ، لا بد من مراقبة تنفيذ القانون ، بصرف النظر عن التأكيدات المناوِرة التي يعلنها الحكّام بأنهم يتوخون حفظ القيم وتحقيق العدالة والرقي . ان القانون يأتي بسبب انعدام الوازع الديني ــ الأخلاقي ، ويجب أن يُراقَب أيضاً بسبب انعدام هذا الوازع ، حتى لا يتحول الاستبداد الى استبداد مقنَّن . ومع ذلك ، فلاالقانون ، ولا مراقبته ، كافيان لصنع واقع مطلوب ، ولكنهما ــ الآن ــ أهم ما يجب الابتداء به لضمان حد أدنى من العدالة ، ومن التمسك بامكانية الحد من تحكّم السلطةالسياسية. ولكن الكواكبي لا يكتفي بذلك ، فبعد القانون وبعد مراقبته ، هناك عودة أخرى الى عالم الأخلاق ، عودة الى روح القانون عن طريق الأخلاق ، لإكسابه مزيداً من المرونة لصالح الانسان . ان الكواكبي ، إذن ، يعارض الأطاريح المثالية الصِرفة ، لينطلق من مطالب واقعية يمكنها ، بعد ذلك ، أن تحقق المثال . وهذه الأرضية الواقعية ينطلق منها أيضاً في عملية رفضه الاستبداد . انه يبدأ من رفض الاستبداد الملاحَظ في الواقع ، لينتقل بعد ذلك الى رفضه أينما وجد . ونلاحظ ذلك من شجبه الاستبداد العثماني الواقعي في « أم القرى » ثم من رفضه الاستبداد عامة في « طبائع الاستبداد » انطلاقاً من فهمه السياسة ، التي بتعريفها يظهر أنها تناقض الاستبداد وتقابله . والكواكبي لا يكتفي بشجب الاستبداد من هذا المنطلق النظري

وحـده ، بل أيضاً من تضافر منطلقه السياسي مع منطلقه الاسلامي ، باعتبار أن تعاليم الاسلام تنافي الاستعباد في صوره كلها • كما يسند الكواكبي ذلك بالأفكار التحررية التي وردت عن النهضة الأوروبية • إلا أن المنطلق النظري الأساسي ، عند الكواكبي ، يأتيه من تمسكه بالمبادىء الاسلامية التي تشكل المحور الأساسي في فكره •

ولم يكن رفض الكواكبي الاستبدادَ رفضاً مهادناً ، بل هـو رفض متشدد لا يقبل التفاوض • ويقترح على من لا يستطيع مقاومة الظلم ، بشكل فعلي ، أن يترك أرضه ويظهر بغضه له • فيما عدا ذلك، على الناس أن يعملوا ما في وسعهم لتحقيق مبدأ الأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر • وأول ما يجب عمله ، في هذا الصدد ، هو إزالة الاستبداد ومحو آثاره •

وقـد أراد الكواكبي محـاربة الاستبداد ، عن طريق إبراز مساوئه ، وتأثيراته الشاذة ، في نواحي الحيـاة كلهـا ، وتبيين أن الاستبداد مرض نفسي يصيب المستبدين • لقد سبر الكواكبي غور نفسية المستبِد ودرس طباعـه ، فاضحاً (الأنويّة) التي تتلبسه ، مبيناً أنه ليس أكثر من انسان مريض هو أسير مرضه • ومن هنا جاء رفض الكواكبي إمكانية أن يكون المريض هو طبيب نفسه ، لأن مرضه لا يمكّنه من الاعتراف بأنه سقيم يحتاج علاجاً • وما هذه القوة التي تلاحَظ عليـه سوى قوة مستمدة من ضعف المحكومين ، وجهلهم ، وانقسامهم على أنفسهم • وهو كلما كبرت قوته ، ازدادت أعراضـه المرضية وضوحاً وخطورة ، وازدادت بالتالي قدرته على الاستبداد والاعتساف ، وعلى تزوير الحقائق • والكواكبي يتنقل بين ادانـة المستبد ، وبين الرثاء لحاله ، الا أن ذلك لا يجعله يرفع عنه أيةمسؤولية

في إفساد العلاقات الاجتماعية ، وتكريس التخلف ، وتشويه الأديان ، والعمل على تعقيم النخبة باستمرار بواسطة السحق والرشوة والقمع والإفساد ، تحقيقاً لغاياته الشهوية المرَضية .

لكن هذا لا يعني ، وفق رأي الكواكبي ، أن الاستبداد مجرد رجل أو فئة تحكم ، والا لكان انهار في اللحظة نفسها التي يولد فيها ، وانما المعضلة هي أن كثيرين تكمن مصالحهم (أو هكذا يظنّون) في الاشادة بحياة هذا الطراز من الحكم في ظل مجتمع مأزوم قد وصل الى آفاق مسدودة ، وسهّل عليهم أن يرجفوا بمثل هذه الترهات لما يرونه من سرعة تصديق الناس الاستبدادية بين الناس ، ممتماهين مع الطاغية الأول بتحريض من المروّجين .

وقد استطاع الكواكبي أن ينفذ الى عمق العلاقة التي تقوم بين الفكر والاستبداد ، حيث أدان جمود الفقهاء وإهمالهم ، مبيّناً أن ذلك يمهد لإقامة الاستبداد ، الذي ما يلبث أن يكثر من الاستعانة بمدّعي الفكر ليسوّغوا أمام الناس ممارساته . وفضح التعاون الذي يتم بين أصحاب البطالة الفكرية المقنّعة والمستبدِ السلطوي ، وخاصة أولئك المتعممين الذين يربطون الدين بعمائمهم . لذلك نرى الكواكبي يفرق بين الدين وبين المتدينين ، مدافعاً عن الدين / العقيدة / الوحي ، رافضاً التقيد بحرفية ما جاء من تفقّه المتفقهين الذي لا يراه — في أحسن الأحوال — سوى تراث فكري يحق لنا تمحيصه واعادة دراسته من جديد . ان ذلك الاجتهاد ، أو ما هم عليه المسلمون اليوم ليس هو الدين الذي لا يتغير بثوابته النهائية ، وانما ذلك ما هو الا اجتهادات شخصية وممارسات خاصة ، يمكننا الاتيان باجتهادات تناظرها بما يناسب عصرنا ، وبممارسات تعود بنا الى المنبع الأول للاسلام .

ومما يُلاحظ في فكر الكواكبي رؤيته أن الاستبداد الديني ما هو إلا استلاب فكري ــ نفسي ، لا يعبّر عن الدين في شيء ، وانما يقوم به بعض أصحاب العمائم المفسدين . وكما يعتمد المستبد على طغمة تعتبر نفسها مفكرة ، كذلك يستعين بأصحاب الثروات ، ويعتمد على الاتكاليين وأساليبهم الملتوية في اكتناز الأموال . ونلاحظ أن احترام الكواكبي للمرأة لم يَحُل دون نقدها . لقد أدرك دور المرأة المهم في المجتمع ، باعتبار أنها تشكل نسبة عريضة فيه ، فضلاً عن أهميتها الخاصة في تربية النشيء . وهو إذ ينفر من عطالتها وتبطّلها ، فما ذلك الا جزء من استيائه من الانسان الإتكالي ، والمحتال والمستغل . ويُلاحظ أن شجبه الاستغلال وتحريمه الربا لم يكن من منطلق الفكر الاشتراكي الغربي ، وانما كان من منطلق الشريعة الاسلامية ، وهو لم يستعن بآراء الاشتراكيين الا لتدعيم الشريعة وليس لتبنّي آرائهم الاقتصادية . والكواكبي ، من خلال دراسة الاستبداد ، استطاع أن يكشف العلاقة الجدلية التي تربط بين القوى القاهرة التي تتعاون لممارسة الاستبداد على الناس وافقارهم وتشييئهم وكان رده على ذلك بضرورة تكامل القيم الايجابية لتحقيق الخير وإزالة الاستبداد ، الذي ينفي الكواكبي عنه أي حسنة ، مبيّناً أن الاستبداد ما إن يستوطن أرضاً حتى ينتشر في أرجائها ويصيب الجميع بدائه . وكان الكواكبي واضحاً في دحض ما سمّي بالمستبد العادل من غير أن يقع في صيغ متناقضة ، أو يخدع بما يروّجه بعض المستبدين عن أنفسهم من أنهم طالبو حق وعدالة وتقدم ، وأنهم انما يستبدون بالعوام حرصاً على الأمة ، ولحمايتها من نفسها الأمّارة بالسوء . وهذا الموقف الواعي يجعل الكواكبي شامخاً بين معاصرين . أما بخصوص مسؤولية الاستبداد فنراه يحمّلها لكل من له علاقة بدولة الاستبداد ، فتارة يرمي المسؤولية على العلماء ، وتارة يعتبرها

مسؤولية العوام ، وطوراً يعوّل على المستبدين السلطويين ، لكنه في آخر الأمر يحمّل الجميع المسؤولية . كل واحد بحسب درجة وعيه ومستوى شعوره بثقل ما يحدثه الاستبداد ما فساد . ان الكواكبي لم يثبق المسألة بيد قوة جبروتية لا نعرف كنهها فكان في صف مناهضي الجبرية التي اعتقدت أن الأنسان عاجز لا خيار له ، ولا موقف ، وما عيبه إلا الانصياع للقناعة بأن الله مبدأ كل فعل ، وأن ليس للانسان من حرية للاختيار . هذه الجبرية كانت ترضي الحكّام وتطمئنهم فأحبوها وعززوها ، لكن الكواكبي ، في موقفه منها ، نراه يكمل ما رآه المعتزلة من أن الانسان مستخلَف في الأرض ، وأن ليس للانسان الا ما سعى ، فهو حر في فعله وفي اختياره ، وهو ـ بالتالي ـ مسؤول عنهما .

وقد جاء رأيه في الاستبداد متوافقاً وسيرة حياته بدءاً من محاربته اياه على صفحات « الشهباء » ، مروراً برفضه استلام منصب قضائي في (راشيّا) ،وانتهاءً باغتياله كدليل حاسم على صلابة مواقفه ، واستمرار تناسقها الى نهاية حياته . وأكمل بذلك ما بدأه معاصروه ، أمثال (التونسي) و (أديب اسحق) ، في مكافحة الاستبداد . وقد أمكنه أن يتميز عنهما في اختصاصه بموضوع الاستبداد ، وإفراده كتاباً كاملاً عنه ، شارحاً علاقاته في جوانبه كلها ، ورافضاً إيّاه بأشكاله كلها .

* * *

خاتمة
الباب الاول

من ما سبق دراسته عن الاستبداد في فكر الكواكبي أمكننا استخلاص ملاحظات تتوزع في جوانب أربعة : أولها ملاحظات تتمحور حول الاستبداد والمستبدّين والمستبَدين ، وثانيها حول تطور سياق الكواكبي الفكري ، وثالثها تتناول علاقة الاستبداد بالدين ، ورابعها محاولات تقييمية لما ورد من أفكار الكواكبي في الباب الأول من هذه الدراسة .

أ - حول الاستبداد :

لا بد أن نركز على بعض النتائج التي خرجنا بها من قراءة الاستبداد في فكر الكواكبي ، وهي تتمثل في النقاط الآتية :

١ - الاستبداد سياسي كله :

ان الاستبداد الذي يعنيه الكواكبي هو الاستبداد السياسي في الدرجة الأولى . وهو يرى أن الحكومات كلها استبدادية ما لم تكن منتخَبة ، وملزَمة بقانون ، ومراقبة ممن قِبَل الشعب مراقبةً

تسمح بالثواب والعقاب ، ومتنسقاً بين هيئتيها : التنفيذية والتشريعية . لذلك دعا الى ضرورة مراقبة الحكومة مهما يكن شكلها ، اتقاء لمزالق الحكم التي تحوّل حتى الحكومات العادلة الى مستبدة ، اذا لم تر نفسها مسؤولة أمام الشعب .

٢ ـ الفصل النسبي بين التنفيذ والتشريع :

ان الكواكبي يطالب بالفصل المتصل بين التشريع والتنفيذ . صحيح أن كل هيئة مسؤولة عن عملها بشكل مستقل ، لكن ذلك لا يعني انفصالاً كلياً بينهما ، بل لا بد أن تكون وظيفة كل منهما مكمّلة لوظيفة الأخرى ، من غير أن يؤدي ذلك الى تدخل احداهما في شؤون الأخرى . مع ذلك ، يجب أن تكون مسؤولية كل منهما مرتبطة بالأخرى ، بحيث تكون الهيئة التنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية ، وتكون هذه الأخيرة مسؤولة أمام الشعب . وهكذا تصبح الهيئتان مرتبطتين بخيط أساسي هو مراقبة الشعب لهما معاً .

٣ ـ الاستبداد مرض :

إن المستبد انسان مريض يستعيض عن القوة بالقسوة محاولاً تعويض نقائصه بالمغالاة . لذلك فهو لا يحتاج الى تقويم . وهو لا يكتفي بدائه ، بل يحاول نشر الداء في أرجاء الدولة كلها ، نظراً لحاجته الى مرضى مثله يعينونه على طغيانه . وبذلك استطاع الكواكبي رسم صورة المستبد ، وفضح أقنعته ، وإظهار حقيقة مقاصده .

٤ ـ الاستبداد علاقات شاملة :

الاستبداد ليس حاكماً أو نظام حكم فقط ، بل هو خطر شامل لا يستثني أحداً من شرّه ، وينتشر من الفرد الى الفرد الى الكل حتى

يكوّن علاقات استبدادية يعيشها المجتمع بأفراده وهيئاته كلها . فالاستبداد الذي تمارسه الحكومة لا يلبث أن يمتد من صاحب الكلمة الأولى الى أصغر موظف في الحكومة ، ثم الى أفراد المجتمع بأسره .

٥ – مسؤولية الاستبداد جماعية :

تقع مسؤولية الاستبداد على عاتق الجميع ، بما في ذلك المستَبَد بهم أنفسهم . اذ يحمّلهم الكواكبي كثيراً من مسؤولية وقوعهم بين براثن الاستبداد . ومن أهم الأمور التي طرحها الكواكبي هي العلاقة بين المستبِد والمستبَد به ، محللاً نفسية كل منهما ، مؤكداً دور المستبَد بهم في بقاء الاستبداد وفي دعمه ، فضلاً ما يفعله فيهم الاستبداد .

٦ – تعدد أسباب الاستبداد ودعائمه :

نجد عند الكواكبي أسباباً كثيرة لنشأة الاستبداد ، ففضلاً عن التشويهات التي لحقت المفاهيم الدينية ، هناك المال ، وهناك العلاقات التناحرية القائمة في بنية المجتمع ، والجهل الشامل ، والكسل ،والتفرق شيعاً وأحزاباً . كما أن للاستبداد دعائم عديدة يستند اليها كمرتكز لتوطيد سيطرته ، منها الجندية ، والتربية المنحلّة ، والأخلاق المتردية، وجهل الرعية ، وزيف متعاطي عهد الانحلال ، ورجال الدين المنتفعين ، وبعض النفوس المريضة التي أرّقها فقدان المجد فراحت تطلب التمجّد من خلال التماهي مع المستبد وتقليده في ما يفعل .

٧ – تواطؤ المساوىء :

وقد استطاع الكواكبي اكتشاف العلاقة الدائرية التي تربط المساوىء بعضها ببعض ، وتربط بالتالي مصالح الطفيليات القابعة في

المجتمع • لقد فضح تعاون الأعوان والمنتفعين مع المستبد ، ورأى أن هناك ترابطاً جدلياً بين ممهدات الاستبداد وآثاره • فالاستبداد ينشأ فكرة تتيح إمكانية الاستلاب أو الاستغلال ، ثم يتتوّج ذلك بالسياسة التي تملك زمام الفكر والاقتصاد ، حيثُ تمتلك تكنولوجيا القوة ، وتقنّن معاملات السيد والعبد ، وتوزّع الأعمال على الناس وفق رؤية السلطة السياسية الخاصة ورؤاها •

أخيراً ، إذن ، يحكم الاستبداد السياسي ناشراً أنواع الاستبداد الأخرى ، جامعاً لها في شخصه • من هنا ، فان الاستبدادات الأخرى ما هي إلا شذرات متفرقة لا يمكنها تكوين صيغة استبدادية ، وانما الذي يفعل ذلك هو الاستبداد السياسي ، فهو الذي يوجد الاستلاب والاستغلال ، لا هما اللذان يوجِدانه •

٨ ــ تكامل الايجابيات :

والكواكبي ، في نهاية الأمر ، ولمواجهة تواطؤ السلبيات جميعها ، يرى أنه لا بد من تعاون الايجابيات كلها لدحر الاستبداد الذي هو في نهاية المطاف ، تخلّف وتردٍ وانحسار ، وذلك يخالف ناموس الكون الطبيعي الذي ينمو ــ باطراد ــ بالحركة الصاعدة •

٩ ــ إزالة السلبيات بمحاربة الاستبداد :

ولأن الاستبداد يخلّف الجمود والتخلف والضعف والاستغلال ، كان الكواكبي يحاربه ، ويحارب بمحاربته السيئات التي عدّ الاستبداد جامعاً لها • فالاستبداد يبذر الشر في كل مكان ، يحوّل الدين الى ايديولوجية تبريرية ، ويصارع العلم ، ويفسد الأخلاق ، ويقضي على روح النقد ، ويخلق التفاوت الاقتصادي بين الناس ويقوّي الميل الى

الاكتناز ، ويكبت الحريات . وأول ما يجب الابتداء به لأي بناء صحيح هو إزالة الاستبداد . لذلك نرى الكواكبي يشن حملة على المستبدين، ويدعو الى الثورة عليهم أينما وجدوا .

١٠ ـ لا استبداد ولا استعمار :

والكواكبي من خلال رفضه الاستبداد يرفض الاستعمار أيضاً . ذلك لأنه لا فرق بين المستبِد والمستعمِر سوى في شكلية انتماء كل منهما . فيما عدا ذلك يبدو انطباقهما من حيث أنهما غير مشروعين أصلاً ، ولا خير فيهما على الاطلاق .

١١ ـ الاستبداد شر من اي زاوية ينظر اليه منها :

ان الاستبداد سوء كله ، ولا بد من إزالته لأنه سبب كل علة تسبب التخلف . والكواكبي يرفض الاستبداد ويطالب بازالته من المنطلقات جميعها سواء أكان يتناوله من زاوية الريعة الاسلامية ، أم من جهة الواقع المتعانى في ظل الحكم العثماني ، أم من جانب رفض الأمم المتقدمة للنظام الاستبدادي ، أم من خبرة الكواكبي الشخصية وملاحظاته التي حصّلها بفعل تماسه المباشر مع الاستبداد والمستبدين. إنه يرفض الاستبداد عقائدياً ومنطقياً وشعورياً . يرفضه على صعيدَي العقل والدين ، أو العقل والنقل .

١٢ ـ لا عدل مع الاستبداد :

كما أنه يرفض رفضاً مطلقاً صيغة المستبد العادل . مفضّلاً الكافر العادل على المسلم الجائر ، مدركاً أن العدل والاستبداد لا يجتمعان . وهو بذلك يظهر وعياً أعمق من كثير من معاصريه الذين أملوا خيراً في وجود مستبد عادل يقوم بالإصلاحات التي تتطلبها البلاد .

٢ ـ سياق الكواكبي الفكري :

من هذه الزاوية يمكننا ملاحظة أن الكواكبي قد شغل خلال فترة مديدة من حياته بأسباب تأخر الشرق الاسلامي فأنتج خلاصة مناقشاته للمسألة في « أم القرى » ، وحين تبيّن له أن الاستبداد هو أصل الداء ، قضى بقية عمره في بحث الاستبداد فطلع علينا بكتابه « طبائع الاستبداد » • ولا مندوحة لنا عن ايراد بعض نقاط التحوّل التي تظهر من مسيرة الكواكبي الفكرية بين الكتابين ، وهي :

١ ـ من دراسة الواقع في « أم القرى » الى التنظير في « طبائع الاستبداد » :

ان الكواكبي في الكتاب الأول لاحظ الواقع الفاسد ، وقدّم له وصفاً يمكن تسميته (واقع الاستبداد) ، بينما راح يبيّن طبائعه في « طبائع الاستبداد » الذي يعرض فيه الظواهر التي تصاحب الاستبداد والمظاهر التي يخلقها لنفسه ، ويبيّن تأثيره وخطورته على الحياة في جوانبها كافة •

٢ ـ من بحث التخلف الى بحث الاستبداد :

فقد كان هدف الكواكبي في « أم القرى » بحث أسباب خلل المسلمين وضعفهم والتنقيب عن أفضل الوسائل للنهضة الاسلامية • وقد بيّن في الاجتماع الأول أن مقصده هو تشخيص المرضى بالبحث عن مراكزه ومعرفة جراثيمه ، بينما يصدّر كتاب طبائع الاستبداد بتصريحه أن أصل الداء هو الاستبداد السياسي • أي أنه بعد أن بحث أسباب التخلف في الكتاب الأول ، راح يعالج في الكتاب الثاني السبب الرئيسي فيه : (الاستبداد) •

٣ ــ « طبائع الاستبداد » أكثر تخصصاً :

لقد تناول كل من الكتابين واقع الاستبداد وتأثيراته المختلفة ، بينما انفرد « طبائع الاستبداد » بشرح ذلك الواقع نظرياً وتوضيح تأثيرات الاستبداد وعلاقاته ، هذا في حين كان الاستبداد في « أم القرى » سبباً من أسباب التخلف . لقد انتقل الكواكبي بين الكتابين من دراسة مفتوحة الى دراسة متخصصة تناولت في التاب الثاني موضوعاً واحداً محدداً وعالجته من جوانبه كلها .

٤ ــ ضرورة ، ملاحظة السياق التطوري من غير تجزئة الفكر :

بالرغم من أن الكتاب الثاني أقرب الى حقيقة فكر الكواكبي فان ذلك لا يعني أن ندرس كتابيه منفصلين ، بل من الضروري أن نلاحظ هذا السياق التطوري في عرض أفكاره لمعرفة آخر ما توصل اليه من آراء ، من غير الاعتقاد أن كلاً من الكتابين يبحث موضوعاً يختلف اختلافاً جذرياً عن الكتاب الآخر .

٣' ــ علاقة الاستبداد بالدين :

حظي الدين باهتمام كبير في فكر الكواكبي من حيث علاقته بالاستبداد ، ونتج من خلال بحث تلك العلاقة نقاط نجملها في الآتي :

١ ــ الدين لا يستبد :

ان الدين يقدّم مبادىء عامة وحسب . وما يسمّى استبداداً دينياً ما هو إلا استلاب فكري يقوم به بعض رجال الدين . في حين أن الأديان بريئة من كل ما ينسب اليها من استبداد . فحين يتحدث

الكواكبي عن نشأة الاستبداد نراه ينفي أي صلة بين الاستبداد والدين ، ويؤكد أن العلاقة انما تكون تواطؤاً بين المستبدين باسم الدين وبين المستبد السياسي ، فهم يتعاونون على تحريف الدين لتحقيق أغراضهم السياسية الخاصة ، اذ يأتي السياسي المترقّي من الأثرياء أو الأصلاء أو المتعممين ، يستخدم الدين والمال والأصلاء ليمارس استبداده الشامل • هكذا يبرىء الكواكبي ساحة الأديان من صفة الاستبداد •

٢ ـ الالتزام بالشريعة الاسلامية :

ان الكواكبي لم يخرج على حدود بل ظل متمسكاً بالدين ، مبعداً عنه أي شبهة ، فلا هو يستبد ولا هو سبب التخلف أو سبب أي سلبية أخرى • والكواكبي ، أيضاً ، ينفي الاستبداد عن السياسة ، ويرى أن الذي يستبد انما هو الانسان السياسي لا السياسة نفسها • انه السياسي الذي يغيّر مفاهيم القيم الصالحة الآني مستغلاً تهاون الناس وجهلهم ، في حين أن السياسة تناقض الاستبداد •

٣ ـ الدين لا ينفصل عن السياسة :

ان الكواكبي يربط السياسة بالدين • فهو لا يفصل الدين عن السياسة ، وان كان يُبعد السياسة عن الدين • ويبدو لنا أن هذا يجعله منسجماً مع مبادىء الدين الاسلامي التي لا تخرج نفسها من دائرة السياسة ، باعتبار أنها منهج دين ودنيا معاً • إلا أن هذا لا يعني أخذ الكواكبي باجتهاد المجتهدين ، وانما كان رأيه أن القول الفصل هو للشريعة الاسلامية متمثلة في القرآن والسنّة فقط ، بمنأى عن تفقّه المتفقّهين •

٤ ـ تفكير الكواكبي ذو نزعة أخلاقية :

تتميز أفكار الكواكبي بالطابع الأخلاقي وتغليب الأخلاق ، في نهاية الأمر ، على كل قانون • وهذه صفة ملازمة لمعاصريه ، ان لم نقل أنها صفة ملازمة لمعاصريه ، ان لم نقل أنها صفة تغلب على الفكر العربي بأسره • وهذا التفكير ذو النزعة الأخلاقية عند الكواكبي يتعلق بمنطلقه الديني • فاذا كان قد رأى أن الأخلاق ملكة مطردة على قانون فطري ، وأن تربيتها التربية وسقياها العلم وأقوى ضابط لها هو النهي عن المنكر ، فهذا يعني أن المنبع الأصلي للأخلاق عنده هو الدين الذي فطر عليه الناس أجمعين ، وتكون تربيته هي ادراك أن الله يرى ويراقب ، وبالتالي فكل إنسان مكلّف بمراقبة نفسه من هذا المنظور • وليس وارداً عند الكواكبي أن يكون هناك إنسان بلا دين ، وبالتالي فلا يوجد انسان بلا أخلاق ، وانما تكون أخلاقه حسنة بدرجة ارتباطه بدينه ومدى تنفيذ تعاليمه • من هنا ندرك أن الكواكبي لا يفصل الفعل السياسي عن الأخلاق ، ونراه يرفض تحييد الأخلاق الذي يؤدي الى إيجاد هوّة تفصل بين الحاكم والمحكوم •

٥ ـ اتصال السياسة بالدين والأخلاق :

تبعاً لما درسناه نستطيع الوصول الى الاستنتاج الآتي : بما أن الاستبداد شر، وهو نقيض السياسة التي وجدت لخير الناس ، وهذا يعني أن السياسة هي أخلاق ، وبما أن الدين هو مصدر الأخلاق ، لذلك يكون الدين هو مصدر السياسة • وبذلك نكون قد عدنا الى ملاحظة أن الكواكبي لا ينحّي الدين عن أي تفكير أو فعل ، بما في ذلك الفعل السياسي والتفكير به •

٦ ـ ثورية فكره الديني :

فرّق الكواكبي في الاسلام بين ما هو عقيدة دينية ، وبين ما هو تراث فيه . فالأول أي الاسلام بما هو دين انما هو من وحي إلهي لا يشمل سوى القرآن والحديث . أما الثاني فهو من صنع بشر اجتهدوا قبلنا وتوصّلوا الى نتائج معينة ، ولا يتحتم علينا أن نتقيد بما ارتؤوه من آراء ، وانما علينا نحن أن نبني اجتهاداتنا الخاصة لنصنع فهمنا الخاص ونشكّل تراثاً للاحقين . ويتضح رأيه هذا من تقويمه لبعض الاجتهادات السابقة ، ورفضه الزهد الذي لم يعد سوى قشور ، وعدم قبوله بتفسير بعض المتعممين للقرآن ، ومهاجمته المتسترين خلف الدين .

٧ ـ انه مع العقل ضد النقل الأعمى :

فالكواكبي يجاهد لإثبات أن العقل لا يخالف الدين وأن الدين لا يتناقض والعقل لأن الدين (الاسلامي) بني على العقل ، فيما يتعلق منه بالحياة الدنيا . وهو إذ يفعل ذلك ، انما يفعله لصالح الدين والانتصار له ، بعد أن اقتنع بصحة مبادئه التي تطالب بالعمل الدؤوب . ويرى أن وقف السعي المتواصل للعثور على الذات أخّر الشرق مما جعل الاستبداد يعشش في أرضه (وهنا يبدو تأثير ابن خلدون واضحاً) إذ بطر الناس ووصلوا الى مرحلة الاستنعام فأهملوا إعمال الفكر ، وتراخوا في الدين ، وتركوا واجب (الأمر بالمعوف والنهي عن المنكر) الذي هو فرض عين على الجميع ، وتفرقوا واختلفوا فيما بينهم ، وأهملوا رسالتهم الحضارية في تنوير عقول العالمين ، مكتفين بالنقل العشوائي عن بعض المنافقين الذين شوّهوا تعاليم الدين ، فخرج منهم من استطاع حسم الاقتتال لصالحه ، فاستلم زمام الأمور وراح يستبد بهم .

٤ً – ما له وما يمكن أن يؤخذ عليه :

تُعدّ أفكار الكواكبي مجالاً رحباً للنقاش بين مؤيد ومعارض ، بعضهم يعدّه مفكراً أصيلاً ، وآخرون يحاولون التنقيب عن عثراته ، محاولةً منهم لصياغة بعض الملاحظات المنهجية والمضمونية عن آثاره . ولكننا اذا قرأنا آراءه في سياق عصره ، فاننا نستطيع إيراد الملاحظات الآتيـة :

١ – بعض التناقضات الظاهرية في فكره :

وقلنا الظاهرية لأننا لا نعدّها تناقضات جوهرية يمكن أن تضرب فكـره من الأساس . منها : انه حيناً يصف الانسان بأنه ذو طبيعة شريرة ، وتارة ينسبه الى فطرة خيّرة ، وهو يدلل في كل مرة على ما يورده حول تلك الصفات . ويبدو أن ذلك جاء من الاستعدادات المزدوجة القابعة في كل انسان ، مما يجعل بالإمكان إلصـاق صفتي الخير والشرّ به . كما أن الكواكبي يرى أن إهمال الدين والتربية ، وما يعانيه الناس من التفرّق ، هي أسباب ما نحن فيه من تخلف ومآس . ثم يعود الى القول بأن الاستبداد هو السبب الرئيس في ذلك كله ، وأنه هو الذي يؤدي الى الإهمال والكسل والجهل والتفرّق . وربما وقع الكواكبي في هذا التناقض بسبب التداخل الذي نلاحظه بين أسباب التخلف وأسباب الاستبداد ، مما يجعل الأمر مربكاً لمفكر أراد تحليل مشكلات برزت تواً في بلاده التي لم تزل تنفض عنها غبار التوقّف الحضاري الذي دام فترة طويلة .

٢ – كما قد يؤخذ عليه انه يجنب ما يناقشه لصالح فكر منجز يتمثل في مبادىء العقيدة الاسلامية :

لكن ذلك لا يعيبه ما دام لا يقدّم ايديولوجية تسويغية لما هو قائم ، بل على العكس من ذلك نراه يرفض الواقع القائم لصالح فكر

اقتنع بصحته وعدم تناقضه مع العقل والعصر • وبالطبع فان لكل مفكر الحق في تبني الآراء التي يقتنع بأنها تعبّر عن حقيقته من غير أن يمارس فن اللعب على الحبال بطريقة بهلوانية •

٣ ـ تقصيره في فهم علاقة الاستبداد الاستغلال :

يمكن أن يلاحظ أن الكواكبي قد أعطى رجال الدين الأولوية في إنشاء الاستبداد ، ولم يغفل عن دور الأصلاء في تحقيق ذلك ، إلا أنه لم يتعمّق في إمكانية نشوء الاستبداد مالياً • لقد انتبه الى علاقة التواطؤ التي تبدأ من الاستلاب ثم يقودها الاستبداد ، لكنه قصّر في فهم إمكانية نشأة الاستبداد من الاستغلال • وهذا يمكن تسويغه تاريخياً بالنظر الى بروز دور رجال الدين في ظل حكومة غير وطنية ، في حين لم يكن بالإمكان وعي دور الاستغلال المالي في التحكم بالحكومة •

٤ ـ انه مفكر واقعي :

ان الكواكبي حمل فكراً واقعياً في خطّه العام ، وكان يستهدف في كل ما طرحه خيرَ الانسان • ومن هنا فان آراءه جاءت صحيحة في أكثرها نتيجة صحةالمقياس (الانسان) الذي انطلق منه في صياغة أفكاره • وواقعية الكواكبي تظهر من النقاط الآتية :

أ) ـ الاستبداد فكرة عاناها الكواكبي واقعاً من الاستبداد العثماني في بلاده ، ورعاها فكراً نتيجة اطلاعه علىالأفكار التحررية القادمة من أوروبا ، وعن طبائعها من خلال انشغاله في بحث مسألة التخلف مع عديد من معاصريه •

ب) ــ ثقته بأن الدين ضرورة إنسانية ، فكل إنسان بحاجة الى دين ، وليس هناك من لا يدين بدين ، وانما الفرق هو باختلاف التسميات ولا يتعلق بجوهر وجود الإله .

جـ) ــ ربطه العلم بالعمل ، فكثيراً ما دعا الكواكبي الى رفد النظر بالعمل ، وحث على العمل وفق ما نعلمه ، وطالب باتصال القول بالعمل في مجال مراقبة الحكام ومحاسبتهم . كما طالب بالتخصص ، منفّذاً ما طالب به ، فقد تخصص في تحليل الواقع مقتصراً على شرح الاستبداد وتشريح علاقاته .

د) ــ استنتاجه أن الحكومة تستبد ما لم تجد عليها رقيباً . وأن السياسي مهما بدا عادلاً فانه سرعان ما يستبد ما لم يرَ حداً يحد من مغريات السلطة التي يملكها .

ان مواقف الكواكبي الفكرية جاءت متوافقة وسلوكه العملي ، مما جعله منسجماً مع نفسه في توافق القول والعمل ، ويؤكد ذلك رفضه استلام منصب قضائي في (راشيا) حاول أن يرشيه به المستبدون ، ثم اغتياله بعد أن تأكد المستبدون أنه مفكر غير مهادن . لقد عبّر الكواكبي عن عصره ، كما لم ينفصل عن مفكري العصر . وأفكاره لا تقل شأناً عن المتنورين الذين عاصرهم ، فقد وعى فكر السلف ، وهضم الفكر القادم من الغرب ، أدخل هذه الخليطة الى فكره فكانت خلفية ثقافية له ، استطاع من خلالها أن يبدع جديداً بما تصوره

من طرح جديد لفكرة مؤرقة . إنه مفكر مناضل ، جريء في طـرح أفكاره ، دقيق في تحليله ، صادق في الدفاع عن انسان بلاده . وقـد عمل ما في وسعه ليكمل ما بدأه غيره من العمل علـى نهضة البلاد ، محاولاً أن يدقـّق ملاحظته في رصد الواقع بين المتفحص الواعي ، فهل جاءت بدائله على المستوى نفسه ؟ هذا ما سنحاول معرفته في الباب الثاني من هذه الدراسة .

★ ★ ★

الباب الثاني

بدائل الاستبداد في فكر الكواكبي

تمهيـــد

الفصل الأول ـ تصنيف بدائل الاستبداد عند الكواكبي .

الفصل الثاني ـ الطريق الى البديل .

الفصل الثالث ـ المجتمع في ظل الاسلامية .

الفصل الرابع ـ الاسلامية منهجاً وبديلا عند الكواكبي .
(مناقشة)

خاتمـة

تمهيد :

بعد دراسة تصوّر الاستبداد ومعرفة خصائصه عند الكواكبي ، أصبح لزاماً علينا معرفة البدائل التي يعرضها في مقابله ، لتحلّ محله وتكون نقيضاً له في أسلوب تحقيق ما هو منوط بها . وليس غريباً أن يحاول الكواكبي البحث عن بدائل الاستبداد ، بعد أن بيّن طبائعه وشرح مساوءه . والمسألة ليست مسألة طرح بديل نظري فقط ، وانما يذهب الكواكبي الى أبعد من ذلك فيضع بدائله ، شارحاً كيفيةالوصول اليها ، مصوراً مجريات الأمور بعد إقامة البديل المرغوب ، والحال التي تصبح الأمة عليها . وهذه المسألة هي التي تشكل مدار البحث في هذا الباب .

ولكي نتمكن من فهم أفكار الكواكبي في هذا الاتجاه ، قسّمنا الباب الى فصول أربعة ، نعرض آراءه في الفصول الثلاثة الأولى ، حيث يدور الفصل الأول حول أصناف البدائل التي اقترحها في مقابل الاستبداد بأشكاله كلها ، ثم نرى البديل الجامع الذي طرحه عوضاً عن الاستبداد بمعناه العام ، وما يقصد اليه بكلمة الاسلامية ، وما نظام الحكم الأمثل الذي يقترحه بديلاً عن الاستبداد السياسي . أما الفصل الثاني فسيكون محوره بحث الطريق المؤدية الى إزالة الاستبداد ،

والوسائل المفضية الى تحقيق تلك البدائــل ، ومن أين تأتي وإلامَ تستند • وستتم في الفصل الثالث دراسة نتائج النظام المرجــو في المجتمع والدولة ، والذي نرى فيه صورة الانسان وهو ينعم بحياته في ظل حكومة عادلة • ونشرح في أثناء ذلك مسألة الخلافة لدى الكواكبي وعلاقاتها بالدين والوطن • أما الفصل الرابع فقد خُصِّصَ لمناقشة أفكار الكواكبي ونقدها ، وذلك من خلال استقرائها في الفصول الثلاثة السابقة • وهذا الفصل ، وان تناول بعض القضايا الجزئية في فكره ، إلا أنه يحاول ألا يغفل عن تحليل آرائه ومناقشتها في مُجمل أبعادها ، وذلك لنتمكّن من استيعاب تجربته كلهــا ـــ على حسب الإمكان • وأخيراً نختم الباب بنتائج مجملة لأهمّ ما استطعنا استخلاصه فيه •

★ ★ ★

الفصل الأوّل

أصناف بدائل الاستبداد عند الكواكبي

تمهيـد

١ ــ محاربة الكواكبي الاستبداد .

٢ ــ أشكال بدائل الاستبداد عنده .

٣ ــ اسلامية الكواكبي بديلا شاملا .

٤ ــ الحكومة المثلى .

خاتمـة

تمهيد

تُعدّ دراسة بدائـــل الاستبداد وأصنافها ، عند الكواكبي ، ضرورة لا بُدّ منها لإتمام صورته الفكرية . ولا مندوحة لنا ، قبل ذلـــك ، من تفصيل موقفه المناهض للاستبداد ، إكمالاً لما بدأناه في الباب الأول ، لنعرف كيف حاربـــه وكيف توصل الى طرح بدائله ، ولِمَ اختارها بالذات .

لذلك التزمنـــا بالحديث عن رؤوس الموضوعـــات التي تتعلق بالبدائل ، مبتدئين بأسباب طلبه إياها . فنتعرّف ، أولاً ، الى موقفه من الاستبدادين : الداخلي والخارجي ، والى الطرائق التي حـــارب كليهما بها ، وكيف دفع قومه لاستبدالهما . ثم نعرض تصنيفات بدائله والاتجاهات التي تتوزع فيها ، ففي مقابل استبداد الأصلاء تأتي المساواة بين الناس ، ويأتي تكافؤ الفرص ، وفي مقابل استبداد علماء الدين تأتي حرية التدين والتفكير . وفي مقابـــل الاستغلال تأتي العدالـــة الاقتصادية . أما الشورى الدستورية فهي بديل الاستبداد السياسي، وبفضلها يتم تحقيق المساواة والعدالة والحرية . بعد ذلك نلقي الضوء على إسلاميته ، وكيف ميّز بينها وبين الاسلام من جهة ، وبينها وبين المسلمين من جهة ثانية . وكيف رأى فيها بديلاً عاماً عن الاستبدادية.

ونرى مكانها بين بدائله التي صنّفها في مقابل الاستبداد • ولم يقتصر الكواكبي على ذلك ، بل تعدّى هذه الموضوعات كلها الى إبراز مواصفات الحكومة المثلى التي يرتئيها ، فشرح معناها ، وبيّن نوعها وتسميتها ، ورسم حدودها وحدد وظائفها ، ومسؤولياتها ، وطرائق عملها ، وبيّن مواصفات القائمين عليها ، ووضع أسلوب عمل السلطات الثلاث : السياسية والدينية والتعليمية ، بشكل ينسجم وإقامة الدولة المنشودة • ووضعنا ، أخيراً ، خاتمة تكشّف نتائج الفصل وخلاصته •

١ ـ محاربة الكواكبي الاستبداد :

لقد تبيّن للكواكبي أن الاستبداد سيء كلّه بدرجاته كلها ، وهذا ما دفعه الى مناهضته بالوسائل التي امتلكها كلها ، محاولة منه في تحقيق المصلحة العامة لمجموع الأمة • ولم يكتفِ بمهاجمة الاستبداد في كل زمان ومكان ، بل راح يحث قومه على مقاومته ، ويهيب بهم أن ينتفضوا ليفضّوا عنهم أسره ، مقرّعاً إياهم تارة ، ومحاولاً إرشادهم الى صواب الطريق تارة أخرى • فهاهو يحاول إيقاظ قومه من ذلهم وهوانهم ، منذراً إياهم من سوء عاقبة الاستكانة ، يقول : « يا قوم : هداكم الله ، الى متى هذا الشقاء المديد والناس في نعيم مقيم ، وعز كريم ، أفلا تنظرون ؟ »[1]• فهو يستغرب من قومه كيف لا يلاحظون ولا يقارنون بين ما هم فيه من ضعة ، وبين مَن هم حولهم من الأمم الأخرى ، كيف يتمتّع أفرادها بالحرية والأمن ، في حين أن إخوانه يستكينون الى سكين جلاّدهم ، مضربين عن إعمال فكرهم، أو المطالبة بحقوقهم • ويلتفت الى قومه متسائلاً : أيخيفكم السجن الى هذا

---

(١) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٢٢ •

الحد فترضون الذلّ « خوفاً من أن يسجنكم الظالمون ، وما يسجنون غير أرجلكم أياماً ، فما بالكم يا أحلاس النساء مع الـذل تخافون أن تصيروا جلّاس الرجـال في السجون ؟ »[2]. فما بـال هؤلاء لا يحركهم دافع من حميّة أو شهامة من إباء ، يرتاحون الى التراضي بأن هناك من يفكّر عنهم ويتركون له التصرّف في حياتهم كما يشء من غير مساءلة أو حساب . وينبّه الكواكبي بني قومه الى أنه حتى الآن قد ينفع اللوم ، أما اذا استمر التواني وأفرط الناس في التهرب والكسل والخوف حرصاً على حياة دنيئة تعيسة ، فان اللوم لن ينفع بعد ذلـك في شيء . وهو يذكّرهم بأمجاد الأجداد الذين لم يكونوا ينحنون إلاّ لله ، في حين أن الأحفاد يقبّلون أرجل مستبدّيهم استجداء للقمة « مغموسة بدم الإخوان » . ويستطرد الكواكبي في تقريع قومه بلوم لاذع ، بحجة تعليمهم كيف يكون إرشاد أسرى الاستبداد لدفعهم الى طلب الحرية ، يقول : « وأجدادكم ينامون الآن في قبورهم مستوين أعزاء ، وأنتم أحياء معوجّة رقابكم أذلاّء ! البهائم تود لو بنتصب قاماتها وأنتم من كثرة الخضوع كادت تصير أيديكم قوائم . النبات يطلب العلوّ وأنتم تطلبون الانخفاض »[3]. فالأموات أكثر حياة من أسرى الاستبداد المتوانين ، بل ان النبات والحيوان الأعجم أكثر شرفاً منهم وأرفع منزلة . وهو في لومه هذا يتحدث الى العرب ، مهما يكن الدين الذي يؤمنون به ، كما أنه يخاطب المسلمين كافـة مهما تكن جنسياتهم ، ويتوجه الشرق والغرب محذراً منبّهاً الى خطر الاستبداد وشؤمه ، داعياً الجميع الى محاربته حتى يزول وذلك لأن الاستبداد يقف عائقاً أمام أي تقدّم منشود . وحتى اذا أراد الناس تربية أبنائهم،

(٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٢٣ .

(٣) م . **ن** ، ص ١٢٥ .

فان التربية تحتاج الى التربة الصالحة والمحيط المناسب ، فاذا كان الاستبداد قابعاً على عرش المحيط فان البدء يكون بتغيير هذا المحيط . فما من سبيل الى الاصلاح الا بالقضاء على الاستبداد أولاً ، ثم بعد ذلك يتم الانطلاق الى إصلاح الشؤون الأخرى ، وحينذاك يتم للناس العناية بالتربية وكذلك بشؤون الحياة الأخرى .

والكواكبي ، مع مخاطبته الأقوام كلها ، يحرص على حث العرب خاصة ، على النهوض طلباً للمجد ، لذلك يذكّرهم بمن وقف ضد الاستبداد من آل البيت القرشي الذين فضّلوا الموت كراماً على حياة الذل والهوان . فيعرض موقف (قيس) حين ثار على (الوليد) مخاطباً إياه بقوله : « أتريد أن تكون جباراً والله إنّ نعال الصعاليك لأطول من سيفك »(٤). ويشيد الكواكبي بموقف (أسماء بنت أبي بكر) حين دفعت ابنها ليناضل ضد (الحجاج) بقولها : « ان كنتَ على الحق فاذهب وقاتل الحجّاج حتى تموت »(٥). علاوة على ذلك يذكر الكواكبي (أغربين) الشاعر(*) الذي وقف في مواجهة (نيرون) المستبد . وذلك كله لكي يحثّ قومه على النضال ضد الاستبداد والمستبدّين ، محاولاً تهيئة المناخ للثورة حتى أنه يبدأ كتابه عن الاستبداد واصفاً الغرض من مباحثه « وهي كلمات حق وصيحة في واد ، ان ذهبت اليوم مع الريح ، لقد تذهب غداً بالأوتاد » . لكنّ الثورة التي يريدها هي ثورة واعية مخطط لها ، لا مجرد اندفاع هوجائي

(٤) م . ن ، ص ٥٥ .

(٥) **طبائع الاستبداد** ، ص ٥٥ .

(*) كذا يصفه الكواكبي ، وقد اغفله محمد عمارة في تحقيقه أعمال الكواكبي الكاملة . ينظر : الكواكبي ، **الأعمال الكاملة**، تح عمارة ، ط ١٩٧٥ ، ص ١٥٩ .

لا يعرف أصحابه المُراد منه • وهـو يوضّح لمن يتساءل عن كيفية محاربة الاستبداد قائلاً : « ياقوم : قد ضيّع دينَكم ودنياكم ساستكم الأولون وعلماؤكم المنافقون ، واني أرشدكم الى عمل إفرادي لا حرج فيه علماً ولا عملاً : أليس بين جنبيّ كل فرد منكم وجدان يميز الخير من الشر والمعروف من المنكر ولو تمييزاً إجمالياً ؟ »(٦)، فهو يدعو الى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأن يبدأ كل انسان بتحقيق هـذه المقولة ، على حسب فهمه وإمكانه ، ابتداء من النهي عن المنكر بالقوة وانتهاء بمقاومة المنكر بالقلب ، وذلك بتجنّب معاملة الظالم أو مخاطبته أو حتى السلام عليه • والكواكبي اذ يطلب ذلك من قومه انما يحاججهم من أي زاويـة يشاؤون ، مخاطباً فيهم العقل والايمان ، يقول : ان « الدين يكلفكم ان كنتم مسلمين ، والحكمة تلزمكم ان كنتم عاقلين: أن تأمروا بالمعروف وتنهوا عن المنكر جهدكم ، ولا أقلّ في هذا الباب من إبطانكم البغضاء للظالمين والفاسقين »(٦)• فمَن كان يؤمن بدين، فان الدين يدعوه الى مقاومة الظلم ، ومن كان ذا عقل وان من غير إيمان بدين سماوي معيّن ، فان العقل يدعوه الى اتيان الخير وتجنب الشر بل ومحاربته • وليس هذا الأمر بمستحيل أو متعذر ، ولا يمنع مقاومة الاستبداد الا الترهيب النفسي الذي يزرعه الاستبداد في النفوس « والله ليس بين صغيركم وكبيركم غير برزخ من الوهم • ولو درى الصغير بوهمه ، العاجز بوهمه ، مافي نفس الكبير المتألّه من الخوف منه لزال الإشكال وقُضي الأمر الذي فيه تشقون »(٧)، فالمستبدّ يخافكم أكثر مما تخافونه ، ولكنه يُداري خوفه عن الناس ، الـذين ببساطتهم يصدّقون ما يدّعيه من القوة والمنَعة ، مما يُدخل اليأس من

---

(٦) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٢٨ •

(٧) **م • ن** ، ص ١٢٥ •

الحياة في نفوسهم حتى تغدو متساوية في نظرهم بالموت • ويستفيد الكواكبي حتى من هذه النقطة لإيقاظ قومه قائلاً : « ان كانت المظالم غلّت أيديكم ، وضيقت أنفاسكم ، حتى صغرت نفوسكم ، وهانت عليكم هذه الحياة ، وأصبحت لا تساوي الجِد والجهد ، وأمسيتم لا تبالون أتعيشون أم تموتون ، فهلاّ أخبرتموني لماذا تحكّمون فيكم الظالمين حتى في الموت ؟ أليس لكم من الخيار أن تموتوا كما تشاؤون، لا كما يشاء الظالمون ؟ هل سلب الاستبداد إرادتكم حتى في الموت ؟ »(٨) فان تساوت الحياة مع الموت في نظر الانسان فلماذا يقبل الحياة مع الهوان وفي امكانه أن ينال شرف الموت بشرف ، « فان كان الموت ولا بدّ ، فلماذا الجبانة ؟ »(٩) ان أسير الاستبداد ميت في صورة حي فما الذي يمكن أن يخافه بعد ذلك • بناء على ذلك يقترح الكواكبي على الانسان أن يطالب بحقوقه التي لا يمكنه الحصول عليها من غير أن يصرّ على طلبها • ويورد الكواكبي ــ تأييداً لكلامه ــ قول أحد الشعراء :

« فانّ الأمَّ لم ترضعْ صبياً

معَ الإشفاقِ لو سكتَ الغلامُ »(١٠)

وهذا الكلام لا ينطبق على الاستبداد الداخلي فقط ، بل إنه ينسحب على الاستبداد الخارجي أيضاً ، والذي استطاع الكواكبي أن يكشفه في صورة الاستعمار ، لذلك فهو من خلال رفضه الاستبداد يرفض الاستعمار الذي سمّاه (الاستبداد الخارجي) محذراً العرب

(٨) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٢٦ .

(٩) **م • ن** ، ص ١٢٦ .

(١٠) جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، الوثائق ، ص ١٤٩ . وردت في **الشهباء** ، عدد ٥ ، ١٨٧٧ .

المسيحيين من مغبة أن تنطليْ عليهم حيل الغربي الطامع ، الذي يعزف على وتر الأخوة الدينية ، بغية تمكين نفسه من السيطرة على قلوب أبناء دينه من البلاد التي يعدّ عدته للاستيلاء عليها . يقول الكواكبي عن الغربي : « فما تظاهره مع بعضنا بالإخاء الديني إلا مخادعة وكذباً. هؤلاء الفرنسيين(*) يطاردون أهل الدين، ويعملون على أنهم يتناسونه ، بناء عليه لا تكون دعواهم الدين في الشرق ، الا كما يغرّد الصياد وراء الأشباك »[11]، فلا يريد المستعمر حراسة المسيحية في الشرق ، ولا هو حريص على نصرة إخوته في الدين ، وما هذا الذي يدعيه الا حجّة ليدسّ بوساطتها أنفه في الشرق . ان « الغربي مهما مكث في الشرق لا يخرج عم أنه تاجر مستمتع فيأخذ فسائل الشرق ليغرسها في بلده التي لا يفتأ يفتخر برياضها ويحنّ الى أرياضها »[12] فلا بد لنا من إدراك خطر اتباع الغرب على أوطاننا ، أو خطر إشعاره بأننا في سباق معه ، وذلك لأن « الغربي يعرف كيف يسوس ، وكيف يتمتّع ، وكيف يأسر ، وكيف يستأثر . فمتى رأى فيكم استعداداً واندفاعاً لمجاراته أو سبقه ، ضغط على عقولكم لتبقوا وراءه شوطاً كبيراً ... وكذلك شأن كل المستعمرين »[12]. لذلك علينا أن نحرص على استقلالنا وحريتنا بالدرجة نفسها التي نحرص فيها على تقدّمنا ونسعى اليه .

ولكن قبل أن نحارب الاستبدادين : الداخلي والخارجي ، لابد لنا من تهيئة البديل حتى لا تكون ثورتنا على الاستبداد اندفاعاً يستبدل استبداداً باستبداد آخر أقسى وأشدّ من سابقه .

(*) كذا في الأصل ، والصواب : الفرنسيون .

(١١) م . س ، ص ١٢٩/١٣٠ .

(١٢) م . ن ، ص ١٣٠ .

٢ ـ أشكال بدائل الاستبداد :

رأينا عنده أربعة أشكال استبدادية ، صنّفت بحسب الهيئة الصادر عنها • ورأينا كيف يستخدم الاستبدادُ الأصالةَ أو المال أو الدين أو السلطة السياسية لمصلحته ، ذلك تبعاً للشكل الذي يأتي عليه•

واذا ما أُريد استبدال أشكال الاستبداد فلا بد من إيضاح ما يقابلها لتتم الاستفادة من المعطيات المستغلّة السابقة لصالح المجموع•

ويُستشف من تعريف الكواكبي الاستبدادَ أن بديله هو قبول النصيحة ، والمشاركة في الرأي وفي الحقوق المشتركة • وبالنظر الى الأدواء التي يصفها في مستهل كتابه نجد أنها (استرداد الحرية ، والاقتدار على الاستنصاف ، وتغليب الشريعة على السلطة ، وتوحيد الله حقاً ، والشموخ عن الذل ، وربط الرؤساء بالقيود الثقال ، وتذليل المتكبرين) • ويضع في مقابل كلمة استبداد كلمات : مساواة،وحس مشترك ، وتكافؤ ، وسلطة عامة(١٣)• على هذا يكون البديل لديه هو تشارك الناس في المسؤوليات ، وفي الحقوق المشتركة • فيأخذ كل انسان حقه في المساواة ، وتكون له حرية القول والفعل ، ويمنحه القانون ما يستحقه من الثواب والعقاب ، وتضمن له المشاركة في السلطة السياسية التي يرتضيها • واذا أردنا الدخول في تفاصيل بدائل الكواكبي المطروحة ، نجد أنها تتوزع في اتجاهات أربعة : المساواة ، والحرية ، والعدالة ، والشورى الدستورية •

أ ـ المساواة :

يطالب الكواكبي بالمساواة بين الناس ليضرب بها ، بالدرجة الأولى ، (هيئة الأُصَلاء) ، من حيث أن أصحابها هم احدى الهيئات

---

(١٣) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١٩ و ٢١ •

التي يصدر عنها الاستبداد . ويرى أن الأصلاء ما هم الا جماعة تميّزوا من غيرهم بغير حق « لأن بني آدم داموا اخواناً متساوين الى أن ميّزت الصدفة بعض أفرادهم »(١٤)، وحِفظُ هذه الميزة أوجد الأصلاء الذين يحاولون احتقار الآخرين واسترهابهم(*) . هذا في حين أن الناس أخوة متساوون ، يجب ألا يتمايزوا بكثرة النسل وتكاتف القوة العصبية ضد قليلي العدد ، أو بسبب كثرة مال أو قوة سلطان . ويرى أن هذه الفوارق الظاهرية بين الناس ما هي إلا فوارق وهمية وزيف باطل ، وبديل هذا الوهم انما هو المساواة بين الجميع . وينطلق الكواكبي في اعتقاده بالمساواة من حديث (الرسول العربي) : « الناس سواسية كأسنان المشط ، لا فضل لعربي على أعجمي الا بالتقوى »(*٢) ويشرح هذا الحديث قائلاً : انه « من أصحّ الأحاديث لمطابقته للحكمة ومجيئه مفسراً الآية (إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم)(*٣) فان الله جلّ شأنه ساوى بين عباده مؤمنين وكافرين في المكرُمة بقوله : (ولقد كرّمنا بني آدم)(*٤) ثم جعل الأفضلية في الكرامة للمتقين »(١٥) .

---

(١٤) م . ن ، ص ٦٠ .

(*) لا بد من التذكير ان الأصلاء الذين يقصد اليهم هم الذين خرجوا من بيوت الظلم والامارة لا الذين تربوا في بيوت العلم والفضيلة أو خرجوا من بيوت المال والكرم . وذلك مع ملاحظة إقرانه المال بالكرم . ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٥٩ .

(*٢) العجلوني ، **كشف الخفاء** ... ، ج ٢ ، ص ٤٣٣ . و « سواسية » مضافة .

(*٣) الحجرات ٤٩/١٣ .

(*٤) الاسراء ١٧/٧٠ .

(١٥) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٨ .

« ان الأعمال والثمرات تكون موزعة بوجوه متقاربة بين الجميع»(٢١). وفي هذا يطالب الكواكبي بتحقيق تكافؤ الفرص أمام الجميع ، كما أنه يمنع تكديس الثروات الفاحش . هذا من حيث المساواة في الحقوق ، أما من حيث المساواة في الواجبات فيورد الكواكبي حديث « ... « كلّكم راعٍ وكلكم مسئولٌ عن رعيته) (**) ، أي كلّ منكم سلطان عام ومسئول عن الأمة »(٢٢)، فالناس جميعهم مطالبون على قدم المساواة ، بحفظ كيان الأمة والدفاع عنها ضد الأخطار ، وبالأخذ بيدها نحو التقدم والازدهار ، ولا يحق لأحد التنصّل من هذه المسؤولية كما لا يحق لأحد أن يمنع آخر عن القيام بهذا الواجب . فلا بدّ أن يقتسم الناس مشاق الحياة ويمارسوا أعمال الزراعة والصناعة ، مبتعدين عن الارتزاق بالحيلة والشعوذة والسمسرة .

ويطلب الكواكبي مساواة الرجل بالمرأة(*)، بالقدْر الذي تسمح به طبيعة كل منهما . وهي مساواة في أن يقوم كل منهما بالقسم المطلوب منه من العمل . ويرى أن يتم ذلك اقتداء بالحالة الطبيعية التي لم تفسدها المدن « فالبدوية تشارك الرجل مناصفة في الأعمال والثمرات فتعيش كما يعيش »(٢٣) على عكس المرأة الحضرية أو المدنية التي تأخذ من غير أن تعطي . والمساواة التي يطالب بها ، هنا ، هي من زاوية العقل والنقل معاً . أما من حيث المنطلق الديني وحده ، فان

(**) العجلوني ، **كشف الخفاء** ، ج ٢ ، ص ١٥١ .

(٢٢) **م . س** ، ص ٣٧ .

(*) نقول مساواة الرجل بالمرأة لا العكس لأن الكواكبي يرى ان الرجل هو المظلوم الذي يجب انصافه في العلاقة القائمة بين الرجل والمرأة .

(٢٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ٧١ .

الكواكبي يستنبط جانباً آخـر للمساواة ، هو كون الناس جميعاً سواسية في عبوديتهم لله ، فالكل خاضعون لـه ، ولا يستحق منّا الخضوع إلا الله[٢٤] .

والكواكبي ، مع مطالبته بضرورة التساوي بين الناس جميعاً من جهة ، وبين الشعب وحكّامه من جهة أخرى ، إلا أن فكره" بقي مركّزاً على المطالبة بالمساواة السياسية ، مساواة الحاكم والمحكوم أمام القانون في ظل حكومة عادلة ، تستطيع وحدها إقامة المساواة الفعلية بين الناس مثل حكومة الخلفاء الراشدين التي قضت بالتساوي بين أفراد الأمة جميعهم[٢٥]. وذلك لِما لاحظه من تعدّي الحكومة العثمانية علـى حقوق الرعية وتمييزها بينهم في الحقوق والواجبات ، ذلك « التمييز الفاحش بين أجناس الرعية في الغُنم والغُرم »[٢٦]. ويشرح الكواكبي صوراً من التمييز الجاري في السلطنة العثمانية « كهضم الدولة العثمانية حقوق العرب في المناصب والارتزاق من بيت المال « وكاستثناء أهل العاصمة والحجاز وغيرهم حتى بعض البيوت من الخدمة العسكرية والتكاليف الشرعية والعرفية » ويصف التمييز الحاصل بين الأديـان علـى أيدي الحكم العثماني « كاستثناء غير المسلمين من الخدمـة العسكرية لمجـرد كونهم لا يتحمّلون حالة الضنك التي عليهـا الجيش »[٢٦]. وبشكل عام فان ما تميّز به الحكم العثماني هو « فقد العدل والتساوي في الحقوق بين طبقات الأمة »[٢٧]. لكن ما يجب

---

(٢٤) ينظر : م . ن ، ص ٥١ .

(٢٥) ينظر : م . ن ، ص ٣٤ .

(٢٦) أم القرى ، ص ١٦٤ .

(٢٧) م . ن ، ص ١٦٠ .

أن يحدث هو أن تصبح « المحاكم تحاكم السلطان والصعلوك على السواء » وأن يصبح « العمّال لا سبيل لهم على تعدّي حدود وظائفهم »[٢٨]. وينهي الكواكبي كلامه على المساواة في مبحث التساوي في الحقوق مبيناً كيف يجب أن « تكون الحقوق محفوظة للجميع على التساوي والشيوع ، وتكون المغانم والمغارم العمومية موزّعة على الفصائل والبلدان والصنوف والأديان بنسبة عادلة ، ويكون الأفراد متساوين في حق الاستنصاف »[٢٩]، وتتوزع الأعمال والوظائف بين الناس بالتساوي ، وبحسب الكفاءة ، ولا تختصّ بها عشيرة أو فئة مقرّبة من الحكّام . وذلك كله يتعلق بالحياة السياسية لِما للسلطة السياسية من هيمنة على باقي شؤون الحياة .

ب ــ الحرية :

تأتي الحرية عند الكواكبي في مقابل استبداد علماء الفكر الديني خاصة . ويصف الكواكبي الحرية بأنها قدرة الانسان على الاختيار « بأن يكون الانسان مختاراً في قوله وفعله لا يعترضه مانع ظالم»[٣٠]. وترتبط فكرة الحرية لديه بفكرتَي العدالة والمساواة لأنه يرى أن « من فروع الحرية تساوي الحقوق ــ ومنها العدالة بأسرها حتى لا يخشى انسان من ظالم أو غاصب أو غدّار مغتال »[٣١]. وتتعدد جوانب الحرية لديه من حرية التعبير الى حرية الاعتقاد والعلاقات وحقوق التملّك ، وهي كلها تعني لديه « الأمن على الدين والأرواح ،

(٢٨) م . **س** ، ص ١٤٠ .

(٢٩) **أم القرى** ، ص ١٤٦ .

(٣٠) م . **ن** ، ص ٣٢ .

(٣١) م . **ن** ، ص . ن .

والأمن على الشرف والأعراض ، والأمن على العلم واستثماره » وهو ، مع مطالبته بحق التعبير عن الرأي وحق المطالبة بالحقوق ، فانه يدعو الى ضرورة وجود الحرية السياسية اذ نراه يعدّد من فروع الحرية « محاسبة الحكّام باعتباره أنهم وكلاء ، وعدم الرهبة في المطالبة وبذل النصيحة . ومنها حرية التعليم ، وحرية الخطابة والمطبوعات ، وحرية المباحثات العلمية »[٣١] .

واذا كان يطالب بوجوب التعليم لكل أفراد المجتمع ، فانه يشدّد على ضرورة تأمين حرية التربية والتعليم اذ « إن التعليم مع الحرية بين المعلّم والمتعلم ، أفضل من التعليم مع الوقـار »[٣٢]. فالكواكبي لا يرفض القسر في التعليم وحسب ، بل هو أيضاً ينهى المعلّم عن إقامة حاجز بينه وبين من يتعلّم على يديه ، بحجّة الوقار . ان حرية التعليم تؤدي الى التقدم ، وقد كان العرب متقدّمين حين كانت حرية التعليم مباحة للجميع من غير مانع أو تمييز . وكانت حرية التعبير عن الرأي مطلقة ثم أخذ الغرب عن العرب هذه الخصلة الحميدة فانتقل العلم الى أوروبة « ولما كان ضبط أخلاق الطبقات العليا من أهم الأمور ، أطلقت الأمم الحرة حرية الخطابة والتأليف والمطبوعات »[٣٣]، ورأت أن مضرة الفوضى خير من التحديد الذي لا يلبث أن يجعله الحكّام سلاسل من حديد كي يفرضوا وجهات نظرهم على أفراد الأمة . واذا أردنا لبلادنا التقدّم فعلينا أن نطلق الحريات مسترشدين بديننا « وقد حمى القرآن قاعدة الإطلاق بقوله الكريم : (ولا يُضارَّ كاتبٌ ولا شهيدٌ)*.»[٣٤]

---

(٣٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ١١٢ .

(٣٣) **م . ن** ، ص ٩١ .

(*) البقرة ٢/٢٨٢ .

(٣٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ٩١ .

ويتابع الكواكبي تأكيده على رعاية الدين للحرية « فالحرية هي روح الـدين ويُنسب الى حسان بن ثابت الشاعـر الصحابي رضي الله عنه قولـه :

وما الدِّينُ إلا أن تُقامَ شرائعٌ

وتُؤمَنَ سبْلٌ بيننا وهِضابُ

فلننظر كيف حصر هـذا الصحابي الـدين في إقامـة الشرع والأمن »(٣٥). فالدين مبنيّ في جوهره على الحرية . إلا أن الحرية التي يعنيها الكواكبي في جُلّ إشاراته هي حرية التفكير الديني . لكن هذا لا يعني أن الحرية هي حرية مطلقة من كل قيد ، بل إنها حرية ملتزمة بالشريعة الاسلامية إطاراً لها . ومن هنا فان حريـة التفكير الديني . لكن هذا لا يعني أن الحرية هي حرية مطلقة من كل قيد ، بل إنها حرية ملتزمة بالشريعة الاسلامية إطاراً لها . ومن هنا فان حرية التفكير الديني تعني حق الاجتهاد الذي يدعو الكواكبي الى إباحته لكل من يرى في نفسه قدرة عليه ، يقول : « لا بُدّ للمتحرّي في دينه من أن يهتدي بنفسه لنفسه ، أو يأخـذ عمن يثق بعلمه ودينه وصواب رأيه ولو من معاصريه »(٣٦). الا أن الاجتهاد محدود أيضاً فيمما هو مباح من الشؤون التي لم يتناولها الشرع صراحة بأمر أو نهي ، وذلك لا يعني نفي الاختيار « ولكن ، علم الله ، الخير في القدر الذي هداكم اليه ، وترك لكم الخيار على وجه الإباحة في باقي شئونكم لتوفقوها على مقتضيات الزمان »(٣٧). ان لِحرية التفكير والاعتقاد

---

(٣٥) **أم القرى** ، ص . ن .

(٣٦) م . **ن** ، ص ١٣٨ .

(٣٧) م . **ن** ، ص ١٤١ .

الديني أمثلة كثيرة في تاريخنا ، ويستشهد الكواكبي ببعضٍ منها مدلّلاً على حق الاجتهاد لكل مؤمن ، فيذكر مواقف (الإمام مالك) الذي قال : « ما من أحد الا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم »(٣٨). ويستشهد الكواكبي بما قاله (أبو حنيفة) : « لا ينبغي لمن لا يعرف دليلي أن يأخذ بكلامي » ، ثم يضيف عن أبي حنيفة أنه « كان اذا أفتى يقول : هذا رأي النعمان بن ثابت ، يعني نفسه ، وهو أحسن ما قدرنا عليه ، فمن جاء بأحسن منه فهو أَولى بالصواب »(٣٨). ولم يكن (الشافعي) أقلّ من سابقيه مرونة في الأمور الاجتهادية « وروى الحكم البيهقي أن (الشافعي) رضي الله عنه كان يقول : اذا رأيتم كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحائط . وانه قال يوماً للمزني : ياابراهيم لا تقلّدني فيما أقول وانظر في ذلك لنفسك فانه دين »(٣٨) .

والكواكبي ينادي بحرية تصرّف المؤمن في الحياة العملية ، فضلاً عن حرية إعمال الفكر بعيداً عن التعصب أو الاستكانة ، حتى يتمكّن الانسان من تحقيق ارادته . « وما هي الارادة ؟ هي أمّ الأخلاق ... لو جازت عبادة غير الله لاختار العقلاء عبادة الارادة »(٣٩) ان الاختيار فعل يقوم به لانسان العاقل تبعاً لما تتطلبه الحكمة « أليس من الحكمة أن يحفظ الانسان حريته واختياره ، فيستهدي بنفسه لنفسه حسب وسعه »(٤٠) ؟. وهو لا يفعل ذلك باعتباره وصياً على الآخرين، وانما يُعمل فكره بحثاً عن قناعة خاصة له « فانه دين » . غير أن هذا

---

(٣٨) م . ن ، ص ١٢١ .

(٣٩) **طبائع الاستبداد** ، ص ٨٩ .

(٤٠) **أم القرى** ، ص ١٣٩ .

لا يمنع المرء من أن يأخذ عمن يثق به ٠ان الكواكبي ينحاز دائماً الى حرية الانسان ، وما رفضه عقيدة الجبر الا احدى الدلائل على ذلك ، ولا يرى في القضاء والقدر أي جبرية ، وانما هما « السعي والعمل »٠ ويقدّس الكواكبي الحرية فيجعلها عزيزة على الانسان ، بعد حياته مباشرة ، فبوجودها يحصل السعي ويطلب المجد وتحترم القوانين ويتم للانسان الاستقلال في حياته فيعود كما ولد حراً غير مرتبط بأحد برباط قسري ، وغير متلزّم باتباع أحد[41] ٠

ويربط الكواكبي الحريـة الشخصية بالانتاج والعمل وبمدى استقلال الانسان فيه ٠ فالحرية لا تكتمل ما لم يكن للانسان صنعة ، وما لم يتول الانسان قيادة نفسه في عمله ، وقد « قرر الأخلاقيون أن الانسان لا يكون حراً تماماً ، ما لم تكن له صنعة مستقل فيها ، أي غير مرؤوس لأحـد ، لأن حريته الشخصية تكون تابعة لارتباطـه بالرؤساء » ولا يخفى أن الحرية ، التي يعنيها هنا ، هي انعدام القسر النفسي ــ الفكري الذي يمكن أن يمارسه صاحب العمل على العامل عن طريق تهديد قوت يومه ٠

وليست الحرية هي في الاستقلال بالعمل فقط ، وانما هي أيضاً في قدرة الانسان على ترجيح عقله على نفسه التي قد تقوده كي يصبح عبداً من عبيد المال « وقالوا ان أقلّ كسب يرضى به العاقل ما يكفي معاشه باقتصاد ، وقالوا خير المال ما يكفي صاحبه ذلّ القلّة وطغيان الكثرة »[42]٠ فليس الحر من امتلك المال الكثير ، وليس الغني من

---

(٤١) ينظر : م ٠ ن ، ص ٣٢ ــ ٣٣ ٠

(٤٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ٨٢ ٠

فاضت أمواله عن حاجته وانما « الغنيّ من قلّت حاجته ، والغني من استغنى عن الناس »(٤٢) فعاش حراً لا تنيخه رغباته ، ولا تذلّه حاجته الى الآخرين • « ولا عار على الانسان أن يختار الموت على الذل »(٤٣) لأن المجد مفضل على الحياة عند الأحرار ، لذلك « يكون أئمة آل البيت عليهم السلام معذورين في إلقائهم بأنفسهم في تلك المهالك لأنهم كانوا نجباء أحراراً فحميّتهم جعلتهم يفضلون الموت كراماً على حياة ذلّ مثل حياة ابن خلدون »(٤٤)• فطلب المجد هـو طلب للحرية اذ ينحصر تحصيل المجد في زمن الاستبداد بأن يحاول كل انسان إزالته قدر استطاعته ، وذلك طلباً لحريته ، التي لا طعم لحياته بدونها • هذه هي الحرية التي يتغنّى بها الكواكبي ، مدركاً أنها لا تأتي من غير استعداد للتضحية في سبيلها • فنراه يحثّ قومه الذين اكتووا بنار الذل ورسفوا في الأغلال ، يحثهم على طلب الحرية وعلى بذل كل ثمين ليتمكنوا من نوالها ، يقول : « ان الحرية هي شجرة الخلد وسقياها قطرات من الدم الأحمر المسفوح ، والإسارة هي شجرة الزقوم وسقياها أنهر من الدم الأبيض أي الدموع ، ولو كبرت نفوسكم لتفاخرتم بتزيين صدوركم بورد الجروح لا بوسامات الظالمين »(٤٥)•

ويرى الكواكبي أن التوحيد أساس الحرية ، فالأنبياء يهدون الناس الى رأس الحكمة ، أي عبادة الله وحده ، وبذلك يملك الناس « حريتهم التي تحميهم من أن يكونوا أرقّاء أذلاّء لألف شيء من أرواح وأجسام وأوهام « فثمرة الايمان بأن (لا إله إلا الله) عتق

(٤٣) م • ن ، ص ١١٧ •
(٤٤) طبائع الاستبداد ، ص ٥٤ •
(٤٥) م • ن ، ص ١٢٧ •

العقول من الإسارة »(٤٦)، وهذا يعني أن ليس في الأرض قوة قدسية ترجى ، ولا يتخصص انسان بهيبة مخيفة ما دام يؤمن الانسان بأن الله وحده هو الذي يمتلك قوة التحكم في حياة الناس . ولهذا جعل الكواكبي « شعار الجمعية : لا نعبد إلا الله »(٤٧). وبذلك يمتلك الانسان استقلاله الشخصي ، ويأمن على حريته الدينية والفكرية والعملية ، ولا يعود هناك ما يمنعه من تحقيق تطلعاته « فلا يعارضه معارض فيما يخص شخصه من دين وفكر وعمل وأمل »(٤٨). والحرية الفكرية هي أولى الحريات التي يتلوها العمل ، وبها نستدل الى الطريق الموصلة لترقّي الأمم(٤٩). لذلك على الشباب أن يتمسكوا بها ، وأن يستميتوا في الدفاع عنها ولسان حالهم يقول : « أنا حرّ وسأموت حرّاً »(٥٠) .

وليست هذه نهاية الطريق ، بل على الانسان أن يبقى ساعياً الى مواصلة الترقي بالحرية ، لأن الترقي الكامل لا يحصل الا حين يهتم الانسان بحياة أمته أولاً ، لأن في حياتها حرة تكمن حريته هو ، ويأمن بأمنها على حياته وعائلته وماله . هكذا يضيف الكواكبي شرطاً آخر من شروط الحصول على الحرية ، وهو شرط جوهري ، إذ لا حرية لفرد إلا بحرية بلاده ، فمن أين لإنسان أن ينعم بالحرية وبلاده ترسف

(٤٦) **أم القرى** ، ص ٨٠ .

(٤٧) م . ن ، ص ٨ .

(٤٨) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٣٧ .

(٤٩) ينظر : م . ن ، ص ١١٨ .

(٥٠) ينظر : م . ن ، ص ١٣٤ ـ ١٣٩ .

في القيود[٥١]. فالحرية ليست مجرد اختيار فردي أو خلاص خاص ، وانما هي التزام بالمجموع الى درجة أن « يصير كل فرد من الأمة مالكاً لنفسه تماماً ، ومملوكاً لقومه تماماً »[٥٢].

أما في الميدان السياسي ، الذي يحتل مكانة مهمة في فكر الكواكبي ، وبحثاً عن تعيين الحرية السياسية ، نرى الكواكبي ، في معرض حديثه عن الاستبداد وبدائله ، يستعرض أقوال الباحثين في هذا الموضوع « ويقول السياسي : الداء استعباد البرية والدواء استرداد الحرية » ثم يسلسل الأقوال بحسب اختلاف مشارب الباحثين فيرى « الحكيم » الدواء في « الاقتدار على الاستنصاف » بينما هو عند « الحقوقي » « تغليب الشريعة على السلطة » أي في حفظ القانون القانون واحترامه . ويقول « الربّاني » : « الدواء توحيد الله حقاً » وهذه أقوال المفكرين ، أما أهل العمل فيرى « الأبيّ » منهم الدواء في « الشموخ عن الذل » ويراه « المتين » في ربط الحكّام بالقيود الثقال[٥٣]. وهذه البدائل كلها تدل على معانٍ مترادفة ومتكاملة ، إذ نجد فيها كلمات (حرية) و (عدالة) و (قانون = شريعة) و (التوحيد ـ أي عدم الخضوع إلا لله) و (تقييد الحكّام) . ويضع الكواكبي مقابل كلمة (استبداد) كلمات « مساواة ، وحس مشترك ، وتكافؤ ، وسلطة عامة » . وفي مقابل « حكومة مستبدة » يضع كلمات « عادلة ، ومسئولة ، ومقيدة ، ودستورية » . وفي مقابل وصف أسرى الاستبداد يستعين بكلمات : « أحرار ، وأباة ، وأحياء ، وأعزاء »[٥٤] .

(٥١ ــ ٥٢) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١٣٤ ــ ١٣٩ .

(٥٣ ــ ٥٤) ينظر : **م . ن** ، ص ١٩ ــ ٢٢ .

ويقرن الكواكبي الحرية الشخصية بالحرية السياسية ويرفض أن تسيطر الحكومة على أعمال الناس وأفكارهم لأنه يرى أن « أفراد الأمــة أحرار في الفكــر مطلقاً ، وفي الفعل ما لم يخالف القانون الاجتماعي ، لأنهم أدرى بمنافعهم الشخصية »(٥٥). إذاً لا حدود لحرية الفكر لأن الأمة « جامعة سياسية اختيارية ، لكل فرد حق إشهار رأيه فيها »(٥٦). أما حرية الفعل فهي مشروطة بعدم مخالفة القانون الذي يرتضيه المجتمع لنفسه ، ولكن القيد الذي يفرضه الكواكبي على الفعل هو قيد محدود لا يتعدى القواعد الاجتماعية العامة السائدة ، فيما عدا ذلك ، لا يحق لأحد أو لهيئة ــ بما في ذلك الحكومة ــ أن تحدّ من استخدام الانسان حريته . والحرية السياسية لا تكتمل الا بوجــود حكومة دستورية مراقَبة ومسؤولة لدى الأمة(٥٧). أما الحكومــة الاستبدادية فعلى الانسان أن ينتزع حريته منها انتزاعاً ، مهما كلّفــه ذلك ، لأن الحرية مطلب عزيز يستحق الثمن الغالي الذي يُدفع في سبيل إحرازه « إن الله جلّت نعمته خلق الانسان حراً قائده العقل » وعليه أن يحافظ على هذه الحرية التي منحه إياها الله إذ « خلقه منفرداً غير متصل بغيره ليملك اختياره في حركته وسكونه »(٥٨) .

وإن لم يستطع انسان نيل حريته في بلــد تحكمها العلاقــات الاستبدادية ، فعليه أن يضرب في الأرض طلباً للحرية « ما أليق بالأسير في أرض أن يتحول عنها الى حيث يملك حريته ، فان الكلب الطليق

(٥٥) م . ن ، ص ١٤٦ .

(٥٦) م . ن ، ص ١٤٥ .

(٥٧) ينظر : م . ن ، ص ٢٢ .

(٥٨) **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٦ .

خير حياة من الأسد المربوط »(٥٩). وقد تنبّه الغربيون الى ضرورة الحرية وراحوا يطلبونها اذ « قامت فتاة الحرية تتغنى بالمساواة وتغسل [أدران التمجّد] على حسب قوتها وطاقتها ولم تبلغ غايتها الى الآن في غير أمريكا »(٦٠) فعلينا أن نحذو حذو (أمريكا) فنطلب الحرية كما طلبتها ، وفي طريقنا الى ذلك علينا أن نعي أن نوال الحرية من وظيفة أبناء الأمة ولا ينتظر ذلك من الحكّام . وما للأمة من يحكّ جلدها غير ظفرها . حتى أن حرية الحكّام مرتبطة بحرية المواطنين . لكن المواطنين لا يمكن أن يحصلوا على الحرية ما لم يعرفوا قدرها . فالأمة التي لا تشعر بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية(٦١). هذا هو الشرط الأساسي والمبدئي لتحقق الحرية في الأمة . من حرية الفكر والاعتقاد ، والحرية الشخصية ، وحريـة الاجتماع ، الى الحريـة السياسية .

ج ـ العدالـة :

العدالة عند الكواكبي هي بديل الظلم والتفاوت القائم بين الناس والذي تحميه الحكومات المستبدّة . وكثيراً ما يربط الكواكبي العدل بالمساواة ، فهو يعرّف العدل قائلاً : « العدل لغةً التسوية ، فالعدل بين الناس هو التسوية بينهم ، وهذا هو المراد من آية : (إنَّ اللهَ يأمرُ بالعدلِ)* ... »(٦٢). فهو يستخدم الغدل بمعنى المساواة بين

(٥٩) م . ن ، ص ٢٨ .

(٦٠) م . ن ، ص ٥٦/٥٧ .

(٦١) م . ن ، ص ١٥١ .

(*) النحل ١٦/ ٩٠ .

(٦٢) م . س ، ص ٣٦ .

الناس في الثواب والعقاب من غير تمييز بين حاكم ومواطن ، أو بين غني وفقير . وهو حين يشير الى الآية : (وإذا حكمتمْ بين الناسِ أن تحكموا بالعدلِ)[٦٣]، فانما يدلل على ضرورة تحقيق العدل « أي التساوي » أمام القانون . وبما أنه يطلب العدل على الصعُد كلها : القانونية ، والسياسية ، والاجتماعية ... لذا يحاول إيقاظ قومه على ضرورة تحقيقه ، يقول : « خافوا غيرة المنعم الجبّار . ألم يخلقكم أكفاءاً أحراراً طلقاء لا يثقلكم غير النور والنسيم ، فأبيتم إلا أن تحملوا على عواتقكم ظلم الضعفاء وقهر الأقويــاء ! »[٦٤] ؟. لقد لاحظ الكواكبي تظالم الناس فيما بينهم فأراد أن يعيدهم الى جادة الصواب بتذكيرهم بأن الله خلق الناس أحراراً متساوين ، ويجب أن يبقوا أحراراً متساوين إجراءً للمصلحة العامة ، وتحقيقاً لإرادة الله التي ضمّنها في أوامره وبخاصة في الإسلام . ويسائل الناس : لماذا يظلم بعضكـم بعضاً « وأنتم تعلمون إجماع أئمة مذاهبكم كلها على أن أنكرالمنكرات بعد الكفر هــو الظلم الــذي فشــا فيكم ، ثم قتلُ النفس ، ثم وثم ... »[٦٥] .

ولا يكتفي الكواكبي بردع الناس عن الظلم عن طريق تذكيرهم بتعاليم الدين ، وإنما يُرفق ذلك بما توجبه أحكام العقل السليم « بناء عليه فالدين يكلفكم ان كنتم مسلمين ، والحكمة تُلزِمكم إن كنتم عاقلين : أن تأمروا بالمعروف وتنهوا عن المنكر جهدكم »[٦٥]. ويسدّ الطريق على كل مدعٍ بأن دفع الظلم متعذّر . بل إنه يتدرّج مــع الناس بمقاومة الظلم بدءاً من الثورة ومروراً بالوعظ والارشاد ، منتهياً

---

(٦٣) النســاء ٥٨/٤ .

(٦٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٢٤ .

(٦٥) **م . ن** ، ص ١٢٨ .

الى القول « ولا أقل في هذا الباب من إبطانكم البغضاء للظالمين والفاسقين »[٦٥] .

ويحذّر الكواكبي من مغبة تصديق مراءاة الحكّام وتزينهم بالمظاهر الدينية وادعاء التقوى « كأن مجرد كون الأمير مسلماً يُغني عن كل شيء حتى عن العدل »[٦٦]، بل على العكس من ذلك ، يرى الكواكبي ، أن العدل مصداق ايمان الحاكم . والحكومة المنتظمة هي التي تحاكم محاكمها السلطان والصعلوك على السواء[٦٧] .

وفي « مبحث تأمين العدالة القضائية » يقول الكواكبي : « هل يكون العدل ما تراه الحكومة ، أم يراه القضاة المصون وجدانهم من كل مؤثّر غير الشرع والحق ، ومن كل ضغط حتى ضغط الرأي العام ؟ »[٦٨]. وطريقة تساؤله تدل على أن تحقيق العدل منوط بالقضاة الحياديين الذين لا يخافون في الحق لومة لائم . والأمن يلازم العدل في فكر الكواكبي إذ إنه يرى ضرورة أن يعيش الانسان في ظل حكومة عادلة ليصبح آمناً على العدل لا يُبخس حقه ولا يُتغافل عن جنايته[٦٩]. والعدل في رأيه هو قيام بالواجبات ، واستيفاء للحقوق ، على نحوٍ تتضح فيه المساواة .

وقد لاحظ الكواكبي ، أكثر ما لاحظ ، ذلك التفاوت المالي بين الناس حتى ليكاد يكون أكثر ما يقصده من معنى العدل هو العدل

---

(٦٦) **أم القرى** ، ص ٣٤ .

(٦٧) ينظر : **م . س** ، ص ١٤٠ .

(٦٨) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٤٩ .

(٦٩) ينظر : **م . ن** ، ص ١٣٧ .

الاقتصادي الذي يضمن توزيع المال بين الناس على نحو عادل . حتى لنجد أن العدل لديه هو بديل استبداد الأثرياء الذين يكتنزون المال . وكل ما يُنتفع به في الحياة هو مال ، على رأي الكواكبي ، ومع ذلك فهو يفسّر ويفصل أن ما يعنيه هنا هو النقود التي بوساطتها يمكن شراء السلع والحصول على الحاجيات . وللكواكبي رأي في هذا الذي به تُباع وتُشترى حاجات الناس ، يقول : « والمال تمتَوره الأحكام فمنه الحلال ومنه الحرام وهما بيّنان ، ولنِعم الحاكم فيهما الوجدان، فالحلال الطيب ما كان عوض أعيان ، أو أجرة أعمال ، أو بدل وقت أو مقابل ضمان »[٧٠]، فالمال الحلال هو ما يأتي ثمناً لشيء أو تعويضاً عن جهد أو وقت ، أو في مقابل عمل يقوم به الانسان . ويحضّ الكواكبي على تحصيل المال الحلال ونبذ الحرام ، كما يطالب بضرورة إنفاقه بوجوهه المشروعة « والمقصود من المال هو أحد اثنين لا ثالث لهما وهما : تحصيل لذّة أو دفع ألم ، وفيهما تنحصر كل مقاصد الانسان وعليهما مبنى أحكام الشرائع كلها »[٧١] فلا يجوز تنمية المال أكثر من اللازم كما لا يجوز أن يتم ذلك بطرق غير مشروعة . والانسان يظلم نفسه ويظلم أخاه حين يحرص على الاستئثار لنفسه بمال أخيه ، في حين أن من واجبه الحرص على العدل ، والمشاركة في محاربة الفقر والاحتكار ، والحؤول دون التمول اللامشروع . والعدالة تقتضي تحريم الربا ، لأنه كسب من غير مقابل ، وفيه النماء الفاحش المؤدي الى إنحصار الثروات في أيدٍ قليلة ، مما يُخلّ التوازن ويصنع التفاوت بين الناس . لذلك كله يرفض الكواكبي الربا ويحث على هجره معلناً أولوية العمل على رأس المال ، لأن العمل يقوم به انسان يبذل فيه جهداً،

(٧٠) **طبائع الاستبداد** ، ص ٦٩/٧٠ .

(٧١) م . ن ، ص ٧٣ .

وعلى كل انسان الحصول على المال بجهده الخاص ، لذلك لا يجوز تسخير الآخرين للحصول على المال . ويعلن الكواكبي ضرورة سيادة العدالة في توزيع الأعمال ، علاوة على توزيع المال ، اذ يتحتم على الناس أن يقتسموا أعمالهم وأرزاقهم بالقسط ، وأن يتساوى في ذلك الرجال والنساء ، كلٌّ على حسب طبيعته . وأن يتساوى أهل السياسة والدين بغيرهم من الناس ، سواء أكان ذلك من حيث توزيع الأعمال ، أم كان من حيث توزيع عائدات العمل . وهذا لا يعني أن يتساوى الناس تساوياً مطلقاً « نعم لا يقتضي أن يتساوى العالم الذي صرف زهوة حياته في تحصيل العلم النافع أو الصنعة المفيدة بذاك الجاهل النائم في ظل الحائط »(٧٢)، بل ان العدالة تقتضي التوزيع على حسب الجهد والانتاج . ولا يتوقف الكواكبي عند هذا الحد في شرح تصوره العدالة بل نراه يضيف : « ولكن العدالة تقتضي غير ذلك التفاوت بل تقتضي الانسانية أن يأخذ الراقي بيد السافل فيقرّبه من منزلته ويقاربه في معيشته ويعينه على الاستقلال في حياته »(٧٢)، حتى يتم التقارب بين الناس ويعيشوا متعاونين .

ويعود الكواكبي الى التأكيد على أهمية العمل وضرورته ، وعلى أنه أشرف طريق يحصل فيه الانسان على المال ، فالمال « لا يُملك ، أي لا يتخصص بانسان ، إلا بعمل فيه أو في مقابله ... »(٧٣). ولكل إنسان وظيفة معينة يصلح لها ، والعضو الذي لا يقوم بما يصلح له يكون حقيراً مهاناً ، ومن يريد أن يعيش كَلاًّ على غيره يستحق الموت لا الشفقة(٧٤). ان بعض الناس يكسبون على حساب غيرهم

---

(٧٢) م . ن ، ص ٧٢ .

(٧٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٣ .

(٧٤) ينظر : م . ن ، ص ٨٢ .

« ويتناسون حديث (إن الله يكره العبد البطّال)(*) والحديث المفيد معنى(اذا قامت الساعة وفي يد أحدكم غرسة فليغرسها)(**)..»(٧٥) فالانسان لا يكون إنساناً ما لم تكن له صنعة مفيدة تكفي معاشه باقتصاد فيتجنب بذلك ذلّ القلّة وطغيان الكثرة .

والانسان حرّ في العمل الذي يختاره لمعاشه ، إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة ، اذ يحدد الكواكبي أعمال الانسان في تحصيل المال بثلاثة أصول « ١ ــ استحضاره المواد الأصلية ، ٢ ــ تهيئة المواد للانتفاع بها ، ٣ ــ توزيعها على الناس . وهي الأصول التي تسمى بالزراعة والصناعة والتجارة ، وكل وسيلة خارجة عن هذه الأصول وفروعها الأولية فهي وسائل ظالمة لا خير فيها »(٧٦) فلا يجوز اكتناز الأموال ، كما لا يجوز الحصول عليها عن طريق السياسة أو الدين أو السمسرة أو التزلف أو الرشوة أو الربا . وأفضل الأعمال أنفعها للناس « وقد فضّل الله الكنّاس على الحجّام وصانع الخبز على ناظم الشعر لأن صنعتهما أنفع للجمهور »(٧٧)، لذلك رأى الكواكبي الشرف في المحراث ثم في المطرقة ، ثم في القلم . ومن حق الانسان أن يدّخر المال للدواعي الحاجة عن طريق هذه الأعمال . فالكواكبي يبيح التملك ويعتبره حقاً مشروعاً ، لكنه ينادي بضرورة الاقتصاد فيه للحد من طغيانه . ولأن الكواكبي اهتم برفع الظلم والاستغلال وطالب بمنع الاحتكار ، لذلك

(*) الأول : العجلوني ، **كشف الخفاء ...**، ج ١ ، ص ٢٩١ .

(**) الثاني : الامام احمد بن حنبل ، **المسند** ، ج ٣ ، ص ١٨٤ ــ ١٩١ .

(٧٥) م . **س** ، ص ١٠٥ .

(٧٦) م . **ن** ، ص ٧٣/٧٤ .

(٧٧) م . **ن** ، ص ١٣٨ .

نراه يضع شروطاً تحدّ من الملكية . فلا بدّ « أن يكون إحراز المال بوجه مشروع حلال »[78]، أي في مقابل عمل أو عوض أو ضمان أو من بذل الطبيعة ، ثم أوجب « أن لا يكون في التمول تضييق على حاجيات الغير كاحتكار الضروريات أو مزاحمة الصنّاع والعمال الضعفاء ، أو التغلب على المباحات مثل امتلاك الأراضي التي جعلها خالقها ممرحاً لكافة مخلوقاته »[78]. فقد دعا الى تحديد الملكية الزراعية ، ومنع احتكار السلع الأساسية في حياة الناس ، وشجب التنافس اللامتكافيء بين الفقراء والمكتنزين ، وعدّ امتلاك الأراضي ، التي هي مرافق عامة لجميع المواطنين ، عملاً غير مشروع . وشرط في الادخار « ألا يتجاوز المال قدر الحاجة بكثير »[79]، لأن للمال آفات كثيرة ، وخير للانسان أن يقتصد في ادخاره ، لأن الإفراط في التمول ضارّ حتى على صاحبه . « ولا يقصد الأخلاقيون من التزهيد في المال التثبيط عن كسبه ، انما يقصدون أن لا يتجاوز كسبه الطرائق الطبيعية الشريفة »[80]، هذا فضلاً عن ضرورة تقليص الفوارق بين الناس ، ومنع الجور « فالعدالة المطلقة تقتضي أن يؤخذ قسم من مال الأغنياء ، ويُردّ على الفقراء ، بحيث يحصل التعديل ولا يموت النشاط للعمل »[81]، وذلك يكون بايتاء الزكاة وإجراء الصدقات وأداء الكفارات ، بحسب مبادىء الشريعة الاسلامية ، اذ « إن شريعتنا مبنية على أن في أموال الأغنياء حقاً معلوماً للبائس والمحروم ، فيؤخذ من

(٧٨) م . ان ، ص ٧٧ .
(٧٩) م . ان ، ص ٧٨ .
(٨٠) **طبائع الاستبداد** ، ص ٨٣ .
(٨١) م . ن ، ص ٧٤ .

الأغنياء ويوزع على الفقراء »[٨٢]، وذلك بوساطة فريضة الزكاة ، والكفّارات المالية التي توزع على الفقراء وعلى المشاريع العامة ، فالشريعة الاسلامية جعلت « لفقراء الأمة وبعض المصاريف العمومية نصيباً غير قليل في مال الأغنياء ، بحيث اذا عاش المسلمون مسلمين حقيقة أمنوا الفقر ، وعاشوا عيشة الاشتراك العمومي المنتظم »[٨٢] هذا علاوة على تصريح الكواكبي للحكومة بامكانية حجز المال اللازم، في وقت الضرورة ، للمصلحة العامة ، وحرصاً على تحقيق الانتظام العام . « والمراد بالانتظام العام معيشة الاشتراك العمومي التي أسسها الإنجيل بتخصيصه عشر الأموال للمساكين « ثم أحدث الاسلام سنّة الاشتراك على أتم نظام »[٨٣]. فالأخذ من مال الأغنياء ، وردّه على الفقراء بحيث يحصل التعديل ولا يموت النشاط للعمل ، الذي يحصل الانسان بوساطته على المال ، هي قاعدة العدالة الأساسية . « وهذه القاعدة يتمنى ما هو من نوعها أغلب العالم المتمدن الإفرنجي ، وتسعى وراءها الآن جمعيات منهم ، منتظمة مكونة من ملايين كثيرة . وهذه الجمعيات تقصد حصول التساوي أو التقارب في الحقوق والحالة المعاشية بين البشر ، وتسعى ضد الاستبداد المالي فتطلب أن تكون الأراضي والأملاك الثابتة وآلات المعامل الصناعية الكبيرة مشتركة الشيوع بين عامة الأمة ، وأن الأعمال والثمرات تكون موزعة بوجوه متقاربة بين الجميع »[٨٤]، فالعدالة مطلوبة لدرجة تفضيل العادل الكافر على المسلم الجائر ، ومن هنا تأتي أهمية عدالة الحكومة حيث « يعيش

---

(٨٢) **أم القرى** ، ص ٥٩/٦٠ .

(٨٣) **م . س** ، ص ٧٤ .

(٨٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٤/٧٥ . لملاحظة التشابه والمقارنة ينظر : **أم القرى** ، ص ٦٠ .

الانسان في ظل العدالة والحرية نشيطاً على العمل ... والفكر ... يفتخر ... بكدّه وجدّه »[٨٥] لأن حقوقه المالية مصانة ولا يخاف على ملكيته من الضياع ، اذ ذاك فقط يمكن للانسان أن يجني ثمار الاشتراك الذي به يتم تعاون الناس ، وبه يأمن الانسان على بيته وعائلته ، وبه يتمكن الانسان من إنجاز ما لا يمكنه إنجازه بمفرده « نعم ، الاشتراك فيه سر تضاعف القوة بنسبة ناموس التربيع ، فيه سرّ الاستمرار على الأعمال التي لا تفي بها أعمار الأفراد »[٨٦] ، فالجماعة وحدها هي التي تتمكّن من إرساء قواعد العدل ، لأن العدالة ليست في توزيع المال والأعمال فقط ، بل ان كل فرد موكّل بمصلحة الجماعة . والناس في مجموعهم أغنياء لا يعوزهم المال اللازم للتعليم والنهضة بالبلاد ، وهم ، معاً ، قادرون على تحقيق العدل ضد أي فئة تريد أن تستغل أو تستبدّ . « ولا غرو اذا كانت المعيشة الاشتراكية من أبدع ما يتصوره العقل ، ولكن مع الأسف لم يبلغ البشر بعد من الترقي ما يكفي لتوسيعهم نظام التعاون والتضامن في المعيشة العائلية الى ادارة الأمم الكبيرة »[٨٧] لأن كبر الأمم يجعل من الصعب التوفيق بين مصالح هذه الكثرة التي تتضارب مصالحها ، لذلك يحلّ الكواكبي المسألة بأن يستقل الانسان عن سواه ، وكذلك العائلة ثم القرية أو المدينة ، وكذلك القبائل في الشعب أو الأقاليم في المملكة « كل منها مستقل في ذاته ، لا يربطها بمركز نظامها الاجتماعي وهو الجنس أو الدين أو الملك غير محض التجاذب المانع من الوقوع في نظام آخر لا يلائم طبائع حياتها »[٨٧]، فيعيش الانسان حراً مستقلاً لا يربطه بسواه

---

(٨٥) **م . ن** ، ص ١٠٤ .

(٨٦) **طبائع الاستبداد** ، ص ٩٣ .

(٨٧) **م . ن** ، ص ٧٦ .

سوى محض التكافل والتضامن من غير تمييز ولا بغضاء.هكذا يتحقق العدل الاجتماعي والسياسي والقضائي والاقتصادي ويتمتع الناس جميعاً بعائدات الثروة العمومية متشاركين متضامنين متعاونين على إقامة العدل والحفاظ عليه .

د ـ الشورى الدستورية :

ان البدائل السابقة (المساواة والحرية والعدالة) لا تتأتى إلا بسيادة الشعب على نفسه . وسيادة الشعب لا تكون الا بتحقيق الشورى ، عن طريق مشاركته في ممارسة الحكم ليكون الحكم عادلاً لأن للحكم تأثيراً كبيراً على شؤون الحياة كلها ، وهو الذي يمكنه الحفاظ على المساواة والحرية والعدالة بوساطة احترامه قانون الدولة، وتمسكه بأصول الشورى في الحكم .

يقول الكواكبي ، بعد بحث امتدّ ثلاثين عاماً « تمحّص عندي أن أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسي ، ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية »[88]. فاذا كان « الاستبداد السياسي » هو أصل الداء ، فان دواؤه انما يكون بايجاد « الشورى الدستورية » التي بها تصلح السلطة السياسية والقانونية ويعمّ الرخاء . وتنتمي الشورى ، في فكر الكواكبي ، الى ميدان السياسة انتماء حميماً ، فهي تعني مشاركة الرعايا في سياسة الدولة وشؤون الحكم بحثاً عن القرار الأكثر صواباً، على أن يتم ذلك في حدود القانون . لقد رأى الكواكبي أن الاستقلال في الرأي مضرّ ، لذلك راح ينقّب في تراث العرب بحثاً عن الشورى، مستلهماً الأفكار الاسلامية الداعية اليها ، فرأى أن العرب هم أعرق

---

(٨٨) م . ن ، ص ١٣ .

الأمم في أصول الشورى ، ولاحظ أن الشورى مبدأ موجـود في الاسلام ، فقد « جاء الاسلام محكماً لقواعد الحرية السياسية المتوسطة بين الديمقراطية والارستقراطية »[٨٩]، انطلاقاً من (وشاورهم في الأمر)[٩٠]، وتوسطاً بين حكم الشعب ، الذي لم يعد يصلح بالنظر الى تزايد أعداد الناس في الأمة الواحدة ، وبين حكـم القلّة ذات النفوذ الاستبدادي الذي تمارسه على الآخرين • وقصة (بلقيس)(*) في « القرآن الكريم » « تعلّم كيف ينبغي أن يستشير الملوك الملأ أي أشراف الرعية ، وأن لا يقطعوا أمراً الا برأيهم ، وتشير الى لزوم حفظ القوة والبأس في يد الرعية »[٩١]، وما الملوك الا منفذون ، ويُنسب اليهم الأمـر توقيراً فقط • وقد مورس مبدأ الشورى لفترة في زمن الخلافـة الراشدية وما قبلهـا ، فقد كان النبي « أطوع المخلوقـات للشورى امتثالاً لأمر ربه » « حتى أنه ترك الخلافة لمجرد رأي الأمة »، وهكذا فعل الخلفاء : الأول والثاني ، اللذين فهما مغزى « القرآن الكريم » وعملوا بموجبه ، « وهكذا كانت دولة الأمويين (**) تحت سيطرة أهل الحل والعقد » وكذلك كان عهد صدر العباسيين[٩٢] •

---

(٨٩) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٤ .

(٩٠) آل عمران ٣/١٥٩ .

(*) بلقيس : ملكة سبأ ، ورد ذكرها في القرآن اذ خاطبت أشراف قومها (يا أيها الملأ افتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون) النمل ٢٧/٣٨ وألقت الألغاز على سليمان الحكيم وسمعت حكمته .

(٩١) م • س ، ص ٣٥ .

(**) ولكن قـد تبين لنا خطـأ رأي الكواكبي عـن الامويين والعباسيين ، ينظر : هذه الدراسة المقدمة ، ص .

(٩٢) ينظر : **ام القرى** ، ص ٦٦ ـ ٦٧ .

والحكومة لا تكون صالحة الا اذا كانت الشورى احدى مميزاتها لأنها حينئذٍ ، فقط ، يمكنها أن تقود تقدم الأمة • ويدلل الكواكبي على كلامه باستقرائه تاريخ الحكومات الاسلامية ، قائلاً : « واذا دققنا النظر في أدوار الحكومات الاسلامية من عهد الرسالة الى الآن ، نجد ترقيها وانحطاطها تابعين لقوة أو ضعف احتساب أهل الحل والعقد واشتراكهم في تدبير شؤون الأمة »[٩٣]• فعلاقة الشورى بالترقي علاقة طردية ، كلما زادت احداهما نجد ارتفاعاً في رصيد الأخرى •

وأهمية الشورى لا تنحصر في شؤون الحكم فقط ، بل تنسحب على حياة الناس في كل شأن وفي كل زمان ومكان • واذا كان زمن الخلافة الراشدية الذهبي قد ولّى فعلينا ألا نستكين ، بل يجب علينا أن نحاول استعواضه « بطراز سياسي شوري » يستفيد من فكر الغرب الذين استفادوا من الاسلام ، وأقاموا نظام الشورى الذي نطالب به ، « ذلك الطراز الذي اهتدت اليه بعض أمم الغرب ، تلك الأمم التي لربما يصح أن نقول ، قد استفادت من الاسلام كأشر مما استفاده المسلمون »[٩٤]• لقد رأى الكواكبي أن سر تفوّق أوروبة هو في حصولها على الحرية وتمكّنها من اقامة الديمقراطية ، لذلك دعا الى الاسترشاد بتجربتها في ارساء قواعد الديمقراطية والشورى •

ولكن من يقوم بالشورى ؟ يطالب الكواكبي بالشورى الارستقراطية ، أي شورى الأشراف ، وهم أهل الذِكر ، وأهل الحل والعَقد من هُداة الأمة وقادتها • والأشراف هم أفراد جديرون بحمل المسؤولية ، وهم أشراف لقيامهم بأعباء هذه الوظيفة الشريفة ، « وهم

---

(٩٣) م • ن ، ص ٦٦ •

(٩٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٤/٣٥ •

خواص الطبقة العليا في الأمة ، الذين أمر الله عز شأنه نبيه بمشاورتهم في الأمر ، الذين لهم شرعاً حق الاحتساب والسيطرة على الإمام والعمال لأنهم رؤساء الأمة ووكلاء العامة ، والقائمون في الحكومة الاسلامية مقام مجالس النواب والأشراف في الحكومات المقيدة »(٩٥) . وهم ليسوا أهل الألقاب أو الميراث من الأصلاء والمتمجدين . انهم أناس استعدّوا ، بالعلم والكفاءة ، لخدمة الناس ، وليكونوا وكلاء عنهم في مراقبة الحكومة ومحاسبتها .

ولكن ما هو أساس الشورى لدى الكواكبي ؟..

ان أساس الشورى عنده هو ارادة الأمة ، وارادة الأمة تتحقق (أو تتلخص) في الأخذ بآراء أهل الحل والعَقد ، الا أن ذلك لا يعني الاستسلام الى الكسل والإذعان لما يطالب به الآخرون ، لأن الناس جميعهم ملزَمون بالأمر بالمعروف وبالنهي عن المنكر . ان الإلزام باتيان الخير ودفع الشر في آية : (ولتكنْ منكم أمةٌ يدعونَ الى الخيرِ ويأمرونَ بالمعروفِ وينهونَ عن المنكر)(٩٦) هو فرض عين لا فرض كفاية . وليس المراد منه سيطرة أفراد المسلمين بعضهم على بعض ، بل المراد هو « إقامة فئة تسيطر على حكّامهم كما اهتدت الى ذلك الأمم الموفقة للخير ، فخصصت منها جماعات باسم مجالس نواب وظيفتها السيطرة والاحتساب على الادارة العمومية : السياسية والمالية والتشريعية »(٩٧). ان السيطرة والاحتساب ، التي تقوم بها المجالس

---

(٩٥) أم القرى ، ص ٦٦ .

(٩٦) آل عمران ١٠٤/٣ .

(٩٧) م . س ، ص ٣٧ .

هي التي تحقق فرض الكفاية ، أما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو فرض عين ، وعلى المسلمين جميعهم العمل على تحقيقه .

٣ – اسلامية الكواكبي بديلا شاملا :

يرى الكواكبي في الاسلامية بديلاً عاماً عن الاستبدادية ، ويميز بين الاسلام والاسلامية . فالاسلامية عنده ليست هي ما يدين به المسلمون الآن ، ولكنها المنهج المشتق من الاسلام الصحيح الذي ينبثق من « القرآن الكريم » وصحيح السنّة من غير أن ننقص أو نزيد عما جاء فيهما من ناحية العبادات . والاسلام الصحيح هو ما تميّز به أسلافنا على العالمين ، بعيداً عن نفقته المتفقهين ، ملتزمين بما يعلمونه من صريح الكتاب وصحيح السنّة وثابت الاجماع . والاسلامية بهذا المعنى « هي أحكام القرآن وما ثبت من السنّة وما اجتمعت عليه الأمة في الصدر الأول ، لا يوجد فيها ما يأباه عقل أو يناقضه تحقيق علمي »[٩٨]. ومن أهم قواعد ديننا الالتزام بهذه الأحكام ليتم لنا السير على منهج الاسلام القديم الذي يترك للانسان حرية التصرّف في حياته ما دام يتصرف فيها ضمن قواعد الدين العامة . « ومن قواعد ديننا كذلك : أن نكون مختارين في باقي شؤوننا الحيوية ، نتصرّف فيها كما نشاء ، مع رعاية القواعد العمومية التي شرعها أو ندب اليها (الرسول) ، وتقتضيها الحكمة أو الفضيلة ، كعدم الإضرار بالنفس أو الغير ، والرأفة على الضعيف ، والسعي وراء العلم النافع ، والكسب بتبادل الأعمال ، والاعتدال في الأمور ، والانصاف في المعاملات ، والعدل في الحكم ، والوفاء بالعهد »[٩٩] .

---

(٩٨) **أم القرى** ، ص ١٤٣ . ينظر للمقارنة : م . ن ، ص ١٣ و ٦٩ و ٧٧ . ينظر أيضا : **طبائع الاستبداد** ، ص ١١٩ .

(٩٩) **أم القرى** ، ص ٧٨ .

هكذا تتّحد أفكار المساواة والحرية والعدالة والشورى عند الكواكبي في تعبير واحد هو الاسلامية ، التي يراها تطالب بالمنفعة العامة للناس أجمعين ، وهذه المنفعة لا تتم للانسان الا بالاشتراك العمومي بين الناس ، حيث يقوم كل فرد بعمل مفيد للمجتمع . وذلك لأن طبيعة الكون تقتضي الاشتراك لتتم للناس المنفعة . وهذا الاشتراك موجود في الاسلام فقد « أحدث الاسلام سنّة الاشتراك على أتم نظام »[١٠٠]، ولم يكتف الاسلام بذلك ، وانما رسم الطريق العامة لخير الانسان ، اذ « جاءت الاسلامية بقواعد شرعية كلية تصلح للاحاطة بأحكام كافة الشؤون حتى الجزئية الشخصية »[١٠١]. فالمساواة التي تطلبها الآن جمعيات كثيرة في الغرب ، وتريد بها تحقيق التقارب بين الناس ، وضمان عدالة توزيع الأعمال والثمرات ، قد « قررتها الاسلامية ديناً » ، « بوسيلة أنواع الزكاة والكفارات »[١٠٢]، وشهدنا ثمرات اتباع الاسلامية ، بما جاءنا عن تراث الخلفاء الراشدين، الذين اتبعوا « القرآن الكريم » وحققوا مقررات الاسلامية « فأنشؤوا حكومة قضت بالتساوي حتى بينهم أنفسهم وبين فقراء الأمة في نعيم الحياة وشظفها »[١٠٣]، فالناس كلهم سواسية لا فرق بين حاكم ومواطن من حيث الولاء ، لأن ولاءهم كلهم لله وحده من جهة ، وهم جميعهم أولياء بعض ، تحقيقاً لما تتطلبه الاسلامية التي عتقت الناس من وهم عبادة غير الله ، وجعلت الناس متساوين في العبودية له ، ومن حقهم أن يتساووا جميعا في الحصول على حقوقهم كلها ، بما في ذلك حق

---

(١٠٠) **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٤ .

(١٠١) م . ن ، ص ٧٥ .

(١٠٢) **أم القرى** ، ص ٦٠ .

(١٠٣) م . س ، ص ٣٤ .

العلم للجميع « وبذلك صار العلم في الأمة حراً مباحاً للكل لا يختص به رجال الدين أو الأشراف كما كان في الأمم السابقة ، وبذلك انتشر العلم في سائر الأمم أخذاً عن المسلمين »(١٠٤). ان تساوي الناس ، بما في ذلك تساوي المواطن بالحاكم ، يحتاج حتى يتحقق الى إعادة الدين ، في ذهن المسلمين ، الى أصوله الصحيحة الأولى حتى يتم احتكام الجميع الى الاسلام الذي « جاء محكماً لقواعد الحرية السياسية « فأسس التوحيد ونزع كل سلطة دينية أو تغلبيّة تتحكم في النفوس أو في الأجسام »(١٠٥). فالاسلامية تجعل الانسان لا يرجو ولا يخاف أحداً ، ما دام يسير وفق القواعد الاسلامية الصحيحة . لقد نشأ التمجّد وادعاء الأصالة والعظمة في الحكّام والمتنفذين ، ثم قامت بعض الجمعيات تطالب بالحرية والمساواة وتستنكر التمجد والادعاء ، لكن كثيراً منها لم تفلح في مسعاها هذا(١٠٦)، بينما حققت الاسلامية ذلك منذ قرون بعيدة اذ « ان الاسلامية مؤسسة على أصول الحرية برفعها كل سيطرة وتحكّم ، بأمرها بالعدل والمساواة والقسط والإخاء بحضّها على الإحسان والتحابب » . وينبغي لنا ألا نغفل عن أنه « لا يوجد في الاسلامية نفوذ ديني مطلقاً في غير مسائل إقامة شعائر الدين »(١٠٧). وهذا يدلنا على أن السيطرة والاحتساب ، والتفاوت بين الناس ، كل ذلك يأتي من الاستبداد الذي لا يمنع ، بل يشجع الكسب غير المشروع ، ولا يوزع الأرباح بشكل عادل كما تتطلبه الاسلامية . فالمسلمين اذا اتبعوا دينهم أمِنوا الفقر واستغنوا عن

---

(١٠٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ٥١ .

(١٠٥) م . ن ، ص ٣١٤ .

(١٠٦) ينظر : م . ن ، ص ٥٦ ــ ٥٧ .

(١٠٧) م . ن ، ص ٣٨ .

المبادىء الاشتراكية ، التي يتمناها العالم الافرنجي المتمـدن ، والتي تطالب بالتساوي بين الناس • وعلاوة على ذلك فان الاسلامية هي أول شريعة علـّمت الناس أصول حساب الميزانية الاقتصادية للأفراد والدول جميعاً(١٠٨) •

ومن ناحية العدالة المالية فان الاسلامية « وضعت للبشر قانوناً مؤسساً على قاعدة أن المال هو قيمة الأعمال ولا يجتمع في يد الأغنياء إلا بأنواع من الغلـَبة والخداع »(١٠٩)، فلا يمكن لإنسان أن يحوز المال من غير عمل ، وحتى لو عمل ، فانه يجب ألا يأخذ إلا ما يوازي قيمة عمله ، كما أنه لا يجوز أن يـُكدّس المـال في أيدي القلـّة من عمل ، مهما يكن نوعه ، لأن المال ، في حقيقة الأمر ، لا يمكن أن يـُجمع إلا بالغش والاحتيال • هكذا يطالب الكواكبي بالكسب المشروع الذي يكون في مقابل عمـل ، ويحصر أسباب الرزق في استخراج المـواد وتهيئتها وتوزيعها ، أي في الزراعة والصناعة والتجارة • ويرى أن على الحكومات ألاتسمح بتجاوز مقدار من الكسب والملكية ، تستبد بهما طبقة وتفتقر اليهما أخرى فيشقى الناس بسيطرة الأغنياء•وفي العلاقات المتبادلة بين الناس لا ينبغي السماح بتمتع بعض الناس بخيرات الحياة بينما يكدح الآخرون ويعانون فقط •

ويرى الكواكبي أن هذه الأصول ــ مع بعض التعديل ــ قررتها الاسلامية ديناً ، وذلك أنها قررت أنواع العشور والزكاة وقسمتها على المصارف العامة والمحتاجين ، وهذا يقارب بين الفقراء والأغنياء ، ويمنع تراكم الثروات في أيدي بعض الناس • كما قررت الاسلامية أحكامـاً

(١٠٨) ينظر : **أم القرى** ، ص ٦٠ ــ ٦١ •

(١٠٩) **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٤ •

تمنع التواكل في الارتزاق ، وتلزم كل فرد بالعمل الذي يناسبه ، وقررت ترك الأراضي الزراعية ملكاً لعامة الأمة ، ينتفع بها العاملون فيها بأنفسهم فقط . وأناطت الاسلامية تنفيذ ذلك كله بالحكومة[110]. فالاسلامية وضعت قوانين التمول ووجوه الانفاق وحرّمت الربا ومنحت الناس لكل بحسب عمله . حتى أنها حثت المسلم لكي يحوّل ثمرة سعيه لصالح المنفعة العامة ، وينبذ الاستئثار بها لنفسه[111] .

ومن ناحية الحكم ، فاذا كان خير أسلوب في الحكم هو الذي تتحقق فيه الشورى ، فان الاسلامية قد « جعلت أصول حكومتها : الشورى الأريستوقراطية أي شورى أهل الحل والعقد في الأمة بعقولهم لا بسيوفهم . وجعل أصول ادارة الأمة : التشريع الديمقراطي أي الاشتراكي »[112]، فالشورى مقولة اسلامية ، لكنها ليست شورى عامة يتعذر تحقيقها مع اتساع البلاد وكثرة العباد ، وانما هي شورى فقهاء الأمة وعلمائها . والاسلامية تطالب في أحكامها بطراز سياسي شوري ، قوامه المساواة والحرية والعدالة ، والتشاور بين المواطنين جميعاً على الكيفية التي ستتم بها ادارة بلادهم . وفي الاسلامية كثير من النصوص الداعية الى الشورى « من أمثال هذه الآيات البينات .. قوله تعالى (وشاورهُم في الأمر)[*] أي في الشأن ، وفي قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسولَ وأولي الأمر منكُم)[**] أي أصحاب الرأي والشأن منكم ، وهم العلماء

---

(١١٠) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٥ .

(١١١) ينظر : **أم القرى** ، ص ٢٨ .

(١١٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٨ .

(*) آل عمران ٣/١٥٩ .

(**) النساء ٤/٥٩ .

والرؤساء على ما اتفق عليه أكثر المفسرين ، وهم الأشراف في اصطلاح السياسيين »(١١٣)، الذين لهم شرعاً حق السيطرة على الحكومة لأنهم نواب الأمة ووكلاؤها . وعموماً فان الاسلامية توجب التقيد بأحكام الشرع ، وتجعل مسؤولية الحكومة السهر على تنفيذه . وقد وضع الدين الاسلامي قواعد عامة « ومنها القواعد التشريعية التي لا تبلغ مائة قاعدة وحكم ، كلها من أجلّ وأحسن ما اهتدى اليه المشرّعون من قبل ومن بعد »(١١٤). هكذا يؤكد الكواكبي أن التشريع الاسلامي هو من أرفع التشريعات التي تحترم الانسان وتصونه مما جعل الأمم الساعية الى الخير تأخذ بأحكامه ، « تلك الأمم التي ، لربما يصحّ أن نقول ، قد استفادت من الاسلام أكثر مما استفاده المسلمون »(١١٥)؛ فان الاسلام « أوجد مدنية فطرية سامية » وأوجد حكومة الخلفاء الراشدين العادلة .

والكواكبي ، في المحصلة ، يطالب بنظام حكم قانوني شوري مستمد من الشريعة ، التي تحمل في داخلها أفضل القواعد السياسية ، ومنها الشورى التي طالب بها « القرآن الكريم » وطبّقها الرسول والخلفاء الراشدون ، حيث أسس الرسول للمسلمين « أفضل حكومة أُسست في الناس ، جعل قاعدتها قوله : (كُلُّكُم راعٍ وكُلُّكمْ مسؤول عن رعيته)(*) أي كل منكم سلطان عام ومسئول عن الأمة »(١١٦). فالاسلام « وضع شريعة حكمة إجمالية صالحة لكل

(١١٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٥/٣٦ .

(١١٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٨ .

(١١٥) **م . ن** ، ص ٣٥ .

(*) العجلوني ، **كشف الخفاء ..** ، ج ٢ ، ص ١٥١ .

(١١٦) **م . ن** ، ص ٣٧ .

زمان وقوم ومكان »[117]. وعلاوة على أن الاسلامية تجمع البدائل كلها ، من مساواة وعدالة وحرية وشورى ، فانها تضيف اليها الاشتراك العمومي ، أي ، التكافل الاجتماعي بين الناس ، وتدعوا الناس الى التعاون والإخاء ، وقد فهم الخلفاء مغزى « القرآن الكريم » ، « وأحدثوا في المسلمين عواطف أخوّة وروابط هيئة اجتماعية اشتراكية [...] لكل منهم وظيفة شخصية ، ووظيفة عائلية ، ووظيفة قومية »[118] بحيث انتظمت حياة الناس ، وزالت مخاوفهم ، وتعاونوا على مشاقّ الحياة . فالاسلامية ، عند الكواكبي ، تتضمن المبادىء السامية كلها ، وتشملها ، وتجمعها في إطار واحد هو الشريعة الاسلامية. ويرى أن إطار الاسلامية الدستوري هو أشمل من الحكومة ومن شكلها ، لكن أهمّ نقطة في الاسلامية لديه هي مسألة الحكم .

٤ ـ الحكومة المثلى :

ان السياسة من أهم المسائل التي تشغل فكر الكواكبي وبما أنه يراها « ادارة الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة »[119]، لذا فانه حاول تحكيم عقله للعثور على نظام الحكم المنشود ، الذي بموجبه يمكن أن تتحقق هذه الادارة على أفضل شكل ممكن . وهو بعد أن يطرح بديل الاستبداد مباشرة على أنه « الشورى الدستورية » ، ينطلق ليشرح تصوره لمضمون هذا البديل . فمعنى الدستور هو أن يكون للحكومة قانون تسير عليه ، ومعنى الشورى هو أن يتم تداول مبادىء القانون من قِبَل جميع المواطنين ، أو من قِبَل من ينيبونهم

(١١٧) م . ن ، ص ٣٤ .
(١١٨) م . ن ، ص . ن .
(١١٩) م . ن ، ص ١٨ .

عنهم قبل إقراره ، وأن يكون لأهل الشورى رأي في كل ما يتعلق بشؤون الدولة التي يعيشون على أرضها . فالحكومة يجب أن تكون مكلّفة بتطبيق تصرّفها على شريعة ، أو على أمثلة تقليدية ، وأن تستند الى ارادة الشعب في ادارة شؤونه(١٢٠) .

فما هو مضمون هذه الشريعة أو هذا القانون أو هذا الدستور ؟

ان المفكرين يستعملون في مقابل استبداد : مساواة ، وحس مشترك ، وتكافؤ ، وسلطة عامة كما أنهم يستعملون مقابل حكومة مستبدة : عادلة ، ومسؤولة ، ومقيدة ، ودستورية . والحكومة يجب أن تتضمن ذلك كله(١٢٠). فالعدالة في الحكم لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود قانون حيث تصبح علاقة الحاكم بمواطنيه علاقة محكومة بقانون مما لا يسمح للحاكم أن يتجرأ على الظلم ، لأن القانون يقف حائلاً بينه وبين إطلاق يديه بالتصرف في شؤون الناس على هواه . حتى كون الأمير مسلماً ، فان ذلك لا يعفيه من إجراء العدل ، بل على العكس من ذلك فان اسلامه أدعى لأن يجعله يقيم العدل ويدافع الجور ، وإلا لكان ادعاؤه بالاسلامية ستاراً كاذباً ليس الا ، يتستر خلفه ليغشّ العامة فتطلق له التصرف في حقوقها ، ومثل هذا الحاكم غير جدير بالطاعة ، ما دام يخالف الشريعة ، لأن العدل هو جوهر الاسلام ، وهو مصداق إيمان الحاكم . وعلى هذا يكون الحكام العادلون — من غير المسلمين — الذين يقيمون المصالح العامة ، ويعمّرون البلاد ، ويعملون على ترقية العباد ، هم أوْلى بحكم المسلمين من الأمراء المسلمين الظالمين . ان سلاطين الجور ، ولا سيما الأمراء الأعاجم ، الذين يتراؤون بالدين

---

(١٢٠) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٢١ — ٢٢ .

بقصد تمكين سلطتهم على بسطاء الأمة ، هم مشركون « فاذا أضيف الى شركهم هذا ما هم عليه من الظلم والجور يحكم عليهم الشرع والعقل بأن ملوك الأجانب أفضل منهم وأولى بحكم المسلمين ، لأنهم أقرب للعدل »[121]. ويستند الكواكبي في هذا الرأي الى حديث افتخر فيه (النبي العربي) بأنه "ولد في زمن (كسرى) الملك العادل، والى فتوى قال بها (رضي الدين علي بن طاووس) حيث أفتى بتفضيل السلطان العادل الكافر على المسلم الجائر[122]. فالعدالة شرط أساسي يجب أن يتمتع به الحاكم ، ويبقى فيه ما دام سيبقى حاكماً تجب طاعته ، وهذا الشرط هو أحد الشروط التي تتطلبها الاسلامية ، القائمة على العدل والحرية والمساواة ، والتي تطالب بالشورى ، وتدعو الحكام الى تجنّب الظلم . وكل ما ورد في « القرآن الكريم » عن الحكم يقيد الحاكم بالعدالة « بما ينطبق على حكم الآية الكريمة التي فيهما فصل الخطاب وهي : (ألا لعنةُ الله على الظالمين)[*] وآية (فلا عدوانَ إلا على الظالمين)[*].. »[123] فحقوق الناس يجب أن « تكون محفوظة للجميع على التساوي والشيوع ، وتكون المغانم والمغارم العمومية موزعة على الفصائل والبلدان والصنوف والأديان بنسبة عادلة ويكون الأفراد متساوين في حق الاستنصاف »[124] بما يكفل العدل والمساواة من غير تمييز بين الناس تبعاً لدين أو حزب . ولا

(١٢١) **أم القرى** ، ص ٣٧ .

(١٢٢) ينظر : **م . ن** ، ص ٣٧ — ٣٨ .

(*) هود ١١/١٨ .

(*) البقرة ٢/١٩٣ .

(١٢٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٠٦ .

(١٢٤) **م . ن** ، ص ١٤٦ .

يجوز أن تسيطر الحكومة على الأعمال والأفكار ، لأن « أفراد الأمة أحرار في الفكر مطلقاً ، وفي الفعل ما لم يخالف القانون الاجتماعي ، لأنهم أدرى بمنافعهم الشخصية »(١٢٤). ولا يكون لأحد من عناصر الحكومة سبيل للسيطرة والتعدي على حدود وظيفته ، لأن السلطة تكون منحصرة في القانون وحده . وليس للحكومة إيقاع عمل إكراهي على الأفراد برأي أحد عناصرها ، وانما يمكن أن يحدث ذلك قِصاصاً بالوسائط القانونية وحدها . ولا بُدّ من تعيين الأعمال بقوانين ، فلا يكون في الحكومة من يُطلَق له عنان التصرف برأيه وخبرته ، وانما « يلزم تعيين الوظائف كلياتها وجزئياتها ، بقوانين صريحة واضحة ، لا تسوّغ مخالفتها ولو لمصلحة مهمة ، إلا في حالات الخطر الكبير »(١٢٥). واذا كان لا بُد من تأمين العدالة القضائية في الدولة ، فان العدل ليس ما تراه الحكومة ، بل العدل هو « ما يراه القضاة المَصون وجدانهم من كل مؤثّر غير الشرع والحق ، ومن كل ضغط حتى ضغط الرأي العام » حتى يتم التزام الجميع بتنفيذ القانون.

ولكن كيف توضع القوانين ، ومن الذي يقوم بوضعها ؟

يجيب الكواكبي إن من يجب أن يضع القوانين هو «جمع منتخَب من قِبَل الكافة ليكونوا عارفين حتماً بحاجات قومهم وما يلائم طبائعهم ومواقعهم وصوالحهم ، ويكون حكمه عاماً أو مختلفاً على حسب تخالف العناصر والطبائع وتغيّر الموجبات والأزمان »(١٢٥)، فالشعب هو الذي تتحقق إرادته في القانون . لذلك يجب وضع قوانين مدروسة ، تتناسب وطبيعة الشعوب الخاضعة لها ، فلا بُدّ لكل شعب من قوانين خاصة به ، وذلك لاختلاف عادات الشعوب بعضها عن

---

(١٢٥) م . ن ، ص ١٤٩ .

بعض ، وهذا ما حدا بالكواكبي أن يدعو العرب ليسعوا نحو الاستقلال بحكم أنفسهم ، وبذلك يحصل تطابق الأخلاق بين الراعي والرعية في الأمة الواحدة « حيث لا يكون لها في غير ذلك فلاح أبداً كما قال الحكيم المتنبي :

إنما الناسُ بالملوكِ وهَلْ   يُفلحُ عُربٌ ملوكُها عجَمُ (*)

ومما لا خلاف فيه أن من أهم حكمة الحكومات أن تتخلّق بأخلاق الرعية ، وتتحد معها في عوائدها ومشاربها »(١٢٦). وهذا ما لم تقم الحكومة العثمانية به ، مما يفسر سبب اختلال الادارة فيها ، فهي لم تلاحظ اختلاف طبائع الناس في أطراف الدولة بحسب أجناسهم وعاداتهم ، بل أرادت فرض أخلاقها على الجميع . بل انها تمسكت بالادارة المركزية ، بالرغم من بُعد الأطراف عن العاصمة ، وفضلاً عن ذلك فهي لم تهتم بتوحيد القوانين الحقوقية بين الناس ، كما أنها لم توجّه المسؤولية الى رؤساء الادارات والولاة عن أعمالهم ، في حين أن ذلك كله كان مطلوباً ، وهو مطلوب في الحكومات كلها ، اذا أرادت إقامة العدل في الدولة التي تتولى فيها تنفيذ الأحكام . كما يجب عليها أن توحّد الأخلاق والمسالك في الوزراء والولاة والقادة ، وأن تفوّض الإمارات لمن يحسن ادارتها ، من غير أن يختص ذلك ببعض البيوت ، كما عليها ألا تميّز بين أجناس الرعية في الغُنم والغُرم . وعلاوة على

(*) هكذا في الأصل ، والصواب :

وإنما الناس بالملوك وما   تفلح عُربٌ ملوكها عجم

ينظر : شرح **ديوان المتنبي** ، وضعه عبد الرحمن البرقوقي ، مج ٢ ج ٤ ، ص ١٧٩ .

(١٢٦) **أم القرى** ، ص ١٦٨ .

ذلك لا بُدّ من مراعاة مقتضيات الدين ، بوضع أنظمة لا تصادم الشرع بل يجب حفظ حرمة الشرع وقوة القوانين بالتزام اتباعها وتنفيذها . وذلك لا يمنع ، بطبيعة الحال ، من الاهتمام بمراعاة مقتضيات الزمان، ومباراة الجيران ، وترقية السكان ، والاهتمام بمستقبل الأمة(١٢٧). من غير نسيان استشارة الرعية في ما يجري عليها من قوانين ، لأنه « من أهم الضروريات أن يحصل كل قوم من أهالي تركيا على استقلال نوعي اداري يناسب عاداتهم وطبائع بلادهم »(١٢٧)، فلا يجوز توحيد القوانين مع اختلاف الطبائع . ومن هنا يتضح فساد الحكم المركزي ، وأهمية أن تكون لكل شعب قوانين خاصة به ، بحيث يتمتع بحكم محلّي يناسب طرائق معيشته ، مع بقاء بعض الأطر العامة للبلاد ترتبط بها مع عاصمة الحكم .

فالقانون هو أهم نقطة يجب التمسك بها في ادارة البلاد ، وهاهي الجمعيات الغربية ، وهنا يقصد الاشتراكية بالتخصيص ، تسعى لجعل « الحكومة تضع قوانين لكافة الشؤون حتى الجزئيات وتقوم بتنفيذها »(١٢٨)، بينما يرى الكواكبي أن هناك ما هو أقوى وأرسخ من الناس قد وضع أطرًا عامة للقوانين ، فقد جاءت الاسلامية «بقواعد شرعية كلية تصلح للاحاطة بأحكام كافة الشؤون حتى الجزئية الشخصية وأناطت تنفيذها بالحكومة »(١٢٨). فالحكومة ليست هي صاحبة القرار وواضعة القوانين ، وما هي إلا منفّذ للنظام الذي جاءت به الاسلامية، والذي يوضع على هديه القانون الملتزم بنظام الاسلام ، الذي هو « منوط بسيطرة الكل ورضاء الأكثر »(١٢٩). فيجب أن تدار شؤون

(١٢٧) ينظر : م . ن ، ص ١٦٣ – ١٦٤ .

(١٢٨) **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٥ .

(١٢٩) **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٥ .

الأمة بحسب قانون يوافق رغائبها لا بحسب رأي الحكومة ، فالقانون ليس أحكاماً يحتج بها القوي على الضعيف ، بل « هو أحكام منتزَعة من روابط الناس بعضهم ببعض ، وملاحَظ" فيها طبائع أكثرية الأفراد ، ومن نصوص خالية من الابهام والتعقيد ، وحكمها شامل كل الطبقات ، ولها سلطان نافذ قاهر مَصون من مؤثرات الأغراض ، والشفاعة ، والشفقة ، وبذلك يكون القانون هو القانون الطبيعي للأمة فيكون محترَماً عند الكافة ، مضمون الحماية من قِبَل كل أفراد الأمة »(١٣٠). من هنا تأتي ضرورة القانون ، وأهمية صياغته وحمايته وإلزام الحكومة به ، منعاً لتفشّي الاستبداد فيها . لذلك يفلح الناس « بجعلهم ألاّ قوة ولا نفوذ فوق قوة الشرع ، والشرع هو حبل الله المتين . وبجعلهم قوة التشريع في يد الأمة ، والأمة لا تجتمع على ضلال . وبجعلهم المحاكم تحاكم السلطان والصعلوك على السواء ، فتحاكي في عدالتها المحكمة الكبرى الإلهية . وبجعلهم العمال لا سبيل لهم على تعدّي حدود وظائفهم « وبجعلهم الأمة يقظة ساهرة على مراقبة سير حكومتها ، لا تغفل طرفة عين »(١٣١). فلا تجوز طاعة الحاكم ما دام يخالف القانون. والقانون العادل هو الذي يكون بتوجيهات من الشريعة نفسها . هكذا يطالب الكواكبي بحكومة محكومة بقانون لا يخرج عن اطار الشريعة الاسلامية ، موضحاً معنى الحكومة وحدودها ووظائفها بفقرات موجزة في أثناء حديثه على كيفية التخلّص من الاستبداد ، كما كان قد طرق الموضوع في ثنايا كتابيه . ومن تعريفه الحكومة يمكن التعرّف الى حدود السلطة السياسية ومسؤولياتها . فالحكومة « هي وكالة تقام

---

(١٣٠) م . ان ، ص ١٥٠ .

(١٣١) م . ان ، ص ١٤٠ .

بارادة الأمة لأجل ادارة شؤونها المشتركة العمومية »(١٣٢)، ولصيانة حقوق الناس العامة ، التي « هي حقوق مجموع الأمم ، وتضاف للملوك مجازاً ، ولهم عليها ولاية الأمانة والنظارة »(١٣٢). فلا يمكن للحاكم التصرّف بها وفق مشيئته الخاصة ، لأنها ليست حقوقه الشخصية ، وما هو إلا حارس لها مع كل مَن تناط بهم هذه المسؤولية . ان وظيفة الحكومة هي خدمة الناس ، وتنظيم أحوالهم ، والسهر على أمنهم وراحتهم ، ومن واجباتها حراسة « الأمن العام ، والعدل والنظام ، وحفظ وصيانة الدين والآداب والقوانين والمعاهدات ، والاتجار ، الى غير ذلك مما يحق لكل فرد من الأمة أن يتمتع به وأن يطمئن عليه»(١٣٣) والحكومة العادلة هي الحكومة التي تنهض بالأمة وترقى بها ، وتوفّر لها أسباب الأمن والسعادة . فالادارة هي ارادة الأمة ، التي يجب أن تبقى القوة في يدها وحدها ، ليُصار الى تنفيذ رغبتها لا رغبة الحكومة(١٣٤). وعلى الملوك أن يلتزموا بمشورة الملأ ، وألا ينفّذوا إلا ما تراه الأمة مناسباً لها ، ولا يُنسب الأمر الى الملوك إلا توقيراً لهم وعلى سبيل المجاز(١٣٥) .

كما يطالب الكواكبي بالتفريق بين السلطات : (السياسية والدينية والتعليمية ...) منعاً لاستفحال السلطة اذا اجتمعت سلطتان أو ثلاث في هيئة واحدة ، أو شخص واحد(١٣٦). « فالملك مثلاً وظيفته النظارة

---

(١٣٢) **م . ن** ، ص ١٤٥ .

(١٣٣) **م . ن** ، ص ١٤٦ .

(١٣٤) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١٤٨ .

(١٣٥) ينظر : **م . ن** ، ص ٣٥ .

(١٣٦) ينظر : **م . ن** ، ص ١٥٠ .

العامة وانتخاب وزير يثق بأخلاقه ، ويعتمد على خبرته في انتخاب بقية الوزراء والسيطرة عليهم في الكليات • فالملك مهما كان عاقلاً حكيماً لا يقدر على اتقان أكثر من وظيفته المذكورة »[١٣٧]، فيجب عليه ألا يتداخل في أمور السياسة ، أو الادارة أو الأمور الحربية ، أو القضائية وذلك حتى لا تفسد الأمور بتعدي حدود الاختصاص • ومن مصلحة الأمة والحاكم « تخويله رعيّته حرية الاشتراك معه في النظر في صوالح المملكة والوطن كما تقتضيه الحكمة في السياسة »[١٣٨]، فلا يمكنه الاكتفاء بما يراه من ظاهر حال الأمة ، بل لا بُدّ له من أن يسألها عن أحوالها ويأخذ بآرائها لإدارة شؤونها • هكذا يجب أن تتوزع الأمة المهام وأن تتشارك في الرأي • ومن الأولى توزيع الأعمال والوظائف الحكومية ، فيجب أن « توزّع كتوزيع الحقوق العامة على كافة القبائل والفصائل ، ولو مناوبة مع ملاحظات الأهمية والعدد ، بحيث يكون رجال الحكومة أنموذجاً من الأمة ، أو هُم الأمة مصغره ، وعلى الحكومة ايجاد الكفاءة والأعداد ولو بالتعليم الاجباري »[١٣٩] • هكذا تكون الحكومة العادلة ، التي يمكن أن تنهض بالأمة وتدافع عن الوطن ، والتي يمكنها القيام بأعمالها على خير وجه من غير تمييز أو محاباة • ان « الحكومات المنتظمة ، هي تتولى تسهيل تربية الأمة « بأن تسنّ قوانين النكاح » ثم تعد المكاتب والمدارس ، ثم تسهّل الاجتماعات وتمهد المسارح ، وتحمي المنتديات ، وتضع القوانين « وتقوّي الآمال وتيسر الأعمال »[١٤٠]، ذلك كله من عمل الحكومة ،

---

(١٣٧) **أم القرى** ، ص ١٧٦ .

(١٣٨) جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، الوثائق ، ص ١٥٦ . افتتاحية الشهباء ، العدد العاشر .

(١٣٩) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٥٠ .

(١٤٠) **م • ن** ، ص ١٠٣ .

وهو عمل حساس لأنه مشروط بالإبقاء على حرية أفراد الأمة.« وهكذا كل شؤون المرء ولكن من بعيد ، كي لا تخلّ بحريته واستقلاله الشخصي »(١٤١). ويشدّد الكواكبي على مسألة الحريات ، في أكثر من مكان ، منبّهاً الى أن « الحكومة لا تتداخل الا في الشؤون العمومية »(١٤٢)، ويجب ألا تُترك للحكومة صلاحية الضغط على العقول ، بل يجب أن تُحمل على توسيع المعارف ، وتسهيل التربية ، وجعل التعليم حراً مطلقاً للجميع ، بشكل يبقى معه النفوذ في يد الأمة. ان مهمة الحكومة هي أن تشرف على التربية اشرافاً عاماً ، وأن ترعى الأخلاق وتنمّي الاقتصاد ، وأن تُعنى بالنسل وحاجاته ، وأن تلتزم بالاجتهاد للتوسع في الزراعة والصناعة والتجارة ، حتى لا تبقى الأمة في حاجة الى غيرها من الأمم ، وأن تعمل على ترسيخ الاشتراك العمومي بين الناس ، وأن تحثّ الناس على اتباع الاعتدال المتناسب مع الثروة العمومية . ويبقى ، مع ذلك ، التصرف بالمال والرّتَب ، إعطاء وتحديداً ومنعاً ، منوطاً بالأمة ، بحيث تقرر وحدها النفقات اللازمة ، وتعيّن موارد المال ، وترتب طرائق جبايته وحفظه وانفاقه ، فان الارادة للأمة وعلى الحكومة العمل(١٤٢). فتلك هي وظائف الحكومة ، وهذه حدودها . والتزام الحكومة بوظائفها يحقق الأمن النفسي والمادي للناس ، مما يجعل الفرد يقوم بعمله على أكمل وجه . ذلك بعد أن يأمن على حقوقه . والحكومة العادلة هي تلك التي يستطيع أن ينعم الانسان في عهدها بهذه الحقوق ، اذ تقوم على حراسته في جسمه وحياته ، وتعتني بالشؤون العامة المتعلقة بالترويض الجسمي والنظري والعقلي ، وتقيم المنتزهات والمنتديات والمدارس والمجامع ، وتسهّل

---

(١٤١) م . ن ، ص ١٠٤ .

(١٤٢) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١٤٦ — ١٥١ .

الطرقات وتبني الجسور . على أن من أهـم مهمات الحكومة هي المحافظة على الحقوق العمومية للناس ، وحراسة الانسان مقيماً ومسافراً بحيث تؤمّن له الأمن والحماية ، مع بقائه حراً في الفكر مطلقاً ، وفي الفعل ما دام لا يخالف القانون الاجتماعي ، وذلك لأن الناس « أدرى بمنافعهم الشخصية » . هذا فضلاً عن أن الأمة هي أدرى بمصالحها من الحكومة « واذا اختلفت الحكومة مـع الأمة في اعتبار الصالح والمضر ... على الحكومة أن تعتزل الوظيفة » ، لأن الحكومـة ، ولو في صورة السلطة القضائية ، « تقتصر وظيفتها في حفظ الجامعات الكبرى كالدين ، والجنسية ، واللغة ، والعادات ، والآداب العمومية »، وذلك باستعمال الحكمة والاقناع ، « ولا تتداخل الحكومة في أمـر الدين ما لم تنتهك حرمته » . وتدخلها في الـدين لا يتعدى منع الشعوذة ووقف المتاجرة به . وهذا يقود الكواكبي الى التساؤل : « هل السياسة الاسلامية سياسة دينية ، أم كان ذلك في مبدأ ظهور الاسلام ، كالادارة العرفية عقب الفتح ؟ »(١٤٢). ان طريقة تساؤلـه تدل على النفي ، في ما عدا فترة بداية الاسلام . وهذا النفي يجعلـه يخرج الحكومة عن دائرة التحكم الديني . هذه هي حدود الحكومة ووظائفها ، بحسب تصوّر الكواكبي ، ولكن ما هو شكلها المرجو ؟ يجيب الكواكبي قائلاً : « وتقرير شكل الحكومة هو أعظم وأقـدم مشكلة في البشر [وأخيراً قرّر الغرب] بعض قواعـد أساسية في هذا الباب تضافر عليها العقل والتجريب « فصارت تعدّ من المقررات الاجتماعية عند الأمم المترقية [... واختلافها] هو في وجوه تطبيق تلك القواعد وفروعها على أحوالهم الخصوصية . وهذه القواعد التي قد صارت بديهية في الغرب ، لم تزل مجهولة ، أو غريبة ، أو منفوراً منها في الشرق »(١٤٣)، وعلـى الشرق ، اذا أراد أن يلحق بالغرب ،

(١٤٣) **طبائع الاستبداد**، ص ١٤٤ .

ويصبح من الأمم المترقية ، ويتخلص من شآمة الاستبداد الى الأبد ، أن يتعظ ويتعلّم من أخيه الغرب ، ويعلم أنه لا مخلص له الا باختيار شكل الحكومة التي تناسب أحواله الخاصة ، والأهم من ذلك تقرير مضمون هذا الشكل . والكواكبي ، مشاركة منه في حـلّ المسألة ، يتساءل تحت عنوان « مبحث نوعية الحكومة » : « هل الأصلح هي المـلكية المطلقة من كل زمام ، أم المـلكية المقيدة ، وما هي القيود ؟ أم الرئاسة الانتخابية الدائمة مع الحياة أو المؤقتة الى أجل ؟ وهل تـنال الحاكمية بالوراثة ، أو العهد ، أو الغلبة ؟ وهل يكون ذلك كما تشاء الصدفة ، أم مع وجود شرائط الكفاءة ، وما هي تلك الشرائط .؟»(١٤٤) ومن مجمل آرائه يبدو واضحاً أنه يرضى بالمـلكية المقيدة ، وبالرئاسة الانتخابية المؤقتة الى أجل ، ويرى أن الحاكمية تـنال بالعهد ، وتكون مشروطة بالكفاءة وبمراقبة استمرارها . فالشكل وحده ليس هو معيار الحكومة العادلة لديه ، ولا فرق عنده بين حاكم يلتزم بالقانون ويهاب مخالفته ، وبين حكومة دستورية تتكامل هيئاتها ، وتنسق ادارتها مع الهيئات الأخرى . ويكره الكواكبي أكثر ما يكره « حكومـة الفرد المطلق ، الوارث للعرش ، القائد للجيش ، الحائز على سلطة دينية»(١٤٥) وهو يلمّح الى ضرورة العودة الى نظام سياسي ذي طابع شوري يتمثل العهد الاسلامي الأول ، اذ كانت السياسة الاسلامية « نيابية اشتراكية أي (ديموقراطية) تماماً »(١٤٦). إلا أنه يريد أخيراً : مـلكية دستورية كوسط بين الاستبداد والحكم الجمهوري ، تتمتع بشورى أرستقراطية

---

(١٤٤) م . ن ، ص ١٤٦ .

(١٤٥) م . ن ، ص ٢٢ .

(١٤٦) **أم القرى** ، ص ٢٩ .

فالمطلوب هو حاكم منتخَب مؤقت مسؤول فعلاً ، يترأس حكومة مراقَبة مراقبةً شديدة ، وخاضعة لمحاسبة لا تهاون فيها ، وتكون ادارة البلاد عن طريق الشورى الفعلية ، التي هي احدى ميزات الحكومة الجيدة التي تقيم المساواة وتحفظ العدالة ، وهي التي تكون حكومة جمع لا حكومة فرد . لكن حكومة الجمع وحدها لا تكفي ، لأن « الاشتراك في الرأي لا يدفع الاستبداد ، وانما قد يعدّله الاختلاف »[١٤٧]، ولا بد من وجود المراقبة منعاً للاستبداد بالسلطة ، وهذه النتيجة خلص اليها الكواكبي لعلمه « أن الحكومة من أي نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والاحتساب الذي لا تسامح فيه »[١٤٨] .

ان كل صور الحكم حسنة ، عند الكواكبي ، اذا تحققت فيها المحاسبة عن طريق مراقبة تطبيق قانون مُلزِم ترتضيه الأمة لنفسها . ومن المعلوم أن الحكومات المدنية لا تستمر مسؤولة كثيراً ، الا ما لاحظناه من « الحكومة الحاضرة في انكلترة ، والسبب يقظة الانكليز الذين لا يُسكرهم انتصار ، ولا يُخملهم انكسار ، فلا يغفلون لحظة عن مراقبة ملوكهم »[١٤٩]. لذلك علينا أن نحدّد مسؤولية الحكومة، ونرسم حدودها ، ونعرف « كيف يُراقب استمرارها ، وكيف تستمر المراقبة عليها »[١٥٠]. واذا أردنا تأسيس حكومة نيابية ديموقراطية فلا بدّ أن ندرك أن من أهم أسسها هو فصل السلطات وتكاملها ،

---

(١٤٧) م . س ، ص ٢٢ .

(١٤٨) م . ن ، ص ٢٣ .

(١٤٩) **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٤ .

(١٥٠) م . ن ، ص ١٤٧ .

واستمرار المراقبة عليها ، فيكون « المنفذّون مسئولين لدى المشرّعين وهؤلاء مسئولين لدى الأمة »(١٥١)، وبهذا التسلسل المراتبي يمكننا ضمان استبعاد الاستبداد ، اذ تحاسب السلطة التشريعية السلطة التنفيذية ، ويخضع المشرّعون لإرادة الأمة . وكل أمة قادرة على محاسبة حكّامها ، اذا عمت فيها المساواة الحقوقية ، وامتنع التفاوت الكبير في الأرزاق ، وانزاحت عنها الغفلة ، وعمّها العلم ، وقادها أهل الكفاية ، ووضع الرجل المناسب في المكان المؤهل له . ولا بدّ أولاً من إزالة الاستبداد ، لإقامة حكومة عادلة ، ومن ثم نقوم بمراقبتها . فالكواكبي يرفض ما تدّعيه الحكومة ، أياً كانت ، من اصلاح يجري بعيداً عن مشاركة الشعب ، كما يرفض عدالة الحكومة ، حينما تكون مفروضة من الحكّام ، بحسب رؤيتهم لها . ويطلب استمرار مراقبة تنفيذ العدالة ، ومراقبة سياسة الحكومة ، بعد أن استخلص أن المراقبة هي الضمان الوحيد لمنع الاستبداد ، يقول : « ومن الأمور المقررة طبيعة وتاريخياً أنه ما من حكومة عادلة تأمن المسئولية والمؤاخذة بسبب غفلة الأمة أو التمكّن من إغفالها الا وتسارع الى التلبس بصفة الاستبداد »(١٥٢)، لأنه « لا يوثق بوعد من يتولّى السلطة أياً كان »(١٥٣)، سواء أكان يدّعي العدالة في حكمه ، أم كان سافراً في استبداده ، ذلك لأن « المجرم لا يعدم تأويلاً » لما يقوم به من جرائم ما دام يمتلك القوة ، التي يصف الكواكبي ممارستها ، حين لا يحدّها شيء ، قائلاً : « من طبيعة القوة الاعتساف »(١٥٣)، وسرعان ما تمتد

---

(١٥١) م . ن ، ص ٢٢ .

(١٥٢) م . ن ، ص ٢٣ .

(١٥٣) م . ن ، ص ١٤٥ .

لتصبح (قسوة) ما لم يُضرب على يـد صاحبهـا اذا عنّ له أن يستخدمها في غير موضعها المناسب •

ولمحبّي عهد الخلافة الاسلامية الأول ، يضرب الكواكبي مثلاً تراثياً في مراقبة الأمة لحكّامها ، يقول : « واذا تتبعنا سيرة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مع الأمة ، نجد أنهما معكونهما مفطورَين خير فطرة ، ونائلين التربية النبوية لم تترك الأمة معهما المراقبة والمحاسبة ولم تطعهما طاعة عمياء »(١٥٤)، وذلك لتحميهما من أن تروقهما لـذة التسلط ، وعادة الأمر والنهي والتنطع من غير داع الى ذلك • ثم يدفع بمثال من الغرب ، واعظاً ، ومصوراً الأمة على أنها مروّضة حكامها ، ومراقِبة إياهـم « وملوك الانكليز الذين فقدوا منذ قرون كل شيء ما عدا التاج ، لو تسنّى الآن لأحدهم الاستبداد لغنمه حالاً ولكن هيهات أن يظفر بفرّة من قومه يستلم فيها زمام الجيش »(١٥٥)، فالأسد متربص للانقضاض على فريسته ، والمروّض (= الأمة) متيقظ مفتوح العينين وفي يده السوط الذي يذكّره بحدوده • ان القوة مع القوم، الذين يعرفون أن « القوة لا تقابَل إلا بالقوة »(١٥٦)، بهـا يحافظون على أصول الحكم السليم • أما في الحكومة الاستبدادية فان الجيش/ القوة ملكٌ المستبد الأول ، به يصفع من تسوّل له نفسه بطلب الحرية• وحتى يعتدل المركب ، يرى الكواكبي ، أنه لا بد من جعل الجيش بيد الأمة ، فضلاً عن ضرورة ممارسة الرقابة الدائمة ، وتكامل السلطات « لأن الاستبداد لا يرتفع ما لم يكن هناك ارتباط في المسئولية فيكون

---

(١٥٤) **طبائع الاستبداد**، ص ٣٩ •

(١٥٥) **م • ن** ، ص ٢٤ •

(١٥٦) **م • ن** ، ص ١٤٥ •

المنفّذون مسئولين لدى المشرّعين ، وهؤلاء مسئولين لدى الأمة » .
ولكن أي أمة تلك التي يمكنها أن تسائل مجالسها التشريعية ؟

يجيب : إنها « الأمة التي تعرف أنها صاحبة الشأن كله وتعرف أن تراقب وأن تتقاضى الحساب »[157]، بمعرفتها الواعية تؤكد صلاحيتها في المراقبة ، وتستعمل السيف في حال إساءة أي من الهيئات التصرّف بسلطتها . فالمراقبة هي المقياس الذي نفرّق بوساطته بين الحكومات المستبدة واللااستبدادية .

ان تحقق هذا الشرط الأساسي ـ المراقبة المتحفزة للعقاب ـ هو الميزة الرئيسة التي نعرف من خلالها الحكومات التي لا يداخلها استبداد . وعلى كل حال فانه يتحتم « على الرعية أن تكون كالخيل ، إنْ خُدمت خَدمت ، وان ضُربت شَرست ، وعليها أن تكون كالصقور لا تُلاعب ولا يُستأثر عليها بالصيد كلّه »[158]، لتستطيع أن تصون حقوقها من أيدي العابثين ، من دون كلل أو ملل . أما إهمال المراقبة فهو اهمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مما يوسّع مجال الاستبداد وتجاوز الحدود . في حين أن الأصل هو أن تكون السيطرة بيد الأمة ، لأن الشأن شأنها ، لكن الأمة « لها أن تنيب عنها وكلاء لهم حق الاطلاع على كل شيء ، وتوجيه المسئولية على أي كان ويكون أهم وظائف النواب حفظ الحقوق الأساسية المقرة للأمة على الحكومة »[159]، هؤلاء النواب هم ـ في الاسلامية ـ أهل الحَلّ

---

(١٥٧) م . ن ، ص ٢٢ .
(١٥٨) م . ن ، ص ٢٦ .
(١٥٩) م . ن ، ص ١٤٨ .

والعَقد ، المنوط بهم أمـر ممارسة الشورى والقيـام مقام السلطة التشريعية في الحكومات المدنية الحديثة .

ان الكواكبي لا يطالب بشكل معيّن للحكومة المقترحة ، ولكنه مع ذلك ، يطلب الكفاءة والانتخاب والتقييد ، مع وجوب قيام الحكومة بواجباتها كلها ، من غير أن تتدخل في حرية الناس وعقائدهم . ويشدد على أهمية المراقبة ، فلا الجمع ولا الانتخاب ولا فصل السلطات أو تكاملها ، يشكل حكومة عادلـة ، ما لم يتوافر شرط المراقبة بالقول والفعل ، بوجود شورى يقوم بها علماء مصلحون . فالسياسة المطلوبة، بالنسبة للكواكبي ، هي التي تتركّز على تكامل مبادىء حرية العقيدة والشورى والمساواة والعدالة ، التي يحفظها قانون تراقب الأمة حسن تطبيقه . وهذا كلّه قد تحقق في السياسة الاسلامية ، التي « كانت نيابية اشتراكية أي (ديمقراطية) تماماً »[١٦٠]، تحقق فيها نظام الشورى الاسلامي على أكمل وجه ، وتم فيها استيفاء معنى السياسة على أنهـا ادارة شؤون المجتمع المشتركة بين جميع المواطنين ، وفق قواعد تحفظ حق الجميع . ويتغنى الكواكبي بالمعيشة البدوية ، التي يرى أنها بعيدة عن الاستبداد ، بسبب سهولة رحيل رعيتها متى لاحظوا بوادر استبداد فان البدوي ينشأ نشأة استقلالية ويستمر عليها[١٦١]. ولأن الحالـة البدوية ذهبت الى غير عودة فلا بُدّ لنا ، بحسب رأي الكواكبي ، من اتباع الاسلامية ، اذ جاء الاسلام بقواعد حرية سياسية متوسطة « بين الديمقراطية والاريستقراطية »[١٦٢]، وجعل أصول حكومته تعتمد على

---

(١٦٠) **أم القرى** ، ص ٢٩ .

(١٦١) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٤ .

(١٦٢) **م ٠ ن** ، ص ٣٤ .

شورى أهل الحل والعقد . وقد أسس (الرسول) للمسلمين « أفضل حكومة أسست في الناس ، جعل قاعدتها قوله : (كلّكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته)(*) أي كل منكم سلطان عام ومسئول عن الأمة »(١٦٣)، وهذه هي القاعدة الذهبية ، التي على الأمة إدراكها ، ليعرف كل فرد فيها أنه مسؤول عما يصيب الأمة ، ومسؤول عن تحقيق أحلامها في التقدم والازدهار ، في ظلال حكومة عادلة . ولكن هل يمكن تحقيق ذلك كلّه ؟.

ان الكواكبي يرسم طريق النجاة متفائلاً : « ان الأمر مقدور ولعلّه ميسور ، ورأس الحكمة فيه كسر قيود الاستبداد »(١٦٤). وهو بهذا حاول وضع لبنة أساسية على طريق الثورة على الاستبداد ، وإقامة الحكم الديمقراطي الشوروي ، حيث يعيش الانسان حراً آمناً، حين لا تكون قوة فوق القانون ، ويكون القانون في يد الأمة التي تراقب سيرَ حكوماتها ولا تتسامح في المطالبة بالحقوق . ويطالب الكواكبي بحكم محلي ، نابذاً مركزية الحكم ، داعياً الى توجيه المسؤولية الى الولاة عن أعمالهم ، وبوضع قوانين لا تخالف الشرع، وتنتبه الى مقتضيات الزمان ، وتلاحظ أهمية استشارة الرعية في المصالح السياسية المهمة(١٦٥). هكذا يتبنّى الكواكبي ، مرة أخرى ، الاسلامية وفق صياغته الأخيرة لها .

★ ★ ★

(*) العجلوني ، **كشف الخفاء** ..، ج ٢ ، ص ١٥١ .

(١٦٣) م . ن ، ص ٣٧ .

(١٦٤) م . ن ، ص ١٣٤ .

(١٦٥) ينظر : **ام القرى** ، ص ١٦٠ ـ ١٦٦ .

خاتمة

يتبين لنا من هذا الفصل أن الكواكبي ناهض الاستبداد مبيّناً أنه سوء كلّه يجب محاربته ، لأن شؤون الحياة كلها تتعلق به . فلابد من مواجهة الجهل بالعلم ، والخلاف بالتعاون والاجتماع ، وتجاوز الخلافات المذهبية ، للتمكن من نيل الحرية ، وانشاء شورى دستورية تراقب الحكومة ، ليتم تحقيق العدالة والمساواة . وان ما أصاب الأمة هو فتور لا انحطاط ، لذلك هناك أمل بالنهوض ، وان مقاومةالاستبداد ليست بمستحيلة . ولكنه بيّن ضرورة إيجاد البديل قبل إزالةالاستبداد حتى لا يُستبدل مستبدٌ بآخر .

وفي مقابل أشكال الاستبداد الأربعة وضع الكواكبي بدائله على أنها المساواة والحرية والعدالة والشورى ، ثم جمع ذلك كلّه في الاسلامية ، التي رآها حلاً شاملاً لأزمات أمته .

أما فكرة المساواة فقد ارتبطت لديه بفكرة العدالة ، وشدّد فيهما على الجانب السياسي لهما .

كما احتلّت الحرية مكانة كبيرة في فكره ، وخاصة حرية الفكر والاعتقاد فدعا الانسان الى تفهم دينه بحرّية ، وطالبه بنبذ التعصب

والمبتدعات البعيدة عن الدين • واتخذت الحرية أشكالاً كثيرة عنده، فمن فروعها ، حرية التدين ، التي استنتج بها أن لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وأن من حق المرء الاجتهاد ، والتحرر من أسر النظرة القديمة ، والانطلاق نحو اصلاح الفكر الديني ، ونفي الجبرية ، والتمتع بحرية المطبوعات ، والتجرؤ على محاسبة الحكّام • ومن فروعها حرية التربية والتعليم ، والحرية الشخصية ، اذ حثّ الكواكبي على طلب الكرامة والمجد ، ونادى بالاعتماد على الإرادة • ومن فروع الحرية أيضاً ، حرية التملك ، وحرية العمل ، وحرية الاجتماع والتفاوض • وهنا يربط الحرية الفردية بحرية الجماعة • وأخيراً هناك الحرية السياسية التي تتحقق حين يشارك الشعب الحكومة في امتلاك القمة السياسية • وبذلك تعود العافية المفقودة التي علينا السعي في طلبها • وقد قرن الكواكبي الحرية الشخصية بالحرية السياسية ، رافضاً سيطرة الحكومة على أعمال الناس وأفكارهم • وأدرك أن الحرية التي ينشدها لا تأتي من دون جذور ، فهي مرتبطة بالوعي بحيث أنه لا يمكن امتلاكها ما لم يشعر الناس بقيمتها ويحصّلوها بأنفسهم ويتفانوا في الدفاع عنها •

كما نشد الكواكبي العدالة القضائية والاجتماعية والسياسية ، وشدّد على العدالة الاقتصادية ، فطالب بعدالة توزيع الأعمال والعائدات ، وبتحديد الملكية الى حدّ معقول حتى يتم التقارب بين الناس • ودعا الى تعاون الناس ، وتضامنهم ، حرصهم على الكسب الحلال •

إلا أن الهدف الأكبر كان في تحقيق الشورى الدستورية ، حيث يشارك المواطنون الحكومة في صنع حاضرهم ومصيرهم ، عن طريق تدخل أهل الحلّ والعقد في قرارات الحكومة •

وإذ شكّلت الاسلامية الحل النهائي عنـده ، فقد ميّز بين الاسلام والاسلامية . فالاسلامية ليست ما يدين بـه أكثر المسلمين الآن ، وانما هي دين القرآن المبني على العقل . انها مجموعة من النظام المشتقة من القرآن والسنّة والاجماع ، وهي نظم اجتهادية تبنى على العقل وتراعي مقتضى الحال . وهذه النظم هي التي يمكن أن تكون بديلاً عاماً جامعاً عن الاستبداد بأشكاله كلها . وذلك لأن كل ما نريده قد قررته الاسلامية ديناً ، اذ انها تركت للانسان حرية التصرف بحياته. وحمت العدالة والمساواة ، وسنّت الحكم على أساس الشورى . لقد وضع الاسلام الصحيح شريعة حكمة إجمالية ، صالحة لكل زمان وقوم ومكان ، فالقرآن الكريم يحيي العدل والتساوي بين الناس ، وفيـه آيات تطالب بالشورى ، ومن قواعده أن يكون الانسان حراً مختاراً. فالاسلامية مؤسسة على أصول الحرية والتشريع الديمقراطي ، وهي أول دين حضّ على العلم ، وقرر الزكاة ، ومنع التواكل ، وحثّ علـى طلب المنفعة العامة . وأهم نقطة يستخلصها الكواكبي من الاسلامية هي مسألة الحكم والحكومة التي يراها بديلاً عن الاستبداد السياسي، هي الحكومة الملتزمة بأوامـر الشرع ونواهيه ، والتي توافق رغبات الأمة . ولكي تتحقق فيها العدالة يجب أن يكون فيها قانون عادل وملائم يلاحظ اختلاف عادات الشعوب فنجعلها تتمتع بادارة محلية . ولا بُدّ أن يعتمد القانون على الشرع ، بحيث تكون علاقـة الحاكم بمواطنيه علاقة محكومة بقانون . ولا بُدّ من توافر إمكانية مراقبة الحكّام ومحاسبتهم ، وأن تقوم الحكومة بوظائفها في خدمة الناس ، وتنظيم أحوالهم ، والسهر علـى أمنهم وراحتهم . فالحكومة ما هي الا أداة تنفيذ القانون الذي ترتضيه الأمة لنفسها ، لذلك يتحتم عليهـا إشراك الأمة فيما تتخذه من قرارات ، وأن تعتمد علـى الحوار في مناقشة المعارضين ، بعيداً عن العنف والإرهاب .

ويرى الكواكبي ، في النهاية ، أن تكون الحكومة ملكية دستورية ، تتمتع بشورى أريستقراطية ، يرأسها حاكم منتخَب مؤقت مسؤول ، وتكون حكومته خاضعة للمراقبة والمحاسبة ، وألا تكون حكومة مركزية ، وذلك لكي يتمتع كل شعب بالحكم الخاص الذي يناسبه .

* * *

الفصل الثاني

الطريق إلى الإسلاميّة

تمهيد

١ ـ الوعي .

٢ ـ التدريج .

٣ ـ إصلاح الدين .

٤ ـ إنشاء الجمعية .

خاتمة

تمهيد :

نظر الكواكبي حوله موازناً بين حياة أمته ومعيشة الدول المتقدمة وما تصيبه من هناء • وحين تأمل الأمر وجد أن ذلك تأتّى من حركة مارتن لوثر (Luther) والاصلاحات العالمية المماثلة • ولما عاد الى استقراء التاريخ العربي ــ الاسلامي لاحظ فيــه جوانب مشرقة حين كان الدين في أوج احترامــه • اذ كانت السياسة الاسلامية نيابيــة اشتراكية وكان لأهل الحل والعقد دور رئيس في توجيه دفّة الحكم • حيث كان الحكّام ملزمين بمشورتهم • وذلك الحكم المستقر (حيث سادت العدالة والحرية والمساواة) جعل الناس آمنين ، يلتفت كل منهم الى وظيفته في المجتمع ، ليقوم بها خير قيام • ونتيجة مقارنة الكواكبي تلك الأحوال ، المفضية الى التقدم ، بالأوضاع السائدة في مجتمعه ، راح يجول بفكره من الموجود الى واجب الوجــود ، مشاركاً رفافــه المتنورّين في البحث عن وسائل الترقي •

وبعد دراسة وتمحيص رأي الكواكبي أن يبدأ التغيير باصلاح القواعد الاعتقادية والأخلاقية والسياسية ، وفي اجــراء التنظيمات ، وتحقيق الاجتماعات والمفاوضات لجمع شمل الآراء حــول ما تتفق الأمــة عليه •

ان الهدف الأساسي ، لدى الكواكبي ، هو وضع الحل النهائي لمسألة الحكم ، وقد وجد ضالته في الاسلامية ، التي تمارس سياسة الاشتراك في الحكم ، وتدعو الى العمل على مراقبته • فبتحقق الاسلامية يعنى الناس جميعا بشؤون الأمة في ظل الحكومة الصالحة ، التي يتم فيها الاهتمام بالدين ، والاعتناء بالعلم ، وتحقيق التعاون ، واجتماع الرأي •

فكيف يجري الاصلاح ويزال الاستبداد ويتم التوصل ، وفق تصور الكواكبي ، الى الاسلامية الحقة بما تطرحه من مبادىء سامية نتحقق باتباعها فيه الحرية والعدالة والشورى والمساواة ؟

ان نقطة البداية لذلك كلّه تتركز في إدراك معظم المواطنين أنهم يعيشون واقعاً فاسداً يتطلب الاصلاح • وهذا يعني أن بداية البدايات على طريق التغيير انما تكمن في تنمية الوعي تدريجياً لإصلاح الدين وانشاء جمعية تعنى بتحقيق الاسلامية •

١ - الوعي :

يشير الكواكبي الى أهمية وعي الاصلاح معلناً « ان احتياجنا العام الى الاصلاح بالغ فينا حتى الى لزوم الاصلاح في تفهّم معنى لفظة الاصلاح ولذلك نبتدىء(*) بتعريف الاصلاح انه في اصطلاح السياسيين إزالة المفاسد واكمال النواقص وموضوعه تنظيم الادارة السياسية وغايته حصول السعادة العمومية وهي بغية الكل في الكل »(١)

(*) بالأصل : « نبتدا » .

(١) جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، الوثائق ، ص ١٦٣ .

وهذا التعريف يتألف من شقين ، فهو أولا : إزالة المفاسد ، وهو ثانياً : ترقّي الأمة ، وموضوع الاصلاح هو تنظيم الادارة السياسية أولاً ليتم للناس التنعم بالسعادة في ظل الأمن والحرية •

والإصلاح ليس بالأمر المستحيل ، ومن الخطل تصديق « قول من قال : أننا أمة ميتة فلا ترجى حياتنا ، كما لا اصابة في قول من قال : اذا نزل الضعف في دولة أو أمة لا يرتفع »[٢] بل على العكس من ذلك فان الأمة ، التي تسعى لاسترجاع أسباب حياتها ، هي أمة ستحقق مبتغاها ولا ريب ، ولنا في الأمم السالفة براهين على ذلك ، فتلك أمة الرومان التي نهضت بعد عثرة ، واليونان الذين جددوا نشاطهم ونهلوا من غيرهم حتى بلغوا من القوة ذروتها ، ومن العلم أوجه • وكذلك فعل الأمريكان في العصر الحديث •

والمهم أن من يريد الاصلاح عليه معرفة معناه ليجدّ في طلبه ولا ينتظر ذلك من حكومته أو من أمة أخرى غير أمته • فاذا أردنا إزالة المفاسد ، وتنظيم أحوالنا السياسية ، فانه يجب علينا أن نطالب الحكومة بحقوقنا ، ونلحّ في طلبها ، ليس على سبيل الصدقة ، وانما بأسلوب يجعلها تدرك جدية مطالبنا • وبغير ذلك فلن تتمكن من نيل حقوقنا[٣]• فلا يمكن أن تمنح الحكومة شعبها حقوقه ما لم يطالبها بها باستمرار • فاذا شعر الانسان أنه أسير في وطنه ، ولا يمكنه الحصول على حريته ، وجب عليه أن يضرب في الأرض سعياً وراءها ، مقاطعاً كل مستبد يواجهه ، مهما عانى في سبيل حريته « فان الكلب الطليق خير حياة من الأسد المربوط »[٤]• ولا بد

(٢) الكواكبي ، **أم القرى** ، ص ١٦ •
(٣) ينظر جان داية ، **م • س** ، ص ١٤٩ •
(٤) الكواكبي ، **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٨ •

للمرء ، حين يوضع في مجال الاختيار بين الذل والموت ، أن يختار الموت حتى لا يعيش حياة لا شيء فيها سوى الحرص على المستبد لقاء طعام لا يسدّ رمقاً ، وشراب لا يروى عطشا . ان الخوف هو الذي يرسّخ الاستبداد ، أما الشجاعة فهي وحدها التي تمنح الانسانَ الحياة الكريمة أو الموت الشريف ، وبذلك يحصل الانسان على المجد الذي لا يأتي بالتذلل أمام المتكبرين ولكنه يُطلب ببذل النفس في سبيل تحصيله .

ولا يكتمل الاصلاح السياسي الا بمراقبة الحكم ، الذي يجب أن يكون وفقاً لمبادىء الشريعة الاسلامية ، أما الحكم الظالم فان طاعته غير واجبة على المسلين وانما الواجب هو محاربة الحكّام الظالمين لإزالة مفاسدهم ، وتنفيذ حكم الشريعة فيهم ، تحقيقاً لمعنى الآية : (ومَنْ لم يحكم بما أنزلَ الله فأولئك همُ الكافرون)[٥]، الذين لا تجوز طاعتهم[٦] .

يطرح الكواكبي ، في نهاية كتابه عن الاستبداد ، خمسةً وعشرين مبحثاً يرى أنها تحتاج الى تدقيق وتفصيل ، بما ينطبق على أحوال كل بلد وخصوصياتها ، ويقول إنه يعدّد « هذه المباحث تذكرة للكتاب ذوي الألباب وتنشيطاً للنجباء على الخوض فيها »[٧] ويطالب بالبحث فيها بالترتيب ، لكنه يبدأ بالعكس ، ويتناول شرح البحث الأخير منها فقط ، والذي يتعلق بالسعي في رفع الاستبداد ، لأنه ، في نظره ، أهم الموضوعات المطلوب حلها ، والتي يجب الابتداء بها . ويضع ثلاثة شروط مبدئية لرفع الاستبداد واستبداله وهي : شعور الأمة بآلام

(٥) المائدة ٥/٤٤ .
(٦) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٦ و ١٢٧ — ١٢٨ .
(٧) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٥١ — ١٥٨ .

الاستبداد ، والتدريج ، وتهيئة البديل • فالشرط الأول : على الأمة أن تشعر بآلام الاستبداد وما يحدثه من تفاوت وفوضى بين الناس ، وما يزرعه من ذل وضعة في قلوبهم ، وذلك حتى تستحق الحرية لأن نوالها عفواً لا يفيد الأمة في شيء ، لأن من لا يتعب في تحصيل شيء ، لا يهتم بحفظه « فلا تلبث الحرية أن تنقلب الى فوضى ، وهي الى استبداد مشوش أشد وطأة كالمريض اذا انتكس » ، والحرية النافعة انما هي التي تحصلها الأمة ، بعد الاستعداد لقبولها ، وبذلك تتمكن من الحفاظ عليها(٧) •

فيجب على الأمة أن تتمسك بالطباع الجيدة ، وتطلب الحرية والعدالة ، وتقدر قيمة الاستقلال ، وتعرف مزية النظام على الفوضى « وخلاصة البحث أنه يلزم أولا تنبيه حس الأمة بآلام الاستبداد ، ثم يلزم حملها على البحث في القواعد الأساسية السياسية المناسبة لها بحيث يشغل ذلك أفكار كل طبقاتها » • فمن أراد تخليص أمته من أسر الاستبداد ، عليه أولاً ، أن يبث فيها العلم بسوء حالتها ، وأن يبين لها امكانية التغيير • وسرعان ما ينتشر الشعور الحاد بآلام الاستبداد بين الناس حتى يكاد يشمل أكثر أفراد الأمة مما يؤدي بالناس الى التحمس فينادون مع المعري :

« اذا لم تقم بالعدل فينا حكومة

فنحن على تغييرها قدراء »(٧)

ومن يبعث في أمته الحياة ، ويوقظها على الشعور بآلام الاستبداد ، هو الانسان الذي يجهد في ترقية معارفه ، بالتلقي والمطالعة ، وباحراز علم يكسبه في قومه موقعاً محترماً ، ويحافظ على آداب قومه وعاداتهم ، محتفظاً بوقاره ، متجنباً مصاحبة الحكام ، وملتزماً بحسن الأخلاق ، يحب وطنه ، ويساعد الضعفاء ، ويغار على الدين(٧) •

فلا بدّ أن تبدأ مقاومة الاستبداد بتعميم الوعي ، الذي بوساطته يمكن التفريق بين الخير لإلجاء الحاكم اليه ، وبين الشر لردع الحاكم عنه ، لأن الأمة انما جاءت بالحاكم ليخدمها لا ليستخدمها ، وهي لا تستطيع معرفة ذلك الا اذا انتشر فيها العلم الذي يقضي على الخوف المزروع في نفوس الرعية[8]. وذلك لأن معرفة حقيقة ضعف المستبد يزيل خوف الناس منه ، اذ يرونه عاجزاً لا حول له ولا قوة إلا بجهلهم وانصياعهم . « فاذا ارتفع الجهل وتنوّر العقل زال الخوف »[9] وبدأ الناس في معرفة مكامن مصالحهم .

فالوعي هو أول خطوة على طريق ازالة الاستبداد ، فاذا عمّت المعرفة ، « عند ذاك لا بـد للمستبد من الاعتزال أو الاعتدال » لأن انتشار العلم يكسر قيود الأسر ، ويلجم المستبدّين « وكـم أجبرت الأمم بترقّيها المستبدّ اللئيم على الترقي معها والانقلاب » فيتحول من منتقم حاقد الى رئيس عادل يخاف الحساب .

وحتى يعمّ العلم في الأمة ، لا بد أولاً من الاعتراف بالجهل ، وذلك يكون بداية المعرفة ، فلا ندّعي علماً بما لا ندري عنه شيئاً ، ثم نحاول أن ننهل من العلوم ، التي « توسّع العقول وتعرّف الانسان ما هي حقوقه وكم هو مغبون فيها ، وكيف الطلب ، وكيف النوال ، وكيف الحفظ » وبذلك نتعرف الى حقوقنا وحدودها ، ونتعلّم كيف نطالب بها ، وكيف نحصل عليها ونتمسك بها ، مما لا يدع مجالاً لاستبداد حاكم أو ولي[9]. وهذا يتطلب تحقيق الشرط الثالث من شروط رفع الاستبداد واستبداله ، ألا وهو تهيئة بديل الاستبداد ، قبل مقاومته ، وذلك حتى لا يصبح الأمر مجرد استبدال مستبد بآخر.

(٨) **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٥ ــ ٢٦ .

(٩) م . **ن** ، ص ٤٦ ــ ٤٨ .

ففي كل عمل لا بدَّ من معرفة الغاية ، ومعرفة الطريق الموصلة اليه ، لنتمكَّن من الإقدام عليه • ولا تنفع المعرفة الاجمالية العامة ، بل بل لا بدَّ من معرفة الغاية ، معرفة واضحة ، ورسم الخطة الموصلة اليها ، رسماً واضحاً ودقيقاً • فاذا أردنا استبدال الاستبداد علينا تهيئة ماذا نقيم مكانه ، تهيئة موافقة لرأي الأغلبية ، التي يجب أن تكون مقتنعة بضرورة التغيير • وتساعد الصحفُ والمراسلات المنتظمة على إقناع الرأي العام بالتغيير المطلوب • وموافقة الرأي العام ضرورية ، حتى لا يكون الإقدام على التغيير ناقصاً ، وحتى لا ينضمّ بعض الناس الى ضرب المستبِدّ ، فتكون الغلبة في جانبه • فلا بدّ من تقرير شكل الحكومة المطلوبة ، بديلاً عن الاستبداد ، قبل مقاومته حتى لا يقع الخلاف في أثناء محاولة ازالته • ويشدد الكواكبي على أهمية تعميم الشكل المطلوب لا الاقتصار على موافقة الخواص ، وذلك لأننا اذا أردنا له النجاح فلا بدّ أن يأتي مترافقاً بقبول الرأي العام[١٠] •

هذا فضلاً عن أن بثّ الوعي واقناع العامة بالشكل المطلوب هو أمر واجب على كل إنسان يرى في نفسه القدرة على ذلك • فعلى كل إنسان قادر أن يرتب بين أوقاته وأشغاله ، ويترك الشغل الذي لا يجد له وقتاً كافياً ، أو يفوّضه الى من يفيه حق القيام به • ويرتّب نفقاته على نسبة المضمون من كسبه ، ولا يحمِّل نفسه ما لا تطيق ، بل يتخصص في عملٍ واحد ، لأن العلم الدقيق والاتقان ضروريان للنجاح في أي عمل كان • ويرتب نفسه للمجد على حسب استعداده الحقيقي ، فلا يتطاول على ما لا يستطيعه ، وعليه أن يسعى الى تربية الآخرين على ذلك ، بالاقناع والموعظة والقدوة الحسنة[١١] •

---

(١٠) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٥٧ — ١٥٨ •

(١١) **أم القرى** ، ص ١٧٥ — ١٧٨ • وينظر أيضا : الطبائع ، ص ١٥١ — ١٥٥ •

« والخلاصة أن الراغب في نهضة قومه ، عليه أن يهيء نفسه ويزن استعداده ثم يعزم متوكلاً على الله في خلق النجاح »(١٢) وهذه من وظيفة عقلاء الأمة وسراتها . فاذا عرفنا أن الأمة هي مجموعة أفراد، أدركنا تأثير الفرد الواحد في أمته ، وأمكننا القول إن اجتهاد كل فرد في ترقية نفسه كفيل بترقي الأمة كلها . لذلك فان مقاومة الاستبداد، وطلب الحرية ، وتغليب الشريعة على السلطة ، وتوحيد الله حقاً ، وتقييد الحكام ، وطلب المجد ، للوصول الى المساواة والعدالة والحرية ، في ظل سلطة عامة ، هي أمور مطالب بها كل فرد في الأمة « وقد قال تعالى : (إن الله لا يغير ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم)* .. »(١٣) والنتيجة أن الأمة « ليس لها من يحك جلدها غير ظفرها ، ولا يقودها إلا العقلاء بالتنوير والاهداء والثبات » . وهذا الاهداء والأمر بالمعروف ، متعين على كل فرد في الأمة ، ولو أهمله سواه ، لأن على المسلم أن يعمل من غير أن ينتظر ذلك من غيره . حتى اذا سعى كل فرد بنفسه الى إقامة الحق ومقارعة الباطل ، وجد في أمته كثيرين على شاكلته ، وبذلك يتجمع حشد كبير في وجه الاستبداد يعرف كل منهم « أن الله ، جلت حكمته ، قد جعل الأمم مسئولة عن أعمال من تحكمه عليها »(١٤)، وأن على الانسان أن يتحمل مسؤولية حياته ومصيره ، وأن الأمة لا تسترجع عزها الا بعد ان تعي حالتها ، وتبلغ رشدها ، وتعرف أن المستبد وأعوانه لا يمكنهم إنقاذ الأمة لأن وزير المستبد

---

(١٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٥٤/١٥٥ .

(*) الرعد ١٣/١١ .

(١٣) **أم القرى** ، ص ٦٦ — ٦٩ .

(١٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٥٩ .

مستبد لئيم مثله « فهل يجوّز العقل أن ينتخب رفاق من غير أهل الوفاق »(١٥) مع معرفة أن المستبد لا يستوزر إلا بعد الاختبار . بناء عليه ، علينا ألا نغترّ بما يتشدّق به الوزراء والقواد من الإنكار على الاستبداد وادعاء مطلب الاصلاح ، وألا ننخدع لمظاهر التقوى في بعضهم ، ولا نثق بهم ، لأن الخير ينافي سيرهم وسيرتهم ، وهم لا يقصدون بادعاءاتهم ومظاهرهم غير إقلاق المستبد ، وتهديد سلطته ليشاركهم في استدرار دماء الرعية ، واستباحة أموالها . ولنعلم أن العقلاء والمثقفين ، هم الوحيدون القادرون على تحرير البلاد ، والقضاء على الاستبداد وأعوانه ، حتى اذا نشروا الوعي بين الناس هبّوا جميعاً الى إزالة الاستبداد واستبداله بحكومة شورية ينعم في ظلّها الناس بالحرية والمساواة .

وبادىء ذي بدء ، يعقد الكواكبي الآمال في الاصلاح على الشباب المهذبين الأحرار ، الذين يتّبعون ما يأمرهم به دينهم ، وينتهون عما ينهى عنه ، ويكون كل منهم شريكاً لقومه ، وباراً بوطنه ، ويعتبر أن خير الناس أنفعهم للناس ، ويعلم أن القضاء والقدر هما السعي والعمل ، وأن كل ما على الأرض من أثر إنما هو من عمل البشر(١٦) .

٢ ــ التدريج :

ان عملية الاصلاح لا يمكن أن تتم بين ليلة وضحاها ، لذلك لا يطالب الكواكبي بالتغيير المفاجىء ، وانما يريد أن يتم التغيير بالتدريج،

(١٥) **طبائع الاستبداد**، ص ٦٣ .

(١٦) **أم القرى**، ص ١٨٣ ــ ١٨٤ .

فاذا كان « سبب الخلل النازل هو الجهل الشامل » فلا بد من « إنذار الأمة بسوء العاقبة » وتقريع أفرادها على تفرقهم وتقاعسهم وسكونهم الى الجهل الى أن يدركوا أن « الدواء هو : أولا تنوير الأفكار بالتعليم ثانياً ايجاد شوق للترقي في رؤوس الناشئة »[١٧] وليس هذا بالعمل الهيّن ، وانما يحتاج توجيه الرأي العام الى صبر وجهد « ولا يخفى أن اصلاح الفكر العام دونه صعوبات كثيرة : لأن العامة تأبى قبول كل ما يخالف ما تقرر عندها »[١٨]. ولا بد أن يتصدّى لهذا العمل العلماء الغيورون ، فيستعملون النصح والتوبيخ مع الشباب ، ويحاربون فتور الشيوخ بجرائد مخصوصة ، تقابلهم باللوم والتبكيت ، ويسلّطون عليهم أقلام الأدباء وألسنة الشعراء ، وبمثل هذا التدبير تثور حرب أدبية بين الناشئة والواهنة حتى يدبّ حب العلم في النفوس وتنصلح الأخلاق ويكثر في الأمة أباة الضيم[١٩] .

وقد اتفق الحكماء أن اصلاح الأخلاق من أصعب الأمور وأحوجها الى الحكمة والعزم القوي ، وقد سلك الأنبياء ، لانقاذ الأمم من فساد الأخلاق ، مسلك الابتداء أولاً بفك العقول من الشرك بالله، ثم جهدوا في تنويرها بمبادىء الحكمة وتعريف الانسان بأنه حر مختار، ثم علّموه بأن الانسان مكلف بقانون الانسانية ، ومطالب بحسن الأخلاق ، وعلّموه ذلك بأساليب التعليم المقنع ، وبث التربية التهذيبية. والحكماء السياسيون الأقدمون اتبعوا الأنبياء في سلوك هذا الطريق وهذا الترتيب ، أي بالبدء بالفطرة الدينية ، التي تؤدي الى تحرير

---

(١٧) **أم القرى** ، ص ١٩٢ .

(١٨) جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، الوثائق ، ص ١٤٩ .

(١٩) **م . س** ، ص ١٨٦ .

الضمائر ، ثم بالتربية والتهذيب والتعليم ، فجـددوا الدين ونقّحوه وأصلحوه ، لتجديد خليق أخلاق الأمم . أما بعض الحكماء الغربيين المتأخرين فقد حاولوا اختصار الطريق ، بتشجيع أعوان المستبد على الفساد ، لإيقاظ الحقد عليه ، بغية تحرير الأفكار وتهذيب الأخلاق . إلا أن بين الشرقي والغربي فروقاً كثيرة مما يجعل من غير الممكن اتباع مذاهب زعماء الحرية في الغرب ، الذين نشأت حركة قوية في أفكارهم ، بعد أن نقل الاسلامُ العلم اليهم ، فاغتنموا قوة هذه الحركة وأضافوا اليها ما لا يصلح للشرقيين ، من ذلك : التغنّي بالحرية بدل الدين ، واستباحوا القسوة ، وقاعدة أن الغاية تبرر الوسيلة . لكننا ، نحن ، لا يمكننا أن نلتمس دواءنا إلا « عن طريق إحياء العلم واحياء الهمة مع الاستعانة بالدين » فننشر التعليم العملي والثقافة الاجتماعية ببساطـة ووضوح مسترشدين بهدى العلماء[٢٠] .

ومن الضروري أن يشمل التعليم كل الأعمار والفئات ، ولكل بحسب ما يناسبه « ولا بد أن تصحب التربية من بعد البلوغ ، تربيـة الظروف المحيطة ، وتربية الهيئة الاجتماعية ، وتربية القانون أو السير السياسي ، وتربية الانسان نفسه »[٢١] لأن التربية عملية اجتماعية ، تلعب فيها الظروف المحيطة دوراً رئيساً . كما أن التعليم لا يفيد شيئاً ، اذا لم يأتِ عن قناعة المتعلّم بضرورته . والاقتناع يقوم على الحرية بين طرفي العلاقة : المعلّم والمتعلم ، ويعتمد على الحوار بدل التلقين ، ويكون بما يتلاءم مع ميول المتعلم ورغباته . وهذا ينسجم مع تعاليم الأديان ، التي تسترشد بالاقناع طريقاً للهداية ، في الدرجة الأولى ، ثم تحاول ذلك عن طريق الترغيب ثم الترهيب .

---

(٢٠) **طبائع الاستبداد** ، ص ٩٤ ـ ١٠٠ .

(٢١) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٠٣ .

والتربية المطلوبة هي إعداد العقل للتمييز والمحاكمة ، وحث الناس على تقوية الارادة وعلى اتقان الأعمال ، وهي تربية تشمل العقل والنفس والجسم ، فتقوّي الأجسام وتحيي العلوم وتنمّي الأخلاق وتربي النفس « على معرفة خالقها ومراقبته والخوف منه »(٢٢) وتدعو الى كل ما هو خير « لا ينبت الا في أرض العدل ، تحت سماء الحرية ، وفي رياض التربيتين العائلية والقومية »(٢٣) .

ولأن التربية غير ممكنة في ظل الاستبداد فعلى عقلاء الأمة أن يسعوا الى رفع الضغط عن العقول لتنطلق في سبيلها وتمزّق الأوهام، وأن يقنعوا الناس بأنهم خلقوا لغير الذل ، وأن يحرّكوا قلوبهم بخطابات مثيرة تدفعهم الى اليقظة ، وترفع عنهم التأخر ، وأن يجعلوهم واثقين بأنفسهم « ثم بعد ذلك يعتنوا بالتربية حيث يمكنهم حينئذ أن ينالوها على توالي البطون »(٢٤) .

اذاً لا بد من إزالة الاستبداد الذي يضغط على العقول ، قبل البدء بالعملية التربوية الشاملة السليمة ، وإزالته لا تعني بالضرورة إزالته مادياً ، وانما ازالة ضغطه على العقول ، بالتوعية المبدئية على أنه شر يجب التخلص منه ، وأنه يداري قسره بجهلنا ، ثم بعد أن يتم القضاء عليه ، يمكن البدء بعملية التربية الشاملة ، التي لا ينتظر منها أن تؤتي ثمارها الا في زمن طويل . « ومن الحكمة استعمال اللين والتدريج والحزم والثبات في سياسة الارشاد ، كما جرى عليه الأنبياء العظام»(٢٥)

---

(٢٢) م . ن ، ص ١١٣ .

(٢٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٠٦ .

(٢٤) م . ن ، ١١٣ .

(٢٥) م . ن ، ص ١٠٤ .

فقد ينفر الناس من التربية اذا لم تأتهم بشكل يتناسب وأوضاعهم الراهنة . فعلى العلماء أن يجتهدوا في ايقاظ الناس وتوعيتهم على ضرورة محاربة الاستبداد ، وأن يبينوا لهم كيف يعيش الانسان هانئاً اذا كان حراً طليقاً « وخلاصة القول أن الأمم التي يسعدها جدّها لتبديد استبدادها ، تنال من الشرف الحسي والمعنوي ما لا يخطر على فكر أسراء الاستبداد »(٢٦) واذا أردنا نيل هذا الشرف علينا السعي نحو الترقي الحيوي ، الذي يتدرج فيه الانسان ، من الترقي بالذات، الى الترقي بالعائلة ، ثم بالعشيرة ، ثم بالانسانية . ويجب ألا ننسى أن الترقي يقوم على أسس من العلم والتربية ، وتهذيب النفس بالأخلاق، والارتقاء بالعلاقة مع الآخرين بالتعاون . والترقي يتم بالموازنة بين الارادة والرغبة ، وبين النفس والعقل ، ولا بد من تغليب العقل على النفس لتغليب الارادة على الرغبة . وهذا يتحقق بمساعدة الأديان ، التي لا يمكن إغفال دورها في إحداث الترقي الانساني ، الا أنها ، بالوقت نفسه ، يجب ألا تتخذ ذريعة لإحداث التفرقة بين الأخوان، الذين يتبعون أدياناً مختلفة(٢٧) .

ويخاطب الكواكبي بني قومه ، يحرّضهم على التكاتف الوطني، قائلاً : « أعيذكم من الخزي والخذلان بتفرقة الأديان وأعيذكم من الجهل ، جهل أن الدينونة لله »(٢٨). فالدين شأن كل انسان وربه ، ينبغي ألا يتدخل به الآخرون . كما يوجّه خطابات تحريضية الى بني قومه ، وبني دينه ، والى أبناء الشرق ، ليقوموا من الذل والتخلف ،

(٢٦) م . ن ، ص ١٤٠ .

(٢٧) ينظر م . ن ، ص ١١٦ .

(٢٨) الكواكبي ، **الأعمال الكاملة** ، طبعة ١٩٧٥ ، ص ٢٠٨-٢١١ .

فيتركوا التقليد ويتمسكوا بالارادة ، ويرفضوا الظلم ، ويبذلوا كل تضحية ممكنة ، ويعودوا الى الدين الأصيل ، الذي يدعو الى التسامح • ويخاطب الغربيين ، الذين يتذرعون بحماية المسيحية ليضربوا الوحدة الوطنية ، بقوله : « دعونا يا هؤلاء نحن ندبّر شأننا ، نتفاهم بالفصحاء » فنحن قادرون على التعايش ، بالرغم من اختلاف أدياننا ، وقادرون على حماية أدياننا بأنفسنا • ويقول للشرقيين : ان اللحاق بالغرب يتطلب (الصدق في الدين وفي الأخلاق ، والاستقلال في الرأي ، والحرص على الحرية وعلى الوقت والعمل ، وعدم الخوف إلا من الله)[٢٩] فان انسان الغرب قد قرر قواعد تضافر عليها العقل والتجريب ، وعلينا أن نستنير بما ينفعنا منها ، ونسترشد بمبادىء ديننا ، حتى نتمكّن من التدرج في الترقي • « وأنفع ما بلغه الترقي في البشر ، هو احكامهم أصول الحكومات المنتظمة « وبجعلهم ألا قوة ولا نفوذ فوق قوة الشرع » « وبجعلهم قوة التشريع في يد الأمة » « وبجعلهم المحاكم تحاكم السلطان والصعلوك على السواء » « وبجعلهم الأمة يقظة ساهرة على مراقبة سير حكومتها »[٣٠] وذلك لأن للحكومة تأثيراً مباشراً وعريضاً على نواحي حياة البشر كلها ، ولهذا يجب أن يراقب الشعبُ حسنَ تنفيذ القانون الذي يضعه حتى لا تتجاوزه ، ولا يدع لها نفوذاً غير القيام على تنفيذه ، بشكل يضمن المساواة والعدالة للجميع • لذلك فان « تقرير شكل الحكومة هو أعظم وأقدم مشكلة في البشر »[٣١]، خاض فيها كثير من الباحثين ، بغية رسم معالم الحكومة الصالحة ،

---

(٢٩) الكواكبي ، **الأعمال الكاملة** ، طبعة ١٩٧٥ ، ص ٢٠٨ـ٢١١ •

(٣٠) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٤٠ •

(٣١) **م • ن** ، ص ١٤٤ •

ولكن قلّ من توصّل منهم الى ذلك ، وحتى لو أن بعضهم اتفق على بعض القواعد الأساسية ، إلا أنهم اختلفوا في وجوه تطبيقها على أحوالهم الخاصة .

هذا علاوة على أن من يتولّى السلطة لا يلبث أن يحنث بوعوده ، التي قطعها على نفسه في تحقيق العدالة والحفاظ على المصلحة العامة ، بل إنه ليأتي بأفظع الجرائم ثم يحاول تأويلها على أنها لمصلحة الأمة . وهذا كله لأنه يمتلك القوة التي تغريه بالاستبداد . « ولأن القوة لا تقابل إلا بالقوة »(٣٢)، لذلك على الأمة ، التي يحكمها الاستبداد ، أن تقاومه بكل ما أوتيت من القوة . لكن الأمة ، اذا رسخ فيها الاستبداد وتعودته ، لا تسأل عن الحرية ، ولا تلتمس العدالة ، ولا تعرف قيمة الاستقلال ، بل هي تتعود التبعية العمياء . وحتى اذا نقمت على المستبد ، فانها تنتقم من شخصه ولا تقتلع الاستبداد من جذوره ، وهكذا تستبدل مستبداً بمستبد . وقد تتحرر من الاستبداد عفواً وبلا تخطيط فلا تلبث تتخبط في الفوضى حتى يعاودها الاستبداد أشد وطأة وأكثر شراً .

ولهذا فان « الحرية التي تنفع الأمة هي التي تحصل عليها بعد الاستعداد لقبولها ، وأما التي تحصل على إثر ثورة حمقاء فقلما تفيد شيئاً »(٣٣)، ومن يريد أن يأخذ بيد الأمة ، لإنقاذها من شر الاستبداد ، ومساعدتها على اقتلاعه من جذوره ، عليه « أن يبثّ فيها الحياة وهي العلم ، أي علمها بأن حالتها سيئة وانما بالامكان تبديلها بخير منها »(٣٤)

(٣٢) م . ن ، ص ١٤٥ .

(٣٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٥٢ .

(٣٤) ينظر : م . ن ، ص ١٥٣ ـ ١٥٥ .

فاذا شعرت بآلام الاستبداد ومساوئه تتحمس للتخلص منه وتسعى لاستبداله . وايقاظ شعور الاستياء في الأمة ، التي تعاني من وطــأة الاستبداد ، انما يقع على عاتق ذوي الشهامة ، ممن يرغبون في نهضة قومهم ، الذين على كل واحد منهم ، حتى يصغي الناس اليه ، أن يحرص على ترقية معارفه ، واتقان أحد العلوم ، والمحافظة على الآداب العامة ، وقلة الاختلاط بالناس ، وتجنب مصاحبة الحكام والممقوتين ، وتجنّب الحسد ، واختيار الأصدقاء ، وكتم الآراء ، والتحلي بالأخلاق الحميدة، والثبات على المبادىء ، والشفقة على الضعفاء ، والغيرة علــى الوطن والدين[٣٤]. حتى اذا عمّ الوعي واجتمع الرأي ، بدأت على الاستبداد حملة شعواء . وهذا يقودنا الى الشرط الثاني الذي وضعه الكواكبي لرفع الاستبداد ، ونعني به مقاومة الاستبداد باللين والتدرج لا بالشدة والعنف . والوسيلة الوحيدة لإزالته « هي ترقّي الأمة في الادراك والاحساس ، وهذا لا يتأتى الا بالتعليم والتحميس »[٣٥] من قِبَل الراغبين في نهضة الوطن ، وتخليصه من أسر الاستبداد وشروره . والذين عليهم أن يعلموا أن اقتناع الناس بضرورة التخلص منه لا يتأتى إلا في زمن طويل ، وأن إزالته ليست بالأمر السهل ، بل هي تحتاج الى جهد وصبر طويلين .كما لا بد من معرفة « أن كل أمــر يحصل بقوة قليلة في زمان طويل يكون أحكم وأرسخ وأطول عمراً مما اذا حصل بمزيد قوة في زمان قصير »[٣٦] فلا ينبغي أن يقاوم الاستبداد بالعنف كي لا تكون فتنة تحصد الناس حصداً ، ثم لا تثمر عن شيء . أما اذا اشتد الاستبداد وانفجرت الفتنة فعلى العقلاء أن يتباعدوا عنهــا ، مبدئياً ، حتى يتم حصد المنافقين والمستبدين ، بعدئذٍ عليهم أن يوجهوا

---

(٣٥) م . ن ، ص . ن .

(٣٦) أم القرى ، ص ١٧ .

أفكار الناس ، بالحكمة ، نحو تأسيس العدالة ، وذلك بالاشراف على إقامة حكومة لا عهد لرجالها بالاستبداد ، ولا بمن لهم علاقة بالفتنة التي حدثت ، وذلك ليصار الى بناء حكومة جديدة جذرياً .

ويبيّن الكواكبي كيفية اندلاع الفتنة أو الثورة الفجائية على الاستبداد ، من خلال استعراضه بعض أحوال مخصوصة تهيّج العوام. فهي لا تحدث غالباً إلا عقب أحوال منها :

١ ــ مشهد دموي يوقعه المستبد على مظلوم .

٢ ــ حرب يخرج منها المستبد خاسراً .

٣ ــ إهانة المستبد الدين .

٤ ــ تضييق اقتصادي شديد .

٥ ــ مجاعة أو مصيبة عامة .

٦ ــ تعرّض المستبد للمحرّمات .

٧ ــ مناصرة المستبد العدو .

الى غير ذلك من الأمور المماثلة لهذه الأحوال .

لكن المستبد يحاول التحسّب من تلك المزالق بمساعدة من أعوانه .

وقد يحدث أن يسوقه بعض معاونيه للوقوع في احداها ، وهم أقدر الناس على الايقاع به ، لذلك يحاول محاباتهم واذا أراد شراً بأحدهم فانه يوجّه اليه ضربة مباغتة .

ولمن يريد إثارة الشحناء ، ضد الاستبداد ، يرسم الكواكبي بعض الطرق لمناهضة المستبد تحت ستار الدين ، بإلهائه بالفسق والفجور ،

وتغريره بأن الأمة راضية عنه ، وقيادته الى ضرورة المزيد من التشديد لحفظ النظام ، وحمله على إساءة التصرف ، وكتمان الرشد عنه لإبعاده عن ملاحظة ما يُخطط له ، وبجعل أعوانه يغضّون الطرف بإشغالهم في نهب مال الأمة(٣٧) .

وقد فعل ذلك بعض المفكرين الغربيين اذ شجعوا الاستبداد بغية تعميم الحقد عليه . لكن الطريق الأمثل لإزالة الاستبداد ، في تصور الكواكبي ، هو تجنب مثل تلك الثورات الدامية ، واستعواضها بالعمل الدؤوب على تجديد الدين وتنقيحه لتجديد أخلاق الأمة والنهوض بها عن طريق احياء العلم ، وايقاظ الشعور على ضرورة استبدال الاستبداد بحكومة شورية . ثم حمل الأمة على البحث في القواعد السياسية المناسبة لها .

ويركز الكواكبي على أهمية وجود برنامج تدريجي كامل لإصلاح أحوال الأمة . بحيث أن الثورة على الاستبداد لا تبدأ الا بعد توافر شروط نجاحها ، لأن « كل أمر ، كلياً كان أو جزئياً ، لا يحصل الا بقوة وزمان متناسبين مع أهميته »(٣٨) وإلا كان نصيبه الفشل . لذلك يجب أن تكون مقاومة الاستبداد مقاومة واعية منظمة . وتنظيم المجتمع يقوم على التضامن والاتحاد بين الأفراد ثم بين الأمم . ويجب ألا تكون الفوارق الدينية عائقاً للاتحاد الجنسي (= الوطني) بين الناس ، كما يجب ألا تكون الفوارق الجنسية عائقاً للاتحاد الديني بين الأمم .

ويضرب الكواكبي مثلاً على تجاوز ذلك كله بأمريكا ، التي وجدت لنفسها مخرجاً من تضارب الإنتماءات . فما أحرانا أن نفتكر

(٣٧) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١٥٥ ــ ١٥٧ .

(٣٨) الكواكبي ، **الأعمال الكاملة** ، ط ١٩٧٥ ، ص ٢٤٣ .

في ما وصل اليه الغربيون ، لنتعظ بما لاقوه من الأهوال ، وهم في طريقهم نحو تحرير أنفسهم من سطوة الاستبداد . فاذا كان أقرب طريق للاصلاح السياسي ، هو اصلاح الدين ، والعودة به الى أصوله الصحيحة الأولى ، واذا كان النهج التدريجي ، هو أفضل السبل لتحقيق الهدف ، لذلك فان البرنامج التدريجي الواعي يجب أن يبدأ من اصلاح الدين لتصلح السياسة .

٣ ـ اصلاح الدين :

إن كل انسان مطالَب بأن يتّبع في أخلاقه وأعماله قانوناً يتوافق ومجتمعه في أساسياته ، كذلك على كل قوم أن يتخذوا قانوناً لا يتضارب مع قوانين الأقوام الذين تربطهم معهم علاقات من أي نوع كانت ، وذلك حتى يتم التآلف والتعايش بين الأقوام .

ويرى الكواكبي أن الناموس (= القانون) الطبيعي في البشر هو ناموس وحشي لا خير فيه ، لأنه مبنيّ على تنازع البقاء ، وحفظ النوع ، والتزاحم على الأسهل ، والاعتماد على القوة ، وهذه كلها قواعد شر « لا يلطّفها غير ناموس شريف واحد ، مودوع في فطرة الانسان ، وهو : إذعانه الفكري للقوة الغالبة ، أي معرفة الله بالإلهام الفطري » وهذه الفطرة الدينية في الانسان ، هي التي تجعل حياته مقبولة ، وتجعل تصرفاته متوازنة ، تبعده عن اضرار غيره طمعاً في منفعة ذاتية « وذلك بما يؤمله المؤمن من المجازاة والمكافأة ، والانتقام منه وله » في الحياة الأخرى . والانسان مفطور على الشعور بوجود قوة غالبة عاقلة ، يعبّر عنها العاملون بلفظة (الطبيعة) ، والراشدون المهتدون يعبّرون عنها بلفظة (الله)(٣٩) .

(٣٩) ينظر : **أم القرى** ، ص ٧٠ ـ ٧٧ .

والدين بمعناه العام هو ادراك النفس وجود تلك القوة الغالبة ، ومن هنا فانه لا يوجد انسان بلا دين « بل كل انسان يدين بدين اما صحيح ، أو فاسد عن أصل صحيح ، واما باطل أو فاسد عن أصل باطل »[٤٠]، والدين الصحيح يكفل السعادة في الدنيا ، والفلاح في الآخرة .

إن الله يبعث الرسل ، لينقذوا الناس من ضلالة الشرك ، ويهدوهم الى عبادة الله وحده ، وبذلك يملكون حريتهم ، التي تحميهم من ذلّ الاستعباد خوفاً من مستبد أو ظالم متجبّر . والأديان السماوية كلها كانت في بدايتها صحيحة ، تبث النظام والنشاط وتهدي الى سعادة الدارين ، الى أن طرأ عليها التحريف والتشويش والتشديد فداخلها الشرك بالله .

لقد جاءت التوراة ، ومن ثم الانجيل ، بالتوحيد ، وتلا ذلك الاسلام مطالباً بالتوحيد وهادماً الشرك بالكلية . فقد « بُني الاسلام بل وكافة الأديان على (لا إله إلا الله) ، ومعنى ذلك أنه لا يُعبد حقاً سوى الصانع الأعظم »[٤١]. لذلك على الانسان ألا يخضع إلا لله فلا سيادة ولا عبودية في الاسلام إلا له . لكن تغييراً حدث في الدين ، فترك أصله ، واتّبعت مزيدات ليست منه في شيء ، فغدت حالةُ أكثر المسلمين تشبه حالة المشركين ، إلا أهل جزيرة العرب ، الذين استطاعوا المحافظة على أصول الاسلام . ولأن ذلك حدث لذلك بات من الضروري أن نحيي الدين الأصيل ، ونصلح ما فسد منه ، بردّ

(٤٠) م . ن ، ص ٢٥ .

(٤١) **طبائع الاستبداد** ، ص ٥١ . ينظر : **م . ن** ، ص ٣٣ ـ ٣٤

العامة عن ميلها الى الشرك الأول • وهذا أمر غير هيّن ، ولا يمكن تنفيذه إلا بالعلم وبالاجتماع على أهمية العودة الى الاسلام ، فيأصوله الأولى ، بعيداً عن النقول المتخالفة • فلا بد « أن نترك جانباً اختلاف المذاهب التي نحن متبعوها تقليداً »(٤٢) وأن نعتمد ما نعلم من صريح الكتاب ، وصحيح السنّة ، وثابت الإجماع ، كما فعل أجدادنا الأولون ، اذ ان مذهب السلف هو الأصل الذي لا يُردّ ، وهو الذي يجعلنا لا نتفرّق في الآراء ، ويمكّننا من نبذ التقليد ، الذي يخالف نص الكتاب أو صريح وثابت الاجماع • فعلى العلماء أن يقاوموا فكرة التعصّب لمذهب دون آخر ، ليتمكنوا من جمع كلمة الأمة على رأي واحد ، بعيداً عن التشدد في الدين ، الذي لم يجعل الله على الناس فيه من حرج ، بل إنه أراد أن يرفع الأغلال ، التي كان يرسف فيها الناس ، وأراد أن يخفف عنهم التكاليف الثقيلة ، لذلك لم يكلف الانسان الا بما له قدرة عليه ، كما أمره بأن لا يغلو في دينه وبأن يقتصد فيه •

وحتى لا يغالي الناس في التعصب للدين ، وحتى يتم جمع كلمة المسلمين ، يقترح الكواكبي أن يعقد فقهاء الأمة كتاباً في العبادات ، يعتمده المسلمون جميعاً ، ويذكر فيه الحد الأدنى للفرائض والواجبات ، وكتاباً تذكر فيه السنن المستحبة ، وكتاباً للسنن الاضافية ، ثم كتاباً للمنهيات فيه المكفرات والكبائر ، ثم الصغائر والمكروهات ، ومثل ذلك توضع كتب للمعاملات بحسب أحكامها الإجماعية أو الاجتهادية أو الاستحسانية « فبمثل هذا الترتيب يسهّل على كل من العامة أن يعرف ما هو مكلف به في دينه ، فيعمل به على حسب مراتبه وإمكانه ، وبهذه الصورة تظهر سماحة الدين الحنيف »(٤٣)• ومن الضروري أن نلتمس

---

(٤٢) **أم القرى** ، ص ١٣ •

(٤٣) م • **ن** ، ص ١١٥ ، ينظر : م • ن ، ص ١٥٥ •

للضرورات أحكاماً اجتهادية ، تعمل بها الأمة ، ما دام المقتضى باقياً ، ويأمر بها الإمام أو السلطان ، منعاً للخلاف .

وما أحوج الشرقيين ، من الأديان كلها ، أن يهجروا العلماء الأغبياء ، ويجددوا النظر في الدين ، لإعادة النواقص المعطلة فيه ، وتهذيبه من الزوائد الباطلة ، فيعيدوا الدين الى أصله . ولا يصلح الدين إلا بالعلم والعلماء الذين يهددون الناس الى خير الدنيا والآخرة.

إن العلوم أخذت تنمو في الغرب ، وقد ظهرت ثمراتها العظيمة في شؤون الحياة ، وعلى المسلمين الاهتمام بها ، لاصلاح دينهم ، ولمجاراة جيرانهم ، فقد « أضحى المسلمون محتاجين للحكمة العقلية، التي كادت تجعل الغربيين أدرى منّا حتى في مبالي ديننا »[٤٤] . واذا أردنا أن نستعيد نشأتنا ، وأن نجلب الى ديننا العالم المتمدن ، علينا أن نهتدي بأنفسنا ، وأن نبدي مزيداً من الاهتمام بالعلم ، ونصغي الى نصح العلماء العاملين ، ونمنع الشعوذة ، ونجاهد للحط من قدر العلماء المنافقين الذين يحاولون ممالئة المستبد السياسي ، ونتعلم كيف نفرّق بين الأوامر الدينية والأوامر السياسية . وهذا الإصلاح الديني ضروري ، لأن السياسيين « يعتبرون أن إصلاح الدين هو أسهل وأقوى وأقرب طريق للاصلاح السياسي »[٤٥] وأنه متى زال أحدهما زال الآخر ، فاذا صلح الدين صلحت السياسة . والسياسة في نظر الاسلام الصحيح تقوم على الشورى ، لذلك فان مجرد العودة الى الينابيع الاسلامية الأولى ، تعني عودة الى الشورى السياسية .

---

(٤٤) **أم القرى** ، ص ٥٥ .

(٤٥) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٢ .

كما ان للدين فوائـد كثيرة ، فهو يفيد الترقي الاجتماعي اذا صادف أخلاقاً فطرية لم تفسد ، فينهض بهـا كما نهضت الاسلاميـة بالعرب ، وهو أكبر معين على تحمّل مشاق الحياة • والدين المبني على العقل أفضل صارف عن الخرافة ، وأنفع وازع للنفس ، وأقوى منشّط على العمل ، ومثبت على المبادىء الشريفة • كما أن الدين هو أفضل مقياس يُستدل به على رقي أو انحطاط نفوس الأمم والأفراد •

وأحكام الاسلام أحكام يتلقاها العقل بالقبول والاجلال ، اذ جاءت الاسلامية بالحرية والعدالة والمساواة والشورى ، ولكي يتم لنا تحقيق الاسلامية ، والتمسك بها ، لا بد من إنشاء جمعية تهتم باصلاح الدين ، وتحافظ على مبادئه السامية(٤٦) •

٤ ـ انشاء الجمعية :

أراد الكواكبي التنقيب عن أفضل الوسائل لدرء الاستبـداد ، والقيام بمشروع النهضة الاسلامية • فنظر حوله ورأى أن العلمـاء أطلقوا المواعظ ، وحاولوا القيام بحركة تجديدية ، إلا أن حركتهم لـم تنجح ، لعدم اجتماع كلمتهم وقوتهم على اجراء النهضة ، لذلك راح يدعو الى إيجاد التعاون المنظّم بين جميع مَن يريد إسقاط الاستبداد ، والنهوض بالأمة • لأنه لاحظ أن « الجمعيات المنتظمة يتسنى لها الثبات على مشروعها عمراً طويلاً يفي بما لا يفي به عمر الواحد الفرد »(٤٧) فان يد الله مع الجماعة • وبمثل هذه الجمعيات المنتظمة يكمن سر نشأة الأمم الغربية وتطورها • إلا أن ايجاد الجمعية يقع على عاتق الواعين

---

(٤٦) ينظر : م • ن ، ص ١١٨ •

(٤٧) **أم القرى** ، ص ١٧ •

في الأمة ، ولهذا نظم الكواكبي أحد كتابيه على أنه ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الاسلامية ، الذي تصوّر انعقاده في مكة من اثنين وعشرين ممثلاً عن الأقطار الاسلامية ، أكثرهم من العرب ، تحت شعار « لا نعبد إلا الله » • ورأى في اجتماع هذه الفئة المثقفة بداية خير عميم « وكل عمل عظيم قد ابتدأ به فرد ثم تعاوره غيره الى أن كمل »(٤٨)، ولا يستطيع القيام بمثل هذا العمل الا الراشدون من أبناء أية أمة تريد النهوض ، فعلى علماء الأمة ايقاظ الناس ، وتوعية العوام، حتى يهبّوا من رقادهم ، وينفروا تلبية لمطالب علمائهم بالاجتماع والتعاون ، لأن الاشتراك هو أحد أسبب نجاح الأمم المتمدنة ، وبه تضبط الحكومات ويتم الحفاظ على القومية • فعلى الناس أن ينبذوا الكسل ، ويهبوا الى التعاون والاجتماع ، متسلحين بالعلم • يقول الكواكبي داعياً الى عقد جمعية موسّعة في مكة :

« هلمّوا الى بَذْلِ التعاونِ إنّه
بإهمالِهِ إثمٌ على كلِّ مؤمن

هلمّوا الى (أمّ القرى) وتآمروا
ولا تقنَطوا مِنْ روع ربٍّ مهيمنِ »(٤٩)

ويتمثل قول الأستاذ المكّي الذي اختاره رئيساً للاجتماع : إن الله أمرنا بالتعاون على البر والتقوى ، وكذلك فعل نبينا القائل : إن (المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً) ، وكان وأصحابه أمرهم

---

(٤٨) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٣٣ .

(٤٩) **م • س** ، ص ٤ .

شورى بينهم . واننا بانشاء جمعية موسعة تتمكن من السيطرة على الحكومة ، فنحملها على توفير الأمن والحرية ، ونستطيع دفع الاستبدادين : الداخلي والخارجي (= الاستعمار) ، فلا يعد بمقدور أحد الاعتداء علينا ، لأنهم يرون قوة الشرع مصانة بمراقبة الأمة لتحققها وصيانتها . كما « ينبغي أن لا يهولنا ما ينبسط في جمعيتنا من تفاقم أسباب الضعف والفتور كيلا نيأس »(٥٠)، ولننظر كيف استرجعت الأمم الأخرى نشأتها بعد الضعف . ولنوقن أن الأمر ميسور لأنه قد « نشأ في الاسلام أنجاب أحرار وحكماء أبرار يُعَدّ واحدهم بألف وجمعهم بألف ألف . فقوة جمعية منظمة من هؤلاء النبلاء كافية لأن تخرق طبل حزب الشيطان ، وتسترعي سمع الأمة مهما كانت في رقاد عميق ، وتقودها الى النشاط » فان جمعية من هؤلاء تستحق أن تُعقد الآمال بناصيتها لنهضة الأمة من الجهالة والرقي بها بعيداً عن السياسة. خاصة وأنها جمعية تعمها الشورى ، ولا يصرّ فيها أحد على رأيه الذاتي(٥١) .

ومن المعروف أنه لولا دعاة التجمع والاتحاد « لضاعت الأديان وتشعبت أخلاق الأمم ، ونالهم ما نالنا من أن كل فرد منا أصبح أمة في ذاته »(٥٢)، وهذه الذاتية لا ترقى لا بالمجتمع ولا الفرد ، لأن الانسان « مدني بالطبع ، لا يعيش الا بالاشتراك » فكيف لا نطالب بالاجتماع والاشتراك ونحن في ديننا ما يحثنا على ذلك ، هذا علاوة عما نلاحظه من ثمرات الاجتماع في الأمم الحية المعاصرة ، التي مع أنه

---

(٥٠) ينظر : م . ن ، ص ٩ ــ ٢٥ .

(٥١) ينظر : **ام القرى** ، ص ٩ ــ ٢٥ .

(٥٢) **م . ن** ، ص ٣٩ .

ليس لديها الجماعة والجمعة وجمعية الحج ، فقد احتال أهلها للاجتماع وتبادل الآراء بوسائل شتى منها : العطلة الاسبوعية ، وإعدادالساحات والمنتديات للاجتماع والمذاكرة والتظاهرات ، والاهتمام بالمنتزهات العامة وبالاحتفالات الرسمية والمهرجانات ، والاعتناء بالمسرح ، وتخصيص أيام لإحياء ذكرى السلف ، واقامة النصب التذكارية ، ونشر الوقائع والمطالعات في الجرائد ، وانتشار الأغاني الحماسية ، وذلك كله ليتمكنوا من تداول أحوالهم فيما بينهم بطريقة شورية. والمسلمون لديهم الوسائل المؤسسة للشورى والكفيلة بترتيب اجتماعاتهم ، وأعني بذلك ــ يقول الكواكبي ــ صلاة الجماعة والجمعة ، وجمعية الحج التي يمكن التوسل بها لانشاء جمعية يتباحث المسلمون فيها بشؤونهم(٥٣) .

وبعد إيصائه بضرورة انشاء جمعية الموحّدين ، يحاول أن يضع قانوناً لها ، على لسان ممثلي الأقطار الاسلامية ، الذين تخيلهم مجتمعين في مكة للتباحث ، وجعلهم يخرجون ، نتيجة اجتماعاتهم ، بقانون يبدأ بمقدمة تقول : ان المسلمين في فتور يجب تداركه ، وسبب الفتور هو تهاون الحكام ثم العلماء ثم الأمراء . وجرثومة الداء هو الجهل المطلق، وخاصة الجهل في الدين . والدواء هو : أولاً ، في تنوير الأفكار بالتعليم ، وثانياً ، في ايجاد شوق للترقي في رؤوس الناشئة . ووسيلة المداواة هي عقد الجمعيات التعليمية القانونية . والمكلّفون بالتدبير هم حكماء الأمة ونجباؤها من العلماء ، لتتم إزالة الفتور بالتدريج . والعرب هم أهل لإزالة هذا الفتور .

فلا بُدّ من تشكيل جمعية يرأسها العرب وتسمى (جمعية تعليم الموحّدين) وتكون ذات مكانة ونفوذ في دائرة القانون الآتي البيان.

---

(٥٣) ينظر : م . ن ، ص ٦٢ ــ ٦٤ .

وفي الفصل الأول من قانون الجمعية ، يتحدث الكواكبي على تشكيلها في ثلاث عشرة قضية ، تتناول عدد الأعضاء وصفاتهم ، مركزاً على الاسلامية ، والتميز بعلم أو جاه أو ثروة ، وإتقان الكتابة، وسلامة الحواس ، وطيب السمعة ، والنشاط في الأعضاء . ويعيّن مركز الجمعية في مكة على أن تكون لها شعبات في مناطق إسلامية كثيرة ، ويجوز أن يكون مركزها المؤقت في بور سعيد أو الكويت(٥٤) .

ويبحث الفصل الثاني من القانون في مباني الجمعية ، اذ يتناول سبع قضايا يقرر فيها أن الجمعية لا تتداخل في الشؤون السياسية الا بمسائل أصول التعليم وتعميمه ، وأنها لا ترتبط بحكومة مخصوصة ولا تنتسب الى مذهب إسلامي معيّن ، بل توفق مسلكها الديني على المذهب السلفي المعتدل ، ويكون شعارها « لا نعبد إلا الله » ، وأهم أعمالها هو تعليم الأحداث وتهذيبهم . أما الفصل الثالث فيبحث في مالية الجمعية ، والفصل الرابع في وظائفها التي من أهمها : إيقاظ فكر علماء الدين في تعميم وتسهيل القراءة والكتابة ، والترغيب في العلوم والصنائع والفنون النافعة ، وتخصيص المدارس بنوع من التعليم لكل مدرسة ، وإصلاح تعليم اللغة العربية والدين ، وتوحيد التعليم وأصوله، وتأليف كتب مختصرة بسيطة على ثلاث مراتب : للمبتدئين ، وللمنتهين، وللنابغين . من أهم وظائفها أن « تعتني الجمعية في حمل العلماء وجمعيات الاحتساب على تعليم الأمة ما يجب عليها شرعاً من المجاملة في المعاملة مع غير المسلمين ، وما تقتضيه الانسانية والمزايا الاسلامية من حسن معاشرتهم ومقابلة معروفهم بخير منه ، ورعاية الذمة والتأمين والمساواة في الحقوق ، وتجنب التعصب الديني أو الجنسي بغير

(٥٤) ينظر : أم القرى ، ص ١٩١ ــ ١٩٦ .

حق » . وتخصص الجمعية لمنشوراتها أربع جرائد : عربية وتركية وفارسية وأوردية . وترسل بعوثاً اطلاعية الى البلاد الاسلامية لإرشاد أهلها في الدين والمعارف « بدون تعرّض للأحوال السياسية قطعياً » . واذا عارضتها بعض الحكومات فانها تحاول اقناعها بحسن نيّة الجمعية ، وإلا فانها تلجأ « الى الله القادر الذي لا يعجزه شيء »(٥٥) .

وفي القضايا الختامية تقرر أن تكون سياسة الجمعية هي جلب قلوب من تنخيرهم ، ويكون مظهرها العجز والمسكنة ، فتنصح وتلاطف ولا تلجأ الى الإلجاء إلا في الضروريات . وقوتهـا الاخلاص في النيّة والثبات على العمل . وتعمل الجمعية على تذليل العقبات بالتدريج ، سلاحها العلم والتعليم ، وغايتها خدمة المدنية والانسانية ، وغنيمتها بثّ الحياة في الموحّدين . وبذلك يتم قانون الجمعية الذي أقرّه الأعضاء بالاجماع(٥٥) . وقد أُتبع هذا القانون بقرار جاء فيه : « ان الجمعية وجدت أن لجزيرة العرب ولأهلها بالنظر الى السياسة الدينية مجموعة خصائص وخصال لم تتوفر في غيرهم . بناء عليه رأت الجمعية أن حفظ الحياة الدينية متعينة عليهم لا يقوم فيها مقامهم غيرهم مطلقاً » ، على أنها تحمّل بقية الأقوام مهمات مناسبة لهم من وظائف الجامعة الاسلامية فيتعهـد بالسياسة الخارجية الى الأتراك ، وبالتنظيم الى المصريين ، وبالجندية الى الأفغان وتركستان والخزر ، وبالعلم والاقتصاد الى ايران وأواسط آسيا والهند وما يليها(٥٦) . « وحيث كانت الجمعية لا يعنيها غير أمر النهضة الدينية ، بناء عليه رأت الجمعية من الضروري أن تربط آمالها بالجزيرة وما يليها » ، ويعدد الكواكبي أسباب ميل أعضاء

---

(٥٥) ينظر : ام القرى ، ص ١٩٩ ــ ٢١٨ .

(٥٦) ينظر : أم القرى ، ص ١٩٩ ــ ٢١٨ .

الجمعية المصغّرة للعرب ، وخاصة عرب الجزيرة ، ليبين أن الميل ليس ناتجاً عن تعصب سياسي أو جنسي ، وإنما هو ناشيء عما للعرب من ميزيات ، يوردها الكواكبي في صفحات مطولة[٥٧]. فهم قد عُرف عنهم بأنهم يلتزمون بالشؤون الوطنية ، ويعتمدون أسلوب لا مركزية الحكم ، وقوانينهم لا تتعارض مع الشرع ، وهم من المسلمين السلفيين عقيدة ، وهم أهل الدين وحماته ، وقد نزل القرآن بلغتهم ، وأرضهم مهد الاسلام وتتمتع بموقع انعزالي في قلب العالم الاسلامي ، وهي محصّنة بفقرها ضد العالم الخارجي ، الى غير ذلك من صفات حميدة، يتمتع بها العرب عموماً ، وأهل الجزيرة خصوصاً . « فهذه هي الأسباب التي جعلت جمعية أم القرى أن تعتبر العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية بل الكلمة الشرقية »[٥٨]. ويقرر الكواكبي أخيراً على لسان الأمير الهندي الذي يعلّق على مباحثات الجمعية : أن « رجال هذه الجمعية ... حلّوا المشكلة سياسياً ودينياً معاً »[٥٨]. ولا يُخفي الأمير إعجابه بها وبمقرراتها وقانونها ، مؤكداً أن مطمحها مركّز على النهضة الدينية فقط ، وأن الانتظام السياسي يأتي تبعاً للانتظام الديني، وأن العرب هم أهل هذه النهضة لأنه لا يغار على دينه أحد كالعرب ، لذلك يجب أن تكون قيادة الجمعية منوطة بهم . وهم وحدهم القادرون على تحقيق برنامج الاسلامية المرجو تحقيقه والذي تقام بموجبه أفضل أشكال المساواة والحرية والعدالة والشورى ، فينعم الناس بالمحبة والإخاء ويجنون ثمار التعاون فيفوزون بالدنيا والآخرة معاً .

★ ★ ★

(٥٧) ينظر : **أم القرى** ، ص ٢١٨ — ٢٢٢ .

(٥٨) م . ن ، ص ٢٢٤ .

[illegible]

خاتمة

إن منهج الكواكبي ، في رفع الاستبدادية ، يتميز بأسلوب تدريجي يعتمد على تكاتف العقول الواعية بطريقة منظمة للقيام بالاصلاح الديني تمهيداً للتغيير السياسي . والاصلاح حاجة ملحّة مفادها إزالة المفاسد، وإكمال النواقص في الادارة السياسية ، لجعلها تتمكن من تحقيق المصلحة العامة . والوعي بالوضع الاستبدادي الفاسد هو الخطوة الأولى في طريق العمل على تغييره ، لذلك لا بد من توفير القدر اللازم من المعرفة ، عند الناس ، وتهيئة الرأي العام لتقبّل التغيير المنتظر . لأن الإطاحة بالاستبداد ، واقامة بديله ، لا تتم الا بالتدريج ، عن طريق الرقي بالتربية والتعليم ، ورفع مستوى الشعور لدى أفراد الأمة . وينصح الكواكبي محاربي الاستبداد بالابتعاد عن العنف ما أمكن .

واذا حدث أن هبّ الناس في ثورة مفاجئة عليه ، فعلى عقلاء الأمة التريث حتى انتهاء الفتنة ليفكروا جيداً في طريق مسار الأمة بعد انتصارها ، ثم بعد ذلك يسعوا الى إقامة حكومة لا علاقة لها بما حدث. لكنه — على أية حال — يفضّل الثورة التدريجية المخططة التي تبدأ بالاصلاح الديني ، نظراً للارتباط الوثيق الصلة بين الدين والسياسة — صلاحاً وفساداً .

ان الدين قائم في فطرة الانسان ، والأديان السماوية صحيحة كلها، وقد جاءت لهدي الناس وتوعيتهم ، إلا أن التغييرات التي طرأت عليها بدّلت بعض مبادئها . وهذا ما حدث في الاسلام . ومن الضروري أن نصلحه وننقيه مما دخل عليه من مبتدعات غريبة عنه ، وذلك بالعودة به الى أصله وجوهره . وهذا لا يحدث الا بأن يفهم كل انسان دينه بشكل صحيح ، ويتمسك بحريته فيه ، وبأن تجتمع كلمة المسلمين تحت مذهب جامع ، يمنع الخلافات لأنه يكتفي بالاعتماد على القرآن والسنة وثابت الاجماع . لذلك على أئمة المسلمين أن يضعوا كتباً سهلة يبسطون فيها أهم تعاليم الاسلام ، ليساعدوا الناس على ترك الاختلافات المذهبية ، وهجر المزايدات ، والابتعاد عن التعصّب . كما لا بد لهم من تجديد النظر في الدين ، بناء على متطلبات العصر ، تاركين التقليد الأعمى ، محاولين تطبيق الشرع على الأحوال . وعليهم أن يعبّوا من شتى العلوم ، غير مقتصرين على العلوم الدينية فقط ، مدركين أن الدين إنما يُعرف بالعلم . وأن ينفّروا الناس من المزهدات والجدل، ويذكّروهم بسماحة الدين ، ويوعوهم بأن لا علاقة لتعدد المذاهب بالنزعات السياسية ، وأن التجمع ضروري للمسلمين كافة ، وقد أمرت به الاسلامية التي أرادته كي يتعاون المسلمون على الأمر بالمعروف ،والنهي عن المنكر ، قولاً وعملاً ، من غير تهاون ، لأن ذلك يردّ الحكومة عن غيّها ، ويعود بها الى وظائفها الأساسية ، ويعود الدين الى كونه أفضل السبل للترقي الانساني ، وأسهلها للاصلاح السياسي .

إن انتشار الوعي هو الذي يحتّم علينا الاهتمام بالدين الداعي الى العمل والنشاط والى اهتمام الناس جميعهم ، أو من ينوب عنهم ، بالأمور السياسية لأنهم مسؤولون عن المجتمع الذي يعيشون فيه . وبذلك تصلح الأحوال السياسية ، اذ يبدأ العمل بتولية الأكفاء للوظائف

الحكومية ، وباشتراك الجميع فيها ، من غير أن تنحصر في فئة أو طائفة مخصوصة ، بل يكون الأمر كله بيد الأمة ، فتنفضّل الأصلح لرعاية المصالح ، ويلتزم الناس بالقانون الذي تحميه الشريعة ، وتشيع الشورى التي تتطلبها الاسلامية .

لكن إصلاح الدين ، والانتقال لردم الهوة بين الاسلام والمسلمين لا يتم إلا بالتدريج ، وبجهود علماء يشكلون جمعية توحّد الله ، ويتعاون أعضاؤها لتحقيق اتفاق المسلمين على محاربة الاستبداد ، والعودة بالاسلام الى أصله النقي . وتكون هذه الجمعية بزعامة العرب ، لأنهم أصلح الشعوب لقيادة الجهاد في سبيل الحفاظ على مبادىء « الاسلامية » التي تتضمن المساواة والحرية والعدالة والشورى .

فالطريق الموصلة الى الاسلامية هي انتشار الوعي ، والسعي التدريجي لإعادة الاسلام الى أصله الصحيح ، وذلك بانشاء جمعية تعلّم المسلمين ، وتنشر الوعي بينهم . والمعني باقامة البديل ، وبالتمهيد له ، إنما هم العلماء أولاً ، ثم الكافة من غير أن يستثنى من ذلك أحد .

* * *

الفصل الثالث

المجتمع في ظلّ الإسلاميّة

تمهيد

١ ـ آثار الحكومة الشورية العادلة .

٢ ـ الانسان في المجتمع المثالي .

٣ ـ روابط الانسان في المجتمع المثالي .

٤ ـ مسالة الخلافة .

خاتمة

تمهيد :

اذا اردنا أن نبحث في غاية البديل نجد أنها تتلخص في تحقيق الحرية والعدالة والمساواة ، وذلك من أجل إرساء دعائم الأمن ، والسير في طريق التقدم ، وهذا كلّه يصب في صالح الانسان من دفع ألم أو تحقيق سعادة • فالبديل لا يُطلب لنفسه وانما من أجل غاية سامية هي جعل الانسان يعيش آمناً مستقراً في رعاية الترقي الذي يستمر دائماً لصالحه • ومن هذه الزاوية يمكن أن تنظر الى صورة الانسان ، المراد تحقيقها ، في ظل نظام قوامه العدل والحرية والمساواة • وهذا يدلّنا على مقدار الأهمية التي حظي بها الانسان في فكر الكواكبي • أمـا المجتمع الذي يصفه ، هنا ، فهو المجتمع المثالي الذي يُراد إنشاؤه عبر جدلية تطوير كـل من الانسان ـ الفرد ، والحكومـة الجمعية في آن واحد •

وفي سبيل الإجابة عن تساؤل لماذا يُطلب البديل ، وكيف يعيش الانسان في ظل حكومة تتقيد بتعاليم « الاسلامية » ، فاننا سندرس أربعة محاور رئيسة فنعرض أهم آثار الحكومة الصالحـة في ميادين الحياة ، أولاً ، وتتناول صورة المواطن والحاكم في ظلها،ثانياً، وتتحدث على علاقة الانسان بالوطن والدين والعالم ، ثالثاً •

ونستعرض أخيرا مسألة الخلافة كما تناولها الكواكبي في أعماله، ونختم ذلك كلّه بملاحظات مجملة لما جاء في هذا الفصل من نتائج .

١ ـ آثار الحكومة الشورية العادلة :

يرسم الكواكبي صورة لمجتمع يتطلع اليه ويحلم به حيث «يعيش الانسان المعيشة التي تشبه في بعض الوجوه ما وعدته الأديان لأهل السعادة في الجنان »(1). ويتميز هذا المجتمع بالحرية ، وبخلوه من الحقد والضغينة ، وينعم الانسان في ظلّه بالرعاية والأمن . وتتوافر له إمكانية القيام بالنشاطات الجماعية المختلفة ، نتيجة حصوله على حقوقه كاملة . ولا يمكن أن يحصل الانسان على حقوقه ، الا في ظل حكومة عادلة منتظمة ، تعطي كل شيء حقه ، في أي ميدان كان ، ويشترك في توجيهها المواطنون جميعهم .

ان في مثل هذه الحكومات وحدها ، يُعرف الدين الصحيح ، ويُنقّى من الغثّ ويُتّبع وفق تعاليمه المنزلة . وتكون هناك حرية دينية يُفتح فيها باب الاجتهاد من غير تعصب أو تشدد . ويُعرف أن الدين قد جاء أولاً لصالح الانسان ، ولا يملك أن يحتكر أحد تعاليمه، أو يتجاوز خطوطه العريضة ، التي جاءت منظمة علاقات الناس بعضهم ببعض على أحسن تنظيم . وبذلك يتمكّن الناس من عبادة الله وحده ، ولا يخضعون إلا غير هيّابين من أحد من الناس ، وهم على معرفة تامة بأن لا سلطة دينية لأحد عليهم ، فينقطع الطريق على من تسوّل له نفسه أن يتلاعب بالدين لمصلحة خاصة ، وذلك لأنه يرى الحكومة وليس لها سيطرة على العقائد أو الضمائر ، علاوة على تحظيرها ذلك على الآخرين.

---

(1) **طبائع الاستبداد**، ص ١٣٦ .

وقد آمن الكواكبي أن العلم هو الوسيلة التي تحرر الانسان من الاستبداد ، وتجعله قادراً على الاحتفاظ بحريته التي تحرره من الخوف والأوهام . والحكومة الصالحة تساعد الشعب على ترقية معارفه ، حتى يدرك معنى الحريـة ، ومعنى المشاركة في الحكـم ، وفي الشؤون المشتركة . وتسعى الى الاستفادة من العلوم كلهـا ليتسنى لبلادهـا مسابقة غيرها من الدول ، ولتتمكن من درء خطر الاستبداد الخارجي، وتعمل على تنظيم تعلّم العلوم النافعة ، وتجعلها مجانية للناس كافة من غير تحيز أو تمييز . مبعدة الجهلة المتعالمين ومقرّبة العلماء العاملين ، للاسترشاد بآرائهم ، ملتزمة بما يقررنه . وبذلك تحيا فكرة الحريـة والاستقلال في الرأي ، وفي الحكم ، ضد الأجنبي ، وتعزّز المساواة والعدالة ، فيكون العلم والديمقراطية متعاونين لصالح الانسان .

واذا عرفنا أن « المجد لا ينال الا بنوع من البذل » ، من مالٍ أو علم أو نفس ، في سبيل الجماعـة أو الله أو الانسانية ، لنصرة الحق وحفظ النظام ، فانه لا بد من الاشارة الى أن « للمجد رجالاً يستعذبون الموت في سبيله ، ولا سبيل اليه الا بعظيم الهمة والاقدام والثبات »(٢) ويحصر معنى المجد ، في زمن الاستبداد ، بمقاومـة الظلم وإزالـة الاستبداد . الا أن حب المجد « ميسر في عهد العدل لكل انسان على حسب استعداده وهمّته »(٣)، يتسابق الناس الى طلبه ، آملين إحراز المحبة والاحترام في قلوب الآخرين ، باذلين جهدهم في سبيل الأمـة والوطن . وتستعين الحكومة الصالحة بمن عُرف عنه أنه يناصر الحق ويحارب الظلم ، ليساعدها على إكمال نظامها الذي لا يستهدف سوى خير الأمة التي وكّلتها بمباشرة شؤونها الادارية والسياسية .

---

(٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ٥٤ .

(٣) **م . ن** ، ص ٥٥ .

والحكومة الصالحة تساعد على قيام الأخلاق الحميدة ، وتدعو اليها لأنها تعرف ، حق المعرفة ، أن صلاح العلاقات بين الناس انما يكون من صلاح الأخلاق التي بها يزداد ارتباط الانسان بوطنه .

فالحكومة المنتظمة هي التي تقوم على إرساء قواعد الأخلاق ، وهي التي تشكل البيئة المناسبة لترعرعها . فتعين هيئة تشرف على التربية الأخلاقية وتعمل على تطويرها وتنميتها . والحكومة انما تفعل ذلك لأنها تسير على قانون يحفظ حقوق الجميع ويصون كرامتهم ويضمن حرياتهم ، فيعيش المواطن ولديه آمال يسعى الى تحقيقها في ظل الراحة الفكرية والجسمية التي توفرها الحكومة له . والحكومة الصالحة تنمي الخصال الطبيعية والكمالية في الانسان ، وتزرع فيه الخصال الاعتيادية بما لها من قدرة على التأثير في هذه الخصال كلها . ومن اعتياد الأخلاق الحميدة يألف الناس الأفعال الجيدة ، وتتعزز الثقة بينهم ، فيعتادون المحبة والتعاون وحسن الظن والصدق ، ويرسخ إيمانهم بالأخلاق النبيلة ومحاسنها ، فيفضلون الايثار ويسعون جهدهم الى الأمر بالمعروف ، « أما النهي عن المنكرات في الادارة الحرة ، فيمكن لكل غيور على نظام قومه أن يقوم به بأمان وإخلاص »[٤]، وأن يبذل النصح الذي أطلق عليه النبي « اسم (الدين) تعظيماً لشأنه فقال : (الدين النصيحة)[*] .. »[٤]. وبذلك يعم بغض الأنانية حتى ليصبح من البديهي ، عند كل انسان ، معرفة أن المال مجرد وسيلة لدفع ألم أو تحصيل لذة ، وأنه قيمة الأعمال ، فيبتعد الناس عن التزاحم والتغالب ويحرصون على تحصيل المال عن طرائق شريفة ، وعلى صرفه في مكانه

(٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ٩٠ .

(*) العجلوني ، **كشف الخفاء ..** ، ج ١ ، ص ٤٩٨ .

المناسب من غير إسراف من دون طائل . ويساعد الناس بعضهم بعضاً ، مالياً ، مما يجعلهم متقاربين متساوين . ويبتعدون عن تكديس الأموال لأنهم « يفضلون الكفاف من الرزق مع حفظ الحرية والشرف » ويرون أن « خير المال ما يكفي صاحبه ذل القلّة وطغيان الكثرة »[٥]، ولأنهم يعلمون أن الحكومة تتكفل بمن لا يقدر على العمل . وتمنع عنه العوز، كما أنها تحارب التمايز « وذلك لأن الحكومة الحرة التي تمثل عواطف الأمة تأبى كل الإباء إخلال التساوي بين الأفراد الا لفضل حقيقي »[٦]. ويحترم الناس بعضهم بعضاً ، بعيداً عن المضاربة والاحتكار الذي يولد الاحتقار . بل يشتركون في أعمال الحياة ويجنون ثمار تعاونهم مما يؤدي الى تقدّم الأمة « ولا غرو اذا كانت المعيشة الاشتراكية من أبدع ما يتصوره العقل »[٧] ويتقاسم الناسُ الأعمالَ بطريقة عادلة تضمنها لهم الحكومة وتقوم على حقيقة تنفيذها . وينالون ثمرات أتعابهم كاملة. ويعمل جميع القادرين على العمل فلا يعيش أحد على حساب أحد . فلا تكون السياسة ولا الدين ولا السمسرة مصدراً للارتزاق ، وانما المصدر الوحيد له هو العمل الشريف . والعامل في الحكومة العادلة لا يرى نفسه تابعاً وانما يعمل عن اقتناع على خدمة وطنه وأهله. والحكومة بما أنها تسعى الى تحقيق التقارب بين الناس لذلك فهي لا تحتكر أموال الدولة لمُواليها ، بل هي توزع الثروة العمومية على الجميع بنسب عادلة .

ويعيش الناس في عهد الحكومة الصالحة في بحبوحة ورخاء ، مما يمكّن الأبوين من تفريغ بعض الوقت للتربية ، التي يساعد عليها

---

(٥) م . ن ، ص ٨٢ .

(٦) م . ن ، ص ٥٦ .

(٧) م . ن ، ص ٧٦ .

المحيط الجيد الذي ينعمون به • وتكون الحكومة هي المشرف الأساسي على التربية لأن « الحكومات المنتظمة ، هي تتولى ملاحظة تسهيل تربية الأمة من حين تكون في ظهور الآباء »(٨) وهذا يشجع الناس على توجيه فكرهم الى التربية لأنهم يعلمون أن العمل يحتاج الى علم حتى يتم على أكمل وجه • وينشط الآباء لتربية أبنائهم على الخصال الجيدة وايقاظ الشعور القومي ، في ظل حكومة « تحمي الفضل وتقدّر الفضيلة • وهكذا تلاحظ كل شؤون المرء ولكن من بعيد ، كي لا تخل بحريته واستقلاله الشخصي ، فلا تقرب منه الا اذا جنى جرماً لتعاقبه ، أو مات لتواريه »(٩)، أما ما عدا ذلك من شؤون فكرية ودينية فللانسان الحرية الكاملة في التصرف بها وفق ما يراه مناسباً له ، ومتأقلماً معه • وهذه الحرية تتيح للناس امكانية التجديد والترقي الذي تساعد الحكومة عليه ، وهي تعلم أن الترقي يكون بالعلم والنظام والقوة ، فتسعى لكي تكوّن البيئة الصالحة للترقي ، وتصعّد ميل الأمة الى طلبه وتشحن الهمم ، وتساعد لتحقيق الحركة الاندفاعية الى الحكمة بتغليب العقل على الأهواء • فيترقى أفراد الحكومات المنتظمة ، ومجموعها ، في العلم والثروة ، حتى يصبح همّ الانسان « حياة أمته ، ثم امتلاك حريته ، ثم أمنه على شرفه ، ثم محافظته على عائلته ، ثم وقايته حياته ، ثم ماله ، ثم وثم ••• »(١٠) ويدرك أن له وظيفة في ترقي مجموع البشر •

هذه بعض المزيات التي ينعم بها المواطن في ظل حكومة عادلة « وخلاصة القول أن الأمم التي يسعدها جدها لتبديد استبدادها ،

---

(٨) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٠٣ •

(٩) **م • ن** ، ص ١٠٤ •

(١٠) **م • ن** ، ص ١٣٩ •

تنال من الشرف الحسي والمعنوي ما لا يخطر على فكر أمراء الاستبداد »[11]، من المجد والأمن والحرية والرخاء ، في ظل حكومة منتظمة ، تحترم الشرع ، وتنفّذ القانون الذي يبقى في يد الأمةالساهرة على مراقبة حسن تنفيذه ، وتعمل وسعها لتحقيق المساواة ،وهي حذرة من تعدّي حدود وظائفها .

٢ — الانسان في المجتمع المثالي :

ان صورة الانسان ، حاكماً ومواطناً ، في ظل الحكومة المنشودة ، تتمتع بملامح خاصة . فالحاكم ، في ظل الحكم العادل ، يحكم الناس بشريعتهم لا برأيه ، فما هو إلا وسيط ينفّذ قانون الأمة ويتقيد به . وهو لا يرى نفسه إلا خادماً لأمته . وينظر الى الآخرين على أنهم شركاء له ، وهو مسؤول أمامهم ، ينفّذ شريعتهم غير راغب بما أوكل اليه من عمل ، ولكنه يقوم به لأنه واجب عليه ، لذلك فهو في غنىً عن التمويهات التي يلجأ اليها المستبد ، الذي يستعين على شعبه بالتخفي والتكبر ، ولا حاجة له الى مظاهر العظمة وفخامة القصور . فهو لا يخاف رعيته لأنه لا يرهبهم ، بل يطلب نصحهم ، ويرجو منهم تقويم اعوجاجه . وتراه دائم التطلع الى الاسترشاد بآراء العلماء ، سالكاً طريق الحكّام العادلين ، فقد « كان (ترابان) العادل اذا قلد سيفاً لقائد يقول له : هذا سيف الأمة أرجو أن لا أتعدى القانون فلا يكون له نصيب في عنقي »[12]. ولا يخاف الناس نصحه لأنه عادل غير بطاش ، لذلك تأتيه النصيحة خالصة ، في مكانها ، من غير مقايضة بمصلحة شخصية خاصة .

---

(١١) م . ن ، ص ١٤٠ .

(١٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ٥٤/٥٥ .

ويكون مساعدوه من خيرة الناس علماً وعملاً ، سيرةً وسلوكاً ، لا يخافون في الحق لومة لائم ، بل يتكاتفون جميعاً لتحقيق العدالة ، وتكون غايتهم المصلحة العامة • ويقلّد الناسُ العلماء في الخير ، فينتشر ، وتعمّ العدالة ، بعد أن يزداد الوعي • ويخاف الظالم عدالة الحاكم الذي لا يقبل شفاعةً في حَدٍّ من حدود الله •

ويعيش المواطن ، في ظل الحكومات المنتظمة ، راضياً لا يفتكر كيف تكون حياة أبنائه من بعده ، لأنه يعرف أن الأمة تتولاهم • ويبقى نشيطاً على الفكر والعمل ، ناعم البال ، يفتخر بكدّه وجِدّه • فهو حرّ ومنظّم وأخلاقي • يتلقى خير الخصال ويتعوّد الصدق والأمانة والاخلاص مع ربه وأسرته وقومه ونفسه • ويبقى ساعياً لنيل حقوقه ، طالباً المجد ، محافظاً على الكرامة • ويكون الانسان نشيطاً على العمل نتيجة لتحقق الضمان المادي والنفسي في ظل حكومة عادلة تحترم الانسان ، إذ يكون أميناً على ماله وعرضه بحراستها العدل والمساواة• وينال نصيبه من ثروة بلاده ، ويستوفي أجره الكامل عن عمله•ويكون مطلق التصرّف في حياته بارادته فيحرص على تمضية أوقاته بما ينفع ويفيد • ويعيش واعياً بمستقبله « مستقلاً في شؤونه ، لا يحكمه غير الحق ، ومديناً وفياً لقومه لا يضنّ عليهم بعين أو عون ، وولداً باراً لوطنه ، لا يبخل عليه بجزء من فكره ووقته وماله ، ومحباً للانسانية يعلم(*) أن خير الناس أنفعهم للناس[١٣]، ويبلغ الترقي في الاستقلال الشخصي حتى أن كل فرد يعيش كأنه خالد في قومه ووطنه، وكأنه أمين على كل مطلب ، فلا هو يكلف الحكومة شططاً ، ولا هي

(*) « يعمل على » في الأصل .

(١٣) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٣٣ .

تهمله الى أن « يصير كل فرد في الأمــة مالكاً لنفسه تماماً »[١٤] فيعيش مستقلاً وحده في شخصية متزنة لا يجرح وجودها كونهـا تشترك والآخرون في بعض الروابط ، بل ان ذلك ليساعدها علـى اكتمال النمو .

وفي مجتمع حرّ عادل يتلقى الانسان تربية صحيحة لا تشوبها العقد ، حتى يصبح كل ما يصدر عن الانسان ، من فكر أو سلوك ، رفيعاً سامياً ، فلا يسمع بذيء القول ولا لغو الحديث ، ولا ينظر إلا للحسن . ويتعوّد لسانه جميل القول . ويمرن نفسه على اتقان العمل ، ويترفّع عن الصغائر ، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ويوازن حياته وآخرته . ويطلب المجد ويسمو على مطالب الجسد مهتماً بمطالب الروح ، ويقدّم مصلحة أقرانه على مصلحته وقــد نال حقوقــه غير منقوصة « وقد يترفع الانسان عن الإمارة لما فيها من معنى الكبر ، وعن التجارة لما فيها من التمويه والتبذل ، فيرى الشرف في المحراث ، ثم المطرقة ، ثم القلم ، ويرى اللذة في التجديد والاختراع ، لا في المحافظة على العتيق ، كأن له وظيفة في ترقي مجموع البشر »[١٥]، مما يساعـد على تقدّم الانسانية فيهنأ كل انسان بعيشه ، وهو على علم بأن المساواة تعمّ حتى تشمل الحاكم والمواطن ، على حدٍ سواء في العالم أجمع .

٢ ـ روابط الانسان في المجتمع المثالي :

ونظراً الى أهمية التعاون والاشتراك في الشؤون العامة فانكمال المجتمع لا يتم الا بروابط يقيمها الناس فيما بينهم ، تساعدهم علـى التعاون من أجل مزيد من التقدم . فالمجتمع المثالي يتميز بالتعــاون

(١٤) **م . ن** ، ص ١٣٨ .

(١٥) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٣٩ .

والعمل على تحقيق الاتحاد والتواصل اذ يجتمع أفراده في اتحادات قومية ودينية وانسانية ، من غير أن تكون هذه الروابط قسرية وانما تكون نتيجة طبيعية ضرورية لتتويج اجتماعاتهم •

أ ـ الرابطة القومية :

ان أولى روابط الانسان الاجتماعية هي الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد الذين تجمعهم أرض واحدة ولغة مشتركة • والوطنية ترادف القومية ، عند الكواكبي • وما تغنّيه بالوطن الا تغنّيا بالقومية العربية ، التي يرى قلبها النابض في الجزيرة العربية • داعياً الى وحدة العرب وهو يذكّرهم بالماضي المجيد ، رغبة منه في عودة زمام الأمور اليهم • وهو حين يطالب بضرورة استقلال الوطن ووحدته ضد عبث الطغام اللئام ، فانه انما يسعى الى تحقيق مطلبه باستقلال العرب واتحادهم ضد العثمانيين والأوربيين على السواء ، داعياً العرب الى تونّي شؤونهم بأنفسهم بأن يحكّموا عليهم واحداً منهم ، ويراقبوا بقاءه مجرّد رمز لجمع شملهم في رابطة اشتراك لا قسر فيها ، مثل « معيشة أكثر الانكليز والأميركان الذين يفتكر الفرد منهم أن تعلّقه بقومه وحكومته ليس بأكثر من رابطة شريك في شركة اختيارية ، خلافاً للأمم التي تتبع حكومتها حتى فيما تدين »[16]• والعرب يشتركون في اللغة والوطن ، لذلك فان اجتماعهم ، في اتحاد يضمّهم ، ضرورة لا بد منها ، يساعد عليه وجود حكمٍ عادل ، لما له من تأثير كبير على الوطن والمجتمع ، ولقدرته على تشجيع انشاء اتحاد وطني بين الأخوان• ففي ظلّه تنتشر التربية التراثية الهادفة الى الحفاظ على الميزات الخاصة لكل شعب •

---

(١٦) م • ن ، ص ٢٥ •

إن البلاد التي تحررت من النزاعات الطائفية ، ومن سطوة الاتجار بالدين ، استطاعت تكوين اتحاد جنسي بين مواطنيها ، يحفظ لهم قوميتهم ، بصرف النظر عن الانتماءات الدينية المختلفة .

فاذا قام الحكم العادل في البلاد العربية فلا شيء يمنع من إقامة الوحدة العربية بسبب وجود عوامل كثيرة مشتركة بين العرب . لذلك يدعو الكواكبي العرب من غير المسلمين لإقامة اتحاد وطني بينهم وبين أبناء جنسهم من المسلمين ، بصرف النظر عن الانتماء الديني ، يقول : « يا قوم ، وأعني بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين أدعوكم الى تناسي الاساءات والأحقاد ، وأجلّكم من أن لا تهتدوا لوسائل الاتحاد وأنتم المتنورون السابقون فهذه أمم أوستريا وأمريكا قد هداها العلم لطرائق شتى وأصول راسخة للاتحاد الوطني دون الديني ، والوفاق الجنسي دون المذهبي ، والارتباط السياسي دون الاداري »(١٧) فما بالنا لا نتّبع ما يشبه تلك الطرق ونقول للأجانب الذين يحاولون اثارة البغضاء بيننا باسم الدين : « دعونا ياهؤلاء نحن ندبر شأننا ، نتفاهم بالفصحاء « دعونا ندبّر حياتنا الدنيا ونجعل الأديان تحكم في الأخرى فقط . دعونا نجتمع على كلمات سواء ، ألا وهي : فلتحيَ الأمة،فليحيَ الوطن ، فلنحيَ طلقاء أعزاء »(١٨) لأن الترابط القومي يضمن حرية الاستقلال الوطني ، ويمنع من الوقوع في نظام غريب لا يلائم طبائع حياة الناس ، وهو خير دافع لسطوة الاستعمار وشروره ، وأفضل أشكال الروابط النافعة للاشتراك في الحياة مع بقاء الانسان مستقلاً في حرية إرادته .

---

(١٧) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٢٩ .

(١٨) م . ن ، ص ١٢٩ .

وينبّه الكواكبي الى أن الغربي لا يتظاهر بالاخاء الديني ، وبحماية الدين ، إلا مخادعة وكذباً لتتسنى له السيطرة على بلاد الشرق ، وأنه مهما مكث في الشرق فهو لا يخرج عن أنه غاصب وتاجر ، يستمتع بخيرات بلاد سواه ، ولا يخذله إلا تكاتف الأمة .

ويعرّف الكواكبي الأمة بأنها « مجموعة أفراد يجمعها نسب أو وطن أو لغة أو دين »(١٩) فاذا اجتمعت الأمة في رابطة قومية ، تتكون منها قوة تجبر الشعوب الأخرى على احترامها ، وبذلك تتساوى الشعوب مع بعضها وتدرك أنه لا يحق لشعب أن يستولي على مقدّرات شعب آخر ، وبذلك يتم التخلص من سطوة الاستعمار .

والعرب شعب يتميز من سواه بسمات خاصة تخوّلهم تكوين اتحاد يحفظ لهم جنسيتهم وكيانهم . وأهم ما يجمعهم هو الوطن واللغة والحقوق المشتركة . فهناك رافد لنا « ممن يشترك معنا في الحواس من أبناء لغتنا عموماً وأبناء وطننا خصوصاً »(٢٠) وذلك لما يغمر القلوب من حب الوطن لأنه « من المعلوم أن حب الوطن والغيرة على تقدمه ونجاحه فطرة غريزية في الانسان تدعو كل فرد منه على أن يبذل شيئاً من همّته ومقدرته في سبيل خدمته »(٢١) ولا أجلّ ولا أرسخ من خدمة الوطن الجماعية ، إذ يتمكن المجموع مما لا يقدرون عليه وهم متفرقون . ومن المفيد للعرب أن يترك للعرب أن يترك الأمراء خلافاتهم ، ويحتفظوا باستقلالهم الاداري ، ويتعاملوا على أساس اتحاد وطني فيما بينهم .

---

(١٩) م . ن ، ص ١١٥ .

(٢٠) الكواكبي ، (الافتتاحية) في **الشهباء** ، العدد /١/ .

(٢١) م . ن ، العدد /٣/ .

والمجتمع المثالي يقدّر أهله أهمية الاتحاد الوطني ، فيسعون اليه لكي يحافظوا به على قوميتهم واستقلال بلادهم ويتعاونوا على تقدمها ورخائهـا .

ب ـ الجامعة الاسلامية :

واذا كانت الرابطة القومية هي الدائرة المهمة الأولى في حيـاة الانسان فان ذلك لا ينفي وجود روابط أخرى تقوّي التعاون وتعززه بين الناس وتقرّب بينهم ، مثل الرابطة الدينية .

فاذا كانت « الأمة هي مجموعة أفراد يجمعها نسب أو وطن أو لغة أو دين »(٢٢) فان للأمة روابط متعددة الأشكال ، من ضمنهـا الرابطة الدينية . فلا شيء يمنع من أن تشترك أكثر من رابطة في انتماء الانسان أو تجتمع كلها في أمة واحدة . وقد تتقاطع تلك الروابط في أشياء كثيرة في بعض الأمم ، من روابط وطنية أو لغوية أو دينية ، فقد يجتمع النسب والوطن واللغة والدين ، أو قد يجتمع بعضها من دون بعض .

ولم يكن مستغرباً أن يدعو الكواكبي المسلم لجمع شمل الأمـة الاسلامية في رابطة دينية فضلاً عن الرابطة القوميـة بين العرب : مسلمين ومسيحيين .

من هذا المنطلق ، شرع الكواكبي في الدعوة الى الجامعة الاسلامية لحفظ الدين من جهة ، ولمقاومة الغرب الاستعماري من جهة أخرى . فهو يريد « إعزاز الجامعة الاسلامية » وخدمة « الجامعة الانسانية »

---

(٢٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ١١٥ .

في آن معاً(٢٣). ويستنكر المعارضة التي قد تواجه الجامعةالاسلامية، لأن غاية هذه الرابطة ليست إقامة حروب دينية، كما يفتكر البعض، لأن المسلمين أبعد عن الفتن من الجاهلين، كما أنهم — وهم قادة هذا الاتحاد — أقرب من غيرهم الى الألفة، وحسن المعاملة، والثبات على العهد، ومناصرة الجوار. وهل يخاف المعارضون كلمة الجهاد وهي تعني الجهاد ضد مصائب الحياة ولا تعني قتال غير المسلمين؟ هذا فضلاً عن « أن العرب منذ سبعة قرون لم يأتوا حرباً باسم الجهاد»(٢٤) وما الحروب التي قامت الا بسبب الغزو وليست من الجهاد في شيء. فالاحتلال التركي، الذي وقع على شرق أوروبا، وقع أيضا على بلاد إسلامية، وهذا يعني أنه غزو لا جهاد.

ويستطيع الأوروبيون ادراك أن الأتراك استغلوا الدين لأطماعهم السياسية، بينما تنصّل العرب من السياسة التركية، ولم يشتركوا في مجازر الأرمن. لأن الاسلام ضد القسوة والعنف، وضد الطائفية والتعصب المذهبي. بل ان الاسلام يُلزم المسلمين بالتعايش مع الشعوب الأخرى، علاوة على تمسكهم بأصول الحرية الدينية بين أبناء الشعب الواحد. وقد تميّز العرب بقدرتهم على جذب الناس، بحسن القدوة، الى دينهم ولغتهم(٢٤).

« فاذا علم السياسيون هذه الحقائق وتوابعها لا يحذرون من الخلافة العربية بل يرون من صوالحهم الخصوصية وصوالح النصرانية وصوالح الانسانية أن يؤيدوا قيام الخلافة العربية بصورة محددة

---

(٢٣) أم القرى، ص ٢٨.

(٢٤) ينظر: أم القرى، ص ٢٤١ — ٢٤٣.

السطوة مربوطة بالشورى »(٢٥)٠ ففي الخلافة العربية تقويم للحياة السياسية ، وحفظ لحرية الأديان ، وصون لكرامة الانسان ٠

والكواكبي ، في هذه الرابطة ، يتحدّث على الأمة بمعنى المسلمين ، من غير النظر الى قوميتهم أو جنسهم ٠ ويحدّد مهمة هذه الخلافة في حفظ الدين وتنقيته ، معتمداً على قيادة العرب للوحدة الروحية للمسلمين ، مدركاً أن الاسلام قد أعطى العرب مكانة خاصة بين المسلمين ٠ حتى أن العثمانيين أنفسهم اذا فكّروا ملياً فانهم « لا يجدون وسيلة لتجديد حياتهم السياسية أفضل من اجتماعهم مع غيرهم على خليفة قرشي »(٢٦)٠ لذلك فلا بد أن تكون الجامعة الدينية تحت لواء خلافة عربية قرشية ، رسم الكواكبي هيئة الشورى والاتحاد الاسلامي فيها بحسب تصوره لها ٠

ولا يرى الكواكبي أي تناقض بين قيام الوحدة القومية العربية وبين الاتحاد الاسلامي ٠ ذلك لأن الدين الاسلامي قد ظهر في العرب، وهم أفضل من يحافظ عليه ٠ فهذه الجزيرة العربية والدين فيها ما زال نقياً كما تلقّوه عن السلف ، من غير بدع ولا تشديد ٠ كما أن اللغة العربية هي لغة القرآن التي يجب المحافظة عليها ٠ ولن يتمكن من ذلك أحد مثل العرب ، الحريصين على الحرية والاستقلال ٠ وهي أوسع اللغات انتشاراً بين المسلمين ، انها اللغة المشتركة بينهم جميعاً ٠ كما أنها لغة العرب ، مسلمين وغير مسلمين ٠ والعرب هم أشد المسلمين رغبة في رفع شأن الدين والحفاظ عليه ، وأهل الجزيرة ، منهم ، لا يزالون يتمتعون بالعصبية التي لم يفسدها التمدن ٠ وفيهم أنَفة وعزّة،

---

(٢٥) **ينظر : م ٠ ن** ، ص ٤٤ ٠

(٢٦) **م ٠ ن** ، ص ٢٣٨ ٠

ورثوها عن الأصل البدوي ، وهم شديدو الحرص على جنسيتهم وعاداتهم ، وأسبق الأمم الى المساواة والعدالة والشورى ، يوفون العهود ويحترمون الجوار . لذلك فان « العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية بل الكلمة الشرقية »(٢٧) ولا بد أن يناط أمر الاتحاد الاسلامي بهم فيتعهد به لقيادتهم ويترك شأنه لحسن تبصّرهم(٢٧) .

جـ – رابطة الانسانية :

إن الكواكبي يطالب بالحرية للناس أجمعين ، فمن حق كل شعب أن يقرر مصيره بنفسه ، ويختار الروابط التي يريد الانتماء اليها ، ومن حقه أن يستمتع باستقلاله القومي وبالروابط الدينية والانسانية التي يريدها . وبهذه الكرامة المحفوظة للجميع يمكن أن تتعاون الشعوب بعضها مع بعض . ولذلك فائدة عظيمة لأن تطور الثقافة القومية في اتصال مستمر مع تطور المدنية الانسانية العامة ، فالحضارة هي وحدة لا تتجزأ . ومنتهى الترقي هو الترقي بالانسانية(٢٨) .

من أجل هذا يخاطب الكواكبي الشباب في وطنه قائلا لهم : « فنرجو لكم ... أن تنشأوا على التمسك بأصول الدين ... وأن تعلموا أنكم خلقتم أحراراً لتموتوا كراماً ... يتسنى ... لكل منكم أن يكون سلطاناً مستقلاً في شؤونه ، لا يحكمه غير الحق ... وولداً باراً لوطنه ... ومحباً للانسانية »(٢٩). ويخاطب الغرب راجيا منه

---

(٢٧) ينظر : **أم القرى** ، ص ٢١٨ – ٢٢٢ .

(٢٨) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١١٦ .

(٢٩) **م . ن** ، ص ١٣٣ .

مساعدة الشرق الذي كان له فضل كبير عليه • ورد الجميل يقتضي أن يعين الغرب الشرق على هدم الاستبداد ، لأن تخليص الشرق من شره سيعود بفائدة كبيرة على الغرب نفسه ، لأن الشرق هو موطن حفظ الدين الذي يمنع من الخراب ، ولا تدوم حياة الشرق الا بحريته(٣٠) •

لقد كان الشرق منبت العلم والعرفان ، ومهبط الحكمة والأديان • يعبد أهله الله ويحبّون الخير والكرم ، ويتمتعون بالعفة والقناعة ، وذلك كله مفيد للشرق والغرب معاً ، ولا بد من هدم أسوار الاستبداد ليستعيد الشرق روحه الطيبة ويعود بالخير على العالم أجمع • وترقّي الانسان الواحد يؤثر في ترقي الانسانية ، لأن الانسان عضو في العائلة ثم الأمة ثم الانسانية • ولا بد للانسان المترقّي من أن يعدّ نفسه لوظيفة في قيام حياة عائلته ، ثم حياة قومه وأمته ، ثم في خدمة البشرية كلها ، لأن لكل انسان « وظيفة في ترقّي مجموع البشر »(٣١) • وبالترقي في الكمالات تشمل إحساسات الانسان عالم الانسانية كلّه « كأن قومه البشر ، لا قبيلته ، ووطنه الأرض لا بلده »(٣١) فيعمّ الخير وينتشر السلام نتيجة تمسك الانسان بالأخوّة الانسانية في كل مكان •

وهكذا تجتمع وتتقاطع دوائر الروابط في المجتمع المثالي ، وتتعدد الانتماءات الاختيارية في حياة الانسان ، وذلك كله لتحقيق ناموس الاشتراك ، والتعاون على مصاعب الحياة ، وصولاً لإجراء مزيد من الترقّي في الوجود الانساني •

٤ ــ مسألة الخلافة :

إن فكرة إقامة جامعة اسلامية ، تتضمن ايماناً بوجود روابط

(٣٠) ينظر : م • ن ، ص ١٣٠ ــ ١٣٢ •

(٣١) م • ن ، ص ١٣٩ •

معينة ، بين الذين يدينون بالاسلام ، كما تحمل في داخلها ضرورة بلورة هذه الروابط في تكوين اتحـاد يضمن مصالح المسلمين ، ويوحّد جهودهم في التعاون على حماية دينهم والتمهيد لتحقيق « الاسلامية » في الدول التي يدين أهلها بالاسلام . لأن قيام مجتمع اسلامي متطور مرتهن بتحقق الاسلامية فيه . ولقد كان « الخليفة » ، على مدى التاريخ الاسلامي ، هو الرمز الذي تتجمع حوله الدول الاسلامية ، في شتى أصقاع الأرض . فهل يتمكن سلطان مدني من القيام بهذا الدور في الوقت الحاضر ؟ وهل تقدر دولته القوية على إعزاز الدّين أكثر من العرب ، حتى وان تلقّب سلطانها بلقب الخليفة ؟

يجيب الكواكبي بأن السلطان يستطيع أن يساعد الخليفة في هذا الأمر « أما اذا أراد أن يكون هو القائم به فلا يتم قطعياً ، لأن الدّين شيء والمـُلك شيء آخر ، والسلطان غير الدولة »[٣٢]. ويشرح معنى أن الدين غير المـُلك وأن السلطان غير الدولة بقوله . ان الملوك يهتمون بمصلحة مـُلكهم ولا يعنيهم الدين في شيء ، فهم لا يحترمون شعائره إلا تظاهراً لتسيير مصالح المملكة . وحتى لو أرادوا تقديم الاهتمام بالدين على مصلحة المـُلك فانهم لا يستطيعون ، لأن دُولَهـم تضمّ مواطنين من أديان ونِحل مختلفة ، وكذلك تتنوع انتماءات الوزراء . لذلك فان إسباغ الخليفة على السلطان ، ورسوخ المـُلك ، ووفرة القوى كلها لا تكفي لجعل السلطان قادراً على حماية الدين واصلاحه . وانما يمكن أن يؤيد المـُلكُ الخليفة ويناصره فقط .

واذا دققنا النظر نرى « أن ادارة الدين وادارة المـُلك لم تتحدا في الاسلام تماماً إلا في عهد الخلفاء الراشدين « ثم افترقت الخلافـة

(٣٢) **أم القرى** ، ص ٢٢٨ .

عن المـُلك »(٣٣). فالخلافة غير المـُلك ، وتاريخ سلاطين آل عثمان يشهد على تقديمهم المـُلك على الدين ، في حال تعارضهما ، وذلك لأن مؤيدات المـُلك ، عند السلاطين ، مقدَّمة على الدين . لذلك يجب أن يبقى المـُلك بمعزل تام عن التدخل في شؤون الدين ، وأن يتولى الدين خليفة لا علاقة له بالمـُلك تحقيقاً للاسلامية التي لا يوجد فيها « نفوذ ديني مطلقاً في غير مسائل إقامة شعائر الدين ومنها القواعد العامة التشريعية التي لا تبلغ مائة قاعدة وحكم »(٣٤)، يشرف عليها الخليفة ، حمايـة لدين وأهلـه .

ومن واجب السلطان أن ينصر الدين ، من بعيد وبدون الاستناد الى صبغة معنوية تؤهله للقيام بذلـك ، مثل لقب الخلافة ، وادعـاء الانتساب الى آل عثمان وحقهم بالخلافة . بل على السلطان أن يدرك بأنه غير مؤهل لرعاية الدين ولا يستحق لقب الخلافة بأي حال . وعليه ألاّ ينقاد للتنازل عن حقوقه السلطانية لأجل خلافة وهمية يقوده اليها المتزلفون ، كما حدث في عهد السلطان محمود . ومن الأنفع أن يترك الأمراء هذه الدعوى الباطلة ويلتفتوا الى اجراء ما يحافظ على الاستقلال السياسي ، ويعزز التعاون بينهم(٣٥) .

ان الخلافة تفشل عن القيام بواجباتها ، اذا قيّدها المـُلك وخضعت للتقلبات السياسية وتعرض الخليفة للطمع ، هذا فضلاً عن استحالـة جمع الدول الاسلامية في دولة سياسية واحدة ، والأفضل ايجاد رابطة تجمع بينهم مع حفظ كياناتهم ، مستقلةً .

---

(٣٣) م . ن ، ص ٢٢٩ .

(٣٤) **طبائع الاستبداد**، ص ٣٨ .

(٣٥) ينظر : **أم القرى** ، ص ٢٣١ — ٢٣٤ .

ويرسم الكواكبي القواعد الأساسية ، التي ينبغي أن تبنى عليها الجامعة الدينية تحت لواء الخلافة ، في ثمانية عشر بنداً[٣٦]، أولها : أن يكون الخليفة عربياً قرشياً مستجمعاً الشرائط في مكّة • وقد اختار عروبة الخليفة لأنه يرى أن الرابطة الاسلامية لا يمكنها أن تحقق أهدافها في حماية الدين ، ولمّ شمل المسلمين وفق الاسلامية ، ما لم يتم الاعتماد في قيادتها على العرب ، الذين لا يستطيع غيرهم ايجاد « الوحدة الدينية والروحية للمسلمين في العالم أجمع » تحت رايةخليفة عربي من قريش • لأن العرب يحفظون المواثيق ويميلون الى الشورى ويحبّون الحرية ويحترمون المساواة • وهم مرجع الدين وحماته « ولا شك أنه لا يقوم بالهدي الديني ويغار على الدين أمة مثل العرب »[٣٧]، وبخاصة عرب الجزيرة الذين ظهر الدين فيهم ، فهم مؤسسو الجامعة الاسلامية ولا بد أن يكون الخليفة منهم • لذلك فان « الجمعية وجدت أن لجزيرة العرب ولأهلها بالنظر الى السياسةالدينية مجموعة خصائص وخصال لم تتوفر في غيرهم • بناء عليه رأت الجمعية أن حفظ الحياة الدينية متعينة عليهم »[٣٨]• لكن ذلك لا يمنع من أن تكون لبقية الأقوام وظائف أخرى في الجامعة الاسلامية • إلا أن الجمعية لا يعنيها سوى أمر النهضة الدينية ، لذلك ربطت آمالها بالجزيرة العربية وأهلها •

وهذا ليس تعصباً وانما لأن « الغيرة على الدين وأهله والاستعداد لتجديد عزّ الاسلام منحصران في أهل المعيشة البدوية من العرب»[٣٩]

(٣٦) ينظر : م • ن ، ص ٢٣٤ — ٢٣٦ •
(٣٧) م • ن ، ص ٢٢٧ •
(٣٨) م • ن ، ص ٢١٧ •
(٣٩) ينظر : م • ن ، ص ٢٣٨ — ٢٣٩ •

الذين حفظهم الله من الافراط والتفريط ومن فساد التربية وانحلال الأخلاق • فلا يجوز بأي حال إسناد الخلافة ، علاوة على السلطنة ، الى العثمانيين • ومن مصلحة السلاطين وغيرهم ، لتجديد حياتهم السياسية ، أن يجتمعوا على خليفة قرشي(٤٠) •

ان الدولة العثمانية لم تقدّم للاسلام شيئاً وهي في أوج عزّها ، فكيف تستطيع أن تنفعه بشيء الآن وهي تحتضر ؟!• والقاعدة الثانية لبناء الجامعة الدينية هي أن يكون حكم الخليفة في المجال السياسي مقتصراً على الحجاز ومربوطاً بهيئة شورى حجازية خاصة • وهذه القاعدة تتلاقى مع القواعد (١٢ ــ ١٤) اذ يقول الكواكبي فيها أن الخليفة لا يتدخل في الشؤون الادارية والسياسية للسلطنات والإمارات بل يكون لكل إمارة استقلالاً ذاتياً في شؤونها السياسية والادارية ، وتجري أمور تولّي السلاطين والأمراء فيها وفق أصولها الخاصة ، وليس للخليفة الا التصديق عليها ، اذا جرت بطرق لا تتعارض مع الشرع ، وهذه المهمة معنوية فقط • كما لا يكون للخليفة قوة عسكرية مطلقاً وإنما يُذكر اسمه في الخطبة قبل أسماء السلاطين ، ولا يذكر في المسكوكات • وفي ذلك تأكيد على سلطته الروحية الدينية من دون الدنيوية ، لأن هذا يمنحه مركزاً معنوياً يرمز للاتحاد الاسلامي • وهذا يبقي على الخلافة كجامعة اتحادية اسلامية مجردة من السلطات السياسية في غير بلد الخليفة • فلا المسلمين تحت سيطرته سياسياً ، ولا بقية المناطق العربية أيضا • وخليفة بلا جند أو سلاح لا يمكنه ممارسة أي استبداد •

وهكذا يحصل كل شعب على استقلاله ، في رابطة قومية قومية خاصة ، ضمن رابطة الجامعة الاسلامية • والبنود (١٥ ــ ١٨) ترى

(٤٠) ينظر : **أم القرى** ، ص ٢٣٨ ــ ٢٣٩ .

أن يرتبط الخليفة بهيئة شورى عامة من مندوبين من قِبَل السلطنات والإمارا تالاسلامية جميعها • وتحميها قوة من جنود مختلطة ترسلها الامارات ، حتى لا يكون هناك تمييز ، ويون هناك ترابط فيالمسؤولية وحتى لا تضغط احدى الدول على هيئة الشورى العامة ، وتكون قيادة هذه القوة منوطة بقائد احدى الإمارات الصغيرة ، حتى يُضمن عـدم طغيانه ، ويكون تحت أمرة هيئة الشورى مدة انعقادها • ويحدد البند (١١) مهمة الخليفة وهي أن يبلّغ قرارات هيئـة الشورى ويراقب تنفيذهـا •

ويوضّح الكواكبي كيفية تشكيل هيئة الشورى العامة ووظائفها في البنود (من الرابع حتى العاشر) وهي كلها وظائف دينية مختصة في سياسة الأمة الدينية العامة ، مثل انتخاب الخليفة ، الذي ترتبط بيعته بشرائط مخصوصة تلائم الشرع ، فاذا تعدّى شرطاً منها ترتفع بيعته ، وتعيين وظائف هيئة الشورى العامـة بقانون مخصوص تضعه هي • ووظائفها « يقتضي أن لا تخرج عن تمحيص أمهات المسائل الدينية ، التي لها تعلّق مهم في سياسة الأمة العامة ، وتأثير قوي في أخلاقهـا ونشاطها »(٤١)، مثل فتح باب الاجتهاد ، وسد أبواب الحروب ، ومنع « الاسترقاق اتّباعاً لمقتضيات الحكمة الزمانية » ، وكحسن طاعـة الحكومات العادلة ولو كانت غير مسلمة ، وعدم الانقياد المطلق لأحد ، والتنبيه الى أهمية أخذ العلوم النافعة(٤١) •

وهكذا فان الكواكبي يعتمد على الخلافة ، وعلى جمعية الموحدين لتحقيق اتحـاد اسلامي ديني يسمح بتقدّم الحكومـات الاسلامية وتعاونها • وهذا الاتحاد الروحي على أساس ديني يمكن أن يفضي ، فيما بعد ، الى اتحاد سياسي •

---

(٤١) ينظر : م • ن ، ص ٢٣٦ — ٢٣٧ •

ولكن حتى ذلك الوقت فان الاتحاد السياسي موكول الى الأمراء العرب ، الذين يجب عليهم ترك اختلافاتهم ، والسعي للاحتفاظ باستقلالهم ، ولإنشاء علاقات تآزر واتحاد بين إماراتها(٤٢) .

إن الخلافة جامعة ، ويعطي الكواكبي ، ضمنها ، الشعوب الاستقلال الذاتي ، ويسلب الخليفة السلطات ، التي يحتمل أن يستبد بوساطتها . ويشدد على اللامركزية في الحقوق السياسية والادارية لدول الاتحاد . ويرى أنه لإقامة الخلافة ، على أساسها الجديد ، لا بد من البدء باعداد أفكار المسلمين لتقبّل ذلك ، بوساطة جمعية الموحدين التأسيسية . وقانون الجامعة الدينية تحت لواء الخلافة ، بهذا الشكل ، يعلّق عليه الأمير بقوله : « وبمثل هذا الترتيب تنحل مشكلة الخلافة ، ويتسهل عقد اتحاد اسلامي تضامني تعاوني يقتبس ترتيبه من قواعد اتحاد الألمانيين والأمريكانيين مع الملاحظات الخاصة »(٤٣) . وهكذا تلغى الدولة الدينية لتصبح جامعة دينية ، يشكل الخليفة فيها رمزاً للرابط الديني ، ويكون رئيساً لهيئة الشورى ، تنحصر مهامه في المسائل الدينية ، وتكون الأمة العربية كدولة سياسية عضواً في هذه الجامعة . فدائرة الرابطة الاسلامية هي حلقة ارتباط تلي الدائرة القومية العربية ، القائمة على أسس مختلفة عن أسس القوميات الأخرى التي تدين بالاسلام . ولا علاقة للجامعة الدينية بالوحدة السياسية في الدولة الواحدة ، سوى تعزيزها .

* * *

(٤٢) ينظر : **ام القرى** ، ص ٢٢٧ .

(٤٣) **م . ن** ، ص ٢٣٧ .

[illegible]

خاتمة

إذاً فقد أراد الكواكبي الشورى الاسلامية ، لإرساء قواعد الحرية والعدالة والمساواة ، من أجل تقدّم الانسان ، لأنه رأى أن للحكومة العادلة آثاراً إيجابية على سير الحياة عامة . فلها دور رئيس في اصلاح الدين وحرية التدين وجعله خالصاً لله . كما أنها تعين الشعب على استيعاب العلوم جميعاً ، والاستفادة منها من أجل التقدم . وتيسّر طلب المجد للراغبين في إحرازه . وتدعم التربية الصحيحة ، فيتحلّى ، في ظلها ، الناس بحسن الخلق ، وينعمون بتربية جيدة ، فيعتادون الايثار والتعاون والمشاركة ، ويفضلّون الاستغناء بقليل من الرزق الذي يمنع العوز ، على الثراء الفاحش بالغش والاحتيال ، ويتساعدون على إجراء التقارب بينهم في المعاش ، ويتقاسمون أموالهم وأعمالهم بالقسط والعدل ، ويلتزمون بأن يكون مصدر رزقهم هو العمل لا المراباة ولا السمسرة .

ويكون الانسان في المجتمع العادل ، حاكماً ومحكوماً ، ذا صورة مشرقة ، اذ يتساوى الحاكم بالشعب ، والغني بالفقير ، أمام القانون الذي لا يستثني أحداً . فالحاكم موظف لا يتعدى حدود وظيفته في خدمة الناس ، والمواطن انسان تحترم آدميته ، ويؤخذ برأيه فيما يتعلق بالشؤون العامة التي تمس مصالحه . ويعيش راضياً آمناً لا يخشى

سطوة حاكم أو غدر مغتصب . لذلك يكون نشيطاً على العمل ، يحب وطنه وأهله ، ويتصف بأنبل الخصال ، ويتربّى على خير القول والعمل ويبتعد عن التواكل ، لأنه يعرف أن القضاء والقدر هما السعي والعمل . ويستقبل في شؤونه بحريته . وهذه كلها دلائل انتشار الديمقراطية في بلد آمن مستقل ومستقر . وهذا الاستقلال لا يمنع أن ينتظم الانسان في روابط اختيارية مع قومه ، ومع أهل دينه ، ومع الانسان في كل مكان ، بل انه يرى أن الروابط تعزّز حريته وتقدّمه ، لما للتعاون على صعاب الحياة من فرائد . فيجتمع مع قومه بما له من قواسم مشتركة معهم من لغة ووطن ومصلحة واحدة . وذلك بصرف النظر عن انتمائه الديني حتى لا يتخذ الدين ذريعة للتفرقة الوطنية . ويرى أن هذه الرابطة القوية هي ضمان الاستقلال الوطني . وكذلك يرتبط الانسان ، في المجتمع المثالي ، مع أبناء دينه بجامعة دينية لا تتنافى ولا تتعارض مع انتمائه القومي ، كون هذه الرابطة لا تلتفت إلا الى الانتماء الديني ، بغية إعزازه ، ونصرة أهله ، بصرف النظر عن الانتماء القومي . وبالنسبة الى الجامعة الاسلامية ، خاصة ، فانها تكون عوناً على تعزيز الانتماء القومي العربي ، لأن اللغة العربية دين القرآن ، ولأن العرب هم مؤهلون لرئاسة هذه الجامعة الدينية وحراستها .

وتتضح علاقة القومية العربية بالجامعة الاسلامية من خلال مسألة الخلافة ، التي لا تعني علاقة ، في فكر الكواكبي ، إلا رمزاً للرابطة الاسلامية ، تحت قيادة العرب ، فهما رابطتان متكاملتان غير متعارضتين . اذ ان الخليفة عربي قرشي مختار بالانتخاب ، وله منصب رمزي ، ويقوم بوظيفة روحية ، اذ يعتمد القرارات التي ينتجها مجلس الشورى العامة ، وتنفّذ وصاياه في المسائل الدينية فقط . أما السلطة الدنيوية فهي لا مركزية ، بحيث يمارسها كل شعب ، وفق الشكل الذي يناسبه ،

بقيادة أمير من جنسه . أما الخليفة فليس له سلطة دنيوية إلا على الحجاز ، وحتى هذه السلطة الزمنية فانها مرتبطة أيضا بشورى حجازية خاصة ، تراقب تحقق الشورى الدستورية التي تناسب العرب .

إن الكواكبي يفصل الدولة عن الدين ، ولا يوافق أن يتدخل السلطان في شؤون الدين ، ولا يرضى بأن يكون هو نفسه خليفة المسلمين ، كما أنه لا يسمح للخليفة بالتدخل في الشؤون السياسية إلا في الحدود العامة حتى لا يتم تجاوز الشريعة الاسلامية ، بوصفها اطاراً عاماً يسمح للحكومة بالتصرف ضمنه ولا يسمح بتجاوز أحكامه العامة.

ولا يعني هذا أن يكون الخليفة متصرفاً في الشؤون الدينية ، بل ما هو إلا منفذ للقرارات التي تصدرها هيئة الشورى العامة . فهو رمز الرابطة الدينية للأقوام الاسلامية كلها . كما أن هناك سلطاناً زمنياً يكون رمزاً للرابطة القومية .

وهذا يعني أن لدى الكواكبي انتماءين قويين : الأول هو الأمة الدينية ، ويعني بها الرابطة التي تجمع المسلمين ، ويحضّ المسلمين للدعوة اليها ، وبخاصة المسلمين العرب ، بالنظر الى أهدافهم المشتركة في اصلاح الدين ، وإسقاط ادعاء العثمانيين بالخلافة. وينادي الكواكبي هنا ، بفصل الخلافة عن الملك ، وعودتها الى العرب ، وقيامها على أساس الشورى والانتخاب ، ويحدّد وظيفتها بأنها وظيفة روحية لا علاقة لها بالسياسة الداخلية للبلاد الاسلامية .

أما الانتماء الثاني ، فهو الانتماء القومي ، ويعني به ، وحدة العرب من كل الأديان ، وهي عنده رابطة الأرض واللغة ، وبالتالي الثقافة ، والأهداف المشتركة بين العرب جميعهم في تخليص أوطانهم

من سطوة الاستبدادين : الداخلي والخارجي • ثم هناك الحكم المحلي اللامركزي في الدولة القومية الواحدة •

ويشكل الانتماءان : الديني والقومي ، دائرتين متطابقتين في فكر الكواكبي ، العربي ، المسلم • إلا أن تقاطعهما لا يسبب مشكلة ، سواء لدى العربي غير المسلم ، أو لدى المسلم غير العربي ، وذلك لأنهما دائرتين غير متعارضتين لما بين العرب والاسلام من صلة حميمة•فينتمي العربي الى احدى الدائرتين ، بينما ينتمي المسلم الى الأخرى ، في حين أن العربي المسلم ينتمي اليهما معاً •

من ذلك يتضح أن الكواكبي أراد تنمية الشعور بالانتماءالقومي والديني معاً • كما أنه دعا الى روابط أخرى تضمّ أقواماً وأدياناًمختلفة ويكون بيننا وبينهم قاسم مشترك من ناحية ما • فليس الترابط القومي والديني هما الرابطان الوحيدان في المجتمع الصالح ، بل ان المجتمع كلما ازداد مثالية كلما كثرت روابطه ، وكلما كثرت روابطه ، مع غيره من المجتمعات ، كلما ازداد مثالية وتقدماً • فاذا استقلّ كل قوم في رابطة وطنية ، واذا اجتمع أهل الدين الواحد في رابطة دينية ، فان ذلك يعزز ويدعو الى روابط أخرى متعددة بين الأقوام والأديان في شتى أنحاء لأرض •

ويتضح من ذلك أن الحضارة ، عند الكواكبي ، هي كلّ متكامل لا يتجزأ ، ولا يسع أحد الانغلاق على نفسه في قومية أو دين • كما أنه يرفض التعصب القومي أو الديني ، منوّهاً بأهمية التسامح بين الأديان والأقوام من أجل التعايش السلمي والتعاون بينها •

★ ★ ★

الفصل الرابع

الإسلامية منهجاً وبديلاً عند الكواكبي

« نقد ومناقشة »

تمهيد

١ ـ بين الاسلامية والديمقراطية .

٢ ـ الوعي الناتج بين المرفوض والمرغوب .

٣ ـ بين العروبة والاسلام .

٤ ـ توفيقية الكواكبي .

٥ ـ ثوريته بين الواقع والمثال .

خاتمة

أ١ ـ من حيث منطلقاته .

أ٢ ـ من حيث فكره السياسي المباشر .

أ٣ ـ من حيث منهجه .

[illegible]

تمهيد :

يمكن ملاحظة مصدرين ، للفكر الاسلامي ، عند الكواكبي : الأول هو الوحي الإلهي متمثلاً بالنص . والثاني هو الفكر الديني المتركز في الاجتهاد في ما لم يرد فيه نص ، أو في نص احتمل التأويل، وبما لا يخرج عن حدود النص ولا يتجاوزه .

والأول هو (الاسلام) ، الذي يؤمن الكواكبي به ، ويدعو الى التزامه . أما الثاني فما هو إلا اجتهاد ، ويمكننا إعمال الفكر في مدى انطباقه على مصالحنا ، فاذا تعارض معها كان بامكاننا أن نعدّه من التراث الذي اجتهد أصحابه فيه ، ولنا أن ندلي فيه بدلونا ، لأنه لم يكن إلا اجتهاداً آنياً وموضعياً ، وكثير منه لا يصلح إلا لزمانه ومكانه. وهو ليس من الثوابت التي لا يمكن مسّها بالتغيير . فاذا كان الاسلام شريعة وعقيدة ، فان العقيدة هي ما يتعلق بالغيب فلا يعرف أحد إلا ما علّمه الله ، فليس هناك محلّ للاجتهاد . أما الشريعة فانها أيضاً تنقسم الى قسمين : قسم العبادات ، وهو أيضا قسم لا يقبل إلا التوضيح والتفسير . وقسم المعاملات وهو القسم الذي تنظّم فيه التشريعات العلاقة بين الناس على أساس المصلحة العامة ، وهذا القسم قابل للاجتهاد والتشاور في ما لم يرد فيه نص .

في هذا الاطار تكون « إسلامية » الكواكبي هي مجموعة من القواعد والقوانين المشتقة من الوحي ـ قرآناً وسنّة ـ مضافاً اليه

اجتهادات معاصرة في ما يمكن الاجتهاد فيه . وهي بهذا المعنى منطلق الكواكبي ومنهج عمله للقضاء على الاستبداد ، كما أنها هي ذاتها البديل المطلوب ليحل محله .

والخطوط العريضة لتحليل آراء الكواكبي ومناقشتها ستكون على علاقة الاسلامية بالديمقراطية ، ما الفرق بينهما ، وبماذا تشتركان؟ كما أننا ننظر في الاسلامية بديلاً ، هل هي بديل مقنع ومنسجم مع فكر الكواكبي في سياقه العام ، وذلك من خلال فحص تصوراته عن الحرية والعدالة والمساواة وعلاقة الدين بالدولة . كما نحاول تلمّس الطريقة التي حل بها مسألة الخلافة ونرى أسلوبه في إقامة الاسلامية ، هل هو أسلوب ثوري أم إصلاحي ؟ كما لا بدّ لنا من استقراء مدى وعيه بالحرية وإدراكه أهميتها للانسان ، وماذا يشكل الانسان بالنسبة اليه. ومن الأهمية بمكان ملاحظة موقفه من الجامعة الاسلامية والقومية العربية ، وما علاقة كل منهما بالأخرى ، وكيف حلّ الكواكبي معضلة الخلاف المفترض بينهما عند بعض المفكرين . وما موقفه من القوميات والأديان الأخرى . بعد ذلك نثبت بعض الملاحظات على فكره ، لنرى موقعه بين معاصريه ، وما التيار الذي يمكن تصنيفه فيه . ثم نختم الفصل بأهم النتائج التي أوصلتنا اليها هذه المناقشة .

١ – بين الاسلامية والديمقراطية :

١' – الاسلامية :

إن الاسلام هو منطلق الكواكبي الأساسي ، كما أن إثبات مقولاته هي غايته الأولى ، وهو وصولاً الى ذلك يحاول البرهنة على أنه المنهج السليم الذي يجب اتباعه .

والملاحظة المبدئية التي يطرحها هي أنه ليس هناك من لا يدين بدين ، وأن الدين الصحيح هو الذي يقوم على التوحيد رافضاً الخضوع لغير الله . والاسلام ، فضلاً عن أنه دين توحيد ، فانه أيضاً يترك المجال لإعمال العقل ، بل إنه يدعو الى العلم ويحض عليه حيث أن « أول كلمة أُنزلت من القرآن هي الأمر بالقراءة أمراً مكرراً »[1] والكواكبي يشير بذلك الى الآية (إقرأ باسم ربّك الذي خلَقَ ، خلَقَ الإنسانَ مِنْ علَقٍ ، إقرأ وربّكَ الأكرَمُ الذي علَّمَ بالقلَمِ ، علَّمَ الإنسانَ ما لمْ يَعْلَمْ)[2]. والاسلام إذ يدعو الى التفكير ، حتى في مسائل الدين ، إنما يريدنا أن نفعل ذلك من غير أن تكون هناك واسطة بين الله والانسان ، بل إنه يؤكد تحرر الانسان من التبعية الدينية لأحد . ويخلص الكواكبي من هذه المقدمات الى نتيجة مفادها أن الاسلام هو أفضل دين تنزّل على الانسان ، واذا تفكّر الانسان في الكون ، فان عقله لا بد أن يهديه اليه .

وبعد أن ينتصر الكواكبي للاسلام ينتقل لتحديد معنى الاسلامية مميزاً بين الاسلام والاسلامية والمسلمين ، وذلك لأنه لاحظ فرقاً بين الاسلام وبين الأفكار السائدة في مجتمعه عنه . ولهذا السبب نفسه طالب بوضع كتب مختصرة لتبصير الناس بدينهم[3]. فالاسلام لديه ليس هو ما يدين به أكثر المسلمين الآن ، ولكنه دين القرآن والسنّة، المبني على العقل والذي يدعو الى الحرية والى التمسك بالوحدانية تحت شعار « لا إله إلاّ الله » .

---

(١) **طبائع الاستبداد** ، ص ٥٠ .

(٢) ٩٦/١ ـ ٥ . سورة العلق . التي روى البخاري انها أول ما نزل من القرآن الكريم بغار حراء .

(٣) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ١١٩ .

ومن هنا يمتد فكر الكواكبي ليرفض الجبرية ويهاجم مفهوم الزهد الشائع في زمنه .

أما الاسلامية لديه فهي المنهج المشتق من الاسلام ، بما في ذلك حق الاجتهاد . وقد أشار (محمد عمارة) الى أن « الاسلامية في اصطلاح الكواكبي هي الأنظمة السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة لكليات الدين الاسلامي وقواعده الأساسية »(٤). وهذه الاسلامية هي التي يرجع اليها الخير الاجتماعي لأنها تشكل جذور خير السياسة وصلاح الدين وسمو الأخلاق . وذلك يتأتّى من كون الاسلام قد « وضع شريعة حكمة إجمالية صالحة لكل زمان وقوم ومكان ، وأوجد مدنية فطرية سامية ، وأظهر للوجود حكومة كحكومة الخلفاء الراشدين »(٥) ولهذا لا بد لنا من التمسك به ، لأن فهمه والسير على هديه يعنيان تمسّكا بما يحوي في داخله من إمكانيات لتحقيق مطالب الانسان الأساسية من حرية وعدالة ومساواة(*) .

أ ـ الحرية :

ان كلمة (حرية) في زمن الحكم العثماني لم تكن تعني سوى حالة ضد العبودية ، فمَن ليس رقيقاً يكون وحده قادراً على الاختيار، وكانت للأمة الأولوية المطلقة على الفرد . وحين احتكّ العرب بالحضارة

---

(٤) محمد عمارة ، **الأعمال الكاملة للكواكبي** ، ط ٧٥ ، هامش ١ ، ص ٢٥٠ . ط ٧٠ ، هامش ١ ، ص ١٥١ .

(٥) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٤ .

(*) الملفت حديث بعلبكي الرابع المعنوَن « الكواكبي في طبائع الاستبداد ثائر ديّن » في : أفرام البعلبكي ، **منهجية في النقد** ص ١١١ . وبالطبع فان لهذا العنوان دلالته المتوافقة وادعاءنا .

الأوروبية في القرن التاسع عشر ، عرفوا أنها تعدّ الحرية خاصة الانسان الجوهرية ، وأن الفرد أهم من المجموع ، لأن المجتمع يتكوّن أصلاً من هؤلاء الأفراد . وقد كان الكواكبي واحداً من المتأثرين بأفكار الثورة الفرنسية .

لقد استلهم الكواكبي الفكرين : العربي ــ الاسلامي والأوروبي في موضوع الحرية وراح يعارض السلطة السياسية والفكرية والاقتصادية متمثلة في الاستبداد والاستعمار ، محاولاً التنقيب عن جذور الحرية في القرآن والسنّة . فيعبّر مثلاً عن حرية النشر والخطابة والمطبوعات التي طالب بها الغرب بمرادف اسلامي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مطالباً بحق القول لكل انسان في التعبير عن رأيه على سبيل السير في طريق قول الحق ، هـذا الواجب الاسلامي الذي يأمـر به « القرآن الكريم » .

ويعدّد الكواكبي فروع الحرية رابطاً بينها وبين المساواة والعدالة والأمن ، الا أن الحرية بقيت تحتل الأولوية لديه . وقد عنتْ الحرية القومية لديه ، الاستقلال الوطني واقامة روابط أخوّة بين أبناء الجنسية الواحدة . أما الحرية السياسية فقد رآها تتمثل في محاسبة الحكّام ، وتتحقق حين يشارك الشعب في امتلاك القوة السياسية . انها مشاركة أفراد الأمة بالسلطة . وهي حرية تخص علاقة الفرد بالحكومة ، التي عليها تأمين الأفراد على حرياتهم .

وقد ربط الكواكبي الحرية الشخصية بالحريات الأخرى بحيث أنها لا يمكن أن تتحقق إلا مجتمعة ، لذلك نراه يطالب بإباحة الحريات الفكرية والاجتماعية والسياسية ، بما في ذلك حرية المرأة وحرية العمل .

بحرية كلٌ متكامل حيث لا حرية للفرد الا بحرية بلاده ، ولا يكون المجتمع حراً ما لم يكن أفراده أحراراً . والحرية ليست أمراً نظرياً لا علاقة له بالواقع ، بل هي حاجة عملية قبل أن تكون مفهوماً نظرياً .

يقول (أدونيس) في مقدمته لأعمال الكواكبي : « فالحرية ليست معنوية فقط ، وانما لها مضمون مادي ـ اجتماعي يتعلق بحياة الناس العملية »[٦] . وعلاوة على ذلك نرى الكواكبي يربط حرية الفكر بالحريات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويؤكد تكاملها . وهذا يعني وعيه أهمية الحرية ومدى فهمه لها ، لأنك عندما تعطي الحرية الاقتصادية ، مثلا ، وتمنع الحرية السياسية فهذا يعني أنك تسترد باليد اليسرى ما كنت قد أعطيته باليد اليمنى .

لقد توصّل الكواكبي ، بمعنى من المعاني ، الى اعتقاد (لاسكي) بأن التحرر الاقتصادي والاجتماعي شرط من شروط توافر الحرية السياسية لا جزء من الحرية نفسها[٧] . إلا أن آراءه حول الحرية بقيت متركزة حول حرية الفكر عموماً ، وحرية التفكير الديني على وجه الخصوص . والحرية الدينية عند الكواكبي لا تعني حرية عدم التديّن، ولكنها تعني حرية اختيار الدين . وهو بدوره يشيد بصحة الدين الاسلامي ، ويحاول البرهنة على أن الأديان الأخرى قد تحولت عن مسارها الحقيقي . فيبقى إذاً الدين الاسلامي هو الدين الصحيح ، وبالتالي تصبح حرية التدين لا تعني أكثر من (حرية الاجتهاد) في الاسلام ، وحرية اختيار المذهب ، من غير أن يعني ذلك أي خروج عن

---

(٦) أدونيس ، وخالدة سعيد ، **ديوان النهضة** (أعمال الكواكبي)، المقدمة ، ص ٩ .

(٧) ينظر : جان توشار ، **تاريخ الأفكار السياسية** ، ج ٢ ص ٧٤ .

الدين الاسلامي أو الاسلامية . وهو في دعوته الى الحرية الدينية انما ينطلق من أن الدين ذاته يأمر بتلك الحرية ويرعاها ويدعو الى الدفاع عنها . ودعوة الكواكبي هذه تفتح له آفاق فتح باب الاجتهاد لإعادة تفسير القرآن بما يتناسب ومطالب الاسلامية التحررية ، وبما يضرب مصالح المستبدين . فالحرية عنده تمثل الحل الفكري لمشكلات المجتمع، وهي لا تنال إلا بالسعي والعمل والنضال ، وهي تنبثق من الاسلامية وتعدّ أحد مبادئها .

ب ـ المساواة :

أما عن المساواة ، مبدأ الاسلامية الثاني ، فقد انطلق الكواكبي فيها من حديث (الرسول) : « الناس سواسية كأسنان المشط ، لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى »[8]، الذي يقول عنه إنه « من أصحّ الأحاديث لمطابقته للحكمة ومجيئه مفسراً الآية (إنّ أكرَمكم عند الله أتقاكم)[*] فان الله جلّ شأنه ساوى بين عباده مؤمنين وكافرين .. .ثم جعل الأفضلية في الكرامة للمتقين فقط »[9]. وأسلوب الكواكبي هنا يوضح منهجه . فمن الملاحظ أنه قد جاء بدليل عقلي أولاً « مطابقته للحكمة » ثم أردفه بدليل قرآني إيماني » مجيئه مفسراً الآية » وذلك ليقنع العقل ثم القلب ، ليوفّق بين الشريعة والعقل بل يمكننا الذهاب الى أبعد من ذلك فنقول انه يحاول أن يقيم صلحاً

---

(٨) العجلوني ، **كشف الخفاء** .. ، ج ٢ ، ص ٤٣٣ . راجع ايضا خطبة حجة الوداع .

(*) الحجرات ١٣/٤٩ .

(٩) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٨ .

بين العقل والدين لصالح الثاني • وذلك للتدليل على أن مطلب المساواة عقلانياً قد سُبق بنص يؤكد عليه •

واذا تتبعنا ما جـاء في المقبوس السابق ، مع استحضار معنى التقوى عند الكواكبي التي تعني الابتعاد عن رذائل الأعمـال ، فاننا نلاحظ أن هذه المقدمات تخرج بنتيجة تخالف سياق الكواكبي الفكري، فاذا كانت التقوى هي الابتعاد عن الرذائل ، فان الملحدين اذا ابتعدوا عنها كانوا متقين ، حتى وان كانوا لا يعبدون الله • واذا كان المهم في المجتمع أن يمارس الانسان سلوكاً قوامه الابتعاد عن الشر ، فان هذا قد يقرّب بعض الملحدين أكثر من بعض المؤمنين • وهذا لا يتوافق مع منهج الكواكبي • اذ إن التقوى هي من صفات المؤمنين فقط ، وكان عليه أن يردف التقوى بصفة إيجابية وهي القيام بأعمال الخير ، فضلاً عن الصفة السلبية ـ الابتعاد عن الشر •

والمساواة عند الكواكبي لا تعني انعدام التمايز بأشكاله كلها ، بل إنه ليقرّ بوجود تمايز معنوي بين الناس ، وبناء على ذلك يبدو لنا أن ما يلحّ عليه الكواكبي هو ضرورة تساوي الناس في الحقوق ، فهو لا يناقش التفاوت الطبيعي بين الناس ، بل يُعنى بالحديث على التفاوت من حيث الامتيازات التي يتمتع بها بعض الناس على حساب الآخرين ، من ثروة أو قوة أو عصبية ، ويشكّلون فئة الأصلاء •

لقد رأى الكواكبي أن الناس متساوون ، والصدفة وحدها ميزت بعض أفرادهم مما أوجد الأصلاء ، وقد غاب عن ذهنه أن الميزةموجودة حتى في استعدادات الطفل الأولية ، فضلاً عن الدور الكبير الذي يلعبه المحيط الاجتماعي والأسلوب التربوي في نشأة الطفل ، وأن الأمر لا علاقة له بالصدفة ، وانما هي مجموعة معطيات ان توافرت في شخص

فلا بدّ أن تحدث في الشخص نتائج معينة • كما أن حفظ هذه الميزة لا يوجِد الأصلاء كما يرى الكواكبي • وان كان لذلك دور ما في هذه العملية • وتفسير ذلك أننا كثيراً ما نرى مجرمين وجهلة خرجوا من بيوت الفضيلة والعلم ، كما أن كثيراً من الفلاسفة عبر التاريخ خرجوا من عائلات معدَمة أخلاقياً وتربوياً واقتصادياً • وان صح أن تحفظ ميزة الأصلاء من غير استعدادات أولية فذلك يكون في معظمه عند بيوت المال لأن المال لا يحتاج وجوده الى استعدادات أولية في تركيب الانسان وموروثاته ، وانما يمكن أن يورث بطريقة سهلة وهذا يفسر ثراء بعض العائلات واشتهارها بتلك الصفة • ولا يمكن أن يحدث الأمر بالطريقة نفسها في الأخلاق والعلم وإلا كان ضرورياً أن يكون ابن الفاضل فاضلاً وابن العالم عالِماً وإبن الفيلسوف فيلسوفاً ، وهذا لا يحدث إلا نادراً مما يكشف خطأ الكواكبي في أن الصدفة هي التي تميّز بعض الأفراد عن سواهم •

والمساواة أمام الله في الكرامة ، التي يدلل الكواكبي بها على كلامه ، لا تعني بالضرورة أن يكون الناس متساوين فيما بينهم أيضاً • إلا أن ذلك لا يعني ألا يهتم الانسان بمحاولة إجراء التقارب بين الناس، بتوفير الحد الأدنى لمتطلبات الانسان ، بل وفي تحقيق المساواة في الحقوق وفي الواجبات[١٠]• إلا أن تساوياً في قدرة المرء على الإنجاز وعلى المسابقة ، فهذا لا يمكن أن يحدث أبداً • وانما الذي يحدث هو إتاحة المجال لتكافؤ الفرص للجميع من غير تمييز أو محاباة • وتكافؤ الفرص هذا يجب أن يلحظ الفروق الخاصة بين الأفراد ، فلا يمكن

---

(١٠) للمقارنة ينظر : — James. F. Stephan, Liberty. Equality. Frater nity PP. 179 - 220.

مثلاً أن نضع متسابقين على خط سباق واحد وقد أعطينا أحدهم سيارة والآخر دراجة وأبقينا الثالث يجري على قدميه ، كما لا يمكن أن نجري سباقاً بين أعرج وسليم . حقاً ، إن هذا يحقق شكل قانون المساواة في وضع الجميع على درجة خط سباق واحدة ، الا أنه ينافي جوهر المساواة التي نسعى الى تحقيقها ، على قدر إمكاناتنا الانسانية . وهذا ما استطاع الكواكبي أن ينفذ اليه ببصيرته ، فطفق يطالب بضرورة تعاون الناس لإجراء التقارب بينهم ، فيساعد الغني الفقير ، والعالم الجاهل ، والنشيط الخامل ، بأن يحاول أن يرفعه كي يقرّبه من منزلته . وبشكل عام فان المساواة لديه انما جاءت لتحفظ التقارب بين الناس ، بما في ذلك تقارب الحالة المعاشية بينهم . ومن معاني المساواة عنده ، فضلاً عن توفير الحد الأدنى اللازم ، هناك أيضاً تحديد الحد الأقصى ، سواء أكان ذلك لساعات العمل أم كان لعائداته . فيجب ألا نسمح بتكديس الثروات ، كما يجب ألا نسمح لأحد أن يأخذ عمله وعمل سواه ، وانما تُوزّع ذلك كله بوجوه متقاربة بحيث يدرك كل إنسان أنه مسؤول عن أمته وأبناء قومه فيقتسم معهم ــ ذكوراً واناثاً ــ الأعمال والثمرات . لا ويقصد بالمساواة ، في شؤون الاقتصاد ، تساوي الناس في الملكية ، وانما يقصد بها أن يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص في العمل ، وفي الحصول على المال بالطرق المشروعة ، داعياً الى تقليم أظافر رأس المال وتجريده من امكانية الاستغلال لمنع اساءة التصرّف في الملكية الفردية وإضرار الناس بها .

وهذا يتوافق مع بنية تفكير (روسو) حين يشرح المساواة الاقتصادية قائلاً : (أما فيما يتعلق بالثروة فان المساواة تعني ألا يثرى أيّ مواطن بحيث يصبح قادراً على شراء مواطن آخر ، وألا يفتقر

مواطن الى درجة اضطراره الى بيع نفسه)[11]. ويضيف روسو في الهامش (يجب تقريب الحدود القصوى بقدر الامكان حتى لا يبقى هناك غنى فاحش أو فقر مدقع ، فهذان الوضعان مضر ّان بالخير العام. لأن الحرية بينهما تباع وتشترى)[11] .

وعند الكواكبي يتم التقارب بالقيود التي يضعها الشرع لتقييد الملكية بمشروعية جمع المال وتزكيته بالإنفاق ، ومراقبته بالضمير الحي، كما يحدده بجواز نزع الملكية حين تتطلب المصلحة العامة ذلك .

ويربط الكواكبي المساواة بالحرية ، فلا يمكن أن تكون هناك حرية في ظل انعدام المساواة ، كما أن الحرية هي احدى وجوه المساواة فالناس جميعاً متساوون بكونهم أحراراً ، وهما معاً مبدآن من مبادىء الاسلامية ، يليهما في ذلك مبدأ العدالة الذي هو من المفاهيم الاجتماعية الرئيسة في الشريعة الاسلامية .

جـ ـ العدالـة :

والعدالة بحسب الشريعة تعني الاستقامة على طريق الحق ، وتدل اجتماعياً على احترام حقوق الآخرين والتقيد بالصالح العام . وقد جعل الفلاسفة أساسها المساواة لتعني من جهة عدالة توزيع الأموال على قدر الاستحقاق ، ومن جهة أخرى تعني تبادل المنافع مساواتياً في المعاملات . فتنظم بها العلاقات بين الأفراد[12] .

(11) ينظر : روسو ، **العقد الاجتماعي** ، كتاب ٢ ، فصل ١١ ، ص ٧٢ ، ترجمة بولس . ص ٩٧ ، ترجمة قرقوط .

(12) ينظر : جميل صليبا ، **المعجم الفلسفي** ، ج ٢ ، مادة (العدالة) ص ٥٨ ــ ٦٠ .

أما الايديولوجيا السياسية العثمانية فقد كانت تعدّ عدالة الحاكم أمراً منتهياً ولا يحتاج الى نقاش • واقتصر معنى العدالة لديها على الفصل في الخخصومات • لكن مفهومها عند الكواكبي اتخذ منحى مختلفاً نتيجة عاملين حاسمين هما ممارسة السلطة العثمانية الاستبداد ، والاطلاع على منجزات أوروبا الغربية الفكرية في هذا المجال • فقد فهم أن العدالة هي واجب على الحاكم تجاه مواطنيه • كما أنها تعني منع الظلم الفردي والاجتماعي والاقتصادي ليتم حفظ الأموال والثمرات والنفوس • ومن هنا يتضح سبب رفضه أن تتدخل الحكومةفي الشؤون الاقتصادية إلا للضرورة ، فهو انما أراد ذلك حتى لا تتخذ الحكومة من تدخلها ذريعة لشل الحركة الاقتصادية وممارسة الطغيانوالاستغلال الحكوميين •

وبشكل عام فقد استندت فكرة العدالة الاجتماعية عند الكواكبي الى مفاهيم الاسلام الذي يحل المشكلات الاقتصادية عن طريق الزكاة والصدقات وجملة من التشريعات العامة التي تطالب بمنع الاحتكار والغش وأكل أموال الناس •

وقد ارتبطت العدالة عند الكواكبي بالمساواة ارتباطاً وثيقاً(١٣)، وفهم العدالة على أنها عدالة اقتصادية بالدرجة الأولى ، لذلك راح يحل المشكلة الاقتصادية بتبيان أن اقتصاد (الاسلامية) يقوم على المبادىء الآتيـة :

١ ــ تعميم العمل وتحريم الكسب بغير عمل مشروع •

٢ ــ اجتناب التمييز بين أفراد الأمـة •

---

(١٣) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٦ .

٣ — اجتناب التفاوت الكبير في توزيع الثروة والأعمال بين الأفراد ، ومنع تراكم الثروات المفرطة .

٤ — إقامة المجتمع على أساس تعاون أفراده .

٥ — تأميم المرافق العامة ومنع الاحتكار والتواكل .

٦ — وضع قواعد شرعية اقتصادية وإناطة تنفيذها بالحكومة[١٤]

وهذا ما يسمّيه بالمعيشة الاشتراكية العمومية ، اذ تتكافل الجماعة لتحقيق العدل . إنه يرى أن « المعيشة الاشتراكية » هي « من أبدع ما يتصوره العقل » لكن كبر الأمم يجعل من الصعب التوفيق بين مصالح الكثيرين . ويشرح معيشته الاشتراكية قائلاً : ان « التكافل والتضامن غير ميسورين في الأمم الكبيرة » لذلك يحل المسألة بأن يكون الانسان مستقلاً عن سواه ، ومرتبطاً بغيره ارتباطاً نسبياً اختيارياً[١٥] .

ويتضح هنا أن الكواكبي انما يفسّر الاشتراكية بالتكافل الاجتماعي الاسلامي . فالاشتراكية تعني لديه المشاركة في الرأي والحكم والمعيشة . والاشتراك الذي يطلبه يرتبط بالدين سواء أكان الاشتراك الذي أسسه الانجيل ، أم سنّة الاشتراك التي أحدثها الاسلام وهذا يعني بُعدَه عن الاشتراكية الأوروبية في صورتها الماركسية .

والحل الاقتصادي لديه يكمن أساساً في تضييق التفاوت ودعوة

---

(١٤) ينظر : العقاد ، **الرحالة كاف** ، ص ١٥٣ .

(١٥) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٦ .

الجميع الى العمل والى ضرورة وجود قانون يكفل العدالة والمساواة ، وفي محاربة الفقر والاحتكار ، وفي حرية العمل والتملك في الحدود المشروعة . وهذا هو بالضبط اقتصاد الاسلامية الذي يشتقّ مبادئه من القرآن الذي يعطي « لكل ما كسب » ويطالب « لكل نفس ما كسبت » وينهى عن الغش ويتوعّد المحتكرين والغاشين والمطففين في الموازين[16]. أما ما عدا ذلك فقد تركه القرآن لاجتهاد الأئمة مركّزاً على ضرورة أن يتذكر الناس أن الملك لله وحده ، وأن الناس مستخلفون فيه ووكلاء عليه وحسب[17] .

وبحسب النص القرآني المفتوح تمكّن الكواكبي أن يعدّ الملكية العقارية الفلاحية الصغيرة هي المثل الأعلى للعدالة الاقتصادية . فالأرض للزارع الذي يجب منع استعباده وإفقاره ، بقانون يحميه ويصون حقوقه . ولم تكن هذه النتيجة الا من مقدّمات اجتهادية نبعت من قراءة النص القرآني انطلاقاً من مقولات اسلامية مما يجعلنا غير قادرين على موافقة (محمد عمارة)[18] في ما يذهب اليه من أن الاسلامية عند الكواكبي كنظام حكم قد قامت على الفلسفة الاشتراكية، بل اننا نتصور أن الكواكبي لم يستق فكره الاشتراكي من أوروبا ، وانما لاحظ جمعيات الاشتراكية الأوروبية ، فراح يبحث لها عما يشبهها في جذور الفكر الاسلامي عامة ، والنص القرآني بشكل خاص . فهو

---

(١٦) ينظر : البقرة ٢/٢٨٦ ، وآل عمران ٣/١٦١ ، الاسراء ١٧/٣٥ الرحمن ٥٥/٧-٨-٩ المطففين ٨٣/١ — ٤ .

(١٧) ينظر : القصص ٢٨/٥ . النور ٢٤/٣٢ . الحديد ٥٧/٧ .

(١٨) ينظر : محمد عمارة ، **شهيد الحرية ومجدد الاسلام** ، ص ٩٧-١١٦ وخاصة ص ٩٨ .

لم يؤيد الاشتراكية الأوروبية الا بوصفها أمراً اجتهادياً نافعاً للغرب ، أما العرب فعليهم أن ينطلقوا من عقيدتهم لتأسيس اشتراكيتم الخاصة.

وقد كانت دعوته صريحة نحو اقامة الاسلامية منهجاً ونظاماً يتوافق مع المجتمع العربي الاسلامي الحديث . فاشتراكيته ليست وافداً غريباً ، كما أنها لا تغيّر المجتمع وليست فلسفة أو مذهباً خاصاً يمكن الاستناد اليه في التشريع الاجتماعي والسياسي ، وانما هي ـ مثلها مثل المساواة والحرية والعدالة ـ جزء من مقررات الاسلامية .

والاشتراكية التي يعنيها هي تلك التي جسدتها الخلافةالراشدية التي سبقت الاشتراكية الأوروبية ، وهي تعني التشارك والاشتراك والمشاركة العامة في الثروة والمنافع العمومية ، وليس لها أي صلة بمفهوم الاشتراكية الحديث ، وانما همّها هو الاجتماع والتعاون لتحقيق العدالة .

والعدالة كالمساواة لا تتحقق الا بالحرية ، فكيف يمكن أن تتحقق العدالة ـ على المستوى السياسي ـ في ظل الاستبداد ؟ ان ذلك لا يمكن أن يحدث . وتساوي المواطن بالحاكم لا يتم الا في ظل الحرية التي بها وحدها ترسخ العدالة وتتكون البيئة المناسبة لتحقيقالشورى.

د ـ الشورى :

والحل السياسي لمشكلات المجتمع عند الكواكبي انما يكمن في الشورى الدستورية ، وهو يستخرج أصول الشورى من القرآن مدللاً على ما جاء فيه حول قصة بلقيس ، وقصة موسى ، وآيات تطالب بالشورى وتحثّ عليها . ويدعو الكواكبي الى الاستفادة من التراث

العربي الاسلامي لإقامة طراز سياسي شوري ، مستلهماً المقولات الاسلامية والتجربة الغربية في تحقيق الديمقراطية ، التي رعاها الغرب أكثر مما وعاها المسلمون ، حتى في صيغتها الاسلامية •

ويحاول الكواكبي تقريب المفاهيم الغربية حول الشورى لتتلاءم ومفاهيم الاسلام • فأعضاء مجلس النواب في الحكومات الحديثة هم أهل الحل والعقد في الاسلام • وكذلك يترجم حكم الشعب ، أو الديمقراطية السياسية الأوروبية بالشورى في الفكر العربي الاسلامي، لأن الشورى في جوهرها ، تعني أن الأمر كله في يد الرعية ، وأن الحكّام هم أداة تنفيذ فقط ، ينفّذون ارادة الأمة • فالشعب هو مصدر السلطة • لكن ذلك لا يعني ــ عند الكواكبي ــ أن يخرج الشعب على إطار الدستور الاسلامي العام (= القرآن) الذي حوى كل شيء بصيغة عامة • فقد نزع الاسلام كل سلطة تحكّمية تغلبيّة من أيدي الحكام وأظهر حكومة الخلفاء المثالية ، وعلينا ، بعد أن قيّضت أركانها ، استعواضها بطراز سياسي شوري ديمقراطي ، لأن الشورى والتشريع الديمقراطي من أهم أصول الحكومة الاسلامية الذي يجعل الشعب مصدراً للسلطة • ونظراً لتوسع البلاد وامتناع مشاركة الشعب كلّه في السلطة السياسية بشكل مباشر ، فانالكواكبي اقترح ــ بناء على معطيات اسلامية ــ تشكيل شوري أرستقراطية ، شورى الأشراف الذين سمّاهم المسلمون : أهل الحل والعقد • ونحن مع (أدونيس) في قوله : « لا تتضمن كلمة (الارستوقراطية) ، هنا ، أي معنى طبقي ، أو أية اشارة الى التمييز في المال أو الجاه • انها ارستوقراطية العقل والدين ، أي الفهم والعلم »(١٩)• وهي شورى

(١٩) ادونيس ، **ديوان النهضة** ، ص ١١/١٠ .

ارستقراطية لأن الشورى لا تتم الا بحصرها في فئة محددة من الناس ، وأفضل من يقوم بذلك جماعة تتميز برجاحة العقل وسعة الاطلاع • وليست الشورى مجرّد استشارة اختيارية ، بل ان الشورى ، بعد الرسول ، عمل يجب على الخلفاء إجراؤه • فأولو الأمر وأهل الحل والعقد هم الذين يبايعون الخلفاء ، فهم الذين يمنحونهم السلطة نيابة عن الأمة • والقرآن الكريم أعطاهم حق التشريع فلهم السيادة ، أي حق إصدار القوانين • والخليفة ملزَم بما ينتهون اليه من رأي(٢٠) • وقد وصف « القرآن الكريم » مادحاً من يأخذون بالشورى : (والذين استجابوا لربهم ، وأقاموا الصلاة ، وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم يُنفقون)(٢١)، كما أنه يأمر الرسول باستشارة أصحابه (فبما رحمةٍ منَ اللهِ لِنتَ لهمْ ، ولو كنتَ فظاً غليظ القلبِ لانفضّوا من حولِكَ ، فاعفُ عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمرِ ، فاذا عزمتَ فتوكّل على الله ان الله يُحبُّ المتوكّلين)(٢٢)، وهذا يعني أن الشريعة تأمر الحاكم بأن يرجع الى الأمة في الأمور المهمة ، وهذا يجعله مراقباً من قِبَلها • وقد عدّ الاسلام الشورى من دعائم الايمان ، فقد سوّى في النص السابق بينها وبين الصلاة • فالشورى فرض واجب على الحاكمين والمحكومين وبناء على ذلك قرر الفقهاء أن مَنْ ترك الشورى من الحكّام فعزله واجب على المحكومين • ورأوا أن إلزام الحكام برأي الأمة هو أكبر ضمان لتقييد السلطة السياسية •

---

(٢٠) ينظر : محمد احمد خلف الله ، **مفاهيم قرآنية** ، ص ١١٥–١٢٠ •

(٢١) الشورى ٤٢/٣٨ •

(٢٢) آل عمران ٣/١٥٩ •

وهذا ما حاول الكواكبي المحافظة عليه في وجـه الاستبداد ، الذي يجلب الاستغلال والاستلاب ، ليتسنى له ، بعد ذلك ، إقامـة حكومة عادلة أساسها الشورى .

ـ حكومـة الكواكبي :

لقد تبين للكواكبي أن للنظام السياسي الصحيح دوراً كبيراً في تكوين مجتمع متوازن ، ولهذا عمـد الى تعريف الاصلاح بأنه تنظيم الادارة السياسية للحصول على قانون يجري بموجبه « تفويضنا حرية النظر في شؤون بلادنا »[٢٣]. وذلك لأنه رأى قمّة التنظيم السياسي هو في ادارة الدولة ادارة يشترك فيها أصحاب العلاقة المعنيون جميعهم . وبحثاً عن شكل الحكومة المرغوب ، يستحضر الكواكبي القرآن الكريم ليسأله ، شأنه في ذلك شأن كل موضوع أراد معالجته احتكامـاً الى الكتاب الاسلامي ، الذي يراه معياراً للخطأ والصواب . وفي هـذا الموضوع لاحظ الكواكبي أن الاسلام قد أسس التوحيد ، ونزع سلطة الأشخاص من قلوب الناس ، ووضع شريعة عامة لا يخطيء مَن سـار على هديها ، وهذا ما أدى الى ظهور حكومة الخلفاء الراشدين ، الذين عملوا بما طالبهم بـه « القرآن الكريم » فأنشؤوا حكومة قوامهـا المساواة ، وأقاموا سنّة الاشتراك والتعاون بين الناس ، فكانت دولة عدالة لا يتعدى فيها أحد حدوده[٢٤] .

ويدعو الكواكبي ، بدوره ، لاستعواض الخلافة الراشدية بنظام حكم قانوني مستمدّ من الشريعة ، التي تحمل في طياتها أسمى معاني

(٢٣) جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، الوثائق ، ص ١٦٤ . ينظر أيضا ص ٨٤ .

(٢٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٤ .

الديمقراطية وأكمل شكل للشورى . وذلك تمثلاً بالسياسة الاسلامية التي كانت نيابية اشتراكية ، أي « ديمقراطية تماماً »(٢٥). وهو يلمح هنا الى الفرق بين الديمقراطية الغربية ، التي يداخلها الزيف مقوماً إياها بديمقراطية أخرى ، هي الديمقراطية الاسلامية التي يراها ، وحدها ، الديمقراطية الحقة ، التي لا تحكّم على الأمة إلا من يحكم « بما أنزل الله » وفق قواعد الاسلامية الشورية . وهذا النظام الذي جاء به الاسلام « منوط بسيطرة الكل ورضاء الأكثر »(٢٦)، فمسألة الحكم ليست مسألة رجل يحكم ، وانما هي مسألة تتعلق بالمجتمع كلّه وبمؤسسات تنظّم شؤون الدولة ، وقد عني الكواكبي بذلك كله .

ومع هذا نجد أحد الباحثين(٢٧) يقول بأن الحكومة عند الكواكبي هي شخص الحاكم فقط ، وأن الكواكبي لا يتصور مؤسسات بديلة عن الاستبداد يعمل لأجلها ويبشّر بها . ولكن اذا كان صحيحاً أن « الكواكبي لا يعطي حلاً محدداً للنظام الذي يراه »(٢٨) فهو ــ مع ذلك ــ لا يوفّر فرصة في رسم خطوطه العامة وواجباته والتزاماته ، من غير أن يبين معالمه الاجرائية . وهذا تقصير مشروع بالنظر الى البحث السياسي الذي خاض فيه زهاء ثلاثين عاماً في زمن عصيب من أهم سماته الجهل والفقر والاستبداد ، ويكفي الكواكبي أنه استطاع أن « يظهر لنا بوضوح النظام الذي يتمناه وهو : الديمقراطية الدستورية

---

(٢٥) **ام القرى** ، ص ٢٩ .

(٢٦) **طبائع الاستبداد** ، ص ٧٥ .

(٢٧) ينظر : جورج كتورة ، **طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد** ص ٧٧ .

(٢٨) نوربيرتابييرو ، **الكواكبي** ، ص ١٥٩ .

ويؤيـد بأدلـة عديدة أن نوع هـذا الحكم يطابق روح الاسـلام السلفي »[٢٩] .

فالذي يريده الكواكبي هو نظـام الحكم التشريعي ذو الصفة الديمقراطية ، وخطاب (مندوب القدس) يوضّح ذلـك في المؤتمر المتصور انعقاده في مكة . ونجد أنفسنا مع (جميل منيمنة) حين يقول: كان الكواكبي « واحداً من قلّة من أصحاب الفكر ، لم تكتفِ بأن تفسر الواقع وترسم خطط اصلاحه ، بل انطلقت الى أبعد من ذلك ، في محاولة منها لصياغة الأمة البديلة ، ونظام الحكم البديل »[٣٠]، مبيّناً أن الحكم ، ليكون مقبولاً ، يجب أن يستند الى قانون عادل وملائم ولا مركزي ، ويعتمد على الشرع في أساسياته ، ويدعم بارادة الأمـة التي تراقب تنفيذه . كما يجب أن تقوم الحكومة بوظائفها كاملة لنتمكن من القول انه حكم ديمقراطي . وهو لا يعتقد بوجود ديمقراطية أو عدالة دائمة الى الأبد ، كما أن القانون وحـده لا يكفي ، لذلك فانه يطالب بأن نصنع الديمقراطية في كل لحظة نعيشها ، ونسعى دائمـاً للمحافظة عليها ، باستمرار المراقبة والمحاسبة وعـدم التهاون فيهما . ولا يكفي لديه أن يكون شكل الحكم ديمقراطياً ، لأن الشكل ليس هو المعيار الحقيقي للديمقراطية . وشكل السلطة لا يكفي اذا لم يحتوِ على مضمون المراقبة ، مراقبة الأمة لجعل ذلك الشكل ذا مضمون فعلي ينفّذ . ويتمنى ايجاد حكومة دستورية غير مفرّق فيهـا ، بالكلية ، التشريع عن التنفيذ عن المراقبة ، بل أن يكون هناك تكامل بين التشريع والتنفيذ ، بحيث يكون هناك ترابط في المسؤولية ، فيكون المنفّذون

---

(٢٩) م . ن ، ص ٦٤ .

(٣٠) جميل منيمنة ، عبد الرحمن الكواكبي في **المقاصد** ، عـدد ٥١/٦ ، ص ٥٥ .

مسؤولين أمام المشرّعين المسؤولين أمام الأمـة[٣١]. لأنه يرى أن الحكومة سرعان ما تستبد اذا غفل الشعب عن مراقبتها . وهذا يدل علـى أن الكواكبي قـد وعى قول مونتسكيو (Montesquieu) بأن (السلطة مفسدة) ، لذلك قرر ، لحماية الأمة والحاكم مما يصبغه به كرسي الحكم[*]، أنه لا بد من مراقبة الحكومة مراقبة مستمرة لأنه « لا يوثق بوعد من يتولى السلطة »[٣٢] .

وتأتي ملاحظة (سهيلة الريماوي) في محلها حيث تقول : « ان الكواكبي يلتزم موقفـاً (ديمقراطياً) صارمـاً يرفض كل نوع من الضمانات قد تُساق في معرض حماية المجتمع (من الاستبداد) اذا لم يتوفر شرط المراقبة الشديدة »[٣٣]. ويمكننا أن نضيف هنا أن الكواكبي يربط النظر بالعمل ، لذلك نراه يُقرن توافـر شرط المراقبة بامكانية المحاسبة أيضاً . ويبقى المنطلق الأساسي عند الكواكبي في وجـوب المراقبة هو القرآن الكريم ، كما يبقى الشرط الأساسي لتحقيقها هـو توافر الوعي بين الناس .

ويتضح من النصوص السابقة أن الكواكبي قد رسم إطار بديله من غير أن يطرحه بشكل مباشر مقيّد بنوع معيَّن من أشكال الحكم، إنه فقط يبيِّن شروط الحكم الصحيح بايجاد حكومة منتخبَة ومراقَبة

---

(٣١) ينظر : **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٢-٢٣ .

(*) حـول هـذا المعنى دارت مسرحيـة سعـد الله ونوس ، **الملك هو الملك** .

(٣٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ١٤٥ .

(٣٣) سهيلة الريماوي « عبد الرحمن الكواكبي » **في دراسـات تاريخية** ، العددان ٢٣ و ٢٤ ، ص ٣٠٣ .

تعتمد على العلم والاجتماع وشورى أهـل الحل والعقـد ، وتلتزم بوظائفها في خدمـة الناس وتنظيم مصالحهـم بما يتوافق ومطالب الاسلامية •

والكواكبي يرفض الحكومة المطلقة العنان كما يرفض الحكومة المقيدة التي تستطيع إبطال القيد • فهو يريد حكومة مقيدة لا يمكنها أن تفكّ القيود التي تفرضها عليها الأمة ، صاحبة المصلحة الأساسية في التنظيم العادل ، والتي وحدها تجني ثمرة الديمقراطية •

وكأننا بالكواكبي قد أدرك أنَ الديمقراطية نظام تختلف تطبيقاته من بلد الى آخر ، لكن المهم في الديمقراطية ــ أياً كان شكلها ــ هو أن تتوصل بها لقطف ثمار الحرية ، التي من أجلها نطالب بالديمقراطية الدستورية •

ـ علاقـة الدين بالسياسة عند الكواكبي :

مما يبدو في فكر الكواكبي أن الاسلام لم يأتِ بنص تفصيلي يوضّح فيه طريقة العمل السياسي ، الا أنه في الوقت نفسه لم يترك الأمر مطلقاً بل حدده في وظيفة الحاكم وحكومته ، وفي غايات العمل الدنيوي بشكل عام في أنه يجب أن يصبّ في المصلحة العامة فوضع « مائة قاعدة وحكم » من غير أن يفسر الفعل السياسي علـى اتباع أساليب اجرائية معينة •

على ذلك يترتب أن الكواكبي لم يقل بفصل الدين فصلاً كلياً عن السلطة السياسية ، بالرغم من أنه يميّز بين الدين والدولة • إلا أن هذا لا يدعو الى الاعتقاد بأنه قال بدمجها معاً تحت لواء سلطةالخلافة،

وذلك لأن الكواكبي قد طالب باعادة الخلافة الى العرب ، ونقلها الى الحجاز . وهذا في حقيقة الأمر يشكل تشكيكاً بشرعية الخلافة كما كان يفهمها كثير من معاصريه ، كما أنه يُعدّ سعياً إرهاصياً نحو اقامة رابطة عربية قومية(٣٤) .

وهذه النتيجة تنسجم مع ملاحظة (سليمان موسى) اذ يقول عن الكواكبي : « لأول مرة يتقدم مفكر عربي مسلم بمشروع انشاء دولة وطنية تنفصل فيها السلطة التنفيذية عن الدين ، بينما كان المفكرون المسلمون قبل ذلك يدعون الى ابقاء السلطة التنفيذية والزعامة الدينية ملتصقتين في شخص الخليفة ـ السلطان »(٣٥) .

وهذا الكلام ينفي ما ذهب اليه (جورج كتورة) من « أن ما يدعو اليه الكواكبي ليس الا استعادة السلطة التي رسمها الدين في براءته الأولى »(٣٦) . ورأي كتورة هذا انما جاء نتيجة فهمه الدين فهماً خاصاً لكن الدين لم يرسم سلطة محددة المعالم وانما الذي حاول ذلك هو الفكر الديني متمثلاً بالخلافة الراشدية وما تلاها .

والكواكبي لم يقل باستعادة السلطة القديمة وانما قال بأهمية استلهام منهج فترة الخلافة الراشدية ومثلها وغاياتها ، مع تأكيده « بأنها

---

(٣٤) ويشير الحصري الى تمييز الكواكبي العنصر العربي من سواه ، ينظر :

Khaldon AL Husri, Three Reformers... P. 85.

(٣٥) سليمان موسى ، **الحركة العربية** ، ص ٢٣ .

(٣٦) جورج كتورة ، **طبائع الكواكبي ...** ، ص ٥١ .

لن تعود » لأنها فترة استثنائية تطلبها الواقع القائم آنذاك ، ونحن علينا تحقيق ما حققته ، ولكن عن طريق دولة معصرنة .

لذلك لا نرى أن الكواكبي قد سعى الى اقامة سلطة دينية ، وكل ما أكّده هو ضرورة تكامل الدين والسياسة مع فصل السياسة عن الدين . وهو حين طالب بفصل السلطة السياسية عن الدين لم يكن يفصل بين سلطتين ، كما حدث في أوروبة (فصل السلطتين : الدينية والسياسية) ، وذلك لأنه لا يقرّ أصلاً بوجود سلطة دينية لأحد في الاسلام ، وجُلّ ما كان يرمي اليه هو تحرير العرب من أسر السلطة العثمانية الاستبدادية ، وبناء أمة عربية موحدة سياسياً .

وفي حين نادى السلفي بالجامعة الدينية ، ونادى الليبرالي بالجامعة القومية ، أراد الكواكبي الاثنتين معاً .

من هنا يحمل الكواكبي بذور فكر سلفي وليبرالي معاً ، من غير أن ينتمي الى أي منهما أكثر مما ينتمي الى الآخر إلا بمقدار ضئيل . وظلّ حتى النهاية يطالب بالاسلامية حلاً للمسائل جميعها .

والاسلامية ــ بهذا التصور ــ يمكن تجسيدها بصيغ متعددة اجتماعياً وفكرياً وسياسياً مما يجعلها تشكل نسقاً فكرياً وعملياً للدين والدنيا على حد سواء ، مما يسمح بتقديمها على أنها عقيدة وشريعة معاً، من كونها بديلاً يتخذ من النص الاسلامي اطاراً عاماً نقونن في ضوئه قوانيننا ، وذلك لأن القرآن لم يترك خطاً عاماً شاملاً لم يأتِ على ذكره ضمناً أو صراحة ، فهو يحيي العدل والتساوي والشورى ويرسم حدود اختيار الانسان في حياته ، ويقرر كيفية حصول التوازن الاقتصادي عبر الصدقات والزكاة ، ويمنع التواكل ويشيع ملكية

الأرض للناس أجمعين . ويجعل للبائس والمحروم حقاً في أموال الأغنياء(٣٧). ففي الاسلام تتوافر مطالب الانسان في الحرية والعدالة والمساواة .

ان مثل هذا الفهم لشمولية « القرآن الكريم » عند الكواكبي يقطع الطريق على كل من يحاول التدليل على أنه يفصل الدين عن السياسة بوصفها صيغة أخيرة لتنظيم الدول ويجعل ، بالتالي ، من المتعذّر علينا موافقة (جان داية)(٣٨) في ما ذهب اليه من محاولة تأكيد فصل الكواكبي بين الدين والدولة ، بل ان كل ما فعله الكواكبي هو أنه فصل بين القائمين على الحكم وبين علماء الدين . انه أدخل تحديداً مبدئياً هو اخراج مؤسسة الحكومة عن دائرة التحكّم بالدين لضمان حرية العقيدة ، بعيداً عن السلطة السياسية . كما أنه جعل الرابطة الاسلامية بمنأى عن التدخل في شؤون الحكم ، وأبقى على الخليفة بوصفه مرشداً أو رمزاً روحياً للجماعة ، وميّزه من السلطان أو الحاكم المدني الدنيوي . وهذا بالتحديد ما عمد الكواكبي الى اثباته عبر كتابته ، وذلك لأن الاسلامية عنده أشمل من أن تكون حكومة أو أن تتمثل في أشخاص .

وتمثّل الحل السياسي عنده في الدعوة الى حكومة دنيوية ، قانونها الأساسي الشريعة الاسلامية إطاراً عاماً فقط ، رافضاً الصيغ الغربية ، لأنه رآها غير صالحة للعرب المسلمين ، الذين عليهم الانطلاق

---

(٣٧) ينظر ، **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٥ و ٧٥ و ٧٨ . أيضا : **أم القرى** ، ص ٥٩ـ٦٠ .

(٣٨) ينظر : جان داية ، **فصل الدين عن الدولة** ، خاصة ص ٤١ ـ ٩٠ .

من واقعهم ، والاسترشاد بشريعتهم ، لأن فيها ما يكفل حرية الأفراد ، وما يكفل قيام نظام حكم « ديمقراطي تماماً » • وضمن هذا الاطـار ناقش الكواكبي مسألة الخلافة •

ـ الخلافة في فكـر الكواكبي :

لقد حاول الفكر العربي الاسلامي التوفيق بين النظرية التيأنتجها في الحكم وبين التغيرات الطارئة على واقع الحكم ، فقد كانتالشريعة نظاماً للقانون المدني والأخلاقي على حدّ سواء ، ورأوا أنه لا بد من قائد ذي سلطة يحرس الشريعة ، وتمثل لهم ذلك في وجود خليفة على المسلمين • وكانت مهمة الخلفاء هي خلافة النبي في جـزء من وظائفه وصلاحياته فقط ، فالسيادة لله ، والحكّام ما هم الا وسائل لتنفيـذ الشريعة ، وليس لهم أن يشرّعوا في الدين ، لأن الدين قد اكتمل • والخليفة الصالح هو من يخضع لمقاصد الله في صلاحياته الدنيويـة ، والطالح هو من يخرج عليها • وقد صدرت الخلافة أصلاً عن الإمامة التي هي وظيفة دينية ، وسرعان ما تطورت نحو نظام سياسي ، يحكم بموجبه الخليفة بمؤهلاته لا بميزات خارقة ، وينتخب بالبيعة ويطاع ما أطاع الله • وبقي الأمر كذلك حتى انتقلت الخلافـة الى الأمويين فالعباسيين ، واختلط فكر الفرس والروم والهند والترك في الدولة العربية ، مما أثّر على وضع نظام الحكم والفلسفة السياسية للدولة ، فتطورت سـلطة الخليفة الى سـلطة أوتوقراطية (Outocrate) وتدهورت الشورى الى نظام شكلي مقتصر على المقرّبين • وقد عاملت الحكومة ، في العصرين : الأموي والعباسي ، الأحرار الذين حاولوا معارضة السلطة السياسية ، بكل قسوة وعنف ، متناسية تسامحالاسلام وأهمية أن تعيّن الأمة الخليفة راضية به •

هكـذا تحولت مؤسسة الخلافة الدينية الى مؤسسة سياسية (أو سياسة مجسّدة) لا نص فيها، وانما أنشأها الصحابة ومن تلاهم. وهي ليست ملزِمة لمن بعدهم، وبالتالي فان العودة الى الخلافة ليست واجباً دينياً، وكل ما هو مطلوب أن يجري العمل في المؤسسة السياسية على أساس قاعدة الشورى. ودرءاً للصدام مع الفكر الديني السائد حاول الكواكبي الابقاء على منصب الخلافة، لكنه جرّده من سلطته الدنيوية، وحوّله الى مجرد رمز روحي يربط بين المسلمين. وذلك انطلاقاً من اعتقاده بأن الاسلام لم يدعُ قط الى وحدة ادارتي المُلك والدين وحدة كاملة.

وهذا يحيلنا الى التساؤل عن صحة الاستنتاج الأساسي الذي طرحه أحد الباحثين بقوله: ان الكواكبي في كتابه الثاني(*) قد «توقّف هنا عن الدعوة الى قيام الخلافة الاسلامية، واستعاض عنها بدعوة الى قيام دولة مدنية قومية تضم مسلمين وغير مسلمين»(٣٩). لكن ما لاحظناه من كتابات الكواكبي أنه كان، منذ البداية، يدعو الى قيام حكومة مدنية. وهذا لا يعني أنه يستبعد الخلافة بوصفها رابطاً دينياً بين المسلمين، وعدم اشارته في كتابه الثاني الى مسألة الخلافة لا يتعارض وما يطرحه في كتابه الأول، والا لكان قال ذلك صراحة. وكل ما أراده الكواكبي هو عزل الخليفة عن المُلك وإبعاد السلطان عن الدين حتى لا يحرّفه، وانشاء جمعية دينية تحت لواء الخلافة لاصلاح الدين. بناء على ذلك يكون خليفة الكواكبي مجرد

(*) ويقصد كتاب: **طبائع الاستبداد**.

(٣٩) محمود مصطفى حلاوي «عبد الرحمن الكواكبي: رؤية جديدة لمنهجه الاصلاحي» في دراسات عربية، العدد /٢/، ص ٥٧.

مفتي ، في حين كان الخليفة في الفكر العربي ، عند كثير من المسلمين ، يحوي مضموناً سياسياً ودينياً معاً • لكن الكواكبي قصَره على امتلاك سلطة دينية معنوية ولم يترك له سلطة سياسية الا على الحجاز ، من غير أن يحق له التدخل في سياسة الأقاليم الاسلامية الأخرى • وحتى السلطة الدينية المعنوية التي يمنحها الكواكبي للخليفة هي سلطة مقيدة باشراف مجلس الشورى الاسلامي ، بحيث لا يكون الخليفة ، في نهاية المطاف سوى رمز شكلي للاتحاد الروحي بين المسلمين •

وهو ــ بخلاف ما قرره (نوربير تابييرو)[٤٠] من تشابه امتيازات الخليفة بامتيازات البابا ، باستثناء العصمة من الخطأ ــ لا يحوز أي امتيازات عن سواه من المسلمين ، فهو كأي فرد منهم •

وهنا نجد الكواكبي وقد سلب الخليفة كل الصلاحيات السياسية كما جرّد الحاكم من سلطته الدينية ، وذلك ليمنع استبدادهما • وهو بذلك يردّ على المركزية العثمانية التي لا تلاحظ الفوارق بين الجنسيات (= القوميات) ، وتتعامل أطراف بقايا امبراطوريتها كلها وكأن شعوبها متجانسة •

لقد رأى الكواكبي مدى الاستبداد الذي تمارسه السلطة العثمانية باسم الدين فراح يطالب بالتمييز بين المُلك والخلافة ، داعياً « الى عودة الخلافة الى الأمة العربية »[٤١] • ان ضربَته للسلطة العثمانية كانت بتجريدهم من الخلافة وإعادتها الى العرب أولاً ، ثم بتجريد الخليفة من أي سلطة سياسية • فلا هم لهم الحق في الخلافة ، ولا

---

(٤٠) ينظر : نوربير تابييرو ، **الكواكبي المفكر الثائر** ، ص ٨١ •

(٤١) ينظر : قدري قلعجي ، **عبد الرحمن الكواكبي** ، ص ٤٨ـ٤٩

الخلافة التي يدّعونها مشروع لها السيطرة علـى الشعوب الاسلامية باسم الدين • ان الاصلاح الذي يريده الكواكبي في الخليفة إصلاح ديني ، والملوك الأتراك يقدّمون المُلك على مصلحة الدين ، لأن دولتهم تضم أدياناً مختلفة ، فلا يجوز أن يكون الخليفة هو نفسه السلطان ، لأنه لن يتمكّن من المساعدة على اصلاح الدين في الوقت الذي يكون فيه منكبّاً على توحيد مملكته سياسياً •

ان الكواكبي يفصل بين الحاكم والخليفة ، فالحكّام يجب أن يكونوا كثيرين ، لأنه لا يجوز أن يحكم سلطان واحد الأقاليم الاسلامية جميعها ، بل لا بد لكل اقليم من نَيل استقلاله • والعمل بقوانين خاصة مناسبة له(٤٢)• ولكي يتم اصلاح الدين ، والاجتماع حوله لا بد من وجود خليفة موحّد ، يكون رمزاً ، بعيداً عن تضارب مصالح الشعوب• لكن فصل الخليفة عن شؤون الحكـم لا يعني أن الكواكبي يفصل السياسة عن الدين فصلاً تاماً • انه يرفض تدخل السياسة في الدين إلا لحمايته ، أما عن تدخل الدين في السياسة ، فهذا أمر لا يستطيع استنكاره إلا اذا رضي بأن يكون متناقضاً مع نفسه • ومع هـذا فان الخلافة لا تشكل لديه حلاً لمعضلة السياسة ، وان كانت تساعد علـى القيام بالاصلاح الديني ، وتوحّد المسلمين •

ونحن بذلك نخالف ملاحظة (نور ليلى عدنان) حين ترى أن بديل الكواكبي عن الاستبداد انما يكمن في الخلافة ، تقول : « والكواكبي يعتبر أن في هذا النظام تحقيقاً لكل ما يبتغيه من اصلاح سياسي»(٤٣)• وتحت عنوان « النظام المثالي للخلافة في نظر الكواكبي » ، وعلى مدى

(٤٢) ينظر : **ام القرى** ، ص ٢٣٤ ــ ٢٣٦ •

(٤٣) نور ليلى عدنان ، **الكواكبي مصلحاً واديباً** ، ص ١٦٨ •

عشر صفحات[٤٤] تحاول اثبات مقولتها ، متأثرة بنزعة اسلامية متشددة كونها من مسلمي اندونيسيا ، ولا تمتّ للعرب بصلة .

هذا في حين ينطلق ليفين (Liven) من منظور آخر ، فيرى أن (الخلافة في رأي الكواكبي ، ليست دولة متحدة سياسياً ، وانما اتحاد كونفدرالي للدول الاسلامية ، ولا يتمتع الخليفة الا بالسلطة الروحية ، أما السلطة السياسية في الخلافة فهي تخصّ حكّاماً زمنيين)[٤٥]، وهذا يتوافق مع ما وصل اليه (العقّاد) حين رأى أن الكواكبي قد حل مسألة الخلافة في أن (تنفصل عن المـُلك وتعود الى العرب وتقوم على أساس الشورى والانتخاب)[٤٦]، فيكون الخليفة مجرد رمز روحي لاتحاد المسلمين ، بينما تكون السلطة السياسية مدنية وتقوم على أساس ارادة الأمة ، ليتسنى لها قطف آلاء الديمقراطية .

٢ ـ الديمقراطية :

ان كل نظام سياسي هو عبارة عن حل لمسألة الحكم ، واذ لاحظت أغلبُ النظُم السياسية أن الديمقراطية هي الحل الأمثل لمسألة الحكم ، عند الجماهير ، لذلك راحت تطلق شعارات تصف فيها أساليبها بأنها ديمقراطية ، بالرغم من أن كثيراً من هذه النظم تمارس سلطة مجسدة ، في حين أن الديمقراطية هي سلطة مؤسسة ، لا تتحقق الا باستدعاء ظروف ، سياسية واجتماعية وفكرية واقتصادية ، توفر لها مقومات

---

(٤٤) ينظر : م . ن ، ص ١٦٣ ــ ١٧٣ .

(٤٥) ينظر : ليفين ، **التفكير الاجتماعي والسياسي في سوريا ومصر ولبنان** ، ص ١٤٠ ــ ١٧٠ .

(٤٦) ينظر : العقاد ، **الرحالة كاف** ، ص ١٣٤ ــ ١٣٥ .

وجودهـا • كما ينبغي أولاً ، تأصيل الديمقراطية فكـراً وممارسة ، بتأسيس رأي عام يطالب بالمشاركة السياسية ، ويتخلى عن عزوفه عن الانخراط الايجابي في السياسة ، ويسعى للمطالبة بحقوقه لتنتشر الحرية والعدالة والمساواة •

٣ً – الديمقراطية والاسلامية :

لقد طالب الكواكبي بالحقوق التي يجب أن تحترمها الحكومة ، مثل حق الحياة والحرية ، والتملك ، والتعبير ، والاعتقاد ، والتجمع ، والمساواة ••• وفي حين سمّاها (الطهطاوي) بالحريات المدنيـة ، وعدّها منّة من الحاكم على الشعب ، رأى الكواكبي أنها لا تؤخذ إلا بالقوة وبالتضحية في سبيل الحصول عليها •

ان الأفكار الديمقراطية انتشرت في الغرب داعية الى الامتثال لرأي المواطنين ، والى انشاء مجلس نواب منتخَب ، يراقب السلطة التنفيذية • ووصلت تلك الأفكار الى مفكري النهضة العربية • وفي حين طالب (الطهطاوي) بالسير على نهج الغرب والاستفادة من الأنظمة الأوروبية ومبادئها المدنية ، أراد الكواكبي هضم أنظمة الغرب ، لأنه رأى أن معرفتها معرفة دقيقة تحيلنا الى ادراك أنها صورة جديدة من صور إحياء المبادىء الاسلامية الأصيلة(*)• فلماذا نأخذ عنهم ما داموا هم أصلاً قد عادوا الى مبادىء الاسلام الصحيح واستقوا منه ؟

(*) ويرى الحصري (ان الكواكبي لم يكن يبشر بالديمقراطية كما فهمها الغرب وانما أكد على وجوب اللامركزية في الدولـة العثمانية) •

– ينظر :

— Khaldon AL-Husri, Three Reformers, pp. 55 - 56.

لماذا لا نجتهد مثلهم لنستخرج أحكامنا من « القرآن الكريم » ، ونعود الى الشورى الاسلامية ؟

ان هذه الأصول ، مع بعض التعديل ، قد « قررتها الاسلامية ديناً » • واذا تعمّقنا في مبادىء الاسلامية ، عند الكواكبي ، نجد أنها تتركز في المساواة ، والحرية ، والشورى ، والتنظيم القائم على أساس العدل والتعاون بين أفراد الوطن الواحد • وكثيراً ما يحاول الكواكبي اكتشاف بعض عبارات الديمقراطية الأوروبية الأساسية من جذور الاسلامية • فمجلس النواب ، الذي وظيفته السيطرة والاحتساب على السلطة التنفيذية ، التي يسميها الكواكبي الادارة العمومية السياسية ، له مرادف في الاسلامية هو أهل الحل والعقد في الأمة[٤٧]• والرأي العام في الديمقراطية الأوروبية يعادل اجماع الفقه الاسلامي في الاسلامية • وقد عودلت الديمقراطية السياسية عنده بالشورى الدستورية الاسلامية •

هكذا نجد أن الكواكبي حاول التوفيق بين الأفكار العربية الاسلامية وبين النظريات الغربية والمؤسسات القائمة في أوروبة ، وذلك من خلال بحثه عن أصول مبادىء الحرية والعدالة والمساواة ، وأسس سيادة القانون والنظام البرلماني في تقاليد العرب وفي مبادىء الاسلام • فالحاكم المسلم يخضع لشريعة الاسلام المتمثلة في القرآن والسنّة ويشاور ، كما يخضع الحاكم العصري للدستور والقانون والمجلس النيابي • لكن ذلك لا يعني أن الكواكبي قد استطاع الاتكاء على الشريعة والتراث في بحثه عن الديمقراطية ، بل لم يكن في وسعه إلا أن يرفدها بما حصل عليه من أفكار التنوير الغربي • ومهما يكن

(٤٧) ينظر : **أم القرى** ، ص ٦٦ •

مصدر الديمقراطية فانه لا يمكننا أن نرفضها لمجرد كونها مفهوماً غربياً، كما لا يجوز قبولها كما أتت من مصدرها حيث كان • بل لا بد من فهمها بحسب متطلبات مجتمعنا حتى لا تقسره على فعل خارجي ، لا قدرة له عليه ، إذ لا بد أن يكون الفعل فعلاً داخلياً وليس رد فعل خارجي • وهذا ما حاول الكواكبي التوصل اليه ، وان يكن بشيء من الضبابية ، المشروعة في حينه •

والاسلامية عند الكواكبي ليست ديناً متعلقاً بالآخرة وحسب ، ولكنها أسلوب في ممارسة السياسة والفكر والاقتصاد أيضاً ، فهي والديمقراطية شيء واحد ، من المنظور العام • لكنها ديمقراطية عربية اسلامية خاصة ، يمكن فهمها اذا استوعبت منطلقاتها المتمثلة في ثلاث نقاط :

أولاً : المنطلق الديني الاسلامي الأصولي بشقّه الثقافي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من المنظومة المعرفية العربية •

ثانياً : المنطلق العربي بمكوناته التراثية كلها سواء ما كان منها قبل الاسلام أم بعده •

ثالثاً : مجموعة المعارف الثورية الجديدة القادمة من أوروبة •

ان ذلك كلّه تفاعل وتآزر وانصهر ليكوّن تصوراً جديداً حول ديمقراطية خاصة • لكن المنطلق الأساسي لاستخراج الديمقراطية عند الكواكبي كان الدين الاسلامي ، حتى ولو اضطره ذلك ، أحياناً ، لأن يقسر المنطلقات الأخرى لتتوافق معه ، بحيث تبقى السلطة التشريعية للقرآن الكريم أساساً ، وقبل كل شيء آخر • واذا كانت الديمقراطية الأوروبية هي حكم الشعب ، فان الكواكبي انما يريد حكم الشعب ، ولكن عن طريق التزامه بحكم الشرع •

وهكذا نجد أنه يطالب بمبادىء الديمقراطية نفسها ، التي لم يعرفها العرب المسلمون كواقعة فعلية ، بعد الخلافة الراشدية ، وان طالبوا بها كمبادىء . فاذا كانت أهم عناصر الديمقراطية هي : الانتخاب والمجالس النيابية والمراقبة والحرية والمساواة ... فان الكواكبي قد طالب بذلك كله وان يكن ذلك بكلمات أخرى .

فهو إذن ديمقراطي ، ولكن ديمقراطيته تختلف عن الديمقراطية الغربية ، التي يجد أنها تفتقر الى الجانب الروحي الذي لا يمكن أن يحييه ، ويحافظ عليه الا الشرق . ان ديمقراطيته مستوحاة من القرآن والسنّة ، ولهذا سميت « الاسلامية » ، والاختلاف بينها وبين الديمقراطية الأوروبية اختلاف لا بد منه ، اذا ما أريد أن تكون انطلاقة الديمقراطية انطلاقة صحيحة ، تراعي وضع البلاد التي تنتجها ، وظروف الناس الذين تعيش بهم . ومع ذلك فان الديمقراطية الأوروبية تشترك مع مبادىء الاسلامية بالأسس الآتية :

١ ـ الإيمان بالله .

٢ ـ احترام الحرية الفردية وحق الانتخاب والمراقبة .

٣ ـ المساواة أمام القانون .

٤ ـ الإخاء بين البشر .

٥ ـ تحقيق العدالة بين الناس .

بل إن الكواكبي لينادي بضمان العدالة الاجتماعية لكل الأفراد، بشكل أعمق مما طالبت به الديمقراطية الغربية .

واذا كان هدف الديمقراطية هو خدمة المجموع ، أي اجراء المصلحة العامة ، فان الفقهاء قد أجمعوا على أن مصلحة الأمة تفضل

مصلحة الفرد • واذا كانت الحرية هي نتيجة النظام الديمقراطي ، فان الكواكبي يذهب الى أبعد من ذلك ، فهو حين يحدد هدفه من الديمقراطية ، نجد أن مطلبه منها ليس هو الحرية السياسية وحدها ، بل لها مضمون اجتماعي لتكون ديمقراطية صحيحة •

من ذلك كله يتضح أن الاسلامية تطالب بما تطالب به الديمقراطية نفسها ، مع اختلاف نسبي • فالاسلامية (= الديمقراطية) ، عند الكواكبي ، تمتد لتشمل العلاقات بين الأمم ، والحكومات ، والأديان• وتشترك مع الديمقراطية الأوروبية بأن كلاً منهما ليس نظاماً سياسياً فحسب ، بل هو نظام يشمل نواحي الحياة كلها • فالديمقراطية أسلوب سياسي ، وفكري ، واقتصادي •

٢ ـ الوعي الناتج بين المرفوض والمرغوب :

لقد أدرك الكواكبي أن أي تغيير حقيقي لن يحدث الا بعد شلّ فعالية السلطة الاستبدادية أولاً ، تلك السلطة التي يناسبها إبقاءالوضع على ما هو عليه •

ان الذي يقاوم التقدم حقاً ، هو الفئة الحاكمة ، ومن ورائها المستغلون المستفيدون من بقائها • فاذا أردنا أن نطوّر مجتمعنا فان علينا أن نبدأ أولاً بالسياسة ، بأن نُصلح أداة الحكم لنضمن إمكانية فتح الحوار مع الآخر ، الذي لن يكون بأي حال عميلاً لأي استعمار أجنبي كما تشيع السلطة عن معارضيها •

وتمهيداً لشل حركة الحكومة الاستبدادية يصوغ الكواكبي مفهوم الخلافة الجديد الذي يجرّد الخليفة من سلطته المدنية • ولإزالة

الاستبداد العثماني كانت لديه طرائق كثيرة ، وكان عليه الاختيار بينها، فاما أن نكافح الاستبداد :

١ ــ بالقوة : لكن الكواكبي لم يرضَ مكافحته بهـا حتى لا نستبدل الأشخاص ونبقي على الاستبداد بأشخاص آخرين •

٢ ــ بالثورة : ولكن قد تنقلب الثورة الى استبداد خاصة وأنه لا حامل اجتماعي لها اذا لم تكن ثورة تمّ التخطيط لقيامها • والثورة الحقيقية انما تكون بقيام حكومة لا عهد لرجالها بالاستبداد ، ولا علاقة لهم بالفتنة ، حتى لا يغتنموا كل فرصة سانحة لتذكير الناس بأنهم هم الذين حرروهم من أسر الاستبداد ، وأن عليهم تحمّل ما يراه أصحاب الثورة مناسباً(*) •

٣ ــ بالهدوء والانتظار : ولكن المريض النفسي لا يدرك مرضه فلا الشعب ولا المستبدّ يدركون ما هم فيه ما لم يتواجد ممرض واعٍ، وهذا الممرّض هو حكماء الأمة •

٤ ــ بالتدريج : الـذي يجهّز الرأي العام لقبول التغيير ، ويخمّر أفكار الجماهير ، ويرهف شعورهم بواقعهـم ، وحين يزداد وعيهم يصبحون هم أصحاب التغيير ، ويتحملون مسؤوليته فيعملون على تهيئة البيئة والتخطيط للتغيير •

(*) يراجع للمقارنة بهذا الصدد الحوار الذي تخيله محمود زايد بين الكواكبي وجورج أورويل .

ــ محمود زايد « حوار بين الكواكبي واورويل حول طبائـع الاستبداد والدكتاتورية » في الشرق الاوسط ، ص ١٣ .
وحول الموضوع نفسه من المفيد مراجعة كتاب فرانتز فانون، **معذبو الارض** •

ونستطيع القول ان الكواكبي قد اختار الطرق السالفة جميعها ، ولكن بنسب مختلفة • فقد وضع «خطة ثورية لقلب نظام الحكم المطلق في بلاد العرب واقامة الحكم القومي على أساس الشورى في تلك البلاد »(٤٨)، عن طريق تأليف جمعيـة الحكماء المنتظمة ، التي تبثّ الكلمة الحية لتحرّض الجماهير وتزيد وعيهم ومعارفهم ، وتحث الشعب على الشعور بفساد واقعهم وضرورة مقاومته • وهذا يحيلنا الى القول بأن الكواكبي ثوري في تحقيق أفكاره وفي مضمونها ، وما التأني الذي يطلب إلا تعبير عن الوعي بحدود الثورة ومقتضياتها حتى لا تكون مجرد حركة عشواء تدعم نفسها بالعنف كما تفعل السلطة القائمة تماماً•

لم يرد الكواكبي فرض التغيير من فوق ، من ساسة أو نخبة • أراد أن يستوعب الرأيُ العام فكرةَ التغيير ، ويحققها بنفسه ، حتى الحكماء فانهم لا يغيّرون شيئاً ، بل يساعدون الناس على فهم ما يريدونه وكيف يطلبونه ، ولماذا ؟ فما هم الا حلقة وسطى تربط بين المثال المطلوب والواقع المرفوض لتقترب من الأول وتنبذ الثاني • وضمن هذا السياق نلاحظ أن الكواكبي لم يكن سكونياً ، بل هو مفكر ثوري يرى أن « القوة لا تقابَل بغير القوة » ، لكنه يفضّل ـ مبدئياً ـ الحرب بالوعي على الحرب بالعنف الذي لا طائل وراءه • وربما كان ذلك بسبب ملاحظته فشل ثورة عرابي • وهذا يستبعد الاستنتاج القائل : « لم تكن دعوة الكواكبي لطرح الاستبداد دعوة عنيفة ، بل هي أقرب الى المهادنة ، تقية أو تسليماً أو حفاظاً على استمرارية الدولة »(٤٩)• لكن الكواكبي ، كما رأينا ، لم يكن يريد المحافظة على حكومة الوضع الراهن

(٤٨) العقاد ، **الرحالة كاف** ، ص ١٧٣ •

(٤٩) جورج كتورة ، **طبائع الكواكبي •••** ، ص ٧٧ •

ولكنه كان يودّ النجاح للثورة التي تقوم ، لأنه يدرك عواقب فشلها الوخيمة .

ان ثورية الكواكبي في رفضه الاستبداد ثورية متعقلة وهادئة ، وهذا يتناسب وواقع عصره . فهو يؤكد أهمية التربية والتطور قبل القيام بأية ثورة ، لأن فساد السياسة من فساد التربية . لذلك عدّ إصلاح التربية طريقاً موصلة الى اصلاح الوضع السياسي ، ورأى أن تكوين الرأي العام وتقدّمه هما أساس تغيير الايديولوجيا السياسية الاستبدادية (Political Ideology) . من هنا يمكن أن يُعدّ الكواكبي مفكّراً ليبرالياً يرفض الثورية الحادة ، التي تبني تغييرها للمجتمع على أساس قدرتها على تغيير القانون ومنفّذيه . بل انه طالب بالتغيير التدريجي المؤسَّس على قاعدة صلبة تستخدم العقل في طريقها الى الثورة ، فيعم البحث وتتسع دائرة المتعاملين بالعلم السياسي . « لقد راعى الكواكبي هنا قاعدة التحديد بالانتقال من الخاص الى العام »(٥٠) ليصبح في إمكان القاعدة فرض ما يناسبها على الخاصة .

من الملاحَظ أن الكواكبي يطرح آراءه بأسلوب العالم الرزين ، فيضع الحلول بصيغة الأسئلة ، فنراه يتساءل حول الحكومة ووظائفها . وربما جاز لنا القول انه قد أدخل السياسة الى ساحة العقل ، ناظراً الى القوانين نظرة وضعية ، محتفظاً بمتطلبات الدين نحو تحقيق العدالة . ويدخل في تفاصيل الموضوع عبر طرحه مزيداً من التساؤلات حول من يقوم بعملية التغيير ومن يقوده ، وذلك كله بأسلوب ثوري سواء أكان من ناحية مضمون أفكاره ، أم من ناحية أسلوبه في تقديمها . وسنكتفي

---

(٥٠) جورج كتورة ، « طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد » في **الفكر العربي** ، عدد ٣٩/٤٠ ، ص ٢١٣ . وينظر أيضا : م . س ، ص ٢٨ .

لتوضيح ذلك ، بتقديم مثل عن رأيه في أن ايقاف جريدته خير من التملق ، يقول : « فاذا حيل دون أن تمارس الجريدة رسالتها في توعية القراء والاسهام في نهوضهم الاجتماعي والثقافي ... فالأفضل أن تتوقف عن الصدور ، خصوصاً اذا أجبرت على تبرير الاستبداد وتمجيد المستبدين »(٥١). واذا رأيناه يصف الاستبداد ويحلله برزانة وهدوء ، فان هذا لا يقلل من ثوريته ، بل يدل على فهمه له واستيعابه أساليبه . ولا يكفي أن يكون المفكر تدريجياً أو رزيناً حتى يتهم بالاصلاحية السلبية ، ان كان هناك ثمة اصلاح يمكن وصفه بالسلبية. ان ما يوصف بعصر النهضة الاصلاحي البطيء وصف يجانب الصواب ، لأنه فترة اصلاحية ثورية ، وهي بالطبع تختلف عن مفهوم الثورة الحديث ، لأن لكل مكان وزمان وأناس أسلوباً ثورياً خاصاً لتحقيق أفكارهم ، وليس الحوار أو العنف أو الثورة مفاهيم محددة يمكن تطبيقها على جميع الناس في أي زمان ومكان .

ـ إصلاح الدين :

لأن الاستبداد ، عند الكواكبي ، يبدأ دينياً ويمتد سياسياً ، فلابد من اصلاح الدين أولاً لإصلاح السياسة ، لأن للدين تأثيراً أقوى من تأثير السياسة ، ولأن « أثر التحرير الديني في الاصلاح السياسي والأخلاق أكثر من تأثير الحرية المطلقة السياسية »(٥٢) بَلْهَ عما بين الاستبدادين : الديني والسياسي ، من صلة اطرادية .

وهذا برهان آخر على أن السياسة لم تنفصل عن الدين في فكر الكواكبي ، فاذا صلح الدين صلحت السياسة ، لأن السياسة الحقة

---

(٥١) جان داية ، **صحافة الكواكبي** ، ص ١٥ . قارن بافتتاحيات الشهباء أعداد (١ و ١٠) ، ١٨٧٧ م ـ ١٢٩٤ هـ .

« = الاسلامية » هي التي تقوم على الشورى • والشورى هي شكل لاجتماع الأمة ، يمكنها من تأمين التقدم عن طريق أهل الحل والعقد• (إن انحطاط الحكومات الاسلامية تابع لضعف احتساب أهـل الحل والعقد وبُعدهم عن الاشتراك في تدبير شؤون الأمة)[٥٣]، واشتراكهم في تسيير شؤونها يمنع تواصل تدهور الأحوال ، وان كان وحده لا يصنع تقدماً ، وانما يحتاج الى رفد العلم والتعاون والتنظيم •

إذن يلاحظ الكواكبي أن حجّة الاستبداد تكمن أساسـاً في الشرع ، لذلك يحاول إصلاح الشرع ليتوصل الى حل سياسي ، عن طريقه • فبالعودة الى أصوله الحقيقية يمكن الاستنتاج (والاقناع بالاستنتاج) أن الحكومة الجماعية هي التي يطالب بها الدين • وعن طريق الدين ــ وسيلة الاستبداد الأولى ــ يريد الكواكبي أن يهـدم الاستبداد ، فيحاربه بسلاحه نفسه الذي يضفي عليه الشرعية الزائفة وهذا ما يدعوه الى اعادة الاجتهاد الديني •

واذا كان الكواكبي يطالب باصلاح الدين أولاً فما ذلك الا لأن الاسلامية تحوي في داخلها نوع السياسة المطلوبة ، خاصة وأنهـا تتضمن مبادىء الحرية والعدالة والمساواة والشورى • فما إصـلاح الدين الا اصلاح الفكر والسياسة والاجتماع ، ما دام الشرع يحتوي على أنواع التنظيم كلها ، كدستور عام ، أو كاطار دستوري شامل • واصلاح الدين ، عند الكواكبي ، لا يعني أن يتم اصلاح السياسـة فيما بعد ، ولكنه يتضمن اصلاحاً سياسياً في الوقت ، ذاته ، الذي يتم فيه اصلاح الدين • ان اصلاح الدين ، هو اصلاح كل شيء دفعـة

---

(٥٢) **طبائع الاستبداد** ، ص ٣٢ •

واحدة . وهذا يحلّ اشكالية بمن نبدأ وبماذا نبدأ في عملية الاصلاح المرجــوة .

ولكن يتحتم علينا ، قبل أن نقوم بعملية البناء ، أن نتأكد من صحة الأسس التي نبني عليهــا تصورات الحلول . لذلك بدأ الكواكبي باختيار معتقداته الدينية . فوجد أن طبيعة الانسان قائمة على الصراع وعلى تنازع البقاء وحفظ النوع(*)، وهي قواعد شرّ لا يلطّفها الا وازع مودوع في فطرة الانسان ، وهو معرفة الله بالإلهام الفطري(٥٤). ومن هنا حاول الكواكبي تبيين صلة الدين بالانسان وبالتاريخ متفحصاً الأديان السماوية بنظرة سريعة خاطفة ليصل ــ وبنية مبيتة ــ الى أن الاسلام هو أفضل الأديان السماوية جميعا . الا أن الحكّام والأمراء والمسلمين عامة قد أهملوه ، مما أدى بنا الى ما نحن فيه من معانــاة مساوىء الاستبداد ، وقد « زاد الأمر سوءاً انتقال قيادة المسلمين الى غير العرب »(٥٥). غير أن هذا الاهمال ليس في الدين الاسلامي وحده، بل وفي الأديان القائمة جميعهــا ، مما جعل « بعض الاجتماعيين في الغرب يرون أن الدين يؤثر على الترقي الافرادي ثم الاجتماعي تأثيراً معطلاً كفعل الأفيون في الحس »(٥٦) والاشارة هنا ، وان كانت عرضاً لرأي الماركسية ، الا أن ما يهمنا منها هو محاولة الكواكبي القول ان بعض المتاجرين والمفسدين باسم الدين هم الذين سمحوا للآخـرين بتكوين مثل هذه الآراء حول الأديان ، في حين أن الأديان بريئة من

(*) وهو هنــا يشير الى (داروين) مما يوضح تبنيه لنظريتــه التطورية أو جانب منها .

(٥٤) ينظر : **ام القرى** ، ص ٧١ .

(٥٥) أسعد السحمراني ، **الاستبداد والاستعمار ...**، ص ٥٥ .

(٥٦) **طبائع الاستبداد** ، ص ١١٨ .

هذه العطالة الفكرية والعملية ، كما أنها أبعد ما تكون عن تكوين بيئة مناسبة لإقامة جراثيم التخلف والفساد . والاسلام دليل على ذلك ، اذ يصفه المصلحون بأنه منبت الحرية والعدالة والاخاء،وبأنه سعي متواصل لخير الانسان . ان الفساد اذاً في ممارسة الدين لا في الدين ذاته . ان الدين ـ بحسب الكواكبي ـ في أساسه ثورة اجتماعية لأجل التقدم ، وأصل وجوده انما كان لخير الانسان . والاستبداد هو الذي شوّه الدين وحوّله من أداة ايجابية فعالة الى أداة معطلة سلبية ، ولإعادة الأمور الى مجراها الطبيعي لا بد من اعادة الاسلام الى أصله الصحيح ، بالاجتهاد ونبذ التقليد الأعمى والطقوس الدخيلة ، وبهذا يتاح لنا المجال لاصلاح السياسة وتحويل السلطة من أداة قمع الى أداة ادارة وتنظيم .

ويبدأ الكواكبي بداية مقارنة ملاحظاً أن البروتستانت قد قاموا باصلاح الدين فعادوا في الأحكام الى أصول الانجيل الأولى ، وأن تقدّم الغربيين في المجالات كلها ، بما في ذلك الجانب السياسي ، انما يرجع الى الاصلاح الذي قامت به هذه الحركة الدينية . وقد مال الى هذا الاعتقاد أيضاً (الأفغاني) اذ رأى أن حركة (لوثر) هي سبب تقدم أوروبة[٥٧] .

بعد هذه المقارنة ، وعلى طريق اصلاح الدين ، طالب الكواكبي بضرورة اتفاق المسلمين على القضايا الجوهرية في دينهم ، ورأى أن أفضل شكل لاتفاقهم انما يكون باتباع مذهب الحنابلة (مذهب أهل الجزيرة العربية) ، ونبذ الاختلاف بين المذاهب وهذا الأمر يقوم به الحكماء والأحرار بايقاظهم الأمة من الغفلة عن طريق انتظامهم في جمعية

---

(٥٧) الأفغاني ، **الأعمال الكاملة** ، ص ٣٢٨ .

أم القرى ، وبذلك يشكلون قوة تبطل التخالف والتشويش،وتسكت المدلّسين ، وتعمل على نبذ التقليد الأعمى والتعصب المذهبي ، وتدعو الى طلب الحرية ونزع الاستبداد ، وتساعد على انتشار العلم ، ويتم ، بقوتها وعلوّ صوتها ، توحيد قوانين البلاد مع ملاحظة الفوارق المناسبة لكل منها ، وتولية الأكفاء ، واتاحة الفرصة أمام المواطنين جميعهم لاستلام المناصب على قدر من المساواة .

ولا يقصد الكواكبي نبذاختلاف المذاهب الطبيعي ، بل نبذ الاختلاف في ما لا طائل وراءه ولا تكون نتيجته سوى تشتيت رأي الأمة . وهو حين يطالب بوضع كتاب ديني مبسّط متفق عليه فهو انما يريد ذلك لإحداث التقارب بين المذاهب ، هذا فضلاً عن أن مثل هذا الكتاب يعلّم الناس الحدود الدنيا لفهم دينهم . ولا يقصد أنه الفهم النهائي الأخير ، بل يريد الاطار العام الذي لا يمكن الخروج عليه ، وليبق العلماء ـ مع ذلك ـ على نقاش في الاجتهادات لاعادة انتاج معرفة الدين بشكله الصحيح ، على أن لا يحدث ذلك تشويشاً في أفكار الناس .

وقد أراد الكواكبي أن يوضع هذا الكتاب في ضوء مذهب أهل الجزيرة العربية الحنبلي . ومهما تكن البراهين التي يعددها في محاسن أهل الجزيرة ، من أنهم أهل عصبية وصلابة رأي وعزيمة ، ومن أنهم لا ينساقون مع البدع وانما يتمسكون بالدين الحنيف كما جاء ، وينفرون من التوسع في البحث . الا أن هذه الأسس ، التي يوردها في معرض حديثه عن توحيد مذاهب الاسلام ، هي أسس واهية ما لم يتم التنبه الى أنه لا يريد منها الا أن يجتمع مسلمو العرب ، وفي رأيهم صورة معينة ، على أفضل شكل للاتفاق . هذا ناهيك عن أن الميزة

الأخيرة التي يعدّها من مناقب أهل الجزيرة العربية (نفورهم من التوسع في البحث)(*)، هي صفة سلبية يمكن أن تكون وبالاً على الفكر العربي واحدى دواعي انغلاقه .

ومهما يكن من أمر يبق المهم ، هنا ، هو تأكيد الكواكبي على حاجة المجتمع العربي الى ثورة . ولأنه ينطلق من مفاهيم دينية — عقائدية ، لذلك فانه يعتقد أن الدين هو حامل هذه الثورة . ومن هنا اكتشف أهمية قيام الاسلام بحركة تثوير داخلية كالتي قام بها لوثر (Luther) في المسيحية .

وهنا نلاحظ أن الكواكبي قد استطاع إمساك العصا من الوسط ليوازن بين الحداثة والتراثية ، مما يمكننا معه أن نصل الى نتيجة مفادها أن الكواكبي مفكّر مجدّد ومتجدّد . فهو لم يقبل بالاسلام الرسمي وإسلام المتزمتين ، كما لم يقبل الارتماء في أحضان الغرب لتقليده . وهذا جعله لا يطالب بدولة دين ، كما جعله لا يدعو الى فصل الدين عن الدولة فصلاً كلياً .

وهكذا — ونحن أمام الكواكبي — نجد أنفسنا أمام تسوية فكرية بين الدين والدولة ، ترفض ما فسد في كل منهما ، وتطالب بتأصيل المفاهيم المشرقة فيهما .

لذلك لم يكن غريباً أن يعلن الكواكبي ، أمام جبرية الاسلام الرسمي السائد ، أن الانسان حرّ مختار ، منطلقاً من فكرة أن الاسلام هو دين العقل . لقد عدّ الكواكبي أن المنظومة الدينية السائدة هي

(*) **أم القرى** ، الاجتماع الرابع .

أساس التخلف ، وهي أحد أهـم أسباب الوقوع في فلك الاستبداد ، ولإزالة الاستبداد والانطلاق في ركب الحضارة الحديثة لا بد من هدم أسس المنظومة الدينية السائدة بالعودة الى الأصول ، واطلاق العقل من عقاله للاجتهاد في ما استجد من أمور ، وللتفكير المدني في ما لـم يرد فيه نص • وبذلـك ــ بحسب الكواكبي ــ يمكننا الوصول الى الاسلامية الصحيحة المنتجة للتقدم • وفي سبيل ذلك حاول الكواكبي تأسيس (الاسلامية) علـى أساس تأويل القرآن ، ووضع تصورات دينية وسياسية واجتماعية جديدة ، داعياً الى التجديد ، فكراً وممارسة مع محاولة متفانية للملاءمة بين الدين ومتطلبات العصر الحديث • ولم يقتصر الكواكبي ، في دعوته هذه ، على المسلمين أو العرب ، بل دعا الشرقيين جميعا الى اعادة النظر بأديانهم ، والعودة بها الى الأصول ، وترك النقول المتخالفة ، ومن ثم الانطلاق نحو اجتهادات جديدة ، في إطار الحدود التي تسمح بها الشريعة،وهو على ثقة بأنها تسمح بالكثير•

ان الكواكبي ، ككثير مـن معاصريـه ، أراد تأسيس الحقيقة الاسلامية وتقويتها ، انطلاقاً من نقدها الداخلي في شكلها المتجسّد الحالي ، وحاكمها الى القرآن والسنّة ، وشدد على أن الانحراف ليس في الاسلام نفسه وانما في مسلمي العصر ، وبذلك أغلق الباب في وجه نقد العقيدة كمبادىء سامية ، وبقي مخلصاً لمنطلقه ومنسجماً معه حتى نهاية حياته • مفرّقاً في الاسلام بين ما هو عقيدة دينية ، وما هو تراث فيه ، فالأول ، بما هو دين ، انما هـو من وحي إلهي لا يشمل سوى القرآن والسنّة • أما الثاني فانما هو من صنع بشر اجتهدوا قبلنا ، ولا يتحتم علينا أن نتقيـد بما انتهوا اليه ، وانما علينا أن نبيّن اجتهاداتنا الخاصة ، لنصنع فهمنا الخاص الذي يناسب العصر • وبكلمة جامعة يمكن القول ان حلّ مسألتي الدين والسياسة عند الكواكبي يتم عن طريق القرآن والسنّة ، شرط أن يفسر الاسلام بطريقة صحيحة •

ـ الوعـــي :

لكن ذلك وحده لا يكفي ، فبما أن المستبد يأتي من فوق الدين ومن خارجه ، محاولاً تفسيره على هواه ، بعد أن ينصّب نفسه قيّماً عليه ، فلا يمكن أن نقاومه بالنصوص الدينية وبعلوم الدين • فهو لم يعد يبالي بحقيقة الشريعة ، ولا بد لنا من التسلح بالعلـــوم الحديثة لنقاومه • فلا بد من تحويل العلم من خدمة الدين ، فقط ، الى خدمـــة الانسان عامة ، وفكّ الحصار المضروب حوله ، باقتصاره علـــى أبناء الأشراف والخاصة ، واطلاقه للناس كافـــة ، فيشمل التعليم الفئات والأعمار كلها ، ولكلٍ بحسب مـــا يناسبه(*)• فينتشر التعليم العملي والفني • وتحتل التربية الأخلاقية جانباً مهماً من تفكير الكواكبي ، فهي أهم من العلم وأصعب ، ويتطلب رسوخها وقتاً أكبر • وكما يتفق روسو (Rousseau) ومونتسكيو (Montesquieu) في « أن المؤسسات هي لا شيء بدون العادات الأخلاقية »(٥٨)، كذلك علينا نحن أن نسعى لترسيخ القيم الأخلاقية • ومن الخطأ انتظار من يأتي للتغيير ، ولا بد لنا ، نحن الواعين ، من البدء في التغيير ، هنـــا ، والآن • فاذا كان الاستبداد ضد التربية ، والتربية لا تكون الا بالمحيط الجيد ، لذلك يرى الكواكبي بأنه علينا تغيير المحيط • ولتغيير المحيط لا بد من العمل

(*) ان الكواكبي أراد فرض التعليم الالزامي وترافقه مع التربية العامة مع مـــا يرفده من ثقافة تكتمل بالاعتناء بالمتاحف والتماثيل والمكتبات العامة والحدائق حتى ترسخ العادات الجيدة . كما أراد الاعتناء بكل الأطفال وتعليمهم ورعايتهم وتربيتهم . هذا في حين أن الطهطاوي عد ان أبناء الأغنياء هم أولى وأحق بالعناية التعليمية والمدرسية والتربوية . ولم يطالب بما طالب به الكواكبي من فرض التعليم الالزامي على الجميع .

(٥٨) جان توشار ، **تاريخ الأفكار السياسية** ، ج ٢ ، ص ٧٧ •

في الداخل ، داخل المحيط الذي نريد تغييره ، لا بالعمل من خارج المحيط . لكن بما أن السلطة السياسية هي التي كانت مهيمنة بشكلها السافر ، أكثر من أي عامل آخر ، وبدا الاستلاب والاستغلال أذيالاً للمستبد السياسي ، لذا كان لا بد أن يبدأ التغيير من ههنا . ومهمة جمعية أم القرى هي التنوير والتربية ، أما رفع الاستبداد فيتم على أيدي أبناء الأمة ، بعد شعور الأكثرية بالأسى الذي يجلبه الاستبداد .

ان جهد الخلاص جهد فردي ، يجمعه الكواكبي بانشاء جمعية أم القرى ليتعاون الناس ويتم خلاص الأمة . فعلى كل انسان أراد أن يكون له شأن في اصلاح الأمة أن يقوم باعداد نفسه ، علماً وأدباً وأخلاقاً ، للقيام بتلك المهمة . وهنا نلاحظ أن الكواكبي قد أخذ آراء كثيرة عن مواطنه (الفارابي) الذي أعدّ برنامجاً مشابهاً في إعداد الرئيس أو الجماعة التي تتولى الحكم(* *). وقد لاحظ الكواكبي أن التربية ليست مهمة الحكومة اذا كانت حكومة فاسدة ، وعلى كل انسان حينذاك أن يضطلع بهذه المهمة ولا ينتظر خيرات الحكومة أو أي هيئة أخرى .

فهل يصلح المستبد لتحطيم الهرم الذي بناه من رؤوس الناس ؟ وهل يمكن بناء الحرية السياسية وتربيتها عن طريق القهر السياسي ؟ وهل يرضى من ذاق مجد السلطة أن يتساوى والآخرين ويعود مواطناً خالياً من أمراضه ؟ ان شيئاً من ذلك لا يمكن أن يحدث . « ان تعليم المقهورين لا يمكن أن يضطلع بمسئوليته القاهررون لأن مجرد قيامهم بدور المحرر يتناقض مع وظيفتهم كقاهرين »(٥٩)، فهم الذين شرّعوا

(**) في كتابه **آراء أهل المدينة الفاضلة** .

(٥٩) بول فرايرى ، **تعليم المقهورين** ، ص ٣٥ و ٣٧ .

لأنفسهم استخدام العنف لتعليم الناس التبعية والخضوع ، على مدى طويل من الحقد ، فكيف يهدمون ما كانوا يظنون أنهم يبنونه ؟ « وهكذا فان المقهورين وحدهم هم القادرون من خلال عملية تحرير أنفسهم ، تحقيق حرية الآخرين »(٥٩)، بما في ذلك حرية المستبدّين أنفسهم .

ان الحلّ ، وان بدأ مع جميع المقهورين ، منوط بالعلماء والمفكرين الذين عليهم القيام بهذه المهمة أكثر من غيرهم ، وذلك لأنهم هم حاملو الوعي الاجتماعي ، وهم القادرون على تكوين رأي عام واعٍ وموحّد. هكذا يبدو من فكر الكواكبي أن الوعي هو أول ما يجب انتشاره ، لأنه هو الذي يغيّر المجتمع من مجتمع خانع الى مجتمع متمرد .

ولم تكن لدى الكواكبي عمق النظرة الجدلية ليدرك أن الواقع الذي يجلبه الوعي يؤدي ، هو أيضا ، الى تطوير الوعي مرة أخرى . الا أن التقصير عن ملاحقة الجدلية هو تقصير مشروع ، اذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف الزمانية ـ المكانية ـ الثقافية التي عاش الكواكبي في كنفها . وبالرغم من ذلك كله فقد لاحظ الكواكبي أن الاستبداد ليس وضعاً حتمياً وانما له أسباب قد توافرت في الشرق في أثناء الحكم العثماني ، وبالتالي فان القضاء عليه أمر ممكن ان توافرت شروط إزالته . ويحاول الكواكبي رسم طريق ازالته فكراً وممارسة بتحليل الواقع ، وتحريض الناس على التخلص منه ، ومقارنة واقع المسلم ، المستبَد به ، بواقع الأوروبي الحر . وهو يركّز دائماً على أهمية الوعي لاستيعاب الوضع القائم والعمل على تغييره . « لكن الوعي مزدوج : وعي الذات ووعي الآخر . والعمل كذلك مزدوج : تنقية الذات

والاستقلالية عن الآخر »(٦٠) فكيف يمكن البدء بالعمل ما لم يكتمل الوعي بأبعاد ما نريد القيام به ، وحدود امكاناتنا لذلك . وعند هـذه النقطة يمكننا تفنيد اتهامات (الريماوي) حيث تقول : « ان عدم الثقة بامكانات الشعب النضالية تكون نقطة ضعف في التفكير السياسي عند الكواكبي من ناحية الأسلوب »(٦١). ان هذا الاستنتاج في غير محله لأن الكواكبي كان واقعياً في ملاحظة أوضاع مجتمعه وامكانيات الشعب المستلب ، ورأى أنه لا مجال للقوة وهم ضعاف . وعليهم ، قبل النضال أن يبنوا أسس مقاومة الاستبداد ، التي تبدأ بالوعي ثم بالعمل الجماعي المنظم للثورة على الاستبداد . وجمعية الموحدين ــ البعد العملي لفكر الكواكبي ــ تساعد على تحقيق كلا الأمرين ، وهذا دلالة على كونها تتضمن مطالبة الكواكبي باعادة الخلافة الى العرب . وهوفهـا المعلن (لا يعنيها سوى أمر النهضة الدينية) لا يشغلنا عن هدفهـا ــ الخفي (إزالة الاستبداد) ، وذلك ــ على الأقل ــ لأن في صلاح الدين صلاحاً للسياسة ، ولأن الجمعية تخصص لمنشوراتها « أربع جرائـد من أشهر الجرائد الاسلامية السياسية »(٦٢). كما أن الجمعية تكوّن وتقوّي الرابطة الدينية بين المسلمين ، وتفرد للعرب مكانة خاصة بينهم .

وفي الأحوال كلها لا يمكن ، بأي حـال ، الاعتقاد بأن التغيير السياسي هو صاحب الكلمة الوحيدة في تحرير الانسان ، كما لا يمكن الحسم بأن اصلاح الدين والارتداد نحو الدين ــ الأصل يمكن أن

---

(٦٠) ادونيس وخالـدة سعيـد ، **ديوان النهضـة ، الكواكبي** ، ص ١٧ ــ ١٨ .

(٦١) سهيلة الريماوي « عبد الرحمن الكواكبي .. » في **دراسات تاريخية** ، عدد ٢٣ ــ ٢٤ ، ص ٣٩ .

(٦٢) **أم القرى** ، ص ٢٠٨ .

يحلّ المسألة . ان البديل لن يأتي الا بسبب جملة معقدة من الشروط ، ينبغي تحديدها مع ادراك تعذر معرفة أي العناصر أكثر فعالية فيها . وقد ردّها الكواكبي الى أسباب دينية وأخلاقية وسياسية ، وتكوّن الحل لديه برفض الاستبداد والتخلف والجهل والتقليد الخالي من النقد ونبذ التفاوت ، ومنع تراكم الثروات ، والتخلق بالفضيلة ، واحياء سنن الاشتراك والاجتماع والتعاون ، والعودة الى الدين ـ الأصل . وقد طالب بذلك ملاحظاً أن الاسلام قد جاء ، فضلاً عن طرائق الهداية وأصول التدين ، بجملة قواعد عامة تنظم المجتمع والحياة السياسية فيه، لأن الاسلام حمل رسالة دينية ـ دنيوية معاً . وان أي محاولة لتجريد الاسلام من محتواه الاجتماعي ما هي الا اجتزاء وتجديف ومغالطة . لأن الاسلام قد جاء بمبادىء تحرك الفعل الانساني فردياً وجماعياً واجتماعياً بما في ذلك العمل السياسي نفسه . لقد رفض الكواكبي ايديولوجيا (Ideology) السلطة العثمانية القائمة ، داعياً الى ايجاد حركية التفكير واستمراره بالاستناد الى قواعد الاسلام الأساسية من غير تمذهب منجز .

٣ ـ بين العروبة والاسلام :

ان الحرية بكل ضروبها وفروعها هي الثمرة المطلوبة من أجل الانسان ، عند الكواكبي ، وقد روى عنه (محمد رشيد رضا) قوله : « ان الانسان يتجرأ أن يقول ويكتب في بلاد الحرية ما لا يتجرأ عليه في بلاد الاستبداد ، بل ان بلاد الحرية تولد في الذهن من الأفكار والآراء ما لا يتولد في غيرها »(٦٣)، حيث يعيش الانسان مستقلاً عن

(٦٣) محمد رشيد رضا ، في (المنار) ١٩٠٢ . نقلا عن سامي الدهان ، **الكواكبي** ، ص ٥٥ .

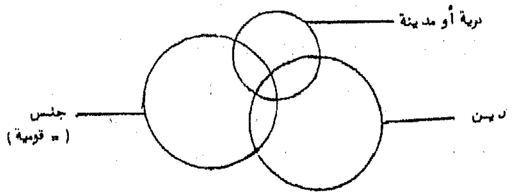
سواه من غير أن يشعر بتبعيته لأحد . لذلك يحب الكواكبي حياة البدو ، فهو يعتقد أن البدوي ينشأ نشأة استقلالية بحيث يمكن لكل فرد من البدو الاعتماد على نفسه في معيشته « خلافاً لقاعدة الانسان المدني بالطبع ، تلك القاعدة التي أصبحت سخرية عند علماء الاجتماع المتأخرين »[٦٤]، فقد صار بوسع الانسان « متى انتهت حضانته أن يعيش مستقلاً بذاته ، غير متعلق بأقاربه وقومه كل الارتباط ، ولا مرتبط ببيته وبلده كل التعلق »[٦٤] وما ذاك التعلق الملاحَظ لدى الناس في الدولة الديمقراطية سوى رابطة يختارها الانسان من دون قسر . أما الأسراء فهم وحدهم الذين يعيشون متلاصقين متحامين من سطوة الاستبداد ، بخلاف الأمم الحرة التي يعيش أفرادها متفرقين[٦٥] أما الحكومة البدوية فهي ــ بحسب تكوين البدو ــ بعيدة عن الاستبداد ، ومثال الكواكبي على ذلك ، معيشة أهل جزيرة العرب . ونتصور أن الكواكبي لم يشد بالبداوة الا للتدليل على محاسن أهل الجزيرة العربية[٦٦]، كما أن استقراءه الواقع كان ناقصاً ، أو أن آراءه لم تكن متماسكة ، بدليل أنه رأى ايجابية التفرق ، هنا ، في حين كان قد عدّه أحد أسباب الانحطاط وتفشّي الاستبداد . لكن ايجابيته تكمن في أنه كان يطالب باستقلال الانسان استقلالاً نسبياً بحيث يبقى لكل انسان دور في وطنه وبين أفراد أمته . وهنا استطاع الكواكبي النفاذ الى فهم تعدّد أدوار الانسان في مجتمعه . وجلّ ما أراده هو أن يعيش الانسان مستقلاً في شؤونه الشخصية ويظل في الوقت نفسه

(٦٤) **طبائع الاستبداد** ، ص ٢٤ .

(٦٥) م . ن ، ص ٢٥ .

(٦٦) يقارن بالملفت السادس عند بعلبكي . ينظر : افرام البعلبكي، **منهجية في النقد** .. ، ص ١٣٣ ــ ١٣٤ .

جزءاً لا يتجزأ من مجموع أفراد أمته . لذلك حاول ايجاد روابط متنوعة بين الناس ، فوضع برنامجاً للحل التدريجي يكون به الانسان حراً مستقلاً في شخصه ، وكذا تكون العائلة ثم القرية ثم المدينة ثم القبائل في الشعب ، يكونون أحراراً ويرتبط بعضهم ببعض بروابط جنس أو دين . وهذه دعوة صريحة لاستقلال الفرد مع ابقائه على روابط وعلاقات مع غيره شرط ألا يجرح الارتباط الاستقلال . وهكذا تكون لدى الكواكبي سلسلة من الروابط نستطيع تصويرها على الشكل الآتي:



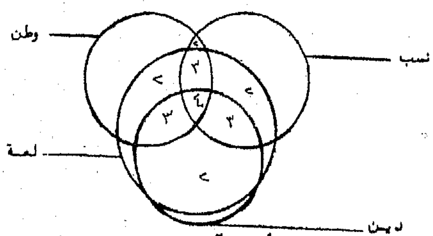
وقد لاحظ الكواكبي جمعيات مثل (الجزويت) وطائفة (القديس لازار) وبعض الجمعيات الخيرية في مصر ، فأعجب بها وأراد التأكيد — من خلالها — على فكرة الاجتماع والاجماع الاسلامية .

وفي أثناء حديثه على ضرورة الرابطة الاسلامية وأهميتها حدّد مهمة الخلافة ووظيفة الجمعية التي أراد انشاءها في مكة(*)، وخرج بنتيجة مفادها أن الرابطة الاسلامية لا يمكنها القيام بدورها ما لم يتم الاعتماد في قيادتها على العرب ، الذين يمكنهم وحدهم ايجاد « الوحدة

(*) ويحاول بعض المفكرين التشكيك في دعوة الكواكبي القومية ظاناً أنها كانت بقصد الدعوة لتنصيب عباس حلمي خليفة عربيا . ينظر :

— Elikedourie « Kawakibi, A Zoury amd Jong »
in Middle Eastern Studies. vol. 8, No. 2, pp. 227-229.

الدينية والروحية للمسلمين في العالم أجمع »[٦٧] وهي رابطـة دينية لا سياسية لذلك يمكن أن تتم من غير النظر الى الجنسية (= العرق = الوطن) ، والأمة ، أي أمة كانت لها أكثر من رابطـة ، كالدين أو الوطن أو اللغـة . ولنلاحظ أن الكواكبي يستخدم الأمة بمعنيين : الأول ــ بمعنى الرابط القومي والثاني بمعنى الاتحاد الديني . فعنده أن « الأمة هي مجموعة أفراد يجمعها نسَب أو وطن أو لغة أو دين»[٦٧] وقد تتقاطع تلك الروابط عند كثير من الأمم ، فقد يجتمع النسب والوطن واللغة والدين ، أو قد يجتمع بعضها من دون بعض . واذا أردنا توضيح تقاطع بعض الروابط عند الكواكبي نجدها على الشكل الآتي :



(الأرقام تمثّل عدد الدوائر المشتركة)

وقد كان الكواكبي عربياً ، حتى أن الجامعة الاسلامية التي رغب بها كانت تحت قيادة العرب . فهو كما قال عنه (محمد كرد علي) : « مع تمسكه بالاسلام لم يكن متعصباً ، يأنس بمجلسه المسلم والمسيحي واليهودي علـى السواء ، لأنه كان يرى رابطـة الوطن فوق كـل رابطة »[٦٨]. هـذا فضلاً عن تحديده مهمات الخليفة ، مما حـدا (بسليمان موسى) الى القول : « لأول مرة يتقدم مفكر عربي مسلم

(٦٧) **طبائع الاستبداد** ، ص ١١٥ .

(٦٨) حديث في الهلال . عن سامي الدهان ، **الكواكبي** ، ص ٣٤ .

بمشروع انشاء دولة وطنية تنفصل فيها السلطة التنفيذية عن الدين بينما كان المفكرون المسلمون قبل ذلك يدعون الى ابقاء السلطة التنفيذية والزعامة الدينية ملتصقتين في شخص الخليفة ـ السلطان»(٦٩) الا أن الكواكبي ، مع ذلك ، لم يهمل الرابطة الاسلامية ، بل دعا اليها بصورة لا تتعارض والوحدة القومية . وهذا منطق سليم ففي الفكر الاسلامي لا يمكن التفكير في جامعة اسلامية بدون التفكير في العرب وإبراز فضلهم في حفظ الاسلام . ومن المنطلق العروبي لا يمكن اقامة دولة عربية من غير الأخذ بعين الاعتبار الثقافة والحضارة الاسلامية ، ودور « القرآن الكريم » في حفظ لغة العرب . لكن أهمية الفكرة القومية التي قال بها الكواكبي تكمن في أنها إلغاء للتمايز الديني بين أفراد الشعب الواحد ، والاستعاضة عنه بالتمايز الوطني ، فيقوم اتحاد بين الامارات العربية . وقد تحدث عن الأمة العربية على أنها تمتد من شمال افريقيا الى العراق .

ويقول (محمد عمارة) عن عروبة الكواكبي : « ان فكرةالعروبة بمعناها القومي الحديث ، قد بلغت عند الكواكبي حداً من النضج ودرجة من الوضوح تستحق الى جانب الابراز ، الفخر والاعتزاز»(٧٠).

وقد أراد الكواكبي تكوين وحدة عربية ، ضمن اتحاد اسلامي ، مستندة الى التراث والتاريخ العربي ـ الاسلامي ، متجاوزاً بذلك إطار القومية الضيقة التي ليست ، لديه ، سوى شكل من أشكال التجمع . فمن اتحاد عائلي ، الى تجمع مديني ، الى قومي ، الى روابط

---

(٦٩) سليمان موسى ، **الحركة العربية** ، ص ٢٣ .

(٧٠) محمد عمارة ، **الأعمال الكاملة للكواكبي** ، ص ٧٠ ، ص ٤٢ .

دينية وجغرافية وسياسية وانسانية . وهـذا يجعل كلام (منيمنة) صحيحاً اذ يقول عن الكواكبي انه « كانت له رؤيا قوميـة واسلامية وانسانية شاملة »(٧١)، وكان « ميله للعرب »(٧٢) واضحاً فقد نادى « باسم العودة الى اسلام خالص ، بتمجيد القومية العربية التي تمر نهضتها من خلال تجدد الخلافة العربية »(٧٣). فالوحدة القومية ليست مشروعاً يحطّ من قيمة المعتقد الديني ويحيي الأصول العرقية ، كما أن الدين لا يطالب بانصهار الوحـدة القومية في كيان الاتحاد الديني ، بالرغم من أنه أكثر اتساعاً من الوحدة القومية .

ان الدولة القومية الواحدة لا تهمّش الدين ، بل انها تجعل منه رافداً لها ورابطاً مع الدول الأخرى . فقد عد الكواكبي القومية العربية والاتحاد الاسلامي صنوين ، بحيث لا تكون العروبة بديلاً عن الاسلام ولا يكون الاسلام بديلاً عن العروبة ، بل ان كلاً منهما يعزز الآخر(*) بحيث لا ينتشر الاسلام على حساب العروبة ، بل لحسابها . ويمكن تصوير رابط العروبة بالاسلام على الشكل الآتي :

---

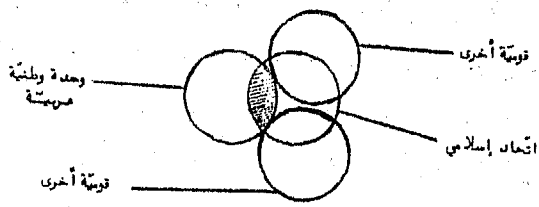
(٧١) جميل منيمنة « الكواكبي .. » في **المقاصد** ، عدد ٥١ ، ص ١٢٥ .

(٧٢) ينظر :

— Khaldoun AL - Husri, Three Reformermers, p.85.

(٧٣) اوليفر دوهاميل ، **تاريخ الأفكار السياسية** ، ص ٤٩٥ .

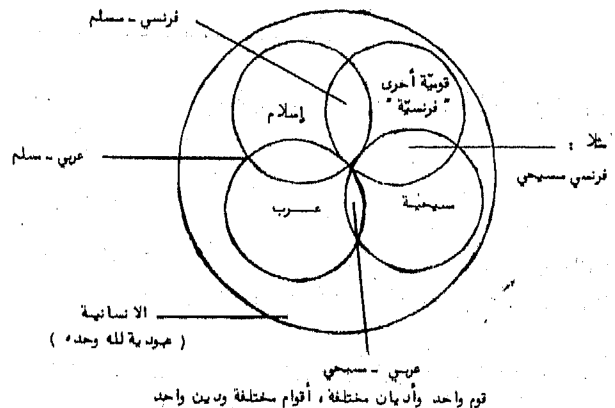
(*) الروابط التي وصفها الكواكبي هي نفسها اخذها عنه جمال عبد الناصر ، وكثيرا من أفكار الكواكبي أيضا ، ولا سيما ما جاء في كتاب عبد الناصر ، **فلسفة الثورة** .



ــ القسم المظلل يعبر عن التقاء العروة بالاسلام ــ

وبذلك فان « الكواكبي يجد حلاً لتكوين اتحـاد اسلامي بين الدول »(٧٤)، ويبقى الرابط القومي ، عنده ، بعيداً عن المعتقد الديني ، بحيث يمكن أن يكون من يرتبط معنا قومياً يدين بدين غير الاسلام ، كما يمكن أن ينتمي المسلم الى قوميته الخاصـة فيكون انكليزياً أو فرنسياً أو تركياً ...

وهكذا نجد ترابطاً بين الأديان والأقوام كلها ، مما يدل علـى تكامل الانسانية والاخاء الطبيعي بين الناس أجمعين . ونمثّل علـى ذلك بالشكل الآتي :



قوم واحد وأديان مختلفة ، أقوام مختلفة ودين واحد
" تقاطع الروابط عند الكواكبي "

(٧٤) — K. AL - Husri, op. cit, p. 92 .

وهذا يعني أن الكواكبي كان مع الجامعة الاسلامية ومع القومية العربية في الوقت عينه ، خلافاً (لمحمد عبده) الذي انحــاز للجامعة الدينية ضد الوطنية(٧٥) . أما عند الكواكبي فان الاتحــاد الاسلامي يشكّل جداراً تحصينياً أمام الغرب الطامع ، ولا يتعارض حبّه للجامعة مع حبه لانتمائه العربي . ومن المرجح أن يكون من حــاول تصوير الكواكبي على أنه داعية الى خلافة اسلامية تستلم زمام الحكم ويكون الاسلام هو جنسية من ينتمي اليها ، قد وقع في مطبّ عــدم ادراك فحوى بعض مصطلحات الكواكبي في أم القرى ، والداعية الى مجرد رابطــة اسلامية بين قوميات مختلفة ، وهذا ما وقعت به (نور ليلى عدنان)(٧٦) و (بطرس غالي)(٧٧) في حين أن الكواكبي كان يعي الفرق بين الوحدة السياسية القومية ، وبين الرابطة الاسلامية تحت لــواء الخلافة العربية ــ الاسلامية .

٤ ــ توفيقية الكواكبي :

ان منطلق الكواكبي الأساسي للقضاء على الاستبداد واقامة بديله هو الاسلام الذي يشتقّ منه الاسلامية لتكون له منطلقاً ومنهجاً وبديلاً لأنه يرى أنها مؤسسة على أصول الحرية ، وتأمر بالعدل والمساواة ، وتحقق المعيشة الاشتراكية . هذا علاوة على أن أصول حكومتها هي

---

(٧٥) ينظر : محمد عمارة ، **الامام محمد عبده مجــدد الاسلام** ، ص ٥٢ و ٦٢ .

(٧٦) ينظر : نــور ليلى عدنــان ، **الكواكبي مصلحــا وأديبــا** ، ص ١٦٣ ــ ١٧٣ .

(٧٧) ينظر : بطرس غالــي ، **الكواكبي والجامعــة الاســلامية** ، ص ٣٣ و ٧٩ .

الشورى الارستقراطية التي يعدّها خير أشكال الحكم • وانبثاق أحكام الكواكبي من « القرآن الكريـم » ليس فيه أي انكفاء نحو الماضي ، وانما هي عودة الى الاسلام ـ الأصل ، مع الاحتفاظ بحق الانطلاق الجديد بدءاً من النص ـ الأصل ، وانطلاقاً مما يطالب به النص نفسه •

فهو ينظر الى النص نظرة مدرك أنه قابـل للاجتهاد ، بحسب مقتضيات الزمان ، بما يتلاءم والتطور ، لاكتشاف ما لم يُكتشف فيه بعد ، بعيداً عن أسر النص ضمن مذهبية تحمل تشنج الرأي المسبَق والنظرة الأحادية •

من هنا يتضح أن الكواكبي مفكر حواري ، يؤمن بضرورة الحوار وأهميته ، كما أنه لا يرى ضيراً من اتاحة المجال أمام الآخرين لإعمال نظرهم في مصالحهم ، متخطياً بذلك الذاكرة المذهبية • فهـل يمكن تصنيفه على أنه مفكر سلفي ؟

ان أفكاره التي تدعو للعودة الى الأصول الاسلامية الأولى ، انما تُعدّ تقدماً فكرياً متفتحاً وتنويرياً ، بالنظر الى ما تشكّله المرحلـة العثمانية من تأخر وتخلف واستبداد بالمقارنة مع ما يطالب به « القرآن الكريم » ومع ما تمثله الخلافة الراشدية من تمثل للأفكار الاسلامية ، وتجسيد للديمقراطية الحقة • لقد اكتشف الكواكبي أهمية العلـم وضرورته للتقدم ، والعودة الى الاسلام الأول عنده ، انما تعني عودة الى العلم •

وهذا يوضح أن مطالبته بالعودة الى السلف لم تكن تزمتاً وردّة الى الوراء ، وانما هي ، أساساً ، كانت لاسقاط مفاهيم خاطئة سادت ، عن الدين ، في مرحلة متأخرة • ولا شك في أن مجرد المطالبة بالعودة

الى الأصول تعني رفض الواقع القائم • وما أراده من ذلك هو اجتثاث مرحلة الركود والتخلف والتخبط الفكري ، والبدء من جديد انطلاقاً من النص لإعادة فهمه وتفسيره ، ومن ثم الاجتهاد في متطلبات الواقع الراهن • وهذا بحد ذاته يمكن أن يُعدّ تمهيداً لفكر علماني لاحق • من هنا لا يمكن الجزم بأن الكواكبي مفكر سلفي ، بل جُلّ ما يمكننا قوله هو أن الكواكبي سلفي بليبرالية علمانية ، أو علماني بسلفية متفتحة • ولم يكن مطلوبا منه أكثر من ذلك • وبهذا المعنى يمكن القول انه مفكر تراثي وليس سلفياً « بمعنى التمذهب » ، ويكفي أنه طالب بفصل السلطات وتنحية السياسة عن الدين ، وبفصل الدين عن السياسة فصلاً نسبياً بتبيين الفرق بين مهمات الخليفة ومهمات السلطان ، وتشديده على عدم اجتماع الزعامة الروحية والسلطة السياسية في شخص واحد ، وادراكه أن الأمة هي مصدر السلطة وهي التي تختار الحاكم •

إلا أن السلطة السياسية التي يطالب بها لا يمكن القول انها مدنية تماماً ، وذلك لأن الحاكم ، في رأيه ، بالنهاية ما هو الا أداة تنفيذ ما تطالب به الشريعة الاسلامية ، والأمة هي مراقب تنفيذ هذه الشريعة، التي على الجميع الالتزام بها اطاراً لقوانين الأمة الاسلامية •

لكن الدين يحتوي على عقائد مطلقة ، بينما السياسة أمر نسبي، من هنا تأتي لا منطقية تدخّل ما هو نسبي في ما هو مطلق ، كما يتضح تعذّر تطبيق الثابت على الطارىء • لذلك فان تفكير الكواكبي السياسي ، بعد تحليله الواقع تحليلاً وصفياً ، يلتفت باحثاً عن واقع مغاير ليطرحه كبديل عنه ، لا كمتأرجح بين ماضي العرب المسلمين وبين الواقع الغربي ، ولكن كمستوعب ــ الى حد ما ــ كلا التجربتين ، عاملاً للخروج بصيغة جديدة •

لقد رند اعادة انتاج تجارب المسلمين والأوروبيين • فاذا كان معظم الداعين الى الأوربة ينادون بالديمقراطية والعروبة ، وبدولة مستقلة عن الدين ، واذا كان أكثر المتمسكين بالتراث العربي الاسلامي يطلبون النموذج السلفي ، في أصول الحكم ، الذي لا يفصل السياسي عن الديني ، وينادون بالاجتماع تحت راية الخلافة الاسلامية ، فان الكواكبي صهر كلا الجانبين في بوتقة واحدة وأراد الديمقراطية والعروبة والجامعة الاسلامية بشكلٍ مفهومي يختلف عن غيره ، كما منح الحكومة استقلالاً نسبياً عن الدين •

بناء على ذلك ، نرى أن الكواكبي سلفي بالمعنى الايجابي للكلمة، أما المعنى المغلق الذي يفرض برنامجه محارباً كل جديد ــ باسم الله ــ فان الكواكبي بمنأى عنه ، لأنه سلفي مؤمن بفاعلية الدين لا بجعله مانعاً للحركة • لقد دمج تجربتَي الماضي العربي الاسلامي ، والحاضر الأوروبي ، فكانت الاثنتان إطارين مرجعيين له ، وان كانت السياسة الاسلامية الراشدية أكثر حضوراً في ذهنه بحيث يبقى مرتداً ليبحث في جذور تاريخه عن الديمقراطية الصالحة للعرب المسلمين • وما ذلك إلا لأنه اقتنع بأن الاسلامية هي المنطلق والمنهج والهدف • فهي المنهج من حيث أنها ترسم معالم الطريق المؤدي الى التقدم ، والى تحقيق المصلحة العمومية ، بما يتضمنه هذا المنهج من اعتناء بالانسان ينبع من فهم حقيقة احتياجه الى دين يهديه سبيل الرشد • واذا كان الاستبداد، عند الكواكبي ، يرادف التخلف والجمود والجهل ، فان الاسلامية تشكل لديه التقدم والحركة والعلم •

هذا من ناحية المنهج ، أما من ناحية البديل الأمثل ، فان الاسلامية هي الهدف لأنها تتضمن مبادىء العدالة والحرية والمساواة • بل ان

الكواكبي يسطّح كل ديمقراطية لا تنطلق من الاسلامية ، وذلك لأنه يرى أن الاسلامية وحدها « ديمقراطية تماماً » وما عداها لا يعدو أن يكون ديمقراطية ناقصة تعوزها الأرضية الصلبة . حتى أن الغربيين ، الذين استطاعوا تحقيق نوع من الديمقراطية ، لم يحققوا ذلك الا عبر اقتطافهم قبسات من هدي الاسلامية .

وعموماً فان الكواكبي حاول التوفيق بين الاسلام والتراث والوافد الغربي ، وتوفيقيته ليست عاملاً سلبياً ، بل انها جعلت سلفيته تتطعّم بالمنطق العقلي بحيث نراه دائم الاشارة الى ضرورة الانسجام مع العصر الجديد . ولم يكن موقفه هذا مجرد ردة فعل ضد الهجمة الغربية ولكنه موقف دفاعي يحرص على الهوية الذاتية ، ولذلك تمسّك بالتراث . لكنه دفاع لا ينفي الآخر ولا يشرذمه ، بل يحاول التأقلم والتعايش معه ، مع التأكيد على أنه آخر .

كما حاول الكواكبي التوفيق بين العلم والدين ، وعدّ أن مصالحتهما شرط من شروط النهضة ، مبيناً وظائف كل منهما ودوره في الاصلاح الاجتماعي ، فوظيفة الدين هي توحيد الناس على الايمان بوجود الله ووحدانيته ، والسعي للعمل بما أمر به ، والانتهاء عما نهى عنه ، لتصلح العلاقات وتسمو الأخلاق . فهو لم يأت إلا بما وجده في مصلحة الانسان . أما وظيفة العلم فهي تبصير الناس بحقوقهم ، وتوعيتهم ، والسعي للانتقال بهم ، من خلالهم ، من طور معاناة التخلف الى طور التنعم بمعطيات التقدم .

ويوفّق الكواكبي بين العلم والدين انطلاقاً من الانسان نفسه ، من حاجاته وامكانياته ، لذلك فان الثورة التي يطالب بها انما هي ثورة داخلية أكثر منها ثورة خارجية .

ان التوفيق بين العلم والدين عنده ليس تلفيقاً في صالح أحدهما، ولكنه تركيب معقّد يحتل فيه العقل مساحة واسعة في تفسير كل منهما ، مما يجعل من الممكن تصالحهما ، وذلك بمحاولة ازالة ظاهر تعارضهما وصولاً الى ما هو جوهري في اتفاقهما على غاية واحدة هي صلاح الانسان وتقدّمه . وبقدر إزالة ظاهر تعارضهما يتحقق التقدم وتتحقق مصلحة الانسان . وبعد أن لاحظ الكواكبي أن الجهل والتفرق والضعف والفقر هي مجلبات الاستبداد ، وأن العلم والترابط والقوة هي التي تحقق الاسلامية ، دعا قومه الى تغيير الذات ، ولم يتستر عليهم بلوم الآخرين في الخارج . وقرر أن الحل يأتي عن طريق :

١ ــ وعي كل انسان أنه المسؤول وهو معني بايجاد الاسلامية .

٢ ــ ايجاد روابط تساعد الناس ، وتضم امكانياتهم،وتوجههم.

٣ ــ ايجاد أدوات المقاومة ، من ناس ومال وسلاح .

٤ ــ تهديد الحكومة القائمة ومقاطعتها ، ومن ثم مقاومتها .

٥ ــ وضع البديل ، وابقاء الرابطة الدينية بمنأى عن التقلبات السياسية .

وما هـذا الطريق الذي يرسمه الا انطلاقاً من قدرات الانسان لصالح الانسان نفسه . وبالرغم من أن حلوله لم ترقَ الى مستوى طرحه المسألة ، بيد أن معرفة العلّة تسمح برفع الداء ، كما أشار الكواكبي نفسه .

٥ ــ ثورية الكواكبي بين الواقع والمثال :

لقد كان الكواكبي معقولاً في واقعيته حين طلب المثال ، فالى الآن « لم توجد أمة حكمت نفسها برأيها » لكن بعض الأمم قربت من

المثالية ، مثل حكومة الخلفاء الراشدين والديمقراطية الأمريكية الحديثة وعلينا أن نحقق المثال الذي نطلبه • ومثل هذه الآراء لا بد أن تتصف بالنزعة الأخلاقية ، ونحن لا ندّعي غير ذلك ، بيد أن الكواكبي لم يكن بامكانه أن يكون واقعياً أكثر مما كان ، لأن أصحاب السلطة هم الذين يهتمون بما هو قائم ، أما المبعَدون عن السلطة فهم أكثر وعياً لما ينبغي أن يكون ، ولهذا يتحدثون بلغة أخلاقية ـ قيمية • والسلطة السياسية تفرض على المفكّر حدوداً لا يُسمح بتجاوزها ، فلا يحق لأحد أن يفكّر أو يحلم أو يبدع متجاوزاً تحديدات السلطة السياسية لما يجب عليه قوله أو فعله أو حتى التفكير فيه •

ومهما يُقل عن تقدم نظم الانسان فالحرية لمّا تزل حقاً مكتوباً ينتظر أن يصبح فعلاً ممارَساً • ان الفيلسوف يملك الفكرة من غير أن يحوز القدرة على تجسيدها عملياً(*)، في حين أن السياسي (يفعل) مفتقراً الى (كيف) وال (ماذا) وال (متى) بقدر غير قليل •

ان المجتمعات التي حلم الفلاسفة بتكوينها مجتمعات مثالية تجد نفسها في كل مرة مضطرة الى اجراء تسوية مع الواقع المتناقض ، الذي يجبرها على التراجع أمام استحالة التطبيق • وهذا لا يعني أن على الفلاسفة والمفكرين التخلي عن تلك المُثل ، بل على العكس من ذلك ،

(*) وليس أدلّ على ذلك من أفلاطون الذي ما ان حاول اقامة جمهورية وتجسيدها عمليا حتى سيق الى سوق النخاسة وبيع مثل العبيد .

فقد أمر (ديونيسيوس) المستولي على عرش صقلية بقتله ، لكن (بوليذس) باعه الى (أننا قرس) الذي وهبه حريته من جديد . ينظر : يوسف كرم ، **تاريخ الفلسفة اليونانية** ، ص ٦٣ .

نجد أنفسنا مضطرين في كل مرة الى تصعيدها ، حتى اذا ما اصطدمت بالواقع أمكنها أن تحافظ على كثير من مطالبها أمام عناده . فكم من المخترعات كانت مجرد خيال علمي ثم أصبحت حقيقة قائمة . ان أي مجتمع لا يمكن أن يكون خالياً من التناقضات ، وذلك نتيجة النقص الذي لمّا يزل يعانيه الانسان . ولذلك فان كل المجتمعات مطالبة باعادة البناء على أسس جديدة ، أكثر تقدماً من البناء الذي كافحت لانجازه تو"اً . فعلى المجتمع ، كما على الانسان ، بما في ذلك المفكر ، أن يحاول تجاوز ذاته باستمرار ، وأن يحاول تخطي المرحلة السابقة باطّراد . والثورية الحقيقية تكمن في هذه النقطة بالذات (على ما نرجّح) .

ان ما نريده هو الاقتراب مما طالب به الكواكبي لا ما طالب به كله ، ولهذا سمّينا المجتمع الذي يطالب به « مجتمعاً مثالياً » ، والنظام الذي يحلم به « نظاماً مثالياً » . قلنا ذلك ونحن نعلم أن ما طالب به لم يشهده البتة ، وإلا لما غدا مثالا" ، لأن المثال عندما يتحقق في الواقع يسقط كمثال ، ونجد أنفسنا ، لنحافظ على صيغة التخطي ، بل والحياة أيضاً ، مطالبين أو ملاحقين للبحث عن مثال آخر ، والسعي الدؤوب وراء تحقيقه .

لكن الانفصال التام ، والقطيعة الكاملة ، بين الفكر والواقع ، كما يحدث في زمن الاستبداد،لا يفيدان المشروعات المثالية والجمهوريات الفاضلة البتة . لذلك فان الكواكبي ليس كاتباً نظرياً ، وانما هو ثائر قرن الفكر بالممارسة ، وليس أدل" على ذلك من محاولته تنظيم جمعية « أم القرى » حتى ولو في خياله فقط . ولا نرى غضاضة في استعارة عبارة (محمد عمارة) عن الكواكبي حين وصفه بأنه « كان أقرب

General Orga... ...rary (GOAL

« إصلاحي » الى معسكر « الثوار » ... »[78]. لقد فهم الكواكبي أن التغيير عملية تحتاج الى تجديد المفاهيم والعلاقات ، علاوة على التحوّل في النظام السياسي . وفهم أن المجتمع هو المصدر الأساسي للتغيير ، وأراد أن يفهم الناس أن لديهم الوسائل لمحاربة الاستبداد ، بما أتيح لهم من قدرة على التفاهم والاجتماع .

★ ★ ★

(٧٨) محمد عمارة ، **مسلمون ثوار** ، ص ١٥٥ .

خاتمة

والآن ، وبعد أن خضنا عباب مناقشة أفكار الكواكبي الأساسية حول بدائله ، نستطيع تركيز الملاحظات التي خرجنا بها من خلال مناقشة بدائل الاستبداد عنده في نقاط أساسية ثلاث :

١ ـ منطلقاته في تحديد بدائله .

٢ ـ فكره السياسي المباشر .

٣ ـ منهجه في تحقيق أفكاره .

ثم نلقي نظرة عامة على فكره السياسي في ضوء معطيات فصل المناقشة .

ـ فمن حيث منطلقاته في تحديد بدائله نجد ان :

١ ـ الكواكبي عربي مسلم :

ويتضح انتماؤه العربي من خلال تمييزه مصالح العرب منمصالح الشعوب الاسلامية الأخرى ، ومطالبته بتحررهم من أسر الحكم التركي . لقد أحب الكواكبي العرب وعدّهم قادة الجامعة الاسلامية ، فبهم يتم إصلاح الدين ، وعلى أيديهم تقوم الجامعة الاسلامية ، والخليفة الاسلامي يجب أن يكون عربياً قرشياً . ذلك كله يعبّر عن

إرهاصات المطالبة بالقومية العربية . هذا فضلاً عن أن الخليفة العربي تعبير صالح لضرب انتحال السلطان (عبد الحميد الثاني) صفة الخلافة وادعاءاته بأنه يحكم باسم الاسلام .

ونقول إرهاصات لأن الكواكبي لم تكن آراؤه قومية بالمعنى الحديث للكلمة ، وانما عنده شعور قوي بعروبته ، وهذا ما جعله يعتز بالعادات العربية وبانتمائه الى حضارة العرب وتجاربهم الأولية في الديمقراطية . فكان انتماؤه العربي أحد منطلقاته في رسم البديل .

وقد لاحظ الكواكبي أن هناك رابطاً قوياً بين العرب ، مسلمين وغير مسلمين ، كما أنه وجد رابطاً دينياً بين الشعوب الاسلامية ، العربية وغير العربية . واتنمى ، بدوره ، الى العرب في وطنه العربي ، والى اخوانه المسلمين في البلاد الاسلامية الأخرى من خلال الرابطة الاسلامية التي دعا اليها . فكان مع القومية العربية ومع الجامعة الاسلامية في الوقت ذاته .

أما منطلق الكواكبي الأساسي فهو الاسلام . انه مفكر متدين ، يعتقد أن كل انسان لا بد أن يدين بدين ، وان اختلفت التسميات . وبوصفه يدين بالاسلام فقد شرحه على أنه يختلف عن الاسلام الرسمي السائد ، وحذّر من تاويل « القرآن الكريم » بما لا يتفق وجوهره السليم . وميّز بين الاسلام والاسلامية التي عدّها المنهج المشتق من الاسلام ، وبهذا المعنى شكلت الاسلامية عنده المنطلق والمنهج والهدف .

وقد حاول الكواكبي تعزيز انتماءيه : العربي القومي بتوحيد العرب تحت لواء سلطة سياسية عربية ديمقراطية موحدة ، والديني — الاسلامي تحت لواء جامعة اسلامية يتولاها خليفة عربي . فعنده العروبة انتماء جغرافي وتاريخي ولغوي وتراثي ، والاسلام ثقافة وعقيدة

وأخلاق . وقد صاغ فكرة لا مركزية الادارة لحل مسألة تعدد الجنسيات (= القوميات) في اتحاد اسلامي حيث لا تكون للخليفة سلطة سياسية على غير جزيرة العرب ، لأن الخلافة غير الملك . انها اتحاد روحي لا سياسي ، ومهمتها أن تساعد على تآزر الإمارات الاسلامية . ان علاقة إسلام الكواكبي بعروبته علاقة تكامل وانسجام لا علاقة تنافر وخصام ، بحيث نراهما متلازمين في فكره .

٢ ـ الكواكبي انساني ـ حضاري :

وهو فضلاً عن اعلانه الانتماء الى العرب والمسلمين ، فانه ينتمي أيضا الى الانسان في كل مكان ، من أي جنسية أو دين كان ، لأنه يرى روابط انسانية وحضارية تجمع بين الناس جميعاً . لذلك لم يتردد في ضمّ معارف الآخرين الى معارفه . فمع منطلقاته العربية ـ الاسلامية نجده قد تعرّف الى مفكري الثورة الفرنسية وهضم أفكارهم ، وأعلن اعجابه بالاصلاح الديني المسيحي ، وببعض الجمعيات المنتشرة في العالم . وطالب بضرورة ادراك الروابط المشتركة بين الأمم والجنسيات والأديان ، وبأهمية تعزيزهما .

فمنطلقاته اذاً عربية اسلامية تهضم فكر الغرب وتحاول توفيقه مع المنطلقين السابقين . وهذه المنطلقات هي أيضا انتماءاته ، فهو عربي ـ مسلم ـ انساني ، يشترك مع العرب في القومية ، ومع المسلمين بالانتماء الى دين واحد ، ومع القوميات والأديان الأخرى بالانسانية . وهو يرى أن هذه الروابط الثلاث لا تتعارض ، بل تتحد وتسعى الى رقيّ الانسان وتقدمه .

٣ ـ الكواكبي مفكر عقلاني :

ينطلق الكواكبي في تفكيره من العقل حتى في انتقاء ما يأخذه من النقل ، ناهيك عما يقتنع به من الأفكار القادمة من أوروبة أو من التراث . فلا يبدأ من مسلّمات منقولة من غير أن يشكّ في صحتها ، ولو شكاً بسيطاً لا يرقى الى شــك الغزالي أو الشك الديكارتي . وهذه العقلانية هي التي هدته الى انتقاء وتفحّص الآراء التي تؤنسن الانسان . وفي كتاباته نلمح آثار فكر الثورة الفرنسية التي أعـاد بناءها على أساس عروبته واسلامه ، وعلى أساس اتجاهــه العقلي . لقد استوعب تلك الأفكار ، وحاول الاستفادة منها بما يتلاءم وحاجات الانسان العربي ، مرتكزاً الى وجهة نظر دينية ـ أخلاقية في الوقت عينــه .

ان ما يُعدّ تفكيراً عقلانياً في عصر النهضة العربية ، هو ما فعله الكواكبي ، حيث أيّد ليبرالية الطبقة الوسطى في أوروبــه ، مطالباً بحكومة دستورية ، وبتحديد سلطة الحكومة ، وتأمين حرية الفرد ، لكن ذلك تم استناداً الى أسس عقلية من منطلق إسلامي .

لقد حاكــم الكواكبي الاستبداد استناداً الى تراث العرب في الحرية ، والى ما يطالب به الاسلام ، والى ما لاحظه في الغرب . فهو ، بعد أن اقتنع عقلياً بالأفكار القادمة من الغرب ، راح يبحث عن جذور دينية لقناعاته . ورأيه القائل أن صلاح الحاكم والحكم في صــلاح الرعية ، انما يؤكد منطلقه الاسلامي الذي يصدر عن حديث : (كما تكونوا يولّ عليكم)[٧٩]. ومع ذلك فانه كثيرا ما يورد دلائله من

---

(٧٩) العجلوني ، **كشف الخفاء** ... ج ٢ ، ص ١٦٦ . رقمه ١٩٩٧ السيوطي ، **الجامع الصغير** ، ص ٢٤٨ . رقمه ٦٤٠٦ .

العقل والنقل معاً • وهو لا يمانع من الأخذ عن الغرب ، مع الابقاء على الخصوصية العربية الاسلامية ، وعدم التقليد الأعمى لا للغرب ولا للتراث • فهي ليست مسألة استعارة بل استيعاب ما يطرحه الآخر من أفكار •

– أما من حيث فكره السياسي المباشر نجد أن الكواكبي :

١ – ديمقراطي :

لكن ديمقراطيته من نوع خاص ، انها ديمقراطية عربية اسلامية تسعى للحصول على الحرية • وقد ربط الكواكبي بين الحريات وأكد تكاملها • وكانت دعوته الى الحرية بمنزلة رد على الاستلاب الذي مارسه الدين الرسمي ، فحرية الدين أو الفكر أهم الحريات ، فهي التي تؤدي الى الحرية السياسية ، التي لم يفصلها عن الحرية الشخصية قط•

كما ربط المساواة بالحرية وجعلها بديلا للتفاوت المالي والحقوقي بين الناس • وارتبطت فكرة العدالة عنده بفكرتي الحرية والمساواة ، وشدّد على الجانب السياسي لهما ، واستندت فكرة العدالة عنده الى مفاهيم الاسلام ، وكانت رداً على الاستغلال الاقتصادي الذي أراد أن يستبدل به الاشتراك العمومي • والاشتراك الذي يطلبه يرتبط بالدين ، سواء أكان الاشتراك الذي أسسه «الكتاب المقدّس» أم سنّة الاشتراك التي أحدثها الاسلام ، فاشتراكيته نابعة من الاسلام ولا علاقة لها بالاشتراكية الأوروبية • وكانت الزكاة ، لديه،

وقيل « يؤمر عليكم » ورمز للحديث بالضعف . والحديث مرسوم في الأصل « يولّى » من دون حذف الألف المقصورة ، ونرى أما أن تثبت « نون » يكونوا أو أن تجزم « يولّى » .

أحد أساليب تحقيق معيشة الاشتراك العمومي واحداث التوازن • كما استخرج الشورى من « القرآن الكريم » بديلا عن الاستبداد ، ورأى أن الاسلامية تتضمن مفاهيم الحريـة والعدالة والمساواة والشورى جميعاً •

ولم تعن الحكومة ، عنده ، شخص الحاكم ، بل رآهـا في مجموعة المؤسسات القائمة على الحكم • لقد استوعب أن الاستبداد لا يمكن تحويله الى مجرد دريئة يطلق عليها الرصاص ، بل هو علاقات تحاصر الانسان وعليه التحرك للانفكاك من أخطبوطيتها • لذلك أراد تقييد الحكومـة بالقانون ولم يكتف بأن تتمتع الحكومة بالشكل الديمقراطي ، بل طالب بوجود مجموعة معطيات ، منها : امكانية المراقبة والمحاسبة ، وفاعلية أهل الحل والعقد ، وعدّ ذلك مقياساً للديمقراطية الصحيحة • ان الديمقراطية ، عند الكواكبي ، نظام حكم ذو أسلوب يتمتع بالمشاركة الشعبية ضـد كـل علاقات الاستغلال والاستبداد والاستعمار ، وهي علاققات بين الناس في المجتمع الواحد ، كما أنها علاقات الأمم بعضها ببعض • وهو يطلق عليها اسم «الاسلامية » •

فاذا كانت اسلامية الكواكبي تعتمد على مبادىء الحريةوالمساواة والعدالة والشورى ، ومن دعائمها وجود أهل حل وعقد قادرين علـى انفاذ كلمة الأمة • واذا كانت مبادىء الديمقراطية الغربية هي الحريـة والعدالة والمساواة ، لتحقيق مبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه ، ومن دلائلها وجود مجلس نواب • فان اسلامية الكواكبي هي الديمقراطية• لكنها ديمقراطية معدّلة ، مما أمكنه تسميتها « ديمقراطية تماماً » •

ان بدائـل الكواكبي التي تتجمع في الاسلاميـة هي مبادىء الديمقراطية نفسها ، فالحرية والمساواة والعدالة والشورى عنـده ،

تعني الديمقراطية الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، أو الحكم الشعبي في أوروبة • لكنها ديمقراطية عربية ـ اسلامية ، لم تتجاهل مفهوم الديمقراطية الأوروبي ، وان لم تنتمِ اليه ، وذلك تبعاً لخصوصية المجتمع العربي الاسلامي ، فقد أدرك الكواكبي أن تطبيقات الديمقراطية تختلف من بلد الى آخر • كما أنها ديمقراطية تستند الى الاسلام أكثر من استنادها الى العروبة • ونلاحظ أن مطالبته بالشورى الدستورية كانت ، أساساً ، للبرهان على أنها فكرة اسلامية ، ودليله على ذلك أن الغرب قد استفاد من الاسلام أكثر مما استفاده المسلمون •

والجديد ـ هنا ـ ليس في أن بديل الاستبداد هو الديمقراطية ، ولكن الجديد هو ماهية الديمقراطية التي يطرحها الكواكبي • انها ديمقراطية عربية اسلامية خاصة ، تستوعب وتتجاوز أحدث أشكال الديمقراطية الحديثة ، وتحل ـ نظرياً ـ المشكلات التي تواجه المجتمع العربي ـ الاسلامي • هذا بصرف النظر عن تفسيرات الكواكبي الخاصة والضعيفة لبعض المفاهيم الاسلامية • وكما يقول ، هو نفسه ، تبقى ديمقراطيته مجرد اجتهاد ليس هناك ما يمنع من تجاوزه •

٢ ـ جرّد الخلافة من السلطة السياسية وميز بين الدين والدولة

ان العلمانية تفصل بين الدين والدولة فصلاً تاماً ، بينما يضع الكواكبي الاسلامية (المعَلمَنة) منهاجاً عاماً للدولة ، بما في ذلك مؤسسة الحكم • لقد ميّز الكواكبي بين الدين والدولة ولكنه لم يفصل الدين عن السياسة فصلاً تاماً ، لأنه يراه اطاراً عاماً لها • هذا مع إصراره على إبعاد السلطة السياسية عن الدين والتعليم ، الا للحماية والتنظيم • ورفض أن يجتمع الرابط الديني بالسلطة السياسية تحت

لواء الخلافة ، بل انه طالب بأن تكون الخلافة رمزاً دينياً يحمل لواءه العرب ، ويبقى بعيداً عن وحدة العرب السياسية •

كما دعا الكواكبي الى فصل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) فصلاً يقبل التكاملية وينفي أي انفصال كامل بينها ، حتى لا تضيع المسؤولية •

ـ أما من حيث منهجه نجد أن :

١ ـ الكواكبي مفكر ثوري وثوريته تدريجية وداخلية :

لقد طلب الكواكبي التقدم وعدّ أن تحقيقه منوط بازالةالاستبداد أولاً • واقترح أن يتم ذلك بالتدريج ، بالاعتماد على تكاتف الواعين وتهيئة الرأي العام للمشاركة في التغيير المنتظر ، وفي صياغة الهدف وتحقيقه ، بعيداً عن القوة والعنف ، وذلـك لاعتقاده بأن كل شيء يتحقق بقوة وزمان متناسبين مع أهميته • وهو يريد الثورة أيضـاً بعيداً عن الانتظار المستكين ، لأنه لا يقوم بالثورة الا من تأذّى من الوضع الراهن فقام يطلب التغيير • وبذلـك استطاع الكواكبي أن يفهم الثورة الحقيقية ، التي لا يمكن أن تؤتي ثمارها الا بعد الوعي بامكاناتها وأهدافها ، وتجنيد الأدوات اللازمة لانتصارهـا • ويبدو الكواكبي ثورياً متعقلاً ، بدأ باصلاح مفاهيم الدين السائدة لاصلاح الفكر وتوحيد الرأي العام ، مستعيناً على ذلك بملاحظاته حول ما فعله الاصلاح الديني في الفكر الغربي • ومنطلقاً أيضـاً من اعتقاده بأن الدين هو حامل هذه الثورة ، وأن الاصلاح الديني هـو أقرب طريق للاصلاح السياسي مع ادراكه أن الاصلاحات كلها مترابطة ومتكاملة •

٢ ـ الكواكبي واعٍ يدرك اهمية الوعي :

مع إصلاح الدين طالب الكواكبي بتحسين التربية واشاعة العلم لمقاومة الاستبداد ، مدركاً أن التغيير عملية لا يقوم بها الا من يعاني من وطأة الاستبداد ، بحيث تجتمع قوى الشعب بوساطة جمعية تستلم زمام التوعية والتنظيم والتنوير . وأن ازالة الاستبداد واقامة الاسلامية لا يمكن أن تحدث الا بتحقيق شروط حدوثها وهي شروط دينية وأخلاقية وسياسية . فالمسلمون يحتاجون الى الحكمة العقلية ليفهموا دينهم فهماً صحيحاً . وقد أراد العودة ، ليس الى مناقشة أصل الدين الاسلامي وجوهره ، بل بالعودة الى اصلاح ما اعوجّ منه . فما أصاب الاسلام ليس خللاً دينياً بل خلل سياسي ، وما يجب اصلاحه ليس الا تلك السياسة التي تلبست بالدين وقادت الى الانحطاط . واذا نشد الناس التحرر من أسر الاستبداد فان الحرية لا تؤخذ عفواً بل تحتاج الى جهاد في سبيل نيلها ، بتنبيه حس الأمة وتوعيتها لتكوين رأي موحّد يطلب التغيير ويسعى اليه . ويضع الكواكبي منهاجاً تدريجياً للحل ، بالتربية والتعليم وبثّ الحماسة ، لأنه يرى أن ما يحصل بالتدريج يكون أنفع وأرسخ وأحكم مما يحصل بثورة مفاجئة . وهنا تظهر ثوريته الواقعية التي لا تريد أن تقفز قفزاً عشوائياً ، خشية السقوط بين براثن استبداد أشد مرارة من سابقه . ومن الملاحَظ أيضاً أن صياغته قانون جمعية أم القرى متأتية من عمله الفعلي في المحاماة والقضاء فنراه يضع مواد القانون ثم يسعى الى تفسيرها .

٣ ـ الكواكبي مفكر توفيقي ـ انتقائي :

يحاول الكواكبي أن يقرّب تقدم الغرب الى أذهان المسلمين ، وأن يُفهم الغرب أن الاسلام قد طرح ذلك قبلهم . كما أنه يقوم بتحليل الواقع من خلفيات النص ، وهذا يدعونا الى ملاحظة سمة التناقض

الموجودة في الفكر العربي النهضوي الذي يمطّ النص ليتأقلم والواقع المستجد . واذ يقوم الكواكبي بمقارنة بين واقع العرب الفاسد وبين حاضر الأمم المتقدمة وماضي العرب المجيد ، فانه يفعل ذلك عن طريق انتقاء صور من التراث العربي ، أولاً ، ثم تعزيزها بملاحظاته حول واقع الغرب المتقدم . وهو اذ يفعل ذلك ينتهز الفرصة ليبيّن أن التراث ليس خيراً كله ، فهذا (ابن خلدون) مثلاً قد رضي بالتمجد على حساب المجد(*)، كما قد يستعين المستبدون ببعض التراث لتنفيذ مآربهم في صنع الاستبداد الداخلي . وكذلك فان الغرب مع حسناته، يعاني من حضارة مادية تنمو على حساب الحضارة الروحية التي لا يمكن أن يحييها الا الشرق . هكذا يحاول الكواكبي التوفيق بين العلمانية والسلفية ، محاولاً تقريب المفاهيم الغربية من مفاهيم الاسلام، وخاصة حول مبادىء الديمقراطية . لقد حمل الكواكبي بذور فكر سلفي وليبرالي معاً . وهو حين يقيم مصالحة بين الفكرين : الغربي والعربي ـ الاسلامي فانه انما يبني توفيقه لمصلحة منطلقه الاسلامي، موفقاً بين الدين والدولة وبين العلم والدين ، من خلال توفيقه بين ثوابت الدين وبين المعطيات الغربية الحديثة . ان الكواكبي مفكر توفيقي ـ تراثي ـ انتقائي ، وتوفيقيته تنطلق من طبيعة الانسان ذاته وتهدف الى تحقيق مصلحته .

وبشكل عام فان الكواكبي مفكر متفائل اذ انه لم يشكّ لحظة واحدة في امكانية اصلاح الفتور الحاصل في المجتمع العربي ـ الاسلامي . لقد حاول رسم سياسة جديدة أو اصلاح مرجوّ ، انطلاقاً من الحاضر الغربي والعربي الذي يسترشد في الماضي . فقد كان يقف

(*) والكلام ـ هنا ـ للكواكبي .

في شرفة الحاضر ، يطل على الماضي ، محاولاً أن يرسم صورة المستقبل.
ومن الانصاف القول انه لا يمكننا أن نعد فكر الكواكبي ناضجاً كل النضج حول ما طرحه من أفكار . ان دولته كانت مدعوة الى حل تناقضات العصر كافة ، الا أن بدائله جاءت أقل من مستوى طموحه وأدنى درجة من فهمه الاستبداد . وقد تميزت حلوله بصبغة أخلاقية ، مع كل محاولاته لربط الفكر بالعمل . انه رجل مواقف وليس رجل مذهب كامل متكامل . كان داعية الى التجديد ضد الجمود والتخلف. وكان معنياً بالاجابة عن تساؤلاته الأخيرة لو قدر له أن يعيش أكثر ، فهو مفكر مجدد متجدد ولا يعد مفكراً تطورياً ، لأنه حريص على الاحتفاظ بأسس العقيدة الاسلامية . ومع ذلك فهو مفكر مرن غير فظ ولا جلف ولا متعصب بل متسامح الى أبعد الحدود . حاول تقديم العلاج لا لعصره فقط ، بل للعصور اللاحقة وما زلنا الى اليوم نحتاج الى الكثير من أفكاره ، فهو معين للاصلاح السياسي حتى في وقتنا الراهن ، وكثير من حلوله لم نزل مفتقرين اليها حتى الآن . ويتميز الكواكبي عن مفكري عصره بتخصصه في مسألة واحدة ، عراها ووضع بدائلها ، وأهميته الأساسية تكمن في طرائق طرحه المسألة ، وفي ما فتحه من آفاق في فكر الانسان العربي والمسلم .

* * *

خاتمة الباب الثاني

يتبين مما سبق أن الكواكبي ممقاوم عنيد ، كافح الاستبداد ، وهو يحمل أملاً عريضاً بالانتصار وبالنهوض بأمته التي تعاني الانحطاط . لذلك طالب أبناء أمته بمواجهة الاستبداد بالعلم والتعاون ، وبتهيئة البديل قبل إزالة الاستبداد ، حتى لا تقع بلبلة بعد سقوطه فيستولي على السلطة مستبدٌ أشد ظلماً من سابقه .

وقد كان الواقع المتردي هو الحافز الأساسي الذي حمل الكواكبي على بحث أسبابه ، وجعله يفتش عن البديل وهو يضع نصب عينيه مطالب الانسان الحديث . وبحثاً عن حلمه المفقود ، جاب الكواكبي التراث العربي الاسلامي والفكر الغربي ، الذي عاصره ، فتكونت لديه معالم البدائل المرجوة وطرُق الوصول اليها . الا أنه مع كل ما استقاه من الغرب بقي شاخصاً الى الاسلام الأول مما جعل الحرية عنده تعني حرية الاجتهاد الديني بالأساس . وهو عندما ضاق ذرعاً بالتمايز بين الناس على غير وجه حق ، راح يدافع عن الفقراء والمظلومين ، ويطالب بتوزيع المال والعائدات ، توزيعاً عادلاً ، واجراء التقارب بين الناس وعتقهم من أسر الاستلاب الفكري الذي تمارسه السُلطة الاستبدادية ، ودعا الى مشاركة المواطنين الحكومة في ادارة بلادهم . وكان ذلك بحدود ما ترسمه (الاسلامية) التي بدأت تفصح عن نفسها بوصفها حلاً

شاملاً لمشكلات المجتمع (السياسية والفكرية والدينية والاقتصادية) لا يتعارض وأطروحات الفكر الحديث ، لأنها مبنية على العقل . وذلك يعود الى أن الاسلام ، الذي تعتمد في أساسها عليه ، يأمر بأن يكون الايمان به مبنياً على العقل . انطلاقاً من ذلك يرسم الكواكبي حدود حكومته التي يجب أن يكون فيها قانون عادل يلائم مواطنيها . ويعتمد على ارادة الأمة التي تراقب التنفيذ في الحدود التي يرسمها الشرع . وهي حكومة دستورية شورية لا مركزية بحيث تكون ديمقراطية تماماً. وديمقراطية الكواكبي جاءت من قوة ملاحظته وثقافته الواسعة التي سمحت له بالاطلاع على الفكر الغربي ، وخياله الواسع الذي ابتدع الحلول وتخيّل مؤتمراً تفصيلياً للتباحث في أحوال المسلمين . ولا غرابة في هجانة فكر الكواكبي فهو سليل :

١ ــ الفكر الاصلاحي الاسلامي .

٢ ــ رؤيته الاسلامية الأصولية الخاصة .

٣ ــ مفكري الثورة الفرنسية .

٤ ــ شخصيته وواقعه واحساسه المرهف بوطأة الواقع المظلم .

والديمقراطية التي خرج بها تؤكد انتماءه الى العروبة والاسلام ، من خلال وحدة سياسية تربط بين العرب ، وجامعة اسلامية تجمع بين المسلمين تحت لواء الخلافة . كما أنها تؤكد انفتاحه على الحضارة الانسانية ، اذ انه لا ينكر فكر الآخر ولا ينفيه ، بل يتفاعل معه للوصول الى ما هو أفضل . وهذه الانتماءات الثلاثة لا تكون الا عند مفكر يتحلى بانطلاقة عقلانية لا متعصبة . والديمقراطية عنده علاقات شاملة، فقد تكلم عليها بوصفها نظاماً شاملا للمجتمع ، يحلّ به مشكلة

الأقليات في المجتمعين العربي والاسلامي • ذلــك لأن الديمقراطية بوصفها ذاك ، وفي مجتمع متعدد الأقليات كالمجتمع العربي ، تقتضي اللامركزية وقد قال بها الكواكبي نفسه ، من غير أن تحكمه المسألة القومية • لذلك فان الديمقراطية ضرورية ، والجميع معنيون باقامتها •
أما الخطوات الآيلة لتحقيق الديمقراطية ، عند الكواكبي ، فهي تكمن في انشاء جمعية تكون أهم وظائفها توحيد الرأي العام ونشر الوعي بين الناس ، لأن الغموض هو وسيلة الاستبداد المهمة • وقــد أراد الكواكبي بنشر التوعية والتعليم أن يضيف وعي البؤس الى البؤس المُعاش في ظل الاستبداد • ورأى أن هذا لا يتم الا بتكاتف الواعين للقيام بالاصلاح الديني الذي هو أقرب طريق للاصلاح السياسي ، بدلاً من العنف العشوائي والثورة المفاجئة • وبالرغم من اصلاحية الكواكبي وتسوويته الا أنه لم يجبُن في مواجهــة صنّاع الضحايا ومسببي الشقاء(*)، لكنه أراد تعبئة الشعب للتغيير قبل الثورة • لقد اختار الحل التدريجي الاصلاحي وهو يؤمن بأن ما لا يتغير بالاصلاح يجب تغييره بالثورة الواعية • فما الاصلاح الذي يطلبه سوى ثورة مرجأة لا ينبغي القيام بها قبل التأكد من امكانيات نجاحها واعــداد الناس لها • والتغيير لا يحدث عفواً ، بل يحتاج الى حركة داخلية ذاتية، يقوم بها الناس جميعهم ، وليس عملا خارجياً يمكن انتظاره • وهو لا يتم الا بالتدريج وبمشاركة الشعب فيه • وقد ألحّ الكواكبي علــى ضرورة أن ينسجم التغيير مع حاجــات الناس وامكانياتهم • ويمضي الكواكبي في تفصيل وصفاته الاصلاحية ،طالباً باعادة الاجتهاد في الاسلام لايجاد حلول معاصرة ، لمحاربة الاستبداد والتواكل والفكــر الديني السائد •

---

* Maker of victims

ويمكن أن يُعدّ الكواكبي مفكراً ثورياً لأنه يفتح باب الاجتهاد ويحارب المفاهيم الاسلامية الرسمية ، ويحسر النقاب عن زيفها ، مشدداً على أهمية ألا ينام الشعب المستعبَد الا بعين نصف مفتوحة ليتمكن من مقاومة ما يحاول المستبدّون تسريبه اليه من آراء تثبيطية اتكالية ، ليتم له اجراء الاصلاح الذي ينشده ، في اقامة حكومة دستورية شورية ، واطلاق الحريات ، والتمتع بنعَم العدالة والمساواة. وقد بيّن الكواكبي الآثار الايجابية للحكومة العادلة التي تنتشر بها المساواة وتتم العدالة ، ويصبح الناس في ظلها نشيطين في العمل والعلم ، يتسابقون الى المجد ، ويتمكنون من تربية أبنائهم تربية صحيحة ، ويتميزون بالفضيلة والقناعة والتعاون وحسن الخلُق ، ويلتزم كل منهم بوظيفته وهو يحب وطنه وينعم بروابط قومية ودينية وانسانية . عندئذ فقط يصبح من الممكن تقدم الأمة .

وعلى الرغم من محاولة الكواكبي أن يكون الطبيب المداوي الا أن فكره تميّز بالتوتر الانفعالي نظراً الى أنه رجل مواقف ينطلق من واقعه المُعاش ، وليس صاحب مذهب متكامل . وقد كان متفائلاً أكثر من اللازم ، اذ رأى أن ليس هناك صعوبات كثيرة تعترض اقامة جمعية أم القرى باستثناء بعض الأمور المالية . هذا في حين أن الاستبداد لا ينفكّ يلاحق أي تجمع قد يضر بمصالحه . كما نلاحظ ذلك من خلال اعتقاده بسهولة محاربة الشيوخ والمتواكلين والمتزمّتين ، عن طريق تقريعهم بالصحف وشن حملات اعلامية تدينهم . ويتوضح انحيازه الى الاسلام من خلال اعتقاده أن القرآن يحوي الاكتشافات الحديثة جميعها وأن الزكاة والصدقات هي أساس العدل الاقتصادي . وكذلك من خلال استقرائه الواقع الناقص اذ رأى أن المسيحيين يدخلون في دين الاسلام أفواجاً ، بعد أن اكتشفوا أنه أفضل الأديان . ومن الأهمية

بمكان ملاحظة أن الكواكبي قد حمل على الاستبداد استناداً الى تقييم أخلاقي ، مما جعله يدينه بكلمات رنانة وأسلوب خطابي يبتعد كثيراً عن التحليل الموضوعي • وابتعاده عن التحليل الموضوعي المتأني جاء نتيجة اتكائه ، أكثر مما هو مطلوب ، على الفكرين الاسلامي والفرنسي مما جعل فكره قراءة خاصة لكل من الفكرين : العربي الاسلامي ، والأوروبي ، وكل منهما ينتمي الى زمن غير زمنه ، ويبقى خارج دائرة الواقع المعاش • ومع كل محاولاته ، بقي الكواكبي متأرجحاً بين سلطتين هما النموذج العربي الاسلامي الماضي والنموذج الأوروبي المستقبلي الذي نطمح في التوصل اليه • فجاءت بدائله حصيلة مقارنة بين الواقع وبين ماضي العرب وحاضر الغرب ، وليس نتيجة تحليل كافٍ لواقع العرب (المسلمين وغير المسلمين) الذين يكتوون بسياط الاستبداد العثماني •

نخلص مما تقدم الى نتائج ثلاث :

الأولى : نميّز فيها عند الكواكبي بين موقفين :

الموقف الأول : يظهر فيه الكواكبي المدافع عن تراث الاسلام كما كان في عهد الرسول والخلفاء الراشدين •

الموقف الثاني : يتضح فيه موقف الرجل المنفتح للتلقي عن أوروبا فهو لم يقتصر في فهمه الحرية استناداً الى أسس اسلامية وحسب ، بل نهل من مفاهيم الغرب لها أيضا ، فكانت آراؤه مزيجاً من تعاليم الاسلام ومن محصلة اطلاعه على الفكر الأوروبي الحديث متمثلاً في مفكري الثورة الفرنسية ، مما حدا به الى التركيز على أهمية الفرد وسط المجموع • وبذلك استطاع أن يفهم الحرية على أنها : قومية ضد الاستعمار ، ودينية ضد الاستلاب ، وسياسية ضد الاستبداد • لكنه

كان طوباوياً في فهمه الحرية الاقتصادية اذ اعتمد في تحققها على الأخلاق لا على القانون الناظم لها .

الثانية : أما النتيجة الثانية فانها تأتي من سالفتها اذ نلاحظ أن الكواكبي مفكر توفيقي حاول اقامة صلح بين الاسلام وبين الفكر القادم من أوروبا ، محاولاً أن يتم ذلك ــ من خلال انتقائيته ــ لصالح الاسلام على قدر امكانه .

الثالثة : النتيجة الثالثة هي أن بدائل الكواكبي اعتمدت على وصف أخلاقي أكثر منها على تحليل موضوعي . وعلى الرغم من ذلك فان حلوله ايجابية في كثير من جوانبها ، وتعتمد على العمل . فهو رجل عملي ، عرف للدين مكانته في حياة الناس ، ورأى أن اصلاحهم لا يتم الا باصلاح المفاهيم الدينية التي حُرّفت . ولأنه رجل عملي فان ذلك جعله مفكراً اجرائياً أكثر منه منظّراً ، وهذا طبيعي لأن العمل متغير تبعاً للمواقف التي يواجهها العامل . ولهذا لم تكن آراء الكواكبي الا بدافع أن تصبح برنامجاً للعمل ، لذلك قدّم بدائله لعصر معيّن في منطقة معينة . ومهما يكن يمكن أن يقال عن سلبيات الكواكبي الا أنه لا يمكننا انكار أننا لم نزل في حاجة الى أن ننهل من أفكاره ونتعلم من حلوله ، هذا فضلاً عن أننا نحتاج الى الاقتداء به للبحث عن بدائل عصرنا كما فعل .

★ ★ ★

خاتمة

ان ما يحفز الشعب على الثورة ضد الاستبداد ، الذي يلحق به شتى أنواع الظلم والارهاب ، ليست الأفكار النظرية ، التي تحثهم على نيل حقوقهم ، وحدها ، خاصة وأن عامة الناس لا تقرأ ما يُكتب ، وانما أيضاً معاناة القهر الحقيقية ،ما فُرض عليهم من التزامات جمّة وهم يفتقرون حتى الى الخبز اليومي •

لكن ليست تلك الأفكار ولا خواء الجيوب هو الذي يجعل الثورة أمراً ممكناً •

ان الناس يصبحون مهيئين للمشاركة في عملية التغيير عندما يشعرون بأنهم في حاجة ملحّة الى حقوقهم أكثر من الخبز ، وعندما يدركون أن الحكومة هي المسؤولة عما يعانونه من عذاب • وهذه المعرفة تتكون من انسحاقهم تحت عجلات الواقع المرّ ، وشعورهم به الذي تعززه الأفكار التي تشيع عن الحريات وحقوق المواطن في العيش الكريم • ان هذا الأمر لا يحدث بين ليلة وضحاها ، وانما يحتاج الى وقت طويل حتى تنتقل تلك الآراء المتحررة الى الرأي العام ، كما يحتاج الى جهد مضنٍ يبذله مفكرون جادّون مجدّون تظل أفكارهم تحفر داخل مجتمع يعاني من مظالم مادية ، حتى تتوحّد الصفوف من أجل العمل على نطاق وطني •

والاطاحة بالنظام الاستبدادي يلزمها علم يتناسب عكساً مع مستوى الضغط الاستبدادي الحاصل . وكلما كثرت المعاناة يقل مستوى المعرفة المطلوبة لتفجير الثورة على الاستبداد . أما في المجتمع الجاهل فيحتاج الشعب اما الى ضغط استبدادي أكبر مما هو قائم واما الى الرفع من مستوى معرفته ، حتى يدرك أن الحكومة هي علة مآساته ، ويسعى الى تغييرها . ان تطور المجتمع أدى الى تطور السلطة، وبالتالي فان زيادة تطور المجتمع أمر لازم لتطوير السياسة .

والذي حدث ، في زمن الكواكبي وقبيله ، هو أن منظري الاستبداد كانوا يقومون بتحويل تشرف الحكومة على تثبيته ، بحيث يصبح مرد الاستبداد هو غضب الله على الشعب الغارق في الذنوب حتى أذنيه ، وأن الحكومة ما هي الا أداة تنفيذ العقاب الإلهي الذي استحقه الناس الذين (كانوا أنفسهم يظلمون)(*) .

وقد رأينا كيف عانى الكواكبي من استبداد الحكم العثماني الذي يكتنفه كبت الحريات ، واشاعة التخلف ، وانتشار الفقر المدقع المرافق باهمال التربية وفساد الأخلاق . وحيث تاجرت السلطة السياسية بالدين وحولته الى طقوس شكلية ، وشجعت الطرق الصوفية وتخالف المذاهب . ولم تأخذ الحكومة العثمانية بالمذهب الحنفي الا لأنه لم يشترط العروبة في الخليفة . وأصبح السلطان العثماني هو خليفة المسلمين ، وقرب أصحاب العمائم من بلاطه ليسهل عليه أن يأمرهم فيفتوا بما يشاء .

(*) التوبة ٩/٧٠ .

وقد وردت هذه الجملة جزءاً من آيات كثيرة في « القرآن الكريم » وهي : البقرة ٢/٥٧ ، الأعراف ٧/١٦٠ ، النحل ١٦/٣٣ و ١١٨ ، العنكبوت ٢٩/٤٠ ، الروم ٣٠/٩ .

ان هذا الواقع ، فضلاً عن عوامل أخرى ، دفع بالكواكبي لينادي بالاصلاح ، وكانت وسيلته النضالية هي الصحافة ، التي من خلالها بيّن وجهة نظره المشوبة بنزعة اسلامية واضحة • ان الذي أدى الى الانحطاط هو الاستبداد السياسي : الذي جعل الحكومة تتصرف بالشعب على هواها ، وهذا النوع من الحكم لا بد من دفعه بالشورى الدستورية التي دعا الاسلام اليها • ولأن التفرقة من وسائل الاستبداد الرئيسة فقد ركّز الكواكبي على العمل الجماعي ، من خلال محاولته اقامة جمعية أم القرى ، لاصلاح الدين ونشر الوعي ، ومن ثم ازالة الاستبداد • والاصلاح الذي طالب به ، على الأصعدة كافة ، ليس اصلاحاً يرغب في المحافظة على الحكومة القائمة مع بعض التغيير ، ولكنه اصلاح تكمن بذور الثورة بين سطوره ، فما لا يتغير باللين والتدريج يتغير بالقوة والثورة ، وكل ما علينا هو اختيار الوقت المناسب بعد الاعداد للثورة وتهيئة البديل للقيام بها •

انطلاقاً من ذلك أجزنا لأنفسنا القول ان اصلاح الكواكبي اصلاح ثوري لا يهادن وانما يتحين الفرصة ، ويجمع الطاقة لصنع مفاتيحها بإعداد الوعي اللازم لها • فهو يدرك ما هو مُقدِم عليه ، ويقدّر أهمية الوعي في سبيل تحقيقه • وتتجلى ثورية فكره الديني في دعوته الى الاجتهاد الذي أسس — بناء عليه — ديمقراطيته الاسلامية • فليس هناك تناقض بين الاسلام والديمقراطية ، في فكر الكواكبي ، حتى أن اسلاميته ، التي يشتقها من الاسلام ، تكاد تنطبق على الديمقراطية ، فهي تشترك معها في مبادىء الحرية والعدالة والمساواة ، وتقرر أن وحدة الدين ليست ضرورية للتنظيم الاجتماعي والسياسي في بلد يضم أفراداً يؤمنون بأديان مختلفة • الا أن هناك اختلافاً بين الاسلامية وبين الديمقراطية الأوروبية حول مفهوم سيادة الشعب •

فالاسلامية ترى أن سيـــادة الشعب في سيادة الشـــرع ، بينما في الديمقراطية فان سيادة الشعب لا علاقة لها بالدين ، وان ارادة الشعب هي مصدر سلطات الحكّام ، وان الدين لا يقول شيئاً بهذا الخصوص. فهي تفصل بين الدين والدولة فصلاً تاماً ، بينما لا تفصل اسلاميـــة الكواكبي بينهما فصلاً تاماً ، وان كانت تفصل بين القائمين على كل منهما . ويبدو أن هذا مردّه الى تسليم الكواكبي بأن الاسلام هـــو الدين السائد في البلاد العربية ، وبالتالي فان الاستناد اليه في وضع قانونها أمر طبيعي لا يتنافى والديمقراطية التي تساند الأغلبية ، التي لن تهضم حق الأقلية ، ما دامت الحكومة تلتزم بالقوانين . وبينما تستند الاسلامية في الحرية والعدالة والمساواة الى الاسلام أولاً ، فان الديمقراطية تستند الى العقل وحده مؤكدة على أهمية الفرد وكرامته. وقد كان الكواكبي ، في تقديمه الاسلامية بديلا ، منسجماً مع جـــلّ أفكاره ومنطلقاته . خاصة بعد أن رأينا أن اسلاميته لا تعني اقامـــة حكومـــة دينية وانما تنشده كالديمقراطية ، حكومة مدنية لا تنافي الشرع في أساسياته .

وعلاقة الدين بالسياسة ، عنده ، تقوم على التآزر والتلاحم ، من غير أن تتمكن أي منهما تأبط الأخرى أو التحدث باسمها . وهو أقرب الى ابعاد السياسة عن الدين منه الى ابعاد الدين عن السياسة ، مـــع تأكيده على اقصاء علماء الدين عن ممارسة السياسة . انه مع مبـــدأ الاختيار في الشؤون الدنيوية ، ولكن ضمن اطار قواعـــد الاسلام الأساسية . وبذلك ينسجم الكواكبي مع فكـــره العام . واذا كان الكواكبي قد طالب بالخلافة فانه قد فعل ذلك وهو يقول بفصل الخليفة عن السلطة السياسية وتجريده من الملك ليبقى مجرد رمز يوحّد بين المسلمين . وفي الآن نفسه يبعد الكواكبي الحاكم عن الدين وينزع

عنه لقب الخلافة وذلك ليردّ السلطة السياسية في البلاد العربية الى العرب أولاً ، وليمكّن أهل الحل والعقد ، الذين يمثلون الشعب ، من مراقبة الحاكم ومحاسبته بعد أن أزيح عنه ستار الدين ، ثانياً . واذا جاز وصف الكواكبي بالعلمانية فان العلمانية عنده لا تتعلق بفصل الدين عن الدولة بقدر ما تتعلق باعادة تنظيم العلاقة بينهما ، بما يضمن حقوق الأغلبية مقابل النخبة ، وحقوق أقليات دينية وجنسية في وسط أغلبية اسلامية أو عربية .

ويمكن القول ، عقب هذه الدراسة ، ان الكواكبي مفكر ثائر شديد الاعتزاز بانتمائه الى العروبة والاسلام ، حريص على استبدال الديمقراطية بالاستبداد ، مع إلباسها لباساً عربياً اسلامياً خاصاً ، مما جعل دعوته الى القومية العربية مترافقة ومكملة لدعوته الى الجامعة الاسلامية ، كما أن دعوته الى الديمقراطية لم تتعارض مع الاسلامية التي يطالب بها . واذا لم يكن دقيقاً في تحليل مسألة الاستبداد ، وقصّر عن فهم علاقة الاستبداد بالاستغلال ، فان تقصيره مشروع ، اذا أخذنا بعين الاعتبار العصر الذي عاش فيه ، ويكفي ادراكه أن الفكر هو الذي يبدأ من ثغراته الاستبداد ، وهو الذي يبتدىء منه الحل . وبما أن الاستبداد الفكري يتشكل أولاً بلباس دينية ، كذلك فان الحل يبدأ أولاً باصلاح الدين . والاستبداد ، في رأيه ، ليس عملية حتمية ولا هي أبدية ، بل هو ظاهرة يمكن تجاوزها . لذلك فانه من الممكن ، ومن الضروري : القضاء عليه واستبداله .

وبينما كان في حديثه عن الاستبداد واقعياً وواعياً ، كان في بدائله أقرب الى المثل الأخلاقية الاسلامية منه الى الواقع . فالديمقراطية تفهم على أنها شورى تعتمد على الأخلاق الاسلامية وأوامر الشرع ، ويعززها الاجتهاد . والسياسة تتصل بالدين والأخلاق ، من حيث أن

الاستبداد شر والسياسة أخلاق • وبما أن الدين هو مصدر الأخلاق فهو اذاً مصدر السياسة الصالحة • لكن هذا لا يعني أن يكون الدين سياسياً أو قائماً بالشؤون السياسية ، انه مصدرها فقط • وانطلاقاً من ذلك لم يستطع الكواكبي استخدام العقل الا بما يتناسب والشريعة • لقد كان يريد التجديد ، فكرياً واجتماعياً وسياسياً ، مع الحفاظ على أسس العقيدة الدينية وفق القرآن والسنّة •

ودعوته الى العلـم مرتبطة بعدم تضاربه مع الدين ، مما يجعل العلم مقيداً به وليس حراً • ومع ذلك فان مجمل فكر الكواكبي كان صيغة مناسبة لعصره • فقد قدّمه لمجتمع معيّن في ظل ظروف معينة ، وكان يضع في حسبانه رد فعل المجتمع من حوله على ما يقترحـه من حلول ، من جهة ، ويأخذ بعين الاعتبار ما هو ممكن ، ولو على المدى البعيد ، وما هو مستحيل • لكن بدائله لم تتحقق في الواقع لغياب العقلية العلمية عن المجتمع العربي المستبَد ، بينما برز علـى السطح الفكر الغيبي الذي حاول فرضه المستبدون وأعوانهم لتسويغ ممارسات الحكومة التعسفية •

وهيمنة السلطة السياسية أمر لا يُستهان بـه ، خاصة اذا تتبعنا التأثير المتبادل بين السياسة والواقع من جهة ، والفكر من جهة ثانية • ان للسياسة دوراً أساسياً في توجيه الفكر العربي فهي التي عملت على تجزيئه واعادة بنائه وفقاً لمتطلباتها الخاصة • ومع الاستقلال النسبي الذي يتمتع به الفكر تجـاه الواقع ، الا أنه ليس بمعزل عن التأثر به والتأثير فيه • لذلك فان للسلطة القائمة دوراً كبيراً في انتاج الفكـر العربي • ان الاسلام الرسمي في القرون الوسطى كان دين دولة ، وكذلك فان الفكر العربي لم يكن ليستطيع الخروج على علاقته بالدين،

لذلك فقد كان هو الآخر في علاقة مع السياسة • ان علاقة الفكر بالسياسة ، في الاسلام الواقعي ، على ارتباط وثيق بسياسة الماضي ، لأن سياسة الحاضر هي استمرار لسياسة الماضي ، منذ قيام الدولة الأموية • ومنذ حادثة التحكيم بين (علي) و (معاوية) كانت المواقف السياسية تبحث عن سند ديني لها ، مما جعل الفكر ممارسة سياسية تتستر بالدين • وبقي كل من المستبد والثائر يستمد معارفه من الدين ويتكيء في ردوده وتسويغها على الدين نفسه • وهذا يعيدنا الى ضرورة تذكّر آراء (ابن رشد) في الفصل بين الدين والفلسفة ، والتفكير في أن كلاً منهما يشكل نسقاً مستقلاً يستند الى أسس ومبادىء خاصة به • وبالتالي يصبح السياسي لا علاقة له بالديني الا من باب الاستئناس • لكن الفكر العربي السائد لم يستطع اقامة حاجز بينهما • والذي قام به الكواكبي هو محاولة تحويل الدين الى وظيفة اجتماعية • لقد اعتقد أن البناء السياسي الجديد لا يتم الا اذا وقف النزاع بين التنظيم الاجتماعي ــ السياسي الحديث وبين نظم الاسلام التشريعية • وقد فعل ذلك بصورة راديكالية مبتدئاً هو نفسه بتطبيق ذلك ، الا أنه وقع في هوّة الاصطدام مع الواقع المادي ، وهو يحمل مثاله العريض • فلم يعد بالامكان الاتكاء على الوازع الأخلاقي ، وأصبح القانون أهم من الأخلاق مع كل التوجه القصدي الأخلاقي الذي سار فيه الكواكبي •

ان الأخلاق لا يمكنها أبداً أن تحلّ محل القانون ، ومع ذلك لا بد من الاعتراف بفاعلية الأخلاق وأهميتها كقانون يكمل القانون الأساسي الذي لا يمكنه صيانة كل شيء بمفرده • لكن اجتماع القانون والأخلاق أمر محفوف بالصعوبات ، وشدة التركيز على الأخلاق تجعل الفكر يدخل في خطابية لا فاعلية لها • وقد وقع الكواكبي في هذه

الخطابية في أماكن كثيرة من مؤلفاته • لكنه لم يقع في خطورة تقديس التراث ، فقد استطاع الفصل بين الاسلام ، من حيث هو دين وعقيدة وبينه وهو تراث ، معترفاً بأن هذا الأخير لا ينطوي تحت مرتبة الأمور التي لا تناقش الا بما تسمح به • ولقد صنع مركباً يؤلف بين الاسلام والقومية العربية والانسانية بعيداً عن التناقضات ، محاولاً منهجة آرائه وتبيين ايمانه بأن الحرية والوعي هما من أولويات الأمور المطلوبة للتغيير • وقد طلب الحرية والوعي لغيره ولنفسه ولم يمنعهما عن أحد •

تلك هي منجزات الكواكبي واسهاماته من أجل تحرر الانسان العربي من الاستبداد ، وتلك هي المنطلقات التي رأى من خلالها الأمور فكانت تجربته غنية ، وارتبطت حلوله بالظروف التي عاشها والأفكار التي تسنى له الاطلاع عليها ، مما جعلها تتخذ منحى التجديدالتدريجي•

وبالرغم من أن في تلخيصه أسباب الفتور كثيراً من الحشو والتكرار والتصنيف الذي لا طائل وراءه ، فضلاً عن تداخل الأسباب الثلاثة التي يقترحها تحت عناوين الأسباب السياسية والأخلاقيةوالدينية بحيث تتبعثر الأسباب الاقتصادية مثلاً تحت تفريعاته السابقة ، الا أنه استطاع أن ينفض عنه غبار الجهل المتراكم التي خلفتها أنقاض الامبراطورية العثمانية المريضة ، وأن ينطلق في تعرية الاستبداد واظهار محاسن الحكومة الشورية •

وحسبه فخراً أنه سبق زمنه بما قدّمه من أفكار • ان كثيرين من مفكري النهضة العربية ، وبخاصة (خير الدين التونسي) و (أديب اسحق) ، بحثوا مساوىء الاستبداد ، وطالبوا بالبديل ، لكن الكواكبي كان الوحيد الذي شرّحه فدرس طبائعه ، مبيناً خصائصه ، باحثاً في

أسبابه ، مفصلاً آثاره ونتائجه على المجتمع ، رافضاً اياه صراحة ، جملة وتصيلاً .

وقد تأثر الكواكبي بسابقيه ، وتفاعل ومعاصريه ، كما أن تأثيره بلاحقيه لا يخفى على أحد . ففي قضايا التجديد الديني نلمح آثار (ابن تيمية) و (محمد بن عبد الوهاب) ، وفي نظرته الى التاريخ وفلسفته يطل علينا (ابن خلدون) ، هذا علاوة على تأثره بمونتسكيو (Montesq ieu) وروسو (Rousseau) والفييري (Alfieri) كذلك نلمح بعض أفكار (الأفغاني) و (الطهطاوي) و (محمد عبده) و (التونسي) و (أديب اسحق) عن مكافحة التخلف والاستبداد وضرورة ايجاد الحل السياسي ــ الاجتماعي للمسألة من منظور ديني. وبخلاف كثيرين من مفكري عصره الذين انقسموا بين الجامعة الاسلامية والرابطة العربية والرابطة العثمانية ، استبعد الكواكبي الرابطة العثمانية وكان مع الجامعة الاسلامية والرابطة العربية فيالوقت ذاته ، مبيناً أنهما لا تتعارضان بل تكمل كل منهما الأخرى . «فالقرآن الكريم» يعزز لغة العرب ، والنبي عربي ، كما أن العرب هم حفّاظ هذا الدين وقادة جامعته .

ومع اعلانه الانتماء الى العروبة والاسلام ، لم يكن الكواكبي متعصباً ضد الجنسيات (= القوميات) والأديان الأخرى ، بل يدعو الى اقامة علاقات طيبة بينها . فقد فهم أن تطور الثقافة القومية يتم في اطار تطور الثقافة الحضارية العامة ، لذلك قدّر جهد الغرب في هذا المجال ولم ينفِ تطور الآخر ولم يشجب الأخذ منه . ولأن الكواكبي مفكر متسامح ، وتوفيقي ــ انتقائي ، لذلك يبقى مستعصياً على التصنيف في تيار من دون الآخر ، فهو يأخذ من هذا وذاك ما ينسجم

مع سياق فكره العام • وقد كان له تأثير كبير على كثير من لاحقيه من أمثال (رشيد رضا) و (العريسي) و (مالك بن نبي) و (جمال عبد الناصر) •••

كما كان له تأثير جماعي ، فقد توالت ظهور الجمعيات بعد وفاته ، منها ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (١٣٥٠ هـ = ١٩٣١ م) رئيسها (عبد الحميد بن باديس) • وبعد مضي ربع قرن على مطالبة الكواكبي بعزل الخليفة العثماني ، أعلن الأتراك عزله في الربع الأول من القرن العشرين ، كذلك ائتمر المسلمون في القاهرة للتباحث في أحوال المسلمين • وللأسباب السالفة جميعاً ، كان الكواكبي متقدماً على كثير من معاصريه ولاحقيه ، بل ليكاد يبذّ كثيراً من متطرفي عصرنا الراهن •

لقد أدرك عوامل التقدم ، وكشف زيف تزيّن الحكومات الاستبدادية ، وتمتع بروح ديمقراطية متسامحة وجريئة ، واحتل الانسان عنده مركزاً رفيعاً ، فالتغيير لا يتم الا به ، وهو هدف الاصلاح ومنطلقه •

لكن أهمية الكواكبي الأساسية تكمن في ما فتحه من آفاق ، لا سيما أن أكثر القضايا التي طرحها لم تزل محالة الى رجال الفكر المعاصر لايجاد حلول لها • واذا كان الكواكبي قد تنوسي لأسباب يحتاج توضيحها الى دراسة خاصة ، فاننا اليوم مدعوون ، أكثر من أي يوم مضى ، الى اعادة دراسة فكره ، وجمع ما كُتب عنه في كشّاف تحليلي وتقييمه ، وقد بدأنا هذا العمل فعلاً • واذا اكتفينا — هنا — بتناول الكواكبي في أحد جوانبه ، لِحرصنا على اشباعه دراسةً ، فاننا نعترف

بأننا له نفه حقه • ونأمل أن نتمكن من دراسة جوانب أخرى في فكره مثل : التربية والاسلامية والتقدم •• كما نرجو أن تشبع موضوع الاستبداد بدراسته في الفكر العربي الحديث عموماً ، واستقصائه في الفكر العربي : قديمه وحديثه ومعاصره •

واذا كان ثمة ما يقال ، في آخر الدراسة ، فهو أن الكواكبي مفكر ثائر ، تمتع برؤى استشرافية مشرقة ، مما يضعه — بحق — في مصاف رواد النهضة العربية المحدثين • وهـذه الدراسة ما هي الا مساهمة متواضعة في دراسة فكره ، بذلنا فيها ما استطعنا من جهد ، وحاولنا انجازها باخلاص ، آملين أن تحفز القارىء على نقدها لتغتني•

★ ★ ★

المراجع والمصادر

١ ـ العربية والمعربة :

ـ ابراهيم ، زكريا :

مشكلة الحرية . القاهرة ، دار مصر ، ط ٣ ، ١٩٧٢ ، ٣١١ ص .

ـ ابن تيمية ، تقي الدين (٧٢٩ هـ ـ ١٣٢٨ م) :

السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية . تح الفشار وعطية القاهرة ، لا . ن ، ط ٢ ، ١٩٥١ .

ـ أحمد بن حنبل (ـ٢٤٢ هـ ـ ٨٨٥ م) :

المسند . بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م ، ٦ مج .

ـ ابن خلدون ، عبد الرحمن (ـ٨٠٩ هـ ـ ١٤٠٦ م) :

المقدمـة . تح . علي عبد الواحد وافي . القاهرة ، لجنة البيان العربي ، ط ٢ ، ١٩٦٥ .

ـ ابن خلكان ، احمد بن محمد (ـ٦٨١ هـ ـ ١٢٨٢ م) :

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . تح محمد محي الدين عبد الحميد . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م ، ٦ اجزاء ، ٤٧١ ـ ٤٩٤ ـ ٥٠٣ ـ ٤٥٦ ـ ٤٨٦ ـ ٣٨٧ ص .

- **ابن رشـد ، أبو الوليد محمد (ـ٥٩٥ هـ ـ ١١٩٨ م) :**

مناهج الأدلة في عقائد الملة . المكتبة المحمودية ، التجارية،١٩٣٥

- **ابن عبد ربه الأندلسي ، أحمد بن محمد (ـ٣٢٨ هـ ـ ٩٤٠ م) :**

العقد الفريـد . شرح وترتيب احمد امين وآخرون . بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط ٢ ، ١٩٦٢ ، وطبعة القاهرة ١٩٤٤و١٩٥٣ ج ٤ ، ٥٣٢ ص .

- **ابن منظور الأنصاري ، أو الفضل جمال الدين ، محمد بن مكرم ـ (ـ٧١١ هـ ـ ١٣١١) :**

لسان العرب . تنسيق يوسف خياط ، بيروت ، دار لسان العرب ١٥ مج ، ودار صادر ، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ .

- **أبو ريّه ، محمود :**

جمال الدين الأفغاني ـ سلسلة نوابغ الفكـر العربي (٢٩) ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ ، ١٩٧١ ، ١٢٣ ص .

- **الأخطل ، غياث التغلبي (ـ٩٢ هـ ـ ٧١٠ م) :**

شعر الأخطل ـ صنعه السكري ، تح فخر الدين قباوة ، حلب ، دار الأصمعي ، ط ١٩٧٠ ، ج ١ ، ٣٩٨ ص .

- **أرسطو ، المعلم الأول (ـ٣٢٢ ق.م) :**

السياسة ـ لطفي السيد . القاهرة . وتر : الأب اوغسطين بربارة البدلسي . بيروت ، الاونسكو ، ١٩٥٧ .

- **اسحق ، أديب (ـ١٣٠٢ هـ ـ ١٨٨٥ م) :**

الـدرر ـ تقديم وتحليل مارون عبود . بيروت ، لا . ط ، ١٩٧٥ ٢٣٧ ص .

- **الكتابات السياسية والاجتماعية** ـ تح ناجي علوش . بيروت ، دار الطليعة ، ط ٢ ، ١٩٨٢ ، ٣٩٩ ص .

(*) الثبت خاص بالمصادر والمراجع المذكورة في حواشي الدراسة

ولا يشمل ما استفدنا منه كله . كما أننا لم نسقط (ابن) لمن اشتهر بها. اذا تعددت اعمال أحد المؤلفين فاننا سنصنفها أبجديا .

- **الأفغاني ، جمال الدين (ـ١٣١٥ هـ ـ ١٨٩٧) :**

الأعمال الكاملة ـ تح محمد عمارة . القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨ ، ٥٤٨ ص .

- **الخاطرات** ـ جمع محمد المخزومي . بيروت ، لا . ط ١٩٣١.

- **أفلاطون (ـ٣٤٧ ق٠م) :**

جمهورية افلاطون ـ تر : حنا خباز . بيروت ، دار القلم ، ط ٢ ١٩٨٠ ، ٢٨٨ ص .

- **أمين ، احمد (ـ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤ م) :**

زعماء الاصلاح في العصر الحديث ـ القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥ ، ٣٥١ ص .

- **ضحى الاسلام** ـ القاهرة ، ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر ط ٤ ، ١٩٤٩ ، ٣ ج .

- **انطونيوس ، جورج (ـ١٣٦١ هـ ـ ١٩٤٢ م) :**

يقظة العرب ـ بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٢ ، و ط ٥ ، ١٩٧٨ .

- **انيس ، ابراهيم . وآخرون :**
المعجم الوسيط ـ القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ ، ١٩٧٣ ، ٢ مج ، ٥٤٨ ـ ١٠٦٧ ص .

- **بالانديبيه ، جورج :**

((**السلطة والحداثة**)) ضمن حوار اجراه معه هاشم صالح في **الفكر العربي المعاصر** . بيروت ، مركز الانماء القومي ، عدد ٤١ ، أيلول ـ تشرين الاول ، ١٩٨٦ ، ١٣٤ ص .

- **البخاري ، محمد بن اسماعيل (ـ٢٥٦ هـ ـ ٨٦٩ م) :**

صحيح البخاري ـ بيروت ، مطبعة الهندي ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

ـ بدوي ، ثروت :

النظم السياسية ـ القاهرة ، ١٩٦١ ، ج ١ .

ـ برج ، محمد عبد الرحمن :

عبد الرحمن الكواكبي ـ القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، دار التأليف والنشر ، سلسلة أعلام العرب (٩٩) ، لا . ط ١٩٧٢، ١٦٦ ص .

ـ بروكلمن ، كارل :

تاريخ الشعوب الاسلامية ـ تر . فارس وبعلبكي . بيروت ، دار العلم للملايين ، ط ١٠ ، ١٩٨٤ ، الاولى ١٩٤٨ ، ٩٠٣ ص .

ـ البستاني ، بطرس (ـ١٣٠١ هـ ـ ١٨٨٣ م) وآخرون :

دائرة المعارف ـ بيروت ، ٩ مج ، ١٨٧٦ ـ ١٩٧٢ .

ـ البعلبكي ، افرام :

منهجية في النقد ـ مدخل الى تاريخ الفكر العربي ـ بيروت ، مكتبة صـادر ، ط ٢ ، ١٩٨٨ . الاولى دار الحداثـة ، ١٩٨٤ ، ٣٠٦ ص .

ـ بلان ، ادمون :

« هل من الممكن السيطرة على العنف ؟ » في كتاب **المجتمع والعنف** تر . الياس زحلاوي . مراجعة : انطون مقدسي . دمشق ، وزارة الثقافة ، لا . ط ، ١٩٧٥ ، ٢٢٣ ص .

ـ بوتول ، غاستون :

سوسولوجيا السياسة ـ تر . نسيم نصر . بيروت ، منشورات عويدات سلسلة زدني علما (٦٨) ط ١ ، آذار ١٩٧٤ ، ١٩٤+٤ص.

ـ تابييرو ، نوربير :

الكواكبي المفكر الثائر ـ تر . علي سلامة . بيروت ، دار الآداب ، ط ٢ ، حزيران ١٩٨١ ، الاولى ١٩٥٤ ، ١٨٨ ص .

ـ توشار ، جان :

تاريخ الأفكار السياسية ـ تر . ناجي الدراوشة ، مراجعة علي الختش ـ دمممشق ، وزارة الثقافة ، ط ١ ، ١٩٨٤ ، جزءان ، ٥٨٣ ـ ٦٦٣ ص .

ـ التونسي ، خير الدين (ـ١٣٠٨ هـ ـ ١٨٨٩ م) :

اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك ـ تح معن زيادة . بيروت دار الطليعة ، ط ١ ، ١٩٧٨ .

ـ الجابري ، محمد عابد :

« نظرية ابن خلدون في الدولة العربية » في **الفكر العربي المعاصر** بيروت ، العدد (٢٧ ٢٨) ، ١٩٨٣ ، ٢٤٠ ص .

ـ الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ـ٢٥٤ هـ ـ ٨٦٨ م) :

البيان والتبيين ـ تح عبد السلام هارون . القاهرة ، مكتبةالخاني بمصر والمثنى ببغداد ، لا ، ط ، ١٩٦١ ، ٣ ج .

ـ جدعان ، فهمي :

اسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث ـ بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ١ ، ١٩٧٩ ، ٦٠٧ ص .

ـ الجمالي ، حافظ :

« المشكلات العرضية والمشكلات البنيوية في الفرح القومي » في **الوحدة** . المغرب ، المجلس القومي . العدد (٩) ، السنة الاولى ، ١٩٨٥ ، ١٦٠ ص .

ـ جيب ، هاملتون :

النظم والفلسفة والدين في الاسلام ـ دمشق ، المركز العربيللكتاب لا . ط ، لا . ت ، ١٠٨ ص .

ـ الجيوشي ، فاطمة :

التربية العامة ـ دمشق ، جامعة دمشق ، مطابع مؤسسة الوحدة لا . ط ، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ، ج ١ ، ١ ـ ب ـ ١٥١ ص .

ـ الحصري ، ساطع (ـ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م) :

البلاد العربية والدولة العثمانية ـ بيروت ، ١٩٦٠ .

ـ حلاوي ، محمود مصطفى :

« عبد الرحمن الكواكبي : رؤية جديدة لمنهجه الاصلاحي » في **دراسات عربية** ـ بيروت ، دار الطليعة ، العدد (٢) ، السنة ٢٤ ، ١٩٨٧ ، ١٢٠ ص .

ـ حلمي ، مصطفى :

نظام الخلافة في الفكر الاسلامي ـ القاهرة ، دار الانصار ، لا . ط ، ١٩٧٧ ، ٥٨٤ .

ـ حمزة ، محمد شاهين :

عبد الرحمن الكواكبي ـ العبقرية الثائرة ـ القاهرة ، منشورات المكتبة العلمية ومطبعتها ، سلسلة أعلام الحرية ، ط ١ ، ١٩٥٨ ، ١٢٤ ـ ٤ ص .

ـ حوراني ، البرت :

الفكر العربي في عصر النهضة ـ تر : كريم عزقول . بيروت ، دار النهار للنشر ، ط ٤ ، ١٩٨٦ ، الاولى ١٩٧٧ ، ٤٨٦ ص .

ـ الخشاب ، مصطفى :

النظريات والمذاهب السياسية ـ مصر ، لا . م ، ط ١ ١٩٥٧ .

ـ خلف الله ، محمد احمد :

القرآن والدولة ـ بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لا . ط ، ١٩٨١ .

ـ **الكواكبي ـ حياته وآراؤه** ـ القاهرة ، مكتبة العرب ، لا . ت لا . ط ، ١٣٩ ص .

ـ **مفاهيم قرآنية** ـ الكويت . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ضمن سلسلة عالم المعرفة (٧٩) ، لا . ط ، ١٩٨٤ ، ٢٢٨ ص .

- خوري ، رئيف :

الفكر العربي الحديث وأثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي – بيروت ، دار المكشوف ، ١٩٤٣ .

- داغر ، يوسف اسعد :

مصادر الدراسة الأدبية – الفكر العربي الحديث في سير اعلامه. بيروت ، منشورات جمعية أهل القلم في لبنان ، لا . ط ، ١٩٥٦ ، جزءان . الاولى : ١ – غ ٢ – ٢٥٦ ص . ج ٢ ، مطبعة دير المخلص ، صيدا ، لبنان ، ١ – ع – ٨٦١ ص .

- داية ، جـان :

صحافة الكواكبي – بيروت ، مؤسسة فكر ، سلسلة فجر النهضة (٢) ، ط ١ ، تموز ١٩٨٤ ، ٢٤٨ ص .

- **الامـام الكواكبي – فصل الدين عن الدولة** – المملكة المتحدة دار سورافيا للنشر ، ط ١ ، آب ١٩٨٨ ، ١٦٨ ص .

- الدهان ، سامي (–١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م) :

عبد الرحمن الكواكبي – القاهرة ، دار المعارف ، نوابغ الفكر العربي (٢٣) ، ط ١ ، ١٩٦٤ ، ١٢٣ ص .

- دوفرجيه ، موريس :

في الدكتاتورية – تر . هشام متولي ، مراجعة عبد الله عبد الدائم – بيروت ، منشورات عويدات ، ط ١ ، ايلول ١٩٦٥ ، ١٩٨٣ ص.

- **سوسيولوجيا السياسة** – تر . هشام دياب ، دمشق ١٩٨٠.

- دوفرجيه ، موريس :

- **مدخل الى علم السياسة** – تر . سامي دروبي وجمال اتاسي. دمشق ، دار دمشق ، سلسلة : في الفكر السياسي (٣) ، المقدمة ١٩٦٤ ، ٣٠٣ – ٤ ص .

- **النظم السياسية** – تر . احمد حسيب عباس . القاهـرة ، سلسلة الالف كتاب (٢٨٢) ، باشراف الادارة العامة للثقافة ،

وزارة التربية والتعليم (اقليم الجنوبي) ، لا . ت ، ١٣٣ — ١ ص .

ـ **دوهاميل ، اوليفر :**

تاريخ الأفكار السياسية — تر . خليل احمد خليل . بيروت ، معهد الانماء العربي ، كتاب الفكر العربي (٨) ، سلسلة الدراسات التاريخية والايديولوجية (٣) ، ط ١ ، ١٩٨٤ ، ٦٢٣ ص .

ـ **الرزاز ، منيف :**

الحرية ومشكلتها في البلدان المتخلفة — بيروت ، دار العلم للملايين ط ١ ، ١٩٦٥ ، ٢٤٨ ص .

ـ **روز نبرج ، ارتور :**

الديمقراطية الأوروبية بين (١٨٤٥ — ١٩٢٣) . تر . ميشيل كيلو . دمشق ، وزارة الثقافة ، ط ١ ، ١٩٨٤ ، ٣٩٦ ص .

ـ **روسو ، جان جاك (—١٧٧٨) :**

ـ **العقد الاجتماعي** — تر . بولس غانم . بيروت اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع ، توزيع المكتبة الشرقية ، لا . ط ، ١٩٧٢ ، ١٨٦ ص .

أيضا طبعة دار القلم . ترجمة ذوقان قرقوط ، ٢٢٠ ص .

ـ **رضا ، محمد رشيد (—١٣٥٤ هـ — ١٩٣٥ م) :**

مختارات في مجلة المنار — دراسة وتقديم وجيه كوثراني . بيروت دار الطليعة ، ط ١ ، ١٩٨٠ .

ـ **ريس ، محمد ضياء الدين :**

تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية — القاهرة ، لجنة البيان العربي ، ١٩٥٠ .

ـ **النظريات السياسية الاسلامية** — القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٦٧ ، الاولى ١٩٥٢ .

- **الريماوي ، سهيلة :**

« عبد الرحمن الكواكبي ــ دراسة في فكره السياسي » في **دراسات تاريخية** . دمشق . تصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق . العددان (٢٣ ــ ٢٤) ، السنة السابعة ، ١٩٨٦، ص ٧ ــ ٤٦ ، ٢١٨ ص .

- **زايد ، محمود :**

«حوار بين الكواكبي واورويل حول طبائع الاستبدادوالديكتاتورية» في جريدة **الشرق الأوسط** . صفحة ثقافة وآداب وفنون . ١٩٨٣ لا ، عدد ، ص ١٣ وما بعدها .

- **الزركلي ، خير الدين (ــ١٣٩٧ هـ ــ ١٩٧٦ م) :**

الأعــلام ــ قاموس تراجـم لأشهر الرجـال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقيا ، لا . ب ، مطبعة كوستاتسو وشركاه ط ٢ ، ١٩٥٤ ــ ١٩٥٩ ، ١٠ أجـزاء ، ٣٨٨ ــ ٣٨٠ ــ ٣٤٨ ــ ٣٨٤ ــ ٣٧٩ ــ ٣٧٢ ــ ٣٦٣ ــ ٣٦٢ ــ ٣٥٠ ــ ٣٨٦ ص .

- **زيادة ، معن :**

« مدخل لدراسة مصطلحات عصر النهضة السياسية خاصة » في **الفكر العربي** . بيروت ، عدد (٢ و ٣) ، ١٩٨١ .

- **معالم علــى طريق تحديث الفكر العربي** ــ الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة (١١٥)، تموز ١٩٨٧ ، ٣٥٥ ص .

- **زيناتي ، جورج :**

« المدلول الحضاري لفلسفة هوبز السياسية » في **الفكر العربي** . بيروت ، عدد (٢٢) ، السنة الثالثة ، ١٩٨١ ، ص ٣٩٢ ــ ٤٠٠ ، ٦٢١ ص .

- **سبينوزا ، باروك (ــ ١٦٧٧) :**

رسالة في اللاهوت ــ تر . حسن حنفي ، مراجعة فؤاد زكريا . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١ .

ـ السحمراني ، اسعد :

الاستبداد والاستعمار وطرق مواجهتها عند الكواكبي والابراهيمي ـ بيروت ، دار النفائس ، ط ٢ ، ١٩٨٧ . الولى ١٩٨٤ ، ١٤٨ ص.

ـ سيف الدولة ، عصمت :

الاستبداد الديمقراطي ـ بيروت ، دار الكلمة للنشر، ط ١ ، ١٩٨١ ١٦٩ ص .

ـ السيوطي ، جلال الدين (ـ٩١١ هـ ـ ١٥٠٥ م) :

تاريخ الخلفاء ـ تح الرفاعي والعثماني . بيروت ، دار القلم ، ط ١ ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م ، ٦٠٨ ص .

ـ **الجامع الصغير في حديث البشير النذير** ـ تح . محمد محي الدين عبد الحميد . مصر ، دار خدمات القرآن ، المكتبة التجارية ، ج ٢ ٦٦٠ ص .

ـ الشامي ، علي :

« الخطابة والسياسة » في **الفكر العربي** . بيروت ، عدد (٢٢) ، السنة الثالثة ، ١٩٨١ ، ص ١٣١ ـ ١٤٨ ، ٦٢١ ص .

ـ شرف ، محمد جلال . وعلي عبد المعطي محمد :

الفكر السياسي في الاسلام ـ شخصيات ومذاهب ـ جامعة الاسكندرية ، دار الجامعة المصرية ، ١٩٧٨ ، ٥٨٩ ص .

ـ الشيال ، جمال الدين :

رفاعة رافع الطهطاوي ـ القاهرة ، دار المعارف بمصر ، سلسلة نوابغ الفكر العربي (٢٤) ، ط ٢ ، ١٩٧٠ ، ١٠٣ ص .

ـ صفوت ، احمد زكي :

جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة ـ ط ١ ، ١٩٣٧ العصر الأموي ، ج ٢ .

- **صليبا ، جميل (-١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) :**

المعجم الفلسفي - بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، جزءان : ج ١ ، عام ١٩٨٢ ، ج ٢ عام ١٩٧٣ ، ٧٦٥ - ٦٠٠ - ١١٦ .

- **ضيف ، شوقي :**

التطور والتجديد في الشعر الأموي - القاهرة ، دار المعارف بمصر مكتبة الدراسات الأدبية (١٠) ، ط ٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٥٢ ، ٣٣٨ ص.

- **طرازي ، فيليب دى (-١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م) :**

تاريخ الصحافة العربية - بيروت ، المطبعة الأدبية ، ط ١ ، ١٩١٣ - ١٩٣٣ ، ٤ مج .

- **الطهطاوي ، رفاعة رافع (-١٢٩٠ هـ - ١٨٧٣ م) :**

تخليص الابريز في تلخيص باريز - القاهرة ، ١٩٥٨ ، و ط ٢ ، ١٨٤٩ .

- **المرشد الأمين للبنات والبنين** - القاهرة ، ١٨٧٢ .

- **مناهج الألباب المصرية الى مباهج الآداب العصرية** - القاهرة ، ١٨٦٩ و ١٩١٢ .

- **عبده ، محمد (-١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م) :**

الأعمال الكاملة - تح محمد عمارة . بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ ، ٥ ج .

- **العجلوني ، اسماعيل بن محمد (-١١٦٢ هـ - ١٧٤٨ م) :**

كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس . أشرف على الطبع أحمد القلاش . بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ٤ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مجلدان ٥٦٧ - ٥٩١ ص.

- **عدنان ، نور ليلى :**

الكواكبي مصلحاً واديباً - ماجستير في اللغة العربية . لم تنشر - جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٧٠ ، ٣٦١ ص .

ـ **عطية الله ، أحمد :**

القاموس السياسي ـ القاهرة ، دار النهضة ، ط ٣ ، ١٩٦٨ ، الأول ١٩٤١ . وطبعة ١٩٤٣ مزيدة ، ٥٠٥ ص ـ ٢٢ ص اطلس سياسي .

ـ **العقاد ، عباس محمود (ـ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م) :**

الحكم المطلق في القرن العشرين ـ مصر . مطبعة البلاغ الاسبوعي لا . ت ، ١١٠ ص .

ـ **الرحالة (كاف) عبد الرحمن الكواكبي** ـ مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، (١١) ، ١٩٥٩ ، ١٨٥ ص .

ـ **فلاسفة الحكم في العصر الحديث** ـ دار المعارف بمصر،سلسلة اقرأ (٩٧) ، ١٩٥٠ ، ١٥٢ ص .

ـ **عمارة ، محمد :**

العرب والتحدي ـ الكويت ، المجلس الوطني .. ، عالم المعرفة (٢٩) ، أيار ١٩٨٠ ، ٣٢٠ ص .

ـ **عمارة ، محمد :**

الكواكبي شهيد الحرية ومجدد الاسلام ـ بيروت ، دار الوحدة ، أعلام (١) ، ط ١ ، ١٩٨٤ ، ٢١٩ ص .

ـ **مسلمون ثوار** ـ القاهرة ، دار الهلال ، كتاب الهلال ، عدد (٢٥٣) ، ١٩٧١ ، ١٧٧ ص .

ـ **غروتويزن ، برنار :**

فلسفة الثورة الفرنسية ـ تر . عيسى عصفور . منشورات البحر المتوسط ، باريس ومنشورات عويدات ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢، ٢٢٢ ص .

ـ **الفارابي ، أبو النصر (ـ٣٣٩ هـ ـ ٩٥٠ م) :**

آراء أهل المدينة الفاضلة ـ تقديم وشرح ابراهيم جزيني ، بيروت دار القاموس الحديث .

ـ فرايري ، باولو :

تعليم المقهورين ـ تر . يوسف نور عوض . بيروت دار القلم ، ط ١ ، ١٩٨٠ ، ١٣٩ ص .

ـ فلهاوزن ، يوليوس :

أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الاسلام ـ الخوارج والشيعة ـ تر : عبد الرحمن بدوي . نشر الكويت ، وكالة المطبوعات ، توزيع بيروت ، دار القلم ، ط ٣ ، ١٩٧٨ ـ المقدمة ١٩٥٦ ، ١٨٣ ص .

ـ قرم ، جورج :

تعدد الأديان وأنظمة الحكم ـ بيروت ، دار النهار ، لا . ط ، ١٩٧٩ ١٧ ـ ٣٩٨ ص .

ـ قرني ، عزت :

العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة ـ الكويت ، عالم المعرفة (٣٠) ، ١٩٨٠ ، ٣٤ ص .

ـ قلعجي ، قدري :

عبد الرحمن الكواكبي ـ بيروت ، دار الشرق الجديد ، أعلام الفكر العربي (٢٤) ، ١٩٦٣ ، ١١٢ ص .

ـ قيس الرقيات ، عبيد الله بن (؟ ـ ٨٦/٧٥ هـ ـ ٦٩٤/ـ ٧٠٥ م ؟):

الديوان ـ تح وشرح محمد يوسف نجم ، بيروت ، دار صادر ، ١٩٥٨ .

ـ كامو ، البير (ـ١٩٦٠ م) :

الانسان المتمرد ـ تر : نهاد رضا . بيروت ، منشورات عويدات ، زدني علما (٥٥) ، ط ٣ ، ١٩٨٣ ، ٣٨٣ ص .

ـ كتورة ، جورج :

« طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد » في **الفكر العربي**. بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ١٩٥٢ ص .

ـ كرم ، يوسف (ـ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م) :

تاريخ الفلسفة اليونانية ـ القاهـرة ، لجنة التاليف والترجمة والنشر ، ط ٥ ، ١٩٧٠ ، ٣٦٤ ص .

ـ الكواكبي ، عبد الرحمن (ـ١٣٢٠ هـ ـ ١٩٠٢ م) :

في **اعتدال** ـ جريدة اسبوعية تصدر في حلب . السنة الاولى ، العدد (١) ، ١٨٧٩ .

ـ الكواكبي ، عبد الرحمن :

الأعمال الكاملة ـ تح محمد عمارة مع دراسة عن حياته وآثـاره . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للطباعة والنشر ، لا . ط ، ١٩٧٠، ٤٥١ ص . وطبعة بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ١ ، ١٩٧٥ ، ٤٢٢ ص .

ـ **ام القرى** ـ بيروت ، دار الرائد العربي ، ط ٢ ، ١٩٨٢ ، ٢٥٥ ـ ١ ـ ك ص . وهي نسخة مصورة عن طبعة حلب ، المطبعة العصرية ، ١٩٥٩ .

ـ **ديوان النهضة** ـ اختيار وتقديم أدونيس وخالدة سعيدة ـ بيروت ، دار العلم للملايين ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ٢٢٤ ص .

ـ في **الشهباء** ـ جريدة اسبوعية تصدر في حلب . السنةالاولى الأعداد (١ ـ ١٠) ، ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ .

ـ **طبائـع الاستبداد ومصـارع الاستعباد** ـ بيروت ، طبع دار القرآن الكريم ، الناشر رياض كيالي ، ط ٢ ، ١٩٧٣ . الاولى ١٩٥٧ ، ١٦٠ ص .

ـ لا بيار ، جان وليام :

السلطة السياسية ـ تر : الياس حنا الياس . بيروت ، منشورات عويدات ، زدني علما (٨٢) ، ط ٣ ، ١٩٨٣ ، ١٥٨ ـ ٢ ص .

ـ لجنة من رجال الفكر :

قوة الفكرة الديمقراطية ـ تر : وايت ابراهيم . مصر ، بتكليف من مؤسسة روكفلر ، لا . ت ، بالانكليزية ، ١٩٦٠ ، ١٢٠ ص .

ـ لوك ، جون (ـ١٧٠٤) :

رسالتان في الحكم ـ تر . ماجد فخري ، بيروت ، اللجنةالدولية لترجمة الروائع « الاونسكو » ، ١٩٥٩ .

ـ ليفين ، ز . ل :

الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان ومصر وسورية ـ بيروت ، دار ابن خلدون ، ط ١ ، ١٩٧٨ ، ٣٣٥ ص .

ـ ليله ، محمد كامل :

النظم السياسة ـ الدولة والحكومة ـ بيروت ، دار النهضةالعربية لا . ط ، ١٩٦٩ ، ١١٣٣ ص .

ـ الماوردي ، ابو الحسن (ـ٤٥٠ هـ ـ ١٠٥٨ م) :

الأحكام السلطانية ـ القاهـرة ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط ١ ، ١٨٨٠ .

ـ متولي ، عبد الحميد :

مبادىء نظام الحكم في الاسلام ـ القاهرة ، ١٩٦٦ .

ـ **الوجيز في النظريـات السياسية** ـ الاسكندرية ، دار المعارف بمصر ، ط ١ ، ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ .

ـ المحافظة ، علي :

الاتجاهـات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ـ بيروت ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٥ .

ـ مرعشلي ، نديم واسامة :

الصحاح في اللغـة والعلوم ـ بيروت ، دار الحضارة العربية ، ط ١ ، ١٩٧٥ ، ١٣٢٩ ـ ٥٤ ص .

ـ مروة ، حسين (ـ ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م) :

النزعات المادية في الفلسفة العربيـة الاسلامية ـ بيروت ، دار الفارابي،ط ٤ ، ١٩٨١ ، الاولى ١٩٧٨ ، جزءان ، ج ١ ٢٤٠١ ص

- المقدسي ، أنيس الخوري :

الاتجاهات الأدبية في العالم العربي الحديث ـ بيروت ، دار العلم للملايين ، ط ٢ ، ١٩٦٠ ، الاولى ١٩٥٢ ، جزءان .

- مكيافيلي ، نيقولو (ـ١٥٢٧) :

الأمير ـ تر . خيري حماد ، تعقيب فاروق سعد ، تعليق موسوليني ـ بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ط ١٢ ، ١٩٨٢ ، ٣٧٣ ص .

- منيمنة ، جميل :

((**عبد الرحمن الكواكبي ـ الكواكبي يبحث في سيكولوجيا الاستبداد**)) في المقاصد . بيروت . السنة الخامسة ، عدد (٥١) ١٩٨٦ ، ١٢٨ ص .

- موسى ، منير مشابك :

الفكر العربي في العصر الحديث ـ بيروت ، دار الحقيقة ، ١٩٧٣ .

- مونتسكيو ، شارل (ـ١٧٥٥) :

روح الشرائع ـ تر : عادل زعيتر . القاهرة ، دار المعارف بمصر ، مجلدان ، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ، ٢٧ ـ ٤٨٥ ـ ٥٥١ ص .

- ميمي ، البير :

صورة المستعمِر والمستعمَر ـ تر : جيروم شاهين . تقديم سارتر ـ بيروت ، دار الحقيقة ، ط ١ ، ١٩٨٠ ، ١٧٤ ص .

- النبهان ، محمد فاروق :

نظام الحكم في الاسلام ـ الكويت ، جامعة الكويت ، لا . ط ، ١٩٧٤ ، ٧٦٧ ص .

- هوك ، سدني :

البطل في التاريخ ـ تر : مروان الجابري . مراقبة انيس فريحة . ـ بيروت ، المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين بيروت / نيويورك ، لا . ط ، ١٩٥٩ ، ٢٧٦ ص .

ـ هيكل ، محمد حسين (ـ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٦ م) :

الحكومة الاسلامية ـ القاهرة ، دار المعارف ، لا . ط ، ١٩٧٧ ، ١٥٧ ص .

ـ وات ، مونتغمري :

الفكر السياسي الاسلامي ـ المفاهيم الأساسية ـ تر : صبحي حديدي . بيروت ، دار الحداثة ، ط ١ ، ١٩٨١ ، ١٩٢ ص .

ـ وافي ، علي عبد الواحد :

المساواة في الاسلام ـ القاهرة ، دار المعارف بمصر ، سلسلة اقرا (١٠٨) ، ط ٨ ، ١٩٧٣ ، ١٢٦ ص .

ـ وجدي ، محمد فريد (ـ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤ م) :

دائرة معارف القرن العشرين ـ مصر ، ١٩٣٨ ، ٢٠ ج ، ١٠ مج ، مجلد ٢ ، مادة (بلد) .

ـ اليازجي ، كمال . وانطون غطاس كرم :

اعلام الفلسفة العربية ـ بيروت ، دار المكشوف ، ط ٣ ، ١٩٦٨ ، ٩٣٨ ص .

٢ ـ غير العربية :

Husri, Khaldoun, Sati- AL. Three Reformers, a Study in Modern Arab Political Thought. Beirut 1966.

Kedouri, Eli, « Kawakibi, Azory and Jung » In Middle Eastern Studies May 1972. Vol. 8, No. 2.

Oxford English Dictionary. 12 Vol. For study of historical development of an English vocabulary.

Samra, Mahmoud. Christian Mission and Western Ideas in Syrian Muslim Writers (1860 - 1981). University of London 1958.

Stephen, James. Fitzjames. Liberty - Equality - Fraternity. 1873. Edited by R. J. White. Cambridge. University Press 1967.

Webster Third New International Dictionary of the English.

الفهرس

طحان ، جمال محمد ، الاستبداد وبدائله في فكر الكواكبي ـ دراسة

الطبعة الأولى ــ منشورات اتحاد الكتاب العرب

ص ٥٧٦ قطع ١٧ر٥ × ٢٥ ،

مطبعة اتحاد الكتاب العرب ـ دمشق

٢٠٠٠ ــ ١٢ ــ ١٩٩٢

General Orga... ...rary (GOAL
...

هذا الكتاب

يتطرق المؤلف في هذا الكتاب إلى تحليل مفهوم الاستبداد في فكر الكواكبي، ويبحث في نشأة الاستبداد ودعائمه ونتائجه وبعده الكلي، وأصناف بدائله في ذلك الفكر، ويدرس المنهج والبديل للاستبداد وبإسلوب يعتمد الدراسة التاريخية التحليلية منطلقاً وأرضية فكرية.

ثمن النسخة ٢٤٠ ل.س في القطر

في أقطار الوطن العربي ٣٣٦ ل.س

مطبعة اتحاد الكتاب العرب

دمشق